



جامعة الجزائر "02" أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

النظام المالي في الأندلس خلال الفترة الأموية

(138-422هـ/755-1030م)

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط

إعداد الطالب:

رابح رمضان

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد الأمين بلغيث

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الدرجة العلمية	الجامعة
د/الحاج العيفة	رئيسا	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر"02" "أبو القاسم سعد الله"
أد/محمد الأمين بلغيث	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر"01"
د/ نور الدين غرداوي	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر"02" "أبو القاسم سعد الله"
د/موسى هواري	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر"02" "أبو القاسم سعد الله"
د/نور الدين شعباني	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر	جامعة خميس مليانة "الجيلالي بونعامة"
د/ موسى هصام	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر	جامعة المدية "يحي فارس"

السنة الجامعية: 2016-2017

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى، فأول الشكر له سبحانه، الذي أمدني بالقوة والعافية لإتمام هذا العمل.

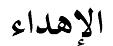
كما لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان للمشرف الأستاذ الدكتور محمد الأمين بلغيث الذي شرفني بقبول إشرافه على رسالتي، كما أنه لم يبخل علي بجهده ووقته، فكرس الساعات الطوال لقراءة ومتابعة هذا العمل رغم كثرة انشغالاته المهنية والأسرية، ومع ذلك فقد كانت لتوجيهاته العلمية المنهجية ونصائحه و تشجيعاته في رفع معنوياتي، الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل من طور الفكرة إلى غاية أن أصبح على ما هو عليه الآن.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تحملهم مشاق قراءة هذه الرسالة والادلاء بتصويباتهم لها.

كما أتقدم بالشكر للزميل الأستاذ أحمد بن خيرة على ما بذله معي من مجهود خاصة في جانب فهرسة هذه الرسالة.

في الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

رابح رمضان



الإهداء

إلى روح والدي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى والدتي التي باعد بيني وبينها طول المسافات

إلى زوجتي التي ضحت بحقوقها من أجل إتمام هذا العمل

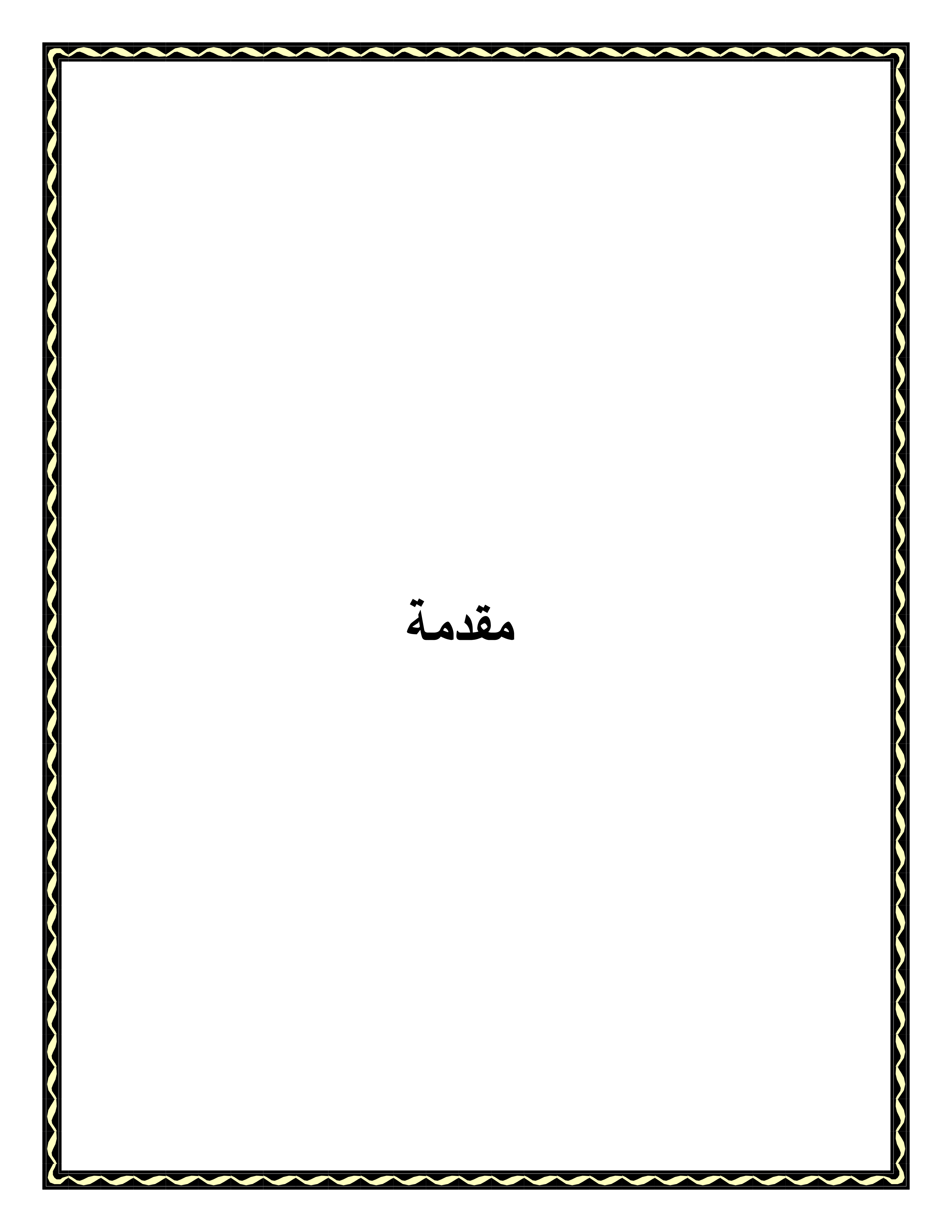
إلى ابنتي وفاء ونسرين وابني أيمن الذين لم أوفيهم حقهم من متابعة دراستهم

إلى كل عالم ومتعلم...أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

رمضان رابح

الرموز والمختصرات

الرمز	معناه
ص / P	الصفحة
ص ص / P.P	من الصفحة... إلى الصفحة...
ع	العدد
ج	الجزء
مج	المجلد
ط	الطبعة
ق	القرن ، القسم
هـ	هجري
م	ميلادي
ت / ت بعد/ ت نحو	توفي/ توفي بعد سنة.../ توفي نحو سنة...
تر-	ترجمة
تح-	تحقيق
جم-	جمع
مخ-	مخطوط
Op.cit.,	المصدر السابق
Ibid.,	المصدر نفسه
تق-	تقديم
تن-	تنسيق
مر-	مراجعة
نش –	نشر
تع-	تعليق
شر-	شرح
تص-	تصحيح
إش-	إشراف
طب-	طبع
ضب-	ضبط
تعر-	تعريب
س-ج	السنة الجامعية
جم-	جمع
تحر-	تحرير
در-	دراسة
إع-	إعداد
تخ-	تخريج



مقدمة

مقدمة:

أهمية الموضوع:

يســـــتحوذ عنصـــــر المال في الحياة على جزءٍ كبير من اهتمامات الأفراد والدول والمجتمعات؛ وقد أشـــار الله تعالى إلى تعلق الإنســـان بالمال قائلا: «وَتُحِبُّونَ المَالَ حُبًا جَمًا»، (سورة الفجر، الآية20)، وبذلك فالمال يعد عصب الحياة الاقتصادية قديمًا وحديثًا، كما أنّ المال هو مؤشّر النّهوض والتّقدم بالنسبة لكثير من الامم، إذ به قامت الحضارات، كما أنّ نقصـــان المال يتســـبب في كثير من الأزمات الاقتصـــادية والاجتماعية ومن ثمّ السـياسـية، فتنشـأ عن ذلك النّزاعات والحروب الإقليميّة، كما أن توفر المال يعد عنصـر أمان، يستطيع الإنسان به تجاوز تلك الظّروف والأحوال، حيث يساهم في تلبية متطلبات الحياة، ويعد سببا مهما في بناء الدول والحضارات، فالمال بذلك هو ضرورة من ضرورات الحياة ولازمة لابد منها لكل إنسان يرغب في أن يعيش، والحياة من دونه ليست مستحيلة ولكنها صعبة ومتعسرة.

وتعد الدولة الأموية، إحدى أهم الدول التي شيدت وأسست حضارة بالأندلس، غرف من معينها الشرق والغرب، فكانت وما زالت منارة تضـيء حضارتها سماء العالم، ولا شك أن هذا كان نتيجة حتمية لســياســـة مالية رشــيدة لبعض خلفائها، مكنت من جمع المال وإعــادة إنـفـاقــه فـي ســـبـلــه. وفـي هـذا الـمـعـنـى يـقـول الشـــاعـر:

بِالعِلْمِ وَالمَالِ يَبْنِي النَاسُ مُلْكُهُمُ ***لَمْ يُبْنَ مُلْكٌ عَلَى جَهْلٍ وَإِقْلاَلِ.

وبالرغم مما حمله المال في الأندلس من دور وأهمية، فإن الدراســـات التاريخية الحديثة تعرف نقصـا وفراغا فادحين في هذا المجال، إذ بالرغم من تطور وتقدم الدراسـات الاقتصـــادية عموما والأندلســية على وجه الخصــوص، ما تزال هناك جوانب كثيرة تتعلق بموضوع الاقتصاد تحتاج إلى المزيد من التأمل والتفكير والدراسة، لتفسير بعض الحوادث التاريخية. ومن هذه الجوانب نجد النظام المالي في الأندلس، إذ ما زالت دراســـتـه

لا ترقى إلى المستوى المطلوب في جل فتراته، فلم تفرد له دراسة متخصصة شاملة تستقصي جميع حيثياته، وتتتبع جميع مصادر دخله وسبل إنفاقه، ولذلك نحن في هذا البحث، ارتأينا القيام بهذا الواجب، وتسليط الضوء على ما خفي من تاريخ الأندلس في هذا المجال والذي لم تفرد له دراسة خاصة به على الرغم من أهميته، لذلك كان لا بد من التعرض له بالبحث والدراسة بصورة شاملة.

حدود الدراسة:

وتمتد فترة هذه الدراسة والموسومة بـ:" النظام المالي في الأندلس خلال الفترة الأموية" من منتصف القرن الثاني تقريبا وإلى غاية بداية القرن الخامس الهجري، الموافق لمنتصف القرن الثامن وإلى غاية النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي، وبدقة أكثر سنتناول الفترة الممتدة من سنة 138هـ/755م وهي السنة التي تم فيها انفصال الأندلس كليا عن الخلافة العباسية بشكل رسمي، وإعادة تأسيس الملك الأموي من جديد، وذلك بإعلان الإمارة الأموية على يد عبد الرحمن الداخل؛ وتمتد الدراسة إلى غاية سنة 422هـ/1030م وهي السنة التي تمثل إعلان سقوط الخلافة الأموية بالأندلس بشكل رسمي وظهور عصر التفكك أو ما يصطلح عليه "بعصر ملوك الطوائف".

أسباب اختيار الموضوع:

ويعود اختيارنا لهذا العنوان لعدة أسباب منها الرغبة الشخصية للخوض في هذا الموضوع وذلك لكونه فريد في عنوانه، وسيكون له نتائج تميط اللثام عن بعض القضايا المالية، كما تناولنا لموضوع النشاط التجاري في مرحلة الماجستير كشف لنا عن امكانية تناول هذا الموضوع رغم قلة مادته.

وكذلك كون الموضوع لم يسبق تناوله -على حد علمي- في دراسة عربية منفردة.

كما أن وجود دولة واحدة مركزية تمثلت في الأســـرة الأموية في هذه الفترة، بالرغم مما شـــابها من قلاقل في بعض الفترات، كما أننا نجد شـــبه الجزيرة الايبيرية كانت وحدة جغرافية واضـــحة الحدود والمعالم، ومن الناحية المذهبية نجد الأندلس قد شـــهدت ثلاثة مذاهب فقهية متباينة منها المذهب الأوزاعي والمالكي والظاهري، وإن ســـيطر المذهب المالكي على مجمل فترات تاريخ الأندلس؛ فهذه الوحدة الفكرية للأندلس ستســـهل لنا في مجملها توحيد النظرة المنهجية للموضوع.

كما يعد تقييم الوضعية المالية للأندلس خلال الفترة الأموية أحد أسباب اختيارنا لهذا الموضـــوع وذلك كون النظام المالي يعتبر أحد أهم الركائز والمقاييس الفعلية لمدى نجاعة الاقتصاد في الأندلس.

الاشكالية:

إنّ موضوع الاموال بالأندلس ثريٌ ومتشعب، ويعطي صورة انطباعية واضحة عن وضـــعية الدولة من تقلص وتمدد، من اســـتقرار وقلاقل، ولذلك فعند تتبعنا واســـتقرائنا لنصوص الموضوع قيد الدراسة، تبين لنا طرح الإشكالية الأساسية والتساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الســـمات العامة للنظام المالي في الأندلس؟، وكيف تعاملت الامارة والخلافة الأموية مع مصادر الدخل وماهي أوجه نفقاتها؟

ويندرج تحت هذه الاشكالية عدة تساؤلات فرعية منها:

- ماهي انواع الاموال؟ وكيف توزعت؟ وبما تأثر النظام المالي للأندلس في هذه المرحلة؟

- ثم ما هي أهم موارد المال في الأندلس، وهل كانت دائما تغطي النفقات؟ وهل تم فعلا الاستناد في جمع الاموال وإعادة توزيعها إلى قواعد المذهب المالكي؟، أم تم تجاوزه طبقا لمبدأ الحاجات والضرورات؟

المنهج المتبع:

وللإجابة عن هذه التساؤلات، فإننا استعنا بمجموعة من المناهج، كان أهمها المنهج التحليلي القائم على قراءة النصوص التاريخية ثم إيجاد التفسيرات المنطقية لها، مع ملء بعض الفجوات والفراغات التي أهملتها المصادر التاريخية فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادي على العموم والنظام المالي على وجه الخصوص؛ والمبثوثة في مختلف المصادر على قلتها.

كما أننا استعنا بالإحصاء رغم أنه تعوزنا الدقة في الأرقام والإحصائيات التي جاءت متناثرة وعفوية لدى مؤرخي وجرافيي العصر الوسيط، وكذلك كانت هذه النصوص الاقتصادية مقتضبة جدا ويغلب عليها الطابع الأدبي الانطباعي، ولا تمثل إلا بعض الفترات دون غيرها، وبذلك فمقارنة هذه الأرقام المتعلقة بالمداخيل والنفقات ستبين ولو بشكل نسبي، السياسة المالية المنتهجة من قبل الدولة الأموية في الأندلس، وكذلك حتى نستطيع مقارنة مختلف التطورات الاقتصادية التي مرت بها الأندلس ونعرف مستوى النمو فيها.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك كون بعض المصادر الجغرافية وكتب الرحلات أطنبت في وصف المظاهر الاقتصادية للأندلس من ثراء أهلها، وشساعة الملكيات فيها، وخصوبة أراضيها الزراعية وكثرة مياهها، وتنوع منتوجاتها؛ كما لجأنا إلى بعض الدراسات الأثرية الحديثة التي قامت بإعادة إحياء بعض المعالم الأثرية الأندلسية التي يعود تاريخها إلى الفترة قيد الدراسة(أطلال المدن والمساجد والحصون

والقصور)، وهي في الحقيقة تعطينا صورة واضحة وصادقة عن الفترة، رغم اندثار بعض المخلفات واللقى الاثرية الأخرى.

خطة البحث:

ولنصل إلى الغاية المنشودة من هذه الدراسة فقد قسمنا الموضوع إلى مقدمة ومدخل وثلاثة أبواب وخاتمة.

فتناولنا في المدخل، الأندلس خلال فترة الفتح وعصر الولاة، من خلال قراءة في تكوين العدوة الأندلسية، بإلقاء نظرة عامة عن حدود ومساحة الأندلس، كما تطرقنا الى عملية فتح الأندلس وما نتج عنها من اختلاف في تحديد وضعية الارض بالأندلس بين نظرة الفقهاء وواقع الفاتحين وما انجر عن ذلك من تقسيم للأموال والاراضي على وجه التحديد، كما أتبعنا ذلك بتحديد أصول الأموال والملكيات أثناء الفتح والولاة، وذلك نظرا لما تحمله هذه الفترة من أهمية، إذ تشكل القاعدة التي بني عليها توزيع الأموال وتحديد الملكيات، واستمرت هذه الأموال بأيدي أصحابها طوال الفترة الأموية، إلا بعض الحالات الشاذة التي مسها التغيير من حين لآخر.

أما الباب الاول من هذا البحث فقد تمحور حول الملكيات وتوزيعها بالأندلس وأنواعها وطرق حيازتها، وقد قسمناه بدوره إلى فصلين، فالفصل الأول كان بعنوان الملكيات الجماعية وتوزيعها بالأندلس، وقد ضم عدة عناوين تمحورت حول تحديد المفاهيم الخاصة بالأموال والملكيات وأنواعها وشروطها وطرق حيازتها بشكل نظري، ثم تم التطرق بعدها إلى أهم الاموال والملكيات الجماعية المشاعة بالأندلس، سواء العربية أو البربرية، دون أن نهمل المستعربين واليهود ونصيبهم من أموال وأراضي الأندلس.

ثم جاء الفصل الثاني، الذي تطرقنا من خلاله إلى أشكال وأقسام الملكيات بالأندلس، ونقصد بها هنا الملكيات العامة التي كانت تحت سيطرة الدولة كأراضي الخمس والموات

والســــبخات وأهم الطرقات وغيرها مما يدخل في إطار الملكيات العامة، كما تطرقنا في نفس العنوان إلى ظهور الاقطاعات وتأثيرها على مالية وملكيات الدولة من تقلص وتمدد، وفي نفس الفصـــل عرجنا على ملكيات أمراء وخلفاء بني أمية وحاشـــيتهم بالأندلس، وما احتجنوه من أموال بطرق مشـــروعة وغير مشـــروعة وما تبع ذلك من مصـــادرات وتغريم وأموال منهوبة؛ لنعرج في نهاية هذا الفصل على الملكيات الفردية الخاصة وطرق حيازتها وما شابها من تطور طيلة هذه الفترة، كالملكيات الكبيرة وأهم العائلات التي اختصت بها، ثم تطرقنا إلى الملكيات المتوسطة فالصغيرة وطرق تملكها.

أما الباب الثاني فقد تمحور حول المداخيل والموارد المالية بالأندلس، وهو بدوره قســمناه الى فصـــلين، تمحور الفصـــل الاول حول نظرة عامة على بعض أجهزة الإدارة المالية الأموية بالأندلس بشـــكل نظري وتطبيقي، وهذا بتناول آليات هذه الادارة وأهم الوســائل الثانوية المســاعدة في تســيير الجانب المالي، ومن ذلك العملة وما تحمله من أهمية، إذ هي معيار حقيقي تعرف به وضعية الدولة المالية، فضلا عما تحمله من رمزية لسيادة الدولة المركزية من عدمها، ثم تطرقنا في نفس الفصل إلى الرقابة المالية بالأندلس والممثلة في عدة أجهزة كان على رأســها جهاز الحسـبة، الذي من اختصــاصــاته مراقبة المال العام ورفع المسـائل المتعلقة به إلى القاضـــي، وفي نفس الاطار فقد أدرجنا ضـــمن هذا الفصل، الخزانة العامة والخاصة وما يدور حول هذا الجهاز من تطور ومفاهيم.

أما الفصـــــل الثاني من هذا الباب فقد تناولنا فيه أهم المداخيل التي عرفتها الأندلس خلال الفترة الأموية والعوامل المؤثرة فيها، بمختلف أنواعها الشـرعية وغير الشـرعية، فمن الشـــرعية نجد الخراج والجزية والزكاة وأموال الخمس والفيء والغنائم والمواريث، وأهم الجبايات والضـرائب المتعلقة بالتجارة والصـناعة والزراعة من عشـور وصـدقات مختلفة، بالإضـافة إلى الاوقاف بمختلف أقسامها نظرا لما تلعبه هذه الأخيرة من دور في التخفيف من مســؤولية الدولة وأعبائها المالية، كما تناولنا في نفس الفصـــــل، أهم الموارد

غير الشـــرعية التي طبعت الواقع الأندلســـي، من مغارم ومصـــادرات مختلفة كالقبالات وضـــريبة التقوية وأموال التطوع والهدايا المختلفة، بالإضـــافة إلى الأموال المقدمة مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية.

وفي آخر هذا الفصـــل فقد تطرقنا إلى أهم العوامل المؤثرة في مداخيل الدولة الأموية بالأندلس، من ظروف سياسية أمنية، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والبشرية من جفاف وكوارث صـــاحبت هذه الفترة، وما نتج عنها من دمار وخســـائر في الأموال والأنفس بالأندلس.

أما الباب الثالث فقد تمحور حول ســـبل ومجالات إنفاق وتوزيع الأموال بالأندلس، وقد قسمناه هو الآخر إلى ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان نفقات الامارة والخلافة على الجوانب الأمنية والعســـكرية، وقد تطرقنا فيه إلى أهم النفقات التي كانت تصـــرفها الدولة من أجل توطيد الأمن وحماية الســـيادة الأموية بالأندلس، وكان على رأســـها ما يتقاضـــاه الجند من أرزاق ومرتبات وهدايا وإقطاعات، مع محاولة تقدير عدد جند الأندلس وحجم النفقات عليه، ثم تطرقنا في نفس الفصـــــل إلى نفقات الدولة على الامن الداخلي والخارجي، ففي الجانب الداخلي بذلت الدولة جملة من الأموال في ســـبيل إخماد الثورات الاجتماعية التي كادت في كثير من المرات تعصـــف بالدولة الأموية نفســـها. وفي الشـــق الثاني من هذا العنوان تطرقنا إلى أهم النفقات التي بذلتها الدولة لحماية حدودها وثغورها البرية والبحرية، نظرا لشـــساعة حدود الأندلس، وكونها تحدق بها الاخطار من كل جانب فقد تطلب ذلك تخصيص الكثير من الاموال لصد الهجمات الخارجية النصرانية من جهة والفاطمية من جهة اخرى.

وفي الفصـــــل الثاني من هذا الباب تطرقنا إلى أهم النفقات المخصـــصـــة للبناء والعمران، اذ كانت المنشآت من أهم الأمور التي أولتها الدولة الأموية عنايتها، فخصصت لذلك نصـــيب كبير من المال لإنجاز مشـــاريع البنية التحتية، وكان على رأســـها العمارة

المدنية العسكرية والدينية كبناء المساجد وتوسيعها وبناء القصور وتشييد الحصون وبناء الموانئ، وتعبيد الطرقات وبناء الجسور وقنوات الري، بل واستحداث المدن الملوكية وما يتطلبه الامر من نفقات باهظة استهلكت ثلث ميزانية الدولة أحيانا.

وفي الفصل الاخير تحدثنا عن بعض النفقات التي خصصتها الدولة للإدارة والثقافة والاقتصاد، ومنها النفقات على البلاط والثقافة والتسيير الإداري، بحيث تطلب من الأمراء الأمويين لبناء دولة قوية، القيام بالنفقات المختلفة على رجال الدولة، من أهل القلم كالنفقات على العلم والعلماء والقضاة وأهل الفتوى والوزراء والادباء والشعراء وغيرهم. وتحت عنوان آخر من هذا الفصل تحدثنا على بعض النشاطات الاقتصادية وما تبعها من مساعدات وتمويل وقروض وإعفاءات جبائية وتعويض على الجوائح وحفر الآبار وبناء السدود تشجيعا للزراع والحرفيين من أجل زيادة الانتاج وتحسينه خاصة في فترات ظهور الكوارث الطبيعية وما ينجر عنها من خسائر اقتصادية، كما يندرج في هذا الاطار بعض النفقات والمساعدات الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة لبعض الفئات الضعيفة والمحتاجة.

وأخيرا خلصنا في هذه الدراسة إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من هذا العمل؛ هذا بالإضافة إلى لواحق البحث من ملاحق ومصادر ومراجع وفهارس عامة.

عرض وتحليل للمصادر والمراجع:

نظراً لأهمية هذا الموضوع وتشعبه، فقد تطلبت دراسته الاطلاع على الكثير من المصادر الأندلسية والمشرقية، وكذلك المراجع والدراسات والدوريات الحديثة وقد شملت الدراسة المؤلفات التاريخية والجغرافية والفقهية وكتب الفلاحة والادب والتراجم والطبقات، إضافة إلى معاجم اللغة فجاءت الدراسة بذلك متنوعة المصادر؛ أما أهم هذه المصادر والمراجع فنذكر منها ما يلي:

كتب الجغرافيا والرحلات:

ابن حوقل النصـيبي أبو القاسـم(ت367هـــــ)، كتاب صـورة الأرض، وهو كتاب جغرافي مهم جدا، نظرا لأنه قام بزيارة ميدانية واسـتكشـافية للأندلس، فهو يعطينا الكثير من المعلومات عن الحياة الاجتماعية والقدرات الاقتصـادية للأندلس في فترة الامارة والخلافة على السـواء، فهو يمدنا بصـورة واضـحة عن إمكانات الأندلس وخيراته في تلك الفترة، وبالرغم من هذا فهو لا يخفي ميوله للدولة الفاطمية بالمغرب وتحامله الواضح على الأندلس وأهلها، إلا أنه ينفرد بمعلومات دقيقة لكونه زار المنطقة سـجل بدقة مقدار الجباية في عهد الناصـر وابنه الحكم المستنصـر والحاجب المنصـور بن ابي عامر، وعدد الجند ومقدار مرتباتهم رغم تضارب إحصائياته مع مصادر أخرى.

العذري أحمد بن عمر بن أنس العذري المعروف بابن الدلائي ت478هـ/1085م، نصـوص عن الأندلس من كتاب ترصـيع الأخبار وتنويع الآثار والبسـتان في غرائب البلدان والمسـالك إلى جميع المسـالك، وهذا الكتاب رغم أنه كثير البتر، إلا أن ما بقي منه يحتوي على الكثير من النصـوص الاقتصـادية والمالية الهامة، المتعلقة بالفترة قيد الدراسـة، فهو مصـدر معاصـر للفترة، وشـاهد عيان، كتب ما لاحظه بعكس الكثير من الجغرافيين، بالإضـافة إلى كون الكتاب تاريخي وجغرافي في نفس الوقت، فهو بهذا يتميز عن غيره من الجغرافيين والمؤرخين.

وقد قسم كتابه على المدن، فهو يبدأ بالوصف التفصيلي للمدينة، ثم يذكر بعض من حكمها، والفتن الواقعة بها، ثم بعد ذلك يسـرد لنا أهم المنتجات الزراعية والمواد المعدنية، وبعض المصـنوعات التي تفتخر بها كل مدينة، وفي أحيان كثيرة يذكر مقدار الأموال والجبايات التي يقدمها كل إقليم بالأندلس، مما يعطينا صـورة عن أهمية هذه المدن ومسـاهمتها في مالية الأندلس العامة، كما تعرض بإيجاز إلى أهم مصـادر المياه وطرق السقي، وهو ما يعطي انطباع عن نوع الزكاة بالأندلس.

البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، توفي في سنة487هـ1093م، كتاب المســـالك والممالك، قام بتحقيقه جمال طلبة في مجلدين، إلا أنه يحوي بعض الأخطاء، لكن مع ذلك فإن كتاب البكري يعد من أهم أمهات المصـــادر الجغرافية التي ألفت وذلك لأنه عاصـــر فترة الخلافة وملوك الطوائف بالأندلس، وكان أبوه حاكما ومقربا من الإدارة أيام ملوك الطوائف، وهو بذلك قد أتيح له الاطلاع على الوثائق الرســـمية والســـجلات المالية للموارد والنفقات التي قامت بها الخلافة، كما كان أبوبكر المصـــحفي أحد خزان بيت المال من بين مدرسيه، هذا بالإضافة إلى ملاحظاته الشخصية، يضاف إلى ذلك كون البكري أخذ عن كتب مفقودة، كمؤلفات الجغرافي الوراق، وعلى العموم فمصـــنف البكري كتاب جغرافي يهتم بالبلدان والأقاليم المختلفة فيعرفنا، بجغرافيتها، ومناخها، وتربتها، وأهم منتجاتها الزراعية، بالإضـــافة إلى المعادن التي تشـــتهر بها كل منطقة.

الزهري أحمد بن عبد الله محمد بن أبي بكر الأندلســـي، وقد توفي في منتصـــف القرن الســـادس الهجري/الثاني عشـــر الميلادي، له **كتاب الجعرافية،** قام بتحقيقه محمد حاج صـادق، وهو يتناول بالوصـف العديد من بلدان المشـرق والمغرب، وخاصـة الأقاليم المشـــهورة منها، وإن كان يؤكد في أكثر الأحيان على بلده الأندلس؛ وقد اعتمد الزهري في كتابه هذا على معاينته الشـــخصـــية ووقوفه على بعض الاحداث، بالإضـــافة الى تدوينه لبعض ما ســـمعه من أقرانه ممن شـــاهد الأحداث، وكذلك على بعض المصـــادر التي عاشت في نفس الفترة، كابن حيان والعذري وغيرهم.

ابن غالب محمد بن أيوب الغرناطي وهو من أهل القرن الســـادس الهجري/الثاني عشـــر الميلادي، قطعة من كتاب فرحة الأنفس عن كنوز الأندلس ومدنها، وابن غالب في هذا الكتاب يذكر أسماء البلاد وخواصها ويصف أصقاعها، كما يلاحظ أنه يزاوج بين التـاريخ والجغرافيا والتراجم، فهو يـذكر العـديـد من المؤرخين، والعلمـاء، والخلفـاء،

والأمراء، وتكمن أهمية الكتاب بالنسبة للأندلس-على اختصاره- في كونه نقل عن مصادر مفقودة، تعود للقرنين الثالث والرابع الهجريين، وعلى رأسها كتاب أحمد الرازي في وصف الأندلس، وهو بذلك يحتفظ لنا بجزء كبير من وصف الرازي للأندلس، الذي ضاع أصله العربي، ولم يبق منه إلا الترجمة الإسبانية المبتورة، وقد أفادني هذا الكتاب كثيرا في تتبع الكور الأندلسية، وما تتميز به من خصائص وقدرات اقتصادية.

الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك بن إدريس المعروف بالشريف الإدريسي، توفي سنة 564هـ/1168م، له كتاب، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، وقد امتاز الإدريسي بالدقة، والتفصيل في وصف الأقاليم الجغرافية، والمقدرات الاقتصادية، والطرق التجارية، والأسواق، والفنادق، وكذلك يصف لنا الكثير من الظواهر الاجتماعية، من عادات، وتقاليد، في بعض البلدان التي شاهدها، أو نقلها عن غيره، وقد استعنت في بحثي هذا بالقسم المخصص للمغرب والأندلس والسودان، وحتى أوربا، وقد أمدني الإدريسي بإشارات غاية في الأهمية، عن شهرة كل مدينة، سواء في المنتجات الغذائية، أو ما تحويه الأرض من معادن نفيسة، وكذلك يشير إلى الكثير من الصناعات؛ والإدريسي هو الآخر ينقل عن مؤرخين وجغرافيين عاشوا في القرنين الثالث والرابع الهجريين مثل ابن حوقل وابن خرداذبة وأحمد الرازي والعذري، وهذا ما يزيد من أهمية الكتاب.

الحميري أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم توفي سنة 866هـ/1461م، وله كتاب صفة جزيرة الأندلس، منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، الذي نشره، ليفي بروفنسال، وبالرغم من كون المؤلف بعيدا عن الفترة نسبيا إلا أنه يحوي معلومات جغرافية تتحدث في كثير من الأحيان عن فترة الامارة والخلافة لكونه أخذ عن العذري والبكري والإدريسي، وعليه فهو يورد الكثير من الحوادث التاريخية، والامكانيات الطبيعية التي تحويها كور وأقاليم الأندلس، فهو يشير إلى

الطواحين المتعلقة بطحن الحبوب، والتي تعد مصـدرا هاما من مصـادر مادة الدقيق، وهو ما يعني ضـمنيا القدرات الانتاجية للأندلس، وبالتالي حجم الضـرائب والصـدقات التي تقدمها هذه المدن، كما أفادنا الكتاب في التعريف بطبوغرافية الكثير من مدن الأندلس.

كتب التاريخ والحوليات:

ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف توفي سنة 469هـ/1076م، المقتبس في تاريخ رجال الأندلس، ويحوي كتاب المقتبس عدة قطع، بقي لنا منها خمسـة أجزاء، كل قطعة محققة، ومنشـورة بنشـرات مختلفة، وما يهمنا نحن من المقتبس هو القطعة الثانية بتحقيق محمود علي مكي وهي تشـمل عهدي الأمير عبد الرحمن بن الحكم ومعظم عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، أما القطعة الثالثة والتي تحوي عهد الأمير عبد الله بن محمد، والتي قام بنشرها ملشور أنطونية، كما قام كذلك بتحقيقها إسماعيل العربي؛ وتكمن مدى أهمية هذه القطعة، في كونها تذكر الفتن التي حدثت في أواخر القرن الثالث الهجري التاسـع الميلادي، والتي شـملت معظم مناطق الأندلس، وكان تأثيرها كبيرا على الأمن، ومردودية الجباية وخزانة الدولة، كما يعطينا صورة عن الجهود المضنية والنفقات الباهظة التي بذلها الأمير عبد الله لإشاعة الأمن في البلاد وإعادة إصلاح الوضع المالي.

أما القطعة الرابعة فهي تحوي جزءا من عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، وقام بنشرها بدرو شالميتا، وحققها كل من ف كورينتي ومحمد صبح، وهذه القطعة تظهر المجهودات الجبارة التي قام بها الخليفة عبد الرحمن الناصر، لإعادة إعمار الأندلس بسبب ما أتت عليه الفتن وما خربته الثورات، ويتبين ذلك من الأموال المرصـودة لأجل ذلك، أما الجزء الخامس فيحوي قطعة صغيرة، حققها عبد الرحمن علي الحجي، تشتمل على عهد الحكم المستنصر.

ولا مجال للحديث عن القيمة العلمية لهذا المصـدر، فهو يزخر بمعلومات هامة عن الحياة اليومية للمجتمع الأندلسـي والأحداث التي رافقته، وقد رتب ابن حيان كتابه على طريقة الحوليات، وكان اهتمامه بالجوانب السياسية والعسكرية وما تبعها من مصاريف

ونفقات أكثر من غيرها، ومع ذلك لا يخلو الكتاب من إشـــارات إلى الجانب الاقتصـــادي، وخاصة الوضع المالي للأندلس والعوامل البشرية والطبيعية المؤثرة فيه.

عبد الله بن بلقين بن باديس بن حبوس بن زيري الصـــنهاجي، تم نفيه في ســـنة **483هـــ/1090م** من قبل المرابطين ويرجح أنه مات قبل نهاية القرن الخامس الهجري، وله **كتاب مذكرات الأمير عبد الله الزيري والمســـماة بكتاب التبيان**، قام بتحقيقها إ ليفي بروفنسال وقام بتنسيقها المؤرخ الجزائري محمد الأمين بلغيث، ويعد هذا الكتاب من أمهات المصـــادر التي تحكي جزءا من واقع الأندلس المفكك خلال بداية القرن الخامس الهجري، حيث يروي لنا الأمير مشـاهداته، وانطباعاته الشـخصـية عن ذلك العصـر، وهو من خلال حديثه عن تلك الوضـعية، يسـرد لنا الكثير من الظواهر الاجتماعية، والمالية الاقتصـادية التي جاءت عفوية، فيحكي لنا الصراع القائم بعد الفتنة القرطبية وما نتج عنها من اختلاف إثني طائفي، كما يعطينا صـورة عن المسـتعربين واليهود، والمكانة المرموقة التي حضـي بها هؤلاء داخل دولة الخلافة بالأندلس، ونخص بالذكر هنا الطائفة اليهودية، وتغلغلها في المجتمع الأندلسـي وحصـولها على أعلى المناصـب في سـلم الدولة، الشـيء الذي جعلها تتحكم في مقدرات الأندلس المالية وتوجه سياستها الاقتصادية.

ابن الكردبوس أبو مروان عبد الملك، عاش أواخر القرن الســادس الهجري الثاني عشر الميلادي، له كتاب **تاريخ الأندلس**، وهذا الكتاب عبارة عن جزء من كتاب، **الاكتفاء في أخبـار الخلفـاء**، قـام بتحقيقـه أحمـد مختـار العبـادي؛ ويزودنـا ابن الكردبوس بتـاريخ مختصـــر للأندلس، منذ الفتح إلى غاية بداية فترة الموحدين، وقد اســـتقى ابن الكردبوس معلوماته من كتاب ابن علقمة المتوفى سنة 509هـــ(البيان الواضـح والملم القادح)، وقد أمدنا بمعلومات لا تتوفر في غيره من الكتب والمصـــنفات، وخاصـــة ما جاء عن تاريخ بلنسية من خلال مصادرها الضائعة.

ابن عذارى أبو العباس أحمد المراكشـي، ولا تعرف سـنة وفاته بالتحديد إلا أنه كان حيا **سنة 712هـ/1312م**، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ويقع هذا الكتاب

في خمســـــة أجزاء، أما ما يهمنا منه، فهو الجزء الثاني، والثالث، وقام بتحقيق هذين الجزءين كل من ج،س،كولان و إ،ليفي بروفنســـال، إذ يتناول الجزء الثاني، تاريخ الأندلس منذ الفتح إلى غاية فترة الخليفة الناصـــر، أما الجزء الثالث فيتناول جانب من الفترة الأموية، وعلى الأخص الحجابة العامرية وبداية فترة ملوك الطوائف، وما يهمنا في هذا الكتاب، هو العلاقات السياسية بين الأندلس وبلاد المغرب وتأثيرها على الوضـعية المالية، وخاصة في مسألة مصادر ذهب جنوب الصحراء والصراع مع الفاطميين وما انجر عنه من نفقات عسكرية للسيطرة على الطرق التجارية العابرة للصحراء، كما يشير هذا المصدر في كثير من الأحيان إلى ســـنوات الجفاف، والمجاعات التي كانت تظهر في بعض الأحيان بالأندلس، بالإضافة إلى الكثير من المعلومات، التي تخص الاموال ذكرناها في مكانها من هذه الرسالة.

ابن الخطيب لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني توفي في سنة 776هـ1365م، له كتاب **أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام وما يجر ذلك من شـــجون الكلام،** وقد قام بتحقيق هذا الكتاب كل من أحمد مختار العبادي، ومحمد إبراهيم الكتاني؛ وما يهمنا هنا هو القســـم الثالث من الكتاب الذي يضـــم تاريخ الأندلس الســـياســـي، وبالأحرى تاريخ من حكم الأندلس، من الولاة، والأمراء، والخلفاء، وتبرز فائدة الكتاب في كونه ينقل من مصادر عايشت الفترة قيد الدراسة، ولكنها أصبحت الآن في حكم المفقود، ككتب الرازي، وكتب ابن حيان كالمتين، أما مدى اســـتفادتنا من الكتاب، فتكمن في التأريخ لفترة نهاية الولاة وبداية الامارة الأموية وعن حجم النفقات التي كانت تنفق على الجند الشـــامي في هذه الفترة، وكذلك يعطينا الكتاب صـــورة عن الحال الذي كانت تشهده الأندلس من فوضى سياسية قبيل وبعد زوال الخلافة الأموية بالأندلس، وما انجر عن ذلك من آثار تتعلق بالمداخيل والنفقات المالية.

المقري أبو العباس أحمد توفي سنة 1041هـــ/1631م، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لســان الدين بن الخطيب، فهذا المؤلف وإن كان بعيدا عن الفترة قيد الدراســة، إلا أنه ذكر الكثير من التراجم، والأحداث التاريخية والاقتصــادية، التي تعنينا، وهو ينقل عن مصـــادر تاريخية، وجغرافية، وأدبية، قد ضـــاعت، تخص موضـــوع بحثنا، وكتاب نفح الطيب، عبارة عن تاريخ أدبي تراجمي، يشــــتمل على جزءين، أرخ في الجزء الأول منهما للأندلس، وجغرافيتها، وأخبارها، وعلمائها، وأدبائها، وقد جمع في هذا الجزء الكثير من المادة التاريخية التي تمس موضــوعنا هذا، فهو كثيرا ما يشــير إلى مدن الأندلس، وأقاليمها، وأســواقها، والطرق التجارية بها، كما يشــير إلى المحاصــيل الزراعية، وأهم السـلع الصــادرة والواردة، والضـرائب المحصـلة من مختلف كور وأقاليم الأندلس، وما تشـتهر به كل منطقة، كما يعطينا اشــارات مهمة عن بعض الاحصــائيات التي صــادفت بناء مدينتي الزهراء والزاهرة وحجم الاموال المرصـودة للنفقة على هذه المشـاريع، أما الجزء الثاني فهو يخص الترجمة للوزير لســـان الدين بن الخطيب ويعتبر الجزء الأول مقدمة للجزء الثاني، وعلى هذا فالكتاب عبارة عن موسوعة كبيرة في التأريخ لحضـارة الأندلس لا يستغني عنها أي باحث.

كتب الفقه والنوازل والحسبة:

ابن سهل أبو الاصبغ عيسى الجياني توفي سنة 486هـ/1092م، ديوان الأحكام الكبرى أو الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من ســير الحكام، وهذا المصــنف يندرج ضــمن كتب الفتاوى والنوازل التي كانت قريبة من أحداث الأندلس خلال نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس الهجري، وهو بذلك يشير إلى الخلافات القائمة حول مسائل الكراء ووسائل النقل، وما يترتب عن ذلك من شروط وقوانين، كما أنه يعطينا لمحة عن بعض المعاملات الاخرى، كالمســاقاة والمغارســة والوكالة في اســتثمار الملكيات المختلفة التي تفشــت في المجتمع الأندلســـي، ويحاول إعطاء الحل الســـليم لذلك، كما أنه يشـــير إلى كثير من

الخلافات بين المسلمين والنصارى فيما يخص بعض المعاملات، وهو بهذا يعطينا صورة تنبض بالحياة عن واقع المجتمع الأندلسي المعاش في تلك الفترة.

ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي المالكي توفي سنة 520هـ/1125م، له كتاب في النوازل يسمى بفتاوى ابن رشد، والكتاب يتكون من ثلاثة أجزاء، قام بتحقيقه المختار بن أحمد التليلي، ويعد هذا الكتاب من بين أهم المصنفات المؤلفة، والتي تمس جانبا كبيرا من حياة الناس في ذلك العصر، فهو يحكي بطريقة واقعية المشاكل التي كانت في تلك الفترة، خاصة وأن المؤلف يعتبر معاصرا لفترة القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، وهو بذلك ينقل عن علماء ومفتين سبقوه وخاصة في بعض الحوادث النازلة في نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس بالأندلس وما صاحب هذه الفترة من تعدي على الاموال والملكيات والارتماء عليها بغير وجه شرعي، وقد استفدنا كثيرا من هذا الكتاب لأنه أمدنا بمعلومات حية عن الفترة المدروسة.

الونشريسي أحمد بن يحي توفي سنة 913هـ/1507م، له كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب: وهذا الكتاب رغم أنه متأخر عن الفترة قيد الدراسة إلا أنه كتاب جامع، يجمع بين دفتي كتابه الكثير من النوازل الحادثة والاجابات عنها، سواء في زمانه أو في الفترات المتقدمة عنه، وهو بذلك مهم نظرا لاشتماله على بعض الفتاوى والنوازل التي تمس فترة موضوعنا، فهو قد نقل لنا أحداثا قد عايشها فقهاء محليون، أسهموا بآرائهم الفقهية والاجتهادية، لوضع الحلول لبعض المسائل المستجدة، المصطبغة بالصبغة المحلية الأندلسية في تلك الفترة، فقد نقل الونشريسي الكثير من المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والمعاملات المالية في مصنفه، وكذلك تطرق إلى العلاقات القائمة بين النصارى المستعربين وطائفة اليهود والمسلمين بالأندلس.

وتمثل كتب الحسبة مصدرا هاما وأساسيا لموضوع النظام المالي بالأندلس، إذ تتوفر بها معلومات غاية في الاهمية، وضـــافية عن واقع النظام المالي، وخاصـــة في بعض جزئياته، لأنها كانت قريبة من الاحداث، فهي بذلك عبارة عن ترجمة لواقع كان يعيشـــه ويشاهده عامل الحسبة عن كثب في الأسواق، والمدن بصفة عامة، فهو يشاهد الخلافات، وسوء المعاملات في البيع والشراء بداخل الأسواق ويحاول الاجتهاد في الأحكام الشرعية، ليستخرج القوانين التي تتماشى مع واقع المشاكل المطروحة بالأندلس في تلك الفترة، ورفع الخلافات وتحقيق الأمن بداخل الأسواق، ومن أهم هذه الكتب نجد:

أبو زكريا يحي بن عمر بن يوسف الكناني الأندلسي(ت289هـ/901م)، رسالة **في أحكام السوق**، والتي لا يستغني عنها الدارس للاقتصاد وما يتعلق به من معاملات إذ كان من أولى المؤلفات التي دونت في هذا الباب تصـــف واقع بلاد المغرب والأندلس، والمخالفات الحادثة في المعاملات التجارية بالأسواق، إذ يؤكد يحي بن عمر على ضرورة إشراف الدولة على الاسواق وضبطها، بتعيين المراقبين وتوحيد المكاييل والمعايير وحرمان المطففين من الاتجار في الســوق، مع ضــبط العملة وحماية الســوق من الأموال المزيفة والنقود المزورة، ومعاقبة كل المتلاعبين بها.

وهناك ثلاث رسـائل أندلسـية في آداب الحسـبة والمحتسـب، فالرسـالة الأولى **لابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله القرطبي توفي سنة 242هـــ/856م**، وله كتاب آداب **الحســبة والمحتســب**، أما الرســالة الثانية فهي **لابن عبدون محمد بن أحمد التجيبي**، وتحمل عنوان: **رسـالة في القضاء الحسبة**، أما الرسالة الثالثة **فهي للجرسيفي عمر بن عثمان بن العباس، رسـالة في الحسـبة**، وكل هذه الرسـائل لا يسـتغني عنها الباحث في موضــوع النظام المالي لكونها تعطينا صــورة حية لما كان يلاحظه صــاحب الســوق من معاملات مختلفة، وما كان يقوم به المحتسب نفسه من نهي عن المنكر وأمر بالمعروف.

كتب التراجم والطبقات:

الخشني أبو عبد الله محمد بن حارث القروي توفي سنة 361هـ/971م، له كتاب قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، وقد نشره خوليان ريبيرا؛ وهذا الكتاب هو الآخر من كتب التراجم، التي تخصصت في ذكر القضاة، وخاصة قضاة مدينة معينة، وهي الحاضرة الأندلسية قرطبة، فهو يذكر أهم المراحل التي مر بها القضاة في حياتهم المهنية، كما أنه يذكر نبذا من حياتهم الخاصة، وفي هذا قد يشير إلى الجانب الآخر من حياتهم، وهو جانب الثروة والملكيات وطرق اكتسابها، كما يشير الكتاب ضمنيا الى أهم العلماء الذين مارسوا الادارة في عهدي الامارة والخلافة، ما ينبئ عن حجم المرتبات التي كان يتقاضاها هؤلاء، بالإضافة إلى إشارته إلى ممارسة بعضهم لمهن وحرف أخرى تراوحت بين التجارة والزراعة، بالموازاة مع العمل الرسمي في القضاء.

ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصير الأزدي، توفي سنة 403هـ/1012م، له كتاب تاريخ علماء الأندلس أو(تاريخ العلم والرواة للعلم بالأندلس)، وهذا المصنف هو الآخر يعتبر من كتب التراجم، التي حوت الكثير من الشخصيات السابقة والمعاصرة لفترة المؤلف، وتكمن فائدة الكتاب في كونه يشير في بعض المواضع إلى العمال، وأهل الحسبة، والعلماء التجار بالأندلس، ورحلاتهم إلى باقي المناطق الأندلسية أو خارجها.

الحميدي أبو عبد الله محمد بن أبي نصر بن عبد الله الازدي توفي سنة 422هـ/1030م، له كتاب جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، وهذا الكتاب يعتبر من بين أهم كتب التراجم الأندلسية، التي ألفت في تلك الفترة، حيث جمع بين التاريخ والتراجم، فهو يبدأ بالترجمة لأمراء الأندلس مع الاشارة إلى بعض إنجازاتهم، ثم بعد ذلك يترجم للعلماء، والأدباء، وباقي الأعيان من الأندلس، أو الوافدين إليها، وقد أفادنا هذا الكتاب، في الترجمة لبعض الأعلام الواردة في متن وهامش الرسالة، مع إشارته إلى بعض العلماء الذين احتجنوا الأموال، كما أنه يشير إلى بعض الصالحين الذين ساهموا

بطرق غير مباشــرة في التخفيف من حدة الازمات المالية بالأندلس عن طريق الصــدقات في أيام الجوائح.

ابن بسام الشنتريني أبو الحسن علي توفي سنة 542هـــ/1147م، وله كتاب الذخيرة في محاســن أهل الجزيرة، وهذا الكتاب هو عبارة عن تاريخ تراجمي لمجموعة من الأدباء الذين عاشـوا في القرنين الرابع والخامس الهجريين، وهو يعتمد في تصـنيفه للتراجم على المدن والكور، كما أنه يذكر بالإضـافة إلى ذلك، التاريخ السياسـي، والأمني للأندلس وما نتج عنهما من تفكك بعد سـقوط الخلافة، ويشـير إلى الكثير من المسـائل التي تتعلق بالاقتصـاد الأندلسـي كمقدار الضـرائب المحصـلة من بعض الأقاليم الأندلس، وهو في هذا يروي ما شــاهده بنفســه، كما أنه ينقل عن بعض المصــادر التاريخية والأدبية المعاصــرة للفترة قيد الدراسة، ومنها ما أصبح في حكم المفقود وخاصة كتاب المتين لابن حيان، فهو كثيرا ما يشير بنقله عن هذا المصدر الكبير والمهم بالنسبة لتاريخ الأندلس.

القاضــي عياض أبو الفضــل اليحصــبى (ت544هـــــ/1149م): ترتيب المدارك وتقريب المســالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، وهذا الكتاب يترجم بصــفة خاصــة لعلماء المالكية، سواء بالمغرب والأندلس، أو بالمشرق الإسـلامي، وهو في تراجمه كثيرا ما يشير إلى العلاقات القائمة بين الدولة المروانية بالأندلس، والفاطمية بالمغرب، خاصـة في مجال العلاقات الســياســة، كما يشــير إلى موقف العلماء المالكية من المذهب الشــيعي في القيروان، وهو يتميز بهذا عن غيره من كتب التراجم، حيث يشــير إلى موقف العلماء المالكية من المد الشــيعي بالمغرب، ويعطينا قائمة بأهم علماء المالكية المهاجرين إلى الأندلس، خوفا من المد الفاطمي بالمغرب، وبالإضــافة إلى هذا، فإنه يعرفنا بالكثير من الشخصيات التي ترجمنا لها في هامش الرسالة.

ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الله بن موسى توفي سنة 578هـ/1182م، له كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، ويعد كتاب الصلة من أهم كتب التراجم، التي

اهتمت بالتأريخ للشـــخصـــيات الأندلســـية، فهو في هذا الكتاب قد ترجم لكثير من علماء، وأعيان زمانه، وشـــيوخه الذين عاصـــرهم، وأخذ عنهم خلال القرن الخامس الهجري، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب، في كونه أخذ عن مصـــادر معاصـــرة للفترة قيد الدراســـة، كابن الفرضـي، والحميدي؛ أما مدى اسـتفادتنا من الكتاب فتكمن في كونه يشـير إلى الكثير من الاموال والملكيات التي حازها العلماء وطرق حيازتها، كما يشـير الى علماء الأندلس الذين جمعوا بين طلب العلم وممارســـة التجارة، كما يشـــير كذلك إلى حجم التجار الوافدين إلى الأندلس وبالتالي المبادلات التجارية ونوعية الاموال وحجم التجارة مع بعض المناطق، سـواء من كالمغرب وحتى المشـرق، كما أنه يهتم بالكثير من العلماء الذين تولوا مناصـب إدارية تمس جانب المال، وعلى رأسها خطة السوق، والحسبة والرقابة المالية.

الضـبي احمد بن يحيى توفي سـنة 599هــــ/1195م، بغية الملتمس في تاريخ رجـال أهـل الأنـدلس، وهو الآخر يختص بـذكر ســـير العلمـاء والأعيـان من أهـل القلم بالأندلس، ولذلك فهو يشـــير إلى هجرة العلماء، وتنقلهم أيام الفتن بين مختلف مدن الأندلس، وحتى إلى خارجها، وكذلك يشـير إلى الوضــع الأمني المضــطرب، ويظهر هذا خاصـــة، في إشـــارته إلى وفاة العلماء، وأســباب ذلك من قتل واضــطهاد وغيره؛ و قد اســتفدنا من الكتاب في الترجمة والتعريف ببعض الشخصيات التي كانت لها علاقة بهذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

تناول بعض الباحثين دراسـة الاقتصـاد الأندلسـي خلال فترات معينة وهناك إشـارات عامة لموضوع النظام المالي ضمن دراستهم، لكنها لم تتطرق لدراسة معمقة ومتخصصة، كما أنها تفتقر إلى النظرة الشـــمولية للنظام الاقتصـــادي الأندلســـي ومنه النظام المالي والعوامل المؤثرة فيه، وما ينجم عن اختلاله من آثار على جميع المســـتويات وخاصـــة السـياسـية والاقتصــادية، ومن أهم الدراســات الحديثة التي تناولت الموضــوع نذكر على رأســها، الدراســة الجادة التي قام بها الباحث المغربي **إبراهيم القادري بوتشـيش** والمعنونة

بـــ" **أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري إلى ظهور الخلافة**"، فقد شرح في هذا الكتاب واقع التجزئة الطائفية التي كان سببها سياسة الاقطاع المنتهجة بالأندلس خلال فترة الولاة ثم الامارة، وهو في نظري من الدراسات الهامة التي مزجت بين الجانب السياسي والاقتصادي، رغم ما يشوب هذه الدراسة من مبالغة في إسقاط الواقع الاقطاعي الأوربي الوسيط، على واقع المجتمع الإسلامي.

وقد قدمت دراسة المؤرخ المصري الكبير" **حسين مؤنس**"، "**فجر الأندلس**" عدة آراء أفادت هذه الدراسة، لاحتوائه على معلومات مستفيضة واستنتاجات عميقة حول النظام المالي للأندلس وما يتعلق بها من جوانب إدارية وملكية للأراضي، وطرق جمع الجباية وأوجه إنفاقها، فشكلت هذه الدراسة أرضية لبحثنا هذا، خاصة وأن الكتاب يركز على البدايات الأولى للمسلمين بالأندلس وخاصة فترة عصر الولاة باعتبارها الفترة التي ترسخت فيها قاعدة النظام المالي بالأندلس.

ومنها كذلك الدراسة المعمقة والشمولية التي قام بها الباحث الاسباني "**بدرو شالميتا**" والموسومة بـــ "**صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي(دراسة شاملة)**"، والتي جاءت ضمن كتاب" **الحضارة العربية الاسلامية في الأندلس**" الذي قامت بجمعه وتحريره الكاتبة" **سلمى الخضراء الجيوسي**"، وبالرغم من المجازفة التي قام بها في هذا المجال، وذكره لأهم مداخيل الأندلس وأهم مصاريفها هناك باعتماده على الاستنتاج دون وجود الاحصائيات المصدرية الدقيقة، إلا انه فتح الباب أمام الباحثين بعده لدراسة مالية الأندلس وما يتعلق بها. ولا تقل أهمية، الدراسات العديدة الأخرى التي تضمنها الكتاب، ومنها "**الزراعة في أسبانيا**" لــ " **أكسبراثيون غارثيا سانشيز**" ، ومنها كذلك مقال" **التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس**" لـ "**توماس ب. غليك**".

ومن أهم الدراسات الحديثة التي تناولت الموضوع بشكل من الاشكال نذكر الدراسة التي قامت بها الباحثة "**أوليفا ريمي كونستابل**"، حول" **التجارة والتجار بالأندلس**"، والتي

أردفتها بمقالها المعنون بـــــ:"**التجار المسلمون في تجارة الأندلس الدولية**"، وقد اعتمدت المؤلفة على وثائق هامة تعود لتلك الفترة، ومنها وثائق الجنيزا اليهودية المكتشفة بالقاهرة.

كما كانت الدراســتان المتميزتان اللتان قام بهما **المؤرخ محمد الأمين بلغيث**، الأولى منهما موسومة بـــــ: "**الربط بالمغرب الإسلامي ودورها في عصري المرابطين والموحدين**" وأما الثانية فكانت بعنوان: "**الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين**" وهما مطبوعتان ضـــمن الأعمال غير الكاملة للمؤلف قامت بطبعهم دار القافلة للنشـــر والتوزيع بالجزائر؛ ورغم أنه تناول فترة لاحقة إلا أن الكتابين لا يخلوان من فائدة بالنســـبة لموضـــوع النظام المالي، إذ تشـير الدراســة الأولى إلى أهم النفقات التي خصـصـتها الأندلس لعمارة الثغور المحاذية للنصـارى بالشمال، بالإضـافة إلى الجند المرابط في تلك النواحي وما ترتب على ذلك من مصـــاريف عســكرية. كما أن الدراســـة الثانية قدمت لنا مادة هامة فيما يتعلق بالمخصــصــات المالية التي كانت موجهة للنشــاط العلمي والثقافي بل وحتى الاداري في بعض جوانبه.

كما اســتعنت كذلك بدراســة الباحث "**ســالم بن عبد الله الخلف**"، بعنوان "**نظم حكم الأمويين ورســـومهم في الأندلس**" هذا الكتاب الذي قامت بنشـــره عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، م المنورة،(م ع السعودية)، وقد تكلم بشكل مفصل عن مختلف النظم بالأندلس، ومنها النظام المالي، حيث تطرق إلى الخزانة والسكة وتطورهما بالأندلس، ورغم ذلك فالكتاب يفتقد إلى التحليل المعمق، فهو عبارة عن نقول للإخباريين قام بتنســيقها، مع إضـفاء هالة من المثالية على الحكم الأموي بالأندلس، مغيبا بعض الظواهر والممارسـات السلبية التي كانت سببا في سقوط الاسرة الأموية بهذه المنطقة.

وتعتبر دراسة الباحث " **خالد بن عبد الكريم البكر**" الموسومة بـ" **النشاط الاقتصادي في عصر الإمارة**"، من بين أهم الدراسات العربية الأكاديمية الحديثة التي عالجت موضوع

الاقتصاد بالأندلس في عصر الامارة الأموية، فقد عالج المؤلف الوضع الاقتصادي ومنه النظام المالي لفترة الإمارة الأموية كالنقود والاسواق وغيرها، إلا أن الكتاب كسابقه، يعتمد على السرد في تناوله للموضوع، وبذلك فهو يخلو من التحليل المعمق الذي يتناول الموضوع بنظرة شمولية.

وللحبيب الجنحاني عدة دراسات في الجانب الاقتصادي، وخاصة ما تعلق منها بالمغرب الإسلامي، ومنها كتاب **دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في المغرب الإسلامي**، وكذلك الدراسة الأخرى بعنوان: **المغرب الإسلامي- الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال(ق3-4 هـ /9-10م)**، ومقال بعنوان: **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر**، وهو يتناول في هذه الدراسات موضوع الاقتصاد عامة ويتطرق كذلك إلى الجوانب المالية وعلاقتها بسيرورة الدول المغاربية في العصر الوسيط ومن بينها الأندلس.

ومن الدراسات الهامة كذلك كتاب "**النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**" وهي دراسة قيمة قدمها الباحث السوداني "**عز الدين أحمد موسى**"، بحث فيها جميع أوجه النشاط الاقتصادي ومنها النظام المالي وما يتعلق به من شرح للملكيات وتطورها ببلاد المغرب والأندلس، وبالرغم من أن الفترة التي حددها هي القرن السادس الهجري، إلا أن الكتاب لا يخلو من الاشارات الهامة عن الجوانب المالية التي سبقت هذه الفترة.

وبالإضافة إلى هذه المصادر والمراجع الأساسية، هناك الكثير من الكتب والدراسات الأخرى التي تناولت الموضوع، لا تقل أهمية عن هذه المصادر والدراسات التي ذكرناها، أثبتناها في مكانها من الرسالة.

الصعوبات:

ولقد واجهتني في انجاز هذه الدراسة صعوبات متعددة، منها ما هو موضوعي، ومنها ما هو ذاتي، فمن الصعوبات الموضوعية نذكر مثلا، صعوبة دراسة الجوانب الاقتصادية المالية في حد ذاتها، مما جعل الكثير من الباحثين يحجمون عن تناوله، فقل بذلك حجم التراكم المعرفي الخاص بالجانب المالي، وبالتالي فمهما كان حجم الدراسات التي تناولت هذا التخصص فإنها ما زالت بكرا، وبذلك فتناول الجانب المالي للأندلس في حد ذاته يشكل صعوبة للباحث، في منهجه وفي مصادره ومادته العلمية، إذ جل النصوص هي في معظمها إشارات، وإن وجدت فهي تفتقد إلى الدقة، وما يعاب عليها كذلك هو تناول بعض الفترات دون غيرها، مما يجعل رؤيتنا للموضوع تبدو نسبية.

كما أن تغطية موضوع البحث هي الأخرى تندرج في إطار الصعوبات، فسعة الفترة الزمنية، وشساعة وتشعب الزوايا التي تعالجها الدراسة عقدت مهمتي إلى حد ما، إذ بالرغم من أنني تحاشيت الكثير من التفاصيل، إلا أن التعامل مع ما يفوق قرنين ونصف من الزمان، وتتبع تفاصيله وحيثياته، مع قلة المادة المتعلقة ببعض العناوين، وتناثرها عبر مساحة واسعة من المصادر والمراجع، بالإضافة إلى أن النصوص كانت مقتضبة ومجملة في معظمها، وهذا ما حتم علينا تجميعها ومعالجتها وتصنيفها، مع إعادة تكرار بعض النصوص التي تحمل دلالات مختلفة قد تنطبق على أكثر من عنوان، ولا نقصد من وراء ذلك التكرار، وإنما السياق التاريخي والنصوص هي التي فرضت علينا ذلك نظرا لحداثة الموضوع، ولذلك كان اللجوء إلى المراجع الحديثة لتقريب الرؤية، بالرغم من أنها هي الأخرى تنحو أكثر من منحى في تحليلها.

وقد حاولت الوصول من خلال ما جمعت من نصوص الى تكوين صورة شاملة ولكنها تقريبية نسبية للنظام المالي في الأندلس، مستعينا بأستاذي المشرف، الذي وقف عند كل مفصل من مفاصل هذا البحث، داعما ذلك بالتوجيه والارشاد.

وبالإضـــافة الى هذه الصـــعوبات، كانت هناك صـــعوبات ذاتية أثرت على اخراج الموضـــــوع وفق ما كنا نطمح اليه، وذلك لوجود عوائق متعلقة بقلة الوقت، وعدم التفرغ بشكل مطلق للبحث، نظرا لوجود بعض الانشغالات المهنية وحتى الالتزامات الاسرية.

وفي الاخير لا يسعني في هذا المقام الا أن اشكر أستاذي المشرف، الاستاذ الدكتور محمد الأمين بلغيث الذي كان بتوجيهاته وارشـــــاداته المنهجية والمعرفية القيمة، نعم المؤطر فبفضـل الله ثم بفضـله تم تذليل صـعوبات هذه الاطروحة، فكان بحق أبا شـفيقا وأخا شقيقا.

كما لا يفوتني في هذا الاطار أن أوجه شكري الى كل الذين ساعدوني من قريب أو بعيد في هذا الانجاز.

المدخل

الأندلس الفتح وعصر الولاة:

قراءة في تكوين العدوة الاندلسية

أولا/ نظرة عامة عن حدود ومساحة الاندلس

قبل الولوج إلى تفاصيل الأموال والملكيات بالأندلس لابد من تحديد وتلمس مساحة وحدود الأندلس الإجمالية وما تمتلكه الدولة الأموية من أراضي، وما مسها من تطور خلال فترة الفتح والولاة للانتقال بعدها لفترة الإمارة والخلافة الأموية وما عرفته من تطورات في هذا المجال.

لقد استرعت مسافات الطول والعرض بالأندلس؛ اهتمام الجغرافيين المسلمين الأوائل، وفي مقدمتهم الرازي والإدريسي خاصة، واستمرت هذه العناية إلى غاية نهاية عصر الخلافة الأموية، والملاحظ أن تلك الإحداثيات الجغرافية لأبعاد شبه الجزيرة الأيبيرية في الطول والعرض تأثرت بشكل مباشر بمدى تغير حدود دولة الإسلام بها، حيث يبدو أن هذه المساحة العامة ظلت مستقرة طيلة عصري الإمارة والخلافة، ما عدا ذلك الانكماش في زمن الطوائف الأول مع منتصف القرن الثالث الهجري، وذلك الامتداد الذي بلغته دولة الخلافة، ابتداء من عهد الخليفة الناصر لدين الله وانتهاء بالحاجب المنصور بن أبي عامر مع نهاية القرن الرابع الهجري[1]، والذي بلغت معه حدود الأرض الأندلسية أقصى اتساعا لها، حيث تجاوزت مساحة

[1]– ومن اللافت للنظر ان كلا من العذري والبكري يضعان حدودا أقل للأندلس تتفق إلى حد ما مع الواقع السياسي الذي عايشاه عقب اقتطاع أجزاء شاسعة من دول الطوائف، يقول العذري: " مسافة ما يملك المسلمون من الأندلس–وذلك من أكشونبة إلى مدينة وشقة 300 فرسخ والعرض من قرطاجنة الحلفاء إلى إقليم الفهمين 80 فرسخا، والذي يملك منه النصارى مثل ما يملكه المسلمون أو أشف". ومن المعلوم أن هذا التقسيم لا يتطابق مع مساحة دار الاسلام بالأندلس خلال عهدي الإمارة والخلافة. **العذري أحمد بن عمر الدلائي، نصوص عن الاندلس من كتاب ترصيع الاخبار وتنويع الآثار**، تح–عبد العزيز الأهواني، مدريد، 1965، ص121، **البكري أبو عبيد عبد الله الأندلسي(487هـ/1094م)**، **المسالك والممالك**، دار الغرب الإسلامي، 1992 م، ج2، ص900.

الأندلس حسب تقدير أحد الدارسين 375000 كلم2[1]، بينما بدأت تشهد تقلصا مع أواخر عصر الخلافة وخاصة بعد الفتنة القرطبية التي أسفر عنها انهيار الدولة المركزية وإقامة دويلات طائفية منتشرة في جميع أرجاء الأندلس، وقد سبق هذا الانهيار بروز الإقطاعيات المختلفة عبر الربوع الأندلسية. وتؤيد معلومات الجغرافيين الأندلسيين هذا الرقم، من ذلك ما أورده المقري نقلا عن الرازي في جغرافيته: "أن جزيرة الأندلس مسيرة أربعين يوما طولا وثمانية عشر يوما عرضا [2]. ويؤكد ويفصل حدودها مؤلف أندلسي مجهول قائلا أن" بلاد الأندلس مسيرة شهر وأربعة أيام طولا في مسافة ثمانية عشر يوما عرضا. . . وقد أحاطت بها البحار من كل ناحية، وهي آخذة في الطول من البحر الغربي من مدينة اكشونبة إلى منعرج البحر الجنوبي المحيط عند جبل الزهرة، فيما جاور مدينة طركونة ومدينة برشلونة هناك باب الأندلس"[3].

وينقل البكري بهذا الصدد رواية معاصرة لعبد الرحمن الناصر في سنة 332هـ/943م فحواها المسافة التي تسعها الأندلس شمالا وجنوبا قائلا: « فلما أعلم عبد الرحمن بذلك أمره بمخاطبته واستحثاثه في القدوم وأن يعلمه أنّه لا ينزل مرحلة من الأندلس ما بين نزوله بالجزيرة الخضراء، إلى نزوله بمحلة بلاط حميد من أقصى الثغر –وذلك ثلاثون محلّة – إلا أمر أمير المؤمنين ببنيان قصر في كل محلّة

---

1 – **عبد السلام الجعماطي، النقل والمواصلات بالأندلس خلال عصري الخلافة والطوائف(316-483)**، منشورات دار الامان، الرباط، المملكة المغربية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص49.

Joaquin vallvé; el califato de cordoba; edicion mapfre, Madrid; ،1992 ،p16.

2 – **المقري أبو العباس شهاب الدين أحمد التلمساني (ت1041هـ/1631م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تح إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1900، ج1، ص 226.

3 – **مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس**، تح وتر–لويس مولينا، المجلس الاعلى للأبحاث العلمية، معهد ميغيل آسين بلاثيوس، مدريد، 1983، ج1، ص29.

ينزلها ينفق فيه ألف مثقال، ليكون أثر إقباله إلى الأندلس باقيا مع الأيام»[1].وهناك رواية أخرى لصاعد الأندلسي تؤكد ما ذهب إليه البكري في تحديد أبعاد الأندلس؛ فهو يحدد طول المسافة بين مدينتي طليطلة ورومية"روما"، ويشير إلى توسط مدينة طليطلة للقطر الأندلسي، ويضيف أن طول مسافة الأندلس من الشمال إلى الجنوب ثلاثين مرحلة[2]. ومن حيث الطول والعرض، يقدم الإدريسي مسافاتهما بالأميال، فــ" الأندلس طولها من كنيسة الغراب التي على البحر المظلم إلى الجبل المسمى بهيكل الزهرة ألف ميل ومائة ميل، وعرضها من كنيسة شنت ياقوب التي على أنف بحر الانقليشين(بحر الإنجليز أو بحر الشمال) إلى مدينة ألمرية التي على بحر الشام ستمائة ميل"[3]. والملاحظ أن تحويل الأميال في هذا التحديد إلى مراحل حسب صاعد يعطي مسافات متقاربة نسبيا، وقد حاول خواكين بالبي أن يضع مساحة تقريبية للأندلس خلال هذا العصر إعتمادا على هذه الروايات، فخلص إلى أنها كانت تمتد طولا على مسافة 1672كلم وعرضا على مسافة 446كلم[4].

وكانت إسبانيا القوطية مقسمة إلى عدد من المقاطعات، يحكم كلا منها دوق، وتضم كل مقاطعة عددًا من الوحدات الإداريّة يحكم كلاً منها قومس(كونت). وتقوم الوحدة على (المدينة/القلعة) وما يرجع إليها من قرى وضياع وأراضٍ زراعية إقطاعية، كانت نسبة القرى المكونة للمدينة في الفترة الإسلامية بالأندلس، بمعدل

---

1 – **البكري**، المصدر السابق، ج02، صص 813–814.

2 – **صاعد الأندلسي، طبقات الامم(ت462هــ/1069م)**، تح–حياة بوعلوان، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1985، ص160.

3 – **الادريسي محمد بن محمد الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق(ت560هــ/1164م)**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409 هــ، ج2، ص 535.

4– Joaquin vallvé ; el califato de cordoba ،opcit ،p 15.

سبع إلى عشر قرى لكل مدينة[1]، وصار يطلق على المدينة وتوابعها بعد الفتح اسم الكورة[2]. وقد كانت القرى الأندلسية تتكون من مجموعات سكنية صغيرة الحجم ومتجانسة إلى حد ما. وكل مجموعة منها كانت تشكل وحدة استيطان تضم عددا متفاوتا من المنازل يصل في المتوسط إلى عشرة منازل ملحقة ببعض الملكيات الصغيرة "مزدرع" وتابعة لمقاطعة ترابية تمتد على مساحة تتراوح بين 100 و300 هكتار، وتفصل بين الوحدات بعضها البعض مسافات متفاوتة تتراوح عموما بين 1. 5 و2 كلم [3].

وقد جاء الإسلام بما صحح ورفع ظلم ما كان سائدًا في الأندلس من أنظمة رومانية، حيث كانت الأراضي في عهد الرومان في قبضة عدد قليل من الأغنياء الإقطاعيين، يعمل في خدمتها وزراعتها عددٌ كبيرٌ من العبيد؛ الذين يعيشون بلا أمل في الخلاص من بؤسهم هذا، خاصة وإن رجال الدين(الإكليروس) أنفسهم كانوا ممن يملكون الضياع الواسعة ويعاملون الناس كعبيد عندهم [4].

---

1 – **حسين مؤنس، فجر الأندلس**، الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة، 1959، ص22، ص596.

2 – **ابن الأبار محمد بن عبد الله البلنسي(ت658/1259م)، الحلة السيراء**، تح حسين مؤنس، ار المعارف، القاهرة، ط2، 1985م، ج1، صص61–63، **حسين مؤنس، نفسه**، ص22، ص596، **حتاملة محمد عبدة، إيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين**، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان 1996، ص262.

3– **نكادي يوسف، إسهامات كتب الفتاوى والنوازل في الكشف عن جوانب من واقع البادية الأندلسية**، مقال منشور بموقع مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، أطلع عليه بتاريخ 2016/12/17 ساعة 15: 18. Www. minshawi. com./content

4– أعقب الفتح الإسلامي للأندلس حسب بعض الباحثين توزيعًا أفضل للأراضي، وهؤلاء–كفاتحين آنئذٍ–كانوا يأخذون الثلث من الأرض أو من ناتجها. ولكن ما إن جاء الفتح الإسلامي لها وبدأ هذا الحكم الذي لم يكن مجرد ثورة دينية إنما حمل بطياته انقلابًا اقتصاديًا بعيد الأثر، حتى اختلفت ملكية الأراضي فيها. **عنان محمد عبد الله، دولة الإسلام في الأندلس**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997، ج1، ص75.

وعلى ذلك فالأرض بالأندلس في الفترة الإسلامية وخاصة في فترة الفتح والولاة يلاحظ أنّها عوملت معاملة خاصة إذ اعتبرت "ثغرًا" و"دار جهاد"[1]. لأنّ البحر يفصلها عن باقي البلاد الإسلامية، ولأنها أمام الأعداء في الشمال والغرب ومحاطة بهم من جميع الجهات. كما أن شساعة مساحة الأندلس جعلها عرضة للمخاطر وإلى ذلك يشير الإدريسي قائلا "الأندلس يحيط بها من جهة الجنوب البحر الشامي، ومن جهة المغرب بحر الظلمة، ويحيط بها من جهة الشمال بحر الانقليشين، من جهة المشرق جبل البرنيوه (البرينيه، أو البرانس)، الحاجز بين بلاد الأندلس وبلاد الإفرنجيين"(2).

من خلال هذا التقديم الجغرافي وهذه الصورة التقريبية النسبية لما تملكه الأندلس من مساحة، نستطيع الآن تحديد الملكيات والأموال وطرق وأساليب حيازة المسلمين لها، وللوقوف على ذلك لا بد من العودة إلى جذور هذه الملكيات أي ما قبل عصر الإمارة، لمعرفة الأراضي ووضعيتها وأنواعها من حيث طرق جبايتها، وتوزيعها أثناء الفتح الإسلامي وبعده، والمراحل التي عرفها هذا التوزيع والتقسيم، وإذا كانت هذه الملكيات بقيت على حالها أم أنها عرفت إعادة توزيع أثناء فترة الإمارة والخلافة فيما بعد، بالنظر للتطورات التي عرفتها الأندلس في هذه الفترة من

[1] – **ابن القوطية ابو بكر، تاريخ افتتاح الأندلس**، تح-احسان عباس، بيروت، 1984، 39. البكري، ج02، ص898، **الحِميرى أبو عبد الله محمد(ت900هـ/1494م)، الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح-إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط2، 1980م، ص33.

[2] – الادريسي، المصدر السابق، ج2، ص535. وما يلاحظ هنا أن الأرض الأندلسية في فترة الخلافة أصبحت واسعة جدا وبلغت أقصى اتساعها كما انها أصبحت بيد الدولة وتدر المداخيل مباشرة عليها وليس على الإقطاعيين كما في المرحلة السابقة، بالإضافة إلى كون اتساع الأرض الأندلسية يحتاج هو الآخر إلى نفقات ومصاريف إضافية للضغط على النصارى في الشمال وكذلك يحتاج إلى أموال لتأمين الحدود والأراضي الأندلسية من أي خطر محتمل من هؤلاء النصارى المتربصين.

تقلص وتمدد، بفعل الظروف السياسية التي تراوحت بين القوة تارة والضعف تارة أخرى وما ينجر عن ذلك من تغير للملكيات العامة والخاصة.

ولكن هل تسعفنا النصوص في تتبع كل هذه التفاصيل؟

هذا ما سنعمل على توضيحه أحيانا بالنصوص المباشرة الدقيقة وأحيانا أخرى عن طريق استنطاق بعض النصوص واستقرائها لملء الفراغات بين فترة وأخرى.

ثانيا/ فتح الأندلس بين نظرة الفقهاء وواقع الفاتحين

قدمت سياسة عمر بن الخطاب في البلاد المفتوحة سابقة حول مفهوم الخراج والأحكام المتعلقة بالأراضي المفتوحة بمختلف الصيغ، فلم يخمس الأرض بين الفاتحين، بل اعتبرها فيئا لكافة المسلمين[1]. فوافق على هذا الرأي الحنفية والمالكية، واعتبروا رأيه اجتهادا في تأويل آيات سورة الحشر[2]، بما يضمن حق المسلمين عامة؛ حاضرا ومستقبلا، والشافعية يرون شرط ذلك تنازل الفاتحين عن حقهم في أربعة أخماس الغنيمة[3].

ولا يهمنا في هذا المقام الدخول في تفاصيل سير حركة الفتح على يد طارق بن زياد، ثم موسى بن نصير، إلا بالقدر الذي يخدم موضوعنا فيما يخص تقسيم الأموال والملكيات بالأندلس وتحديد أنواعها لأن هذا التحديد سيلقي بضلاله على فترة الإمارة والخلافة فيما بعد عن طريق التوريث والإقطاع وغيرها من طرق

[1]- **الفصل الشلق، الخراج والإقطاع والدولة**، مجلة الاجتهاد، بيروت، 1988، عدد1، ص130-131.

[2]- سورة الحشر، آية 7-10.

[3]- **الطبري ابو جعفر محمد بن جرير(ت310هـ/922م)، اختلاف الفقهاء**، تح يوسف شاخت، ليدن، بريل، 1933، صص219-222.

انتقال وحيازة الملكية، وما يتبعها من ضرائب وجباية لبيت المال في الأندلس، وعليه يمكن أن نجمل وفق التقسيم الفقهي الكلاسيكي الأراضي إلى ما يلي:

الأراضي العُشرية العنوية، فالعشر وهو ضريبة [1] تؤخذ على الزروع والثمار من أصحابها، ويدخل ضمن الأراضي العشرية[2] كذلك ما استأنف المسلمون إحياءه،

---

[1]- الضريبةُ في اللغة والاستعمال الفقهي تعني الخراجَ المضروب، أي المُثْبَتَ والمُقَدَّر، قال النووي: ضَرْبُ الجزية: أي إثباتها وتقديرها، ويسمى المأخوذ ضريبةً، وجمعها ضرائب. وقد عنى ذلك المناوي في قوله: والخراجُ مختص غالبًا بالضريبة على الأرض. **الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ/1414م)، القاموس المحيط**، تح-مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إش-محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005م، ص108، **النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف(ت676هـ/1277م)، تحرير ألفاظ التنبيه**، تح-عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1408هـ، ص319. وكذا الخوارزمي في تعريفه للمكس بأنه ضريبة تؤخذُ من التجار في المراصد. **الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف البلخي (ت387هـ/997م)، مفاتيح العلوم**، تح-إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2، ص86، ويلاحظ أن مصطلح ضريبة-قليل الاستعمال في كلام الفقهاء، ومن مرادفاته في مصنفاتهم الكلف السلطانية-والنوائب-والوظائف-والخراج- والعشور- والمغارم- والمكوس- ومرادهم بذلك: المقدار من المال الذي تُلْزِمُ الدولة الأشخاص بدفعه من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أن يقابل ذلك نفعٌ معيّنٌ لكل مموّلٍ بعينه. **العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية**، تح وتع- محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ص173، **المرسي بن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت458هـ/1065م)، المخصص**، تح- خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م، ج1، ص287، **عياض بن موسى اليحصبي السبتي أبو الفضل(544هـ/1149م)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة ودار التراث، ج2، ص56، **ابن الأثير مجد الدين بن محمد الشيباني الجزري(606هـ/1209م)، النهاية في غريب الحديث والأثر**، تح- طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، ج4، ص349، **ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقى (ت711هـ/1311م)، لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، ج1، ص550.

[2]-العُشُور في اللغة: جمع عُشْر، وهو أحد أجزاء العشرة. وقد صار عَلَمًا لما يأخذ العاشر. والعاشر: هو مَنْ نصبَهُ الإمامُ على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار بما يمرّونَ عليه عند اجتماع شرائط الوجوب. والعُشور في اصطلاح الفقهاء نوعان، أحدهما: عشور الزكاة، وهي ما يؤخذ في زكاة الزروع والثمار. والثاني: ما يفرض على الكفار في أموالهم المعدّة للتجارة إذا انتقلوا بها من بلد إلى بلد في دار الإسلام. وسميت بذلك لكون المأخوذ

ولا يجوز أن يوضع عليه خراج، أو ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به فتكون أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج كذلك[1]، وهي بذلك الأراضي التي يُسلم عليها أهلها، من غير أن يتقدم جيش المسلمين إلى منطقةٍ ما ويُخضع أهلها بالقوة، وقد أشار إليها أبو يوسف بقوله: " كل أرض أسلم عليها أهلها فهي لهم، ولهم فيها حق الحيازة والانتفاع، وهي أرض عُشرية. أو هي من أربعة أخماس الأراضي التي تدخل تحت لواء الدولة عنوةً وحربًا وتوزع على الجند الفاتحين على أساس إنها غنيمة"[2]. فهذه تصبح ضمن الأراضي العُشرية، لأن هؤلاء الجند أصبحوا يمتلكونها، إذ هي جاءتهم بوصفها أسهمًا من أسهم الغنيمة التي غنموها.

أما أرض العنوة فهي ما أُجلِيَ عنها أهلها بالسيف؛ لامتناعهم عن الدخول في الإسلام أو عن دفع الجزية، وهي الأراضي التي خضعت وأهلها للدولة بمجهود قتالي، أي عنوةً وحربًا[3]، وهذه الأراضي إذا لم تقسم بين الغانمين فهذه تصير وقفًا للمسلمين يضرب عليها خراجٌ معلومٌ يؤخذ منها في كل عامٍ يكون أجرةً لها، ثم ينظر في باقي ثمرتها وحبوبها فإن كان الباقي نصابًا ففيه الزكاة إن كانت بيد مسلم،

عُشْرًا، أو مضافًا إلى العشر، كنصف العشر. ومع أنَّ العشور والجزية تشتركان في الوجوب على أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب، وتصرفان في مصارف الفيء، إلا أنَّ بينهما فرقًا مهمًا، وهو أنَّ الجزية إنما توضع على الرؤوس، وهي مقدار معلوم لا يتفاوت بحسب الشخص، أما العُشور فتوضع على المال وتتفاوت بحسبه. **سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا**، دار الفكر، دمشق، ط02، 1988م، ص251.

1- **الماوردي أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية(450هـ/1058م)**، دار الحديث، القاهرة، ص228، **الريس محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية**، دار الانصار، القاهرة، ص125. 136.

2- الريس، نفسه، ص24 و59 و63 و69.

3- **يحي ابن آدم أبو زكرياء الكوفي القرشي(203هـ/818م)، كتاب الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط2، 1384م**، ص28، **قدامة بن جعفر(337هـ/948م)، الخراج وصناعة الكتابة**، شر وتع- محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، بغداد، 1981، ص204.

وإن لم يبلغ الباقي نصابًا أو بلغ نصابًا ولم يكن لمسلم فلا زكاة فيه، فعلى هذا يجتمع العشر والخراج في الأرض التي فتحت عنوة: فالخراج في رقبتها، والعشر زكاة في غلتها؛ لأن الخراج كالأجرة[1].

وظهر هناك اختلاف بين الفقهاء كان منبعه من اجتهاد عمر بن الخطاب في معاملة الأرض المفتوحة بسواد العراق، فلم يقسمها بين الفاتحين، بل اعتبرها فيئا لكافة المسلمين فلم تخمس. ويرى بعض الباحثين أن هذا التطور بمثابة توسيع مفهوم حمى القبيلة ليصبح حمى الأمة[2].

وذكر الماوردي الأراضي التي اسْتَوْلَى عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ إلى ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ فمنها ما مُلِكَتْ عَنْوَةً وَقَهْرًا: ويعرفها بأنها التي فَارَقُوهَا بِقَتْلٍ أَوْ أَسْرٍ أَوْ جَلَاءٍ. وَقَدْ ذكر اختلاف الْفُقَهَاءُ وتباين وجهات نظرهم فِي حُكْمِهَا بَعْدَ اسْتِيلَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهَا، أما مَالِكٌ فقَالَ: تَصِيرُ وَقْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ حِينَ غُنِمَتْ، وَلَا يَجُوزُ قَسْمُهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ[3]، وأشار مالك ابتداء إلى قلة معرفته بجزية الأرض فقال: " وأما جزية الأرض فإنه لا

---

[1] – وهذا قول جمهور أهل العلم ومنهم أحمد، وهو قول عمر ابن عبد العزيز، وربيعة، والأوزاعي، والإمام مالك، والشافعي، وقالوا: ما فتح من الأرض عنوة ووُقف على المسلمين، وضرب عليه خراجٌ معلومٌ فإنه يؤدى الخراج عن غلته وينظر في باقيه فإن كان نصابًا ففيه الزكاة إذا كان لمسلم، وإن لم يبلغ نصابًا أو بلغ نصابًا ولم يكن لمسلم فلا زكاة فيه، فإن الزكاة لا تجب على غير المسلمين، وكذلك الحكم في كل أرض خراجية. وأما أبو حنيفة وأصحاب الرأي فقالوا: لا عشر في الأرض الخراجية والصواب: اجتماع العشر والخراج بالضوابط المتقدمة. **ابن قدامة المقدسي أبو محمد موفق الدين عبد الله المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي(620هـ/1223م)، المغني شرح مختصر الخرقي**، مكتبة القاهرة، مصر، 1968م، ج03، ص23، **القحطاني سعيد بن علي بن وهف، زكاة الخارج من الأرض "الحبوب، والثمار، والمعدن، والركاز في ضوء الكتاب والسنة – مفهوم، وشروط، وضوابط، وأحكام، ومسائل"**، مطبعة سفير، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ص 21.

[2] – الفضل الشلق، المرجع السابق، ص 130–131.

[3] – الماوردي، المصدر السابق، ص215.

علم لي بها ولا أدري كيف يصنع فيها"، ثم أضاف: " إلا أن عمر بن الخطاب قد أقر الأرض فلم يقسمها بين الناس الذين افتتحوها"[1] ليكون ذلك في أعطيات المقاتلة وأرزاق المسلمين ومنافعهم[2]. والمشهور عن مالك بن أنس تأييده إجراءات عمر في الأراضي المفتوحة، في الوقت الذي اختلف فيه أصحاب هذا المذهب في كيفية حصول ذلك. إذ يرى بعضهم أن وقف الأرض حصل بالتراضي مع الفاتحين بغير ثمن، وبعضهم يرى أن التراضي حصل بدفع الثمن[3]، فيذكر أن امرأة من العراق رفضت التنازل عن حقها، وكان أبوها ضمن الجند، فأرضاها عمر بالدنانير وبقطيفة حمراء كما طلبت[4]. وقد أشار إلى هذا النوع من الأراضي ابن عبد البر الأندلسي فقال: إذا قُسمت أربعة أخماس الأراضي التي فُتحت عنوة بين الفاتحين كسهام الغنيمة، " ملك كلٌ نصيبه مُلك رقبة، وأصبح له حق التصرف بها كيف شاء"[5].

وأما أَبُو حَنِيفَةَ فقال أن: الامَامُ فِيهَا بِالْخِيَارِ بَيْنَ قِسْمَتِهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ، فَتَكُونُ أَرْضًا عُشْرِيَّةً، أَوْ يُعِيدُهَا إِلَى أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ بِخَرَاجٍ يَضْرِبُهُ عَلَيْهَا فَتَكُونُ أَرْضَ

1– **مالك بن انس الأصبحي المدني (ت179هـ/795م)، المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد، ومعها كتب المقدمات والممهدات، لابي الوليد بن رشد،** دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ج01، ص386.

2–**الداودي ابو جعفر احمد بن نصر المالكي(ت402هـ/1011م)، كتاب الأموال،** تح ودر–رضا محمد سالم شحادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008، ص ص 45–50.

3–مالك بن انس، المصدر نفسه، ج1، ص385. الداودي، نفسه، ص 09.

4–مالك بن انس، نفسه، ج1، ص385. **ابن سلام ابو عبيد القاسم الهروي البغدادي (ت224هـ/838م)، الأموال،** تح وتع–محمد خليل هراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 78، الداودي، نفس المصدر، ص 09.

5– **ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت463هـ/1070م)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** تح–عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، 2005 م، ج6، ص458.

خَرَاجٍ [1]. وبهذا يعتبر أبو حنيفة من أوائل المؤيدين لاعتبار الأرض وقفا لجميع المسلمين. وجاءت اجتهادات علماء الحنفية وفقا لذلك، فرأوا أن تصرف الإمام جاء بعد تفكير في أوضاع المقاتلة والخوف من أن ينشغلوا عن الجهاد بالزراعة، مع قلة خبرتهم فيها، يقول السرخسي: " أنه لو قسمنا بينهم اشتغلوا بالزراعة وقعدوا عن الجهاد فيكر عليهم العدو، وربما لا يهتدون لذلك العمل أيضا فإذا تركها في أيديهم وهم أعرف بذلك العمل، اشتغلوا بالزراعة وأدوا الجزية والخراج فيصرف ذلك إلى المقاتلة ويكونون مشغولين بالجهاد"[2]. ويرى أيضا أن تصرف الإمام جاء توفيرا للمنفعة الدائمة والشاملة للمسلمين عامة "لأن منفعة القسمة، وإن كانت أعجل، فإن منفعة الخراج أدوم"، على أن تشمل المنفعة ليس الفاتحين فحسب بل من جاء بعدهم"[3].

فالذين اعتبروها فيئا للمسلمين ولا يجوز تقسيمها، وتبقى في أيدي أهلها مقابل الخراج كان انطلاقهم من تحقيق المصلحة العامة، ويبين أصحاب هذا الرأي أن عمر قد اجتهد في تأويل آيات سورة الحشر بما يضمن حق المسلمين عامة حاضرا ومستقبلا في الفيء[4].

ورأى فقهاء آخرون أن الأرض غنيمة تقسم بين الفاتحين، فاعتبروا تجاوز الإمام في هذا الأمر مخالفا للكتاب والسنة معا، ولكن إذا تنازل الفاتحون عن حقهم في أربعة

1- الماوردي، المصدر السابق، ص215.

2- **السرخسي ابو بكر محمد بن احمد (ت483هـ/1090م)، المبسوط، تح**-محمد راضي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ج10، ص 40. **غيداء خزنة كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1997م. ص 335.

3- السرخسي، نفسه، ج10، ص 40.

4- وهذا ما تراه الحنفية والمالكية. **الشيباني محمد بن الحسن السرخسي (ت483هـ/1090م)، شرح كتاب السير الكبير**، تح صلاح الدين المنجد وعبد العزيز احمد، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، 1971-1972، ج5، ص2179.

أخماس الغنيمة، فان للإمام أن يتصرف في الأرض بما يراه مناسبا، أي أن يقفها على المسلمين[1]. ومنهم الشَّافِعِيُّ الذي يرى أَنَّهَا تَكُونُ غَنِيمَةً كَالأَمْوَالِ تُقْسَمُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ، إلا أَنْ يَطِيبُوا نَفْسًا بِتَرْكِهَا، فَتُوقَفُ عَلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ [(2)]. وفي إقليم الأندلس الذي نحن بصدد دراسة ملكياته وأمواله وأراضيه الزراعية وطرق استثمارها وحيازتها، تمثل هذا النوع بـــ أراضي الخُمس[(3)].

ثالثا/أصول الأموال والملكيات أثناء الفتح والولاة

01/ فترة الفتح

بعد الفتح الإسلامي للأندلس سنة(92هـــ/710م) بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العدوة، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية وتملكها باعتبارها أموالا غير منقولة، لذلك كان لابد من النظر إلى كيفية التعامل مع أراضيها لأن ذلك يتبعه نوعية الجباية المتعلقة بكل نوع من الأرض ومقدارها.

فالأمر الذي يعنينا هنا الآن هو ما طُبق فـــي أرض الأندلس، وقد يبدو للوهلة الأولى، أن المسلمين لما فتحوا الأندلس تملكوا بعض الأراضي التي فتحت عنوة فأخذوا نصيبهم من أربعة أخماس الأرض المفتوحة عنوة بعد تخميسها، خاصة وأن هناك بعض المصادر التي جزمت بما ذكرناه، ومن ذلك قول صاحب كتاب أخبار مجموعة: "فالقائد موسى بن نصير كان قد خَمَسَّ الغنائم التي غنمها المسلمون حين فتح الأندلس، ومن ضمنها الأراضي الزراعية، وقسم أربعة أخماس هذه الغنائم على

---

[1] وهذا ما ذهب اليه الشافعي. الطبري، اختلاف الفقهاء، المصدر السابق، ص 222.

[2]–الماوردي، المصدر السابق، ص215.

[3]– **ابن حزم أبو محمد علي، التلخيص لوجوه التخليص**، نش– آسين بلاثيوس، القاهرة، 1960، ص36، **الغساني محمد بن عبد الوهاب (ت1119هـــ/1707)، رحلة الوزير في افتكاك الأسير**، تق– الفريد البستاني، مطابع الفنون المصورة، العرائش، م المغربية، 1940، ص113.

الجند الذين اشتركوا في عملية الفتح"[1]. وأصبحت أراضيهم عشرية بموجب ذلك يدفعون عنها زكاة العشر من محصولها، والبعض الآخر من مسلمي الأندلس، الذين دخلوا إليها متأخرين؛ أخذوا من الخمس نفسه ولكن دون دفع العشر.

لكن بالاطلاع على مصادر أخرى يتبين حجم هذه المسألة واختلاف وتضارب آراء المؤرخين والفقهاء في حكم أرض الأندلس وملكياتها، ويفيدنا في هذا الشأن ما أورده محمد بن موسى الرازي عن الإجراءات التي اتخذها العرب المسلمون حيال الأراضي الزراعية إبان دخولهم الأندلس؛ فبداية يصف دخـــول جيش المسلمين بقيادة طارق بن زياد ثم مـــوسى بن نصير، وكم راية دخلت الأندلس مع موسى من قريش، فعدها نيفًا وعشرين راية. منها رايتان للقائد موسى بن نصير عقد له إحداهما الخليفة عبد الملك بن مروان على إفريقية وما وراءها إلى المغرب، والأخرى عقدها له الخليفة الوليد بن عبد الملك على إفريقية أيضًا وما يفتحه وراءها إلى المغرب. وراية ثالثة لابنه عبد العزيز، وسائر الرايات لمن دخل معه من قريش ومن قواد العرب ووجوه العمال[2].

1- **مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الاندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم**، تح- ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، درا الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989، ص25-27، **مجهول، فتح الأندلس**، نشر خواكين دي كونثالث، الجزائر، 1989، ص15، **ابن الكردبوس عبد الملك بن قاسم، قطعة من كتاب الاكتفاء في أخبار الخلفاء**، تح- أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971، ص49.

2- الغساني، رحلة الوزير في افتكاك الأسير، المصدر السابق، ص111. **الحجي عبد الرحمن علي، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**"، دار القلم، بيروت- دمشق، ط 2، 1981، ص ص72-73. **مؤنس حسين، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس**، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1967، ص28. وهذا ما أورده محمد بن عبد الوهاب الغساني الذي ذكر: أن محمد بن مزين قال: وجدت في خزانة بإشبيلية سنة إحدى وسبعين وأربع مئة(471هـ/1078م)، أيام الراضي بن المعتمد، سفرًا صغيرًا من تأليف محمد بن موسى الرازي سماه الرايات.

ومن المفيد الانتباه إلى أن حملة طارق بن زياد النفزي، قد حظيت بتأييد ومساندة عامة أهل البلد من اليهود والنصارى الذين استقبلوا طلائعه باعتبارها منقذة لهم من جور نظام لذريق الإقطاعي العسكري، كما حظيت بمساندة الأسرة الملكية القوطية التي لم تجد بدا من الانخراط في توجهات طارق بن زياد، لذلك توغلت قوى طارق بن زياد داخل شبه الجزيرة في اتجاه حاضرة طليطلة التي سقطت بدون كبير عناء، والجدير بالملاحظة أن الفاتحين البربر الأوائل قد تشكلوا من قبائل نفزة وصنهاجة ومكناسة وزواغة ومصمودة[1]. ثم اتجه البربر نحو الأندلس من كل صوب بعد سماعهم أخبار النصر الذي أحرزه طارق على لذريق، واجتازوا المضيق بكل ما وقعت عليه أيديهم من قوارب ومراكب، وبعد وصولهم استوطنوا المناطق السهلة من البلاد التي هجرها سكانها الأصليون[2].

وجدير بنا هنا أن نذكر إشارة بعض المصادر إلى إن المباحثات جرت بالأندلس؛ قُبيل بدء المعركة بين طارق ولذريق، فعرض أولاد غيطشة، أن يتخلوا عن لذريق، ويؤيّدوا طارقًا برجالهم، شريطة أن يضمن لهم كل ممتلكات والدهم التي تبلغ ثلاثة آلاف ضيعة من النفائس المختارة، وهي التي سُميت فيما بعد بصفايا

Rascual de Gayangos ،Memoria Sobre La autenticidad de la cronica denominada del Moro Rasis ،Memorias de la Real Academia de la Historia ،Madrid ،1852. ،p. 13.

1- فبقدر ما كان اندماج بلاد المغرب في دار الإسلام عسيرا، إذ استغرقت الفتوحات ما ينيف عن نصف قرن من الحروب والمواجهات انتظمت الأندلس في بضعة شهور ضمن ولاية بلاد المغرب التابعة لقيروان إفريقية في إطار خلافة دمشق الأموية بفضل حكمة طارق بن زياد وعدله. **أحمد الطاهري، كتاب الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلا عصر بني عباد من نظام التثمير التعاقدي إلى نمط الإنزال الإقطاعي**–، مركز إسكندرية للكتاب، مصر، 2004، ص 17.

2 – **المقري، نفح الطيب**، المصدر السابق، ج1، ص259، **محمود شيت خطاب، قادة فتح الأندلس**، مؤسسة علوم القرآن، منار للنشر والتوزيع، ط1، 2003م، ج01، ص318.

الملوك، وذلك بعد أن يُخضع إسبانيا جميعها للمسلمين فأجابهم إلى ذلك، وعاقدهم عليه، فانحاز الأولاد إلى طارق، ونصر المسلمين نصرًا لا كفاء له. في سنة 92هـ/710م[1]. ولكن أورد مؤرخون آخرون، أن أولاد غيطشة وبعض نبلاء القوط، قرّروا التخلي عن لذريق. لأنهم اعتقدوا أن المسلمين لا ينوون الاستقرار في البلاد، بل إنهم جاءوا من أجل الغنائم، وبعد أن يندحر لذريق، فإن العرش سيعود إلى أصحابه الشرعيين، أي أولاد غيطشة[2].

ومازالت المصادر الأندلسية تحتفظ بالنص الكامل لكتاب الصلح الذي وقعه والي الأندلس عبد العزيز بن موسى بن نصير لتدمير بن غندرش صاحب شرق الأندلس[3]. كما احتفظت بخبر استقبال الخليفة الأموي بدمشق الوليد بن عبد الملك لأبناء آخر ملوك القوط فـ" انفذ لهم عهد طارق في ضياع والدهم، وعقد لكل واحد منهم سجلا"[4] وكان عددها " ثلاثة آلاف ضيعة عرفت بعد ذلك بصفايا الملوك"[5].

---

[1] – **ابن القوطية**، المصدر السابق، صص 9 – 10، **الحميري أبو عبد الله محمد، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار**، نش وتص وتع– إ. لافي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، لبنان ط2، 1988 م، 10/01. المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص258، محمود خطاب، المرجع السابق، ج01، ص291.

[2] – مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، صص7–8، مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، صص 6–7، **ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي ت774هـ)، البداية والنهاية**، تح– علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1988م، ج09، ص99، **النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب القرشي(ت733هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هـ، ج24، ص44، المقري، نفح، المصدر نفسه، ج01، صص231–232 و257–258.

[3] – **الضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة (ت599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص 274. الحميري، الروض، ص132/132، ينظر الملحق رقم، ص.

[4] – المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج01، ص266.

[5] – ابن القوطية، المصدر نفسه ، ص30.

وبعد أن فتح المسلمون عاصمة البلاد، تقدم أبناء غيطشة إلى طارق يطلبون إليه الوفاء لهم بما وعدهم، فمنحهم طارق ضياع أبيهم. فطمعوا بالمزيد، فلم يجبهم طارق إلى ما سألوا، فاستأذنوا طارقًا في المسير إلى موسى بن نُصير في إفريقية، وسألوه الكتابة إليه بشأنهم. ولما بلغوا موسى، أقرّ طارقًا على ما فعل. ويبدو أنهم ألحّوا على موسى بالزيادة، فأحالهم على الخليفة نفسه، فأقرّ عهد موسى وطارق[1].

ويذكر المقري تفاصيل الاتفاق الذي أبرم بين طارق وأبناء غيطشة، ثم ما تبع ذلك من محاولة نزع بعض ملكياتهم، وحازوا ضياع والدهم أجمع، واقتسموها على موافقة منهم، فصار منهم لكبيرهم ألمند (Olmundo). ألف ضيعة في غرب الأندلس، فسكن من أجلها إشبيلية، وصار لأرطباس (Ardabast). ألف ضيعة، وضياعه في موسطة الأندلس، فسكن من أجلها قرطبة، وصار لثالثهم وقلة [2] ألف ضيعة في شرقي الأندلس وجهة الثغر، فسكن من أجلها مدينة طليطلة، فكانوا على هذه الحال، إلى أن هلك ألمند كبيرهم، وتخلّف ابنته سارة (القوطية) وابنين صغيرين، فبسط أرطباش يده على ضياعهم، وضمها إلى ضياعه، وذلك في خلافة هشام بن عبد الملك، فأنشأت سارة مركبًا، مع أخويها وقصدت الخليفة هشام بدمشق، فشكت ظلامتها من عمّها، واحتجت بالعهد المنعقد لأبيها وأخويه على الخليفة الوليد بن عبد الملك، فأوصلها هشام إلى نفسه، وأعجبته صورتها وحزمها[3].

---

[1] المقري، المصدر السابق، ج01، 167- 168، مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص83، محمود خطاب، المرجع السابق، ج01، ص318.

[2] – يرى دوزي: أن اسم رمله على أنها تعريب Romulus– وكذلك هي عند ابن القوطية ولكن يبدو أن الصواب " وقلة " وهو تعريب أخيلا: Aquila–. **رينهارت دوزي، المسلمون في الاندلس "المسيحيون والمولدون"**، تر وتع– حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج01، صص43–45.

[3] – المقري، نفح، المصدر نفسه، ج01، ص266.

ولعل في مضامين هذا النص ما ينم عن سياسة طارق بن زياد بخصوص وضعية الأرض، وايثاره العدل بتركها في يد أهلها يزرعونها ويدفعون عنها الخراج، على غرار سياسة عمر بن الخطاب وهي السياسة التي أثمرت اندماج أهل الأندلس طوعا في دار الاسلام وجنوح الفاتحين وأهل البلد نحو الصلح والمسالمة.

وأما فترة موسى بن نصير فإنها لا تخلو من الغموض فالروايات والنصوص التاريخية متباينة خاصة حول مسألة تخميس الاراضي التي فتحت عنوة[1]، فتتضارب الروايات بخصوص الإجراءات التي اتخذها موسى بن نصير لتقسيم الأراضي المفتوحة في الأندلس، فمنها ما يؤيد أنه قسم البلاد بعد اكتمال الفتح مباشرة، فاحتفظ بحصة الخلافة من الأراضي، وهي الخمس، ووزع الباقي بين جنوده[2].

ولتسير هذه العملية المالية على أحسن وجه ألقى موسى بن نصير على عاتق عيسى بن عبد الله الطويل ثم بعد ذلك أبو عثمان بن عبد الله بهذه المهمة. فذكر ابن القوطية: أن أبا عثمان بن عبد الله كان صاحب ديوان أزّمة أرض الخراج[3]. فجاء عند الغساني أنّ موسى بن نصير فتح البلاد من عمل إشبيلية (صلحا) « فبدأ بها. .

---

1 – وبخاصة في كتاب رحلة الوزير أو الرّسالة الشريفية.

2 **الغساني**، المصدر السابق، ص100، **مجهول، الرسالة الشريفية إلى الاقطار الأندلسية**، تح– عبد الله انيس الطباع، **ملحق ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس**، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1985، ص199، **خليل إبراهيم السامرائي، عبد الواحد ذنون طه، ناطق صالح مصلوب، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2000 م، ص65.

3– عيسى بن عبد الله الطويل مدني، من أصحاب موسى بن نصير كان على الغنائم في الأندلس. **الحَميدي أبو عبد الله بن أبي نصر بن حميد الأزدي الميورقي(ت488هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م، ج02، ص299، **ابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت658هـ)، التكملة لكتاب الصلة**، تح– عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م، ج04، ص03، ابن القوطية، المصدر السابق، ص54.

. ثمّ سار منها إلى لبلة (صلح) ثمّ إلى باجة(صلح) ثم إلى أكشونبة (صلح)، فافتتحها أجمع سلمًا(صلح)"[1]. ثم يضيف أنه حين تمّ افتتاح الأندلس" قسمها موسى بن نصير بين الجيوش الذين دخلوها كما قسّم بينهم سبيها ومتاعها وسائر مغانمها[2].

كما أنّ رواية محمد بن مزين(عن محمد بن موسى الرازي)؛ التي تتحدث عن أراضي العنوة التي يفترض أنها صارت غنيمة للمسلمين، تبين أنها تدفع الثلث لهم، [3]فهو بمثابة كراء وأجرة لأرض الخمس وأصبحت تدفع الخراج.

ويُفيدنا الرازي مرة أخرى أن القائد موسى بن نصير قد تمكن من فتح بلاد الأندلس، وغنم هو وجيشه غنائم كثيرة، أموالاً ومتاعًا وكراعًا[4]، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة[5]. وتأسيسًا على سنة رسول الله ﷺ [6]، قسم القائد موسى بن نصير أربعة أخماس الغنائم[1] بين جنده بمحضر من التابعين[2].

[1]- الغساني، رحلة الوزير، المصدر السابق، ص136، والقول إنّ الفتح كان سلمًا يعني أداء المغلوبين الجزية للمسلمين مع بقائهم في أراضيهم.

[2]– الغساني رواية عن محمد بن مزين(471هـ/1078م) نقلاً عن محمد بن موسى الرازي (ت277هـ/890م)، في سِفْره الرايات،

[3]. Collins ،Early Medieval Spain ،opcit ،p24

وهو ما كان يدفع للقوط من قبل فيلاحظ اشتراك اراضي الخمس بالأندلس سواء كانت من الصوافي او ارض الخمس التي استقر فيها العبيد الاخماس او ابناء الاخماس بدفع ثلث الغلة. مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص597-598وص602.

[4]– الكراع: اسم لجميع الخيل. **الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994، ص567.

[5]– الغساني، المصدر نفسه، ص112.

[6]– **ابن إسحاق محمد بن يسار المدني (ت151هـ/768م)، سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**، تح– سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1978م، ص289، **ابن هشام عبد الملك جمال الدين بن أيوب الحميري المعافري(ت213هـ/828م)، السيرة النبوية لابن هشام**، تح– مصطفى السقا وآرخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1955، ج02، ص492، **ابن عبد البر يوسف النمري القرطبي**،

ولعل في اختلاف الروايات المتعلقة بوضعية الأرض إلى حد التناقض ما يدل ليس فقط على تعدد المواقف الفقهية، بل كذا على الخصائص الاقليمية واختلاف الأحكام المعتمدة باختلاف جهات الأندلس. وفي ذلك ما يفصح أيضا عن التحولات التي ما فتئت تمس الهياكل العقارية بالأندلس، على مدار القرون اللاحقة. ومن خلال تتبع سير عمليات الفتح الأولى للأندلس يتبين أن المقاومة تمثلت في مدن الجنوب التي وضع القوط فيها كل ثقلهم وقواتهم[3]، فبخصوص كورتي شذونة ومورور المجاورتين لكورة اشبيلية من جهة الجنوب والجنوب الشرقي تذكر المصادر أنهما " افتتحتا عنوة "[4] ينطبق نفس الشيء على قرمونة واستجة شرق طريق قرطبة اذ افتتحتا هما أيضا عنوة[5]. أما فيما يتعلق بإشبيلية وأقاليمها، فالشائع أنها افتتحت

الدرر في اختصار المغازي والسير، تح- الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1403هـ، ص107، **الباجي ابي الوليد التجيبي القرطبي (ت474هـ/1081م)**، **المنتقى شرح الموطأ**، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332 هـ، ، ج3، ص219.

1- مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص615ـ616. إذ لا يجوز أن يُقسم القائد كل الغنائم وإنما يُقسم أربعة أخماسها.

2- **ابن أبي الفياض احمد بن عيد بن محمد(ت495هـ/1101م)**، **قطعة من كتاب العبر**، تح- عبد الواحد ذنون طه، منشور ضمن كتاب دراسات في التاريخ الأندلسي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987، ص129، الحجي، التاريخ الأندلسي، المرجع السابق، ص71، **مكي محمود علي**، **تاريخ الأندلس السياسي92ـ897 هـ**- منشور ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ج01، ص61.

3- **محمد عبد الحميد العيسى**، **الفتح الإسلامي للأندلس**، مطبعة سعيد رأفت، مصر، 1985، ص42، مؤنس، فجر الأندلس، المرجع نفسه، ص96، **السيد عبد العزيز سالم**، **تاريخ المسلمين وآثارهم بالأندلس**، دار النهضة، بيروت، 1981، ص99، **السامرائي**، **الثغر الأعلى الأندلسي**، بغداد، 1976، صص67-92.

4- **ابن الكردبوس**، **تاريخ الأندلس لابن الكردبوس ووصفه لابن الشباط**، نصان جديدان، تح- احمد مختار العبادي، معهد الدراسات الاسلامية، مدريد، 1971، صص135-137، **المقري**، **نفح** الطيب، المصدر السابق، ج01، ص269.

5- **ابن عذارى المراكشي(ت بعد 712هـ/1312م)**، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح-ج. س. كولان، إ. ل. بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، 1980، ج02، ص13.

عنوة على يد موسى بن نصير بعدما "حاصرها أشهرا" [1]. وقد ترسخ هذا الاعتقاد باعتباره حقيقة لدى القدامى والمحدثين على السواء بمن فيهم ابن حيان الذي أشار إلى امتناع أهل اشبيلية عن محاصريها اشهرا[2].

وينفرد الرازي برواية تشير إلى أن طارق بن زياد باعتباره أول ما وطأ أرض البلد أدمجها صلحا في دار الاسلام إذ " مال على اشبيلية فصالحه أهلها على الجزية[3]. وتحتفظ المصادر المعتمدة بتفاصيل فائقة الأهمية عن أم عاصم النصرانية التي" صالحت على نفسها وأموالها وقت الفتح وباعت بالجزية وأقامت على دينها في ظل نعمتها"[4] حسب مقتضيات التعايش المتعارفة في دار الاسلام. ومن أبرز عقود الصلح التي أمضاها الفاتحون الأولون من أهل المغرب مع أهل حاضرة إشبيلية اشتراط" إخراب غربي القصر"[5]. ولا تعوزنا التفاصيل عن الخط الذي اتبعه فاتح الأندلس طارق بن زياد، إذ اخترق شبه الجزيرة انطلاقا من قاعدته بمرسى أم حكيم وجبل طارق ومنه دخل جليقية حتى انتهى إلى استرقة"[6].

والراجح أن طارق بن زياد قد مال على اشبيلية في عملية محددة لتأمين جيشه من الوراء. ولعل فيما ذكره ابن حيان عن الأمر الذي أصدره موسى بن نصير لطارق بن زياد" بالتقدم في أصحابه. . . وموسى يجيء على إثر طارق في ذلك كله ويكمل ابتداءه ويوثق للناس ما عاهدوه عليه"[7]، ما ينم عن تعرض اشبيلية لعمليتي

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص14، ابن القوطية، المصدر السابق، ص35.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص271.

3- المقري، نفسه، ج01، ص260، ابن الشباط، الأندلس ووصفه، المصدر السابق، ص140.

4- المقري، نفسه، ج01، ص281.

5- ابن الشباط، الأندلس ووصفه، المصدر نفسه ص140.

6- ابن القوطية، المصدر نفسه، ص35، وعن خط سير حملة طارق وتوغله بالأندلس ينظر الملحق رقم 01.

7- المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج01، ص273.

فتح: الأولى على يد طارق بن زياد التي انتهت بعقد الصلح مع أهل البلد الذين احتفظوا بمعتقداتهم الدينية مقابل الجزية والثانية على يد موسى بن نصير. إلا أن موسى بن نصير بدل أن يعمد إلى إمضاء الصلح الذي عقده طارق لأهل اشبيلية فضل الميل بقوته على المدينة التي امتنعت فحاصرها أشهرا ثم افتتحها عنوة. لعل في ذلك ما يعكس التغيير المفاجئ الذي حدث تجاه وضعية الأرض وفي موقف الفاتحين من أهل البلد المعاهدين الذين لم يتقاعسوا نتيجة لذلك عن إعلان العصيان فيما بعد. وليس أدل على ذلك من إشارة المقري لسياسة موسى بن نصير بالأندلس وما انجر عنها من ثورة " عجم اشبيلية الذين انتفضوا على المسلمين[1] فما كان على موسى بن نصير إلا أن وطد العزم على إعادة ضمها بالقوة وإخماد الثورة. بل بلغ الهلع من سياسة موسى بن نصير، ان اضطر ألمند بن غيطشة آخر ملوك القوط من تكبد عناء السفر إلى دمشق لمقابلة الخليفة الوليد بن عبد الملك حتى يمضي له سجلا بإثبات عهد طارق بـــ" ألف ضيعة في غرب الأندلس [2].

فمن خلال معاينة خط سير حملة طارق في عمق التراب الأندلسي، يتضح أن حكم الأراضي تراوح بين الصلح تارة والعنوة تارة أخرى، فعند مروره بوادي لكة"(الذي فتح عنوة) أولى معارك الفتح، ثم باتجاه طليطلة"(التي فتحت عنوة كذلك) دخل لذريق معركة حاسمة مع المسلمين انتهت بتدمير الجيش القوطي(في28رمضان 92هـــ/710م) فجمع طارق "الفيء" (الغنيمة) وقسمه[3]، ويذكر المقري بخصوص سهولة فتح طليطلة أن طارق «"ألقى المدينة خالية ليس فيها إلا اليهود في قوم قلة،

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص271.

2- ابن القوطية، المصدر السابق، ص31، المقري، نفسه، ج01، ص 266.

3 - ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص08، المقري، نفسه، ج01، ص259.

وفر علجها وأصحابه ولحق بمدينة خلف الجبل"[1]، وتبع طليطلة في ذلك اغلب مدن الجنوب الأندلسي والتي فتحت عنوة وبقيت القرى في يد غنامها[2] وتقدم طارق إلى إسْتِجَّة التي صالحت على الجزية(3). (صلح) ويقول المقري في هذا الصدد انه: " لم يلق المسلمون فيما بعد ذلك حربًا مثلها"(4)، ومن أهم المدن أو الكور الكبيرة التي فتحت عنوة نذكر قرطبة واستجة وشذونة وقرمونة واشبيلية ولبلة ومالقة وسرقسطة[5]". طركونة، وبرشلونة، ولاردة، ووشقة، ومرسى موسى، الجزيرة الخضراء، جزيرة طريف، وبالرغم من قلة المدن التي فتحت عنوة من حيث الواقع التاريخي، فإن الباجي يعمم، فيذكر عن بعض علماء السلف: " أن أكثر بـــلاد الأندلس فُتح عنوة"(6). فـــي حين يعارضه الغساني قـــائلا: " إن أكثر بـــلاد الأندلس فُتح صلحًا، إذ لما هــُزم لذريق لم يقف المسلمون ببلد إلا أذعن أهله إلى الصلح خوفًا من جيش المسلمين"(7). ومن المرجح أن ما يذكره الغساني هو الأقرب

---

[1]- المقري، نفح الطيب، ج01، ص75. وهذا وان كان فرارا إلا انه يدل على موقف وهي المقاومة السلبية الهجرة والفرار- وتدل على رفض هؤلاء القوط -أصحاب السلطة والاراضي والملكيات الواسعة والامتيازات بالإعفاء من الضرائب- للفاتحين عند دخولهم للأندلس ارض الصوافي التي هرب عنها اهلها-، ولعل في هذا ما ينبئ عن ظهور أرض الصوافي بالأندلس والتي لم تشر اليها المصادر فيما بعد على الاطلاق.

[2] - **ابن الخطيب لسان الدين السلماني (ت776هـ/1365م)، الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح- عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، 1973، ج01، ص103.

[3] - مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص9، ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص08، المقري، المصدر نفسه، ج01، ص260، حتاملة، إيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين، المرجع السابق، ص262.

[4] - المقري، نفسه، ج01، ص260.

[5] -ابن عذارى، المصدر نفسه، ج02، ص08، ابن الشباط، الأندلس ووصفه، المصدر السابق، صص144-145. اما الاراضي التي فتحت صلحا فمن أهمها لاردة وماردة وبنبلونة ووشقة وتدمير وأبذة، وتركت بعض الاراضي لأسر القوط، مثلما فعل الخليفة الاموي الوليد بن عبد الملك مع لامند بن غيطشة" انفذ لهم عهد طارق في ضياع والدهم، وعقد لكل واحد منهم سجلا.

[6]- الباجي، المصدر السابق، ج03، ص220.

[7]- الغساني، المصدر السابق، ص113.

للصواب لأنه يتطابق مع الواقع التاريخي لفتح الأندلس ولديه بعض التفاصيل والجزئيات في تتبعه لوقائع وأحداث الفتح أكثر من الباجي، بالإضافة الى أن الفترة التي أعقبت طارق وموسى كانت في معظمها فتوحات صلحية عقدها عبد العزيز بن موسى مع الرؤساء المحليون.

إلا أن موسى بن نصير سرعان ما هب مسرعا إلى الأندلس ليتفرغ بعدئذ للسبي والغنائم ومراجعة العهود والمواثيق التي أعطاها طارق لأهل البلد، فصادر أملاك بعض أهل البلد، بل يذهب أحد الباحثين إلى القول أنه: " لم يتورع عن وضع أصناف الوظائف والمستحقات المالية على أرباب الأرض والمستغلات من عامة الفلاحين وفقراء الناس، وركون موسى بن نصير في ذلك الى معيار القوة والغلبة نابذا الأحكام الشرعية المتعارفة بخصوص وضعية الارض"[1]. فقد ذكر محمد بن مزين أن موسى بن نصير قد قسم مجموع ما افتتح من أرض الأندلس على الجند باستثناء شنترين وقلنبرية ووشقة[2]. وإن في ذلك ما يدل على مراجعة السجلات التي أمضاها طارق بن زياد لأهل البلد والشروع في معاملته الأرض معاملة الغنيمة. ولم يخف الرازي اعتماد معيار القوة والغلبة أثناء إجراء التقسيم المذكور بقوله في عبارة مقتضبة دالة: " لما فتح المسلمون الأندلس أخذ القوي بقوته والضعيف بضعفه ولم تنقسم على الحقيقة"[3]. وقد أكد ذلك ابن حزم بقوله: " هذا ما لم نزل نسمعه سماع استفاضة توجب العلم الضروري أن الأندلس لم تخمس كما فعل رسول الله (ﷺ) فيما افتتح، ولا استطيبت أنفس المستفتحين وأقرت لجميع المسلمين، كما فعل عمر بن الخطاب فيما فتح، ولكن نفذ الحكم فيها بأن لكل يد ما

---

[1]- الطاهري، الفلاحة، المرجع السابق، ص 17.

[2]-مجهول، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص203-205.

[3]- **الزهري، كتاب الجغرافية**، تح- محمد حاج صادق، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة، ص 100.

أخذت"[1]. وفي سياق تقييم وتقويم الوضع العقاري العام ذكر ابن حبيب أن الأندلس" أكثرها افتتح عنوة "[2].

ولا تعوزنا القرائن الكاشفة عن أراضي العنوة التي عوملت معاملة الغنيمة. فتعرضت للتخميس بعدد من مناطق الأندلس. فقد ذكر الغساني استمرار" أموال الأخماس بالأندلس معمورة لبيت مال المسلمين مدة الأمراء فيها ثم في دولة الأئمة من بني أمية تعمر بأسمائهم أيضا إلى أن ثار الرؤساء في كل جهة" زمن الطوائف[3]. كما تعرضت قرطبة للتخميس وحصول البطاح التي بقبلتها ضمن أراضي الاخماس، حسبما يتضح من خلال المعلومات الضافية التي يقدمها ابن القوطية بهذا الخصوص[4]. ولا تقل التفاصيل التي يوردها ابن الحاج عن قرى الأخماس بالأندلس أهمية في الافصاح عن ذات الحقيقة[5].

ومن الملاحظ أن بعض الفقهاء وثلة من أهل القلم قد وقفوا بحزم في وجه سياسة التخميس تجاه الأمصار المفتوحة، اعتبارا لآثارها المخربة للعمران

---

[1]–**ابن حزم، رسالة التلخيص لوجوه التخليص،** ضمن رسائل ابن حزم، ت احسان عباس، بيروت، 1980، ج3 ص175. تجدنا اذا بصدد معاينة الحاق الأندلس بالمغرب في سياق نفس سياسة بني امية تجاه وضعية الارض بالأمصار المفتوحة بالغرب الاسلامي وهي السياسة التي شكلت كما هو معلوم قطيعة مع التجربتين النبوية والراشدة بهذا الخصوص، ويحيلنا صاحب كتاب "أخبار مجموعة"، على محاولة والي الأندلس السمح بن مالك الخولاني الاستدراك على ما سلف من ظلم واجحاف والقدوم" سنة مائة للهجرة فوضع يده في السؤال على العنوة ليميزه عن الصلح" مجهول، اخبار مجموعة، المصدر السابق، ص12.

[2]– **ابن الحاج، النوازل،** مخطوط المكتبة العامة بالرباط، رقم ج 55، ورقة 150–151، نقلا عن احمد الطاهري، كتاب الفلاحة والعمران القروي، المرجع السابق، صص 18–19. **الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهـل افريقية والأندلس والمغرب،** إش– محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج06، ص134.

[3]– الغساني، المصدر السابق، ص114.

[4]– ابن القوطية، المصدر السابق، ص 38.

[5]– ابن الحاج، ورقة 151. نقلا عن الطاهري، كتاب الفلاحة، المرجع نفسه، ص19.

والملكيات العامة، ولقدرات عامة الفلاحين. لذلك اعتبروا" أن الأرض لا تخمس لأنها فيء وليست بغنيمة، لأن الغنيمة لا توقف والأرض ان شاء الإمام وقفها وان شاء قسمها كما يقسم الفيء"[1]. ولعل فيما أورده ابن المناصف من تفاصيل تهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذاهب الفقهية بخصوص أرض العنوة[2] ما يفصح عن تعدد أشكال ملكية الأرض واختلاف دورها في صياغة الخريطة العقارية بالأندلس ولا تنقصنا الأدلة التي تشير إلى المناطق التي لم تعامل معاملة الغنيمة بالأندلس ففي سياق حديثه عن شبه الجزيرة أشار الغساني إلى أن" أكثرها إنما فتح صلحا"[3] كما تواتر الخبر لدى الاخباريين أن مدينة وشقة أرض صلح وليست أرض عنوة" [4]على غرارها لم تتعرض لورقة للتخميس نظرا لإسلام أهلها عليها فأحرزوا أموالهم ببلدهم"[5].

وهذه المناطق التي فتحت عنوة خضعت لعملية التخميس سواء في فترة موسى بن نصير أو في فترة السمح فيما بعد، ففتحت جنوب ووسط الأندلس خلال الأعوام 92- 94 هـ/710-712م، بمعارك عنيفة وبذل الفاتحون طاقات كبيرة في فتح مدنه كمعركة وادي برباط ومعارك فتح قرطبة وإشبيلية من مدن الجنوب

1- يحي ابن آدم، الخراج، المصدر السابق، ص19.

2- **الانجاد في احكام الجهاد**، مخ المكتبة العامة بالرباط رقم 748، ورقة 241-243/316-317. نقلا عن **محمد حناوي، النظام العسكري بالأندلس في عصري الخلافة والامارة**، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، م المغربية، ط1، 2003، الطاهري، كتاب الفلاحة، المرجع نفسه، ص19.

3- الغساني، المصدر السابق، ص113.

4- **المراكشي ابن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح- احسان عباس، بيروت، طبعة 1965، سفر 05، ق02، ص537.

5-**المراكشي ابن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح- احسان عباس، بيروت، طبعة 1973، سفر06، ص 436.

والوسط[1]، وبقي موسى بن نصير أكثر من عام يفتح أو يعيد فتح المدن في جنوبي الأندلس[2]. ما عدا بعض المدن الواقعة على الشريط الساحلي التي قاومت الفتح.

وذكر الرازي: "أن القائدين موسى بن نصير وطارق بن زياد توغلا بالعمق الأندلسي بعد أن اجتازا مرسى موسى، ولما وصلا الجزيرة الخضراء أقاما فيها أيامًا. . . ثم عزما على التوجه نحو اشبيلية، وغزو ما بقي في غربها إلى أقصى سائر بحر اكشونبة وافتتاحه"[3]. وبذلك فأراضي المدن الجنوبية عموما فتحت بالحرب، ووزعت أراضيها على المحاربين وأعطيت لهم سجلات بتمليكها[4]. وبقيت القرى في يد غنامها.

وحتى يتم استثمار خمس الأراضي التابعة للملك العام أو الجزء المخصص للخلافة في الأندلس مع دفع نصيب من غلة هذه الأراضي وهي بنسبة الثلث إلى والي الأندلس فإن موسى بن نصير "اختار من خيار السبي وصغاره مئة ألف وحملهم إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك، وأخرج من أرضها ورباعها الخمس، كما

---

1 – مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 15، ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص13، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص277.

2– السامرائي، الثغر الأعلى، المرجع السابق، ص89، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص387.

3– الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج02، ص540، **السراج محمد بن محمد بن مصطفى (ت1149هـ/1736م)، الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تح– محمد الحبيب الهيلة، تونس، 1970، 81/1، **السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة**، دار المعارف، القاهرة، 1962، ص94، وذكر الغساني إن الرازي سمى كتابه بـــ الرايات تيمنًا بهذا الاجتماع الذي أمر القائد موسى بن نصير أن يخطط في موضعه مسجدًا سماه مسجد الرايات.

4 – مجهول، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، صص207 – 208، الغساني، المصدر السابق، ص113. بل المرجح انهم ارادوها ان تكون كذلك لأنها خصبة وتدر عليهم أموالا طائلة من ريعها، وهذا بعكس المدن المجدبة فقد سعو لان تكون صلحا وتبقى في يد اصحابها يعملون ويقاسون فيها الامرين ليدفعوا عنها الخراج.

أخرجه من سبيها ومتاعها[1]، وترك سائر الخُمس من كبار السبي والرقيق الذين يُتقنون حرفة الفلاحة حيث جعلهم يستثمرون خُمس الأراضي الزراعية التي أصبحت مُلك المسلمين جميعًا، والظاهر أن هذه الأراضي كانت من أجود أراضي الأندلس غلة. يُعمرونها ويُستثمرونها على ثُلث إنتاجها، وسُموا هؤلاء بـــ الأخماس[2] يضيف الغساني في هذا الصدد: « وترك سائر الخمس من كبل وسبي ووخش الرقيق، في الخمس من الأرضين يعمرونها ليثلّث مال المسلمين، وهم أهل البسائط، وكانوا يعرفون بالأخماس وأولادهم بنو الأخماس"[3].

ونستشف من بعض النصوص التي نقلها الغساني عن الرازي أن الأراضي الزراعية التي خضعت للدولة في الأندلس عنوةً وحربًا، انها خُمِّست ووُزِّعَ أربعة أخماسها على الجند الذين أسهموا في فتحها[4]. وبذلك فهي من ضمن الأراضي العُشرية، وأن أصحابها الذين وُزعت عليهم ملتزمون بدفع عُشر إنتاجها مع مراعاة إذا ما كانت تسقى سيحًا أو بالمطر، أو يدفعون نصف العُشر إذا كـــانت تُسقى

---

[1] – احتفظ موسى بن نصير بالخمس من ارض الأندلس ومن خيار سبيها وتحويل بعضهم الى بلاد المشرق وابقاء جزء من الخمس بالأندلس رغم انها ثغرية. واذا كان خمس السبي بل خيارهم فقط، ذهب به الى بلاد المشرق فقط وقد قدر بـــ 100000 رأس فكم عدد السبي الاجمالي اذن؟ ففي كل الحالات العدد كبير جدا ولو حسبناه وفق ما توفر عندنا من معطيات فانه يفوق 500000 رأس. ولعل في هذا العدد الكبير من السبي بالرغم من مبالغة المصادر، ما ينبئ ضمنيا عن فتح أغلب مناطق الأندلس عنوة. **رابح رمضان، اقتصاد الحرب والمغازي وآثاره بالأندلس خلال فترة الفتح والولاة**، مقال منشور ضمن مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ع08، نوفمبر 2016، ص117.

[2]– مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص15، **إبراهيم حركات، الأوضاع المالية والاقتصادية في العصر الأموي**، مجلة دعوة الحق، الرباط، ع267، 1983، ص9

[3] الغساني، المصدر السابق، ص139–140.

[4] – نفسه، ص111،

Imamuddin ،S. M. the economic History of Spain under the Umayyad 711-1031A. C- ،Dacca ،1963 ،p. 46.

بالآلات الرافعة على أن يبلغ إنتاج الرجل المسلم النصاب، وهو خمسة أوسق فأكثر[1]. وبموجب قرار توزيعها وتملكها فإن لهؤلاء المسلمين الحق في بيعها، أو رهنها، أو وقفها، أو منحها لمن أرادوا. وذلك أن هؤلاء أصبحوا يمتلكون رقبتها، و لهم أن يستثمروها بأنفسهم، أو يتفقوا مع غيرهم على استثمارها على وفق نسبة معينة من الإنتاج يتفق عليها الطرفان.

وعن تقسيم الأراضي العنوية بالأندلس يحدثنا الرازي قائلا: فلم تبق بالأندلس بلدة دخلها المسلمون بأسيافهم عنوةً وحربًا وأصبحت مُلكًا لهم إلا قسم القائد موسى بن نصير بينهم أراضيها[2]. وسائر البلاد خُمست بمحضر من التابعين الذين كانوا مع القائد موسى بن نصير، ومنهم: حنش الصنعاني، وعبد الله بن زياد البجلي، وعلي بن رباح ثم توارث هذه الأراضي الأبناء عن الآباء واستمروا في استثمارها على هذه الطريقة" وفي رواية أخرى ذكرها الرازي ان القائد موسى بن نصير قسم وخمَّس بعض البلاد في الأندلس، وان حركته نحو بلاد الشام أعجلته ولم يستطع أن يوزع كل الأراضي التي فُتحت، ولكن هناك روايات أخرى لا تشير إلى تقسيم موسى لكل أراضي البلاد، بل إنه لم يتمكن إلا من إنجاز تقسيم أجزاء محدودة من الأندلس بسبب عودته السريعة إلى المشرق[3] ويمكن أن نعتمد على هذه الروايات ونأخذ بها، لأنها تتفق مع الوقت القصير الذي

---

[1]- **أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب(ت182هـ/798م)، الخراج**، تح- طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ص63، يحي ابن آدم، الخراج، المصدر السابق، ص113، **الشافعي محمد بن ادريس(ت204هـ/820م)، الأم**، دار المعرفة، بيروت، 1990م، 30/2، **ابن حزم أبو محمد علي القرطبي الظاهري (ت456هـ/1063م)، المحلى بالآثار**، دار الفكر، بيروت، ج5، ص246.

[2]- " إلا ثلاث بلدات هي: شنترين، وقلنبرية في الغرب، ووشقة في الشرق" هذه أرض خراجية صلحية وليست عشرية-، فأهل هذه المناطق الثلاث استسلموا وعقد المسلمون معهم عهدًا فاستثنوا من ذلك الحكم. مجهول، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص205، الغساني، المصدر السابق، صص112-113.

[3] الغساني، نفسه، ص 101.

صرفه موسى في الأندلس. كما أن فترة ولاية موسى بن نصير كانت فترة قصيرة، حافلة بأعمال الفتح حتى آخر أيامه ولا تتسع لتنظيم الأرض. ويوضح الرازي ويفسر في نص فريد مقتضب جميع النصوص السابقة قائلا: " والذي ذكره الناس والعلماء من ارض العنوة بالأندلس، فإنما هو مال الخُمس، المأخوذ من ارض العنوة وما صولحوا عليه فهو حال الشمال من أرض وشجر، لا سائر أموال الناس" [1].

لكن ابن حزم والداودي ذكرا ان استقرار العرب الفاتحين كان على وفق ما حصل بأيديهم عنوة وبقوة السلاح[2]. فابن حزم يرى ان الأراضي الزراعية في الأندلس لم تُخَمَّس" بل نفذ الحكم فيها بأن لكل يد ما أخذت"[3]، وأيده في ذلك الفقيه الداودي الذي قال: "إن كل قوم وثبوا على طائفة منها"[4]. ذلك إن عدم الاستقرار دفع الجند إلى الاستحواذ على أجزاء من أراضي الأخماس مما دفع المسؤولين في الدولة إلى إعادة الأراضي إلى وضعها السابق، ومسحها وإنشاء ديوان خاص لإدارتها سُمي بـــ "خطة الضياع"[5].

---

[1]–الغساني، المصدر السابق، ص113. هذه ارض خراجية صلحية وليست عشرية–.

[2]– الغساني، نفسه، ص112. **ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح– محمد عبد الله عنان، دار المعارف القاهرة، 1973، ج1، ص103. وهذا يكون بعكس ما أورده محمد بن مزين الذي قال: إن القائد موسى بن نصير قسم أربعة أخماس الغنائم بين الفاتحين الذين اسهموا في الحصول عليها.

[3]– **ابن حزم أبو محمد علي، الرد على ابن النغريلة**، تح– إحسان عباس، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1960، ص176. مجهول، نبذة تاريخية في أخبار البربر، المصدر السابق، ص15.

[4]– الداودي، المصدر السابق، ص17، وربما ما ذهب إليه ابن حزم والداودي بشأن قولهما بأن الأراضي الزراعية المفتوحة لم تُقسم لما حصل في عصرهما من الفتن والاضطرابات والفوضى الأمر الذي حملهما على القول بأن ارض الأندلس لم تُقسم ولم تُخمس، بل ابن حزم رغم انه لا يعطينا دقة في المعلومة الا اننا نظن انه يقصد الفتنة التي حدثت فيما بعد بين البلديين والشاميين في الأندلس وتم خلالها الاستحواذ على بعض اراضي الاخماس الذي.

[5]– ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص199.

وبذلك كان استقرار المسلمين في بعض أراضي الشمال الإسباني التي فتحت عنوة[1]. وهذا ما يشير اليه المقري بقوله: " وكان العرب والبربر كلما مر قوم منهم بموضع استحسنوه حطوا به ونزلوه قاطنين"[2]، ويعني هذا أنهم استقروا خاصة في المناطق التي تعد غير مأهولة بالسكان، وزاولوا فيها الزراعة وخاصة إذا علمنا أن مناطق الشمال بعضها فتح عنوة وبعضها صلحا والبعض الآخر فر منه أهله فأصبحت من الصوافي، ومن الواضح أن قسمًا من جيش موسى استقر في هذه الأراضي المهجورة لاستثمارها مقابل دفع العشر للدولة[3]. ومن المحتمل جدًا، أن بقية أتباع موسى فعلوا الشيء نفسه واستقروا في العديد من الأماكن الأخرى، سواء تم عقد معاهدات مع أهلها أم لم يتم ذلك، وبشكل خاص، في جنوب إسبانيا على ضفاف نهر الوادي الكبير، نهر وادي آنة، وبعض الأماكن الأخرى التي تم فتحها عنوة.

ومثل هذه الترتيبات مناسبة للفاتحين في البداية لأنَّها تجعل المقاتلة أكثر حريّة في متابعة الفتح من دون الحاجة إلى ترك حاميات في المدن كافة، خاصة وأنّ قوّات الفاتحين كانت متواضعة[4].

---

[1] الغساني، المصدر السابق، ص100، مجهول، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص199. وكما جاء عند احد الباحثين ان العرب البلديون لم يستقروا تبعًا لترتيبات وضعها موسى بن نصير، بل جاء استقرارهم تبعًا للصدفة، وفي المناطق التي مرت بها الحملات العربية الإسلامية، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص65.

[2] المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص276.

[3]– مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص 628.

[4]– كما أنّ عدد الفاتحين كان قليلاً، حوالي30. 000، وكانت الحاجة ملحة إلى حاميات في المدن الرئيسة، ولا مجال لانتشارهم على الأرض.

2/ فترة الولاة

نشط عبد العزيز بن موسى بن نصير في ولايته(95-97هـ/713-716م) [1] لفتح جنوب شرق الأندلس (مالقة، غرناطة، مرسية) وأسس لحكم المسلمين بالأندلس بنقل مركز الحكم من طليطلة إلى إشبيلية، وفي فترة وجيزة أخضع الكثير من المناطق إلى حوزة المسلمين فيذكر صاحب "تاريخ 754م(137هـ)" قائلا: " خلال ثلاث سنوات أخضع إسبانيا سلميًا إلى عبء الضرائب"[2] وبدأ بتنظيم الإدارة، بما في ذلك القيام بإحصاء السكان لفرض الجزية، والنظر في أمور الخراج[3]، ففي شرق إسبانيا، عقد عبد العزيز بن موسى معاهدة الصلح مع حاكم المنطقة القوطي تدمير، فانتظم بموجبها استقرار العرب وعلاقاتهم مع السكان النصارى في المنطقة.

ولما قلد الخليفة عمر بن عبد العزيز ولاية الأندلس للسمح بن مالك الخولاني أمره أن يُخمس ما بقي من أرضها وعقارها ويُقر القرى بأيدي أربابها ففعل [4].

وبعد هذا يورد الغساني رواية تفيد بتهديد العرب المسلمين للخليفة بمغادرة الأندلس، ويبدو أن المشكلة كانت مالية، ويبرهن على ذلك مطالبهم المرفوعة إلى الخليفة، المتمثلة في المزيد من الأموال المتمثلة في العقارات الخصبة الواسعة، فيفيد النص بأنّ جماعة من فاتحي الأندلس وفدوا على الوليد "يستأذنونه في إخلائها والرحيل عنها إلى أوطانهم فقربهم وآنسهم وأقطعهم الإقطاعات فيها وأقرهم. . .

---

1 - المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص171، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص19.

2 - **R. Collins ،the arab Conquest of spain ،710-797** ،Oxford ،Basil Blackwel ،1989 P. 38

3 - **بدرو شالميطا، صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي (دراسة شاملة)**، ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحر- سلمى الجيوسي، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ج2، ص1044.

4- الغساني، المصدر السابق، صص114-116.

ولم يجعل لهم سبيلاً إلى الخروج منها. . . "[1]. وهكذا استقر البلديون في الأندلس، ووافقت الخلافة الأموية على هذا الاستقرار، بل إن الخليفة الوليد بن عبد الملك (48-96هـ/668-714م)، منح من خمس الخلافة، إقطاعات أخرى لأولئك الذين لم يكونوا راضين عما أصابهم من أراضٍ في الأندلس. وجاء في رواية أخرى أنّ الوليد أقرهم (أي الفاتحين) على ما "قسم موسى بن نصير بينهم وسجل لهم به، وأقطع من دخل الأندلس بعدهم من الخمس إقطاعات[2].

ولكن السؤال المطروح، لماذا يطلبون الإذن إذا اضطرتهم الظروف بالأندلس لإخلائها بعدما تم توزيع الاراضي على الفاتحين وبقي منها الخمس فقط، وهذا عكس ما فعله عمر بن الخطاب بسواد العراق، ومع ذلك فإن بعض الفاتحين لم يكونوا راضين عما أصابهم من أراضي في الأندلس فما السبب في ذلك؟ وهل إقطاعات الوليد كانت ستحل المسألة؟

فيظهر من خلال هذا النص أن المشكلة كانت مالية وهذه الرواية تثير التساؤل. إذ لماذا يقطعهم الوليد إقطاعات إذا كانت الأراضي وزعت عليهم بعد التخميس؟ ولماذا يطلبون الرحيل عن البلاد بعد تملكهم الأراضي؟ أليس في هذا التباس مع ما حصل زمن عمر بن عبد العزيز(فيما بعد)؟

بعد أن أصبح عمر بن عبد العزيز خليفة للمسلمين بين سنتي(99 – 101هـ/758-719م) اهتم كثيرًا بشؤون المسلمين في الأندلس. وأولى هذه الأخيرة عناية خاصّة فأفردها عن ولاية إفريقية وجعلها ولاية بذاتها واعتبرها ثغرًا

---

[1] الغساني، المصدر السابق، ص140.

[2]. الغساني، نفسه، ص141، علمًا بأنّ موسى بن نصير وصل إلى دمشق والوليد في مرضه الأخير، وكأن هذه الرواية تنسب للوليد ما قام به عمر بن عبد العزيز.

وراعى ذلك في التعامل مع الأرض[1]. فأمر في البداية بالانسحاب الكامل من الأندلس وخاصة بعد سماعه بتردد الشكاوى على مركز الخلافة فيما يخص مشاكل الأندلس ورغبة البعض في مغادرتها، لكن السمح طمأنه على استقرار أمور المسلمين فيها[2]، خاصة وأن السمح بن مالك وجه جل اهتمامه للاعتناء بشؤون الأندلس الداخلية التي تخص مجال التنظيم المالي والإداري ورد المظالم إلى أهلها، فعين عاملا جديدا يتبع للخلافة مباشرة، وأوكل إليه مهمة خاصة، وهي تقسيم الأرض، من أجل أن يُحدّد خمس الخلافة، يقول ابن عذارى: "وقدم الحرّ واليًا على الأندلس ومعه 400 من وجوه إفريقية"[3]. هذا ويلاحظ أنّ عمر بن عبد العزيز أوصى السمح بن مالك بأن" يحمل الناس على طريق الحق، ولا يعدل بهم عن منهج الرّفق"[4].

---

[1] ابن القوطية، المصدر السابق، ص39، وابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص26، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص23.

[2] – ولكن هل هناك سهولة أم صعوبة، خاصة وأننا أوردنا روايات قبل هذا تصرح برغبة هؤلاء البلديين بالرحيل عن الأندلس؟ أم أن الفئة التي طالبت بالرحيل هي فئة قليلة ولكنها عربية متنفذة بل ومن رؤساء الجند وزعماء القبائل العربية؟

[3] – ابن عذارى، نفس المصدر، ج2، ص25. ويجعل صاحب تاريخ 754- فترة الحر715-718م أي Collins ،Conquest P. 96-99

وتضطرب الروايات مرة أخرى في إشاراتها إلى الإجراءات التي اتبعت في فترة عمر ابن عبد العزيز. فولّى عمر السمح بن مالك الخولاني على الأندلس في (100- 102هــ/719-721م)، ويروى أن الخليفة فكّر بسحب المقاتلة من الأندلس " إذ خشي تغلب العدو عليهم". ابن القوطية، ص39، وهذا جانب من سياسة عمر بن عبد العزيز العامة، إذ سبق له أن سحب جيش مسلمة بن عبد الملك من أمام القسطنطينية لأسباب أمنية واستراتيجية. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، المصدر السابق، ج6، ص553.

[4] – ابن عذارى، نفس المصدر، ج2، ص226، وهذا يشعر بحصول تعديات أو تجاوزات على أرض الخراج، وربما على الصوافي، كما حصل في المشرق، وحرص الخليفة على العدل، وهذا يعني أن يطبق السمح سياسة الخليفة بالنسبة للأرض الخراجية وأرض الصوافي مثلما كانت سياسته في مركز الخلافة بالمشرق؛ فبدأ السمح مهمته برد المظالم ومعاقبة البربر الذين أخفوا بعض الغنائم.

وكان الرأي حول أراضي الأندلس منقسما إلى قسمين بأنها لم تخمس ولم تقسم عكس ما فعل الرسول فيما فتح[1]؛ ورأي آخر بأن كل قوم وثبوا على طائفة منها بغير إقطاع من الإمام ولم تترك لمن يأتي من المسلمين، ويبدو أن هذا الرأي ينطلق من عمل الوالي السمح الذي جاء لاستكمال تخميس الأندلس[2]، والذي كان قد بدأ به موسى بن نصير ولم يكمله، مما أعطى نظرة أولية أن هذه الأراضي لم تخمس[3].

ولكن عند وصول المكلف بالمهمة السمح بن مالك، واجهته بعض المشاكل، وكان أبرزها رفض البلديين السماح للقادمين الجدد أن يشاركوهم في أراضيهم[4]. وتوجه وفد منهم إلى دمشق يشكون إلى الخليفة، ويهددون بإخلاء الأندلس، إن حاول أتباع السمح الاستقرار في أراضيهم[5]. فمنح الخليفة أتباع السمح أراضٍ من حصة الخلافة(الخمس). وأصبح هذا الإجراء هو الطريقة المثلى لإسكان الجماعات الصغيرة من العرب التي تدخل إلى الأندلس فيما بعد[6].

1- **ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد القرطبي (ت595هـ/1198م)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تح- محمد سالم محيسن وآخرون، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة – 1974، ج1، ص565.

2- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص23.

3-مجهول، الرسالة الشريفة، المصدر السابق، ص204-205، مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص 622.

4 – ماهي أسباب رفض البلديون لإصلاحات عمر بن عبد العزيز، لا سيما وأن النقمة بدأت على عمر بن عبد العزيز من مركز الخلافة ومن بني عمومته الأمويين؟ ألا يكون لهذا علاقة بذلك؟

5 – يا ترى هل هذا كان التوجه الثاني للبلديين إلى مركز الخلافة أم أن هناك التباس على رواة هذه الاخبار فخلطوا بين فترة الوليد بن عبد الملك وفترة عمر بن عبد العزيز، ومع ذلك فإن الشكوى الثانية تبدو أكثر قوة ولها ما يبررها من نصوص.

6 مجهول، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص 202 – 203، **عبد الواحد ذنون طه، الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال افريقيا والأندلس**، نشر دار الرشيد، بغداد، 1982م، ص 214.

ولعل الروايات التالية تدعم ما ذكرناه، فترد رواية عن عبد الملك بن حبيب، وأخرى دون إسناد، تفيدان: " أنّ السمح دخل الأندلس ومعه "جيش من العرب"، وأراد النزول مع جندها الأول في أموالهم، ولكن هؤلاء لم يقبلوا بأية مشاركة، وذهب وفد منهم إلى الخليفة وشكوا إليه ذلك، وأبدوا استعدادهم للانسحاب والرجوع إلى بلادهم، فمنعهم من ذلك وعقد لهم بإقرارهم على أموالهم على أساس أنّ الأندلس ثغر"، وذلك يوجب إقطاعهم الأراضي ليستقروا عليها كما فعل عمر بن الخطاب في الثغور بالمشرق" وكتب إلى السمح أن يقطع الجند الذين دخلوا معه من الأخماس"[1].

وقد قرّر عمر بن عبد العزيز أنّ أرض الخراج هي فيء للأمّة، وأنها يجب أن تبقى خراجيّة بدءًا من سنة 100هـ/718م، لا يجوز بيعها منعًا لتحويلها إلى عشريّة، كما قرر تمييز أرض الصوافي الباقية. التي هي غنيمة للمقاتلة، ولكنها صارت- منذ أيام معاوية- تابعة للدولة تقطع منها أو تستغلها حسب المصلحة[2]. ويبدو من خلال تتبع الروايات أن أولى الأراضي التي مسها التخميس كانت أرض قرطبة، وعليه فإن الجالية العربية الأولى من البلديين والتي استقرت في هذه المنطقة هي التي مسها التقسيم فرفضته مطلقا خاصة وأن الوالي الجديد نقل مركز الولاية بالأندلس من إشبيلية إلى قرطبة، وهذا فيه كذلك مؤشر لهجرة داخلية محتملة من مختلف جهات الأندلس وخاصة إشبيلية للاقتراب من مركز الولاية الجديد حتى

---

[1]. الغساني، المصدر السابق، ص140، وعن الخلط بين الوليد وعمر بن عبد العزيز ينظر ص140-141. ويرجح أنّ أراضي خراجيّة تحولت إلى عشرية نتيجة تجاوز العرب عليها أو شرائهم لها، إضافة إلى التجاوز على أراضي الصوافي، كما حصل في المشرق.

[2] **ابن عبد الحكم، عبد الله أبو محمد المصري (ت214هـ/829م)، سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، تح- أحمد عبيد، عالم الكتب، بيروت، ط6، 1984م، ص130، **عبد العزيز الدوري، نظام الضرائب في صدر الإسلام**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974،ج2، مج49 غيداء خزنة كاتبي، الخراج، المرجع السابق، ص133.

رفض هؤلاء العرب البلديين للعرب الوافدين مع السمح وهم قلة فكما ذكرنا كان عددهم لا يتجاوز400 رجل فلوا تم توزيعهم على جميع كور وأقاليم الأندلس لما أحدث هذا تذمرا ولكن يظهر أن الجند الجديد نزل بكامل ثقله على قرطبة وما يحيط بها فقط.

ولذلك تتجه الروايات إلى أنّ الخليفة أمر السمح بتخميس الأرض، لكنها تتباين في ذلك، بكونها أراضي الأندلس عامّة أم فقط ما يتعلق بقرطبة وضواحيها. ففي رواية "أن ابن نصير قسّم وخمّس بعض البلاد، وأعجلته حركته منها. . . فلمّا ولاّها. . . عمر بن عبد العزيز السمح بن مالك أمره أن يخمّس ما بقي منها"[1]. وفي رواية للرازي عن عبد الملك بن حبيب(ت238هـ/852م) أنّ الخليفة أمر السمح" أن يخمّس ما بقي من أرضها وعقارها، ويخرج منها خمس الله تعالى، ويقر القرى بأيدي أربابها[2]. وفي "أخبار مجموعة" رواية تفيد أنّ الخليفة أمر السمح " أن يخمّس أرضها ويخرج مما كان عنوة خمسًا لله، من أرضها وعقارها، ويقر القرى بأيدي غنّامها بعد أن يأخذ الخمس"[3]. وفي رواية للرازي عن عبد الملك بن حبيب، أنّ السمح" ميّز أرض العنوة من أرض الصلح ليصح الخمس" وتضيف أنه" لما أتم عمله خيّر الخليفة بما عمله في أرض العنوة وأرض الشمل، وهي التي فتحت صلحًا".

وتذكر المصادر أن السمح أرسل رجالاً ليقوموا بمهمة تقسيم الأراضي في مناطق متعددة أخرى، ولكن لا تتوفر المعلومات عن طبيعة هذه المهام أو نتائجها، وينفرد ابن القوطية بالقول إنّ الخليفة وجه جابرًا مولاه ليخمس الأندلس، فنزل

1- الغساني، المصدر السابق، ص141.

2- نفسه، ص143.

3- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص23.

قرطبة، ثم أتته وفاة عمر فرفع يده عن التخميس[1]. وهنا نتساءل هل هذا التخميس أمر صعب وعسير، لدرجة عجزت عنه الخلافة الأموية، فامتد إحصاء الخمس ما يفوق الثماني سنوات، أم أن اعتبار أرض الأندلس أرضا ثغرية وظهور الخلافات بين الفاتحين العرب حول الأراضي أرجأت دائما مسألة تقسيم وتحديد الأراضي ومالكيها وأحكامها بالأندلس؟

ويظهر من خلال تتبع الروايات التاريخية واستقراء فحواها أنّ الأرض التي خمّست هي أرض العنوة بقرطبة فقط [2]، وهذا ما تسانده دلائل الواقع التاريخي للأندلس، فإن السمح ابتدأ بقرطبة ونواحيها محددًا أحد القصور التي تقع جنوبي المدينة ليكون جزءًا من خمس الخلافة وحسب عبد الملك بن حبيب الذي أورد المثال أنّه" ميّز أرض العنوة ليصح الخمس فينزل القسم بتخميس قرطبة. . . وأخرجت البطحاء المعروفة بالمصلى بقبلي قرطبة في الخمس". وفي رواية أخرى أنّ البطحاء خرجت في خمس قرطبة بقبليها[3]. وبناء على أوامر الخليفة عمر بن عبد العزيز، حول السمح بن مالك المنطقة الواقعة جنوب قرطبة إلى مقبرة عامة للمسلمين[4] وهذه الرّوايات تشعر بأنّ التخميس المهم حصل في منطقة قرطبة التي تتميز بسعة

---

[1]- ابن القوطية، المصدر السابق، ص35.

[2]- المقري، نفح الطيب، ج1، صص14-15، الغساني، المصدر السابق، ص143، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص26.

[3]- الغساني، نفسه، صص142-143. ولكن روايات أخرى تذكر أن قرطبة كانت قد قسمت في عهد موسى بن نصير، وأن هذه المنطقة التي تقع جنوبيها بالذات، اعتبرت إضافة إلى مناطق أخرى، ضمن حصة الخلافة، مجهول، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص-ص201، 202، 204، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص21.

[4]- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص26، مجهول، الرسالة الشريفية، نفسه، ص207.

صوافيها[1]. وكذلك استشهاد عامله السمح بعد ذلك سنة 102هـ/720م. فهذا يعطي مؤشرًا آخر حول عدم تخميس جميع الأراضي في الأندلس [2]. بل ربما هذ نظرة وسياسة الخليفة عمر بن عبد العزيز ومحاولته إصلاح الوضعية المالية لبلاد المشرق، وإعادة النظر فيما فعله من سبقه من الخلفاء والولاة، وما أخذوه وما منحوه من اقطاعات باطلة في بعض الأحيان، فهذا ما دفعه ربما لإعادة النظر في أرض الأندلس ومحاولة معرفة وضعيتها. ومع ذلك راوحت وضعية الأرض بالأندلس مكانها، وسيادة البلديين دون تغير حتى وصول الشاميين، وولاية أبي الخطار الكلبي، حين ذاك تطلبت الظروف إيجاد أراضٍ جديدة لاستقرار الوافدين الجدد من القبائل الشامية.

وعليه فقد انحصرت أعمال السمح بمسح أراضي الأندلس وتمييز أراضي العنوة من الصلح، وإقرار الأراضي بيد غانميها[3]، كما عمل على توزيع الأراضي حيث خصص الولايات الشمالية وهي جليقية وليون للبربر ومنح الولايات الجنوبية في الأندلس للقبائل العربية[4].

وقد يكون في إجراءات الوالي أبي الخطار(126هـ/743م) إثر الفتنة بين البلديين (الداخلين زمن موسى بن نصير سنة (93هـ/711م) والشاميين (الداخلين مع بلج بن بشر سنة (125هـ/742م)، ما يدل بوضوح على أنّ عامّة الأرض

1- إذ لا يخفى أن الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة دائما كانت بيد الأرستقراطية القوطية بالأندلس ومنها منطقة قرطبة وإشبيلية وطليطلة. . . وبالتالي بعد هروب بعض هؤلاء بقتال أو بغير قتال تحولت أراضيهم إلى فيء وصوافي للمسلمين يجب فيه الخمس والعشر.

2- ابن القوطية، المصدر السابق، ص38، ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع السابق، ص215.

3-- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص23.

4- عنان، دولة الاسلام في الاندلس، المرجع السابق، ج1، ص75، ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع نفسه، صص270-271.

اعتبرت خراجيّة، يقول ابن القوطية: " ونظر أبو الخطار في إنزال الشاميين في كور الأندلس، وتفريقهم عن قرطبة، إذ كانت لا تحملهم. . . وكان إنزالهم على أموال أهل الذمة من العجم، وبقي البلديون على غنائمهم لم ينقصهم شيء"[1]. فهو يبين أنّ أراضي البلديين غنائم لهم، أي ملكهم، وأنّ الشاميين أنزلوا على أموال أهل الذمّة.

ولهذا نرى بلج وجماعته الشاميين رغبوا ببلاد الأندلس عندما دخلوها واستطيبوا مواردها، فأحدثوا الفتن المعروفة التي ذهب بلج ضحيتها، فوزع الوالي الجديد أبو الخطار أتباع بلج على الكور فأنزلهم على ثلث أموال أهل الذمة مقابل أن يؤدوا الخدمة العسكرية، فسميت هذه الكور بالكور المجندة [2].

ويوضح ابن الأبار (ت658هـ/1259م) الوضع الجديد بقوله عن أبي الخطار: " ولم يقدّم في ولايته للأندلس شيئًا عدى تفريق جمع العرب الشاميين، الغالبين على البلد، عن دار الإمارة قرطبة إذ كانت لا تحملهم، وأنزلهم مع العرب البلديين على شبه منازلهم في كور شامهم، وتوسع لهم في البلاد، فأنزل في كورتي لشبونة وباجة جند مصر مع البلديين الأول، وأنزل باقيهم في كورة تدمير، وأنزل في كورتي لبلة وإشبيلية جند حمص(مع البلديين) الأول أيضًا، وأنزل في كورة شذونة والجزيرة جند فلسطين، وأنزل في كورة ريّة جند الأردن، وأنزل في كورة البيرة جند دمشق، وأنزل في كورة جَيّان جند قنسرين. وجعل لهم ثلث أموال أهل الذمة من العجم طعمة. وبقي البلديون من الجند الأول على ما بأيديهم من أموالهم لم يعرض لهم في

1- ابن القوطية، المصدر السابق، ص83-84.

2- ابن الآبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، صص61-62، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص 456.

شيء منها، فلما رأوا بلادًا شبه بلادهم خصبًا وتوسعة سكنوا واغتبطوا وتمولوا[1]. يتبيَّن من هذا النص أنّ الشاميين(أو جلهم) أنزلوا في كور محددة مع البلديين، وأنّ أراضي تلك الكور(ومن بينها تدمير) الخراجيّة تم اعادة النظر في مواثيقها ذلك أنه بالرغم من أنها تم المصالحة عليها إلا أنه أنزل الشاميين فيها، بل وأنهم أعطوا "ثلث أموال أهل الذمة من العجم طعمة".

ويوضح لسان الدين بن الخطيب طريقة التعامل مع الثلث في حديثه عن منطقة غرناطة (البيرة) بقوله" ولما استقر بهذه الكورة الكريمة أهل الإسلام، وأنزل الأمير أبو الخطار قبائل العرب الشاميين الكورة، وأقطعهم ثلث أموال المعاهدين، استمر سكناهم في غمار من الروم، يعالجون فلاحة الأرض وعمران القرى، يرأسهم أشياخ من أهل دينهم، أولو حنكة ودهاء ومداراة ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم"[2]. أي أنّ الفلاحين والمزارعين الأصليين استمروا على فلاحة الأرض ودفع ثلث الحاصل، وهو الخراج عليهم، وليس في هذا تغيير عمّا كان عليه الوضع مع القوط قبل دولة الاسلام، كما يتضح أنّ هذه الكور كانت أرضها خراجية شأن تدمير ولا شأن لها بأرض البلديين.

هذا هو الواقع التاريخي للتطورات الحاصلة في التعامل مع الأراضي في الأندلس، ومن شأن الفقهاء أن ينظروا إلى الممارسات في سبيل بلورة المفاهيم الفقهية، فيقبلون بعضها أو يعيدون النظر في البعض الآخر، رفضًا أو تعديلا ومع هذا التوضيح لشؤون الأرض بالأندلس، إلا أن بعض الفقهاء المتأخرين مغاربة وأندلسيين شككوا في التقسيم الحاصل لأرض الأندلس، وصرحوا أنه لم يكن عادلا وأن الداخلين إلى الأندلس استحوذوا على الأراضي عن طريق الغلبة. فيقول

1- ابن الأبار، المصدر السابق، ج1، صص61-63.

2- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، صص106-107.

الداودي: " وأمّا أرض الأندلس فقد طعن فيها بعض الناس وزعم أنها، أو أكثرها فتحت عنوة، وأنها لم تخمس ولم تقسم، غير أنّ كلّ قوم وثبوا على طائفة منها بغير إقطاع من الإمام ولم تترك لمن يأتي من المسلمين"[1]. وأورد الداودي رأيًا آخر لا يشير إلى صلح أو عنوة إذ يقول: " أدركنا أهل الفقه والورع في بلاد الأندلس يشترون الأرض فيها ويبيعون، ونحن متبعون لهم"[2]. وهذا يعني أنّ الأرض تركت بأيدي أهلها على الخراج، وأنّ المسلمين يستطيعون شراء الأرض كما حصل في المشرق.

وهذا يذكّر برواية تفيد "أنه لما هزم لذريق لم يقف المسلمون بعد ذلك ببلد إلاّ أذعنوا إلى الصلح، ولذلك بقي الروم على أرضهم وأموالهم، يبيعون ويباع منهم"[3]، وبذلك تكون الأرض عامة خراجية(صلحية). لقد دقّق ابن حزم(ت456هـ/1063م) فيما قال، فأوضح أنّه سمع "سماع استفاضة توجب العلم"، ليبين أنه لم تتبع في الأندلس إجراءات الرسول ﷺ في أراضي خيبر حين اعتبرها غنيمة وخمسها، ولم يتبع ما فعله عمر في اعتبار الأرض فيئًا للمسلمين، بل تركت الأرض من دون قرار عام بشأنها، فغلب المقاتلة على الأراضي وتملكوها وفق مفهوم" لكل يد ما أخذت"، ويعبر ابن حزم في هذا الصدد عن استنكاره قائلا: " هذا ما لم نزل نسمعه سماع استفاضة، توجب العلم الضروري، إنّ الأندلس لم تخمّس وتقسم كما فعل رسول الله ﷺ فيما فتح، ولا استطيبت أنفس المستفتحين وأقرت لجميع المسلمين كما

---

[1]- بروفنسال، كتاب التذكار، المصدر السابق، ج2، ص409.

[2]- نفسه، ج2، ص410.

[3]- الغساني، المصدر السابق، ص113. ابن حزم، الرد على ابن النغريلة، المصدر السابق، ص176.

فعل عمر ﷺ فيما فتح، لكن نفذ الحكم فيها "لكل يد ما أخذت"، ووقعت غلبة بعد غلبة"[1]،

ويفهم من ذلك أنّ عامة الأراضي تركت لأصحابها على الخراج. وجاء التنظيم المالي للأرض والخراج زمن عمر بن عبد العزيز ولكن مع ذلك فإن ابن حزم لا يشير إلى أي تنظيم في الأندلس بالرغم من تواتر الروايات التاريخية بهذا الشأن سواء في فترة موسى بن نصير أو فترة ابنه عبد العزيز بن موسى أو فترة السمح بن مالك بعد ذلك والتي تشير صراحة إلى كون الأرض القرطبية خمست، ولكن لم يتم استكمالها كلها لظروف خاصة ولم يتكلم أي من المؤرخين القريبين من الفترة عن مسألة الغلبة ولكل يد ما أخذت التي يقول بها الفقيه ابن حزم الناقم على البربر، وهذا ما جاء في إحدى أقواله: " ثمّ دخل البربر(و) الأفارقة فغلبوا على كثير من القرى من دون قسمة. ثم دخل الشاميون في طالعة بلج بن بشر بن عياض فأخرجوا أكثر العرب والبربر المعروفين بالبلديين عمّا كان بأيديهم، كما ترون الآن من فعل البربر ولا فرق"[2].

ويلاحظ أيضًا أنّ البلديين كانوا يدفعون العشر على أراضيهم، أي أنها كانت ملكًا لهم، أمّا الشاميون فلم يكونوا يدفعون شيئًا لأنهم يأخذون أعطياتهم وأرزاقهم كمقاتلة من ثلث الحاصل وهو الخراج[3].

وقد عمل الوالي يوسف الفهري (129-138هـ/746-755م)على تعديل النظام المالي فاقتضى ثلث الدخل من كل ولاية، ولكنه أمر بمراجعة السجلات

1- الغساني، المصدر السابق، ص113. ابن حزم، المصدر السابق، ص176.

2- الغساني، نفسه، ص113. ابن حزم، الرد على ابن النغريلة، نفسه ص176.

3- ابن القوطية، المصدر السابق، صص83-84، بن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، صص106-107.

القديمة، واستبعاد الأموات منها، وكانت الضرائب ما تزال تجبى طبقًا للإحصاء القديم، فكان في ذلك إرهاق للسكان، فقرر يوسف أن تجبى الضرائب من الأحياء فقط، وأسقطها عمن توفوا، واكتسب بذلك عطف كثير من الإسبان المسيحيين بصورة خاصة [1].

وتشير بعض الدلائل إلى غنى بعض ولاة الأندلس وكبار زعمائها وامتلاكهم للإقطاعات العقارية الواسعة وذات الجودة العالية، فكان الصميل بن حاتم يمتلك دارًا كبيرة وتقع خلف هذه الدار عقدة الزيتون بالمدور المشهورة التي تضم مائة ألف شجرة، وكانت أمواله كثيرة [2]. وكانت بالأصل من أملاك أرطباس الواسعة التي وزع بعضها على زعماء الأندلس كالصميل، وهناك قناة عامر المنسوبة إلى عامر بن عدي من أشراف بني عبد الدار بالأندلس وتقع غربي قرطبة [3]. وكان لبني غافق قرية كاملة بشرق إشبيلية وهي مرنيانة (مرجانة الغافقيين) [4]. وهناك الضياع الواسعة التي تضم القصور الكبيرة والتي تسمى بالبلاط مثل: بلاط مغيث الرومي وبلاط الحر[5]. وكما كان لأبو عثمان شيخ موالي بني أمية إقطاعًا كبيرًا بقرية طُرش من كورة قرطبة[6]. وعبد الله بن خالد (الفنتين قرب لوشة). وأبي عبدة (حسان بن مالك) غربي الأندلس(بمنطقة إشبيلية)[7].

---

[1]- عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج1، ص132.

[2]- ابن القوطية، المصدر السابق، ص29

[3]- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص63.

[4]- ذنون طه، الفتح، المرجع السابق، صص219 - 220.

[5]- مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص633.

[6]- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر نفسه، ص24.

[7]- ابن القوطية، المصدر نفسه، صص28-30، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، صص267-269، ذنون طه، المرجع نفسه، ص417.

ونخلص في آخر هذا الفصل إلى أن جميع البعثات التي أرسلت إلى الأندلس، لم تستطع استكمال التقسيم، وكذلك مما يستدل به عن عدم الاستقرار في هذه الفترة، وعدم وجود تنظيم مالي واضح، هو قلة الكتب المؤلفة عن الأموال بعكس بلاد المشرق، التي ظهر فيها الكثير من المؤلفات في هذا الباب، خاصة إذا علمنا أن من أغراض هذا التقسيم الإداري، هو ضبط الأموال وإحصاء جرد الأراضي لمعرفة ما تغله وما يفرض عليها من واجبات، ويعني ذلك أن الإقليم يعتبر وحدة مالية في نظر الدولة، وكل إقليم يضم عددًا من القرى. فهناك قرى تدفع العشور، وهي قرى الحبوب والزراعات، وقرى تؤدي جبايات تحدد بحسب طبيعة إنتاجها وهي نواحي الثمار والأشجار والزيتون والغابات. وأحسن مثال لذلك أقاليم سرقسطة عند العذري(1)، حيث يتضح منها بأنها تحديدات زراعية تعنى بالري والأنهار والعيون وما تسقيه. والتقسيم الزراعي والملكيات في أساسه مالي، لأن الذين يرسمونه ينظرون إلى كل قسم وما يختص به من أنشطة اقتصادية وما يؤديه من جباية(2).

1- العذري، المصدر السابق، صص23-24.

2-مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص585.

الباب الأول

الملكيات توزيعها وأنواعها

الفصل الأول

الملكيات الجماعية وتوزيعها بالأندلس

أولا/الملكية نظريا: تحديدها، مشروعيتها، أقسامها

ثانيا/الملكيات العربية الجماعية

ثالثا/البربر، استقرارهم وملكياتهم المشاعية

رابعا/ملكيات النصارى المستعربين واليهود

أولا / الملكية نظريا/ تحديدها، مشروعيتها، أقسامها

01ـ تعريف المُلكية لغة واصطلاحا:

جاءت كلمة(المُلكية) عند بعض الفقهاء للدلالة على المُلك الخاص بالأرض[1]، والملك هو احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد والتصرف فيه[2] وملك الشيء ملكًا حازه وانفرد بالتصرف فيه فهو مالك[3]. والملك: ما يملك ويتصرف فيه(يذكر ويؤنث) وجمعه أملاك وفي القرآن الكريم (ولله ملك السموات والأرض)[4]. وكذلك (تنطق بكسر الميم وتسكين اللام) المِلكية هي الملك أو التمليك ويقال: بيدي عقد ملكية هذه الأرض.

وظلت لفظة المُلك اللفظة المستعملة من قبل غالبية الفقهاء. وقد استعملها حتى الباحثون والكتاب المحدثون فقد انتقوا كلمة المُلكية، وأصبحت هي الكلمة الشائعة الاستعمال عندهم. وإن المُلكية تعني مُلكية الأرض في الغالب، وتعني كذلك الصلة بين الإنسان وما يملكه[5]، سواء الأرض أو غيرها من الأموال وكلمة المُلك عند علماء اللغة تعني: " كل ما ملكت اليد من مال وحول"[6] وكما قال الزمخشري: " إن المُلك احتواء الشيء والاستيلاء عليه، والقدرة على الاستبداد به والتصرف به بانفراد"[7]. ولم يبتعد عنه الفيروز آبادي كثيرا فقال معرفا الملك: " هو احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به"[8].

1- **السرخسي مح مد بن أحمد(ت483هـ، ص1090مـ)، المبسوط**، تص-جماعة من العلماء، مطبعة السعادة، القاهرة، 1324هـ، ج13، ص122.

2- **حمد العبد الرحمن الجنيدل، نظرية التملك في الإسلام، مؤسسة الرسالة**، بيروت، ص13

3-**إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط**، دار الدعوة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج2، ص921.

4- سورة النور الآية 42.

5- **علي الخفيف، المُلكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1969م، ج1،ص16.

6- **الفراهيدي الخليل بن أحمد(ت170هـ، ص1186م)، العين**، تح- إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، القاهرة، ج5، ص380، **ابن منظور**، المصدر السابق، ج10، ص492.

7- **الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو(ات538هـ، ص1143م)، أساس البلاغة**، تح- محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج02، ص227.

8- **الفيروز آبادي، القاموس المحيط**، المصدر السابق، ص954.

02-المُلك اصطلاحًا:

استخدم الفقهاء في مصنفاتهم لفظ المُلك كثيرًا للدلالة على تملك الأرض، و أوردوا عدة تعريفات له منها: "المُلك هو القدرة على التصرف في المحل شرعًا"[1]. وعرفه آخر بأنه: "حكم شرعي مُقدر في العين أو المنفعة يقتضي تمكن من يُضاف إليه مـن انتفاعـه بالمملوك والعوض عنه"[2]. وعرَّفه ابن تيمية بقوله: "القدرة على التصرف والتدبير فيـه بجميع الطرق المشروعة"[3]. فهو إذن علاقة شرعية تُعطي صاحبها حق الانتفاع والإفادة والتصرف بأي وجه من وجوه الانتفاع، ما لم يكن ذلك الوجه مُحَرَّمًا شرعًا أو قانونًا، ولا ينتهي المُلك إلا بهلاك العين المملوكة، أو بانتقاله إلى غيره بتصرف شرعي ناقل للمُلكية، كالبيع والهبة[4]والارث وغيرها. وعلى العموم ان التعـاريف اعـلاه سـواء لغويـة او اصطلاحية توضح لنا قدرة المالك على التصرف المطلق فيما يملكـه والسـيطرة عليـه والاستبداد به كيف يشاء كما أن هذه التعريفات توضح كذلك أثار الملك ونتائجـه والتـي تتمثل في تصرف المالك بالشيء المملوك والانتفاع به بجميع الطرق المشروعة.

03-أقسام الملكية:

وفي تملك الأموال للأفراد او للمجتمع، نجد أن بعضها مما يجوز فيه امتلاك الافراد له فيكون الخير، وإن البعض الآخر إنما يكون الخير فيه للجميع بجعله ملكية عامة، دون أن يكون ملكا خاصا لفرد او أفراد.

لقد تعددت تقسيمات الذين كتبوا في الاقتصاد الإسلامي للملكية وذكر أنواعها؛ فمنهم من جعلها مزدوجة؛ فقسمها إلى ملكية عامة وملكية خاصة، ومنهم من قسمها إلى ثلاثـة

1- **البابرتي محمد بن محمد جمال الدين الرومي (ت786هـ، ص1384م)، العناية شرح الهداية**، دار الفكر، بيروت، ج6، ص247.

2- **القرافي أحمد بن إدريس، أنواء البروق في أنواء الفروق**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهـرة، 1346هـ، ج3، ص208.

3- **ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني(ات728هـ، ص1327م)، الفتـاوي الكبـرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص117، ج6، ص261.

4- **حمدان عبد المجيد الكبيسي، الخراج أحكامه ومقاديره**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص9.

أنواع أو أقسام؛ فمنها الملكية العامة وملكية الدولة والملكية الخاصة[1]، ويبدو أنها تقسيمات شكلية لا غير؛ لأن من قالوا بازدواجيتها ذكروا ملكية الدولة ضمن أقسام الملكية العامة، وقسموا الملكية العامة شكليا إلى ملكية الدولة والملكية الجماعية[2].

ونحن هنا سنقتصر على التقسيم الأول وسندرج تحت كل قسم بعض الملكيات الفرعية التي تتفرع عن كل نوع، وهذا نظرا لما لهذا التقسيم من بيان للأدوار الاقتصادية والاجتماعية للملكية في الاقتصاد الإسلامي بصورة واضحة؛ مع الإقرار بأن أموال الملكية العامة المنقولة تكون محرزة في بيت المال-أي جهة الدولة-وأن أموال الملكية العامة يخضع تصرف الأشخاص فيها لإذن الدولة، أو على الأقل لرقابتها وإشرافها؛ على أساس أن ولي الأمر نائب عن الأمة ويتصرف لمصلحتها[3].

وبذلك فالملكية من حيث أقسامها تنقسم الى ملكية عامة وملكية خاصة:

1- أما ملكية الدولة، فهي التي يكون صاحبها بيت المال بصفته شخصا معنويا أو اعتباريا كالأموال الخاصة في أيدي أصحابها، يحق لولي الأمر أن يتصرف فيها بجميع أنواع التصرفات الشرعية من أجل تحقيق المصلحة العامة، ولهذا فإن" كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو من حقوق بيت المال. . . لأن بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان". فالحمى مثلا يعتبر من مظاهر الملكية العامة، ويعتبر أيضا مظهرا لملكية الدولة إذا ما تم تخصيصه لأمور الدولة، فالأراضي العامة مثلا تكون ملكية عامة لكل الناس أن يرعوا فيها أنعامهم، فقراء كانوا أم أغنياء، أما ما تحميه الدولة منها وتخصيصه لأغراض معينة، فإنه يخرج من دائرة الملكية العامة إلى ملكية الدولة. الماوردي، ص315، **الطاهر قانة، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير مخطوطة في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، س-ج 2006-2007، صص74- 75.

2- **البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1984، ص89، الخفيف، ص59، **حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1999م، ص19، **محمد عبد الجواد محمد، ملكية الأراضي في الإسلام، الإسكندرية**، منشأة المعارف، 1972م، ص178، **محمود محمد بابللي، إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس**، بيروت-دمشق، المكتب الإسلامي، 1988م، ص82، **صبحي عبده سعيد، التنظيم الاقتصادي الإسلامي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997م، ص58، الطاهر قانة، المرجع نفسه، ص66.

3- **رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي**، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، ط3 ، 1999م، ص43.

أ/الملكية العامة:

والملكية العامة هي التي يكون صاحبها مجموع الأمة أو الجماعة منها، جماعة من الجماعات التي تتكون منها الأمة بوصف أنها جماعة، لأن الأموال المنتفع بها تتعلق بهم جميعا، لا يختص بها أحد منهم؛ فمتى صار الانتفاع بشيء معين متعلقا بحاجة الجماعة فلا يجوز أن يملك ملكية خاصة، وإنما هو ملك للجميع، ويكون انتفاع كل فرد منهم على اعتبار أنه واحد منهم، فلا يكون له اختصاص به ولا تجاوز لانتفاع غيره، فإذا حدث التعارض بين الأفراد؛ وجبت المشاركة بينهم على أساس) العدل والمساواة، بحيث لا يمنع انتفاع أحدهم من انتفاع الآخرين[1]، فهي أموال محجوزة عن التداول؛ وهي في مقابل الملكية الخاصة التي يكون الانتفاع بها لفرد أو أفراد معينين على سبيل التخصيص بحيث لا يشاركهم غيرهم فيها[2].

ولذلك فطبيعة الملكية العامة أنها ملك عام لكل فرد فيه حق إلا أن المالك الحقيقي فيه هو الأمة، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن الملكية العامة هي ملكية الأموال التي تعود إلى الدولة الإسلامية بوصفها القائمة بأمر الدين والدنيا، فتملك الدولة العين ويملك الفرد فيها الوظيفة والمنفعة والاستغلال دون العين. وهي تخص أبناء الأمة قاطبة بغض النظر عن قوميتهم، ويدخل فيها المباحات العامة من الثروات الطبيعية التي يجوز لجميع أفراد المجتمع حق التمتع بخيراتها دون تمييز[3]. ومن أدلة مشروعيتها نجد ما ذكر في القرآن الكريم من تشريع للملكية العامة كالمساجد التي جعلها الله لجماعة المسلمين، في قوله تعالى: "وإن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا" [4].

1- **عبد الحميد محمود البعلي، الملكية وضوابطها في الإسلام**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985م، ص90، **عبد الله المختار يونس، الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1987م، ص146، حسين شحاتة، ص20.

2- **إبراهيم العبيدي، الملكيات الثلاث(دراسة عن الملكية العامة والملكية الخاصة وملكية الدولة في النظام الاقتصادي الاسلامي**، طبع دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي(الإمارات ع م)، ط1، 2009، ص51.

3- نفسه، ص51.

4- سورة الجن، 18، ص72.

وما أخذه المسلمون في الحرب عنوة، فخمسه ملكية عامة[1] فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿ وَاعْلَمُو أَنَّمَا غنِمْتُم من شَيء فَأن لِّلهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي لُقرْبَى واليَتَـــامَى والمســـاكين وابن السبيل إِن كنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أنزَلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير﴾[2]. كما أن ما أخذه المسلمون في الحرب بالصلح من غير قتال فيه من الملكية العامة أربعة أخماس؛ لذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، يصرفه ولي الأمر في مصالحهم ويلبي به حاجاتهم المختلفة[3]. كما دلت السنة النبوية على الملكية العامة، ومنها ما فعله الرسول (ص) في غنائم خيبر؛ إذ قسمها نصفين أحدهما لمصلحة المسلمين فيما يصيبهم من النوائب وينزل بهم من الوفود فيطعموا من غلتـــه، ورصـــده أراضي بني النضير وفدك لنفس الغرض[4].

أ-01- أنواع و أقسام الملكية العامة:

وفيما يلي نتكلم عن بعض الأموال التي لا تقبل الامتلاك للآحاد او الافـــراد عنـــد بعض الفقهاء، حيث يمكن تقسيمها الى ثلاثة فروع أو أنواع وهي:

01-النوع الأول: الأموال التي ترصد للمنافع العامة، وهي الأشـــياء المخصصـــة لمنفعة جميع الناس بحيث لا يستطيع أحد الاستئثار بها وحده دونهم، والتي لو تملكها أفراد أو مجموعة معينة دون الآخرين لا يمكن أن تحقق المنفعة المقصودة منها شـــرعا، ممـــا يؤدي الى احداث خلل كبير في بنية المجتمع، كما في الماء والكـــلأ والنـــار، والمعابـــد والطرقات، والأحباس الخيرية من الأموال التي رصدها أصحابها للنفع العام، فهي بذلك لا تكون ملكا لأحد: "لأن الوقف يخرج العين من الملكية الخاصة إلى حكم الله تعالى".

1- **الداوودي أحمد بن نصر، الأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهـــرة، 2001م، ص67.

2- سورة الأنفال، 41، ص8

3- عبد الله يونس، المرجع السابق، ص185.

4- نفسه، ص186.

وهذا ينطبق تماما على الوقف الخيري الذي تعم منفعته الجميع، لا لقوم بأعيانهم كما في الحبس او الوقف الأهلي[1]. فقد قال أبو يوسف عن الطرق والجسور والانهار وغيرها. فـ"المسلمون جميعا شركاء في دجلة والفرات وكل نهر عظيم نحوهما أو واد يستقون منه ويسقون الشفة والحافر والخف، وليس لأحد أن يمنع"[2]. وقال ابن قدامة: " وما كان من الشوارع والطرقات والرحاب بين العمران فليس لأحد احياؤه سواء كان واسعا أو ضيقا، وسواء ضيق على الناس بذلك أو لم يضق، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون وتتعلق به مصلحتهم فأشبه مساجدهم"[3]. وقد بين بعض العلماء أن العلة في جعل الماء والكلأ والنار شركة بين الناس، هي أن هذه الأمور كانت من المقومات الضرورية للحياة في الصدر الأول للإسلام[4].

ومما هو معلوم بأنه إذا تعلقت حاجة الناس للإنتفاع بأشياء معينة، واتسعت حاجتهم لضروريات أخرى جاز للإمام أن يجعلها شركة بين الناس، ولا يجوز أن تقع تحت التمليك الفردي، وإنما تحجز عين المنفعة عن التداول وتباع منافعها، منعا للاحتكار والاستغلال، ودفعا للضرر العام، مع أن هذه الأشياء هي في الأصل قابلة للتمليك الفردي الخاص، لكن وقوعها تحت الملك الخاص قد يبطل الانتفاع بها فيما هي مهيأة له، لذلك منعت الشريعة الاسلامية تملكها تملكا فرديا[5]. ولذلك فإن كل ما كان ضروريا للمجتمع لا يصح أن يترك تملكه للأفراد، إذا كان ينشأ عن احتكارهم له استغلال حاجة الجمهور إليه، بل يجب أن تشرف الدولة على استثماره وتوزيعه على عامة الناس[6]. ويقول احد الباحثين في هذا الصدد: "وعلى هذا الاساس اذا زال تعلق حاجة الجماعة بهذه الأشياء

---

[1]- **عيسى عبده، أحمد اسماعيل، الملكية في الاسلام تعريفها وتحليلها**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1984، ص195- 196.

[2]- أبو يوسف، المصدر السابق، ص110.

[3]- ابن قدامة، المغني، المصدر السابق، ج5، ص426.

[4]- **مصطفى السباعي، اشتراكية الاسلام**، دمشق، 1960، ط2، ص133.

[5]- إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص67.

[6]- السباعي، نفسه، ص133.

فيجوز للدولة عن طريق رقابتها الفعالة لمنع الاحتكار ومنع الاستغلال أن تتصرف فيها وفق مصلحة الجماعة"[1]. ويمثل على ذلك قائلا: "فقد نص الفقهاء على أنه إذا حول الطريق العام، فاستغني عن موقعه الأصلي، فإن للحاكم أن يبيعه لحساب بيت المال، ويصبح ملكا خاصا. ومثل ذلك سائر ما يستغنى عنه من الأموال العامة"[2].

02- النوع الثاني: وهي الأموال التي تكون فيها الثمرة غير متكافئة مع العمل الذي ينتجه كالمعادن التي تكون في باطن الأرض، التي لا دخل لعمل الإنسان في ايجادها فهي موجودة بقدم وجود الأرض، حيث يقول الماوردي: "وأما إقطاع المعادن وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر الأرض فهي ضربان: ظاهرة وباطنة، فأما الظاهرة فهي ما كان جوهرها المستودع فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والقار والنفط وما شابه ذلك، بخلاف المعادن الباطنة. . . وهي ما كان جوهرها مستكنا فيها، لا يوصل إليه إلا بعمل كمعادن الذهب والفضة والحديد"[3]. وقال أبو يعلى: " فالمعادن الظاهرة كالماء الذي لا يجوز إقطاعه، والناس فيه شرع يأخذه من ورد إليه"[4].

ووفق هذين القولين، فإن حيازة المعادن الظاهرة والاستئثار بها يؤدي إلى سوء استخدام الموارد العامة، وبالتالي سوء توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وحصول النزاعات والخصومات بسبب ما قد يؤديه استحواذ شريحة دون غيرها أو طائفة من الناس دون سواها، وقد تتوارث الأجيال المتعاقبة هذه الخصومات والنزاعات وبذلك فإن الثمرة التي تأتي من المعادن لا تتكافأ مع العمل الذي بذل في استخراجها، ومن شأن

1- **عبد السلام داود العبادي، الملكية في الشريعة الاسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها(دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية)**، مكتبة الاقصى، 1974، ط1، ج1، ص245.

2- نفس المرجع والجزء والصفحة، إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص68.

3- الماوردي، المصدر السابق، ص198.

4- **ابو يعلى الفراء محمد بن الحسين(ت458هـ، ص1065م)، الاحكام السلطانية**، تص وتع- محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000م، ص235.

إطلاق اليد في هذا النوع من الأموال أن يكون فيه نفع كبير مفرط للفرد، وضرر شـديد بالصالح العام. فكان المنطق أن لا تثبت في هذا ملكية خاصة[1].

ومع ذلك فقد تنوعت آراء الفقهاء في حكم المعادن، من جهة مدى حق الافراد فـي تملكها، فالمعادن بأنواعها إما أن تكون ظاهرة أو باطنة، فالظاهرة: هي التي تكون بارزة يمكن التوصل اليها والانتفاع بها بيسر وبدون جهد أو مشقة كالملح مثلا. وأما المعـادن الباطنة، فهي التي لا يتوصل اليها الا بجهد ومشقة كالذهب والفضة، إذ تكون عادة فـي باطن الأرض وتحتاج الى حفر وتنقيب[2]. فالاتفاق بين الفقهاء على أن المعادن لا تسـلم كلها لواجدها، ويكون جزؤها او كلها للنفع العام، واختلف الفقهاء هنا فيما يقدر للدولة، من حصة هذه المعادن، وقد تضاربت أقوال الفقهاء في تحديد عائدية ملكيتها إلى عدة أقوال:

فالمالكية، قرروا أن المعادن التي تستخرج من باطن الأرض تكون ملكا للدولة أيـا كان نوعها إذا وجدت في أرض، أما إذا وجدت في أرض مملوكة ملكا خاصا فإنها تكون تابعة للأرض لأنها تكون بمنزلة ما ينبت فيها من نبات وما يغرس فيها من شجر، فكمـا أن هذه تثبت ملكيتها لمالك الأرض فكذلك المعادن التي توجد فيها[3]، فـإذا اسـتخرجها إنسان بإذن الدولة أو بغير اذنها، فإنها تكون مؤممة[4]. فإذا أذن الإمام لأحد أن يبحث فله أجر العمل، أما الثمرة فللأمة. وقد يقطع الحاكم لشخص جزءا من منـافع الأرض التـي تشتمل على معادن[5]، وبهذا النظر تكون المعادن ملكا للدولة ولو وجدت في أرض رقبتها مملوكة ملكا خاصا، فمن وجد معدنا في أرضه المملوكة له، لا يحل له امتلاكه[6].

1– عيسى عبده، أحمد اسماعيل، المرجع السابق، ص196.

2– إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص59.

3– عيسى عبده، أحمد اسماعيل، المرجع نفسه، ص198.

4– نفسه، ص196.

5– الماوردي، المصدر السابق، ص247، أبو عبيد القاسم بن سلام، المصدر السابق، ص362، عيسى عبـده، أحمـد اسماعيل، المرجع نفسه،ص197.

6– عيسى عبده، أحمد اسماعيل، نفسه، ص197.

فالمعادن إذن تعد بأنواعها(الظاهرة والباطنة) ملكا لبيت المال العائد للدولة، ويمثله ولي الأمر الذي يمثل جميع المسلمين[1]، سواء وجدت هذه المعادن في أرض مملوكة أو غير مملوكة، فلا يجوز الاستيلاء عليها إن كانت في أرض مباحة، ولا تتملك تبعا للأرض إن كانت مملوكة، وإنما تبقى ملكيتها للدولة، ولها أن تتصرف بها بما يحقق المصلحة العامة، بإقطاعها أو تأجيرها لمدة معلومة بأجر معلوم أو بدون أجر حسب المصلحة التي تراها، ولكن بدون تمليك، وسبب اختصاص ذلك بالإمام وحده مخافة ما قد يحصل من نزاع واقتتال بين الناس فيما لو وجد عندهم، وهذا ما قرره المالكية، فقال خليل: "وحكمه للإمام يقطعه لمن يعلم فيه باجتهاد الإمام، إما حياة المعطي أو مدة من الزمان، أو يوكل من يعمل فيه للمسلمين، وإنما جعل للإمام ولم يستحقه واجده لما يحصل فيه من الهرج و الفتن بين الناس، فالواجد له لا يتصرف حتى يخبر به الإمام ويمكنه منه ويجوزه، لأن عطايا الإمام تفتقر للحوز كعطية غيره فحكمه للمصالح أو وارثه لا للإمام"[2].

أما فقهاء الحنفية فقالوا بأن هذه المعادن تعد تبعا للأرض فتأخذ حكمها، إن كانت في أرض مملوكة فهي لمالك الأرض، وإن كانت في أرض مباحة فهي مباحة وتكون لمن يستولي عليها ويحوزها، فقال ابن عابدين: " اعلم أنه ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهره الذي أودعه الله في الأرض بارزا كمعادن الملح والكحل والقار والنفط والآبار التي يستقي منها الناس"[3].

وذهب الشافعية إلى القول بتقسيم المعادن إلى ظاهرة وباطنة، حيث بينوا أن المعادن الظاهرة لا يملكها أحد بالأحياء والعمارة ولا يختص بها أرضا المتحجر وليس للسلطان

1- إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص59.

2- **النفزاوي أحمد بن غنيم المالكي(ت1126هـ، ص1713م)، الفواكه الدواني على رسالة ابن ابي زيد القيرواني،** دار الفكر، بيروت، 1995م، ج1، ص336.

3- **ابن عابدين محمد أمين الحنفي (ت1252هـ، ص1836م)، حاشية ابن عابدين على رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1992م، ج06، ص436.

إقطاعها بل هي مشتركة بين الناس كالمياه الجارية والكلأ والحطــب[1]. وقــال الإمــام الشافعي: " ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت أو حجارة ظــاهرة، فلــيس لأحد أن يقوم بتحجيرها دون غيره، ولا للسلطان أن يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلأ"[2]. وأما المعادن الباطنة التي توجد في البحث من حفر وعمل فالراجح عند الإمام الشافعي وأصحابه عدم التمليك"[3].

وأما الحنابلة فيرون أن المعادن إذا عثر عليها في أرض غير مملوكة تكون لبيــت المال، ويكون لمن عثر عليها أجر مثل عمله، لأن الأراضي غير المملوكة ملكا خاصــا تعد في حوزة الدولة، فما يكون في داخلها يكون في حوزة الدولة، فيكون لها كل ما فيها، والكاشف عنها له فضل الكشف فيعطى مكافأة على قدره[4]. وإذا كانت المعادن ظــاهرة ويمكن الوصول إليها من غير مشقة، فلا تملك بالأحياء، ولا يجوز إقطاعها لأحــد مــن الناس، ولا احتجازها دون المسلمين، لأن فيه ضررا بالمسلمين، قــال ابــن عقيــل مــا ملخصه: "فهذا من فيض جود الله الكريم، فلو ملكه أحد بالاحتجاز ملك منفعة، فضاق على الناس، فخرج عن الموضع الذي وضعه الله من تعميم ذوي الحوائج من غير كلفــة. . . "[5]. وأما إذا كانت المعادن باطنة في أرض مباحة ميتة فهي لا تملك في أصح القــولين عندهم، فلا يجوز إقطاعها أو تملكها بالاستيلاء عليها، والدولة تتصرف فيها على وجــه المصلحة"[6]، وهذا كله إذا كانت الأرض غير مملوكة.

أما إذا كانت الأرض مملوكة وظهر فيها معدن فهنا ينظر إلى نوعية المعدن أهو من المعادن (الصلبة الجامدة أو السائلة فإذا كانت من المعادن الصلبة الجامدة أي التي لا تسيل

1- **النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى(ت676هـ، ص1277م)، روضة الطالبين وعمدة المفتــين**، تــح- زهيــر الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3، 1991م، 2، ص225، إبراهيم العبيدي، المرجع الســابق، ص61.

2- الشافعي، الأم، المصدر السابق، ج4، ص43.

3- النووي، المصدر نفسه، ج2، ص225،.

4- عيسى عبده، أحمد اسماعيل، المرجع السابق، صص198-199.

5- ابن قدامة، المغني، المصدر السابق، ج05، ص422.

6- ابن قدامة، نفس المصدر والجزء والصفحة، إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص64.

فقد ملكها لأنه ملك الأرض بجميع أجزائها وطبقاتها خلافا للمعادن السائلة التي صفتها الجريان[1]، يقول ابن قدامة" ومن أحيا ارضا، فملكها بذلك، فظهر فيها معدن، ملكه ظاهرا كان أو باطنا، إذا كان من المعادن الجامدة، لأنه ملك الأرض بجميع أجزائها وطبقاتها وهذا منها [2]. أما إذا كان من المعادن السائلة فالراجح أنه لا يملك، والثاني أنه يملكها كونها تشبه الزرع والنبات الخارج من أرضه، قال ابن قدامة: "أما المعادن الجارية كالقار والنفط والماء فهل يملكها من ظهرت في ملكه؟ فيه روايتان أظهرهما، لا يملكها، لقول النبي (ص)"الناس شركاء في ثلاث: في الماء والكلأ والنار""[3].

ونخلص في الأخير إلى ترجيح قول المالكية، وذلك لأنه يتوافق مع مذهب أهل الأندلس وعلمائه من جهة و هو المذهب الجاري به العمل هناك وكذلك كون رأي المالكية أقرب إلى الصواب وذلك أنهم يجعلون ما تخرجه الأرض من معادن بصورها وأنواعها كافة، سواء أكانت نفطا أم ذهبا أم فضة، ملكا لبيت المال (الدولة) وإن ظهرت هذه المعادن في أرض مملوكة ملكية خاصة، ويمثل هذا القول الرأي الأمثل الذي يضمن من خلاله ويوسع الموارد الشرعية للدولة، بدل لجوئها الى الممتلكات الخاصة والتي ينجر من ورائها ميل الدولة للأثرياء المساهمين في رأب عجز الدولة، في مواجهة النفقات الكثيرة على توطيد الأمن بالأندلس باعتبارها ثغرا تحدق به الأخطار من كل جهة، كما أن هذا يضمن كذلك العدالة في توزيع الثروة على جميع رعايا الدولة، لأن هذه المعادن غير منتشرة في شتى البقاع ولا توجد إلا في مواطن خاصة، والناس جميعا في حاجة إليها، فإذا أجيز تملكها تملكا فرديا لحق بباقي الناس ضرر كبير قد ينشأ عنه منازعات وخلافات.

03- النوع الثالث: وهي الأموال التي تؤول من ملكية الآحاد إلى ملكية الدولة، أو يكون للدولة عليها الولاية، فإنها لا تعطى فيها ملكا خاصا بل تبقى على حكم الملكية

[1]- إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص64.
[2]- ابن قدامة، المصدر السابق، ج05، ص422.
[3]- نفسه، ج05، ص422

العامة لا يعطيها الإمام أحد، وإن أقطعها لبعض الناس يكون إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة. وقد قسمها الماوردي إلى ثلاثة أقسام فمنها: [1]

ما اصطفاه الإمام لبيت المال من فتوح البلدان، وهذا النوع لا يصح إقطاع رقبته لأنه صار باصطفائه لبيت المال ملكا للمسلمين كافة، يجري على رقبته حكم الوقف المؤبد. والإمام فيه بالخيار على وجه النظر في الأصلح بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر بن الخطاب وبين أن يتخير له من ذوي الخبرة والعمل من يقوم بعمارة رقبته بخراج يوضع عليه، كما فعل عثمان ويكون الخراج أجرة تصرف في وجوه المصالح العامة.

ومنها أرض الخراج التي صالح عليها الكفار، فتصير بصفة عامة في حكم الأوقاف، والمأخوذ منها أجرة، فلا يجوز اقطاع التمليك فيها.

وهناك الأراضي التي لا تعد مملوكة ملكا خاصا وهي الأراضي الخراجية، وهي وإن كانت مملوكة ملكا خاصا ظاهرا فهو في حقيقته مملوكا ملك منفعة. وتتبعها في هذا الأرض البور إذ تعتبر كلها ملكا للدولة[2].

أما ما ملك عن المشركين عنوة وقهرا، فيكون على مذهب الشافعي وبعض الحنابلة غنيمة تقسم بين المقاتلين، وتكون أرض عشر، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج[3] وذهب الحنابلة إلى أن للإمام أن يرى ما هو أصلح للمسلمين من قسمها أو حبسها[4]. بينما ذهب أبو يوسف من الحنفية إلى أن هذه الأراضي لا تأخذ حكم الغنائم، وبالتالي لا توزع على المحاربين وإنما تبقى بأيدي أهلها. وأيديهم عليها ليست يد ملك، بل أنهم يملكون منفعتها نظير خراج، ولا يملكون الرقبة، وتكون الأرض لجماعة المسلمين[5].

كما يتبع هذه الأراضي العامة التي لم يتعين مالكوها ولم يتميز مستحقوها، كأرض من لا وارث له، أي من مات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب، وهذا

---

[1]- الماوردي، المصدر السابق، ص192.

[2]- عيسى عبده، أحمد اسماعيل، المرجع السابق، ص199.

[3]- ابو يعلى، المصدر السابق، ص193.

[4]- نفسه، ص163.

[5]- إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، صص69-70.

النوع ينتقل إلى بيت المال ميراثا لكافة المسلمين مصروفا في مصالحهم[1]، وذلك لأنه قد كان من الملكية الخاصة، وصار بعد الانتقال إلى بيت المال من الأملاك العامة[2].

أ-02- ضوابط ومجالات الملكية العامة وحدودها

الملكية العامة ملكية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع دون اختصاص لأحد بشيء منها؛ إما لتجاوز المنفعة من هذه الأشياء على ما يبذل في سبيلها من جهد ونفقة، وإمـــا لكون نفعها ضروريا لمجموع الأمة ولا غنى لأفرادها عنها، وتشمل الملكية المشتركة ما يلي:

1- المرافق العامة: من أنهار وشوارع وطرقات ومراعي وغابات وغيرها، مما لا يحتاج إلى بذل جهد وعمل لتناوله، فعن ابن عباس قال: قال رســـول الله ﷺ المســـلمون شركاء في ثلاث" : في الماء، والكلأ، والنار"[3].

2-الحمى: وهى أرض لا يملكها أحد وتخصص لمصلحة عامة، كأن تكون مرعى لإبل الصدقة وخيل الجهاد، والأصل في الحمْيِ أنه مَنْعُ الناس من أرض مباحة، ليختص الحامي بمنافعها الظاهرة؛ كالكلأ والماء والصيد، التي لا تتطلب جهدًا أو نفقة كبيرين[4].

3-الأراضي الموقوفة لمصلحة المسلم: كالأراضي التي فتحت عنوة ولم توزع على الغانمين الذين شهدوا الوقعة[5].

4-المعادن المستقرة في الأراضي بخلق الله: ظاهرة وباطنة، كالــذهب والفضـــة والنحاس والحديد والنفط، على ما ذهب إليه المالكية[6].

5-ما لا يتملكه الأفراد بطبيعته: كالطرق والمساجد والمدارس ونحو ذلك، والفقهاء متفقون على أنه لا يصح إحياء الشوارع والطرقات والرحاب بين العمران، سواء ضيّق

---

[1]- الماوردي، المصدر السابق، صص193-194.

[2]- إبراهيم العبيدي، المرجع السابق، ص72.

[3]- **الألباني محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود**، مكتبة المعارف للنشــر والتوزيـــع، الريـــاض، 1998م، ج2، ص368، **الألباني، صحيح سنن ابن ماجة**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1997م، ج2، ص296.

[4]- **الرصاع محمد بن قاسم التونسي المالكي(ت894هـ، ص1488م)، شرح حدود ابن عرفــة**، المكتبـــة العلميـــة، بيروت، ط1، 1350هـ، ص410.

[5]-**ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد القرطبي(ت595هـ، ص1198م)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الحـــديث، القاهرة، 2004م، ج2، ص163.

[6]- عبد الله يونس، المرجع السابق، ص253. رفيق المصري، المرجع السابق، صص169- 168.

على الناس أو لم يضيّق، لأن ذلك يشترك فيه المسلمون جميعًا وتتعلق به مصلحتهم، فكان شبيهًا بمساجدهم[1].

ويضاف الى هذا ملكيات اخرى كملكية الدولة والتي تضم كل مال استحقه المسلمون ولم يتعين مالكه، ويتصرف فيه ناظر بيت المال تصرّف الملاك الخاصين في أملاكهم بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع[2] مثل:

01-بيت مال الزكاة بأنواعها: إذ تعتبر سهم"في سبيل الله"من مجالات ملكية الدولة عند من يرى جواز تصرّف ولي الأمر فيه باجتهاده، لمصلحة المسلمين، كتجهيز الغُزَاة، وحمل الحجَّاج، وبناء السّدود، ومدّ الجسور وغير ذلك، وبالأخص إذا كان ولي الأمر عدلا، وولايته شرعيّة[3].

2- بيت مال المصالح: ويضم الخراج والفيء وخمس الغنائم والجزية والعشور والركاز، ومصارفه تتمثل في الأجور والرواتب والعطاء، وبناء وصيانة المرافق العامة، والدفاع عن الثغور، وتدعيم بيت مال الزكاة إذا لم يكف حاجة الفقراء والمساكين.

3- بيت مال الضوائع: ويضم: وارث من لا وارث له، واللقطة، وديات القتلى الذين لا أولياء لهم، ومصارفه تكون في الفقراء والقاصرين الذين لا ولي لهم؛ في تحمّل جناياتهم وتجهيز موتاهم وما شابه ذلك. [4]

4- الأراضي الموات: وهي الأراضي التي لا مالك لها وليس فيها آثار العمارة، فتكون ملكيتها للدولة، ويتصرّف فيها ولي الأمر حسب اجتهاده، ويرى بعض الفقهاء وجوب طلب الإذن من ولي الأمر لتمّلك الأرض الموات بالإحياء. [5]

---

[1]- ابن قدامة، المغني، المصدر السابق، ج5، ص426.

[2]- رفيق المصري، المرجع السابق، ص48.

[3]-**القرطبي محمد بن أحمد(ت 671 هـ، ص1272م)، الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1957 م، ج8 ، ص185.

[4]- الطاهر قانة، المرجع السابق، ص86.

[5]- الخفيف، المرجع السابق، ص247، **عبد الكريم زيدان، القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982م، ص41

أ-03- وسائل حماية الدولة للملكية العامة:

1-تحريم الاعتداء على ملكية الدولة:

وذلك بمنع جميع أشكال التعدي على الأموال عمومًا من سرقة، واختلاس، وإتلاف، وخيانة للأمانة وعدم إتقان للعمل، وتهرّب من أداء حقوق المجتمع المالية كالضرائب وما في حكمها، إلى غير ذلك من صور الاعتداءات التي حدّ لها الإسلام حـدودا أو شـرع التعزير عليها بشتى أنواع التعزيرات[1].

ولا شك أن جعل ولي الأمر ذاته مُكلفًا بالإشراف على تنفيذ عقوبات التعدي علـى ملكية الدولة يعطي ضمانًا لحمايتها، كما يعتبر نوعًا من التحسيس بمسؤولية الحكام مـن جهة، وبخطورة هذه الجرائم من جهة أخرى، والمرجع في ذلك أن غش ولـي الأمـر لرعيته يعتبر من الكبائر في الاسلام [2].

2- تفعيل أجهزة رقابة الدولة:

فقد أنشئت في صدر الإسلام العديد من الأجهزة التي تهتم بحماية ملكية الدولة، من جهة الرقابة على الموارد العامة لبيت المال والنفقات العامة، ومن هذه الأجهزة: نظـام الحسبة، وجهاز ديوان البريد، وجهاز ديوان زمام الأزمة، وجهاز النظر فـي المظـالم، وغيرها، إلا أن نظام الحسبة أكثر هذه الأجهزة اهتمامًا بحماية ملكيـة الدولـة، نظـرا لاعتماده على التغيير باليد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهو يراقب المال العام بما فيه أملاك الدولة، ويقوم بتطبيق الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، لمنع الانحرافات قبل وقوعها، أو توقيع العقاب على المنحرفين، وإعلام ولي الأمر بالمخالفات الواقعة وتقديم الحلول المقترحة لعلاجها[3].

وقد بلغ الحرص على حماية ملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي؛ أن جـوز فقهـاء المالكية لولي الأمر أن يتجاوز في تعزيراته الحدود المقررة في النصوص الشرعية، إذا

1- حسين شحاتة، المرجع السابق، ص35.

2- **الذهـبي، كتاب الكبائر**، بيروت، دار صادر، 2002م، ص 21

3- حسين شحاتة، المرجع نفسه، ص85. .

استدعى الأمر ذلك؛ "ففي القضايا الأمنية يتسع استخدام سد الذرائع واستثمارها عند المالكية، وهم الذين استنبطوا من ضرب عمر، ثلاثمائة سوط لِمُزورِ خاتم الحكم؛ جوازَ التجاوزِ في التعزير"[1].

ب/الملكية الخاصة تعريفها وضوابطها

الملكية الخاصة هي ما يكون صاحبها شخصا بعينه، أو فردا مستقلا، أو مجموعة من الأفراد على سبيل الاشتراك فيما بينهم من ملكية، يكون نصيب كل منهم محددا ومعروفا"[2] وهذا يشمل جميع الأموال الحلال؛ من أعيان ومنافع وحقوق، إذا لم تكن ضمن الملكية العامة.

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن المالك ملكية خاصة لابدّ وأن يكون شخصا معينا؛ معنويا كان أو اعتباريا، فردًا أو جماعةً مشتركة وأنصبة أفرادها معلومة، وكان المال حلالا، ولا يقع ضمن الملكية العامة (أي ملكية الدولة).

ومن أدلة مشروعية الملكية الخاصة، إشارات القرآن الكريم إلى الأموال بشتى أنواعها المنقولة أو العقارية، الإنتاجية أو المدخرة، بأنها مضافة إلى الأشخاص إضافة الاختصاص والملك في كثير من آياته[3]؛ ومن أبرز البراهين على الملكية الخاصة الأمر بإيتاء الزكاة في القرآن الكريم، والحث على الإنفاق في سبيل الله مِنْ ذلك جعل حقوق للسائل والمحروم في مال من له مال، وذلك في قوله تعالى: ﴿ والذِينَ فِي أموالهِمْ حَقٌ مَّعْلُومٌ، للسَّائِلِ والمَحْرُومِ﴾[4]، فالله يدعو عباده إلى الإنفاق بإخراج زكاة أموالهم التي هي من حقوق الله، وهذا يدل على إقرار القرآن للملكية الخاصة للأراضي الزراعية والأشجار المثمرة بعد إعطاء الحقوق المفروضة على هذه الأموال. وكذلك في آيات المواريث وتحديد أنصبة الورثة ما يدل بوضوح على إقرار الملكية الخاصة في الإسلام[5]. كما ورد في السنة النبوية المطهرة بأنواعها القولية والفعلية والتقريرية ما يدل على الملكية الخاصة، من ذلك قوله(ص) في خطبة الوداع: "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم

[1]– **عبد الله بن بيه، سد الذرائع وتطبيقاته في مجال المعاملات،** المعهد الإسلامي للبحوث، جدة، ص69.

[2]– عبد الله يونس، المرجع السابق، ص146.

[3]– يونس، نفسه، ص156، البعلي، المرجع السابق، ص94 –95.

[4]– سورة المعارج، 70 24–25، ص.

[5]– الخفيف، المرجع السابق، ص38.

حرام؛. . . " [1]؛ وقد أجمع العلماء على أن الملكية الخاصة يحرم الاعتداء عليها بغير حق، كحرمة الدماء والأعراض[2]. كما يتضح إقرار النبي للملكية الخاصة، في توزيعه للصدقات والغنائم وإقطاعه الأراضي وإعطائه العطايا، بالإضافة إلى أحاديث البيع، وبيان البيوع الجائزة والفاسدة، وأحكام الأوقاف والوصايا والهدايا والهبات؛ وهي بمجموعها لا تقع إلا على الأشياء المملوكة ملكية خاصة[3].

ب-01/ مجالات وحدود الملكية الخاصة

حددت الشريعة الإسلامية مجال الملكية الخاصة بتحديد الأسباب التي يجوز للإنسان بموجبها أن يتملك هذا المال [4]، فقد تكون هذه الملكية مكتسبة بإنشاء المالك لها أو بانتقالها إليه من غيره، ومن الأسباب المنشئة للملكية نجد مايلي:

أ -ما كان سببها العمل: وهو كل جهد مشروع يبذله الإنسان للحصول على المال، فيشمل جميع الأعمال والمكاسب الاقتصادية النافعة، سواء كان من الفلاحة أو مختلف طرق استثمار الأراضي كالكراء والمزارعة والمغارسة وغيرها؛ أو الصناعة؛ أو التجارة بمختلف معاملاتها المشروعة كبيع السلم والمضاربة والمرابحة والسمسرة والدلالة وغيرها وحرم الربا والاحتكار والغش والضرر لتكون المكاسب حلالاً يرضاها الله لعباده. او إجارة بعمل مشروع فيكون ذلك من أسباب تملك المال فهو عقد على منفعة أو عقد على عمل، إذ كل ما هو مشروع تجوز الإجارة فيه، وتمليك الأجرة للعامل، وهذا ما تقتضيه ضرورات الناس ومصالح المخالطة بينهم. [5].

ب-كما تكون الملكية الخاصة من كل شيء كان سببه مباحا: فتُعتبر أموالا مباحة، يجوز تمّلكها بإحرازها والاستيلاء عليها؛ فإن كانت أموالا منقولة كالأشجار والمعادن فوق الأرض، وكان الاستيلاء عليها بوضع اليد وضعًا حقيقيًا؛ كالصيد، وإن كانت عقارًا كان

1-**الألباني محمد ناصر الدين، مختصر صحيح الإمام البخاري**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض 2002م، ج3، ص108، **المنذري، مختصر صحيح مسلم**، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط6 ، 1987م، ص270.

2- الداوودي، المصدر السابق، ص63، الخفيف، المرجع السابق، ص39.

3- عبد الله يونس، المرجع السابق، ص161.

4- نفسه، ص 177

5- الطاهر قانة، المرجع السابق، ص78-79.

الاستيلاء عليها بعمارتها كإحياء الأرض المواتودامر الارض[1]. واستخراج ما في باطن الأرض من الركاز [2].

ج –**الكسب المترتب على الجهاد**: كالغنيمة" وهي ما أخذ من مال الحربي قهرًا بقتال" ويعطى من الغنيمة من حضر الوقعة من الجيش[3]. والنفل وهو الزيادة عن المقدار المعين في الغنيمة[4]. والسلب[5]. وهو ما يوجد مع المحارب ومن غيره عند جمهور العلماء. وبالإضافة إلى هذه الأسباب المذكورة، المنشئة للملكية فهناك أسباب ناقلة للملكية وهي مترتبة على إرادة آخرين منها: العقود الناقلة للملكية[6]، الميراث [1]، الوصية [2]، الوقف [3]، الإقطاع [4].

---

[1]– الخفيف، المرجع السابق، ص219. ودَامِرُ الأرض جميع الأراضي غير العامرة وغير المملوكة، فيجوز لأي إنسان أن يتملكها بتعميرها أو بزراعتها، بشرط أن لا ينقطع عن ذلك مدة طويلة، تقدر عند بعض الفقهاء بأكثر من ثلاث سنوات، وإلا أخذتها الدولة منه ودفعتها لمن يعمرها، الخفيف، نفسه، صص249–250، والاحياء يتم بتعمير الارض بشق العيون وحفر الأبار لغير الماشية، وغرس الأشجار، وبناء المنازل والمباني، وانتِفاعِ المعمر بها من الأرض، وكل ما يعتبره العرف إحياء. الرصّاع، المرجع السابق، ص535.

[2]– والركاز هو كل ما يشتمل عليه باطن الأرض من جوهر " ومعادن الحديد والنحاس والفضة والذهب ونحو ذلك، أو ما يدفنه الإنسان فيها من كنوز. والركاز بنوعيه، المعدن أو الكنز، من الأموال المباحة التي يجوز تملكها ملكية خاصة. باستخراجها والاستيلاء عليها عند جمهور الفقهاء. **الشوكاني محمد بن علي اليمني (ت1250هـ، ص1834م)، الدراري المضية شرح الدرر البهية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ج2، ص**170**، الخفيف، المرجع السابق، ص239.

[3]– وهي ما أخذه المسلمون من أموال الحربيين بالقتال فإن أربعة أخماسها للمقاتلين الذين حضروا الوقعة. الرصّاع، المرجع نفسه، ص229.

[4]– النَّفَل، بالتحريك، الغنيمةُ والهِبةُ. . . والجمع أَنْفال ونِفال. . . ونفلت فلانًا تنفيلاً، أعطيته نَفَلاً وغُنْمًا". ابن منظور، المصدر السابق، مادة، نفل، 14، ص327، وقد اتفق العلماء على مشروعية نفل الغنيمة، وهو الزيادة عن المقدار المحدد في قسمة الغنائم، يعطيه ولي الأمر من خمس الغنيمة، لبعض المقاتلين لمصلحة، كبلاء أبلوه في قتال العدو كان ونحو ذلك. ابن رشد، بداية المجتهد، المصدر السابق، ج1، ص382، الرصّاع، نفسه، ص233، **ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، الجزائر، قصر الكتب، صص38–39.

[5]– وهو ما يجده المسلم مع العدو في الحرب من مال وغيره. الرصّاع، نفسه، ص234، فجمهور العلماء على أن المسلم يملكه كله دون أن يخمّسه لحديث أبي قتادة أن النبي قال، "من قتل قتيلا له عليه بيّنة، فله سلبه"، **مراد شكري، المنخلة النونية في فقه الكتاب والسنة النبوية**، دار الإمام مالك، البليدة –الجزائر، 1998م، ص. 112

[6]– وتشمل عقود المعاوضات المالية والتبرعات من بيع وإجارة وهبه كما تشمل قبول ما يجب دفعه على المعطي في الزكاة والنفقات والنذور والكفارات. الطاهر قانة، المرجع السابق، ص81

ب-02-حماية الملكية الخاصة

أباح الإسلام الملكية الخاصة للأموال بطرق مشروعة، وشرع جملة من القـوانين لحمايتها من أصحابها إن كانوا مبذرين أو سفهاء، أو من الغير كالاعتداء عليها أو أكلها بالباطل، ومن هذه التشريعات ما يأتي:

-تشريع كتابة الديون وتوثيقها حفاظًا على الممتلكات الخاصة [5].

- تشريع الدفاع الشخصي عن الملكية الخاصة ولو بالقتال دونها [6].

- تشريع الحدود لجرائم الاعتداء على الملكية الخاصة كحد السرقة وحد الحرابة.

- تحريم جميع أشكال أكل أموال الناس بالباطل، كتحريم بيوع الغرر والربا، ومنع تلقـي الركبان وبيع الحاضر للبادي، والنهي عن الترف والشح والرشوة وأكل مال اليتـيم. . . وغيرها.

- الأمر بالحجر على السفهاء.

- تقييد ولي الأمر بشروط لانتزاع الملكية الخاصة من أصحابها[7].

مشروعية الملكية بالأندلس

أما إذا جئنا إلى الأندلس فإننا نجد فقهاءها متفقين في آرائهم بشأن مشروعية المُلكية والحث على الاكتساب وخاصة ما تعلق منها بالملكية العقارية(الأرض) التي كانت تعد من

---

[1]- وهـو سبب طبيعي لانتقال الأموال من ملكية المتوفى إلى ملكية ورثته حسب المقادير المحددة شـرعا. الخفيـف، المرجع السابق، ص327.

[2]- وهـي تمليك مضاف إلى ما بعد الموت على سبيل التبرع، يقتضي وجوبا في ثلث مال الموصي يلزَم بموته. نفسه، ص156، **شلبي محمد مصطفى، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيـروت، ط4، 1982 م**، ص22، الرصّاع، المرجع السابق، ص681.

[3]- حبس العين وتمليك منفعتها للغير على وضع تحدده شروط الواقف. الخفيف، المرجع نفسـه، ص157، الرصّـاع، نفسه، ص539.

[4]- وهـو إعطاء ولي الأمر لشخص مالا مباحا أو تابعا لملكية الدولة، من ضمن الثروات الطبيعية، على وجه التمليك أو الانتفاع به. الخفيف، نفسه، ص262، الرصّاع، نفسه، ص537

[5]- عبد الله يونس، المرجع السابق، ص165.

[6]- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المصدر السابق، ج6، ص156.

[7]- ومثال ذلك أن يكون انتزاعها مشروطًا بتحقيق مصلحة عامة لا تتحقق بدونه. الطاهر قانة، المرجع السابق، ص83.

أهم الأموال المكتسبة، خاصة إذا كانت في أماكن تحمل أهمية، فأعطوا للمالك الحق فيما يملكه للتصرف فيه كيف يشاء، شرط أن لا يُحدث ذلك ضررًا بالآخرين. فقد ذكر ابن حزم بأن: " ما مُلك بإحياء أو غيره من الأسباب؛ ثم دُثر أو شُغرت حتى عاد كأول حاله، فهو مُلك لمن كان له، ولا يجوز لأحد تملكه أبدًا"[1]. ولم يكتف ابن حزم بالقول بمُلكية ظاهر الأرض لصاحبها، بل ذهب إلى أبعد من ذلك "حيث يرى أن ما في باطن الأرض نفسها من معدن أو أي شيء آخر فهو لمالك رقبة الأرض، وله الحق في بيعه، كما يُورث عنه إذا مات ولا حق لأحد غيره فيه"[2]. أما ابن عبد البر فقال: " من ملك أرضًا، جاز له بيعها، أو رهنها، أو إجارتها. . . وتكون بعد موته لورثته"[3]. ويدلي فقيه أندلسي آخر برأيه في مسألة مُلكية الأرض، وهو الباجي إذ قال: " أما ما مُلك من الأرض بشراء أو ميراث أو هبة فإنها لمن ملكها وإن لم يُعمرها فيبيع ذلك ويُورث عنه"[4]. وفي موضع آخر قال أيضًا: "من أقطعه الإمام أرضًا بقرب العمران كانت له، وإن لم يُعمرها"[5].

ويتضح من خلال مختلف القرائن أن بعض الكتاب قد استحضر "معايير حيازة الثروة وتصنيف الناس"[6] فيقدم الفقيه والمؤرخ ابن حبيب احدى أقدم المعايير المادية لتصنيف الناس لدى فقهاء الأندلس مستوحيا ذلك من واقعه ومما شاهده ببلده الأندلس، قائلا: " والغني ألف دينار فصاعدا، لقوله تعالى: ﴿ وجعلت له مالا ممدودا ﴾[7] وقالوا، المال الممدود ألف دينار لأنه أقصى غاية الحساب، إذا حسب فبلغ حسابه ألف دينار رجع

1- ابن حزم، المحلى، المصدر السابق، ج7، ص73.

2- نفس المصدر والجزء والصفحة.

3- **ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تح- عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، 2005 م. ج2، ص325، ج3، ص63.

4- الباجي، المنتقى، المصدر السابق، ج6، ص31.

5- نفسه، ج6، ص30.

6- **محمود اسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الاسلامي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980، ج3، قسم 01، صص121-123، الجعماطي، المرجع السابق، صص270-271.

7- سورة المدثر، الاية12.

يبتدئ الحساب من أوله، قال: وأوسط الغنى من مائة إلى خمسمائة، والفقر من الدينار إلى مائة دينار، الا تراهم في الفقه قد جوزوا أن يعطى من الزكاة صاحب الدار والخادم إذا لم يكن له غير ذلك؟ وثمن الدار مقارب لمائة دينار" وذلك بتقييم مكانة مختلف الفئات الاجتماعية بدءا من السلطان والخاصة من أرباب الدواوين وعلية التجار إلى عامة الرعية واغمار الناس(1). وقد حدد عبد الملك بن حبيب وجوه الكسب المختلفة وعدد مصادرها فقال: " واعلم أن المال يأتي على أسباب مختلفة فربما أتى الحسيب من ناحية حسبه والعالم من ناحية علمه وصاحب الدين من ناحية دينه واصحاب التجارات والصناعات من ناحية ذلك"(2).

وسوف نحاول في الفصول اللاحقة الكشف عن الحوادث التاريخية التي برهنت عن تطبيق ما ذكرناه هنا من أحكام نظرية، أو عدم تطبيق البعض الآخر لهذه الأحكام إما خطأ أو عمدا وتعسفا او إهمالا.

وخلاصة القول فالاقتصاد الإسلامي يقر حق الملكية الخاصة ولكن لا يعتبره حقا مطلقا وغير مشروط بما من شأنه أن يسبب الفوضى والفساد في الأرض، كما يقر الملكية العامة باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تستمد منها الملكية الخاصة وجودها وتكوينها، ويضيف إلى ذلك ملكية الدولة أو الملكية العامة التي هي بمثابة صمام الأمان الذي يحفظ التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الملكيتين.

وبهذا نكون قد وضحنا نظريا اهم الملكيات وأنواعها وأقسامها، وتقصينا رأي الفقهاء عموما في الملكيات.

1- **ابن حبيب عبد الملك السلمي الالبيري(ت238هـ، ص852م)، كتاب التاريخ**، تح عبد الغني مستو، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2008، ص190. الجعماطي، المرجع السابق، صص270-271.

2- ابن حبيب، نفسه، ص186. الجعماطي، نفسه، صص270-271.

ثانيا/- الملكيات العربية الجماعية(اليمنيون/الشاميون)

أما الملكية الجماعية وهي أهم أنواع ملكية الأراضي في الأندلس، ولا سيما ملكية القبائل التي تسيطر على مناطق وقرى شاسعة. وقد توزع هذا النوع من الملكيـات فـي الأندلس بين العرب والبربر المسلمين، وإذا أتينا إلى الملكيات العقارية بالأنـدلس فإننـا نجدها قد تأرجحت بين الالتزام بالأحكام المتعارفة وبين إطـلاق يـد المتنفـذين قهـرا واستطالة. ويندرج ذلك ضمن الفصول التاريخية التي لخصها ابن حزم[1] قائلا: " ووقعت فيها غلبة بعد غلبة ثم دخل البربر والأفارقة فغلبوا على كثير من القرى دون قسـمة ثـم دخل الشاميون في طالعة بلج بن بشر بن عياض القشيري فأخرجوا أكثر العرب والبربر المعروفين بالبلديين عما كان بأيديهم "؛ هذا بالإضافة إلى ملكيات أهل الذمة من النصارى المولدين وأقلية من اليهود.

فإذا رجعنا إلى تنظيم مواطن الاستقرار بالأندلس فإننا نجده قد تم في عصر الولاة، إذ هذا العصر هو الذي وضعت فيه أسس الاستقرار والتنظيم المالي في الأندلس. وممـا يدل على ذلك أن أبا الخطار الحسام بن ضرار الكلبي عندما جاء واليًا على الأندلس سنة 125هـ/742م، "لم يقدم في ولايته الأندلس شيئا على تفريق جميع العـرب الشـاميين الغالبين على البلد عن دار الإمارة قرطبة، إذ كانت لا تحملهم، وأنزلهم مع العرب البلديين على شبه منازلهم في كور شامهم، وتوسع لهم في البلاد[2].

فإذا أتينا إلى العرب فإننا نجدهم هم أنفسهم قد انقسموا إلى عرب يمنيـة(وهم مـا يعرفون بالأنصار أو المدنيون) وعرب قيسية. كانت نواتهم الأولى بالأندلس، ممن وفد مع موسى بن نصير، ثم جاءت بعدهم دفعة أخرى مع الحر ابن عبد الرحمن الثقفي سنة 94 هـ/712م؛ ومنذ ذلك الوقت تتابعت الهجرات، واستجلب عبد الرحمن الأول (الـداخل) أجنادا شاميين، استقروا فيما بعد في جنوب وغرب الأندلس. وسمي أولئك الوافدون مـع ابن نصير بـ"البلديين"، في حين سمي الوافدون مع بلج بن بشير بـ"الشاميين". وتزودنـا

1- ابن حزم، التلخيص، المصدر السابق، ص175.

2- **خالد يونس الخالدي، اليهـود تحت حكم المسلمين في الأندلس**، الطبعة الالكترونية الاولى، 2008، ص51.

كتب الأنساب وعلى رأسها جمهرة أنساب العرب لابن حزم بفيض من المعلومات غاية في الأهمية، والمتعلقة بتوزيعهم ومع الإشارة الى أهم ملكياتهم هناك وأماكن استقرارهم وما حازوه من أراضي ذات جودة و مردود عاليين، بالإضافة إلى هذا فإن كتب التراجم غالبا ما تلحق من ترجمت لهم بمناطق استقرارهم مع إبراز طبقتهم الاجتماعية وحالتهم المالية.

01/ توزيع اليمنيين وملكياتهم الجماعية بالأندلس

وقد توزع العرب اليمنيون(أو البلديون) [1] الذين دخلوا بكثرة إلى الأندلس؛ في مختلف المناطق، ولكن أبرز مناطق استقرارهم الرئيسة، أو منازلهم، كما كانت تسمى، كانت على النحو التالي:

فاستقر منهم الأوس والخزرج، بالقرب من سرقسطة، وشذونة، وقرطبة وجيان[2]، ومنهم بنو خبيب، وبنو قطين في قرية قرب قبرة. وقلعة رباح، ووادي الحجارة، وشلب، وسكن جماعة منهم في شارقة، وكانت لهم قلعة تسمى بقلعة الأشراف بشرق الأندلس[3].

كما تركز الأزد وبنو دوس وبني هارون في منطقة تدمير بمرسية وكان لهم نصيب من أموال و اراضي النصارى التي صالحوا عليها[4]. اما بني وهيب فقد استقروا في لورقة ثم اشبيلية، وبني المهلب بالقرب من غرناطة وجيان[5]. أما رجال القبائل من غافق، فقد كانت تجمعاتهم الرئيسة بإشبيلية على ضفاف الوادي الكبير، والبيرة وطليطلة؛

---

[1] لقد كان البلديون يتألفون بشكل عام من العشائر العربية الذين ينتمون إلى مختلف القبائل اليمنية، مع قلة تنتمي إلى عشائر من مضر وربيعة.

[2] **ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد القرطبي الظاهري (ت456هـ، ص1063م)، جمهرة أنساب العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ص 364. ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص182. المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص294، ص 447.

[3] ابن حزم، نفسه، ص363، ص341، الحميري، المصدر السابق، صص149-150، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص34، **ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب**، تح- شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955، ج2، ص26.

[4] العذري، المصدر السابق، ص5، ابن حزم، جمهرة، نفسه، ص383.

[5]- ابن الأبار، التكملة، المصدر السابق، ج4، ص166، ابن سعيد، المغرب، نفسه، ج2، ص97، ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، صص129، 320، ج2، ص293، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص293. مصطفى ابو ضيف، القبائل، المصدر السابق، ص451.

بحيث تتواجد قرية الغافقيين ببباديتها[1]. وبالشمال الغربي لقرطبة حيث يقع حصن غـافق الذي سمي باسمهم نظرا لكثافتهم السكانية الكبيرة وممتلكاتهم الواسعة هناك[2]، وكان إقليم الشرف الخصيب، الذي يقع إلى الغرب من اشبيلية، موطناً للعديد من الغافقيين كـذلك[3]؛ كما نزل بعضهم بالجزيرة الخضراء، ومرسية، وشذونة في الجنـوب، وسرقسـطة فـي الشمال الشرقي[4]. وبجنوبي غرناطة حيث تتواجد قرية الملاّحة باسمهم[5].

كما شكلت القبائل اليمنية أغلبية جند حمـص وفلسـطين والأردن الـداخلين إلـى الأندلس، ومن هؤلاء أيضًا مجموعات من لخم، وجذام، وعاملـة، ومـذحج، ورعـين[6] وبذلك فقد تركزت عشيرة لخم اليمنية في المناطق الخصبة ذات الانتاجية العاليـة فـي سهول شرق الأندلس وبإشبيلية وشذونة والجزيرة الخضراء[7] ونبلة، وشذونة، وبكـورة رية بمالقة[8]، واكتسبوا الأموال هناك وحازوا على الملكيات. وإليها ينتمي بنو حجـاج، وبنو مسلمة المستقرين بإشبيلية وقرمونة[9]. واستقرت كلب العشيرة القضاعية الرئيسة في جند حمص، في إشبيلية. ونبلة ومورور، وبالقرب من المدور، حيث كان لهم منطقة تدعى بوادي الكلبيين[10] لهم بها المزارع والمستغلات الواسعة. أما قبيلة جذام، فقد استقرت في

---

[1] ابن القوطية، المصدر السابق، ص13–76، ابن حزم، جمهـرة، المصدر السابق، ص229. **الخشني، قضاة قرطبـة وعلماء أفريقية**، نش–عزت العطار، القاهـرة، 1952، ص18. **ابن بشكوال أبو القاسم خلف بـن عبـد الملـك(ت 578هـ، ص1182م) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، نشر وتص ومر– السيد عـزت العطـار الحسـيني، مكتبـة الخانجي، ط2، 1955م، ص403.

[2] ابن القوطية، نفسه، ص59، 72، الخشني، نفسه، ص92–94.

[3] **الضبي أبو جعفر أحمد بن يحيى(ت599هـ، ص1202م)، بغية الملتمس في تاريخ رجـال أهـل الأنـدلس**، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م، ص211، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص294.

[4]– **ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي(ت403هـ، ص1012م)، تاريخ علماء الأندلس**، نـش وتـص وطب– السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988 م، ج01، ص91، ابن الأبـار، التكملـة، المصدر السابق، ج1، صص24–129–151–317–341–351–360، 2، ص36–45–66–77.

[5] ابن الأبار، التكملة، نفسه، ج2، صص609 – 610، ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ج129.

[6] ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع السابق، ص264 – 265.

[7] ابن حزم، جمهـرة، المصدر السابق، ص424، ابن الأبار، الحلة، المصدر السـابق، ج2، صـص34 – 35، ابـن عذارى، المصدر السابق، ج3، صص193– 195.

[8] ابن القوطية، المصدر السابق، ص12. مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص83.

[9] ابن القوطية، نفسه، ص6، ابن حزم، نفسه، ص424 – 425.

[10] العذري، المصدر السابق، ص101.

تدمير، وقلعة رباح[1]، والثغر الأعلى. ومنهم بنو هود الجذامي الذين اكتسبوا الملكيات الزراعية الغنية والخصبة باسمهم بكورة البيرة[2]. مستغلين منصب أحد القادة المنتسبين إليهم والذي وصل إلى أن اصبح صاحب القرار الأول و الأخير، فانتهزوا الفرصة واكتسبوا الملكيات هناك وإلى جذام ينتمي، ثوابة بن سلامة الجذامي، الذي أصبح أحد ولاة الأندلس[3].

وأما عشيرة معافر، فقد استقرت بمناطق جنوب الأندلس كالجزيرة الخضراء وقرطاجنة وباجة[4]. وبرز من معافر بباجة عميد أسرتهم عمرو بن شراحيل المعافري[5]. ومنهم أسر آثرت بلنسية للاستقرار كبنو جحاف، وبنو منخل في جيان[6]، وبنو شراحيل في قرطبة[7]، ويعد جنوب إشبيلية من أهم أماكن استقرارهم وانتشار ملكياتهم، وقد سميت باسمهم "قرية كنتش معافر"[8]. وسكن عدد كبير من عشيرة تجيب في منطقة الثغر الأعلى في الشمال الشرقي، لا سيما سرقسطة، ودروقة، وقلعة أيوب[9]. وسيطر بنو صمادح وبنو سلمة على مدينة وشقة وما حولها[10].

---

[1] ابن حزم، المصدر نفسه، ص420 – 421، المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج1، ص296.

[2] العذري، المصدر نفسه، ص90، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج3، ص221، ابن سعيد، المصدر السابق، ج2، ص219.

[3]مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص57، مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص38، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص35.

[4] ومنهم المنصور ابن أبي عامر. ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص268، التكملة، المصدر السابق، ج1، ص359، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، صص256–257. ذنون طه، دراسات اندلسية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987، ص267، مصطفى ابو ضيف، المرجع السابق، صص 460–461.

[5] استقر في باجة، ثم عينه عبد الرحمن الداخل قاضيًا على قرطبة. الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص39، ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، ص318.

[6] ابن حزم، جمهرة الأنساب، المصدر السابق، ص419.

[7] ابن القوطية، المصدر السابق، ص53، 58، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص43.

[8]– ابن القوطية، نفسه، ص64، ابن الفرضي، المصدر نفسه، ج 1، ص18.

F. J. Simonet ،Glosario de voces ibericas Y latinas usadas entre los mozarabes. Amsterdam ،1967 ،reprint of Madrid edition 1888 ،pp. 474–476.

[9] العذري، المصدر السابق، ص22.

[10] ابن حزم، جمهرة الأنساب، المصدر السابق، ص431، العذري، نفسه، ص73–84. ص27–57–60.

ومن العشائر اليمنية بالأندلس، نجد خولان بكورة الجزيرة الخضراء وبهـا قلعـة خولان خثعم وكانت شذونة موطنًا رئيسيًا لاستقرارهم(1). أما بجيلة فموطنها بالقرب مـن مدينة أربونة(2). وعاش عدد كبير من المراديين في قرطبـة، ولهـم بغربيهـا حصـن باسمهم(3)، وسكن الجد الأعلى لبني مزين من عشيرة أود في أكشونبة، واتخذوا من باجة وشلب قاعدة لهم(4)، كما استقرت أعداد كبيرة من عشيرة يحصب فـي قلعـة يحصـب بجيان(5)؛ وتعد عشيرة بليّ من عشائر قضاعة البلديين، ولهم منطقة تسمى باسمهم تدعى" بلّي " بفحص البلوط الغني بثرواته الباطنية والزراعية بشمال غربي قرطبة(6). واستقرت عشيرة خشين القضاعية بجنوب الأندلس الخصيب، ولهم مكـان هنـاك يسـمى بجـزء خشين(7). أما عشيرة عذرة فكان لها مناطق وقرى بالقرب من المرية من أهمهـا دلايـة وجزء زغيبة بن قطبة وياسين بن يحيى بألمرية، وفي الثغر الأعلى بسرقسطة(8)، ولهـم قرية عذرة باسمهم كذلك(9).

نجد قبيلة همذان، وبحوزتها إقليم همذان، بغرناطة(10) واستقرت غسان في البيـرة، ولهم بها قرية غسان(11) واستقر قسم منهم بوادي آش(12)، ومن عشائر غسان من استقروا

---

1 ابن حزم، نفسه، ص392، ص418، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص296.

2 ابن حزم، نفسه، ص390.

3- ابن سعيد، المغرب، المصدر نفسه، ج1، ص232، المقري، نفح الطيب، ج1، ص295.

4- **ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي(ت469هـ، ص1076م)، المقتبس من أنباء الأندلس**، تح- محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ص79، ابن الابار، التكملة، المصدر السـابق، ج1، ص166، ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، صص192-193.

5 ابن حزم، جمهـرة، المصدر السابق، ص406، ابن الابار، نفسه، ج1، ص211.

6 ابن حزم، نفسه، ص443، الحميري، المصدر السابق، ص142.

7العذري، المصدر السابق، ص120.

8 العذري، نفسه، ص90. ابن حزم، المصدر نفسه، ص450، ابن الابار، التكملة، المصدر نفسه، ج1، ص365.

9- **الادريسي محمد بن محمد الحسني (ت560هـ، ص1164م)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، عـالم الكتـب، بيروت، ط1، 1409هـ، ج2، ص564.

10العذري، المصدر نفسه، ص90. مصطفى ابو ضيف، المرجع السابق، ص456.

11 ابن الخطيب، الإحاطة، ج1، ص128. مصطفى ابو ضيف، نفسه، ص453.

12ابن القوطية، المصدر السابق، ص22.

بتدمير بمرسية، ومنهم بنو الشيخ الذين سكنوا بألش وما حولها [1]، وكذلك بنـــو خطـــاب التدميريون من الأزد، وكان جدهم الأعلى عبد الجبار بن خطاب قد سكن أولاً في قرطبة ثم انتقل إلى تدمير[2]، حيث تزوج هناك من ابنة تدمير الحاكم القوطي صاحب الثروات الواسعة والملكيات الزراعية الكبيرة؛ وعاش أتباع عبد الجبار وأعقابه في تدمير واحتووا على المناطق الغنية المجاورة لها[3]، وتركزت عشائر حضرموت في منطقة الشرف ذات الأراضي العالية الجودة، غربي إشبيلية[4]؛ وبعضهم في منطقـــة قرمونـــة ومـــن أكبـــر شخصياتها بني خلدون[5]. وبإشبيلية وباجة استقرت عشيرة يحصب التي يتزعمهـــا أبـــو الصباح يحيى بن يحيى اليحصبي، وكان هذا يعد أيضًا شيخًا لكل العشائر اليمنيـــة فـــي غرب الأندلس، وقد اتخذ مسكنه في قرية تسمى مورة، وتقع في منطقة الشرف[6]، هـــي الأخرى ذات العائدات المالية الكبيرة خاصة في مجال زراعة الزيتـــون، ومـــن رجـــال يحصب البارزين نجد العلاء بن مغيث اليحصبي[7]. أما العشائر اليمنيـــة القليلـــة التـــي استقرت في كورة جيان، نجد عشيرة شعبان، وأصبح وطيء [8].

---

[1] ابن حزم، المصدر نفسه، ص240، **ابن حيان، المقتبس في تاريخ رجال الأندلس**، نش- الأب ملشور أنطونية، بولس كتنر الكتبي، باريس، 1937، ص21-22، العذري، المصدر نفسه، ص13-14، 142، ابن عذارى، المصدر نفســـه، ج2، ص197.

[2] قرب بوابة عُرفت باسمه، باب عبد الجبار، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص79.

[3] العذري، المصدر السابق، ص15-16، ابن حيان، نش- انطونية، المصدر الســـابق، ص38، ابـــن الابـــار، الحلـــة السيراء، المصدر السابق، ج2، صص208، 311، التكملة، المصدر السابق، ج1، ص46، 290، 356.

[4] ابن حيان، نش- أنطونية، نفسه، ص69، ابن الابار، التكملة، نفسه ج1، ص283.

[5] ابن حزم، جمهـــرة، المصدر السابق، ص460، وإليه ينتسب ابن خلدون المؤرخ الشهير صاحب العبر والمقدمة. **ابن خلدون أبو زيد الحضرمي الإشبيلي (ت808هـــ ص1405م)، رحلة ابن خلدون**، تح وتع- محمد بن تاويت الطَّنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م، ص30.

[6] ابن حزم، نفسه،ص460-461. ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع السابق، ص267.

[7] ابن القوطية، المصدر السابق، ص31-33، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص102-103.

[8] ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع نفسه، ص262-263، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص78.

02/ ملكيات الشاميين وأماكن استقرارهم

وكان الشاميون[1] هم الآخرون موزعون على مختلف مناطق الأندلس، دخلوا هم كذلك على مراحل، وقد كان عددهم يفوق ثلاثين ألف رجل، فمنحت لهم الملكيات والاقطاعات الواسعة[2]. وقد روعي في توزيع هؤلاء الشاميين على مناطق الأندلس على غرار تجمعاتهم السابقة في بلاد الشام، أي نظام الجند، وباستثناء كورة تدمير، لا تتوفر لدينا معلومات تشير إلى أن أيًا من أماكن الاستقرار هذه قد تم الاستيلاء عليها نتيجة معاهدات صلح عقدت بين العرب وأهل البلاد. إذ يبدو من الواضح أن السكان المحليين في زمن الوالي أبي الخطار الكلبي كانوا يمتلكون معظم هذه المناطق. وكان البلديون– بطبيعة الحال– قد افتتحوا بعض هذه المناطق عنوة، ولكن من المحتمل جدًا أن السكان المحليين استمروا في الاحتفاظ ببقية هذه الأراضي. ويعود هذا إلى قلة عدد المسلمين الفاتحين الأوائل، وكذاك إلى حصانة مواقع هذه الأماكن.

ومن هنا فلم تكن هناك مشكلة أمام أبي الخطار لإنهاء اتفاقية عبد العزيز بن موسى مع تدمير في منطقة مرسية، ولتوزيع أجزاء من الأراضي التي كانت ما تزال بيد السكان المحليين على الجنود الشاميين في الكور المذكورة أعلاه، والتي أصبحت منذ ذلك الوقت تسمى بالكور المجندة. وكانت تنظيمات أبي الخطار تنص على: أن يكون للشاميين ثلثا الأراضي والمزارع التي يستقرون فيها، ويبقى الثلث الآخر للسكان المحليين الذين

---

[1] وهؤلاء بالأصل من القبائل العربية التي كانت ساكنة في بلاد الشام، أرسلها الخليفة الأموي، هشام بن عبد الملك، إلى بلاد المغرب للقضاء على ثورة البربر هناك. وكان هؤلاء الشاميون يتألفون من ثمانية آلاف عربي، ونحو ألفين من الموالي. وينتمي الشاميون إلى مختلف عشائر اليمن وقيس ومضر وربيعة. أما الموالي فكانوا ينتمون إما إلى أصول بيزنطية أو بربرية. وقد أصبح هؤلاء الموالي الذين دخلوا مع الشاميين يُسمّون بالموالي الشاميين، بينما أطلق على الآخرين الذين دخلوا مع البلديين اسم الموالي البلديين. وبما أن الكثير من موالي المجموعة الأولى كانوا على اتصال وثيق بالأسرة الأموية الحاكمة، فقد عرفوا أيضًا باسم موالي بني أمية. ابن حيان، تح– مكي، المصدر السابق، ص196، 197، ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص201، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص66، 70، 71، 82، 86، 87، 91، 92.

[2] مجهول، أخبار مجموعة، نفسه، ص35، 37، ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، صص55 – 56، ج 2، ص30، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص20، الحميري، المصدر السابق، ص36، ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، صص102، 103، 107.

استمروا في الزراعة والعمل على ازدهار قراهم وأراضيهم. ولم يكن الشاميون مطـــالبين بالقيام بأية التزامات أخرى ما عدا الخدمة في الجيش، والاستعداد للجهاد عنـــد الحاجـــة. وكانوا معف]يين من أداء العشور على الأراضي التي يقيمون عليها، وهذا عكـــس بقيـــة المسلمين الآخرين الذين كان يتوجب عليهم دفع هذه الضريبة.

وقد حصل الشاميون على عدة امتيازات أثناء فترة الإمارة و حتى عصر الخلافة، وذلك باعتبارهم أصبحوا مناصرين وموالي لبني أمية بالأندلس، بالمقابل بـــدأ اليمنيـــون يفقدون مكانتهم وسيادتهم على ملكياتهم بالأندلس لحساب الشاميين[1]. وعليه فقد استقر جند دمشق في البيرة، وجند حمص في اشبيلية ونبلة، وجند قنسرين في جيان، وجند فلســـطين بين شذونة والجزيرة الخضراء، وجند الأردن في رية (بمالقة)، وانقسم جند مصـــر الـــى قسمين، الأول استقر بأكشونبة وباجة، والثاني في تدمير (بمرسية)[2]. وعـــددهم مؤلـــف حسبما ذكر صاحب كتاب ذكر بعض مشاهير أعيان فاس، في الجنس الأول والثاني مـــن ساكنة الأندلس حيث قال: "الجنس الأول دخل إليها من بني هاشم الجم الغفير، من الحجاز واليمن والعراق والشام ومصر، من سائر البلاد التي ذكرنا"[3]

وبالرغم من هذا التقسيم النسبي، للشاميين ذوي النسب العـــدناني، واليمنيـــين ذوي النسب القحطاني، إلا أننا لا ننكر وجود قلة داخل الجند الشامي نفسه؛ تنتمي إلى النســـب اليمني. كما نجد من ناحية أخرى مساندة بعض اليمنيين للإمارة والخلافة الأموية. وهـــذه الأقلية احتفظت هي الأخرى بملكياتها وأموالها في مناطقها إن لم تكن قـــد حـــازت هـــي الأخرى على بعض الامتيازات لكن دون شك كانت أقل مما حازه الشاميون.

---

1 ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، صص104-105، السامرائي، تاريخ العرب وحضـــارتهم، المرجـــع السابق، ص76.

2 ابن القوطية، المصدر السابق، ص20، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص46، ابـــن عـــذارى، المصـــدر السابق، ج2، ص33، أما أولئك الشاميون الذين سكنوا في مناطق مختلفة مع البلديين، قبل ترتيبـــات الاســـتقرار التـــي وضعهـــا أبو الخطار، فقد بقوا في أماكنهـــم الأولى، ولهـــذا سموا بالشاذة، لأنهـــم شذوا في أماكن استقرارهـــم عـــن بقية إخوانهـــم الشاميين. ابن الخطيب، الإحاطة، نفسه، ج1، صص102-105.

3 **مؤلف مجهـــول، ذكر بعض مشاهـــير أعيان فاس في القديم**، تح- عبد القادر زمامة، مجلة البحث العلمي، ع 3-4، السنة 1، 1964، ص55.

وبذلك فقد تركز استقرار بيوتات الموالي الشاميين وملكياتهم حسبما تذكره بعض كتب التاريخ والنسب والتراجم في كورتي البيرة وجيان، ومما يدل على كثرة عددهم في كورة البيرة، إطلاق اسمهم على أحد وديانها الذي كان يعرف باسم وادي بني أمية[1]. ومنهم عشائر محارب، وهوازن، وغطفان، وكعب بن عامر، وقشير، ونمير، ومرّة، وفزارة، وسليم[2]. استقر في البيرة وتدمير بعض الأفراد من مضر وربيعة[3]؛ وأما الفهميين من عشيرة قيس، فكان موطنهم بالقرب من طليطلة[4]، ومنهم سُلَيّم في بلفيق بألمرية [5]، وهناك بعض أفراد عبس وذبيان سكنوا في أبذة بجيان[6].

استقرت عشيرة كلاب وعقيل القيسية في كورة جيان[7]، و كان منهم الحصين ابن الدجن العقيلي، الذي كان في الوقت نفسه زعيمًا لكل العشائر التي تنتمي إلى كعب ابن عامر في جند قنسرين بجيان [8]، واستقرت عشيرة أسد بن خزيمة المضرية بوادي عبد الله في كورة جيان كذلك[9]، وسكنت كنانة، بمنطقة كنانة المنسوبة اليها[10]، وسكنت عشيرة يعمر التي تنتمي إلى ربيعة بكورة جيان وبشمالها الشرقي وفي منطقة أبدة خاصة

---

1 العذري، المصدر السابق، ص92.

2 ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص265، 280، 290، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص65، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، صص154 - 155، التكملة، المصدر السابق، ج1، صص253، 337، ج2، ص572، ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، صص127، 135، 162 - 163، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص292.

3 العذري، المصدر السابق، ص5.

4 **ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله الرومي (ت626هـ، ص1228م)، معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، ج4، ص281.

5 ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر نفسه، ج2، ص143، ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج1، ص166.

6 ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع السابق، ص238.

7 ابن القوطية، المصدر السابق، ص40، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص56، ذنون طه، الفتح والاستقرار، نفسه، ص287-288.

8 ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص 292.

9 ابن حزم، نفسه، ص192، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص161.

10 مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، صص122 - 123، ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع نفسه، ص261.

[1]؛ أما من مضر فمنهم هذيل الذين استقروا في أوريولة بمرسية[2]، وبسرقسطة وبمناطق الشمال الشرقي من الأندلس[3]. ومنهم تميم، الذين استقروا في اشبيلية وفي طلبيرة بغرب طليطلة، بقرية تسمى زبارقة[4].

كما حاز بعض المضريين من قريش على ملكيات متفرقة من تراب الأندلس. وينتمون إلى فهر، وزهرة، وعبد الدار، وعدي ابن كعب، وسهم؛ فاستقرت فهر بالبيرة، وقرطبة[5]. ثم توسعت ممتلكاتهم إلى اشبيلية ونبلة، وظهرت منهم بيوتات بنو القاسم وبنو الجد الأثرياء الأفاضل أصحاب البونت[6]. أما بنو زهرة، فاستقر منهم الزهريون الأشراف في مدينة باجة، ثم بطليوس، واشبيلية، واستقرت جماعات أخرى في سرقسطة[7]، كما كانت مساكن بني عبد الدار بغربي قرطبة قرب باب عامر، ثم توسعوا في اكتساب الملكيات نحو سرقسطة بقرية قربلان[8]. واستقر أفراد من عشيرة عدي بن كعب بطليطلة[9]. ومن بني مخزوم بنو سباط بقرطبة وتوسعوا بعد ذلك إلى شذونة وشريش، وكان أشهرهم ثروة غراس بن أحمد المخزومي ويكنى أبا المنازل مما يدل على كثرة ماله ودوره وعشيرته[10]. ولم يقتصر مصدر أموالهم على الملكيات العقارية فحسب بل توزعت نشاطاتهم ومهنهم فهناك من العرب من كانت حرفتهم الفلاحة

---

1 ابن حزم، جمهــرة، المصدر نفسه، ص293، ابن الابار، التكملة، المصدر نفسه، ج1، صص110 – 111.

2 المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص291.

3– السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص72.

4– ابن حزم، جمهــرة، المصدر نفسه، ص219.

5 ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، صص36 – 37، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص25.

6 ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج2، صص542 – 543، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص340، المقري، نفسه، ج1، ص291، ج3، ص18، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص72، مصطفى ابو ضيف، المرجع السابق، ص424.

7 ابن حزم، جمهــرة، المصدر السابق، ص132، المقري، نفسه، ج1، ص290، ج3، صص11، 64، ابــن الابـــار، التكملة، المصدر نفسه، ج1، ص179.

8 ابن القوطية، المصدر السابق، ص23، 26، ابن حزم، نفسه، ص126 – 127، مجهول، فتح الأنــدلس، المصــدر السابق، ص46.

9 ابن حزم نفسه، ص154، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، صص101، 105، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص53.

10 مصطفى ابو ضيف، المرجع نفسه، ص421–422.

والغراسة و منهم من امتهن نسج الحرير والغزل والنسيج والتجارة، وفئة أخرى احترفت تجارة بيع العطر والشمع الفاكهة والخضر والخبز[1].

لقد كون كل هؤلاء _ظاهريا_ مجموعا ينم عن انسجام وتوافق شكلت العامة أكثره، إذ كان في قرطبة وحدها " خلق لا يحصيه إلا خالقهم "[2]، أو كما قال بن خلدون: " ويموج بحر المدينة بالسفلة"[3]. وكان على قمة كل هذه العناصر بعض البيوتات ذات الشرف والنفوذ وبعض أكابر البربر والصقالبة، واتخذت الطبقة العامة خدما في كل مجالات الحياة[4]، وكانوا يعيشون، سواء منهم سكان المدن أو الأرياف والحصون، على طريقة ملاك الأراضي الكبار، يستخدمون بعض العبيد المولدين والعامة والفلاحين المستعربين في زراعة ضياعهم فيخصصون لهم أجرا مقدما أو يفردون لهم قسطا من المنتوج[5]، غير أنه سيكون لهذه الطبقة العاملة وضع جديد يضعف من شأن العصبية العربية التي لم تجد لها منبتا خصبا في أرض الأندلس، فتحللت الروابط القبلية في المدن وضعفت في البوادي لأنه على حد تعبير ابن خلدون وهو يصف حال العصبية وما آلت إليه في زمن الإمارة والخلافة الأموية: " الأندلس ليست بدار عصائب ولا قبائل "[6]. أو كما قال ابن عباد في رسالته إلى يوسف بن تاشفين بعد ذلك بفترة: " فإننا نحن العرب في هذه الأندلس قد تلفت قبائلنا وتفرق جمعنا، وتغيرت أنسابنا. . . فصرنا فيها شعوبا لا قبائل و أشتاتا لا قرابة ولا عشائر" ولم يعد لكثير من أعقاب تلك البيوتات ذكر، فصاروا من عامة الناس. يقول ابن خلدون في هذا الصدد: " تجد كثيرا من أعقاب البيوت وذوي الأحساب والأصالة، وأهل الدول منطرحين في الغمار، منتحلين للحرف الدنيئة في معاشهم بما يفسد أخلاقهم وما تلونوا به من صبغة الشر والسفسفة " [7].

---

[1] مجهول، مشاهير أعيان فاس، المصدر السابق، ص 55.

[2] ابن عذارى، المصدر نفسه، ج 2، ص222.

[3] **ابن خلدون عبد الرحمن، العبر و ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م، ج3، ص466.

[4] Lévi- Provençal 1 ،P 233.

[5] Lévi- Provençal 2 ،T. 1 ; P. 84-85.

[6] ابن خلدون، المصدر السابق، ج 2، ص. 46.

[7] نفسه، ج3، ص. 878.

ومما يثبت هذا الوضع الذي آلت إليه العصبية العربية أن الحكم في الأندلس، منذ بداية الأمويين وحتى الأفول، ظل متأثرا بكل هذه العناصر من القوة إلى الضعف؛ فقد تزداد هنا قوة و تضعف هناك، تبعا للغلبة أو الاندحار اللذين كانا من ثمرة الانقسامات داخل سلطة العائلة الواحدة، أو الصراع الذي كان يحدث بين الدويلات، أو التهديدات التي كانت ترد من قوة خارجية شمالا وجنوبا، زيادة على ما كانت تحدثه العناصر غير العربية من فتن أو ثورات أو تطلعات تريد بها اعتلاء كرسي السلطة.

وباختصار، فإن صيرورة الحكم في الأندلس ظلت رهينة بحركية يكاد يكون لها وحدها التأثير الكبير، تلك هي النزاعات الداخلية والمناوشات الخارجية والصراعات السياسية؛ وكان لهذه الحركية مرتكزاتها الأساسية هي التي ولدت الفعل اليومي والنشاط المتأجج الذي سبك كل العناصر المكونة لسكان الأندلس، وتمثلت هذه المرتكزات في الوظائف التي خص بها كل عنصر في البنية العامة التي تكون الحكم، سواء عندما كان في أوجه وجماع وحدته أوفي ضعفه وانحداره وتفتته.

ثالثا/البربر استقرارهم وملكياتهم المشاعية

فرغم العيوب والمعوقات التي تكمن في وسائلنا لتقصي جميع ملكيات البربر بالأندلس، إلا أن هذا لن يمنعنا من محاولة رسم صورة تقريبية لمواطن البربر في الأندلس وحدود ملكياتهم بها، فكان استقرار البربر الذين دخلوا الأندلس على دفعات، و على امتداد طريق حملة الفاتح طارق بن زياد، فاستقروا بكثافة في جهات الثغور الشمالية، وخاصة الثغر الأعلى والأوسط، وبغرب الأندلس[1]. وبدراستنا لملكيات البربر الجماعية وأماكن استقرارهم، لابأس بأن نعيد إلى الواجهة قضية طالما احتدم حولها النقاش، وهي مسألة تحيز بعض العرب ضد البربر، باستحواذهم على المناطق السهلية الخصبة وطرد البربر إلى المناطق النائية الجبلية المقفرة بشمال الأندلس، وبالرغم من تبني بعض

[1] **محمد حقي، البربر في الأندلس، دراسة لتاريخ مجموعة اثنية من الفتح الى سقوط الخلافة الاموية (92-422هـ، ص711-1031م)**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، م المغربية، ط 1، 2001. ص66.

المستشرقين لهذه القضية[1]، إلا أننا نجد ما يبررها في بعض جوانبها، وذلك لهزالة الأدلة التي ساقتها كتب الحوليات العربية القديمة، وتبعتها ونسجت علـى منوالهـا فـي ذلـك الدراسات العربية الحديثة؛ في تبرير هذا التقسيم الغير عادل للملكيات الأندلسية، فـذكرت هذه المصادر أن استقرار العرب والبربر في الأماكن التي نزلوا فيها لأول مـرة، كـان يخضع لعامل الصدفة لا غير[2]، كما فسروا وربطوا برروا سكنى البربـر بالأراضـي الجبلية بالأندلس، إلى اختيارهم لكون ذلك راجع إلى أن عددًا كبيرًا منهم عاشوا بالأصـل في مناطق جبلية في شمال أفريقيا، ولهذا فليس من الغريب أن نجـدهم يسـتقرون فـي الأماكن التي تشابه مناطق استقرارهم الأصلية [3].

[1] دوزي، تاريخ مسلمي إسبانيا، المرجع السابق، ج1، ص157. واذا كانت تقريبا جميع المصادر التي ارخت كانت عربيـة رسمية تعمل في بلاد السلطة الحاكمة او منحازة للعرب الذين يملكون السلطة بأيديهم ولكن الحقيقة التاريخية لا يتوصل اليهـا عن طريق المصادر الاخبارية النقلية فقط بل كذلك بطريقة الاستقراء والتتبع والملاحظة وما وجد من آثار، اذ هـذه الاخيـر تعتبـر اصدق المصادر في كتابة التاريخ وبيان الحقائق التاريخية.

[2] هـل يعقل هـذا ونحن نعلم ان العرب اصروا اصرارا وهـددوا بترك الأندلس اذا شاركهـم عرب آخرين في الاراضي التـي بعضهـا غلبوا عليهـا وبعضهـا انتهبوهـا، وكيف يختار البربر المناطق الجبلية بمحض ارادتهم ونحن نعلم ان البربـر الـذين اسلموا كانوا في غالبيتهم يعيشون في مناطق حضرية مدنية سهـلية يمارسون فيهـا الزراعة وما يتصل بهـا من مهـن وحرف، فالبربر كانوا كذلك على قدر كبير من الاحتراف بالزراعة وحب لتملك الاراضي الخصبة المغلة والمنتجة والقريبـة مـن منـاطق المياه، ثم ألم يكن البربر هـم من يعملون في الاراضي والممتلكات الرومانية والبيزنطية قديما، حتى اصبحت بلاد المغرب خـزان روما الذي لا ينضب معينه ولا ينفذ وهـذا بعكس بعض العرب، الذين لم يكونوا يمارسون الزراعة بل كانوا يأنفون مـن خدمـة الأرض، واذا كان هـناك من يمتهن الزراعة بالمشرق حقيقة فهـم الانباط واليمنيون قبل الاسـلام واسـتمرت هـذه التقاليـد الزراعية خلال الفترة الاسلامية، بل العرب عملهـم كان مركزا على الرعي والتجارة، وحتى مهـنة الرعي اوكلوهـا لـبعض الموالي. اذن فلماذا يأتي بعض المؤرخين المشارقة ويدافع عن العرب ولا يدافع عن الحقيقة التاريخية؟

[3] ولكن مناطق استقرارهـم الاصلية كانت في السهـول والغالبية العظمى الذين اسلموا اثناء الفتح كانوا من البربر البرانس الـذين دخل بهـم طارق الى الأندلس، وكانوا قريبين من مراكز الحضارة بعكس البتر المستقرين في الجبال الذين يـتكلم عنهـم اكثـر الكتاب العرب وهـؤلاء اسلموا او دخلوا في الطاعة بالقوة ولم يكونوا يمارسون الزراعة الا ما ندر واغلب انتاجهـم يعتمد علـى البستنة والتشجير البعلي في اعالي الجبال والمرتفعات. ومنهـم من ينتجع الرحلة في سبيل الرعي وتتبع مواطن الكلأ في صـحراء بلاد المغرب، ثم من ناحية اخرى نجد كذلك الكثير من العرب الذين استقروا بالأندلس قد استحوذوا علـى الاراضـي السهـلية الخصبة والعقارات الواسعة القريبة من مصادر المياهـ، بل وكان البلديون يرفضون التنازل عن ممتلكاتهم ولـو كلفهـم ذلـك الرحيل عن الأندلس، وموقف الرحيل هـذا الذي عبر به البلديون، ليس دليل على قلة الممتلكات او خوفهـم مـن عـدو او عـدم حبهـم للاستقرار في الأندلس بقدر ما كان تعبير عن رفضهـم للتدخل في ملكياتهم، وهـؤلاء العرب كذلك مثل البربر فهـناك منهـم من كان بدوي يعيش في الصحراء لا علاقة لهـ بالزراعة والاراضي السهـلية الخصبة فكيف سيختار فجأة الاستقرار في السهـول والبربري يختار الاستقرار في الجبال لانهـم يحبون العيش في المناطق المشابهة لمناطق عيشهـم الاصـلية، فحتـى العرب الذين دخلوا الأندلس فيهـم البدو وفيهـم الحضر كما كان البربر البتر والبرانس.

و حين نتتبع ما تذكره المصادر التاريخية وحتى الجغرافية من اشارات فإننا نجد أن أموال و ملكيات البربر قد انحصرت في مناطق معينة من الأندلس. وبعد هذا فإننا يمكن أن نقول بأن جموع البربر قد تدفقت على الأندلس، وكان أكثرها من زناتة، مع الطلائـــع الأولى للفتح، ثم تبعتها صنهاجة أيام ضعف الدولة الأموية، ورتبهم صاحب كتاب أعيان فاس في الجنس الثالث ممن دخل الأندلس حيث قال: "الجنس الثالث دخل إليها من برابرة المغرب وإفريقيا، ومن كان منهم من أهل الحاضرة استقر في القرى"[1]. ومن بيوتـــاتهم التي ذكرها ابن حزم: ازداجة وملزوزة ومغيلة ومكناســـة وزناتـــة ومديونـــة وهـــوارة ومصمودة وأوربة وزواوة وصنهاجة[2]. وعليه فالبربر الذين دخلوا الأندلس كانوا ينتمون إلى العديد من قبائل البتر والبرانس لكن غالبية الذين دخلوا في البداية كانوا ينحدرون من قبيلة مصمودة. بالإضافة إلى قبائل أخرى، من هـــوارة، ونفـــزة، وزناتـــة، ومكناســـة، ومطغرة[3].

ففي الجنوب الأندلسي عاش بعض البربر وخاصة في الجزيرة الخضراء ولهم بهـــا "إقليم البربر" باسمهم[4]، وكان للبربر من قبيلة مغيلة إقليم باسمهم في كورة شذونة[5]، أما هوارة، فاستقرت بجيان ولهم بها حصن الهواريين[6]. وسكنت مجموعـــات كبيـــرة مـــن مصمودة ونفزة في المنطقة الجبلية المحيطة بمدينة رندة وخاصة بتاكرنا[7]؛ واتخذت قبيلة لماية البترية موطنها في رية ولهم بها إقليم لماية[8]، بالإضافة إلى تواجد بعضهم بإشبيلية وقرطبة والبيرة.

---

[1] مؤلف مجهـــول، ذكر بعض مشاهـــير أعيان فاس، المصدر السابق، ص. 55.

[2] ابن حزم، جمهـــرة، المصدر السابق، صص. 498-502.

[3] السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، المرجع السابق، ص80.

[4] العذري، المصدر السابق، ص120.

[5] العذري، نفسه، ص113، ابن حزم، جمهـــرة، المصدر السابق، ص499، ياقوت، المصدر السابق، ج5، ص136.

[6] ابن القوطية، المصدر السابق، ص32، العذري، نفسه، ص21.

[7] ابن حزم، نفسه، ص500، مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص53.

[8] الحميري، المصدر السابق، ص170.

أما استقرار البربر بقرطبة ونواحيها فكان كثيرا بحيث ساهمت عدة عوامل في هذا الاستقرار، ومنها كون قرطبة مركز القرار لدولة الأندلس، فاستقطبت الكثير من السكان البربر الطامحين لتحقيق أغراضهم الادارية والمالية، بالإضافة إلى أن الكثير من أسرى الثورات البربرية، حولوا إلى سجون قرطبة من مختلف الأقاليم، ثم بعد تسريحهم، كان يتم اقتطاع بعض الأجزاء لهم من قرطبة للاستقرار فيها حتى يبقوا تحت المراقبة المباشرة ولا يلتحقوا بعشائرهم للثورة من جديد، فعقب ثورة 123هـ/740م، قام ثعلبة بن سلامة العجلي بأسر 1000بربري من ماردة وحملهم الى قرطبة[1]، وعندما قدم عبد الرحمن الداخل الى الأندلس وجد بقرطبة أسر بربرية مشهورة ذات جاه وثروات واسعة[2].

كما أن فحص البلوط بشمال قرطبة معمور بالبربر ومنها قبيلة مسطاسة[3]، ونجد عند ابن الفرضي إشارة إلى قبيلة ولهاصة من كزنة او كزناية النفزية التي تقطن بهذا الفحص[4]، وبهذا الأخير نجد حصنا يدعى مسطاسة من أعمال اوريط، وحصن صدفورة(صطفورة)[5]، كما يسكن هذا الفحص بربر البرانس الذين لعبوا دورا مهما في تركيز دعائم عبد الرحمن الداخل[6]، ومن هؤلاء الأشخاص نجد محمد بن مسلمة الأقطس المكناسي[7].

وبجنوب قرطبة وبالخصوص بمدينة قبرة "كان أهلها في الإسلام عرب وبربر"[8]، كما أن حصني بلاي ومنترك" حصون يسكنها البربر من أيام الامويين"[9]، وكان بشقندة أسرة بني مشرف من زواوة الكتامية ذات الملكيات والنفوذ الواسعين هناك"[10]، وعلى الطريق من قرطبة الى اشبيلية قلعة شنتفيلة"، وهي معقل للبربر من قديم الزمان" وإليها

---

1 ابن الاثير، المصدر السابق، ج5، ص259.

2 محمد حقي، المرجع السابق، ص71.

3 ياقوت، معجم البلدان، المصدر السابق، ج5، ص126.

4 ابن الفرضي، المصدر السابق، ج2، ص142.

5 ياقوت، المصدر نفسه، ج01، ص24، ج3، ص397.

6 مجهول، اخبار مجموعة، المصدر السابق، ص101.

7 ابن الخطيب، اعمال الاعلام، المصدر السابق، ج2، ص183.

8 مجهول، ذكر بلاد الأندلس وفضلها، المصدر السابق، ص96.

9 الادريسي، المصدر السابق، ج2، ص512.

10 ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص501.

ينتمي بنو الليث الزناتيين"[1]، وإلى شرق قرطبة توجد "بلكونة" التي ينتمي إليها يحي بن ضريس الصنهاجي، وهو واليها[2] وكانت بيانة مستقرا لعناصر بربرية[3]. وإلى الغرب والشمال الغربي من قرطبة ثمة مواطن بربرية أخرى، ففي حصن المدور تستقر عناصر بربرية مهمة[4]؛ وفي جهة فريش يوجد حصن يدعى لواتة[5]. وكذلك حصن قسنطينة الحديد، وهو حصن آهل بساكنة بربرية غنية اكتسبت ثرواتها من منجم الحديد[6].

وقد تواجدت قبيلة زواغة الزناتية بمنطقة سرقسطة رغم كثرة العرب بها، وكان من أهم من يتزعمهم هناك شرحبيل بن صلتان الزواغي[7]، وقد كان في هذه المنطقة من الأعلام البربر محمد ين سلامة الهواري ومعن بن محمد الأنصاري القاطنين بتطيلة[8].

أما بناحية الثغر الأعلى أي منطقة طليطلة ونواحيها فقد تركز استقرار البربر في الوسط والغرب من طليطلة[9] إلى غاية المحيط الأطلسي، فقد كانت آهلة بالسكان من البربر، حيث استقروا في هذه المنطقة واكتسبوا الأراضي والملكيات هناك، بل هذه المنطقة تعتبر من المواطن المهمة للبربر وبأرض الجوف سكن عدد كبير منهم، فينسبها ابن حيان في اشارته إلى ثورة ابن القط، إلى البربر بقوله: "فصار بأرض الجوف بأرض البربر هناك"[10]. و تشير المصادر إلى مجموعة من أسماء الأماكن التي تواجدت بها

---

[1] الادريسي، المصدر نفسه، ج2، ص573. ابن حزم، نفسه، ص499.

[2] ابن حزم، نفسه، ص500

[3] ابن حيان، المصدر السابق، ج2 ، ص167.

[4] مجهول، اخبار مجموعة، المصدر نفسه، ص45،

[5] ياقوت، المصدر نفسه، ج4، ص24.

[6] الادريسي، المصدر السابق، ج2، ص574.

[7] ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص63، ابن حيان، تح شالميتا، المصدر السابق، ص361.

[8] **الخشني، اخبار الفقهاء والمحدثين**، المجلس الاعلى للأبحاث، مدريد، 1992 ص181، ابن الأبار التكملة، المصدر السابق، ج2، ص729.

[9] ابن حيان، نش- انطونيا، المصدر السابق، ص292، ابن الابار، نفسه، 1، ص315.

[10] ابن حيان، نش- انطونيا، نفسه 139.

أماكن استقرار البربر وملكياتهم وإقطاعاتهم هناك، كجبال المعدن جنوب وادي آنة[1]، كما كانت كل من ماردة ومادلين من أكثر المناطق ازدحامًا بالسكان من البربر[2]. وخاصة من بني دانس بن عوسجة المصامدة الذين انتشروا حول قصر أبي دانس[3].

وتوفر لنا المصادر بعض أسماء الأماكن البربرية من ذلك موضع بنو برنس قرب ابيلا، ومكادة قرب طليطلة، ومنزل رزين بضواحي طليطلة[4]، ونظرا لكثافتهم هناك فقد تم طرد البربر للعرب من منطقة الثغر إلى الموسطة في ثورة 123هـ740م، كما ساعدوا عبد الرحمن بن يوسف الفهري بحوالي 20الف رجل سنة141هـ/758م ضد عبد الرحمن الداخل[5]؛ ويشير ابن عذارى عند ذكره لأحداث سنة 273هـ/886م الى أنه تم نفي بربر ترجيلة الذين ساعدوا أهل طليطلة[6]، كما يشير النويري إلى اعداد البربر بأحد حصون الأندلس فيذكر في أحداث سنة 259هـ/872م مهاجمة أهل طليطلة لحصن سكيان الذي يتواجد به 700بربري[7].

ومع نهاية ق3هـ كانت اضطرابات الثغر بقيادة بني ذي النون وبدعم من بربر تلك الجهة حيث كان هناك عدد كبير من الأمراء البربر الصغار؛ ذوي الملكيات يقتسمون كثيرا من جهات تلك الناحية، ولما تولى الناصر اعاد التسجيل لهؤلاء الأمراء على ملكياتهم فظلوا على حالهم في مجاهدة العدو وحماية البلاد، ومن هؤلاء أولاد

[1] وكانت هذه الجبال تدعى بجبال البرانس لأن غالبية سكانها من البربر البرانس، المقتبس، تح- مكي، المصدر السابق، ص331، 615، هامش 456، الحميري، المصدر السابق، ص142.

[2] ابن القوطية، المصدر السابق، ص67، مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص98، 131، مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص35.

[3] ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص501، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص272 هامش01، الحميري، المصدر نفسه، ص161-162.

[4] ابن سعيد المغرب، المصدر السابق، ج2،ص45، ياقوت، معجم البلدان، المصدر السابق، ج5، ص179.

[5] مجهول، اخبار مجموعة، المصدر السابق، ص44، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص31. المقري، نفح الطيب، ج1، ص308.

[6] ابن عذارى، نفسه، ج2، ص116.

[7] النويري، المصدر السابق، ج23، ص390، **ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت630هـ، ص1232م)**، **الكامل في التاريخ**، تح- عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1997م، ج6، ص312.

عمريل بن تمليت، وآل ذي النون، وآل غزوان، وآل رزين" ورثاها عن الأجداد" و"جدد لهم ولأعقابهم بعدهم على أقسامهم" وواصل الحكَم المستنصر نفس السياسة معهم[1].

ويشير ابن حزم إلى بعض الأسر البربرية التي استقرت بهذه المنطقة وحازت الوجاهة واكتسبت الملكيات العقارية وغيرها كبني ذي النون الهواريين بأقليش وبنو سالم المصامدة بمدينة سالم وبمدينة الفرج (وادي الحجارة) رجل من البربر يقال له مسل بن فرج الصنهاجي الذي كان يتولاها ويدعوا لبني أمية ثم ولده من بعده إلى هذه الغاية في البلد[2]، وبنو مضي بقصر مضي وبنو زروال بالمنتانية[3]، وقد غلب على المنطقة الشرقية للأندلس الطابع البدوي مما جعلها حسب بعض الباحثين منطقة استيطان واستقرار للعديد من الأسر البربرية[4]، كمنطقتي بلنسية وتدمير (بمرسية)[5]؛ فكان لبربر مصمودة البرانس ببلنسية منطقة تدعى جزء مصمودة[6]، وسكن بربر صنهاجة بمرسية بمكان اسمه (الصنهاجيون)[7]، كما كان أحد أقاليم بلنسية يسمى بإقليم زناتة نسبة إلى هذه القبيلة البترية كما سكنوا بقسطلون شرق الأندلس[8].

وتعد منطقة الشمال الشرقي إحدى أوسع أماكن الاستقرار البربري في الأندلس. فكانت المراكز المأهولة ببربر مغيلة ومصمودة تشمل وادي الحجارة، ومدينة سالم، وقلعة أيوب، وشنتبرية، ووبذة[9]؛ وسكنت هوارة في شنتبرية بقيادة السمح بن ورد – حيقن

---

[1] ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، 437-438.

[2] ابن حزم، جمهـرة، المصدر السابق، صص499-501، **اليعقوبي أحمد بن إسحاق أبي يعقوب (ت بعد292هـ، ص904م)**، **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، ص194.

[3] ابن حزم، جمهـرة، المصدر السابق، صص499-501.

[4] محمد حقي، المرجع السابق، ص74

[5] ابن الأثير، المصدر السابق، ج6، صص64- 117، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص257، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، صص50- 56، ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص268. السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص81.

[6] العذري، المصدر السابق، ص20.

[7] البكري، المصدر السابق، ص128.

[8] العذري، المصدر نفسه، ص20. ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع السابق، ص284.

[9] ابن حزم، جمهـرة، المصدر نفسه، ص499-501، المقتبس، تح- مكي، المصدر السابق، صص79، 161-162، العذري، نفسه، ص44.

الهواري[1]. وإلى الجنوب منها نجد منطقة السهلة في تيروال، سهلة بني رزين الهواريون المنسوبة إلى أسرة بني رزين التي حكمت المنطقة منذ الفتح حتى ق5هـ[2]؛ واستقرت قبيلة مكناسة، بمنطقة مكناسة على ضفاف نهر الأبرو[3]، بالقرب من مدينة لاردة وهناك حصن سمي باسمهم "حصن مكناسة" كما كان هناك موضع آخر يحمل اسم زناتة بناحية سرقسطة كذلك بحيث تواجدت جراوة بهذه الناحية [4]، وإلى جانبها بنو هذيل المديونيون[5]، وبنو عزون من زناتة[6]، وبنو تيه الأمراء بشنت برية، وبنو أبي الأخطل وبنو عوسجة من ملززة[7].

ففي شمال المنطقة واحواز طرطوشة نجد موضعا يعرف بمغراوة، وهو كما يبدو قد اخذ اسمه من القبيلة البربرية الزناتية مغراوة[8]؛ وفي تروال نجد بني غزلون الزناتيين[9]؛ وفي جنوبها الشرقي توجد عقبة الهواريين[10]. التي قد تنسب لهوارة، كما نجد موضعا يحمل اسم البراثين[11]، وفي البونت يستقر بنو قاسم من زواوة الكتامية الصنهاجية[12]، وهناك قبائل زناتية استقرت في المنطقة واكتسبت الأموال والملكيات هنالك، ومن بين

[1] المقتبس، نش- انطونيا، المصدر السابق، ص18، العذري، نفسه، ص4، 15، ابن حزم، نفسه، صص499-500، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج3، صص276-277.

[2] المقتبس، تح- مكي، المصدر السابق، ص234، ابن حزم، نفسه، ص499-500، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص109، ابن عذارى، نفسه، ج3، صص181-182، **ابن بسام الشنتريني أبو الحسن علي(ت542هـ، ص1147م)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة،** تح- إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ط1، 1981، ج5، صص109-110، ابن خلدون، العبر، المصدر نفسه، ج6، ص185.

[3] الإدريسي، المصدر السابق، ص190، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع نفسه، ص82.

[4] ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص54، ياقوت، المصدر السابق، ج5، ص181.

[5] ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص500. ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج6، ص165.

[6] ابن حزم، نفسه، ص499.

[7] نفسه، ص498.

[8] **القزويني زكريا بن محمد(ت682هـ، ص1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد،** دار صادر، بيروت، 1979، ص544.

[9] جمهرة، المصدر نفسه، ص499.

[10] العذري، المصدر السابق، ص21.

[11] محمد حقي، المرجع السابق، ص76.

[12] ابن حزم، المصدر نفسه، ص501.

أقاليم بلنسية التي ذكرها العذري نلتقي بجزء مصمودة[1] وفي شاطبة نجد بني عميرة من ولهاصة وبني ملحان النفزاويتان[2]، كما يوجد على الطريق الرابط بين دانيـــة وشـــاطبة موضع اوربة[3]، وترجع ملكية قرية بيران التابعة لدانية لقبائل من نفزة ومنهم أبو حفص عمر بن الحسن بن عبد الرزاق البيراني النفزي[4].

أما بشمال الأندلس وشمالها الغربي، فقد تميز أيضًا بوجــود العديــد مـــن البربـــر المستقرين. فوصل تواجد البربر حتى في أقصى شمال الأندلس الذي يحوي كثافة معتبرة من السكان المحليين لا سيما في جليقية واشتورقة، وشرطانية غربي جبـــال ألبرتـــات[5]؛ فاستقر القائد منوسة، الذي رافق طارق بن زياد، في مدينة خيخون بالأشتوريس[6]. ومن الجدير بالذكر أن معظم البربر الساكنين في هذه المنطقة تحولوا فيما بعد إلى الجنـــوب، بسبب تنامي قوة المسيحيين في الشمال الغربي، وتعرض هذه المناطق إلى الجفاف الشديد،

---

[1] العذري، المصدر نفسه، ص20.

[2] جمهـــرة، المصدر السابق، ص499، ياقوت، المصدر السابق، ج5، ص296.

[3] **عبد الواحد محيي الدين بن علي التميمي المراكشي(ت647هـــ ص1249م)، المعجب في تلخيص أخبار المغـــرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين،** تح- الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط1، 2006م، ص261.

[4] ياقوت، المصدر نفسه، ج1، ص524.

[5] مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص38، 39، 40، مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص31، ابـــن عذارى المصدر السابق، ج 2، ص29 - 31، المقري، نفح الطيب، ج1، ص276.

[6]- **Isidoro Pacense ،or the Chronicle of 754**. (ملحق رقم 2 لكتاب أخبار مجموعة، طبعـــة مدريـــد 1867 ص 163 - 165). **The Chronicle of Alfonso III**. ed. Manuel Gomez-Moreno. Boletin de la Real Academia de Historia. 100. Madrid. 1932. pp. 611-612. **cf. E. Saavedra ،Estudio sobre la invasion de los arabes en Espana** ،madrid 1892 ،p 70

ومما يؤسف له عدم توفر المعلومات الكافية عن البربر المستقرين في هـــذه الأماكن النائية، باستثناء ما جاء في المصادر مـــن أن عددهـــم كان كبيرًا. ومع هـــذا فهـــناك دراسات لأسماء المواقع الجغرافية في المنطقة التي تحمل أسماء قبائل بربرية، ويمكن أن نستنتج من هـــذه الدراسات بعض المعلومات عن استقرار البربر في هـــذه الأماكن. ذنون طـــه، الفـــتح والاســـتقرار، المرجـــع السابق، ص2

مما أدى إلى حصول مجاعة وصلت ذروتها عام 136هـ، ونزح معظم البربر إلى مناطق أخرى، بل هناك منهم من انتقل إلى شمال إفريقيا[1].

إن كثافة المشاركة البربرية في ثورات واحداث غرب الأندلس حيث بلغت حسب أحد الباحثين[2]، خلال القرن الثاني فقط ما يتجاوز الإثني عشرة ثورة بربرية، ليدل وبشكل قاطع على وجود شوكة بربرية تستند إلى الكثافة السكانية البربرية المتواجدة بتلك الناحية مما ينبئ عن وجود ملكيات كبيرة لهم بهذه المناطق حاولوا الدفاع عنها، وكانت في نفس الوقت مصدرا ماليا أساسيا لتمويل هذه الثورات، وعن تواجدهم يذكر الاصطخري: وأما نفزة ومكناسة فهم بالأندلس بين الجلالقة وبين مدينة قرطبة[3]" ويؤكد الرازي أنه: " توجد في قادس أعمال جميلة يقال أن البربر هم الذين حملوها إليها عندما عبروا البحر ونزلوها وعمروا الجهة القريبة من البحر"[4]، كما يذكر ابن حزم ان ماردة وقورية ولجدانية كانت لمسعود بن تاجيت المصمودي ولابيه وجده[5] وعن نفزة وانتشار ممتلكاتها بهذه المناطق يذكر ابن حيان أن أسرة بني راشد النفزية تقطن على ضفة وادي آنة[6]، ويؤكد نفس المصدر ان مدينة يابرة محاطة بعناصر بربرية[7].

وتختزن صفحات المصادر مجموعة أسماء أماكن كلها لقبائل بربرية فعند ابن حوقل نجد ذكرا لقصر بني ورداسن الذي يبعد عن شلب بخمسة مراحل[8]، ونجد مكانا يدعى

---

[1] مجهول، أخبار مجموعة، المصدر نفسه، ص61–62، مجهول، فتح الأندلس، المصدر نفسه، ص43–44، ياقوت، المصدر السابق، 2، ص136، الحميري، المصدر السابق، ص100، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص83.

[2] محمد حقي، المصدر السابق، ص79.

[3] **الاصطخري أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (ت346هـ، ص957م)**، **المسالك والممالك**، دار صادر، 2004م، ص44.

[4] الرازي، جغرافية الرازي، المصدر السابق، ص96–97.

[5] ابن حزم. جمهرة،، المصدر السابق، ص501.

[6] ابن حيان، تح– مكي، المصدر السابق، ص137.

[7] ابن حيان، تح– شالميتا، المصدر السابق، ص96.

[8] بن **حوقل أبو القاسم محمد البغدادي الموصلي(ت بعد367هـ977م)**، **صورة الأرض**، دار صادر، أفست ليدن– بيروت، 1938م، ص66.

هوارة قرب حصن مكناسة ونفزة ايضا[1]. وقرب بطليوس نجد حصنا يدعى زواغة كما نلتقي في قادس بقلعة كزولة[2]، وقد استنتج أحد الباحثين أن أسماء اأاماكن هذه تؤكد كثافة الاستيطان البربري في الغرب الأندلسي وخاصة الأجزاء الشمالية منه[3]. وبذلك تكـــون أغلب ممتلكاتهم ومكتسباتهم قد انتشرت بهذه المناطق.

فهذا عن توزيع البربر وملكياتهم بتلك المناطق؛ ويظهر مما ســبق أنـــه اختلفـــت المناطق التي استقروا فيها وحازوا على الملكيات واكتسبوا الأموال والضياع بها، إضافة إلى ذلك نجد أن عامة البربر قد نشطوا في الحواضر في عديد مـــن الصـــنائع والمهـــن وجمعوا منها الأموال رغم محدوديتها، مثل ظفر الحلفـــاء والقنـــب والحبـــال وصـــناعة المحاريث والسلال والبراذع والشطاطيب وصيد الطيور وحمل الماء والبناء. ومن ســكن منهم البوادي كان يجلب إلى المدن البقر والسمن والزيت والعسل والصـــوف والـــدجاج والفواكه والفحم والخشب[4].

رابعا/ ملكيات النصارى المستعربين واليهود

أطلق اسم أهل الذمة على "الرعايا غير المسلمين من نصارى ويهود"، الذين عاشوا تحت ظل الدولة الإسلامية محافظين على ديانتهم وتقاليدهم. ولقد شكل أهل الذمة طبقـــة مهمة في المجتمع الأندلسي، وضربوا بذلك نموذجا فريدا للتعايش بين الشعوب والأجناس من عرب، وبربر، ونصارى، ويهود وغيرهم من الطوائف التي كان يتألف منها المجتمع الأندلسي.

ولقد كان ظلم واضطهاد سكان شبه الجزيرة الأيبيرية قبل الفتح الإسلامي مؤشـــرا لتسهيل عملية الفتح الإسلامي، إذ تم في مدة وجيزة؛ وترتب عن ذلك أن أصـــبحت أرض الأندلس أرض فيئ، فتح جلها صلحا، وعليه فإن أصحابها الأصليين سيحافظون على كثير

1 الاصطخري، المصدر السابق، ص47.

2 ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4ص171.

3 محمد حقي، المرجع السابق، ص80.

4 مؤلف مجهـــول، ذكر بعض مشاهـــير أعيان فاس، المصدر السابق، ص. 55.

من أراضيهم، وسيظل لهم وجودهم الفعلي في النشاطات الاقتصادية والمالية المختلفة، بحيث يقول ابن حوقل في هذا الصدد: " وبالأندلس غير ضيعة فيها الألوف من الناس لم تمدن وهم على دين نصرانية الروم"(1). فالكثير من أصحاب الأرض من غير هؤلاء ممن دخل الإسلام، سيكَونون في واقع أمرهم معظم سكان الأندلس، وسيصبحون في مصاف العرب والبربر بعد أجيال، وقد تستحيل التفرقة بينهم(2).

بل وساعد الفاتحين على الاندماج مع عناصر المجتمع الأصلي لشبه الجزيرة الايبيرية وانصهار مكوّناته عبر المصاهرات والزواج المختلط، فتكون بذلك جيل من المستعربين النصارى الذين تسمى بعضهم بأسماء عربية، وبذلك كانت علاقاتهم بالساكنة السابقين من يهود ونصارى تتسم بالتسامح. واستمرت الحكومات الأندلسيّة، تحافظ على مبدأ الحرّيّة التي اتّبعت إزاءهم منذ الفتح وتعاملهم برفق، بل واعتلوا مناصب عالية ووظائف سامية في الدّولة في حين أنّهم كانوا يعانون من اضطهاد سلطة الكنيسة قبيل الفتح الإسلامي(3).

وحتى تتضح لنا مظاهر التسامح الإسلامي مع أهل الذمة لنا أن نفرد لهؤلاء هذه الفقرات من الدراسة لنستجلي من خلالها أهميتهم داخل المجتمع الأندلسي وتوزيع أهم ملكياتهم ونشاطاتهم هناك، وتحديد وضعيتهم المالية خلال الفترة محل الدراسة.

01/ ملكيات النصارى المستعربين

إن أول ما يلفت الانتباه عند محاولتنا تتبع المصطلحات التي اندرج خلف معانيها النصارى نجدها كثيرة ومتعددة، فتنوعت التسميات التي أطلقها المسلمون على النصارى الذين ظلوا مستقرين بالمدن والمناطق التي تم فتحها؛ فقد أعلنت المصادر والمراجع

1- ابن حوقل، المصدر السابق، ص. 111.

2 -Lévi- Provençal 1 ،op-cit, T. 1 ; P. 75.

3- **عبّاس الجرّاري، التّسامح الدّيني وأثره في حضارة الأندلس**. مداخلة ضمن فعاليات ندوة الحضارة الإسلامية في الأندلس ومظاهر التّسامح. منشورات مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، ط1، 2003، ص48

المختلفة عن مجموعة من التسميات التي لحقت بالنصارى كـــ(سيمونيت simonet) و ابراهيم القادري بوتشيش[1].

وقد أطلقوا عليهم بادىء الأمر اسم عجم الأندلس ثم بعد ذلك أطلقوا علـــيهم "اســم الـــروم" أو عجم الذمة[2]، سواء أقامـــوا في بلادهـــم أو"دخلوا دار الإسلام محـــاربين أو تجارا عابرين أو عبيدا" وأطلق على نصارى الأندلس المحاربين أحيانا لفظ عجم الأندلس؛ أما الذين كانوا على عهد مع المسلمين فقد سموا بالنصارى المعاهـــدين[3]، أمـــا الـــذين خضعوا "لأحكام الذمة فسموا بالروم البلديين أو الروم المعاهدين"[4]، وبقيت هذه التسميات تطلق عليهم حتى نهاية ق 3هـــ. وأما مصطلح المستعربين وهم النصارى الذين بقوا بعد فتح الأندلس في المدن والبقاع المفتوحة، في ظل الدولة الإسلامية[5]، فلم يظهر في كتـــب المؤرخين والجغرافيين وأهل الأدب والفقه، وإنما ظهر في الوثائق والعقود الجارية بـــين الناس وفي كتب نصارى الأندلس ابتداءً من ق 11م حسبما ذهب إليه أحـــد البـــاحثين[6]، وذلك بهدف التمييز بين النصارى والمسلمين من أهل المناطق التي استولى عليها ملـــوك اسبانيا النصرانية والفرنجة فأطلق ملوك النصارى عليهم اسم المستعربين لأنهـــم كـــانوا مستعربين لسانا وثقافة وأسلوب حياة[7].

---

1 –**Simonet; Historia de Los Mozarabes**; Madrid; 1897–1903; p629.

إبراهيم القادري بوتشيش، مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصـــر المـــرابطين، دار الطليعـــة للطباعة والنشر، بيروت، ص67.

2 – مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص424، **خديجة قروعي، ظواهـــر اجتماعيـــة مســـيحية واســـلامية فـــي الأندلس، من الفتح الاسلامي الى نهـــاية عصر الامارة**، دار النايا، دار محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، ســـورية، ط1، 2012، 93.

3 – الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص56، ابن عذارى، المصدر السابق، ج4، ص70–71، ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج1، ص114–119.

4 – ابن عذارى، المصدر السابق، ج4، ص39.

5 –ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص106–107.

6 – مؤنس، المرجع السابق، ص425–426.

7 – نفسه، ص425–426.

وكان من الطبيعي أن يشكل عدد النصارى المعاهدين أوالمستعربين الذين بقوا على دينهم نسبة لا بأس بها من سكان القرى والكور في سائر المدن الأندلسية، حيث ذكر ابن حوقل أن: "بالأندلس غير ضيعة فيها الوف من الناس لم تمدن وهم على ديــن نصــرانية الروم"[1]، فكانوا يكونون مجموعات كبيرة في القواعد الرئيسية مثــل قرطبــة وإشــبيلية وطليطلة، كما استوطنوا "غرناطة، وبلنسية، وإلبيرة، وبطليــوس، وطركونــة، ومالقــة وغيرها؛ كما لوحظ انتشارهم الواسع في الأرياف"[2]، وفي معاهدة فحص غرناطة، مــثلا وعد ابن رودمير المعاهدة باثني عشر ألف مقاتل، رغم أنهم كــانوا فــي منطقــة جــد محدودة[3].

ولما كان النصارى يشكلون أقليات كبيرة ضمن المجتمع الإسلامي، فــي القواعــد الأندلسية الكبرى، فقد أنشئ لأجلهم منصب »القومس (comes)«[4]، ليكــون مــرجعهم الرئيس في جمع ما هو مقرر عليهم من جباية الأموال الواجبة عليهم كالجزية والخــراج، وكان "ارطباس" أول قومس ولاه المسلمين أمر أهل الذمة أي في فترة الولاة[5]، أما ابــن القوطية فيذكر أن عبد الرحمن بن معاوية هو الذي نصب أول قومس في الأندلس[6]؛ ثــم اشتهر بعد ذلك في عصر الإمارة "ربيع بن تادلف" الذي ساعد الحكم الربضي في إخمــاد ثورة عام 202هــ[7] و"حزمي راو جدمير" الذي ولي القماسة في عهد الأمير عبد الله[8].

1- ابن حوقل، المصدر السابق، ص111، **عبد المطلب مصطفى رجب مظهر، اهل الذمة في الانــدلس خــلال الحكــم الاموي، عصري الامارة والخلافة**، رسالة ماجستير مخطوطة في التاريخ والحضارة الاســلامية، جامعــة اليرمــوك، الاردن، السنة الجامعية، 1999م، ص95.

2- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر نفسه، ج1، ص106-107.

3- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج4، ص69، ابن الخطيب، نفسه، ج1، ص109.

4- خديجة قروعي، المرجع السابق، ص95

5- ابن القوطية، المصدر السابق، ص94. ابن الخطيب، المصدر السابق، ج1، ص103.

6- الطاهــري، عامة قرطبة، المرجع السابق، ص 149.

7-الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص61. ابن حزم، جمهــرة، المصدر السابق، صص87-88. .

8- الخشني، نفسه، صص147.

وكان القوامس يختارون بالانتخاب بينهم باستثناء القومس الأعلى الذي كان مقــره بقرطبة[1]. وجاء في المقتبس أن الخليفة الحكم استقبل سنة 360 رسل البيــرة (Elvira) بنت الملك رودمير " فوصل مع العجم من كبار نصارى قرطبة قاضيهم أصبغ بن نبيــل وأسقفهم عيسى بن المنصور وقومسهم معاوية بن لب ومطران إشبيلية عبد الله بن قاسم، يترجمون عنهم"[2]. واستقر كبار أساقفة النصارى بجل مدن الأندلس، إذ في سنة 329هــ كلف الناصر لدين الله عباس بن المنذر جاثليق إشبيلية، ويعقوب بن مهران أسقف بجانة، وعبد الملك بن حسان أسقف البيرة بمهمة فداء محمد بــن هشــام [3]. وكــان القــوامس يظهرون الطاعة للسلطة الحاكمة في كثير من المناسبات إذ عندما وصل المنصور إلـــى مدينة عليسة وافاه " عدد عظيم من القوامس المتمثلين بالطاعة في رجــالهم وعلــى أتــم احتفالهم فصاروا في ملك المسلمين". وقد أظهر المنصور هذا احتراما لهم و أجزل لهــم العطاء" فأجاز هناك القوامس بجملتهم على اقتدارهم وكساهم وكسا رجالهم وصرفهم إلى بلادهم"[4].

ويبدو أن القومس كان يرأس جهازا إداريا كاملا مركزه قرطبة وفروعه في الكور. وهكذا فقد كان أهل الذمة في مختلف مدن الأندلس وكورها يســيرون أمــورهم برئاســة شيوخ من أهل دينهم. فيقول ابن الخطيب في هذا الصدد: "وكان يرأسهم أشياخ من أهــل دينهم أولو حنكة ودهاء ومداراة ومعرفة بالجباية اللازمة لرؤوسهم"[5]. ويعاون القــومس قاض نصراني يعرف بقاضي النصارى أو قاضي العجم، ويســمى باللاتينيــة Censor،

1- **عبادة عبد الرحمن رضا كحيلة، القطوف الدواني في التاريخ الاسباني**، دار الكتب، مصر، 1998، ص71. خديجة قروعي، المرجع نفسه، ص95.

2- **ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي(ت469هــ، ص1076م)، المقتبس من أنباء الأندلس**، تــح- عبــد الرحمن حجي، دار الثقافة، بيروت، 1956، صص21-22.

3- **ابن حيان ابو مروان حيان بن خلف القرطبي، المقتبس من أنباء الأندلس**، نش- بدرو شالميتا، ضــب وتــح- ف كورينطي وآخرون، المعهد الاسباني الغربي، كلية الآداب بالرباط، مدريد، 1979. ص467.

4- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص467.

5- بن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص103

يفض المنازعات التي تنشب بين النصارى. وفق مراجعهم التشريعية القوطية[1]، وكان اول من تولى هذا المنصب حفص بن البر. وإلى جانب هؤلاء نجد أن الطائفة النصرانية أصبحت خلال القرن الرابع الهجري تدبر بواسطة موظفين تختارهم بالاتفاق مع الأمير أو الخليفة، يسهرون على تسيير شؤونهم وممتلكاتهم، وفقا لنظمهم وتعاليم دينهم، مثل "الأمين الذي كان على رأس كل طائفة من العمال الحرفيين، والعريف الذي تميز بمهارته في حقل من حقول الصناعة"[2].

ليس هذا فحسب، بل استطاع بعض النصارى أن يشغلوا مناصب كبرى في ادارة الدولة الأموية، فاحتلوا مراتب سامية في عصري الإمارة والخلافة، فكان منهم الوزراء، والشعراء، والأطباء، والمهندسون. كما كان من نسائهم حظيات وزوجات وأمهات أولاد، ومن رجالهم كجنود مرتزقة في الجيش[3]، مثل عمر بن قومس الذي كان كاتبا للأمير عبد الله (ت298هـ)[4]. وعلى الرغم من اعتراض الفقهاء على بلوغ النصارى مناصب عليا في الدولة، فإن ذوي السلطة لم يروا في الأمر بأسا، إذ تحدثنا الأخبار أن الفقهاء حثوا الأمير محمد الأول على تخيير كتابه النصارى بين الإسلام أو العزل، كحال كاتبه القومس بن أنطونين[5]. غير أن الأمير ومن جاء بعده لم يستغنوا عن كتابهم ومقتصديهم النصارى خلال الحكم الأموي كله، ولا شك أن هؤلاء كانوا إداريين يدبرون أمور التنظيمات المالية والإدارية للدولة. واسترشد أصحاب الحل والعقد في الأندلس بكبار النصارى في كثير من الأحيان، فقد أشار أرطباس بن غيطشة – الذي عينه العرب بعد الفتح، حاكما على طليطلة ورئيسا للنصارى وزعيما لعجم الذمة ومستخرج خراجهم لأمراء المسلمين – على أبي الخطار الحسام بن ضرار الكلبي، بتفريق الشاميين عن دار

---

[1]– ابن حيان، تح– الحجي، المصدر السابق، صص 63–64، ابن الخطيب، نفسه، ج1، ص106، هامش02، ومن قضاة النصارى بقرطبة، أصبغ بن نبيل ووليد بن جيزران وحفصبن البر.

[2]– ابن القوطية، المصدر السابق، ص75.

[3] –**E. Lévi – provençal** ،**L'Espagne musulmane au Xè siècle** ،P112 et Lévi– **Provençal** ، **Histoire de L'Espagne musulmane** ، ،Paris ،1950 ،T. 1 PP. 232 – 234.

[4] –Lévi– Provençal ،Histoire de L'Espagne musulmane،op-cit, T. 3. p 231.

[5]– المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص202.

الإمارة بقرطبة وإنزالهم في الكور، تخفيفا عن الضغط المالي وما تستوجبه إقامتهم هناك من نفقات على عاتق كورة قرطبة[1].

كما كان المظفر يستشير أبا الربيع النصراني في أمهات أمره[2]. واعتمد الناصر لدين الله سنة 329هـ على عباس بن المنذر أسقف إشبيلية، ويعقوب بن مهران أسقف بجانة وعبد الملك بن حسام أسقف البيرة، في بعثه من قرطبة إلى جليقة لمفاوضة رودمير في فداء محمد بن هشام[3]؛ ولعب هؤلاء المعاهدة دورا كبيرا في تسوية ثورة ابن حفصون بالصلح حينا، أوبتهديده بالتخلي عنه حينا آخر[4].

وقد بُنِيت علاقة نصارى الذمة بالمسلمين عموما على وثيقة ترجع إلى أيام عمر بن الخطاب[5]. لكن باستقراء ومقارنة مضمون المعاهدة التي وقعت بين عبد العزيز بن موسى مع تدميرThéodémir، يتضح أن مسلمي ونصارى الأندلس لم يتقيدوا بجل بنود وثيقة عمر بن الخطاب المذكورة؛ ففي معاهدة عبد العزيز بن موسى بن نصير، التي أمّن فيها تدمير على نفسه وأتباعه، وضمن لهم فيها حرية المعتقد، لم يرد أي تقييد يلزم تدمير ببقية البنود المالية خاصة، إذ يبدو ان عبد العزيز بن موسى قد تسامح مع النصارى كثيرا خاصة بعد إعلانهم الخضوع للجزية خوفا على ممتلكاتهم، فيذكر مؤرخ مجهول ان عبد العزيز بن موسى: "قد كان ظهر منه إكراما للنصارى. . . فتواطأ خيار الجند على قتله مع حبيب بن عقبة الفهري واجتمعوا لذلك"[6]. هذا وقد ظل العهد الذي

1- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص103-104.

2- **ابن بلقين عبد الله الزيري(ت483هـ، ص1090م)، التبيان، أو مذكرات الأمير عبد الله الزيري آخر ملوك بني زيري بغرناطة**، نش وتح- إ. ليفي بروفنصال، تن-محمد الأمين بلغيث، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص65-66.

3- ابن حيان، نش-شالميتا، المصدر السابق، ص467.

4- نفس المصدر والصفحة.

5- وهي الوثيقة التي بعث بها القائد عبد الرحمن بن غانم إلى عمر بن الخطاب، حين صالح القائد المذكور نصارى الشام. **ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف القرطبي(ت449هـ، ص1057م)، شرح صحيح البخارى**، تح- أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط 2، 2003م، ج 05، ص343-344، الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج2، ص237-238.

6 مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص43.

أخذه عبد العزيز بن موسى على نفسه، من حرية العبادة والحفاظ علـــى معابـــدهم قائمـــا طوال عصور المسلمين في الأندلس إلا في حالات قليلة شاذة.

وقد كان هؤلاء النصارى أو الأعاجم يكونون طبقتين داخل المجتمع الأندلسي، طبقة عليا، جماعها كبار وأثرياء النصارى ووجهاؤهم، وطبقة من العامة؛ نجد الكثيـــر مـــنهم كانوا أصحاب ملكيات كبيرة، كأبناء آخر ملوك القوط الذين حافظوا علـــى ثلاثـــة آلاف ضيعة سميت بـــ"صفايا الملوك"، فكانوا يبيعون ويباع منهم[1]. ويذكر لنا ابـــن القوطيـــة خبرا عن ضياع أرطباس بن غيطشة التي بلغت قرابة الألف ضيعة متفرقة في مختلـــف أرجاء الأندلس"[2].

أما بالنسبة للمسيحيين الذين اعتصموا في المعاقل المنيعة، والمناطق الجبلية، فقـــد أقرهم موسى على ممتلكاتهم، وديانتهم، شريطة أن يدفعوا الجزية للمســـلمين. وســـميت الأراضي التي ظلت بحوزة هؤلاء باسم أرض الشمل أو أرض الصلح[3] فيذكر الغســـاني أن سائر النصارى الذين كـــانوا فـــي المعاقـــل المنيعـــة والجبـــال الشـــامخة، أقـــرهم موسى بن نصير على أموالهم ودينهم بأداء الجزية[4]. وهم الذين بقوا على ما حيز مـــن أموالهم بأرض الشمال لأنهم صالحوا على جزء منها مع أداء الجزية فـــي أرض الثمـــرة وأرض الزرع. على ما فعله خير من اقتدي به ﷺ بيهود خيبر في نخيلهم وأراضـــيهم". ويذكر مؤرخ مجهول ان: " أيلة أم عاصم امرأة لذريق كانت قد صالحت على نفسها فـــي وقت الفتح وباعت بالجزية فأقامت على دينها". [5]

وقد غير امراء وخلفاء بني امية مـــن الوضـــع الاجتمـــاعي لـــبعض المعاهـــدين النصارى، فسمح للعديد من اهل الذمة بتملك أراضي جديدة هناك، حيث يشير ابن حوقل: " أن التملك فاش في الخاصة والعامة في الأندلس"[6] ومكنوهم من خدمة أرضهم مقابـــل

1- **أحمد الطاهـــري، عامة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1988، صص. 148-169.
،Lévi- Provençal ،Histoire de L'Espagne musulmane،op-cit, T. 3 PP 214-226

2- ابن حوقل، المصدر السابق، ص104، عبد المطلب مصطفى، أهـــل الذمة، المرجع السابق، ص95.

3 الغساني، المصدر السابق، ص100، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص199.

4 الغساني، المصدر السابق، ص139-140.

5 مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص42.

6- ابن حوقل، المصدر السابق، ص104.

جزء يسير من منتوجها يؤدونه للدولة، ويحتفظون هم بجله، مع ملاحظة أن أكثرهم كانوا قبل ذلك أقنانا مملوكين[1].

كما كان من نتاج الحرية التي انتهجها المسلمون في الأندلس نحو السكان الأصليين للبلاد، أثر كبير في تشجيع هؤلاء النصارى على الاحتفاظ بممتلكاتهم، وأراضيهم الخاصة بهم، فيذكر مؤرخ مجهول أن: " ايلة أم عاصم امرأة لذريق لما تزوجت بعبد العزيز بن موسى بن نصير قالت له: " بقي أن أعمل لك مما عندي من الذهب والجوهر تاجا مرصعا تضعه على رأسك فيكمل ملكك"[2]. كما تركت لهم حرية مزاولة أي نشاط اقتصادي يدر عليهم المال والثروة، مقابل دفع ما يترتب عليها من ضريبة الخراج، بحسب طيب الأرض وغلتها؛ وذلك وفقًا لعهد المصالحة بينهم وبين المسلمين.

ولذلك فلا غرابة إذا وجدنا خلال الحقبة الأولى من حكم المسلمين للبلاد، أن النصارى كانوا هم غالبية من عمل بالزراعة[3]، وذلك لاشتغال المسلمين من عرب وبربر في استكمال فتح الأندلس، فكان الاعتماد على النصارى بشكل خاص في فلاحة واستصلاح الأراضي، فتذكر المصادر التاريخية، أن من أسلم من هؤلاء المعاهدة النصارى، فمن كان من البادية اكتسب البقر والغنم واشتغل بالحرث وتربية النحل. ومن كان من أهل الجبال منهم يغرسون الجنات ويرعون أشجار الفاكهة ويقطعون الخشب ويصنعون الفحم. ومن ولي البحر منهم امتهن الصيد وجلب الحوت والسردين وصناعة السفن وآلاتها[4]. ومما يؤكد لنا هذا الدور كذلك، الاشارات التي وردت في التراجم لشخصيات نصرانية عملت في هذا المجال، من ذلك ما ذكره ابن أبي أصيبعة في ترجمته لجواد الطبيب النصراني قوله: "وكان لا يركب الدواب إلا من نتاجه، ولا يأكل إلا من زرعه، ولا يلبس إلا من كتان ضيعته"[5].

---

1 –E. Lévi – provençal ،L'Espagne musulmane au Xè siècle, op-cit, ،P. 160.

2 مجهول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص42.

3 – **عبادة رضا كحيلة، تاريخ النصارى في الأندلس،** بيروت– القاهرة، 1993، ص92. عبد المطلب مصطفى، اهل الذمة، المرجع السابق، ص95.

4 – مجهول، مشاهير أعيان فاس، المصدر السابق، ص55.

5 – **ابن أبي أصيبعة موفق الدين أحمد بن القاسم الخزرجي أبو العباس (ت668هـ، ص1269م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء،** تح– نزار رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت، ص45 وص485.

وبالإضافة إلى هذا فقد ترك للذميين حق التصرف بأراضيهم في البيع والشراء حيث أورد لنا عيسى بن سهل عدة قضايا عن بيع الأراضي التي تمت ما بين أهل الذمة والمسلمين كقضية مبايعة بين عجم قرية ابطليس واسماء بنت حيون، والتي فصل فيها القضاء الأندلسي[1]، كما كان للذميين الحق في تحبيس أملاكهم ووقفها للانفاق على أي جهة شاءوا[2].

كما شارك الذميون بنصيب وافر في النشاط الصناعي بالأندلس، وكانوا هم إلى جانب المولدين يشكلون نسبة جيدة من الصناع والحرفيين الحذقة، دل على ذلك ما ذكره ابن حيان عن انضمام العديد من الحرفيين والمهنيين الذميين إلى جانب ابن حفصون في ثورته ضد بني امية[3] وذكرت لنا بعض المصادر عددا من التراجم الذميين ممن كانوا صناعا كإسحاق الطبيب النصراني[4] وابن ملوكة[5] وخالد بن يزيد بن رومان النصراني[6]، ومن الحرف التي امتهنها النصارى في الأندلس، حرفة الخياطة والتطريز حتى أنه قد ازدحم بهم حي الطرازين بقرطبة[7]، كما أتقن العديد منهم صناعة النبيذ حيث لقيت هذه الصناعة رواجا واقبالا كبيرا حتى من بعض المسلمين في الأندلس[8].

وإن وضع وفرض المسلمين للجزية والخراج على النصارى، ليعطي دلالة واضحة وقطعية على وجود ملكيات خاصة لهؤلاء، سواء كانت هذه الأموال منقولة أو غير منقولة على غرار ما ذكرناه سابقا، فكانت الجزية، تؤخذ نقدا أو موادا غذائية تموينية في عصر الولاة، حيث ورد في معاهدة عبد العزيز بن موسى بن نصير مع تدمير: " وان عليه وعلى أصحابه، على كل حر دينار وأربعة أمداد قمح وأربعة أمداد شعير وأربعة أقساط

---

[1]- **محمد عبد الوهاب خلاف، وثائق في احكام قضاء اهل الذمة في الأندلس" مستخرجة من مخطوط الاحكام الكبرى للقاضي ابو الاصبغ عيسى بن سهل الاندلسي**، المركز العربي الدولي للاعلام، القاهرة، ط1، 1981، ص65-85.

[2]- عبد المطلب مصطفى، اهل الذمة، المرجع السابق، ص96.

[3]- ابن حيان، تح- ملشور انطونية، المصدر السابق، ص74.

[4]- **ابن جلجل سليمان، طبقات الاطباء والحكماء**، تح- فؤاد السيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955، ص97.

[5]- ابن جلجل، نفسه، ص97.

[6]- ابن ابي اصيبعة، عيون الانباء، المصدر السابق، ص485-486.

[7]- كحيلة، تاريخ النصارى، المرجع السابق، ص93. عبد المطلب مصطفى، اهل الذمة، المرجع السابق، ص99.

[8]- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص46، **الطرطوشي ابو بكر بن الوليد(ت520هـ، ص1126م)، الحوادث والبدع**، تح- علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط3، 1998م، ص ص150-151.

خل وقسطا عسل وقسط زيت وعلى كل عبد نصف ذلك"[1]؛ كما خرج عنبسة بن سحيم غازيا للروم فصالحوه على الجزية.

أما في عهد الإمارة الأموية في الأندلس فقد أخذت الجزية من مواد لها علاقة بالتجهيزات العسكرية، حيث صالحهم الأمير الأموي عبد الرحمن الداخل لمدة خمس سنوات، فاشترط أن تؤدي له الممالك النصرانية في شمال الأندلس قشتالة وليون عشرة آلاف أوقية من الذهب، أو عشرة آلاف رطل فضة، وعشرة آلاف من خيار الخيل ومثلها من البغال وألف بيضة نحاسية وألف درع ومثلها من الرماح [2]؛ وعقد عبد الرحمن الأوسط سنة 228هـ/842م أمانا مع حاكم وشقة المسيحي بشمال سرقسطة، ينقة بن ونقة على جزية نقدية مقدارها 700دينار على أن يوردها لعمال الثغر المجاورين له، كما صالحه بعض الحصون على ثلث أموالها وانفسهم[3]؛ وأخذت الجزية أيضا من المنتوجات الزراعية، إذ يذكر العذري أن الأمير الحكم وابنه عبد الرحمن حصلا جزية من كورة البيرة وحدها تتكون من ألفي رطل حرير وألفي رطل عصفر وألف ومائتي قسط زيت[4].

واستمر المسلمون في أخذ الجزية من النصارى في عهد الخلافة على النحو الذي ذكرنا، فعقد عبد الرحمن الثالث الناصر اتفاقا مع بعض ملوك النصارى يقدمون بموجبه الجزية السنوية يشترط معها تقديم إثناعشر ألف صانع من أجل العمل له في بناء مدينة الزهراء عندما شيدها وصالح المنصور بن أبي عامر أهل جليقية عام 383هـ على دفع جزية سنوية[5].

وتتجلى ممتلكات النصارى كذلك في كثرة الكنائس التي كانت منتشرة في كل أرجاء الأندلس ما بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلاديين، فقد جعل عبد العزيز بن موسى

---

[1]– وكانت الجزية في الأندلس تدفع اقساطا تبلغ ستة اجزاء او خمسة او اربعة او ثلاثة او اثنين، وقسطت منذ القرن الثالث الهجري اثني عشر قسطا، وقسم الافراد حسب قدرتهم المالية الى ثلاث فئات، "الاولى تدفع دينارا واحدا وهي الفئة الدنيا اما الفئة الوسطى فتدفع دينارين والفئة العليا تدفع ثلاثة دنانير ويباع الدينار الأندلسي بسبعة عشر درهما. **حتاملة محمد عبده، الاقتصاد الأندلسي**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، المملكة الاردنية، 2008، ص192–193.

[2]– عنان، دولة الاسلام في الأندلس، المرجع السابق، ج1، ص199، **محمد ماهر حمادة، الوثائق السياسية والادارية في الأندلس وشمالي افريقية، دراسة ونصوص**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986. ص35.

[3]– حتاملة، الاقتصاد الأندلسي، المرجع نفسه، ص193.

[4]– حتاملة، الاقتصاد الأندلسي، المرجع السابق، ص191.

[5]– نفسه، ص193.

على كل كنيسة خمسة وعشرين مثقالا من الفضة وعلى كل دير خمسين مثقالا وعلى كل اسقفية مائة مثقال[1]. كما تدل الإشارات النوازلية الى الأحباس الكبيرة التي كانت موقوفة على هذه المرافق الدينية، سواء في المدن الكبرى أو الصغرى. حتى أنـــه وجـــدت فـــي طليطلة وحدها أيام الخلافة ست كنائس ومنها: كنيسة القديس زويل، وثلاث كنائس بأسماء الشهداء الثلاثة: القديس خينس، والقديس قبريانوس والقديسة اولالية، وست كنـــائس فـــي البادية وديران في الحاضرة ساهمت في الحفاظ على الدين والملكيات المسيحية[2]. ومـــن أشهرهم كذلك، كنيسة القديس اسيسكلو Saint Aciscle – العظمى بقرطبة، بالاضـــافة الى الأديرة الواقعة في أطراف المدينة كدير أرملاط (Guadimellato). كما أضـــيفت إلى البنايات الدينية المدارس بأمر صدر عن المجمع الطليطلي الرابع فيما بعد[3]. ويذكر الإدريسي أنه كان بالأندلس كنيسة من الكنائس تستقبل الناس وتستضيفهم عـــادة متبعـــة ورثها الخلف عن السلف، وكانت دائما عامرة بالقسس والرهبان، وفيها أمـــوال مـــدخرة وأحوال واسعة، وأكثر هذه الأموال محبسة عليها في أقطار الغرب وبلاده، وينفق منهـــا على الكنيسة وخدامها".

ونظرا لهذه الأهمية المالية التي كانت تحظى بها الكنيسة فإنهـــا لـــم تكـــن ملجـــأ النصارى وحدهم، بل كانت أحيانا ملجأ المسلمين وكل الغرباء، فتعددت الفتـــاوى التـــي وردت في أمرها، في كثير من المصادر كـــ " المعيار " للونشريسي"، وأحكام قضايا أهل الذمة " لابن سهل" [4] وهي فتاوي غطت جل الحكم الإسلامي بالأندلس، مما يبين أهميـــة الكنيسة ودورها الاقتصادي الكبير. ونضرب مثالا لذلك بالفتوى التي وجهت إلـــى ابـــن أصبغ عن أحباس حبسها نصارى معاهدة، على كنيسة لهم، حيث تقول: " وعلى غرار ما يكون الحكم فيما يتعلق بالأحباس التي تحبس على الكنائس والأديرة، قربى إلى الله تعالى،

1- نفسه، ص192-193.

2- خديجة قروعي، المرجع السابق، ص96.

3- نفسه، ص96.

4- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص73-74، 8، ص59.

فلا يجوز للأسقف إخراجها عما حبست عليه من أجل بيعها. . . إذ يبطل كل تصرف من هذا القبيل. . . كما هو الحال بالنسبة لأحباس المسلمين على حد سواء"[1].

وإذا تحدثت الأخبار عن هدم الكنائس في الأندلس ومصادرة أموالها وممتلكاتهـا، فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ظروف سياسية خاصة، كأن تصبح الكنيسة معقلا للثورة على السلطة، كهدم بعض الكنائس لمساندة أصحابها لثورة ابن حفصون مثلا[2]. ومع ذلك فكثيرا ما كانت تنتهي تلك الثورات بصلح فلا تمس الكنيسة كما حدث في فتح ماردة[3]. وظل الحفاظ على الكنائس سنة كما سنها عبد الرحمن بن معاوية، الذي وجد المسلمين يقاسمون نصارى قرطبة في كنيستهم العظمى، فأوسع لهم البذل في شطرهم، وفاء بعهد المصالحة، وأباح لهم بناء كنائسهم التي كانت قد هدمت إبان الفتح وكذا بناء كنيستهم العظمى خارج قرطبة[4].

ولكن الذي ذكرناه سابقا، لايعني أنه لم تكن تعترض النصارى مشاكل في المجتمع الأندلسي، إذ سرعان ما ظهرت نتائج السياسة المالية الضرائبية، في إثارة النعرة العصبية لدى هؤلاء النصارى والمولدين، إذ بالرغم من إسلام البعض والتسمي بأسماء عربية كما تؤكد ذلك كتب التراجم الأندلسية بالإشارة لبعض الأعيان بأسمائهم إذ تقول: "ويعرف بابن فلان". وبتقصي تراجم بعضهم نرى أن الأسماء الأصلية لهؤلاء كانت اسبانية، مثل: "ابن بشكوال، وابن غرسية، وابن فيره، وابن البغونش، وابن قطيل، وابن قوشره، وابن فورتش، وابن غوتيل، وابن بشتغير، وابن مرتنيل، وابن سيجه، وابن قزمان" [5]. وهذا ما

1- ابن سهل، نوازل، المصدر السابق، ص69.

2- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج3، ص279.

3- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص15، **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تح ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1955، صص77-80. كما أشار الونشريسي في " معياره "إلى التسامح في بناء الكنائس والحظ على عدم تهديمها. الونشريسي، المصدر نفسه، ج2، ص214.

4- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص229، ابن سهل، المصدر نفسه، صص77-80.

5- وهذه الاسماء لا شك ليست عربية، وبعضها معروف اصله اللاتيني. كاسم غرسية Garcia وبشكوال Pascual وفيره Ferro وفورتش Fortes والقوطية Gothica. ابن جلجل، طبقات الاطباء، المصدر السابق، مقدمة الكتاب ص(يب).

عبر عنه ابن الفرضي كذلك في حديثه عن عبد الله بن الحسن ذي الاصول الاسبانية المعروف بابن السندي(ت335هـ/946م)، الذي استقضاه الأمير عبد الرحمن بن محمد، على وشقة وما والاها، فقال ابن الفرضي: " إنه كان منسوبا إلى الكبر مزهوا شديد العصبية للمولدين منتقدا للعرب حافظا لمثالبها"[1]. إذ نطالع في رسالة بعثها لويس لوبيو Louis Le Pieux باسم مسيحيي ماردة سنة213 هـ/828م، يتظلم فيها للخليفة عبد الرحمن وابنه الحكم من ثقل الضرائب. ويرجع أحد المستشرقين إسلام الكثير من ساكنة الأندلس الأوائل طواعية، إلى الهروب من ثقل الضرائب[2].

وتتجلى ردة الفعل المولدية والنصرانية تجاه سياستي الإمارة والخلافة المالية، بشكل واضح في محاولة بعضهم القيام بالثورات المختلفة للمطالبة بالمزيد من الحقوق والاصلاحات لمساواتهم بغيرهم من العرب والبربر في الامتيازات خاصة بعد بروز جيل جديد من هؤلاء، أحس أنهم أصحاب الأرض وهم الأحق بها، وما ظهور محاولات "الاسترداد" المبكر من مسيحي قرطبة أيام عبد الرحمن الثاني، ورجوع ابن حفصون إلى النصرانية ومساندة المولدين ونصارى الأندلس له ولنصارى شمال الأندلس، إلا مثالا من الأمثلة العديدة التي تبرهن بجلاء ظهور المولدين والنصارى كمعارضين، لسياسة بني أمية المالية.

02/ ملكيات اليهود

من المسلم به أنّ اليهود قد وُجدوا في المجتمع الأندلسي جنبا إلى جنب مع النصارى، وتمتعوا بحقوقهم كاملة في ظل تسامح الإسلام مع أهل الذمة. فكان العنصر اليهودي من بين العناصر التي شكلت النسيج الاجتماعي لإسبانيا المسلمة، ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبارهم أحدى السواعد التي قامت عليها الفتوحات الاسلامية باسبانيا[3]،

1- ابن الفرضي، علماء الأندلس، المصدر السابق، ج01، ص267.

2- بل ياترى هل السلطة بالأندلس كانت تفضل أن يحافظ هؤلاء على دينهم، لأن ذلك يوفر لبيت مال المسلمين دخلا كبيرا من الخراج والجزية مثلما فعل الحجاج بن يوسف في المشرق؟

3- خديجة قروعي، المرجع السابق، ص97.

تحدوهم في ذلك المصلحة الخالصة لكسر قيود الاستبداد الذي عانوه في ظل الحكم الروماني والقوطي ابتداءً من القرن 7م [1]، إذ كانت وضعيتهم في إسبانيا الرومانية والقوطية صعبة للغاية، فقد تعرضوا للاستبداد والظلم، ونهب الأموال ونالوا الأذى والمضايقات في العهد القوطي، فعاشوا في ظل نفسية ناقمة تتأجج غضبا وحقدا على المسيحيين خاصة، الذين" اتخذوا في حقهم إجراءات قاسية حيث ألزموهم إما باعتناق المسيحية أو الهجرة"، وبهذا فقد حرموا من ممارسة شعائرهم الدينية وأرغموا على اعتناق المسيحية "وأكرهوا على التحول عن دينهم"، بل واختطف النصارى أبناءهم جبرا ليعلموهم النصرانية[2].

ولماّ لاح لهم خبر الفتح الإسلامي، كانوا كلّهم أمل في إيجاد مخرج يحرّرهم من ربقة العبودية التي حبست أنفاسهم، فسارعوا إلى مساندة الفاتحين الجدد، ومدوا لهم يد العون ووضعوا تحت تصرفهم كل الإمكانيات المستطاعة "فدلوهم على عورات البلاد وثلمات الأسوار" آملين في الخلاص وردّ الاعتبار للفئة اليهودية[3]، فيقول المقري: ". . . ثم لحق الجيش المتوجه إلى البيرة، فحاصروها وفتحوها عنوة، وألفوا بها يهودا ضموهم إلى قصبة غرناطة، وصار ذلك سنة متبعة متى وجدوا بمدينة فتحوها يهودا، ويضمونهم إلى قصبتها ويجعلون معهم طائفة من المسلمين يسدونها"[4]. فكان الفتح إذن، وكانت معه الثقة والمكافأة "فاتخذوهم حرسا لما كانوا يفتحونه من بلاد وحصون، وأباحوا لهم المحافظة على حريتهم الدينية وعلى عاداتهم وتقاليدهم"، فنعموا بتسامح وبحياة مترفة في ظل الدولة الجديدة قلّ نظيرهما.

---

[1]- **أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500م – 1100م)**، تر- أحمد محمد عيسى، مر وتق- محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص132.

[2]- خديجة قروعي، نفسه، ص97.

[3]- ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج3، ص405، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص20.

[4]- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص10، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص12.

أما عن مناطق تواجد اليهود وملكياتهم وأهم مصادر ثروتهم؛ فنجد أن عـــددهم قـــد أصبح يتزايد في ظل الحكم الإسلامي، فتوالت هجرتهم نحو الأندلس حتى أضحت الجالية اليهودية تمثل قوة اجتماعية لا يستهان بها؛ فاستقروا في كبريـــات المراكـــز الحضـــرية المهمة كطليطلة واشبيلية وقرطبة وماردة وغرناطة [1]، "فقرطبة التي يذكر أنه كان بهـــا بعض الأحياء والأبواب التي نسبت إليهم كحي اليهود بقرطبة[2] وباب اليهود بقرطبـــة[3] وباب اليهود بسرقسطة[4]، وإشبيلية وغرناطة التي دعيت بغرناطة اليهود، لكثرة اليهـــود النازلين بها"، و"اليسانة التي ضمت أعدادا هائلة منهم"، وقلعة حمـــاد، وكـــذا فـــي مـــدن الشمال، مثل برشلونة وطركونة وطرطوشة. واستقروا على طول ساحل البحر المتوسط خاصة بطركونة[5] وبرشلونة إذ كانوا يعدلون النصارى بها كثرة[6]، وعن كثرة اليهود في الأندلس يشير ابن حزم عرضا في مؤلفه " الفصل " الى أنه قد تواجـــدت فـــرق كثيـــرة ومعروفة لليهود بالأندلس، فقد تحدث عن الفرقة العنانية فقال: " وهذه الفرقـــة بالأنـــدلس بطليطلة وطلبيرة"[7]. كما قال عن مذهب العيساوية: " ولقد لقيت من ينحو هذا المذهب من خواص اليهود كثيرا"[8].

وجاوروا المسلمين في مساكنهم فلم يتعرضوا إلى ظلم أو أذى، بل تعدوا مجـــاورة المسلمين إلى "الإقامة بأحياء خاصة سميت بأسمائهم"[9]. ويؤكّد أحد البـــاحثين أن التـــزام اليهود بسكنى أحياء خاصة "يعود إلى اليهود أنفسهم لأنهم يحبون التجمع في أحياء تسمح

1- مجهـــول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص25. ابن عذارى، نفسه، ج2، ص12.

2- خديجة قروعي، المرجع السابق، ص99.

3- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص98.

4- مجهـــول، فتح الأندلس، المصدر السابق، ص28.

5- ذنون طه، دراسات اندلسية، المرجع السابق، ص89.

6- البكري، المسالك والممالك، المصدر السابق، ج2، ص911.

7- **ابن حزم ابو محمد علي، الفصل في الملل والأهـــواء والنحل**، مكتبـــة ومطبعـــة محمـــد علـــي صـــبيح وأولاده، القاهـــرة، ج1، ص78.

8- نفسه، ج1، ص89.

9- **أحمد الطاهـــري، المجتمع الأندلسي في عصر الخلافة "انحلال الروابط القبلية والطائفية"**، بحوث مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية، ع1، المحمدية، 1988، ص154.

لهم بممارسة شعائرهم بعيدين عن أعين المسلمين، ولأنهم يفضلون الانزواء انطلاقا مـــن أفكارهم الدينية التي تقول بأن اليهودي أفضل من غيره، وبالتالي عليه أن يتجنب غيره في المعاملة إلا إذا كانت المصلحة تقتضي"وخاصة أنهم عرفوا في تعاملهم بالربا والغش[1].

كما أكدت المصادر من جهة أخرى تمتع اليهود بعلاقات طيبة مع المســلمين، فقــد اندمجوا معهم في شتى مجالات الحياة فخالطوهم وابتاعوا منهم، ومن ذلك القضية التـــي أوردها الونشريسي عن "ضرر يهودي اشترى دارا من مسلم في درب يسكنه أهل خيــر فسكنها وتأذى الجيران بما لا يجوز فعله كشرب الخمر". كما نجد ان بعض دورهم كانت ملاصقة للمساجد. فقد أورد الونشريسي قضية أخرى اذ "رغب اليهود أن يخرج لهم ناظر أحد المساجد الماء من المسجد لدورهم والمسجد ملاصق لدرب اليهــود"؛ وتـــرد بعــض اشارات كتب الفتاوى والنوازل، التي تفيد بالسماح لليهود ببناء دور عبادتهم في أحيـــائهم الخاصة وكذلك بين السكان المسلمين، والدليل على الزيادة في بناء المعابد والبِيَع هو كثرة الفتاوى المتعلقة بها وقد جاءت هذه في " نوازل "ابن سهل[2] والونشريسي[3]وغيرها.

وقد ظلت سلطة اليهود ومقاليد أمورهم الدينية الخاصة بهم بين أيديهم، فأوكلت لهــم بذلك حرّية التنظيم والتنظير لتشريعاتهم وأحكامهم مراعين في ذلك خصوصـــياتهم. فقــد تهيكل اليهود في "جماعة يرأسها شيخ اليهود الذي يدعى الجاون/ Gaon "[4]، وكان يمثل هذه السلطة حسداي بن شبروط الذي عينه عبد الرحمان الثالث. وبعده ظهر "ابن النغريلة ثم ابنه يوسف من بعده" إلى جانب ابن ميمون.

أما عن الملكيات، فمن الاشارات الدالة على وجود التملــك والملكيـــات اليهوديـــة بالأندلس، ما جاء في فتوى وجهت إلى أبي العتاب، أن يهوديا ادعى أن عمه حبس عليـــه

---

[1]– **جمعة شيخة، "المجتمع الأندلسي بين التعصب والتسامح"**، ضمن كتاب الحضارة الاسلامية في الأندلس ومظاهــر التسامح، نشر مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص127.

[2]– ابن سهـــل، نوازل، المصدر السابق، ص247.

[3]– الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص58–59.

[4]– ابن بلقين، التبيان، المصدر السابق، ص131.

جنة(بستان)، وقام نزاع حول هذه الجنة فأفتى ابن العتاب أن لليهودي الحق إذا أراد رفع دعواه على عميه ومحاكمتهما إلى حكم أهل دينهم[1]. كما أورد الونشريسي نازلـــة عـــن رجل من أعيان اليهود وأثريائهم بالأندلس وأنه "كان يرتدي عمامـــة وخاتمـــا ويركـــب السروج على فاره الدواب على عادة المسلمين في الأندلس ويجلس في حانوته دون غيار ولا زنّار يتميّز به عن عموم المسلمين" وبذلك فقد قلد هؤلاء أزياء الأعيان من المســـلمين بالأندلس متجاوزين الأحكام الإسلامية العامة وتحذيرات الفقهاء التي تلزمهم بعكس ذلك.

قد أدى انصهارهم في بوتقة المجتمع الإسلامي إلى مشاركتهم الفعلية في الأنشـــطة الاقتصادية المختلفة، فكانت لهم اسهاماتهم الخاصة والمتميـــزة فـــي مختلـــف الميـــادين والقطاعات[2]، فعملوا في التجارة، ومارسوا أعمال الصياغة والصيرفة و"البنوك"[3]. فقد حوت أسواق المدن الأندلسية الكبرى العديد من المتاجر والخانات لتجار يهود وقد كـــان لابن حزم صديقا يهوديا في مدينة المرية يعرف بإسماعيل بن يونس الطبيب وذكـــر أنـــه كان يأوي إلى دكانه كلما هم بزيارة المدينة[4].

وقد كانت التجارة أهم مصدر لملكيات اليهود، فكادت تجارة الذهب والفضة والنحاس والرقيق والقندس والقصدير تكاد تقتصر عليهم[5]، كما احتكروا بعـــض المـــواد كملـــح الأمونيوم وبعض الخامات التي تستعمل في تصنيع الجواهر كاللؤلؤ، والأحجار الكريمة، والفيروز وأنواع كثيرة من الخرز وبعض أنواع الأصداف[6]. ولبـــراعتهم فـــي أعمـــال

1- الونشريسي، المعيار، المصدر نفسه، ج7، ص439.

2- عبد المطلب مصطفى، اهـــل الذمة، المرجع السابق، ص94.

3- أحمد الطاهـــري، "المجتمع الأندلسي، المرجع السابق، ص154.

4- **ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد القرطبي الظاهري (ت456هـــ، ص1063م)، طوق الحمامة في الألفة والألاف،** تح- إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1987م، ص114.

5- **خوان بيرنيط، هل هناك أصل عربي اسباني لفن الخرائط البحرية**، تعر- أحمد مختار العبـــادي، صـــحيفة المعهـــد المصري للدراسات الاسلامية، مدريد، ع1، 1953. ، ص75، **كواتي مسعود، اليهود فـــي المغـــرب الاســـلامي**، دار هومة، الجزائر، ص153.

6- كواتي، نفسه، ص149.

صياغة الذهب والحلي، ونظم الأحجار الكريمة فقد احتكروا دكاكين سوق الصاغة وخانات تجارة الحلي والصيرفة في المدن الأندلسية[1].

والظاهر أنهم اهتموا اهتماما كبيرا بالتجارة البعيدة لكونها مربحة وتدر أموالا طائلة، فاليهود لم تكن لهم حدود مع أي دولة، ولذلك نجحوا في تجارتهم الدولية أيما نجاح، فتبين وثائق الجنيزا من كنيس القاهرة "أن التجار اليهود من جميع الأصناف كانوا نشطين في تجارة الأندلس بصفة خاصة"[2]. فكانت رحلاتهم إلى مختلف البلدان، وذلك لتنقلهم بحرية وإتقانهم اللغات التي يتفاهمون بها مع مختلف المجتمعات[3]. فيذكر ابن خرداذية معرفتهم وإتقانهم لبعض اللغات قائلا: "أن اليهود يتقنون اللغات ويعرفون المسالك التجارية وغيرها"[4]. ولعل ما يؤكد قيامهم بالرحلات التجارية البحرية، ما يذكره ابن الفقيه من أن المسلمين كانوا يطلقون على هؤلاء اليهود اسما مجردا هو(تجار البحر) [5]، فقد انتشروا في حوض الرون وبلاد وسط غالة وفي شمالها مثل باريس واورليان حاملين معهم ما خف وزنه وغلا ثمنه من سلع وتحف مشرقية وتوابل وبهارات ولقد أشار ابن خرداذبة إلى دور التجار اليهود في حمل بضائع المشرق الى المغرب والعكس[6]، وكان المسلمون واليهود يذهبون الى مدينة براغ وبلاد الروس لشراء الرقيق والعبيد والقصدير والفراء ثم

1– **رابح رمضان، النشاط التجاري بالأندلس خلال عصري الخلافة وملوك الطوائف**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة وهران، سج- 2007-2008، صص166-167، **إبراهيم حركات، الاقتصاد في العصر المريني**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ع13، 1978، ص139-140.

2– **كونستابل اوليفا ريمي، التجار المسلمون في تجارة الاندلس الدولية**، ضمن كتاب الحضارة العربية الاسلامية في الاندلس، تحر- سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص1067.

3- كواتي، المرجع نفسه، ص149.

4– **ابن خرداذية أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت نحو280هـ، ص893م)، المسالك والممالك**، دار صادر، أفست ليدن- بيروت، 1889م، ص153، **حناوي محمد، جوانب من العلاقات الاقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للبحر المتوسط قبيل القرن 10م**، ضمن كتاب الغرب الاسلامي والغرب المسيحي، جم- محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الهلال للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 1995، ص159.

5– **ابن الفقيه أبو عبد الله أحمد بن محمد الهمذاني(ت 365هـ، ص975م)، كتاب البلدان**، تح- يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م، ص540.

6– ابن خرداذبة، المصدر نفسه، ص153.

يعودون عن طريق نهر الرون وقطالونية إلى بجانة وهناك كان يخصى الرقيق ويباعون بسعر مرتفع في اسواق النخاسة الأندلسية[1].

فنشط اليهود في تجارة الرقيق والجواري حتى ضاقت بهم أسواق النخاسة[2]، المنتشرة في طليطلة[3] وماردة[4] وقرطبة واشبيلية وغيرها. فتحكموا في تجارة الرقيق والجواري والغلمان والخدم الصقالبة[5] فكانت لهم مصدر ثروة عظيمة، فتؤكد المصادر التاريخية والجغرافية أن هذه التجارة تكاد تقتصر عليهم فكانوا يقومون بعملية الوساطة بين الأندلس الاسلامية وأوربا النصرانية في مجال هذه السلعة، فتجمع نصيب وافر من اليهود بمدينة برشلونة لهذا الغرض، إذ يقول البكري: "أن اليهود بها يعدلون النصارى كثرة"[6]، "وحتى في أوربا نجد أكثر تجار العبيد من اليهود"[7]. ويؤكد ابن حوقل أن جميع من على وجه الأرض من الصقالبة الخصيان فمن جلب الأندلس. . . ويفعل ذلك بهم تجار اليهود[8]. وخاصة بعدما ابتدع اليهود ظاهرة إخصاء العبيد، فكانوا يحملون الصقالبة إلى مدينة خلف بجانة ليخضعونهم إلى عملية الخصي[9].

وقد كان من نتائج ذلك أن أغرقت أسواق الأندلس بالرقيق الصقلبي، حيث أشار المؤرخون إلى وجود الآلاف من العبيد السلاف في البلاط الأموي في القرن3هـ/9م، وخاصة عندما اشتد التوتر على الحدود الشرقية للإمبراطورية الكارولنجية فتدفق الصقالبة

1- خوان فيرنيت، المرجع السابق، ص75.

2- ابن خرداذبة، نفسه، ص153- 154، الاصطخري، المصدر السابق، ص37.

3- عرضت نازلة على الفقيه ابن لبابة ان تاجرا يهوديا اشترى غلاما من تاجر يهودي آخر في طليطلة، غير ان هذا الغلام لم يعترف بذلك وزعم انه حر. ابن سهل، وثائق في احكام قضاء اهل الذمة، المصدر السابق، ص51.

4- **النباهي ابو الحسن عبد الله المالقي (ت نحو792هـ، ص1389م)، تاريخ قضاة قرطبة أو كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا،** المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص56-57.

5- عبادة كحيلة، تاريخ النصارى، المرجع السابق، صص64-65.

6 البكري، المصدر السابق، ج2، ص397.

7 كواتي مسعود، المرجع السابق، ص150.

8 ابن حوقل، المصدر السابق، ص110.

9 **المقدسي أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم،** مكتبة مدبولي القاهرة، ط3، 1991م، ص242، كواتي، المرجع نفسه، ص190.

إلى أوربا وإسبانيا المسلمة[1]. ولما دخل القرن الرابع الهجري تضاعف عددهم، بحيث يقول المقري: "أن عددهم تجاوز ثلاثة عشرة ألف بقرطبة فقط"، فكان عدد الفتيان بالزهراء ثلاثة عشرة ألف وسبعمائة وخمسين فتى صقلبيا(13750)[2]. فكون الأمراء والخلفاء الأمويون منهم حرسا خاصا يعتمدون عليه كل الاعتماد فكانوا يقومون بمهمة الحرس الخاص للناصر، كما وصل قسم منهم إلى رتبة رفيعة في الجيش[3].

فكان احتكارهم لهذه السلعة الآدمية الفريدة، يحفظ لهم الوساطة المربحة والناجحة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وقد ازداد نشاطهم أكثر خلال نهاية القرن3هـ/9م والقرن4هـ/10م[4]. لكن مع بداية القرن5هـ/11م، يلاحظ أن دخلهم من تجارة الرقيق السلافي قد عرفت انخفاضا كبيرا، نظرا لبعض التطورات التي حتمت تراجع أهمية هذه السلعة؛ فقد توالت صيحات أكوبار(Agobard) أسقف مدينة ليون، بحيث استنكر ما يقوم به اليهود من المتاجرة بالرقيق والخصيان، وتزامن نداؤه مع محاولة بعض أمراء النصارى إيجاد قوانين وتشريعات تمنع هذه التجارة، خاصة وأن تلك السلعة كانت تتجه نحو أعدائهم المسلمين في الأندلس[5]. فكان من نتائج ذلك على الأندلس أن توجهوا إلى العبيد الافريقي، ولذلك فلا غرابة أن يظهر في مملكة بني حمود في الأندلس مع بداية القرن5هـ/11م، فقد استكثر القاسم بن حمود من شراء العبيد السودان وقربهم وجعلهم أكثر جنده وخدمه[6]. فكان من بين أسباب استخدام الرقيق الأسود(الافريقي) بالأندلس، نقص تدفق كميات الرقيق الصقلبي.

---

[1] **كونستابل أوليفا ريمي، التجارة والتجار بالأندلس،** تعر- فيصل عبد الله، مطبوعات العبيكان، الطبعة العربية الاولى، الرياض، 2002. ص308.

[2] المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص567.

[3] **الجنحاني الحبيب، المغرب الاسلامي(الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، (ق3-4هـ، ص9-10م)،** الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص353.

[4] حناوي، جوانب من العلاقات الاقتصادية، المرجع السابق، ص159.

[5] حناوي، جوانب من العلاقات الاقتصادية، المرجع السابق، ص159-160.

[6] المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج2، ص31، **فيلالي عبد العزيز، العلاقات السياسية بين الدولة الاموية في الاندلس ودول المغرب،** الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص266. وهذا ربما يعود إلى تضييق

كما عمل اليهود في الأندلس في مجال الصيرفة والإقراض والتسليف في مقابل فوائد مالية باهظة، فلقد ذكر ابن حيان أنه " لما وقع زعيم المولدين سعدون السرنباقي في أسر النورمان خلال غزوهم لسواحل الأندلس الغربية سنة 245هـ/859م في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن[1]، افتداه منهم رجل يهودي على أن يقارضه سعدون ويدفع له ضعف الأموال التي دفعها في افتكاكه من الأسر، لكن سعدون هرب وأخسر الرجل ماله"[2]. ولكن العمل بهذا النوع التجاري الخطير في حياة المجتمعات وخاصة الإسلامية منها؛ من الصعوبة بمكان الاشتغال فيه، نظرا للشروط الواجب توفرها في الصيرفي، فاليهود الذين يحللون الربا هم للأسف من تعاطي مهنة الصيرفة في المغرب والأندلس وقد كانت هذه المهنة تدر عليهم أرباحا فاحشة[3]. ولذلك فلا نستغرب من حملة رجال الحسبة بالأندلس على اليهود، بمنع هذه المعاملات وتشجيع المسلمين الثقات عليها، فيقول ابن عبد الرؤوف: "أن من النظر ألا يستعمل في عمل الصيرفة ذميا ولا متهما في كسبه، فقال ابن حبيب لأن الغالب عليهم الربا. . . فهذه المهنة هي أحق التجارات بأهل العلم والفضل من المسلمين[4]".

وتعد الصكوك المالية وسيلة هامة من وسائل المعاملات المالية في المجتمع الإسلامي[5]. ولم تكن أسواق النخاسة بمنأى عن استعمال الصكوك في عمليات بيع وشراء الرقيق، فلقد كان لكل غلام أو جارية عهدة وصكا بحوزة صاحبه لإثبات ملكيته له، فأورد ابن سهل قضية وقعت بين غلام ويهودي، زعم الغلام أنه حر غير مملوك وأنه

النصارى للخناق على هذه التجارة، إذ أغلقوا منافذ الشمال وسدوا باب أوربا التي كان يدخل منها العبيد الصقلبي الممتاز.

1– ابن القوطية، المصدر السابق، ص124.

2– ابن حيان، تح– انطونية، المصدر السابق، ص23.

3– كواتي مسعود، المرجع السابق، ص150–151.

4– **ابن عبد الرءوف أحمد القرطبي، آداب الحسبة والمحتسب**، تح– فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005. ص61–63.

5– والصك هو عبارة عن امر خطي بدفع مقدار من المال الى الشخص المسمى فيه، فهو عبارة عن وسيلة ائتمان مالية بمبلغ معروف ومقدر ويذهب الى جهة محددة ومسماة. عبد المطلب مصطفى، اهل الذمة في الأندلس، المرجع السابق، ص106.

يكره على اعتناق اليهودية في حين كان اليهودي يصر على أن الغلام مملوك له واستشهد في ذلك بعهدة الغلام، وكانت مكتوبة بالعبرانية، ولقد نظر في هذه النازلة القاضي ابن لبابة وعدد من فقهاء العصر، الذين أثبتوا ملكية الغلام بثبوت الصك[1]. كما نشط اليهود في استعمال السفاتج المالية مقابل فوائد محددة، فلقد كان لهم دورا مهما في إقراض التجار وتحويل أموالهم من بلد إلى آخر نظرا لتوزع مراكزهم التجارية في شتى أنحاء العالم[2].

كما أننا نجد النفوذ والسلطة أحد مصادر ثروة اليهود، إذ حظ اليهود كان أوفر من النصارى المستعربين فقد شغلوا مناصب متعدّدة في عهد الدولة الأموية خصوصا "الإدارة المالية، والوزارة، والحجابة، والكتابة"، وقد أقر ذلك "ريموند" بقوله: "لم ينشأ في أي من المجتمعات اليهودية الأخرى مثل هذا العدد الكبير من اليهود، ممن أحرزوا مناصب مرموقة بل مراكز نفوذ في العالم غير اليهودي".

وقد أعدوا أنفسهم ثقافة وعلما، ليقوموا بالمهمات الجسام في جهاز الدولة، فهذا حسداي بن إسحاق بن شبروط مترجم الخليفة الناصر ومدبر إدارته، يصفه ابن حيان بـ: " وحيد العصر الذي لا يعدل به خادم ملك، في الأدب وسعة الحيلة ولطف المدخل وحسن الولوج"[3]، كما كان يذهب في سفارات خطرة، ويستقبل السفراء القادمين على قرطبة. فاستقبل سنة333هـ/944م سفارة قسطنطين الثامن من بيزنطة، واستقبل سنة 345هـ/956م ممثلي أطان الأول (Otton) القادم من ألمانيا. واختاره الخليفة لدى أرمود الثالث (Ormdo) عندما نزع إلى الصلح سنة344هـ/955م. وهو الذي أقنع الملكة طوطة (Tota deNavarre) بزيارة العاصمة.

كما ذهب أيضا في سفارة إلى أردون بن ردمير، ملك جليقية لفداء محمد بن هشام وعقد الصلح[4]، " فارتفعت به الحرب بين الملتين بين مدينة شنترين ومدينة وشقة، فأقنع رودمير غيره من النصارى بالصلح والمسالمة"[5]. وهو الذي عقد السلم مع شنير بن غفيريد الإفرنجي صاحب برشلونة ورضي بذلك الخليفة الناصر [6]. وكلف

1– ابن سهل، وثائق في احكام قضاء اهل الذمة، المصدر السابق، ص47.

2– عبد المطلب مصطفى، اهل الذمة، المرجع نفسه، ص108.

3– ابن حيان، نش– شالميتا، المصدر السابق، ص366.

4– ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص221.

5– ابن حيان، نفسه، ص467.

6– نفسه، ص467.

الحكم الثاني إبراهام بن يعقوب الإسرائيلي الطرطوشي ببعثة وجهها إلى ملوك الشمال، ونجد ابن النغريلة "الذي بدأ كاتبا بالدولة فضلا عن جباية الأموال، ثم خلفه ابنه يوسف الذي سيطر على مقاليد الحكم، وكان مشرفا على الكتابة والجباية وتعيين العمال وعزلهم"، ونقل ابن الخطيب عن ابن حيان أن ابن النغريلة: " وكان. . . من أكمل الرجال علما، وفهما ودهاء، ومكرا،. . . وحمل ولده يوسف على مطالعة الكتب، ورشحه للكتابة تمهيدا للخدمة"[1].

ولكن هذا الوضع وإن كان قد خدم مصالح اليهود من جهة، وأمراء وخلفاء بني أمية من جهة أخرى، فإننا نجد علماء الأندلس قد صرحوا في الكثير من المناسبات بعدم رضاهم عن هذا الوضع، فهذا ابن حزم، يقول متحسرا على الحالة التي وصلت إليها الأندلس مع بداية القرن الخامس الهجري، وما بلغه اليهود فيها من مكانة: " وعمدة ذلك أن كل مدبر مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه، أولها عن آخرها، محارب لله ورسوله. والذي ترونه عيانا من شنهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية التي تكون في ملك من ضارهم وإباحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التي يقضون إلى أهلها، ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين، مسلطون لليهود على قوارع طريق المسلمين في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام"[2].

ثم يضيف ابن حزم في الرسالة التي خصها بابن النغريلة حيث يقول: " اللهم إنا نشكو إليك تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا، بدنياهم عن إقامة دينهم. . . حتى استشرف لذلك أهل القلة والذمة، وانطلقت ألسنة أهل الكفر والشرك"[3]. فكان اليهود يعملون في مجال جمع الضرائب، وينشطون كوسطاء في تبادل الأسرى بين الممالك النصرانية في الشمال وبين المسلمين، مقابل مبالغ مالية ضخمة. ويعبر ابن عذارى عن ذلك بأن المسلمين: " بلغوا النكال، وأصبح من اليهود الأمناء الموكلون والمتصرفون وأصحاب الرسوم وخدام البر والبحر"[4].

1- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص438- 439، ابن بلقين، المصدر السابق، ص 59، 65-66.

2- **ابن حزم الأندلسي، الرد على ابن النغريلة اليهـودي**، تح- احسان عباس، دار العروبة، 1960، ص173.

3- نفسه، ص. 45.

4 ابن عذارى، المصدر السابق، ج4، صص41.

وتعبر الأمثال السائرة في الأندلس عن ازدراء المسلمين لليهود نتيجة تصرفاتهم المشينة، من ذلك ما عبرت عنه بعض الأمثال الشعبية الأندلسية، التي رددها ابن العوام كقولهم: "إذا ريت اليهود يذم السلع أدر أنه يشريه"، " إذا أفلس اليهودي يفتش دفاتر ولد"[1] " بحل ربي في شنوغ يتحرك ويبزق"، "حاج بقطاع، يهودي يقضيها"[2] " وبذلك فرغم بلوغ اليهود مراتب عليا في الدولة بالأندلس فإنهم حسب بعض الباحثين لم يستطيعوا التخلص من الإحساس بالدونية[3].

ومما سبق ذكره يتضح أنه كان للنصارى المستعربين واليهود دورا كبيرا وفعالا في المجال الاقتصادي عموما والمالي على وجه التحديد، هذا الدور الذي لم يستطع أهل الذمة تحقيقه في باقي المجتمعات[4]. إذ تقول أحد الباحثات معلقة على وضع هؤلاء بالأندلس: " والحقيقة أن أي شعب مغلوب لم يحظ بمثل ما حظي به النصارى الإسبان إبان الحكم الإسلامي من تطبيق لمعاهدات المهادنة، وقوانين الإسلام"[5] ولعل أهم الخلاصات حول اليهود في الأندلس هي تلك التي قدمها لنا أحد الباحثين المهتمين باليهود في الأندلس، إذ ورد فيها: " أن الفتح الإسلامي للأندلس كان مخلصا لليهود ومنقذا لهم من العبودية وأن المسلمين تركوا لليهود حرية السكن في المدن الأندلسية بعد أن حرمهم القوط من ذلك"[6].

1- **الزجالي ابي يحي عبيد الله بن أحمد القرطبي(ت694هـ، ص1294م)، امثال العوام في الأندلس**، تح وشر ومق- بن شريفة محمد، منشورات وزارة الشؤون الثقافية والتعليم الاصلي، ق2، ص11، ص17.

2- نفسه، ق2ص144، ص182.

3- **اميركو كاسترو، حضارة الاسلام في اسبانيا**، تر وتع- سليمان العطار، دار الثقافة، القاهرة، 1983، ص194.

4- **رشاد محمود الصباح، الاسلام والمسيحية في العصور الوسطى**، عالم الفكر، اصدار وزارة الاعلام في الكويت، مجلد15، عدد3، اكتوبر نوفمبر ديسمبر، 1984، ص97.

5- خديجة قروعي، المرجع السابق، ص101، **جوزيف ماك كيب، مدنية المسلمين في اسبانيا**، تر- محمد تقي الدين الهلالي، مكتبة المعارف، الرباط، 1985، ص54.

6- خالد يونس الخالدي، اليهود تحت حكم المسلمين، المرجع السابق، ص295، **عماد الدين خليل، الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين**، بحوث في التاريخ والحضارة الاسلامية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، صص261-262.

الفصل الثانـي

أقسام وأشكال الملكيات بالأندلس

أولا/ الملكيات العامة

ثانيا/ الملكيات الفردية الخاصة

أولا/ الملكيات العامة

كثرت الإشارات إلى الملكيات وطرق امتلاكها وحيازتها واستغلالها بالأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة، ولكنها ركزت على الملكيات الخاصة دون الملكيات العامـــة، فالملكيات السلطانية الخاصة التي حازها الأمراء والخلفاء والجند وأهل القلم قـــد مـــلأت صفحات المصادر، في حين نجدها قد تكلمت عن الملكيات العامة بصورة باهتة. ولـــذلك فمن العسير التمييز بين أملاك الدولة العامة والأملاك السلطانية التـــي تخـــص الأمـــراء والخلفاء بالإضافة إلى الملكيات الفردية بمختلف أشكالها الخاصة في كثير مـــن الأحيـــان بالأندلس، وذلك لربط الأملاك ليس بالدولة بل بالسلطان، إننا نجد بعض الإشارات التـــي توحي بأن هناك تمييزا ما لهذه الملكيات، ولذلك سنحاول تتبع هـــذه الإشـــارات عســـانا نستخرج منها ما يدل على بعض الملكيات العامة.

وبداية فقد تمثلت الملكيات العامة بالأندلس في أراضي الخمس وأراضي الصـــوافي التي كان يتصرف فيها الإمام ويمنحها بالإقطاع والأحياء، وإلى جانب ذلك نجد الأحباس والطرقات العامة، وبعض أراضي المراعي كـــالحمى وأراضـــي المـــوات كالشـــعراء والسبخات، وهذا عرض وتتبع لهذه الأنواع بالأندلس:

أ–أراضي الخمس والصوافي

وهي أرض خاصة ببيت المال، وعرفت بأرض الخمس، وقد ظهرت هذه الأراضي بعد عمليات التخميس المحدودة لأرض الأندلس، فتعرضت بموجب ذلك مدينة قرطبة مثلا للتخميس، فكما ذكرنا في فصل سابق أن موسى بن نصير حاول تخميس الأندلس فأخرج الخمس من الأرض والسبي، وقسم الباقي بين الفاتحين، وترك ســـائر الخمـــس والســـبي وصغار الرقيق على خمس الأرضين يعمرونها، وعرف هؤلاء باسم الأخماس، وأبناؤهم

بأبناء الاخماس[1]، وتركت هذه الأرض مقابل الثلثين لبيت المال، واستمرت أرض الأخماس على هذه الحال طوال فترة الإمارة والخلافة وهذا ما صرح به الغساني قائلا: " فلم تزل أموال الأخماس بالأندلس معلومة معمورة لبيت مال المسلمين مدة الأمراء فيها، ثم في دولة الأئمة من بني أمية تعمر بأسمائهم إلى أن ثار الرؤساء في كل جهة وكثرت الفتن فعمرت بطول المدة واختلاف الدول والولاة"[2]

وكما فصلنا في فصل سابق، فإن موسى بن نصير كتب سجلات للمقطعين (اقطاع استغلال) على الأرض التي وزعها عليهم، وأقرهم الوليد بن عبد الملك [3] على هذه الاقطاعات، ودفع هؤلاء المقطعين العشر للدولة في مقابل الاشتراك في الغزو بلا عطاء [4].

وقام السمح بن مالك بمحاولة أخرى لتخميس باقي أرض الأندلس، وأخرج من خمس قرطبة مقبرة للمسلمين[5]، وبقيت أموال أرض الأخماس موردا ثابتا للدولة، لولا ما حدث لهذه الأرض من إقطاع وتوزيع على مختلف الوافدين على الأندلس، فقد أعطى السمح بن مالك والولاة من بعده من هذه الأرض إقطاع استغلال لمن دخل الأندلس، وكانت النتيجة أن تناقصت أرض الأخماس والصوافي حتى كادت تتلاشى فيما بعد، وخاصة في فترة ضعف الإمارة إذ تغير الاستغلال إلى استحواذ وانتهاب لهذه الأراضي بالقوة، ومنع البعض دفع الأموال المستحقة لدولة الإمارة[6] من هذه الأراضي.

[1]- الغساني، المصدر السابق، ص112، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص 204-205، **محمد عباسي يحي أبو المعاطي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس (238-488هـ، ص852-1093م)**، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة القاهرة، 2000، ص69.

[2]- الغساني، نفسه، ص114.

[3]- محمد عباسي، نفسه، ص 69.

[4]- ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج1، ص110.

[5]- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص26.

[6]- حسين مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص619، محمد عباسي، المرجع نفسه، ص69.

ولم تأت محاولات جرد الملكيات وإعادة تقسيمها في عهد الوالي الحر بن عبد الرحمن الثقفي(97-100هـ/715-718م) بأي حل مرضي[1]، ويدل فشل التخميس الذي قام به السمح على أن محاولة إقرار قانون منظم لملكية الأرض اصطدم بمعارضة المقطعين والملاكين الكبار الذين استفادوا من الواقع الذي فرضوه. وازداد المشكل استفحالا مع وفود الجند الشامي إلى الأندلس حيث انفجر الصراع على الأرض في غياب نظام محدد للملكية، بينما جاء الحل الذي اقترحه "ارطباس" أحد رجال القانون-على حساب الأهالي (أهل الذمة). ولم يكن المسح الجديد الذي حاول أن يقوم به يوسف الفهري سوى استمرار لعملية التملك اللاشرعي، وحسبنا أنه كان هو نفسه من أكبر المغتصبين للأراضي، شفيعنا في ذلك ما أورده المقري من أن ((قوما دسوا عليه في أملاكه زعموا أنه غصبهم إياها)).

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن ملكية الدولة للأراضي بالأندلس قد تأثرت بسياسة الإقطاع التي اتبعت حتى كادت أرض الخمس أن تتلاشى[2]. فلم تقتصر القطائع من الأملاك العامة على أراضي قرطبة وضواحيها لبناء المنازل والدور فقط، بل تجاوزتها لتشمل الأراضي الفلاحية ذات المردودية العالية، من أرض الصوافي التي فر عنها النبلاء القوطيون بعد الفتح تاركين وراءهم أراضي خصبة شاسعة، وهو ما تعنيه عبارة المعيار للونشريسي: "وأما بلاد افريقية -وهي معظم المغرب والأندلس- ففيها بلاد ليست بصلحية

[1]- **بوتشيش القادري، المشكل القانوني للملكية العقارية في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى مطلع القرن الرابع الهجري**، مقال ضمن دورية كان التاريخية، دار ناشري، الكويت، ع 25، سبتمبر 2014، ص13.

[2]- **عمر موسى عزالدين، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط1، 1983، ص ص 140-141.

ولا عنوية"[1]. كما شملت هذه العملية أراضي الموات التي قـام الـبعض باستصـلاحها وزراعتها[2].

وبالرغم من أن إقطاع أرض الخمس نظريا كان إقطاع استغلال، إلا أن أصـحابها بالأندلس قاموا بتوريثها لأبنائهم، وخاصة الأراضي المشاعة التي منحـت فـي منـاطق متقاربة باسم القبائل الوافدة على الأندلس لاستغلالها كما أشرنا إلى ذلك في عنوان سـابق [3]، فقد توارث الأبناء هذه الإقطاعات مقابل الغزو.

أما في عصر الإمارة فقد استمر وضع الملكيات العامة على ما كان عليه في عصر الولاة باستثناء مصادرة وتحويل بعض الملكيات من بعض الأطـراف المعارضـة إلـى أطراف أخرى موالية لعبد الرحمن الداخل، فالمصادرات التي قام بهـا هـذا الأخيـر [4] واحتكاره لأراضي الصوافي وإقطاعها لأقاربه والموالين للعرش الأموي[5] ينهض قرينة على الخرق السافر الذي تعرضت له الملكيات العامة. كما أن انعدام عقـود أو سـجلات تثبت مشروعية حيازة الأراضي يدعم هذا الطرح ومصداق ذلك روايـة هامـة أوردهـا

1- **شكري فيصل، المجتمعات الإسلامية في القرن الاول**، بيروت، 1966، ص166، **الجنحاني الحبيب، نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي (ق1-6هـ)**، مقال ضمن كتاب المجتمع العربي الإسلامي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة، الكويت، 2005، ص232.

2- الجنحاني، نظام ملكية الأرض، نفسه، ص233.

3- الغساني، المصدر السابق، ص113، ابن القوطية، المصدر السابق، ص 16، ص17، ص19، ص20، ص25، مجهول، اخبار مجموعة، المصدر السابق، ص24، ص27، ص62، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص148-154.

4- من المصادرات التي قام بها مصادرة أراضي تدمير في مرسية، مجهول، اخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 102. ومصادرة أراضي البربر الذين هاجروا إلى المغرب، إبان مجاعة سنة 133هـ ص750م وكذا أراضي المستعربين. . كما صادر ايضا املاك يوسف الفهري، ابن الاثير، الكامل، 4، ص364، بوتشيش، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13

5- تورد المصادر خبر قدوم بعض الأمويين والمروانيين من المشرق وتستعمل مصطلح "انزال" الذي يعني اقطاع الأراضي، ابن حيان، نش- مكي، المصدر السابق، ص229. بوتشيش، المشكل القانوني، نفسه، ص13.

الخشني مفادها أن وزراء هشام بن عبد الرحمن استدعوا أحد القضاة[1] وعرضوا عليه القضاء فأبى، ولكنهم ألحوا عليه وحاولوا إكراهه. فلما رآى منهم ذلك أقسم لهم باليمين أنهم سيصبحون في موقف المدعى عليه إذا ما جاء أحد يطالب بما في أيديهم لأنهم لا يملكون عقود قانونية، فلما تأدت لهم جديته وصدق كلامه ذهبوا إلى اعفائه[2].

وعلى ما يظهر فإن وضعية الأراضي العامة بالأندلس قد استمرت على هذه الحالة إلى نهاية فترة الإمارة، ويستشف من خلال قضايا الغصب والمنازعات المرفوعة للقضاة أن وضعية الأراضي العامة الممنوحة للخواص أصبح مشكوكا في شرعيتها، ومن ذلك الأحكام التي أصدرها أحد قضاة الأمير محمد(238-273هـ/852-886م) [3]. ويذكر أحد الباحثين اعتمادا على مصادر معاصرة للفترة أن بعض كتاب العقود أخذوا يتملصون من كتابة عقود البيع والشراء الخاص بالعقار [4]. وحسبنا دليلا على انعدام قانون محدد لوضعية الأرض في هذه الفترة ما ذكره الخشني من أن عمر بن عبد الله-احد القضاة- حكم لهاشم بن عبد العزيز حاجب الأمير محمد في ضيعة(بلا بينة ولا أعذار)[5]. ويمكن الاستدلال أيضا على هذه الوضعية اللاشرعية للأرض من الاختلاف الذي وقع بصدد توريث أملاك "قومس بن انتيان" بعد وفاته، إذ لم يعرف أن كانت تؤول لأبنائه أم لبيت المال، فاتخذ اسلامه وعبادته معيارا لذلك[6]. ومن القرائن الأخرى كذلك ما أورده نفس

1- هو القاضي زياد بن عبد الرحمن. بوتشيش، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13

2- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص48.

3- نفسه، ص112.

4- **مجهول، طبقات المالكية**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم "د3928" ص103، ويذكر المؤلف ان احد الملاكين اشترى ضيعة وطلب من الفقيه قاسم بن محمد أن يعقد له وثيقة البيع، فتملص هذا الأخير من هذه المهمة. نقلا عن بوتشيش، المشكل القانوني، المرجع نفسه، ص ص12-13.

5- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر نفسه، ص 102.

6- نفسه، ص112.

المؤرخ من أن شخصين تنازعا حول ضيعة، فكانت حجة الحائز عليها أنه جمع ثلة من عبيده كشاهد مادي على ملكيته الخاصة له[1].

وفي النصف الثاني من ق3هـ، انتقل اقطاع الاستغلال والمنفعة للأراضي العامة إلى ملكية خاصة بفرض منطق القوة من قبل قادة الجند المنتزين، على سلطة الإمارة المركزية الضعيفة في هذه الفترة، فعمت بذلك ظاهرة الاستيلاء على الأراضي العامة بحد السيف، خاصة في أطراف الأندلس، وفي ظل هذا الضعف فإن السلطة خضعت للأمر الواقع فأصبغت على المناطق التي استحوذوا عليها صبغة (الشرعية)، فسنت مبدأ التسجيل على الأراضي المستولى عليها، شريطة أن يظل المسجل له مواليا لها، وأن يدفع ضريبة سنوية كرمز لهذا الولاء[2].

وقد تم بموجب ذلك التنازل عن أراضي الخراج وحتى أراضي الأحباس لصالح الملكيات الخاصة وكان يتم ذلك مقابل دفع مبالغ زهيدة من قبل البعض، والاستقلال التام بهذه الأراضي من قبل البعض الآخر، وقد برزت هذه الظاهرة بصورة واضحة خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ثم تكررت مع نهاية القرن الرابع الهجري واستمرت إلى سقوط الخلافة. وحسبنا دليلا كذلك أن نوازل القرن الثالث الهجري لم تخل من ذكر ما اعتراها من مشاكل حول مسألة الملكيات[3]. ولذلك فلا نستغرب صدور بعض الفتاوى التي تهدف إلى ايجاد مخرج لهذه النوازل الحادثة، سواء في بلاد المغرب او

1- الخشني، المصدر السابق، ص101.

2- **بوتشيش ابرهيم القادري، اثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، المملكة المغربية، 1992، ص ص 230-204، عن عملية تسجيل الأراضي التي استولى عليها المتغلبون وشروطها، العذري، المصدر السابق، ص 64، ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ج3، ص17.

3- وردت في نوازل ابن سهل بعض فتاوى ابن لبابة الفقيه المعاصر لهذه المرحلة التاريخية وهي تعكس المشاكل المتعلقة بأراضي الأحباس. **ابن سهل، نوازل الأحكام**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم "ق370" ص 179. 205. 278. 293. نقلا عن بوتشيش القادري، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13

الأندلس، فافتوا بأن "الأرض لمن وجدت بيده وإن لم يدر بأي وجه صارت إليه" [1]. كما نقل عن أبي الأصبغ القرشي أنه قال: "أدركنا أهل الفقه والورع في بلاد الأندلس يشترون الأرض فيها ويبيعون ونحن متبعون لهم وأنتم متبعون أسلافكم في مغربكم" [2].

وما يلاحظ أنه منذ بداية القرن الثالث صارت ظاهرة الاغتصاب نغمة متواترة [3]. ففي عهد الحكم الربضي، أشار النباهي إلى نزاع قام حول بعض الأراضي التي أثبت أصحابها حقهم في ملكيتها، إلا أن العباس بن مالك المرواني حاول اغتصابها منهم بالقوة مرتكزا على علاقته الشخصية بالأمير [4]. وقد استمرت حالة الملكيات بالأندلس على هذا المنوال إلى غاية نهاية القرن الثالث وحتى بداية القرن الرابع الهجري.

فمع مطلع القرن الرابع الهجري ظهر عبد الرحمن الناصر كقائد جديد على الساحة السياسية الأندلسية، غير مجرى التاريخ بالإصلاحات التي جاء بها في شتى الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الثقافية، وما يهمنا هنا هو الاصلاحات التي جاء بها في المجال المالي وخاصة ما تعلق منها بجانب الثروات ذات الملكية العامة. مع الاشارة إلى أنه لم يكن تطبيق هذه الاصلاحات في فترة مجيئه بالأمر الهين، خاصة في الفترة الممتدة من سنة (300 إلى 316هـ/912-928م) التي تعد فترة مخاض حقيقي عرفته الأندلس، لا سيما وأن الأندلس كانت قبيل هذه الفترة تتجه نحو التقسيم الحتمي وتحول السلطة من المركز إلى الأطراف، فبرز ما يصطلح عليه بعض المؤرخين بفترة ملوك الطوائف الأولى.

1- **عباس بن إبراهيم، الامتاع في احكام الاقطاع، مخ الخزانة العامة بالرباط رقم** " د13" ورقة رقم 5. نقلا عن بوتشيش القادري، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13

2- الجنحاني، نظام ملكية الأرض، المرجع السابق، ص231.

3- النباهي، المصدر السابق، ص44.

4- نفسه، ص44.

فعودة الفوضى وعدم الاستقرار دفعت القادة وكبار الاقطاعيين إلى الاستيلاء على الأراضي المخمسة مما أدى إلى القيام بالعديد من الثورات في المدة من(300-316هـ/912-928م) مما دفع إلى محاولات القضاء عليها والعمل على تنظيم الملكية[1]. وبذلك فقد خاض الناصر حروبا مضنية ضد "أمراء الطوائف هؤلاء" لاسترجاع الملكيات العامة التي اغتصبوها بالقوة، وأعاد الهيبة للسلطة المركزية بحد السيف، ولم تأت سنة 316هـ/928م حتى كانت جيوشه قد دحرت معظم القوى المنتزية في أطراف الأندلس، فقام باستعادة الأراضي التي استولى عليها قادة الجيش ومسح الأراضي الزراعية وقام باستعادة مختلف الملكيات العامة، فجاءت بعدها فترة اعتبرت أساسًا لتصحيح مفهوم الملكية بالأندلس بعد أن عمل الخليفة عبد الرحمن الناصر على إعادة مسح الأراضي وتنظيمها واستحدث لذلك ديوانا خاصا لتنظيم الملكية عرف بخطة الضياع[2]، ويشير صاحب كتاب أخبار مجموعة إلى بعض انجازات الخليفة الناصر قائلا: "أنه الجأ أكابر الجند ووجوه القواد والوزراء العرب وغيرهم إلى الخضوع له والوقوف عند أمره ونهيه" [3] لتعود ملكية الدولة العامة أحسن مما كانت عليه في العهود السابقة.

وبإعلان الخلافة الأموية من طرف الخليفة عبد الرحمان الناصر استقر الثقل الحضاري جملة بالغرب الإسلامي في الأندلس فتبوأت بذلك أقصى الدرجات في سلم النظم السلطانية [4] وبتنصيبه خليفة أصبح عبد الرحمن الناصر صاحب الحق الشرعي على الأرض وفقا للقواعد الفقهية المتعارفة. وقد انعكس ذلك على القلاع والحصون التي عمها الهدم والتغيير بكافة قرى وبوادي الأندلس. ولم يدخر جيش الحضرة القرطبي وسعا في انفاذ الحملات المتتالية لاستنزال كافة القوى المنتزية بمختلف الأقاليم. ولم تكن

1- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص53

2- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص199.

3- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص155.

4- الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص24.

الحاضرة لتسلم من رياح التغيير الكاسحة هذه فــ" جمعت الأيدي علـــى هـــدم أســـوارها فسويت بالأرض"[1]. وبذلك لم يعد لأهل السيف أو أهل القلم من منفذ للعودة إلى مفارقـــة الجماعة والتحصن ضد سلطان الخليفة الممسك بزمام الحكم بقرطبة.

وهكذا تم الشروع في تحرير الأراضي والمستغلات من كافة الوظـــائف والمغـــارم والجبايات المفروضة عليها من لدن المتأمرين(الإقطاعيين) على البلد أيام اختلال الإمارة. وتحقق ذلك في إطار اصلاح شامل لخطتي الفتيـــا والأحكـــام ولنظـــام التـــدبير الاداري والعسكري والجبائي. وهو الإصلاح الذي عمد إلى الفصل بين السيف والقلم وبين القضاء والتشريع والتنفيذ [2]، فتبع ذلك إقرار نظام جبائي شرعي إلى حد بعيد يؤدي من خلالـــه جباية ثابتة ومنتظمة للدولة باعتبارها المالـــك الشـــرعي والوحيـــد لمعظـــم الأراضـــي بالأندلس[3]. فأصبحت قرى وبوادي الأندلس كافة ملزمة بعدئذ بدفع مستحقاتها الواجبـــة لبيت مال المسلمين المنتظم بدار الخلافة في قرطبة. واضافة " للعشور" الشـــرعية التـــي ضمنها ابن الابار[4] بعض تراجمه يتواتر ذكر "الزكوات والصدقات"[5] التي يتكلف الجباة بتحصيلها من الفلاحين. وحسبنا أنه أشأ ديوانا خاصا بتنظيم الملكيات [6]. جعـــل عليـــه موظفا غالبا ما كان يتعرض للعزل[7] أو يشرك معه موظفا آخر حتى لا يســـتأثر بـــأي نفوذ[8]. والجدير بالذكر أن الخلافة الأموية سارت في اتجاه تخفيف ثقل الجبايات واسقاط

---

[1]- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ج5، ص80.

[2]- الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص24.

[3]- محمود اسماعيل، سوسيولوجيا، المرجع السابق، ج2، ص123.

[4]- ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص10.

[5]- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر نفسه، ج5، ص468، ابن حوقل، المصدر السابق، ص104.

[6]- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص199.

[7]- من امثلة العزل عزله لغالب بن محمد بن عبد الرؤوف، وتوليه الخطة لمحمد بن عبد الله بن مضر. ابن عذارى، نفسه، ج2، ص205، بوتشيش، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13.

[8]- مثل اشراك عبد الله بن معاوية بن بزيل مع محمد بن عبد الله بن مضر المذكور، ابن عذارى، نفس المصدر والجزء والصفحة.

جملة من المستحقات غير الشرعية عن الفلاحين وعمـوم الرعيـة. تـذكر الحوليـات التاريخية[1] كيف استهل عبد الرحمن الناصر حكمه" بتخفيف المغارم عن الرعية"، وعلى نهجه سار خلفه الحكم المستنصر بالله الذي "اسقط من الجبايات المستقرة علـى الرعيـة اعدادا عيي ذوي الادراك حصرها"[2].

واذا كان عبد الرحمن الناصر قد ابقى على بعض اشكال توزيع الملكيـات العامـة الممثلة في الأراضي الزراعية، فانه حصرها في اقطاع الاستغلال وليس التمليك، وهـي الاقطاعات التي قدمها هو بنفسه لبعض جنده وعمال دولته او بعـض المنتـزين الـذين استنزلهم[3]. وبذلك فان الاجراءات المالية التي قام بها لم تقض على الملكيـات الخاصـة بشكل نهائي بالأندلس، وانما خفف ووازن بينها وبين الملكية العامة التي كادت ان تختفي من الأندلس، وكان لهذه السياسة آثارا ايجابية على هيبة الدولة المركزية بالأندلس بصورة عامة وعلى ماليتها بصورة خاصة، فانتعش الاقتصاد وعـم الرخـاء وانطلقـت معظـم المشاريع المعطلة، بعد ان كانت الأندلس على حافة السقوط.

وقد تواصلت هذه السياسة مع خليفته الحكم المستنصر بعد ذلك، هذا الأخير الـذي وجد الأمر ممهدا، والدولة في عنفوان قوتها، فواصل المشاريع التي بدأها والده، وكان هو المشرف على اهمها، فعمدت الخلافة الأموية في عهده إلى ترسيخ سلطة الأحكام المتعلقة بوضعية الأرض وارجاعها إلى نصابها وجعلها نافذة على الجميـع بمـن فـيهم اميـر المؤمنين. وذلك بواسطة العقود الموثقة وسجلات الحيازة المشهود عليها لـدى "الحكـام والعدول"[4].

---

[1]- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص138، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص 384، الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص26.

[2]- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص208.

[3]- ابن حيان، نش- شالميطا، المصدر السابق، ص14.

[4]- ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص38، الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع نفسه، ص 26.

وقد كان لتراكم رؤوس الأموال لدى الخليفة في عهد الخلافة من جــراء اســتعادة الملكيات العامة، والسياسة الضرائبية المقتصرة على المداخيل الشرعية، بالإضــافة إلــى عزيمة كل من الناصر والمستنصر وطموحهما في بناء الدولة، واللذان كانا يبعثان بهمــا على القيام بإصلاحات ومشاريع جديدة في مختلف ربوع العدوة الأندلسية.

أما الحاجب المنصور العامري، فقد جاء بسياسة اصلاحية جديدة مخالفة لما سارت عليه الإمارة والخلافة فيما يخص الأرض والملكيات العامة، فبدل هذه السياسة لما عجزت الرعية عن اعمار أرضها والقيام بواجب الغزو، فنزع اقطاع الجند واعطــاهم رواتــب مشاهرة واعفى الرعية عن الغزو ليتفرغوا لإعمار أرضهم مقابل ان يدفعوا جــزءا مــن أموالهم لتجنيد غيرهم، فأعفى بعض القبائل من الغزو وهكذا" رتب ابن ابي عامر الرتب واظهر هيبة الخلافة، وقمع الشرك وحض المسلمين عامة على الغزو، فعجز عــن ذلــك رعية الأندلس، وشكوا اليه ضعفهم في الملاقاة وشغلهم بالغزوات عن عمارة أرضهم، ولم يكن القوم أهل حرب، فقاطعهم على ان يشتغلوا بعمارة أرضهم ويعطوا من أموالهم كــل عام ما يقيم به الاجناد من يكفيهم ذلك على اتفاق ورضى منهم، فضرب عليهم الاقطــاع، وحصل في الدواوين جميع أموال الناس وكسرها عليهم، وفرض بينهم مالا يرتزق منــه الجيش، فبقيت تلك الاقطاع عليهم إلى ان عمت الأندلس عدة الثوار"[1]. وهذه الجعــالات التي تجمع هي ما اشار اليها بعض الباحثين واصطلح عليها "بمغارم الاقطاع"[2].

ويذكر الناصري أن أحد عمال المنصور بن أبي عامر صاحب الأندلس حين تغلــب على أرض فاس قال لهم: " اخبروني عن أرضكم اصلح هي ام عنوة؟ فقالوا له لا جواب لنا حتى يأتي الفقيه، يعنون أبا جيدة، فجاء الشيخ المذكور فسأله العامل فقال: ليست بصلح

1– ابن بلكين، التبيان، المصدر السابق، ص19، محمد عباسي، المرجع السابق، ص70.

2– عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص141.

ولا عنوة انما اسلم عليها أهلها فقال: خلصكم الرجل"[1]، فيبدوا من سؤاله هذا ان المنصور حاول اعادة احصاء الأراضي لضمها للملكيات العامة وجردها لتقدير الجباية عليها، وهذا يندرج ضمن سياسته المالية التي باشرها بتنظيم الميزانية المخصصة للجند في الأندلس وحتى بعض المناطق المغربية التي أصبحت تابعة للأندلس.

وبعد الحجابة العامرية وخاصة مع مطلع القرن الخامس الهجري، يبدو ان الأندلس قد دخلت في نفق مظلم، ادى بها في النهاية إلى التفرقة السياسية بظهور الأمراء المنتزين من جديد، وسعيهم لاقتسام تركة الدولة الأموية بالأندلس، فتحقق لهم هدفهم هذه المرة، والذي استعصى في فترة نهاية الإمارة.

ا_2_أراضي الأحباس:

وتعتبر أموال وأراضي الأحباس احد اشكال الملكية العامة التي عرفتها بلاد الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة، اذ كانت مداخيلها تساهم في تغطية بعض النفقات العامة كمصاريف المساجد وما يلحق بها من منافع[2]، وكان يشرف عليها صاحب الأحباس[3] بمساعدة النظار المتصرفين في تدبير شؤون الممتلكات والضياع والجهات والنواحي بالأندلس[4]، ولقد برز دور الأحباس والاشارة اليها، خصوصا في زمن الخلافة، ويشير ابن الحاج إلى ان: " أهل قرية أخذوا امامهم ووزعوا على انفسهم اجرته، ويأخذ كل أهل

---

[1]- شكري فيصل، المجتمعات الإسلامية، المرجع السابق، ص166، الجنحاني، نظام ملكية الأرض، المرجع السابق، ص232.

[2]- الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص75. **نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس في القرن الخامس الهجري**، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط مخطوطة، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر"2" ص57.

[3]- ابن سهل، **الأحكام الكبرى، مخطوط**، رقم، د1728، ورقة80، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج2، ص62.

[4]- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج3، ص417، نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس، المرجع نفسه، ص57.

قرية احباس قريتهم وينفقونها في مساجدهم"[1]؛ كما كان يتم التحبيس على ثغور المسلمين وفداء الاسرى[2].

كما يذكر ابن حيان وهو يتحدث عن أعمال البر لمرجان ام الحكم المستنصر ومـا اوقفته على المساجد بالأندلس، ومن اشهر الجوامع نجد المسجد الاكبـر المنسـوب إلـى السيدة بالربض الغربي والذي عض الخراب اليوم عليه، يتكفل بمصالحه، وقفها الجليـل الذي وقفته عليه وعلى غيره من مساجدها من أحقالها العظيمة القدر الوافية الغلة بطرفي قرطبة الغربي مستمر الانفاق عليه مر السنين"[3]، وهنا يشير ابن حيان إلى دور الأحباس كملكية عامة في التخفيف من الاعباء المالية لدولة الخلافة بالأندلس، ومن ناحية اخـرى يشير كذلك إلى تراجع دور هذه الأحباس لعدة اسباب ومنها تراجع دور قرطبة كعاصـمة في فترة ملوك الطوائف، بدليل قوله عن المسجد نفسه انه "عض الخراب اليوم عليه".

ولكن مع انفراط عقد الدولة الأموية بالأندلس وخاصة بعد الفتنة القرطبيـة سـنة 399هـ/1008م، وانتشار الفوضى، شهدت الأحباس تحـولا كبيـرا وخطيـرا، فكثـر الاعتداء عليها رغم حرمة ذلك، بل لم يجوز العلماء حتى نقل او تغيير ما حبست لأجلـه من اوجه البر ونقلها إلى سبل الخير الاخرى كما هو موضح في كثير من كتـب الفقـه والفتاوى. ويذكر الونشريسي أنه قد" حبست إحدى كبريات القرى على مصـالح حصـن

---

[1]- **ابن الحاج ابو علد الله محمد(ت529هـ، ص1134م)، نوازل الامام ابن الحاج**، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط، تحت رقم ج55، الرباط، المملكة المغربية، ص ص121-122، نقلا عن نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس، المرجع السابق، ص58.

[2]- **ابن رشد أبو الوليد القرطبي، فتاوى ابن رشد**، تق وتح وجم وتع، التليلي المختار بن الطاهر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987م، ج3، ص1340.

[3]- **الجنحاني الحبيب، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر من خلال المقتبس لابن حيان**، مقال ضمن مجلة المناهل، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، السنة 11، ع29، مارس 1984، ص346.

قشتال وعين ربع فائدتها لضعفاء الفرسان ببسطة"[1]. ويشير ابن الحاج في نوازلـــه إلـــى حجم الضياع والممتلكات التي حصلت من بين اصحاب المواريث في ايام الثوار[2]، كمـــا ان الأمراء والملوك مع نهاية عصر الخلافة ممن ملكوا رقاب الخلق قد تجـــرؤوا علـــى املاك الأحباس وأراضي بيت المال من ذلك: " ما باعه بنو عباد من أموال(ملكيات) بيوت الأموال"[3] وكذلك ما قام به يحي بن ذي النون الذي "استعفى ضيعة بجزيرة شـــقر. . . وكان ابتياعه لها من صاحب المواريث"[4]، ولقد عرف عن قيم الدولة الجهورية ابن السقا بقرطبة استطالته في الأموال واستبداده بها، هذا ما حدى ببعض الفقهاء عند وفاته بالإفتاء بان جميع ما بيده لبيت مال المسلمين[5].

ومن المتوقع أن يكون للعلماء والفقهاء موقف من هذا التعسف الذي شهدته الأملاك الوقفية، ومع ذلك فتبدو المواقف تجاه ذلك متباينة ما بين الالتزام بالأحكام وبين محابـــاة أهل النفوذ والسلطة[6]، حتى أن هؤلاء المحابين قد مالوا إلى التماس المخـــارج الفقهيـــة لبعض الممارسات غير الشرعية[7]، ما يجعلنا نقول أن الوضع تطـــور بشـــكل كبيـــر إذ تجاوز ظاهرة الاعتداء على الأملاك الوقفية من قبل طبقة الجند "ارباب الاسياف"، وكـــذا الحكام والمتأمرون إلى البعض من القضاة وارباب الحكم واصحاب المواريث وغيـــرهم ممن تولى النظر في أموال المسلمين[8]، وبذلك فإننا نجد ان الملكيات المحبسة قد مسها

1- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص123

2- ابن الحاج، النوازل، ص49، نقلا عن نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس، المرجع السابق، ص58.

3- الونشريسي، المعيار، المصدر نفسه، ج9، ص613

4- ابن الحاج، النوازل، ص49، نقلا عن نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس، المرجع نفسه، ص58.

5- الونشريسي، المعيار، المصدر نفسه، ج9، ص255

6- ابن الحاج، النوازل، ص130، نقلا عن نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس، المرجع نفسه، ص59.

7- ابن الحاج، النوازل، ص49، نقلا عن نعيمة بلحاج، الاقطاع بالأندلس، نفسه، ص59.

8- ابن سهل، الاحكان الكبرى، المصدر السابق، ق838، ص223.

الكثير من التغيير من قبل الطبقة المتنفذة وحتى في بعض الحالات من قبل أهل القلم فـــي حد ذاتهم.

ا_3_الطرقات والسبخات والحمى

وذكر فقهاء الأندلس ان بعض الأموال لا يجوز أن تكون مُلكًا لفرد معين واستشهدوا بقول الرسول ﷺ: " المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والنار والكلأ " [1]. وممـــا يُعـــزز وجهة نظرهم ان هذا الحديث النبوي الشريف استشهد به فقهاء المشرق الإسلامي، مثـــل: أبو يوسف[2] و يحي بن آدم[3] و ابن أبي شيبة[4] و الماوردي[5]. وكـــذلك قولـــه ﷺ: " المسلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ويتعاونان على الفتان"[6]. والأمر نفسه ينســـحب على الحمى[7] الذي أقرته الشريعة الإسلامية للمصلحة العامة وهذا واضـــح فـــي قـــول الرسولﷺ: "لا حمى إلا لله ولرسوله " [8]. ومعنى قولهﷺ: "لا حمى" أي لا يحق لأحد أن

1- ابن حزم، المحلى، المصدر السابق، ج9، ص54، ابن عبد البر، التمهيد، المصدر السابق، ج9، ص77، الباجي، المنتقى، المصدر السابق، ج6، ص30.

2-أبو يوسف، الخراج، المصدر السابق، ص96.

3- نفسه، ص101.

4- **ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت235هـ، ص849م) المصنف في الأحاديث والأخبار**، تح- سعيد اللحام، دار الفكر، بيرو ت، 1988، ج5، ص391.

5- الماوردي، الأحكام السلطانية، المصدر السابق، ص492.

6- أبو عبيد، الأموال، المصدر السابق، ص301، ابن حزم، المحلى، المصدر نفسه، ج6، ص157، **أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِستاني(ت275هـ، ص888م)، سنن أبي داود**، تح- شعَيب الأرناؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009 م، ج4، ص678. الباجي، المنتقى، المصدر نفسه، ج4، ص25. إسناده ضعيف ومع ذلك حسَّن الحافظ ابن حجر العسقلاني إسناد هذا الحديث في "الفتح"، المصدر السابق، ج3، ص 155.

7- الحمى، هو المكان الذي يُخص به الإمام للانتفاع به من قبل كافة المسلمين. الماوردي، المصدر نفسه، ص487، **الأنصاري محمد علي، الموسوعة الفقهية الميسرة**، مجمع الفكر الإسلامي، 1405هـ، ج1، ص34.

8- **أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت241هـ، ص855م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تح- شعيب الأرناؤوط وآخرون، إش- عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، ج27، ص236، ابن حزم، المحلى، المصدر نفسه، ج8، ص236، ابن عبد البر، التمهيد، المصدر نفسه، ج9، ص63.

يحمي لنفسه بصورة خاصة من دون الناس، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي[1]، ومن هذه الملكيات العامة نجد:

أ_3_1_الطرق والمسالك:

قسمت الطرق في المدن والقرى إلى نوعين: الطرق العامة الرئيسية، او ما تسمى بالمحجات، والطرق الخاصة، وهي اقل من الطرق الرئيسية، اذ الانتفاع بها خاص بجماعة المسلمين، وكان هذا في الازقة او بين الفدادين والبساتين[2].

وقد أوضح الإمام سحنون حقوق الطرق عندما سئل عن نهر" إلى جانب طريق الناس، وإلى جانب الطريق أرض لرجل فمال النهر على الطريق فهدمه، فقال: ان كان للناس طريق قريبة يسلكونها بلا ضرر رأيت ان يأخذ لهم الإمام طريقا من أرضه ويعطيه قيمتها من بيت المال[3]" واذا تعدى شخص على طرق المسلمين فان القضاة يرجعون ما أخذه ومن ذلك ما فعله سعيد بن محمد بن السليم من اقتطاع جزء من محجة المسلمين بقرطبة وضمه إلى جنانه اللاصقة بمحجة قرطبة بمنية المغيرة، فحكم القاضي برد المقطع من المحجة اليها حسب ما كانت عليه، لان من تزيد من طريق المسلمين شيئا ببنيان او

1- الماوردي، المصدر السابق، ص488، الباجي، المنتقى، المصدر السابق، ج6، ص36، **النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت676هـ1277م)، المجموع شرح المهذب**، مطبعة الإمام، القاهرة، ج15، ص237.

2- **محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988، عدد رقم 128، ص169، محمد عباسي، المرجع السابق، ص 71.

3- ابن رشد، الفتاوى، المصدر السابق، ج1، ص264، **الحطاب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي المغربي الرُعيني المالكي (ت954هـ، ص1547م)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، دار الفكر، ط3، 1992م، ج4، ص253، **المواق أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي المالكي(ت897هـ، ص1491م)، التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، ج4، ص252. محمد عباسي، المرجع نفسه، ص 71.

اغتراس او غيره مما يريد اقتطاعه دونهم فان السلطان يأمر بهدمه وتغيره اذا ثبت ذلك عنده[1].

وتزخر كتب النوازل بمزيد من الحوادث المتعلقة بالطرق والاعتداء عليها خاصة في فترة الإمارة من ذلك ما ذكره عيسى التطيلي عن ابن عبدوس حيث قال: " سئل ابن كنانة عن الافنية والازقة بين الدور في المدائن والأسواق والقرى، هل يترك الناس ان يضيقوها ويزيدوا منها في دورهم او يعمل الرجل بها حانوتا؟ قال: ليس لاحد ان يضيق فناءً ولا زقاقا ولا رحبة عن منافع الناس وربما زادوا بالمدينة الصخرة او الشيء اليسير فيأمر الإمام بكسره"[2]. وفقهاء الأندلس هنا يعتمدون على راي الإمام مالك في هذا الشأن، اذ يذكر ابن حبيب: " انه لم يكن مالك يجيز قسمة الفناء يكون أمام دور القوم عن جانب الطريق وان اجتمعوا وتراضوا على قسمته لان ذلك مما للناس عامة فيه المنفعة، وربما يمتلئ الطريق بأهلها وبالدواب فيميل المائل الراكب والراجل وصاحب الحمل عن الطريق إلى تلك الافنية والرحاب التي على الابواب فيتسع بها، فليس لأهلها تضييقها ولا تغيير حالها"[3]. بل قد ذهب أصبغ في بعض اجاباته عن بعض النوازل المتعلقة بالاعتداء على الطرقات العامة وانتهابها إلى تحريم شهادة من يفعل ذلك، فقال: " ان كان ذلك اقتطعه اقتطاعا مما يضر بالطريق وبالمسلمين وادخله في بنيانه، فلا ارى ان تجوز شهادته ويهدم بنيانه اذا اضر جدا وان كانت الطريق واسعة جدا كبيرة"[4].

ومن قبيل هذه القضايا الواقعية بالأندلس والمتعلقة بالطرق كذلك استشارة السلطان بالأندلس لاصبغ في بعض النوازل فقال: "وقد تنزل هذا عندنا واستشارني فيه السلطان

1- ، ابن سهل، الأحكام، المصدر السابق، ص 778-794.

2- **التطيلي عيسى بن موسى، كتاب الجدار**، تح- إبراهيم بن محمد الفايز، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، م ع السعودية، ط1، 1996، ص262.

3- نفسه، ص263.

4- نفسه، ص267.

وسألني النظر اليه يومئذ فنظرت فرأيت امرا واسعا جدا فجا من الفجوج وكان له ايضا في وجه داره في الفناء محط محضر الطريق يجلس فيه، ويجتمع فيه الباعة فكسره وادخله في بنيانه فرأيت ذلك كله واسعا فأشرت به على السلطان فحكم به"[1]. وبهذا فان الطرق كانت من ضمن الملكيات العامة التي وجب على الإمام حمايتها والمحافظة عليها وايضا بعض النوازل بالأندلس التي واكبت بعض الاحداث كالاعتداء على الطرقات العامة وما انجر عن ذلك.

أ_3_2_السبخات والحمى:

اما السبخات فهي أراضي ذات ملح لا تكاد تنبت وهي تندرج ضمن الملكيات العامة التي يشترك في استثمارها بعض المنتفعين، وترد الاشارات إلى هذه السبخات في المصادر النوازلية من ذلك، سبخة من أرض بين أراضي قوم محدقة بها لم يدعها احد إلى ان قام رجل يطلبها، واقام بينة غريبة من غير أهل الموضع والبلد يشهدون انها ملكه، وقام بعض الجيران ينكرون ذلك زاعمين انها لجميعهم منفعة لقربها من أراضيهم، وانه لا ملك فيها لغيرهم، وفي البلد اعداد من الناس وقد مضت اعصار ولم يشهد احد قط بمثل شهادة اولئك الغرباء، وهل يقبل مقال المجاورين لها بدعواهم ام انها من حقوقهم وافنية أراضيهم؟ [2].

وإذا رجعنا إلى ما كتبه فقهاء الأندلس في مصنفاتهم، نجدهم قد أكدوا على أن الحمى يكون مُلكًا للأمة جمعاء، ولا يحق لأحد من المسلمين الانتفاع به منفردًا. وان الذي يقوم بالحماية هو الإمام ولا يحق لأحد غيره فعل ذلك، كما ان الحمى يكون لمصلحة جماعة المسلمين وأن لا يكون مُلكًا لأحد بعينه على ان تكون مساحته محدودة، بأن يكون للخيل المعدة للجهاد، ونِعَم الجزية ومواشي الزكاة والصدقة، والضوال من الأنعام التي يتوجب

1– التطيلي، المصدر السابق، ص270.

2– محمد عباسي، المرجع السابق، ص72.

على الإمام حفظها ورعايتها، حتى يُعرف صاحبها، ومواشي فقراء المسلمين[1]. وهم بهذه الشروط والمواصفات التي وضعوها للحمى فقد أقروا المُلكية العامة للأرض المحمية.

وقد اشارت بعض المصادر الجغرافية إلى وجود الكثير من الأراضي المشـــاعة ذات الملكية العامة بالأندلس ونخص بالذكر أراضي الحمى التي كانت مخص صة بشكل خاص للرعي، فيستشف من تعريف ياقوت للجزء بالأندلس بانه يقصد به تلك المراعي، فقد قـــال في كلامه عن مدينة رباح: "ولها عدة قرى ونواح، ويسمونها الاجزاء، ويقوم مقام الاقليم، منها جزء البكريين، وجزء اللخميين وغير ذلك"[2]. وقال تحت لفظ "جزء": " رمل الجزء بين الشحر وبيرين طوله مسيرة شهرين تنزله افناء القبائل من اليمن ومعد، وعامتهم من بني خويلد بن عقيل، قيل انه سمي بذلك لأن الإبل تجزأ فيه بالكلأ ايام الربيع فـــلا تـــرد الماء"[3]. وهذه الاجزاء لا تكثر الا في النواحي التي تكثر فيها أراضي المراعي مما نزلته بطون العرب بكثرة: كإشبيلية وبلنسية وقلعة ايوب وما يشابهها، ولا توجد في النـــواحي المحروثة المزروعة، فاذا اضفنا إلى ذلك بان الاجزاء قد تكون مســـاحات مـــن الأرض خص صت للابل والماشية بالمشرق، فينطبق عليها حكم أرض الحمى ذات العشب والكلأ والمخصصة للرعي في التشريع الإسلامي وقد كانت في شبه الجزيرة اراض كثيرة مـــن هذا النوع، وهي أراضي المراعي المشاع، فلا تكون مملوكة لاحد، وانما مشاعة للجماعة كلها، ولا يجبى عنها مال[4].

1 – ابن حزم، المحلى، المصدر السابق، ج8، صص233–236، ابن عبد البر، التمهيد، المصدر السابق، ج19، ص2، الباجي، المنتقى، المصدر السابق، ج6، ص37.

2 ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج4، ص220، حسين مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص586.

3 ياقوت، نفسه، 3، ص93، حسين مؤنس، نفسه، ص586.

4 حسين مؤنس، نفسه، ص586.

ثانيا/الملكيات الفردية الخاصة

لقد كان للرعية الأندلسية نصيب وافر من الأملاك والثــروات المتنــاثرة بمختلــف مناطق الأندلس، والدلائل التاريخية تشير إلى ان الكثير من سكان الأندلس كانوا يملكــون أموالا سواء منقولة او غير منقولة، وخاصة الطبقة التي تضم الأمراء والولاّة، ، وقــادة الجند، وأهل القلم، فضلا عن "البيوتات الوجيهة المرتبطة بجهاز السلطة، ولــم تختلــف المصادر في التنويه بنفوذ هذه الطبقة في المجتمع، فلها من السلطان والنفوذ مــا جعلهــا "تشكل الفئة المهيمنة على مقدرات الأندلس المالية، والمسير لشؤونها الاقتصادية، فتبوأت المقام الرفيع والجانب المهيب. والناظر في العناصر المكونة لهذه الطبقة يجدها عبارة عن شرائح اجتماعية متنوعة شكلت "الثروة والجاه القاسم المشترك بينها" فقد احتجنت الأموال الكثيرة التي تقدر بعشرات الآلاف من الدينارات، وتولى بعض أفرادهــا "الخطط الرسمية واستثمر أموالــه في الصناعة والتجارة"

01/ ملكيات الأمراء والخلفاء وحاشيتهم:

تميزت هذه الطبقة بحيازة الثروة فأدى ذلك إلى الغنى، وتشمل أفراد الأسرة الحاكمة وحاشيتها، كما تشمل هذه الفئة "المشتغلون في أجهزة الدولة الأقل أهميــة مــن القضــاة كصاحب الأحكام، وصاحب المواريث، وصاحب المدينــة"، ويضــاف إلــيهم الحــرس، والشرطة، وصاحب الأحباس والمحتسب. وارتباط هؤلاء الموظفين بجهاز الدولة أعطاهم "مكانة وجاها داخل المجتمع".

وقد كان الأمراء من كبار الملاكين ويشترون في بعض الحالات الأراضــي التــي يرغبون فيها، ولا يستطيع الكثير من السكان الرفض خوفا من المصادرة والاضطهاد[1]. فتشير بعض الدلائل إلى غنى بعض ولاة الأندلس وكبار زعمائها وهذا منذ عصر الولاة،

[1]- الجنحاني، المجتمع العربي الإسلامي، عالم المعرفة، المرجع السابق، ص236-237.

فكان الصميل بن حاتم يمتلك دارًا كبيرة وتقع خلف هذه الدار عقدة الزيتون المشهورة التي تضم مائة الف شجرة، وكانت أمواله كثيرة[1]. وهناك قناة عامر المنسوبة إلى عامر بن عدي من أشراف بني عبد الدار بالأندلس وتقع غربي قرطبة[2]. وهناك الضياع الواسعة التي تضم القصور الكبيرة والتي تسمى بالبلاط مثل: بلاط مغيث الرومي وبلاط الحر[3]. وكان أبو عثمان شيخ موالي بني أمية يمتلك إقطاعًا كبيرًا بقرية طُرش من كورة قرطبة[4]. وهناك أملاك أرطباس الواسعة التي وزع بعضها على زعماء الأندلس أمثال الصميل (عقدة الزيتون بالمدور) وأبي عثمان (طُرش) وعبد الله بن خالد (الفنتين قرب لوشة). وأبي عبدة (حسان بن مالك) غربي الأندلس (منطقة إشبيلية)[5]. ومن الملاحظ ان الأموال والعقارات التي امتلكها هؤلاء كانوا اما قد تحصلوا عليها كمقابل لانتصارات الغزو كغنائم، أو ورثوها عن الاباء والاجداد او كانت كهبات مقابل بعض الخدمات المختلفة المقدمة للدولة والممثلة في الاقطاع المدني والعسكري الذي ظهر في الأندلس على مراحل.

ويبدو ان ظهور الإمارة والخلافة الأموية بالأندلس قد رافقها ظهور ملكيات منقولة وغير منقولة خاصة على مستوى قمة هرم السلطة، وقد وصفت المصادر هذه الأموال "بالكثيرة"، ومن تلك الأموال ما يسمى بالمستخلص واملاك السلطان وهي في رواية ابن عذارى وابن الخطيب تعني الشيء ذاته، وهذا الأخير يعبر عنهما بمصطلح واحد هو"مستخلص السلطان"، والمستخلص في الاستعمال الأندلسي هو الأراضي الزراعية

1- ابن القوطية، افتتاح، المصدر السابق، ص 29.

2- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 63، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص456.

3- مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص633.

4- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر نفسه، ص 24.

5- ابن القوطية، افتتاح، المصدر نفسه، ص28 – 30، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، صص267 – 269، ذنون طه، الفتح والاستقرار، المرجع السابق، ص 417.

والعقارات التي تخص بيت المال[1]، وقد كان لها ديوان مسؤول عن ادارتها عرف في الأندلس بديوان المستخلص، وتم تعيين امينا للإشراف على أراضيه اما مزارعة ومساقاة مع تولي تحصيل مالها[2]. ومن هنا فالمصادر تشير احيانا إلى مال الدولة كأنه مال الأمير او الخليفة باعتباره رمز الدولة[3]. بيد اننا نجد في اشارات بعض المؤرخين ما يوحي بأن المستخلص ومداخيله هو الأراضي الخاصة التي تخص الأمير او الخليفة.

ومن أموال وعقارات المستخلص ابتنى الأمير عبد الرحمن الداخل منية الرصافة التي اتخذها بشمال قرطبة منحرفة إلى الغرب. فأتخذ بها قصرا حسنا وجعلها جنانا واسعة، " ونقل اليها غرائب الغروس وأكارم الشجر من كل ناحية، وأودعها ما كان أستجلبه يزيد وسفر رسولاه إلى الشام من النوى المختار والحبوب الغريبة، حتى نمت بيمن الجد وحسن التربية في المدة القريبة أشجارا معتمة أثمرت بغرائب من الفواكه انتشرت عما قليل بأرض الأندلس"[4]. ثم اهتم بها الأمير الداخل وغرسها في منيته، وانتشرت بذلك زراعتها في سائر أنحاء الأندلس [5]. ويذكر ابن بشكوال ان من هذه

1- عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، صص 139-140.

2- نفسه، ص ص 140-141.

3- نفسه، ص ص 139-140.

(4- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص466-467.

5- ابن الآبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص37، ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 60، **العبادي أحمد مختار، في التاريخ العباسي والأندلسي**، بيروت، 1972، ص318، **أحمد بدر، دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها**، دمشق، 1972، 1، ص148، 162. سفر بن عبيد الكلاعي. ويقال هو من الأنصار، وهو من الذين كانوا يحملون ألوية رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكانت قريته بقرب قرطبة على طريق قرطبة، وتعرف ببنيلة وكان من أهل رية، وإليه ينتسب الرمان السفري. وسببه أن عبد الرحمن بن معاوية الداخل بعث إلى أخته بالشام أم الأصبغ عند ما استقر له ملك الأندلس أن تأتيه، فأبت، ووجهت له بتحف، منها ذلك الرمان. فجمع عبد الرحمن أصحابه. فلما نظروا إليها حنوا إلى الشام وبكوا. فأخذ سفر من حب ذلك الرمان وجعله في سبنية. فقال له عبد الرحمن، ما هذا؟ فقال له يا مولاي أغترسها في بلدي لعلها تعلق. فاغترسها فعلقت وكثرت في الأندلس، فنسبت إليه. ذكره ابن أبي الفياض، وابن مزين في تاريخهما. **ابن عسكر أبي عبد الله، ابن خميس أبي بكر، مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار** تق وتخ

الجنات الجنة المعروفة بربنالش [1] وقد وهبها هشام المؤيد للمظفر بن أبي عامر، وهي اول أصل اتخذه عبد الرحمن بن معاوية، وكان فيها نخلة منها توالدت كل نخلة بالأندلس [2]. ولما وفد أحد سراة القوم الاغنياء" على الأمير الحكم قادما من مدينة حمص اقطعه الفجرة المنسوبة اليه إلى اليوم"[3].

أما الأمير عبد الله فقد بنى منية الناعورة على شط النهر أسفل قرطبة المتصلة بمصلى فحص المصارة العتيق كان اشتراها أيام والده الأمير محمد فأنشأها منية عجيبة واسعة الخطة ارادها للفرجة فأوسع خطتها وأكثر غراستها واشترى بما حولها من أحقالها المحيطة بها سنة 253هـ/867م، ثم انتقلت من بعده إلى ابن إبنه الخليفة عبد الرحمن بن محمد[4]، وكان للوزير عبد الملك بن جهور[5] بن يوسف بن بخت في آخر أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم، ضياع بشذونة يطلع عليها بين مدة واخرى[6]؛ كما امتلك عبد الله بن بدر ضيعة قد أوكل ثلاثة اشخاص يعملون بها ويعتمرونها [7].

وتصور لنا المصادر القضايا التي كانت تعيشها الأندلس ومنذ وقت مبكر من عهد الإمارة؛ ففي عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل وهو بالطبع صورة من الواقع

وتع- عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 1999م، ص350.

(1- ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص 38 (الحاشية 4).

(2- **ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، نش وتص ومر- السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، 1955م، 205، ابن الابار، نفسه، ج1، ص38-39.

3- العذري، المصدر السابق، ص 102، احمد الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص 23.

4- ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص 38

5- عبد الملك بن جهور ابو مروان وزير جليل، اديب شاعر كاتب، عاش إلى أيام عبد الرحمن الناصر. **الحميدي محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحَميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت488هـ، ص1095م)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م، ص 282

6- **الزبيدي ابوبكر، طبقات النحويين واللغويين**، تح- ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2، ص291.

7-نفسه، ص 328

الاجتماعي الذي كانت عليه الأندلس في تلك المرحلة وحتى نهاية عهد الخلافة. فالخشني يتحدث عن أناس تواقين إلى الانحراف واستغلال الغير والطمع إلى ما بأيديهم من ممتلكات أو غيرها إذا ما سنحت لهم الفرصة بذلك ولا سيما إذا ما كانوا مقربين من الأسرة الحاكمة، فالأمير عبد الرحمن بن معاوية دخل عليه حبيب القرشي[1] يشكو القاضي عبد الرحمن بن طريف الذي رفض تسجيل ضيعة باسمه، رأى القاضي فيها الغصب، ولم يجد نفعا تدخل الأمير عبد الرحمن بن معاوية في استرجاعها لقريبه، فقد نفذ القاضي الحُكم ضد حبيب وسجل وأشهد، وقد أغضب بفعله هذا الأمير عبد الرحمن بن معاوية. فقال له القاضي: " أيها الأمير، ما الذي يحملك على ان تتحامل لبعض رعيتك على بعض، وانت تجد من ذلك وجها، ان ترضي من تعني به من مالك، فقال له الأمير: فلعل الذين استحقوا الضيعة ان يبيعوها فأشتريها من مالي، وأرضيهم في ثمنها، فقال له ابن طريف: اذن ارسل في القوم واخاطبهم في ذلك، فإن أجابوا إلى البيع، وإلا فإن حكمي قد نفذ، فأرسل القاضي في القوم في الضيعة، فأجابوا إلى البيع، أن أجزل لهم الثمن. فكان حبيب يقول، بعد ذلك: جزى الله عني ابن طريف خيرا، كانت بيدي ضيعة حرام فجعلها حلالا " [2].

وذكر الخشني بان القاضي عامر بن معاوية اللخمي حكم لزيدون الفتى بالفدان المعروف بفدان " أجل " بعدوة الوادي، بعد خصومة طويلة دارت بينه وبين القاضي سليمان بن أسود الغافقي، كان متوليها محمد بن غالب بن الصفار، فأبى سليمان الحكم فيها حتى عزل، فقضى ابن معاوية بالفدان وصار بعد ذلك إلى محمد بن غالب[3].

1- هو حبيب الداخل إلى الأندلس بن عبد الملك بن عمر بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، دخل أيام عبد الرحمن بن معاوية فيمن دخل من ملوك بني امية عند استقرار الأمر لعبد الرحمن الداخل، ولاه عبد الرحمن طليطلة وأعمالها وتوفي قبل سنة 172هـ، ص788م، في ايام عبد الرحمن الداخل فحزن عليه حزنا شديدا وحبيب هذا هو جد الحبيبين الذي كان لهم عدد وجاه وثروة في قرطبة ورية (مالقة). ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص ص89–90، ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص226، 346 (هامش 346)، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص59–60، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص62.

2- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص ص 65 – 66.

3- نفسه، ص 184.

ويذكر ابن حيان بأن الخليفة عبد الرحمن الناصر كانت تحت تصرفه اراض شاسعة خصبة، يهبها ويقطعها متى ما اراد لأعيان دولته وافراد اسرته، فلما وفد ابو علي القالي على عبد الرحمن الناصر سنة 330هـ/941م" أوسع عليه في الانزال والاقطاع "[1]. او ما وهبه لزوجته (مرجان) أم ولي عهده الحكم من اقطاعات شاسعة، اذ كانت تنفق على مسجد بقرطبة منسوب اليها وهو من أوسع المساجد بقرطبة يتكفل بمصالحه عليه وعلى غيره من مساجدها من " أحقالها العظيمة القدر الوافية الغلة بطرف قرطبة الغربي، مستمر الانفاق عليه، وعلى غيره من وافي غلتها مر السنين. . . "[2]. كما انه سلك مسلك الأمير محمد –جده في أولاده– بأن يخص ص لكل واحد منهم " قصر يسكنه وضياع تغل له وعقار بداخل البلد يجري عليه خراجه"[3]، ويقرن " لكل واحد بمنية بستان بخارج البلد في أمكنة متنزهاته الحسنة. . . وأوسع لهم من الضياع المغلة والعقارات الخراجية"[4].

كما اشار المقري إلى بعض مظاهر الأموال السلطانية في خلافة عبد الرحمن الناصر حيث بنى من ماله الخاص لإحدى جواريه الاثيرة لديه، فأمر بقطع شجر جبل العروس الواقع شمال قرطبة، وغرسه تينا ولوزا، ولم يكن منظرا احسن منه، ولاسيما في زمان تفتح الاشجار[5].

ولم يقتصر امتلاك الأموال على الأمراء والخلفاء فحسب فحتى الوزراء كان لهم نصيب من ثروة الأندلس، اذ من المألوف في أي دولة بعد نشأتها وتدعيم أواصر حكمها أن تستعين بالوزراء، لاسيما من الكتّاب والشعراء، وذلك لحاجتها الملحّة إلى ضبط

1- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص480، الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال المقتبس لابن حيان، المرجع السابق، ص346.

2- ابن حيان، نفسه، ص13.

3- نفسه، ص14.

4- نفسه، ص15.

5- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص524.

شؤونها الداخلية والخارجية على حدّ سواء. فالمكاتبات والسجلات المنظِّمة والمسيِّرة للعلاقات مع الرعية في أحوالها المختلفة، من إصدار أوامر أو رفع مظالم أو تحديد للواجبات والحقوق خاصة منها الجبائية، فضلا عن الإخبار بوقائع الجهاد والفتوح التي منّ الله بها على المسلمين في هذه الثغور، كان ولابد أن يتولاها "ضليع بالكتابة، فاقترن اسم الوزارة بالكتابة"، وقد نوّه ابن خلدون بشرف الكتابة، وذكر أن مخالطة الملوك والاقتراب منهم إنما يحدث بها، فالشاعر أو الكاتب لسان حال الدولة في حالتي السلم والحرب فيقول: "فلها بذلك شرف ليس لغيرها".

ومن أحسن الدلائل التي تشير إلى ذلك ما أهداه الوزير احمد بن عبد الملك بن شهيد سنة 327هـ938م للخليفة عبد الرحمن الناصر، وهي هدية كان من ضمنها "ضيعتين لابن شهيد من خيار ملكه عندما علم الوزير تطلع عبد الرحمن الناصر اليهما في إحدى القرى بالقنبانية المنقطعة الغرس في شرقها وترديده لذكرها دائما فأبتاعها الوزير هذا وأهداها للناصر، فضمها إلى ضياعه"[1]، وينطبق نفس الشيء على "قرية شيرة من نظر جيان وقدر الوزير انه سيرفع فيها في هذه السنة آلاف الأمداد من الاطعمة من هذه القرية فقط"[2]. وهنا لابد من التنبيه إلى كبر حجم هذه الضياع وخصوبتها، اذ في ضيعتين فقط ترفع منها آلاف الامداد من الاطعمة فما بالنا بالضياع الكثيرة الاخرى التي يمتلكها الأمراء والخلفاء.

وفي عهد الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر في خلافة هشام المؤيد، ازدهرت الأندلس اقتصاديا، خاصة في مجال الزراعة، اذ بقيت الاقطاعات القريبة من المدن بيد

1- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص177، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص359.

2- **الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت748هـ، ص1347م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح- عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993، ج25، ص445، **المقري أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**، تح- مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939م، ج2، ص261.

أصحابها يتوارثها الابناء عن الآباء[1]، فبدأ عهده بتوزيع الضياع والأراضي على الاجناد وحدث ازدهار زراعي كبير وواضح، ما حدى ببعض الجنود المغاربة العـامريين بـأن يصف الوضع بالأندلس في تلك الاثناء بخير[2]، أولئك الجنود الذين أعتمد عليهم اعتمادا كبيرا فأخذ يستدعيهم ويتضمن الاحسان اليهم والتوسعة حتى صاروا اكثر اجناد الأندلس. وهذا ما يؤكده ابن عذارى قائلا: "ولم تزل طائفة البربر ولا سيما في زمن ابن أبي عامر وبطانته، وهم أظهر الجند نعمة، وأعلاهم منزلـة إلـى ان هلـك، وانقرضـت الدولـة العامرية[3]. وعلى الرغم مما كان بيد الحاجب المنصور من سلطة وملك فأنه كـان لـه ضيعة موروثة عن أبيه، كان قد اتخذ الأكفان من أطيب مكسبه منها ومن غزل بناته[4].

في عهد الحاجب المظفر عبد الملك، وفي أول غزواته والتي فتح بها حصن ممقصر من ثغر برشلونة عنوة فأسكنه بالمسلمين، ونادى فيهم مـن أراد الاثبـات فـي الـديوان بدينارين في الشهر على أن يستوطن في هذا الحصن فعل وله مع ذلك المنزل والمحرث، فرغب في ذلك خلق عظيم واستقروا به في حينهم[5]. ويذكر ابن بسام مدى ما وصلت اليه ملكيات بعض الوزراء في نهاية القرن الرابع بسبب استغلال السلطة المخولة له، فيصـفه قائلا: " تبحبح الوزير عيسى بن سعيد ابن القطاع بعد مهلك المنصور بن أبي عامر فـي دولة إبنه عبد الملك، فتناهى في الاكتساب بالحضرة وجميع أقطار الأندلس ضياعًا ودورًا، فات الناس إحصاؤها" [6].

1- ابن القوطية، افتتاح الأندلس، المصدر السابق، ص ص 29- 30، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص258- 268، 276.

2- المقري، نفسه، ج1، ص417.

3- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص279، 294

4- نفسه، 2، ص173.

5- نفسه، 3، ص7.

6- ابن بسام، الذخيرة، المصدر السابق، ج1، ص124.

وقد أدّى استقلال المدن الأندلسية إلى ازدياد ثروة الأرستقراطية المحلية وتركزها في أيدي بعض العائلات القوية ذات النفوذ في كلّ من هذه الأقاليم. فأبو الحزم بن جهور يصفه المراكشي بقوله: "قديم الرياسة شريف البيت كان آباؤه وزراء الدولة الحكمية والعامرية". ويرسم لنا ابن بسام صورة قاتمة عما آلت اليه الأندلس مع بداية القرن الخامس من استغلال كل وزير لسلطته لينفرد بأملاكه مستقلا بها عن الخلافة حيث في الفتنة: " كان مبارك ومظفر العامريان في مدة امارتهما في سنة 401هـ/1010م بلغت جبايتهما أول ايامهما مائة وعشرين الف دينار في الشهر: سبعين ببلنسية وخمسين بشاطبة، فيستخرجانها بأشد العنف من كل صنف، حتى تساقطت الرعية وجلت أولاً فأولاً، وخربت أقاليمهم آخرًا، فأقبلت الدنيا يومئذ عليهما وعلى نظرائهما بكثرة الخراج، وتبوؤا البحبوحة بحيث لا يغاورون عدوًا، ولا تطرقهم نائبة تضمهم لها نفقة حادثة، فانتعشوا وكثروا، ولحق بهم لأول أمرهم، من موالي المسلمين ومن أجناس الصقلب والافرنجة والبشكنس عشيرتهم، وانتمت جماعة هذه الاخلاط الممتهنة الأصاغر معهم إلى ولاء بني عامر [1].

وهي الأسر العريقة التي حظيت بالجاه والسلطان، وتميزت بمكانتها الرفيعة منذ زمن الأسلاف، وبقيت على ذلك الحال بل ازدادت غنى فشكلت بذلك عنصرا مهما في الطبقة الأرستقراطية وأشهر هذه البيوتات تداولت ذكرها المصادر المختلفة، وخلّدت لنا مآثرها وبيّنت دورها في المجتمع الأندلسي. وما ملوك الطوائف إلا أسر وجيهة ثارت بعيد الفتنة البربرية لتستقّل بمناطق نفوذها.

وينبغي ان نشير هنا إلى ظاهرة عمت الأندلس في بعض الفترات، وهي ظاهرة ارتماء المتنفذين على ممتلكات من هم اقل منهم منزلة، فاستفحلت ظاهرة اغتصاب الأراضي في القرن الثالث الهجري، وخاصة في النصف الثاني منه نظرا لضعف السلطة

1- ابن بسام، الذخيرة، المصدر السابق، ج1، ص15- 16.

المركزية وانتشار الفوضى بجميع بلاد الأندلس، وظهور المستبدين بالسلطة والمال سواء من ذوي البيوتات الأندلسية التي اكتسبت المال والجاه عن طريــق ممارســة الادارة، او ممن ينتمون إلى الجهاز العسكري من قادة الجند.

وثمة نازلة تشير إلى ما جبل عليه قادة الجيش السلطاني من حب التملك واغتصاب الأراضي، اذ يذكر ابن سهل ان عامر بن عامر احد قادة الجند ووالي مدينة جيان في آن واحد، اغتصب دارا كانت ملكية احد العوام الذي لم يجد حلا سوى الشكوى منه للأميــر. ويذكر احد الباحثين ان عامل كورة البيرة اعتاد على قمع الاهالي وخاصة المســتعربين، مما ادى بالأمير الحكم الربضي إلى قتله، فلما تسامع الناس بخبر مصرعه وفــدوا إلــى قرطبة مطالبين بالأراضي التي سلبهم اياها[1].

وفي هذا الصدد يتضح من استقراء بعــض نصــوص الجغــرافيين والمــؤرخين كالعذري وابن الخطيب، المتعلقة بنهاية عصر الإمارة ان " يحي ومحمد ابتنيــا حصــن شنتفيلة واجتمع اليهما قومهما من البربر، وســجل لهمــا الإمــام عبــد الله واســتقامت طاعتهما"[2]. كما حافظ إبراهيم واسحاق ابنا سارة القوطية[3] على " ضياعهما العظيمة. . . فأدركا الشرف المؤثل والرياسة بإشبيلية، وشهر نسلهما بالنســبة إلــى امهمــا ســارة القوطية". ويتعلق الأمر بالمستغلات والأملاك التي تم توريثها بعدئذ في اعقابهم.

ينطبق نفس الشيء على بعض المتنفذين من قادة الجند الذين تأكدت سطوتهم وكثــر اتباعهم وترسخت شوكتهم في مختلف الاقاليم والكور الأندلسية، نخــص مــنهم بالــذكر كريب بن عثمان الذي تملك قرى بأكملها في احواز حصن اقــوط بكــورة مــورور[4]،

---

[1]– بوتشيش، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13.

[2]– العذري، المصدر السابق، ص102، **ابن الخطيب، الاحاطة في أخبار غرناطة، نصوص لم تنشر**، عبد السلام شقور، طنجة، 1988، ص20، الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص23.

[3]– المقري، نفح الطيب، ج1، ص267.

[4]– الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع نفسه، ص24.

ويكشف ابن حيان[1] النقاب عن قرية اخرى تملكها هذا المنتزي اذ " خرج كريب بن عثمان إلى قريته بالشرف " على حد قوله. وثمة قائد مماثل السطوة بالحوض الاسفل للوادي الكبير، يدعى " سليمان بن محمد الشذوني المتنفذ وهو في حصنه الذي بناه على مدينة الخور المسمى نبريشة"[2].

وفي سياق آخر تصرح كتب التراجم باستفحال ظاهرة اغتصاب ونهب الممتلكات بشكل فردي لبعض المستضعفين، فيذكر النباهي ان بدرون الصقلبي اغتصب دارا كانت في حوزة امرأة[3]، كما لم يتورع هاشم بن عبد العزيز عن الارتماء على أراضي الغير وسلبها، بتزوير عقود الشراء رغم ما ملكت يداه[4]، بل انه حسب ابن حيان اراد شراء ضيعة رجل يجاوره، لكن هذا الأخير رفض بيعها، فما كان منه الا ان انتزعها بالقوة، وزور عقد بيعها تحت الضغط والتهديد، ومن خلال نفس النص يظهر تعطشه لامتلاك الأراضي[5]. وحسبنا انه امر بسجن رجل لمجرد انه امتنع عن بيع دار له[6]. ولكن احيانا لا يتردد القاضي وصاحب الأحكام والمظالم عن الوقوف بحزم في وجه مختلف التجاوزات وارغام الجميع بمن فيهم كبار رجالات الدولة وافراد الأسرة الأموية الحاكمة وبطانة الخليفة وقواد الجند وولاة الكور على الانضباط والانصياع للأحكام وتنفيذ هذه السياسة الاصلاحية التي باشرتها الخلافة ثم الحجابة العامرية من بعدها. ونشير بهذا الخصوص إلى اقدام الخليفة الحكم المستنصر على الاستعجال في انفاذ صاحب المظالم

1- ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص71.

2- نفس المصدر والصفحة.

3- النباهي، المرقبة، المصدر السابق، ص ص57-58، بوتشيش، المشكل القانوني، المرجع السابق، ص13

4- ابن حيان، نش-مكي، المصدر السابق، ص ص190-191. وص 148.

5- نفسه، ص ص 148- 150.

6- ابن القوطية، المصدر السابق، ص 105.

إلى اشبيلية" لمحنة ما تشكاه أهلها من حيف الوالي عليهم ليقفه مع المتظلمين منهم ويمتحن عليه ما نسبوه اليه من مظالمهم"[1].

وامعانا في ضبط انتقال الأملاك وتدقيق حدودها، لا تعوزنا القرائن المتواترة في كتب التراجم والطبقات[2] وفي متون النوازل الفقهية عن ركوب الفقهاء والقضاة لحيازة الأراضي وتسجيلها لصالح أربابها. وبصرف النظر عن الخراص والمساح والجباة والعدول والموثقين تندرج الانظمة العقارية وتدبير الأملاك ضمن جملة من الخطط المختصة كـ: " ولاية الأحباس"[3] وخطة المواريث" وخطة الضياع" [4].

02/ ملكيات الأعيان والبيوتات الكبرى:

وتقدم المصادر الوسيطية فيضا من المعلومات عن وجوه القوم والمتنفذين من أهل البيوتات الذين اتخذوا الضياع الواسعة المغلة في "بواديهم"[5]، كما تشير المصادر إلى صغار الملاك الذين يتطلعون دائما إلى زيادة ثرواتهم طمعا في اللحاق بالأثرياء وذوي الجاه.

فكانت هناك الضياع والمستغلات الكبيرة، متناثرة بمختلف ربوع الأندلس وخاصة بجنوبه، حيث يحتوي على السهول الواسعة والأراضي الخصبة، وذلك طوال عصر الإمارة والخلافة، اذ لم يتوقف اقطاع المستغلات وتسجيل الحقوق على الأراضي والممتلكات لصالح أهل البيوتات والمتنفذين من أهل السيف والقلم.

1- ابن حيان، نش- مكي، المصدر السابق، ص86.

2- **ابن خاقان أبو نصر الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان ابن عبد الله القيسي (ت528هـ، ص1133م)، مطمع الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس**، تح- محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1983م، ص 50.

3- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج2، ص62.

4- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص199.

5- العذري، المصدر السابق، ص102.

وقد اتخذت هذه الأموال طابع الملكية الفردية، بحيث كانت بأيـــدي الفلاحـــين فـــي القرى، او بأيدي فئات مقيمة في المدن، وكانت تستغل هذه الملكيات وتستثمرها بالوكالـــة أو عن طريق العبيد والأجراء، وقد عرفت الملكية الفردية مساحات شاسعة مـــن الأرض، انجرت غالبا عن طريق الاقطاع[1]، او الارث، او الشراء، او غير ذلك من طرق انتقال الملكية، بالإضافة إلى الأموال المنقولة الاخرى التي تم اكتسابها، بمختلـــف الاســـاليب، شرعية كانت او غير شرعية، ومن ذلك ما يصرح به العذري في شأن أهل بلنسية عامة فيقول: " وقد اطبعت مدينة بلنسية بقلة الهم، لا تكاد ترى فيها احدا من جميع الطبقات الا وهو قليل الهم مليئا كان او فقيرا، قد استعمل اكثر تجارها لأنفســـهم اســـباب الراحـــات والفرج، ولا تكاد تجد فيها من يستطيع على شيء من دنياه الا وقد اتخذ عند نفسه مغنيـــة واكثر من ذلك، وانما يتفاخر أهلها بكثرة الاغاني فيقولون" عند فـــلان عـــودان وثلاثـــة واربعة واكثر من ذلك، وقد اخبرت ان مغنية بلغت في بلنسية اكثر من الف مثقال طيبة، واما دون الالف فكثيرات"[2].

ومن ابرز البيوتات التي كان لها شأن في صياغة الخريطة العقارية بالبوادي الأندلسية نذكر بني حجاج بإشبيلية [3] الذين امتلكوا استغلاليات واسعة في " باديتهم بالسند المنسوب اليهم على خمسة عشر ميلا من الحاضرة"[4]. ولقد أهلتهم قدرتهم وقوتهم المالية، ان حشدوا الكثير من عرب اشبيلية للثورة على امارة بني امية وشقوا عصا الطاعة وانتزوا بإشبيلية في فترة نهاية الإمارة محاولين الاستقلال بممتلكاتهم التي اكتسبوها. ومن

(1- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الإسلامي، طبع عالم المعرفة، المرجع السابق، ص236-237. فقد كان عبد الرحيم الزاهد (ت247هـــ، ص) من اصحاب سحنون، يملك ضيعة كبرى تحتوي على 17 الف شجرة زيتون.

2- العذري، المصدر السابق، ص 18.

(3- الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص 23.

(4- ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص 71.

المعروف انهم اقتسموا مع آل خلدون كورتها نصفين: فخرج إبراهيم بن حجاج بالنصف وبن خلدون بالنصف، وبقيا كذلك اعواما"[1].

ولا تنقصنا البراهين الدالة على مكانة بني خلدون[2] وغيرهم من البيوتات العريقة التي اتخذت الضياع بالبوادي والقرى وقد كلفوا وكلاء ليديروا العمل في ضياعهم بعدما تولوا مناصبهم في الدولة، مثل آل زهر وآل الزبيدي وبني الجد والالهانيين[3] "فقد كان يحيى بن معمر الالهاني في إشبيلية في قريته بمعدانه مقبلا على عمارة ضيعته في ولاية الأمير عبد الرحمن ابن الحكم[4]. اما القاضي سعيد بن سليمان الغافـقي فانه لما أراد الأمير عبد الرحمن بن الحكـم ان يوليه القضاء بقرطبة ارسل فيه رسولا، فوافقه وهو يقف على ازواج (ثيران) له يحرثن بفحص البلوط في ضيعته[5]، وعندما أصبح قاضيا للجماعة في قرطبة عين وكيلا له على أرضه وضيعته يدعى ناصر بن قيس، فعندما زاره وكيله هذا يوما في قرطبة، عرف به القاضي وهو في مجلس القضاء، واخبر من حوله قائلا لهم: " هذا مقيتي ومقيت عيالي بحول الله، ثم سأله عن رفعه (حصاده) ذلك العام، فكانت سبعة امداد من الشعير وثلاثة من القمح فحمد الله واثنى عليه"[6].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص125.

2- ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص 71.

3- نفسه، ص71.

4- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص ص 103، 112، ابن الفرضي، علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص897 - 898 (رقم 1553، **القاضي عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي (ت544هـ، ص1149م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تح- عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط1، 1966 - 1970م، 4، ص145، ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج1،ص355.

5- الخشني، نفسه، ص 136.

6- نفسه، ص ص 137 - 138.

وينطبق نفس الشيء على بيت المعافريين[1] الذين اتخذوا الأملاك الواسعة المغلـة بالبوادي الإشبيلية خاصة. ونخص منهم بالذكر القاضي محمد بن بشـير بـن شـراحيل المعافري (ت198هـ/813م) فقد كان يعمل في ضيعته في باجة إلى ان كلف بمنصـب قاضي الجماعة في قرطبة في ولاية الأمير الحكم بن هشام فوكل من يهتم بضيعته على ما يبدو [2]. أما اللغوي الاشبيلي ابو بكر الزبيدي[3] وابا اسـحاق إبـراهيم بـن عبيـد الله المعافري اللذان كانا إلى حدود خلافة الحكم المستنصر من اغنى أهل عصرهم بفضل ما كان لهم من "وجد وسعة يد" واستثمار ما جمعوه من ثروة. هذا الأخير الـذي اضـطرته كثرة املاكه وشساعة مستغلاته إلى الرحيل" عن حاضرة اشبيلية إلى باديـة لـه بقربهـا لمراقبة ممتلكاته عن كثب[4].

كما كان القاضي مصعب بن عمران الهمذاني قد اشترط على الأمير هشام بن عبد الرحمن بان يأذن له في الاطلاع على ضيعته كل يوم سبت ويوم احد، فرضى له بذلك[5]، وكان للفقيه عبد الملك بن حبيب(ت238هـ/852م) أرض وزيتون بقرية بيرة[6] وهي إحدى قرى طوق غرناطة وكان بها مسجد قراءته، وحبس ذلك جميعه على مسجد قرطبة [7].

في حين كان بعض الفقهاء والمشاورين من ذوي الشأن ممن يعمل في حقله ويتعيش منه، فالفقيه المشاور ابو وهب عبد الاعلى (ت261هـ/874م) كان يعتمر بيده جنة له

1- ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص 71.

2- الخشني، المصدر السابق، ص73، ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج1، ص355 – 356.

3- الزبيدي، طبقات النحويين، المصدر السابق، ص 307.

4- الزبيدي، نفسه، ص 307، الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص 28.

5- الخشني، المصدر نفسه، ص 69.

6- ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج1، ص129

7- نفسه، ج3، ص548 – 553

بقرب مقبرة قريش، يكون فيها تدريسه للطلبة الذين يسمعون عليه فيأكلون معه غذاءه اذا حضر[1]. أما الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز(ت273هـ/886م) فقد كان يختلف عليه طلبة العلم إلى ضيعته التي يملكها وهو يزرع والقفيفة في ذراعه فيستمعون اليه وهو يعمل بهذه الحالة[2].

وقد مارس عدد كبير من هؤلاء الأعيان بالأندلس حرفة الزراعة. بل تكاد تكون هذه الحرفة الاولى من بين الحرف التي مورست في الأندلس، من حيث الأهمية وعدد المشتغلين فيها فكانت الأرض مصدر لثروة الكثير منهم، ولما كان هؤلاء هم المتنفذون أصبحوا بحكم مكانتهم المالكين لأراض واسعة استغلها البعض لصالحه، ولا تبخل علينا كتب التراجم والطبقات بالمعلومات المتعلقة بهذا الأمر، فهذا محمد بن أحمد ويقال له كذلك أحمد بن عبد الله بن أحمد الأموي المعروف باللؤلؤي القرطبي المكنى أبا بكر (ت 350 أو 351 هـ/961 أو 962م) كان له حقل يعمل به[3]، كما أن جارًا له كان له حقل، مداخل لحقل اللؤلؤي هذا، حيث كان يود اللؤلؤي أن يجمع حقل جاره إلى حقله، فلا يزال اللؤلؤي يسأل صاحبه أن يبيعه منه. أو يعاوضه منه بكل حيلة، فلا يجيبه، إلى أن سويت المسألة بينهما بتدخل الفقهاء[4].

1- القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص245، ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج2، ص751.

2- ابن بشكوال، الصلة، المصدر السابق، ص33.

3- القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر نفسه، ج6، ص111.

4- عياض، نفسه، ج4، ص 417، **ابن سهل أبو الاصبغ عيسى الاسدي الأندلسي (ت486هـ، ص1093م)، وثيقة في رد المكائد (في البيع بالإكراه)** في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى، در وتع- محمد عبد الوهاب خلاف، مجلة المناهل، العدد26، الرباط، 1983م، ص ص 299- 305.

وكان لحماد بن شقران بن حماد (ت 354 هـ/965م) ضيعة باستجة من إقليم طليطلة [1]. وكان لابن القوطية (ت 367 هـ/ 977 م) ضيعة بسفح جبل قرطبة[2]. وللأديب أبي بكر بن هذيل ضيعة كذلك بسفح جبل قرطبة، وهي من بقاع الأرض الطيبة المونقة[3]. وعلي بن عيسى بن عبيد التجيبي الطليطلي كان في أيام الحكم المستنصر فقيهًا عالمًا ثقة زاهدًا ورعًا مجاب الدعوة محسنًا في تعليمه قانعًا، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر. حتى استثقله أهل طليطلة فانحاز عنهم، إلى قرية كانت له بها جنة، يحفرها ويعتملها بيده ويقوم منها حاله. وكان الطلبة ينهضون اليه بها [4].

كما كان أبو عبد الله محمد بن طاهر بن أبي الحسام المعروف بالشهيد القيسي التدميري (ت 378 أو 379 هـ/988 أو 989م) من بيوتات الشرف ببلده. وكان من عظماء الأندلسيين بعيد الصيت في الخير والصلاح. رحل للمشرق وأنصرف إلى بلده مجيبًا لدعوة والده، اذ كان في الحياة فنزل خارج مدينة مرسية في قرية بني طاهر، تورعًا عن سكناها والصلاة في جامعها، واتخذ لنفسه خيصة من شعر البقر وقيل اتخذ له بيتًا من حطب السدر يأوي اليه، واعتمر جنينة له هناك يقتات من تينها[5].

في حين كان أبو محمد الاصيلي واسمه عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله ابن جعفر (ت 392 هـ/1001م) يعمل بالمزارعة على الثلث والربع ويرى ذلك ولا يقول بمنعها في المذهب، ويقول هي ألين مسائلنا وأضعفها، وحجته حديث معاملة النبي(ﷺ)

1- ابن الفرضي، علماء الاندلس، المصدر السابق، ج1، ص230.

2- القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج6، ص298، المقري، نفح الطيب، ج4، ص74.

3- المقري، نفسه، ج4، ص 74.

4- القاضي عياض، المصدر نفسه، ج6، ص171.

5- القاضي عياض، نفسه، ج7، ص203، المقري ، المصدر نفسه، ج3، ص4.

أهل خيبر، وان النبي(ﷺ) عاملهم على ان يزرعوها ويعملوها ولهم شطر ما يخرج منها وما حكي عن عمر وجماعة أهل المدينة[1].

وكان طاهر بن محمد بن عبد الله بن موسى بن إبراهيم المعروف بالمهند (ت390هـ/999م) من أهل بغداد، كان قد لزم ضيعته ببلده، وكانت واسعة مغلة، فكان قليل الشهود بقرطبة [2]، اما ابو حفص عمر بن عبادل الرعيني (ت 396هـ/1005م) من كورة رية في قريته منيانة فانه كان كثير التواضع ويحرث أرضه بيده، ويحتطب على ظهره ويتصرف في اموره جميعها، وكان العمال يبادرون إلى بره يحمل مغرمه ويأتيهم به لوقته راضيا بذلك من فعله. ويقول: حيف السلطان ارجح للميزان، وانصف للجيران، واوفق للزمان. وانشد قائلا [3]:

الله يدفع بالسلطان معضلة عن ديننا رحمة منه ودنيانـــا

لولا الخلائف لم تأمن لنا سبل كان أضعفنا نهبـــا لأقوانــــا.

وكما كان عبد الوارث بن سفيان بن جبرون ابو القاسم القرطبي (ت395هـ/1004م) المعروف بالحبيب كان شيخا صالحا يعيش في ضيعة ورثها عن أبيه[4]. وعبد الله بن احمد بن غالب بن زيدون المخزومي (ت 405هـ/1014م) من أهل قرطبة، وهو والد أبي الوليد بن زيدون الوزير، سكن بربض الرصافة بجوفي قرطبة، وكان احد وجوه اصحاب ابن ذكوان، وأصحاب الخليفة سليمان ومن جماعته المخصوصين، وكانت له ضيعة في البيرة، يتفقدها ويتوجه اليها بنفسه، حتى توفي فيها وسيق إلى قرطبة فدفن

1- القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج7، ص135.

2- ابن الفرضي، تاريخ العلماء، المصدر السابق، ج1، ص361، (وكان قد وصل الأندلس سنة 340هـ، ص951م).

3- القاضي عياض، المصدر نفسه، ج7، ص207، الذهبي، تاريخ الإسلام، المصدر السابق، ج27، ص361، حوادث ووفيات (381 –400هـ، ص، حيث يذكر انه توفي سنة 398هـ).

(4- الذهبي، نفسه، ج27، ص317 (حوادث ووفيات 381 – 400 هـ)

بها [1]. وكذلك احمد بن إبراهيم بن أبي سفيان الغافقي (ت 410هـ/1019م) من أهل قرطبة، كانت لديه ضيعة بالبيرة توفي فدفن بها هو الآخر[2]. وعبد الله بن عبد الرحمن ابن عثمان بن سعيد بن ذنين بن عاصم بن عبد الملك بن ادريس بن بهلول بن ازراق بن عبد الله بن محمد الصدفي (ت 424هـ/1032م) من أهل طليطلة، كان يتولى عمل كرمه بنفسه[3].

وكان آخر قضاة بني امية بسبتة، يوسف بن حمود بن خلف بن أبي مسلم الصدفي من أهل سبتة وقاضيها (ت 428هـ/1036م) قدمه المستعين سليمان بن الحكم لقضائها، فاستمر على ذلك نيفا وعشرين سنة، وخرج إلى الحج في اثناء ذلك متخلصا منها فلم يخل وأمر بالإستخلاف، وانصرف فرجع إلى خطته، وكانت له جنان يحفرها بيده[4].

وأحمد بن يحيى بن احمد بن سميق بن محمد بن عمر بن واصل بن حرب ابن اليسر بن محمد بن علي(372هـ-450هـ/982-1058م) من أهل قرطبة، سكن طليطلة، كان يختلف إلى غلة كانت له بحومة المترب يعمرها بالعمل، ليعيش منها[5]. وعبد الرحمن بن سعيد بن جرج ابا المطرف الالبيري(ت 439هـ/1047م) سكن دانية رحل وحج ورابط وكان جارا لأبي عبد الله ابن أبي زمنين الفقيه بغرناطة، وسلك طريقة

(1- ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج2، ص 792.

(2- ابن بشكوال، الصلة، المصدر السابق، ج1، ص 63.

(3- نفسه، ج2، ص408.

(4- نفسه، ج3، ص980.

(5- نفسه، ج1، ص103.

الزهاد والعباد وهو الذي غرس ما حول الرباط الذي بسيف البحر بأسفل جبل قاعون الموفى على مدينة دانية من الشجر في ملازمته إياه وقبره هنالك[1].

ويذكر لنا ابن سعيد بعض الشخصيات التي جمعت بين الجاه والمال ومن ذلك، أَبُو عمر أَحْمد بن النسره من بيوتات الجزيرة كَانَ لَهُ أموال طائلة من الارث فأفناهـا فِـي الغبوق والصبوح وَمَا يتبع ذَلِك[2] كما كان أَبُو بكر حَازِم بن مُحَمَّد بن حَازِم كمـا ذكـر الحجاري أَنه ولي قَضَاء بياسه وَكَانَ ذَا أموال عريضةٍ وَله حسبٌ وارفٌ[3]، وأما أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن الخشاب فذكر الْحَضْرَمِيّ أَنه اجْتمع بِهِ فِي أبدة ونال مـن إحسـانه وَكَـانَ عميدها وشيخها وَأخذ فِي الْأسر وَكَانَ لَهُ أموال عَظِيمَة [4].

وقد كانت تجمع بين أكثر هؤلاء "الاشتراك في العلم والرياسة وكثرة المال والبلدية". ولعل في هذه العناصر الاربعة ما يكشف عن طبيعة طبقة ارباب الأمـوال والممتلكـات بالأندلس[5]. والذين سعوا لجمع الثروة واحتجان الأملاك واكتساب الضياع والمسـتغلات سواء بالبوادي او بالحواضر الأندلسية.

1- ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ج2، ص548، وذكر ابن بشكوال انه سكن قرطبة، ورحل وحج سنة 399هـ، 1008م وروى ببلده عن أبي عبد الله بن زمنين وغيره، وولي الشورى بقرطبة، مات بقرطبة ودفن بمقبرة الربض، وشهده جمع الناس، وصلي عليه بباب الجامع لانقطاع القنطرة، وعبر بنعشه في قارب ومولده سنة 368هـ، 978 م، الصلة، المصدر السابق، ج2، ص491 – 492.

2- بن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج01، ص323.

3- نفسه، ج02، ص75.

4- نفسه، ج02، ص75.

5- احمد الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص 28–29. وهي الخصال التي قلما اجتمعت لدى غيرهم من المتحكمين في البلاد والعباد خلال العصور السابقة وطوال القرون اللاحقة ولا لدى الامم والحضارات الاخرى بما فيها حضارة الغرب اللبرالية المعاصرة. وبالمثل يمكن من خلال التدقيق فيما تجمع لدينا من مادة تاريخية التجرد لرسم معالم الخريطة العقارية بالبادية الإشبيلية مع توطين بعض عناصرها في المجال الجغرافي.

ففي إشبيلية ونواحيها مثلا كانت تعيش اسر عديدة. وقد ثارت في بدايات عهد الإمارة بعد ان كانت قد ساهمت بدور كبير في تثبيت سلطة الأموي عبد الرحمن الداخل، وكانت حليفة جميع العشائر في مجموع المنطقة الغربية او الجرف. وقد هدأت الثورات مع نهاية القرن الثاني الهجري، ولم تفقد هذه الجماعات هويتها خلال القرن التالي على الرغم من الاقتران بنساء محليات وكان بعضهن من طبقة اجتماعية راقية جدا. ومن الامثلة المعروفة زواج سارة القوطية المشهورة حفيدة الملك القوطي غيطشة الذي سبق آخر ملوك القوط. فكانت تملك عقارات كبيرة في منطقة اشبيلية. وتزوجت على التوالي من قائدين من قادة العرب الواحد بعد الاخر. وانحدرت عدة اسر اصيلة عريقة في اشبيلية من مثل هذه الزيجات مثل اسرة بني حجاج التي لعبت دورا كبيرا في فتنة اشبيلية في نهاية ق 9م وبداية ق 10م [1]

ولكن مع ذلك فإن جزء هام من طبقة ارباب الأموال خلال عصر الخلافة لم يكتسبوا هذه الثروات اعتمادا على الجاه وخدمة السلطان او نتيجة الترقي في الدواوين فقط، بل اعتمادا كذلك على توسيع مجالات الاستثمار والشراكة والوكالة على حد تعبير أحد الباحثين، ويشمل ذلك مجالات العمران الفلاحي والحرفي والتجاري الذي بلغ الغاية خلال عصر الخلافة بواسطة عقود المشاركة من مساقاة ومزارعة ومغارسة واجعال من تسويق وتسفير وعقود سلم في البضائع[2]. ومع ذلك يمكننا القول ان بوادر الاستقلال الذاتي في صورة ظهور الامارات الطائفية ماهي سوى تمرد للأرستقراطية المحلية في مختلف المدن الأندلسية، وشعورها بقدرتها على "الاستئثار بالنفوذ السياسي في مناطقها واستغلالها لمصالحها الخاصة" كاستقلال بني عباد في إشبيلية، وبني هود الذين ملكوا الثغر الأعلى

[1] **بيار قيشار، التاريخ الاجتماعي للأندلس، ضمن كتاب الحضارة العربية في الأندلس**، تحر- سلمى الجيوسي، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص 966.

[2]- احمد الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص27.

بسرقسطة ثم بني طاهر أصحاب مرسية في شرق الأندلس دون أن ننسى موالي بني أمية والذين يمثلهم بنو جهور حكام قرطبة، وبقايا أسرة المنصور بن أبي عامر.

لقد تمتعت معظم المدن الأندلسية في ظلّ هذه الاسر بعد فترة الاضطرابات التي سادت الأندلس مع الفتنة القرطبية، بتطوّر سريع في مجالات الحياة لاسيما منها الصناعية والتجارية فكان الاعتماد عليهما ضروريا لتحقيق مستوى معيشي يليق بمظاهر الملك فرغم استقلال المدن وانهيارها سياسيا واجتماعيا إلا أن الحركة الاقتصادية فيها ظلت نشطة إذ يذكر ابن عذارى عن بلنسية مثلا أيام استقلالها تحت حكم مبارك ومظفر العامريين أن: "التجارة والعمران قد ازدهرا في هذه المدينة حتى قصدها كثير من أصحاب الصناعات وعرفاء الحرف والتجارة، فكانت كل صناعة تنفق فيها".

ففي العقدين الأخيرين لما قبل سقوط الدولة الأموية، وبسبب شدة التنافس في التملك واحتجان الأموال، ظهرت حيازة الأراضي الشاسعة بشكل اوسع، ففشت ضياع ارباب الأموال لا سيما المندرجين ضمن ذوي الهيئات من كبار بيوتات أهل الشرف والنسب والجاه بالأندلس. وقد خص منهم شيخ المؤرخين ابن حيان بالذكر" اسماعيل بن عباد(ت410 هـ/1019م) قاضيهم القديم الولاية ورجل الغرب قاطبة في الجماعة والفتنة. وكان ايسر من بالأندلس في وقته، ينفق من ماله وغلاته، لم يجمع درهما قط من السلطان ولا خدمته وكان واسع اليد بالمشاركة"[1]. كما يصفه القاضي عياض بأنه: " كان رجل غرب الأندلس في وقته،. . . لم يكن رئيس يعدله في قراه. قديم الجاه عند سلطان الأندلس زمن العامرية، مشتغلا لهم بالأمور العظيمة، تولى قضاء بلده وعمله مدة[2]. وكان هذا نتيجة لإطلاق يده في استثمار أمواله بشراء الضياع والمستغلات، وعقد المشاركات، فبلغت ثرواته درجات غير معهودة حتى ذكرت كتب التراجم والطبقات" ان

1- ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، صص 35-36.

(2- القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج8، ص31.

املاكه كانت تعدل ثلث كورته زمن العامرية"[1]، كما وقد تجاوزت ملكية بني النباهي ثلث كورة مالقة[2]، وتنامت ملكية بني طاهر حتى بلغت نصف كورة مرسية[3] وتركزت هذه الضياع والملكيات الشاسعة في المناطق الزراعية الخصبة في بــوادي مــدن الأنــدلس المختلفة.

1- القاضي عياض، المصدر السابق، ج8، ص31. الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج9، ص255.

2- النباهي، المرقبة العليا، المصدر السابق، ص ص90، 94.

3- ابن الابار، التكملة، المصدر السابق، ص105-106.

الباب الثاني

المداخيل والموارد المالية بالأندلس

الفصل الاول

نظرة عامة على بعض أجهزة الإدارة المالية

أولا/ بيت المال بالأندلس

ثانيا/السكة والنظام النقدي

أولا/بيت المال بالأندلس

تتطلب مصلحة كل دولة أن يكون لها نظام مالي تسير عليه، وقد راعت الدولة الإسلامية ذلك فأنشأت بيتًا للمال يقوم على رعاية مصالحها.

فبيت المال هو مصطلح إسلامي أطلق على المؤسسة التي أدارت الشؤون المالية لدولة الخلافة في صدر الإسلام والدولة الأموية، وقد تولت هذه المؤسسة عملية تنظيم الموارد وضبط النفقات. وكان النبي (ﷺ) قد حدد المعالم الرئيسة لمهامه، وإن كانت المصادر على اختلافها لم تستخدم هذا المصطلح[1]، أما في خلافة أبي بكر الصديق فإن بيت المال كان مجرد منشأة موضوعة لخزن الأموال الواردة وحفظها، لكن هذه المنشأة البسيطة أخذت تتحول منذ عهد عمر ابن الخطاب إلى مؤسسة مالية ضخمة بفعل ما شهدته من تغيرات جذرية طالت جوانب الحياة كلها، واتبع خلفاء الدولة الإسلامية، ف إيراداتها على مرافقها الخاصة، والباقي يُحْمَل إلى الخزينة العامة بالعاصمة.الراشدون والأمويون نظام اللامركزية فكانت كل ولاية تصر

وأصبح لهذه المؤسسة أمناء وموظفون ومستوفون وخزان يقومون بأمره، ويتفرع عنهم الإشراف على العديد من الدواوين المالية كدواوين الخراج والعطاء (الجند) والنفقات. ولبيت المال حقوق وعليه واجبات، فكل ما يستحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم فهو حق من حقوق بيت المال، وكل ما وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال.

وكان لبيت المال في تلك الفترة عدة موارد منها: الصدقة والغنيمة والفيء. وهذه الموارد قسمان: موارد دورية تُجْبى في أوقات معينة من كل عام كالزكاة والجزية، والخراج وموارد غير دورية كخُمْسِ الغنائم والركاز وغيرها.

وإذا جئنا إلى الأندلس، فقد شهد عصر الإمارة والخلافة الأموية، ثلاث أنواع من خزائن المال، هي خزانة بيت مال المسلمين، والخزانة الخاصة بالأسرة الأموية،

1- بل إن بعضهم يجزم بعدم وجود بيت للمال زمن الرسول(ﷺ).

والخزانة العامة للدولة، ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاث، واردات ومصروفات، ونظام دقيق تسير عليه.

أ/الخزانة العامة

عُرفت هذه الخزانة باسم "خزانة المال[1]"أو"الخزانة الكبرى[2]"أو "الخزانة[3]" وكان موقعها في البداية داخل قصر الإمارة بقرطبة، ثم تم نقلها إلى قصر الخلافة بمدينة الزهراء، وبعدها تم تحويلها إلى مدينة الزاهرة في فترة العامريين، وبعد الفتنة القرطبية تم ارجاعها مجددا إلى قصر قرطبة وهذا ابتداء من مطلع القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي).

ويبدو أن خزانة الدولة، لم تكن ضخمة في فترة الإمارة الأموية، مما جعل أمر إدارتها يسيرًا، لذا فقد تأخر إنشاء هذا الجهاز إلى غاية مجيء الأمير الحكم الربضي الذي جعل خطة الخزانة جهازًا مستقلا[4].

وكان يدير هذه الخزانة ما يعرف بـ"الخازن" أو "شيخ الخزان"[5] ويعاونه في أداء مهامه مجموعة من الموظفين كان يصل عددهم أحيانًا إلى ثلاثة وهم من ذوي المهارة العالية في الأعمال الحسابية، بالإضافة إلى ضرورة توفر شرطي الثقة والأمانةً[6]. ولأهمية هذه الخطة فإن ابن خلدون يذكر عند أموي الأندلس، أن متوليها له جزء من رئاسة الدولة، لأجل هذا فقد كانت الدولة الأموية لا تسندها إلا لمن كان من ثقاتها، ويخرج بمناسبة التعيين ظهيرا للخازن الجديد تحدد له فيه الصلاحيات، ويرشد إلى بعض الأمور، بعد أخذ العهد عليه، ويدعى له بالتوفيق[7].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص164.

2- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص25.

3- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص158.

4- سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص374.

5- ابن القوطية، المصدر السابق، ص62.

6- نفسه، ص62

7- ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 678، سالم الخلف، المرجع نفسه، ج01، ص375.

وفعلا فقد كان بعض متقلدي هذه الخطة في عصر الإمارة الأموية بالأندلس رجالا نزهاء إلا فيما ندر، وظهر هذا جليًا في موقف شيخ الخزَّان موسى بن حدير الذي رفض تنفيذ أمر الأمير عبد الرحمن الأوسط بصرف مبلغ ثلاثين ألف دينار (30000) للمغني زرياب، فقد قال موسى بن حدير لصاحب الرسائل الذي حمل الأمر "نحن وأن كنَّا خُزَّان الأمير أبقاه الله، فنحن خُزَّان المسلمين، نجبي أموالهم وننفقها في مصالحهم، ولا والله ما ينفذ هذا، ولامنا من يرضى أن يرى هذا في صحيفته غدا، أن نأخذ ثلاثين ألفا من أموال المسلمين وندفعها إلى مغن في صوت غناه، يدفع إليه الأمير أبقاه الله ذلك مما عنده"[1].

والبيانات الحسابية التي يقدمها الخُزَّان وشيخهم لا يصادق عليها مباشرة، وإنما تتم عملية مراجعتها من قبل الأمير أو الخليفة، ويناقشهم فيها، ويتم التغاضي عن الخطأ إن كان يسيرا[2]، ولكن في بعض الأحيان يتم عزل الخزّان وشيخهم إذا ما ظهر منهم بعض التقصير أو التقاعس عن آداء مهامهم بالشكل المطلوب، ومن ذاك ما فعله الخليفة عبد الرحمن الناصر سنة" 316هـ (928م) عندما أمر بعزل جميع خُزَّان المال، وكانوا خمسة، وهم: سعيد بن سعيد بن حدير، وأحمد بن موسى بن حدير، وأحمد بن عبد الوهاب المنقول إلى المدينة، وخالد بن أمية بن شهيد، وعيسى بن فطيس، وولى الناصر مكانهم أربعة خُزَّان وهم: محمد بن جهور، وأحمد بن عيسى بن أبي عبدة، وعبد الرحمن بن عبد الله الزجالي، وأحمد بن محمد بن أبي قابوس[3]، وربما كان هذا بمناسبة اعلان الخلافة في الأندلس فتطلب الأمر تغيير الجهاز الاداري المالي كاملا، ليبدأ عهد جديد في الأندلس بهذه المناسبة.

أما في عهد الخليفة الحكم المستنصر بالله نذكر ما فعله مع الفتى دري الكبير الصقلبي، المعروف بالخازن، فقد غضب عليه الخليفة الحكم لتقصيره في عمله، فأقصاه

1- ابن القوطية، المصدر السابق، ص68-69.

2- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص 136.

3- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص197، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص376.

وأهانه وولى إذلاله صاحب المدينة بالزهراء زياد بن أفلح، وذلك في شهر رجب سنة 362هـ[1].

ويبدو أن الإمارة والخلافة الأموية في الأندلس رغم مركزيتها الادارية فإنها في المجال المالي كانت تنتهج اللامركزية، فحسب أحد الباحثين الاسبان: "كان المعمول به إداريا أن الولايات، بدلا من أن تبعث مجموع المداخيل إلى الخزينة، كانت تبدأ بأخذ ما يلزم لمصاريفها المحلية من المبالغ المحصلة في أمكنتها. فلم تكن ترسل إلا الفائض[2]. فقد انتشرت في أقاليم وكور الأندلس العديد من المكاتب المالية، وكلها تتبع خطة الخزانة المركزية في العاصمة قرطبة، فكانت تلك المكاتب تقوم بإرسال ما تنجزه من مهام مالية إلى الخزانة العامة للدولة ويرأس كل مكتب من تلك المكاتب موظف يعرف باسم الأمين أو الخازن[3]، يقوم بجباية الضرائب بأنواعها، وبعد أن يصرف منها رواتب الموظفين والجند وبعض النفقات الأخرى التي تحتاجها الولاية، يرسل الفائض إلى الإدارة المالية المركزية بقرطبة.

إن استقلالية ولايات الأندلس في مجال جمع واعادة إنفاق الأموال، أي هذا يعني الاستقلالية المالية للولاة في جمع وإعادة توزيع الأموال أو استقلالية ميزانية الولاية عن الدولة المركزية، وكان السؤال المطروح إذن هو: هل كانت المبالغ التي يذكرها مختلف المؤرخين هي مجموع المبالغ المحصلة؟ أم كانت فقط المداخيل الفعلية الصافية لخزانة المال بعدما يتم طرح النفقات منها؟ فالواقع يظهر الاستحالة المادية لأن تكون ميزانية سنوية تبلغ 4000000 دينار وتتحمل فوق كل ذلك المصاريف الدائمة المرتفعة للعمليات الحربية.

وتجب الاشارة هنا إلى أنه من الطبيعي أن يكون هناك اختلالات مالية بالنسبة لبعض المناطق أو الولايات، بتطبيق مبدأ اللامركزية، إذ مداخيل بعض الكور تكون

1- ابن حيان، ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 103.
2- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص1057،
3- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص241.

ضعيفة، نظرا لبعض الظروف المناخية(من نقص في كميات التساقط، وعدم ملاءمة البنية التضاريسية) والأمنية التي تشهدها، وخاصة ولايات الثغور وبالتحديد المناطق الشمالية والشمالية الشرقية؛ في حين ستعرف بعض الكور فائضا في المداخيل. ويأتي بعض الباحثين ليدلي بالقول بأن جغرافية الأندلس وتوزع كورها وثغورها كان له دور في انتهاج هذه السياسة اللامركزية..." بل نحن نقول بأن الإدارة المالية بالأندلس ونظرا لاختلاف جغرافيتها كان الأولى بها انتهاج السياسة المركزية، بل ما قامت به الإمارة والخلافة هو فقط انتهاج للسياسة الموروثة عن الادارة الأموية بالمشرق، وما حتم على الأمويين انتهاج هذه السياسة هو كون الدولة كانت مهتمة بالجوانب العسكرية، إذ يلاحظ أن معظم نواة المدن التي استحدثت في فترة الإسلام أو حتى قبلها كانت مدن قلاع وحاميات عسكرية.

وبذلك كانت الخزانة العامة تتلقى مواردها من عدة طرق، منها الجزية[1] والخراج والصدقات والعشور والغنائم والمصادرات، وأموال المتوفين أو الغائبين أو من تطالبهم الدولة بأموال حتى يتم الفصل في أمرها(الأموال المحجور عليها)، وقد أنشأت خطة خاصة بهذه الأموال تسمى "خطة العقل"[2]. كما كانت هذه الخزانة؛ تستفيد من الأموال التي يبعث بها المرابطين في بعض الكور والثغور كأخماس لبيت المال، وهذا النوع من الأموال برز بصورة قوية في عهد الأمير عبد الله بن محمد 275-300هـ (888-912م)، وذلك بسبب اندلاع الفتن في أرجاء الدولة الأموية، وحصول قادة تلك الفتن على ما يشبه الحكم الذاتي مقابل دفعهم لمبالغ مالية سنوية لقرطبة. ويبدو أن الأموال التي كانت تحصل عليها الدولة من هذا الجانب، ضخمة جدًا، يدل على ذلك أنه قد أنشئ ديوانا خاصا بها، يتولى استقبال تلك الأموال، وكان ذلك الديوان ضخمًا، بحيث أطلق

1- فالجزية هي "الوظيفة المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل عام" ابن قدامة، المغني، المصدر السابق، ج5، ص495.

2- نفسه، ج1، ص243، الحاشية رقم3.

عليه مصطلح "خطة القُطُع أو القطع"[1] ويرأس هذه الخطة أحد كبار رجال الدولة وكان موسى بن محمد بن سعيد بن موسى بن حدير من بين الذين تولوا هذه الخطة للأمير عبد الله بن محمد[2]"، ويبدو أنها فرضت عند آخر عهد الدولة الأموية، عندما أصبح خلفاء الفتنة لا يجدون موردًا ماليًا يغطي نفقاتهم[3]، وعن ضريبة القطيع يقول ابن حزم "وأما في زماننا هذا وبلدنا هذه فإنما هي جزية على رؤوس الناس يسمونها القطيع ويؤدونها مشاهرة"[4] ويتضح أنها لا تفرق بين ذمي أو مسلم... وبالإضافة إلى هذا هناك أموال ضريبة "القبالة" وذلك "بأن يدفع السلطان أو نائبه صقعًا أو بلدة أو قرية إلى رجل مدة سنة مقاطعة بمال معلوم يؤديه إليه عن خراج أرضها وجزية رؤوس أهلها إن كانوا أهل ذمة فيقبل ذلك ويكتب عليه بذلك كتاب"[5].

ويظهر أن هذا النوع من الضرائب والجبايات لم يكن طوال فترة الإمارة أو الخلافة وإنما كان على حد تعبير ابن خلدون: " وقد أشار ابن خلدون إلى أن الدولة في بداية عهدها تكون قليلة الجباية، لتمسكها بأمور الشرع من جهة، ولتخلقها بأخلاق البداوة إن كانت ذات عصبية، وهي بذلك تعمد إلى المسامحة والغفلة عن التحصيل إلا ما ندر، وإذا وصلت الدولة إلى مرحلة الحضارة وجاء الملك العضوض احتاج ولاة الأمر إلى أموال تغطي حياة الترف التي يعيشونها، فيعمدون عندها إلى فرض الضرائب والمكوس،

1- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص230.

2- نفسه، ج1، ص233، **إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)**، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960، ص 84-85،

3- سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص383.

4- ابن الأبار، المصدر نفسه، ج1، ص233، إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة، المرجع السابق، ص 84-85،

5- **عبد العزيز بن محمد الرحبي الحنفي، فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج**، تح- أحمد عبيد الكبيسي، نشر رئاسة ديوان الأوقاف الجمهورية العراقية 1975م، ج2، ص03، ولذا نجد الخليفة الحكم المستنصر بالله يحذر المتقبلين لديه من التعرض في شيء لعابري السبيل، ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص113-114، ولكن يبدو أن أمر القبالة والمتقبلين أصبح شرًا على الأندلسيين، من جراء الظلم الذي كانوا يتعرضون له. سالم الخلف، المرجع نفسه، ج1، ص384.

ويكثرون منها، فتكثر الجباية، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار، والرعية لا تشعر بثقل تلك المغارم، فيهضموها كأنها عادة مفروضة"[1].

لكن تطور ارتفاع الجباية لا يعكس كون الدولة قد دخلت طور الترف حسب ما جاء عند ابن خلدون، فقد يكون نتيجة لسياسة اقتصادية محكمة وفاعلة أساسها الاستثمار والعدل في الرعية وهذا ما يؤكده ابن خلدون في موضع آخر من كتابه المقدمة، وهو أنه كما الظلم موجب لخراب العمران فإن العدل أساس الملك والاستقرار، والحالة الاقتصادية لأي دولة ذات ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي، فأي اهتزاز في الوضع السياسي، يعني انعكاسًا سلبيًا على الناحية الاقتصادية والعكس.

ومن كل هذه الأنواع العديدة من الضرائب، لا عجب أن تكون الخزانة العامة غاصة بالأموال. وطبيعي أن المقدار الذي كانت الدولة الأموية في الأندلس تحصل عليه من الجباية سار بالتدريج من القلة إلى الكثرة[2]. ففي عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، بلغت جملة الجباية 300000دينار[3]، وارتفع هذا الرقم إلى الضعف في عهد الأمير الحكم الربضي 180-206هـ (796-822م) حيث بلغ 600000دينار[4]، وفي عهد ابنه الأمير عبد الرحمن الأوسط 206-238هـ (822-852م) كان دخل الدولة من الجباية 1000000مليون دينار[5].

لكننا في الواقع نجد أن الأندلس، قد تعرضت منذ منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) أو ما يعرف بعصر الطوائف الأول، إلى هزات سياسية عنيفة، فاندلعت الفتن في أرجاء الدولة، الأمر الذي قصر سيطرتها على قرطبة وبعض النواحي فقط، مما أدى إلى حرمان الدولة من مصادر مالية عديدة، وبالتالي فإن مقدار الجباية

1- ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 729-731.
2- سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص390.
3 – المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص146.
4- نفس المصدر والجزء والصفحة.
5- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص46، سالم الخلف، المرجع نفسه، ج1، ص391.

تناقص كثيرًا عما كان عليه سابقًا، هذا بالإضافة إلى النفقات المالية الكبيرة التي تطلبها الامر لاخماد هذه الفتن بمختلف مناطق الأندلس.

وبعودة الأمن والاستقرار مع بداية القرن الرابع الهجري وبسط الخليفة عبد الرحمن الناصر نفوذه على رجاء الدولة ككل وإعادة الهيبة للسلطة المركزية، تحسن الوضع المالي كثيرًا، فارتفعت المبالغ المحصلة من الجباية فقط إلى 5480000دينار "خمسة ملايين وأربعمائة وثمانون ألف دينار" [1]. أي أنها ارتفعت بمعدل خمس مرات ونصف عما كانت عليه في منتصف القرن الثالث الهجري.

ويبدو أن الثراء الاقتصادي الذي كانت تعيشه الأندلس، قد أبهر الرحالة ابن حوقل، مما دفعه إلى اعتبار الخزانة العامة في الأندلس لا مثيل لها في العالم الإسلامي إلا ما كان عند الغضنفر أبي تغلب بن الحسن بن عبد الله بن حمدان، ويضيف ابن حوقل مصرحا بالأرقام، معتمدا على مصادر موثوقة وقد باشرت هذه المهمة بنفسها، إذ سمع من أحد محصلي الجبايات في الأندلس على عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، أن الأموال التي دخلت خزانة الدولة منذ سنة 320-340هـ (932-951م) كانت قريبًا من عشرين ألف ألف دينار[2]، وعندما توفي كان في خزائنه من الأموال خمسة آلاف ألف ألف ثلاث مرات[3].

ويعد عهد الخليفة الحكم المستنصر امتدادًا طبيعيًا لعهد والده، ولذا فمن المتوقع أن الدخل قد زاد عن سابقه رغم ان المصادر لا تسعفنا ببيانات رسمية عن هذه المداخيل، ثم بلغ في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر أربعة آلاف ألف دينار، عدا رسوم المواريث والمصادرات ونحوها[4]، ونظرًا للغزوات العديدة التي اشتهر بها المنصور،

1- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص233، حاشية رقم 1، ابن حوقل، صورة الأرض، المصدر السابق، ص 107، ابن الأثير، الكامل، المصدر السابق، ج7، ص384-385.

2- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 107.

3- ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 564.

4- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص98.

وحرصه الشديد على تحصيل الأموال وتنميتها، فقد وجد في بيت المال من الأموال النقدية، بعد وفاته أربعة وخمسين بيتا[1].

ب/خزانة بيت مال المسلمين

يشير ابن حيان إلى انه وجدت الخزانة الكبرى بالأندلس في حدود سنة 238هـ وكان متوليها سفيان بن عبد ربه، الذي يصفه الرازي بانه" من أكابر رجال أهل الخدمة الكفاة المستقلين بأعبائها ممن جمع إلى الغناء والكفاية؛ العفة والأمانة قد تولى خدمة الخزانة الكبرى أيام الأمير الحكم وهو أول من استخزن بالأندلس[2]"

وترد اشارات أخرى في عهد الأمير المنذر بن محمد 273-275هـ (886-888م) تقول بانه هو اول من أمر بإنشاء بيت المال لاستلام أموال الأوقاف أو ما يصطلح عليه ببلاد الغرب الإسلامي بالأحباس، وأطلق عليه لقب "بيت المال[3]" .

وقد أُسندت مهمة الإشراف على بيت مال المسلمين، لقاضي الجماعة، وهو بدوره لا يمكِّن أحدًا من العمل فيه، إلا وفق شروط، منها الغنى والعدالة والثقة، ومع ذلك يكون القاضي دائم التفقد لهم، والسؤال عن أحوالهم في كل شهر إن أمكن، كما أن على القاضي أن يجتهد في إنماء واستثمار تلك الأموال، مستعيناً على ذلك بآراء الفقهاء"[4]، وحسب ابن عبدون فإن القاضي ينبغي ان يكون على علم بما يُدخل إلى بيت المال وما يُخرج منه، وفي أي شيء صُرف، وبذلك لا تكون هناك فرصة للتلاعب بأموال المسلمين[5]. وقد تنوعت مصادر بيت مال المسلمين في الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة، مابين أحباس، ومال غيبة، وزكاة، وغيرها. ورغم توفر الامن خلال فترة

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص301.

2-ابن القوطية، المصدر السابق، ص62، ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص 25-26، ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص 500.

3- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص230.

4- سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص362.

5- **ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسبة)** تح- ليفي بروفنسال، القاهرة 1955م)، ص 10.

الخلافة وبالرغم من أن هذه الخزانة قد أقيمت بداخل المسجد الجامع بقرطبة، إلا أنها لم تسلم من اللصوص فقد تعرضت حسب ابن عذارى للنهب عدة مرات، فسرق بيت المال الذي للسبيل في شهر شوال من سنة 353هـ (964م)[1].

ج/الخزانة الخاصة

عُرفت هذه الخزانة باسم "بيت مال الخاصة[2]" وبهذا فإن هذه الخزانة كانت خاصة بالأمير أو الخليفة؛ وكان من مصادر دخل هذه الخزانة؛ الأموال التي تركها الأمراء والخلفاء الأمويين بالأندلس لأبنائهم، ومن أهم مواردها أيضا الأخماس التي لبني أمية في الأندلس، وكانت من ضخامتها حسب المقري؛ لا يحصيها ديوان[3]، يضاف إليها ما يسمى بالمستخلص(وهي الأملاك السلطانية)، وهو بدوره كان ضخمًا جدًا، فقد كان مقدار ما يصل منه لبيت مال الخاصة سنويًا في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر 765000سبعمائة وخمسة وستون ألف دينار[4]. ويضاف إلى هذه الموارد؛ الأموال التي كانت تدرها ضياع الأمراء والخلفاء الأمويين الواسعة جدا، والمنتشرة في أرجاء الأندلس، فقد تميزت هذه الطبقة بحيازة الثروة، وشملت أفراد الأسرة الحاكمة[5]، وكانت الأكثر ثراء في المجتمع الأندلسي وبه استطاعت بسط نفوذها السياسي والإداري والاقتصادي في الأندلس[6]، فالخليفة الحكم المستنصر بالله مثلا؛ قد حبَّس ربع ما ورثه

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص236.

2- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص 72.

3- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص330، ج3، ص30، 379، ولكن مع ذلك فيلاحظ ان هناك خلط بين الأموال، اذ الاخماس لابد ان تكون موجهة لخزانة بيت مال المسلمين وليس للخزانة الخاصة(الأموية) فهذه الموارد كان الاحرى بها ان توجه لمصالح المسلمين وليس لمصالح الأمير أو الخليفة الشخصية، والشيء نفسه ينطبق على الاسواق الا اذا كانت بعض الاسواق الخاصة أو الدكاكين هي في اصلها ملك للامير أو الخليفة، ولكن ان يحتكر الأمير السوق ومداخيله فهذا مخالف للقواعد التجارية وشروط ممارسة التجارة حسب ابن خلدون في مقدمته الشهيرة...

4- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص232، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج1، ص690.

5- **بنعبود أمحمد، التاريخ السياسي والاجتماعي لأشبيلية في عهد دول الطوائف**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، تطوان، 1983م، ص181.

6- صلاح خالص، المرجع السابق، صص44 - 43.

عن والده في جميع كور الأندلس وأقاليمها من الضياع، ليفرَّق علـى ضـعفاء الدولـة الأموية ومساكينها عامًا بعد عام، إلا أذا حلَّت مجاعة بأهل قرطبة، فإنها تصرف إلـيهم إلى أن يجبرهم الله تعالى[1]. وكان لهذه الضياع الشاسعة والمتناثرة في أرجـاء الدولـة إدارة كاملة تتولى شئونها، عُرفت بخطة الضياع، يتولاها أحد كبار مـوظفي الدولـة، ويعرف باسم "صاحب الضياع[2]".

و"خطة الضياع" اشتهرت ابتداءً من عهد الخلافة وخاصة مع الخليفة عبد الرحمن الناصر، وهذا لا ينفي وجودها في فترة الإمارة اذ الكثير من الامراء كانت لهم ملكيات خاصة بهم تدر عليهم الأموال، وإنما الظاهر ان الادارة المالية في فترة الإمارة لم تكـن بالاتساع والتعقيد الذي شهدته فترة الخلافة فتم بذلك استحداث مثل هذه الاجهـزة فـي الدولة لتسهيل المهام، خاصة أن الدولة الأموية مرت بأزمات وفتن كـادت أن تعصـف بها، وذلك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) وبـذلك فهـي وإن كانت موجودة من قبل، إلا أنه لم يعد لها ذكر إبان تلك الفترة الحرجة، وذلك لانعدام سيطرة الإمارة الأموية على كافة أرجاء الأندلس.

وعندما تمكن الخليفة عبد الرحمن الناصر من إخضاع البلاد لسـيطرة السـلطة المركزية، استعاد تلك الضياع وزاد عليها؛ ونظرًا لضخامتها فقد أنشأ لها إدارة خاصـة للعناية بها. وكان ممن تولى "خطة الضياع" في عهد الخليفة عبـد الـرحمن الناصـر، غالب بن محمد بن عبد الرؤوف، وعندما عُزل عنها في نهاية جمـادى الآخـرة سـنة 316هـ (أغسطس928م) تولاها محمد بن عبد الله بن مضر، ثم عُزل عنهـا ووليهـا خلف بن أيوب بن فرج الكاتب[3]. واسندت في بعض الفترات "خطة الضـياع" لاثنـين

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص234.

2 نفسه، ج2، ص199.

3 نفس المصدر والجزء والصفحة.

مشتركين، ففي سنة 319هـ (931م) على سبيل المثال تولاها كل من: محمد بن عبد الله بن مضر وعبد الله بن معاذ بن بزيل[1].

ولقد كانت الخزانة الخاصة تغص بالأموال، لكن ليس لدينا احصائيات سنوية دقيقة لمقدار تلك الأموال، ورغم ذلك فقد أشارت المصادر التاريخية إلى بعض الأرقام التي تساعد على تصور مدى ضخامة تلك الخزانة، فقد ذكر ابن بسام نقلا عن ابن حيان أن "صبح" أم الخليفة هشام المؤيد بالله، قد أخرجت جزءًا من مدخرات الخزانة الخاصة، فبلغ ثمانين ألف دينار[2].

وعندما قام عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر بنقل بيت مال الخاصة من قصر قرطبة إلى الزاهرة، تنفيذًا لأوامر والده، وذلك في سنة 386هـ (996م) [3] تمكن عبد الملك خلال ثلاثة أيام من حمل ما قدره: من الورق خمسة آلاف ألف دينار دراهم قاسمية، ومن الذهب سبعمائة ألف جعفرية[4]، ومع ذلك لم يتمكن من أخذ كل ما في بيت مال الخاصة لوقوف السيدة "صبح" ومن معها من أهل القصر دونه[5].

ومع بداية القرن الخامس الهجري، سيطر المهدي على الخلافة، واستصفى ما كان في حوزة العامريين في الزاهرة من أموال، فقد تمكن خلال ثلاثة أيام من نقل خمسة آلاف ألف دينار وخمسمائة ألف دينار، ومن الذهب ألف ألف دينار وخمسمائة ألف دينار، ثم وجد فيها بعد ذلك خوابي مملوءة من الورق، مدفونة في الأرض، فيها مقدار مائتي ألف دينار[6].

ويمكن أن نلحق بالخزانة الخاصة، تلك الأموال التي كان أمراء وخلفاء بني أمية يحتفظون بها بطريقة سريَّة، فقد كانوا يعمدون إلى نفيس جواهرهم وذخائرهم ويحتفظون

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص205.
2 ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص 71.
3 نفسه، ج1، ص 72.
4 نفسه، ج1، ص73.
5 نفسه، ج1، ص72.
6 ابن عذارى، المصدر نفسه، ج3، ص61،

بها في مكان سري بقصر قرطبة، ولا يعلم أحد عن تلك المدخرات، إلا واحد من كبار فتيان القصر، وتكون تلك المدخرات مسجلة في سجل خاص يحتفظ به ذلك الفتى ورغم صمت المصادر عن ذكر أي مسؤول يتولى إدارة الخزانة الخاصة، إلا أننا نتوقع أن هناك عددا من الموظفين الماهرين في العمليات الحسابية يعملون في تلك الخزانة، تحت إشراف أحد رجال القصر، الذي يعمل تحت مسمى وظيفة سرية[1].

وفي الختام يمكن القول: إن الأمراء والخلفاء الأمويين بالأندلس اعتنوا بالتنظيمات المالية عناية فائقة وأصبح "بيت المال" في الدولة الأموية يمثل أهمية عظيمة في تنظيم حركة الأموال داخل الدولة الإسلامية الواسعة، فقد كانت بيوت الأموال تشكل في مضمونها نظامًا ماليًا متكاملاً من حيث توافر عناصره الرئيسية وهي الإيرادات والمصروفات والإدارة المالية.

ثانيا/السكة والنظام النقدي

تعد المسكوكات أهم مقومات حياة الشعوب المادية والمعيشية، ويرتبط بانتاج وتداول هذه المسكوكات عناصر كثيرة، من أهمها دار الضرب، والأدوات من أختام وقوالب ثم الصنج "الأوزان" التي بموجبها تأخذ المسكوكات من دنانير ذهبية ودراهم فضية أوزانها الشرعية[2].

أما لفظ السِّكَّة حسب ابْن خلدون فكَانَ اسْما للطابع وَهِي الحديدة المتخذة للختم على الدِّينَار وَالدِّرْهَم بِمَا ينقش عَلَيْهِمَا من صور أو كَلِمَات ثمَّ نقل إِلَى أَثَرهَا وَهُوَ النقوش المائلة على الدِّينَار وَالدِّرْهَم ثمَّ إِلَى الْقيام على ذَلِك وَالنَّظَر فِي شُرُوطه ومكملاته وَهِي

1 سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص371.

2- **توفيق ابراهيم، أوزان المسكومات الإسلامية بالأندلس**، تر- عبد الله بن ابراهيم العمير، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، جامعة الملك عبد العزيز، م ع السعودية، مج2، عدد2، نوفمبر-ديسمبر1997، يناير ابريل 1998م ص450.

الْوَظِيفَة فَصَارَ علما عَلَيْهَا فِي عرف الدول[1]، قَالَ ابْن خلدون هِيَ نظر فِي حفظ النُّقُود المتعامل بهَا عَن الْغِشّ أو النَّقْص إِن كَانَ التَّعَامُل بهَا عددا وَفِي وضع عَلامَة السُّلْطَان دَلِيلا على الْجَوْدَة المصطلح على تَسْمِيَتهَا إِمَامًا وعيارا بِحَيْثُ كل مَا نقص عَن ذَلِك زيفا قَالَ وَهِي دينية بِهَذَا الِاعْتِبَار ومندرجة تَحت الْخلَافَة وضرورية فِي الْملك إِذْ بهَا يتَمَيَّز الْخَالِص من الْبيُوع فِي النُّقُود[2]

وتتألف السكة في نظر ابن خلدون من الدرهم والدينار فقط، ويكونان بوزن معلوم، ومقدار معين تجري عليهما أحكام الشرع الخاصة بالزكاة والأنكحة والحدود وغيرها [3]،«فالدينار قطعة من الذهب وزنها مثقال وعليها نقش الملك أو الأمير الذي ضربه. أما الدرهم الشرعي فهو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب، والأوقية منه أربعين درهما وبذلك فهو يساوي سبعة أعشار الدينار، والمثقال من الذهب يزن ثنتين وسبعين حبة من الشعير، والدرهم خمسة وخمسين حبة من الشعير[4].

وكلمة " نقد " في أصلها اللغوي تدل على تمييز الشيء وتقدير حقيقته ومعناه، ويطلق على تمييز الدراهم والدنانير الجيدة من الرديئة. ومن الناحية الاصطلاحية فانه بالرغم من تعدد الاعتبارات في تعريف النقود وتحديد ماهيتها إلا انه يمكن القول ان

1- **ابن الأزرق محمد الغرناطي(ت896هـ، ص1490م)، بدائع السلك في طبائع الملك**، تح- علي سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، ط01، ص264.

2- ابن الأزرق، نفسه، ص264، ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج01، ص322.

3-ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 703، ابن خلدون، العبر، نفسه، ج01، ص322، ففُرِضَت الزكاة على سبيل المثال في الأموال في كل خمس أواقٍ من الفضة الخالصة أي في مائتي درهم فُرِضَتْ خمسةُ دراهم، وفي كل عشرين دينارًا فُرِضَ نصفُ دينار، وكان الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب أي سبعة دنانير وتزن الأوقية منه أربعين درهمًا.

4- وكانت النقود المتداولة بين العرب قبل الإسلام دنانير ذهب ودراهم فضة، أما الدنانير فكانت ترد إليهم من بلاد بيزنطة، وعُرِفَتْ باسم الدنانير الهِرَقْلِيَّة والقيصرية والرومية، وأما الدراهم فكانت تأتيهم من بلاد فارس، وذكرت باسم الدراهم الكسروية والفارسية، وكانت تأتيهم دراهم حِمْيَرية من اليمن ولكنها قليلة، ولم تكن هذه الدنانير والدراهم مقدرة بوزن معين واحد، وإنما كانت متفاوتة في الأوزان، ولذلك كان الناس يتعاملون بها بينهم وزنًا، ولو كانت مقدرة بوزن معين واحد لتعاملوا بها عددًا، فلما بعث الله محمدًا ﷺرسولاً أقرَّ النقود في الإسلام على ما كانت عليه من قبل. ابن خلدون، المقدمة، المصدر نفسه، ص 703.

النقود هي:" أي شيء يستخدم عادة وسيطا في التبادل ومقياسا للقيمة ويلقى قبولا عاما من جانب الافراد"[1].

إن التعريف السابق يوضح ماهية النقود من خلال وظائفها، فكل ما يستخدمه الناس في معاملاتهم وسيطا في التبادل ومقياسا لقيم الأشياء ويكون مقبولا بشكل عام فيما بينهم(إما عرفا أو قانونا) فهو نقد بغض النظر عن شكله وطبيعته من حيث كونه سلعة أو معدنا نفيسا أو مجرد ورقة أو حسابا جاريا في مصرف[2].

أ/وظائف النقود

يمكن اجمال وظائف النقود في النشاط الاقتصادي في أربع وظائف، منها وظيفتان أساسيتان هما: كون النقود وسيطا في التبادل ومقياسا للقيمة، ووظيفتان ثانويتان هما: كون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للمدفوعات المؤجلة.

أ/01 وسيط في التبادل: تعتبر النقود وسيطا في التبادل يستخدم في الدفع مقابل السلع والخدمات، ودخلت النقود وسيطا في التبادل، حيث يبيع الشخص ما لديه من سلعة أو خدمات مقابل النقود، ويشتري بالنقود ما يحتاجه، فحل البيع والشراء مكان التقايض، وشكلت النقود أحد عنصري المبادلة، فمن لديه سلعة يرغب في مبادلتها فما عليه إلا أن يبيعها مقابل النقود، التي تلقى قبولا ورواجا عاما من جميع أفراد المجتمع. فكل شخص سيقبل النقود في المبادلة بالسلع التي يملكها لانه متيقن من قبول الاخرين لهذه النقود

1- **صديقي محمد نجاة الله، تدريس علم الاقتصاد الاسلامي(نقود وبنوك)**، تر-فريد بشير طاهر، مر- رفيق يونس المصري، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2007، ص03، **شنشول جمالي علي، دراسة تحليلية لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، ع22، 2009، ص04.

2- شنشول جمالي، نفسه، ص10. صديقي محمد، نفسه، ص04، **المصري رفيق يونس، النقود في الاقتصاد الاسلامي**، دار المكتبي، دمشق-القاهرة- الشارقة، ط1، 2013م، ص 07.

مقابل السلع التي يريدها فالنقد كما يقول الاقتصاديون، قوة شرائية عامة لها سلطة على كل السلع والخدمات التي يرغب الأفراد في مبادلتها[1].

أ/02) مقياس للقيمة: باستخدام النقود وسيطا في التبادل كان من الطبيعي أن تكون هي المقياس لقيم السلع والخدمات، فأصبح يعبر عن قيمة كل سلعة أو خدمة بمقدار من النقود. إن هذا يعني أنه قد أصبح هناك مقياس موحد لقيم السلع والخدمات وقد عالج هذا مشكلة تعدد نسب التبادل، وإلى جانب ذلك فإن وجود مقياس موحد للقيم مكن من عملية تجميع السلع المختلفة عن طريق تجميع قيمتها النقدية مما سهل العمليات المحاسبية وتقدير الثروات[2].

أ/03) مخزن للقيمة: تعمل النقود مخزنا للقيمة، فالشخص الذي يحتفظ بالنقود يحتفظ بقدرة شرائية عامة يمكن استخدامها في أي وقت مستقبلي للحصول على السلع والخدمات. والحقيقة أن النقود ليست الشيء الوحيد الذي يعتبر مخزنا للقيمة، بل إن كل الأصول المعمرة في الغالب يمكن أن تكون مخزنا للقيمة، فالذهب وجميع الملكيات الأخرى التي تحتفظ تمثل مخزنا للقيمة حيث يمكن بيعها في المستقبل، ومع ذلك فالنقود تتميز عن غيرها بصفة السيولة التامة وذلك بقدرتها على التحول إلى وسيط تبادل بسرعة وسهولة ودون خسارة. وبما أن النقود هي وسيط تبادل فإن سيولتها تامة (100%) أما بقية الأصول الأخرى فتتفاوت سيولتها بحسب سرعة وسهولة امكانية تحويلها إلى نقود[3].

1- فالنقود لم يكن لها ان تقوم بهذه الوظيفة لو لم يكن لها القبول العام من افراد المجتمع في عملية المبادلة، اذ اداء النقود لهذه الوظيفة قد عزز من الكفاءة الاقتصادية باختصار الكثير من الوقت الذي كانت تقتضيه عملية المبادلة في نظام المقايضة بسبب ضرورة تح- التوافق المزدوج للرغبات. المصري رفيق يونس، النقود في الاقتصاد الاسلامي، المرجع السابق، ص15.

2- نفسه، صص15-16.

3- شنشول جمالي علي، دراسة تحليلية لوظائف النقود، المرجع السابق، ص10.

أ/04) وسيلة للمدفوعات المؤجلة: ترتبط هذه الوظيفة بالمعاملات المؤجلة التي تتضمن وعدا بالدفع في المستقبل، مثل البيع المؤجل الثمن والقروض. إن النقود بما تمثله من قوة شرائية عامة عبر الزمن تعتبر وسيلة لتسوية تلك المدفوعات المؤجلة[1].

ب/السكة والسيولة النقدية خلال فترة الإمارة والخلافة

أما عن دار سك العملة بالأندلس، فقد ذكر بعض المؤرخين أن الأندلس لم تعرف ضرب العملة ولم يكن فيها دار صك منذ أن فتحها العرب[2]، وأن أول من نظم السك الرسمي للنقود، هو الأمير أَبُو الْمطرف عبد الرحمن بن الحكم الأوسط(176-238ه/792-852م)، فيذكر ابن الفقيه الهمذاني أن هذا الأمير هو من قام بانشائها لأول مرة بالأندلس في منتصف القرن الثالث الهجري، وقام بضرب الدراهم بقرطبة وكانت دار سك العملة، في موضع يقال له باب العطارين[3]، وإلى ذلك يشير ابْن حزم فِي نقط الْعَرُوس :"وَهُوَ أول من فخم السلطنة بالأندلس وأول من جرى على سنن الخلفاء في الزينة والشكل"[4]، ويصرح الرَّازِيّ قائلا :"إِنَّه الَّذِي أحدث بقرطبة دَار السِّكَّة وَضرب الدَّرَاهِم باسمه وَلم يكن فِيهَا ذَلِك مذ فتحهَا الْعَرَب[5].

ولعل هذا ناتج عن أن العرب كانوا في الأندلس يتعاملون بالقطع القوطية، أو بالعملة الذهبية والفضية التي اعتاد بعض المسافرين جلبها معهم من المشرق، بقصد الاتجار بها في الأندلس[6]، وعلى هذا فقد وجدت العملة في الأندلس منذ عصر الفتح والولاة (93-138هـ/711-755م) من ذلك دينار مضروب بالأندلس في فترة الفتح

1- صديقي محمد نجاة الله، المرجع السابق، ص13-14.

2 ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص91، 45-46، **خالد البكر بن عبد الكريم، النشاط الاقتصادي في عصر الامارة**، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط1، ص258.

3 **ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن إبراهيم الهمذاني، مختصر كتاب البلدان**، طبع في مطبعة ليدن، بريل، 1885، ص88.

4 ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج01، ص45، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج02، ص91.

5 ابن سعيد، نفسه، ج01، ص46، ابن عذارى، نفسه، ج2، ص91، مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص140-141.

6 - مجهول، نفسه، ج1، ص141.

مباشرة[1]، فحين عبر طارق بن زياد إلى الأندلس سنة 92هـ/711م وجدت دنانير تحمل سنة 93هـ/712م وكتب على قسم منها باللاتينية انه ضرب في اسبانيا سنة 93هـ أوزانها 3,90 و3,05 غرام، ووجدت عملات مؤرخة في سنة 94هـ/713م وأوزانها3,62 و4,26 و3,78 و4,81 غرام، و4,10 و4,27 غرام[2]. أما الدنانير الأخرى فعليها كتابة لاتينية وعربية وعليها بالخط الكوفي(ضرب هذا الدينار بالأندلس سنة (98هـ/717م) وأوزانها4.16 و4.30 وبلا وزن 4.10 و4.20 و4.27 و4.06 غرام [3].

في عهد الوالي الحر بن عبد الرحمن الثقفي، 97-100ه/716-719م وجد درهم يعود لتلك الفترة، كتب في مركزه عبارة "محمد رسول الله" وعلى الطوق "ضرب هذا الدينار بالأندلس سنة ثمان وتسعين"، وقد كان وزن ذلك الدينار في تلك الفترة يساوي ما قيمته "4.29غم"[4] واستمر ضرب العملة في الأندلس خلال السنوات 102هـ/720م[5]وسنة 104هـ/722مضرب درهم على عهد الوالي عنبسة بن سحيم الكلبي الذي استمرت ولايته من 103-107هـ/721-725م وقد كتب عليه، بسم الله ضرب هذا الدرهم بالأندلس سنة أربع ومائة [6]وسنة 105هـ/723م(7). وسنة 106هـ/724م، في عهد الوالي عنبسة بن سحيم الكلبي ووزنه 4.24 غ، وسنة 110هـ/728م حيث ضرب هذا الفلس في عهد حذيفة بن الأحوص القيسي أو في عهد

1- لقد شهدت الأندلس ضرب العملة في مرحلة الفتح، إلا أن تلك العملة كانت الكتابات اللاتينية تغطي منطقتي الوجه والظهر، **كتاب معرض المسكوكات**، إصدار مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1414هـ، ص 13.

2- **محمود الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود العربية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005، ص227، فيكون مجموع أوزانها34,69 غرام وعددها 8 والمعدل هو 3,9613غرام. ينظر الملحق رقم 13.

3- نفسه، ص227

4-. كتاب معرض المسكوكات، المرجع نفسه، ص 14.

5- نفسه، ص 14.

G.C ،Miles ،The Coinage of The Umayyads of spain, New york, 1950 ،p ،113-114

6- Miles, ibid, p ،115-116

7- **عبد الرحمن فهمي، فجر السكة العربية**، دار الكتب، القاهرة، 1965م، ص 84.

خلفه عثمان بن أبي نسعة الخثعمي، وسنة 116هـ/724م حيث ضرب درهم في عهد الوالي عقبة بن الحجاج السلولي، وزنه 2.90غ، وأما قطره فـ 27مـم [1]، وسنة 135هـ/752م حيث ضرب هذا الدرهم في عهد الوالي يوسف الفهري[2]، وفي عهد الأمير عبد الرحمن الداخل، مؤسس الدولة الأموية بالأندلس، يفترض بعض المؤرخين بداية ضرب السكة بالأندلس. وهذا يدل على احتمال أنه هو الذي أحدث دارًا لضرب السكة لا الأمير عبد الرحمن الأوسط، وربما يكون دور الأخير مقتصرا على تجديد الدار وتوسعتها[3].

وتتوالى عملية الضرب بعد ذلك، ففي سنة 150هـ/767م ضُرب درهم بالأندلس في العاصمة قرطبة، ودرهم أخر سنة 153هـ/770م[4]وسنة 156هـ/772م، وسنة 170هـ/786م[5]،وفي عهد الأمير الحكم الربضي ضُربت العملة وذلك سنتي 187هـ/802م، وسنة 196هـ/811م،وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، ضُربت الدراهم في أعوام 229هـ/843م، و237هـ/851م، و238هـ/852م،وضربت العملة في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، وذلك في سنتي 255هـ868م،وسنة 260هـ873م وضرب فلس في عهد الأمير عبد الله بن محمد وذلك سنة 282هـ/895م[6].

ويرجح ان نمو النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة المالية واكتشاف وتراكم المعادن النفيسة بالأندلس سواء كانت مجلوبة أو محلية، أحدث تطورًا إداريًا كبيرا في الأندلس،

1- **ناصر النقشبندي، نقود أندلسية من إسبانية،** مجلة سومر، مديرية الآثار القديمة، بغداد، 1951م، مج7، ص1، ص81.

2- نفسه، ص81-82.

3- سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص400.

4- النقشبندي، المرجع السابق، ص 82.

5- نفسه، ص 83.

6- نفسه، ص 84، سالم الخلف، المرجع نفسه، ج1، ص403.

Miles,op cit, p ،121.

في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط؛ ما حدى به إلى استحداث دار لسك العملة؛ ونتيجة لذلك فقد تضاعف عدد النقود المتداولة وبخاصة ذات القيم المتوسطة والدنيا، ويلاحظ من بقايا النقود الباقية تحسن مفاجئ ابتداء من عام 229 هـ/843م في إتقان الضرب[1]. وقد استمر ضرب هذه العملة و بكميات قليلة إلى غاية نهاية القرن الثالث الهجري، إذ يروى أن ديسم ابن إسحاق(ت293هـ/905م) ضرب الدراهم الفضية في تدمير على اسم الأمير عبد الله بن محمد[2]، ولكن هذا الرخاء لم يكن متواصلا طيلة فترات عصر الإمارة والخلافة، بل ونظرًا للاضطراب السياسي الذي تعرضت له الدولة الأموية في الأندلس في النصف الثاني من ق3هـ(9م) ...أصبحت العملة قليلة التداول لعدم وفرتها، إذ يبدو أن دار الضرب قد أُغلقت، مما تسبب في فقدان العملة من أيدي الناس[3]، فتعطلت دار السكة بقرطبة مرة أخرى، فيذكر ابن حيان في صدد حديثه عن الخليفة الناصر لدين الله" وقد كان الضرب للنقد قبله معطلا بدهر". فلم تكن عملية السك تتم باستمرار، أو حتى بصورة تغطي الاحتياجات، لأجل هذا استمر التعامل بالقطع النقدية القادمة من المشرق لسد ركود السيولة المالية، حتى أواخر عصر الأمير عبد الرحمن الأوسط[4]،

وبهذا فإن اتخاذ دار السكة لضرب الدينار الذهبي لم يسبق إليه الناصر لدين الله على الراجح، فيقول الجنحاني:" أن في ميدان ضرب العملة الذهبية بأن الأمويين في الأندلس لم يصدروا إلى نهاية القرن3هـ/9م إلا عملة فضية، والعملة الذهبية المتداولة في أسواق الأندلس عهدئذ عملة مشرقية استعملت في شراء العبيد الذين كانوا يصدرون إلى المشرق الإسلامي"[5]، فحتى دار السكة لضرب العملة الفضية(الدرهم) كانت معطلة

1 بدر، دراسات، المرجع السابق، ج1، صص 158-159، 163، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص460،

2 العذري، المصدر السابق، ص11-12، حمود البكر، المرجع السابق، ص259.

3- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 243، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص403.

4- سالم الخلف، نفسه، ج1، ص396.

5 الجنحاني، دراسات مغربية، المرجع السابق، ص89.

قبله، ويضيف ابن حيان:" وفيها اتخذ الناصر دار السكة لعياره، وقد كان الضرب للنقد قبله معطلا بدهر، فعظمت منه منفعة الناس واكتملت خصال دولته"[1].

ولذلك فقد قام الخليفة عبد الرحمان الناصر بإنشاء دار لضرب العملة من أجل مواكبة إعلان نظام الخلافة بالأندلس، ولم يتأخر المؤرخون عن تدوين هذا الحدث العظيم البارز وما واكبه من انجازات في سنة316هـ/928م، فيقول ابن حيان: "وفيها أمر الناصر باتخاذ دار السكة داخل مدينة قرطبة لضرب العين من الدنانير والدراهم، فاتخذت هنالك على رسمه" [2]. واستمرت هذه الدار بضرب النقود، حتى انتقال الناصر إلى مدينة الزهراء، فأنشأ دارًا للضرب فيها، فعطل دار السكة بقرطبة وأغلق بابها، وتقلد عبد الرحمن بن يحيى دار الضرب في مدينة الزهراء فاتصل الضرب بها حتى أفول نجم الزهراء في عهد المنصور بن أبي عامر. [3]

وعليه فمنذ عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، أصبحت دار السكة بالأندلس لها شخصيتها القائمة بذاتها، فطيلة العهود التي سبقته لم نسمع بذكر لمتولي السكة، لكن في عهده أصبح هناك مسؤولا عن دار السكة، وغدت هذه الإدارة خطة من الخطط الهامة في الدولة[4]، يعمل فيها مجموعة من الموظفين والسكاكين المهرة، تحت إشراف مسؤول من كبار مسؤولي الدولة يعرف باسم صاحب خطة السكة، أو صاحب السكة[5]،الذي ينبغي أن يكون أمينًا ودينا نزيها وذو علم ومعرفة بهذه الصنعة، مع دراية بأنواع خطوط

1 ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص243، الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، المرجع السابق، ص351.

2- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص243، الجنحاني، نفسه، ص351، كانت دار العملة في عصر الولاة موجودة في طليطلة وإشبيلية، ثم نقلت إلى قرطبة وكان موقعها بقرطبة في مكان يسمى باب العطارين، **الهمداني، مختصر كتاب البلدان**، مطبعة بريل، ليدن، 1302هـ، ص88، فجر السكة العربية، المرجع السابق، ص80، 85-86.

3 ابن حيان، نفسه، ص243، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، 180.

4 سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص403.

5- ابن حيان، نفسه، ص243، وابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص41.

الطوابع"[1]. كما يجب أن يكون الرجل الذي يضع الرسم الذي تُسك عليه العملة ويكتب نصفها بخط بارع[2]، وأن تكون آلاته وأقلامه محفوظة فيحرز لا تخرج منه إلا عند الحاجة[3]، وكل ما يجري في دار السكة لا يتم إلا تحت شاهدي العدل المتواجدين دائمًا في هذه الدار[4].

وكان من أهم اصلاحاته ومنجزاته تنظيم الأحوال المالية، فوضع نظامًا جديدًا للسِّكة وجعلها أندلسية مستقلة، بقيم وأوزان جديدة[5]، فأمر في سنة 316 هـ928م، باتخاذ دار السِّكة داخل مدينة قرطبة لضرب العين من الدنانير والدراهم، فاتخذت هناك على رسمه، وقد تولى خطة السكة عمال أكفاء ومهرة وأمناء، فكان أول من تولاها بالأندلس أحمد بن محمد بن حدير، وذلك في سنة 316هـ/928م ومنذ ذلك اليوم بدأت عملية ضرب العملة من خالص الذهب والفضة[6]، وكان لهذا الإجراء أثره في تثبيت العملة واستقرار التعامل[7].

وقد تولى إدارة هذه الخطة عدة رجال في فترة الخلافة فعين الناصر أحمد بن خذير[8]، ثم عين بعده ابنه الأكبر وولي عهده لإدارة دار الضرب في سنة329هـ/940م[9]، وعندما نقلت دار السكة إلى الزهراء كان عبد الرحمن بن يحي هو أول من تولاها في سنة 336هـ/947م[10].

1 **الحكيم أبو الحسن علي بن يوسف، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تح- حسن مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، ط 01، 1960م، ص52.

2- نفسه، ص55.

3- نفسه، ص56.

4- نفسه، ص 53-54.

5- عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص279، 435.

6- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص343، عبد الله بن ابراهيم العمير، المرجع السابق، ص460، ص461. ينظر الملحق رقم 14.

7- عنان، دولة الإسلام، المرجع نفسه، ج01، ص447.

8- ابن حيان، المصدر نفسه، ص243، حمود البكر، المرجع السابق، ص260.

9- ابن حيان، نفسه، ص469.

10- نفسه، ص344، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص215، سالم الخلف، المرجع السابق، ج2، ص404.

أما في فترة الخليفة الحكم المستنصر فقد عين المنصور بن أبي عامر رئيسا لهـذه الخطة الهامة[1]، فتقدم للنظر في امانة دار السكة سنة 356هـ/966م ويبدو أنه لم يكن على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه، فاستغل المناصب المالية التي تولاها، فبدد أموال الخزينة[2]، وبذر الأموال ومن ذلك أن صاغ للسيدة صبح قصرا من فضة وقت ولايته السكة، وأنفق فيه مالا جسيما؛ تحدث الناس بشأنه دهرا، فأسرع في إتلاف مال السكة الموقوف قبله؛ فاتهمه الخليفة الحكم بالتبذير فأمره الحكم بإحضاره ليشاهد سلامته، وقد استهلك جملة من الأموال؛ فألقى نفسه في جبرها على الوزير ابن حدير في إسلافه إياها؛ وتحمل المال إليه من وقته؛ وارتفعت الظنة عنه؛ ورد ابن أبي عامر المال لابن حدير[3].

وكان يتم أحيانا ضرب اسم صاحب السكة على العملة مع اسم ولقب الخليفة وفي بعض الأحيان يضرب اسم الحاجب، وأحيانا اسم ولي العهد ومن ذلك ما ضرب في عهد المستعين بالله سنة400هـ/1009م[4]. ونظرا لأهمية صاحب هذه الخطة فانه كان يتم أحيانًا ضرب اسمه على العملة مع اسم الخليفة، وفي بعض الأحيان يضرب اسم الحاجب[5]، وكذلك اسم ولي العهد، ولدينا من هذه نموذجًا ضرب في عهد الخليفة المستعين بالله سنة 400هـ/1009م[6].

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص96-97، ابن حوقل، المصدر السابق، ص112.

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص251، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص465.

3- ابن عذارى، نفسه، ج02، ص252، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص522، السامرائي وآخرون، نفسه، ص465، وفي سنة 370 خلع الخليفة إلا من الاسم الخلافي، فليس له إلا الرسم السلطاني في السكة والدعوة، وفي أواخر سنة 371هـ (981م) تسمى بالحاجب المنصور، ونقش اسمه في السكة، وتم بذلك استئثاره بجميع السلطات والرسوم. ابن عذارى، نفسه، ج2، ص276، الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص01، ص82.

4- سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص406.

5- نفسه، ج1، ص405.

6- النقشبندي، المرجع السابق، ص85.

إن ضرب العملة الذهبية بالأندلس في هذه الفترة ليدلنا بشكل واضح على الرخـــاء التجاري ووتوافر السيولة النقدية والرفاهية المالية الذي تمتعت بها، نتيجة الوارد الذهبي الهام الذي كان يأتيها من بلاد السودان، فكما يقول أرشيبالد أن ذهب السودان ظل يتدفق عليها عبر المغرب الأقصى مما زاد في ازدهار الحياة الاقتصادية بها[1]، فتجمعت مـــن التجارة الصحراوية ثروات كبرى من الذهب وأصبح الدينار عملة قوية في الأندلس في عهد الخليفة الناصر[2]، فأصبحت العملة دعامة أساسية من دعائم الدولة والنظام المالي؛ فهي المرآة العاكسة لحالة الدولة الاقتصادية ولذلك فهي لا تقل شأنا عن تعبئة الجيـــوش ضد نصارى الشمال أو مقاومة الثائرين في الأطراف، فلا غرابة أن نجد الناصر مـــثلا يباشر موضوع السكة بنفسه[3]، وبهذا فلا نستغرب من التطـــور الـــذي بلغتـــه العملـــة الأندلسية، إذ أصبحت دنانيره ودراهمه عيارا محضا[4] في فترة الخلافة.

إن انتعاش العملة الذهبية بالأندلس والصعود الذي بلغته قيمتها، لم يكـــن بمحـــض الصدفة بل بسيطرة الناصر على مصادر الذهب السوداني بعد إبعاد الفاطميين وتـــأمين الطرق التجارية الجنوبية بالتحالف مع دول وامارات وقبائل بلاد المغرب. فكانت نتيجة لهذا أن أصبحت العملة وفيرة بالأندلس سواء الفضية أو الذهبية ولهذا نجد فـــي نـــص للقاضي النعمان:" أن الناصر لدين الله كان يفخر بماله وعدته، وبما حواه من الخـــزائن والذخائر"[5] وكان نتيجة ذلك أن أصبح الأمويون يصدرون العملة الذهبية إلـــى خـــارج

---

1 أرشيبالد لويس، المرجع السابق، ص332.

2 الجنحاني، الحياة الاقتصادية، المرجع السابق، ص23-24.

3 نفسه، ص352.

4 ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص243.

5- **القاضي النعمان، المجالس والمسايرات**، تح- الحبيب الفقي وآخرون، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1978، ج6، ص 178، وما يدعم هذا نقص وارد الفاطميين في مجال الذهب في هذه الفترة، يقول في ذلك أرشيبالد، أن انخفاض سعر الدينار الذهبي الفاطمي يدل على انخفاض مستوى الرخاء في هذا الإقليم، ويحتمل أن يعود ذلك إلى قلة الذهب الوارد إلى مصر من شمال إفريقية بسبب الانقسام الحادث بين الفاطميين، وبين الزيريين وقتذاك، وبسبب حركات الهلالية وقطعهم طرق القوافل الذاهبة جنوبا إلى السودان والراجح أن علاقة مصر مع بلاد المغرب كانت أقل أهمية بعد عام444هـ/1052م، أرشيبالد لويس، المرجع نفسه، ص332.

الأندلس[1]، ويجعل ابن حوقل مبالغ السك السنوية التي تقوم بهـا دار السـكة الـدليل الواضح على غنى خلافة قرطبة وبذخها، ويقدرها بــ300.000 دينار[2]. كما يصـف ابن حوقل مقدار ما توفره دار السكة من العملة فيقول:" ومما يدل بالقليل على الكثير أن سكة دار ضربه على الدراهم والدنانير دخلها في كل سنة مائتا ألف دينـار(200.000 دينار) وهو يعادل ثلاثة آلاف ألف وأربعمائة درهم(3.400.000 درهم)[3]. وهذا مبلغ كبير جدا، إذ يساوي حسب شالميتا 166 بالمئة من مداخيل كورة قرطبة لوحـدها فـي عهد الإمارة[4] ويؤكد ابن حوقل:" إن مجموع الأموال لعام 340هـ/951م قد وصل إلى اقل من 30000000 دينار بقليل[5].

فإذا أخذنا بما سبق ذكره، استطعنا أن نحاول تقدير حجم النقد المتداول. ويجب أن تكون قيمة هذه النقود تعدل مجموع الضرائب مضافا اليها المبالغ اللازمـة مـن أجـل استمرار التبادلات في الأسواق، وما يساوي قيمة الضائع والمتلف والمجـزأ، وأخيـرا مجموع التوفير الشخصي لمجموع الرعايا. ولم يكن من الضروري أن تسك هذه القيمة كل سنة، فعندما يتمشى النظام النقدي فإنه يعيد إلى دورة التداول كميات تتناسـب مـع مصاريف الدولة الداخلية(يضاف اليها ما يمكن لبعض الخواص أن يسكه لنفسه، لنقص في السيولة. وبما أن الدولة تخزن – نظريا– ثلث مداخيلها، فإنها لم تكن ملزمة الا بسك كمية تعادل مكاسبها، مضافا اليها الكميات المسحوبة من أجـل الاسـتيراد، والتـوفير الخاص، والاتلاف... الخ[6].

---

1 الجنحاني، دراسات مغربية، المرجع السابق، ص90.

2- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص1055.

3 ابن حوقل، المصدر السابق، ص108، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص211.

4- شالميطا، المرجع نفسه، ص1055.

5- نفسه، ص1055.

6- نفسه، صص1057-1058.

ج/قيمة العملة وأهميتها وأنواعها

أما عن قيمة ومقدار ووزن هذه العملة وأنواعها، فيلاحظ من خلال المصادر أنه كانت هناك الدنانير والدراهم وكان مقدار الدينار الواحد يساوي سبعة عشر درهما[1]، وكانت هناك دراهم تسمى طبليا، كما كانت كذلك لهم فلوس يتعاملون بها، والظاهر أنها نحاسية حيث كانت تساوي ستين فلسا بدرهم[2]، وكان هناك المثقال من ذلك إشارة المقري إلى أنه كانت الدواب المكتراة تتقاضى عشرة مثاقيل ثمنا عن كل رخامة صغيرة و كبيرة في بناء الزهراء، وقد كانت هناك الدنانير القاسمية بالأندلس وهي من أحسن العملات على الإطلاق حتى أصبحت مثالا للعملة ذات العيار الجيد المضروب بها المثل في الأندلس وفي خارج الأندلس، فكان يقال"الدنانير والدراهم القاسمية" لجودتها[3].

وحرصا من الدولة على حفظ قيمة وسلامة الأموال وضبط المبادلات بالأندلس، فإنهم سعوا إلى الحفاظ على وحدات الوزن والكيل في الأسواق الأندلسية، بحيث تعتبر من الوسائل الضرورية في التبادل ومعرفة مقدار السلع، وخاصة في الحالات التي لا يصلح فيها العدد، فكان بالأندلس وحدات شرعية موروثة بالإضافة إلى بعض الوحدات الخاصة المستحدثة بالأندلس تعارفوا عليها بينهم في المقدار، ولذلك ظهر بعضها مختلفا بعض الشيء ببلاد الأندلس عن الوحدات المشرقية. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن مقادير الأوزان لم تكن ثابتة بجميع المدن الإسلامية في تلك الفترة، وتعتبر الموازين بالأندلس من الآليات الضرورية التي تسهل التعامل بين الرعية في معرفة مقادير الجباية والزكاة، فكان الباعة يستخدمون الميزان ذي الكفتين؛ الذي يرتفع من علاقة تتوسط قصبته العليا،

1- ابن حوقل، المصدر السابق، ص108، المقري، المصدر السابق، ج1، ص211.

2- ابن الفقيه، المصدر السابق، ص88،

3- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص248-249، **أبو رميلة هشام سليم عبد الرحمن، نظم الحكم في الأندلس في عصر الخلافة**، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1975م، ص258، وهو قاسم بن خالد، الذي تولى خطة السكة سنة 330هـ وهو صاحب العيار الجيد المضروب به المثل، فإلى وقت ابن حيان كان يقال، الدينار أو الدراهم القاسمية لجودتها، وقد قتل قاسم بأيدي عبيده في سنة 332هـ، ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، صص243-244، صص 486-487.

كفتيه من الحديد أو النحاس، أما صنجاته فمن الحجارة أو الزجاج أو الحديد مطبوعة من طرف صاحب السوق بطابع خاص[1].ومن هذه الوحدات نجد:

ج/01) المثقـــال والقيـــراط

وقد استخدم المثقال بالأندلس لوزن بعض المعادن الثمينة وعلى رأســـها الـــذهب والفضة، وهذا إذا كان التعامل بهذه المعادن كثير، أما إذا كانت مسكوكة (مضروبة) فإنه يتعامل بها عدا لا وزنا[2]،ووزن المثقال المعروف أنه 72حبـــة مـــن حبـــات الشـــعير المتوسط[3]، ولكن ابن حزم يذكر أنها تساوي 84 حبة وهذا الاختلاف ربما يعود إلـــى الاختلاف في مقدار حبة الشعير؛ فالحبة من الشعير كانت تزن 0.06 غـــرام[4]، وهـــو يختلف قليلا عن الوزن القديم إذا كان المثقال يزن 4.25 غراما أما وزن الدرهم العربي فكان يزن 2.975 غراما[5]. أما القيراط فكان بالأندلس يساوي نصف درهم وحبة شعير، وبهذا فإن القيراط حسب الوزن الأندلسي يساوي 1.049 غراما، وقد ذكر البكري أن قيراط تنس يعادل ثلث درهم وهو معادل لوزن قرطبة[6].

ج/02) الكيـــل القرطبي

كان لكلمة كيل بالأندلس معنى عام ومعنى خاص، فالمعنى العام هو ما يطلق على جميع المكاييل، أما المعنى الخاص فهو أحد وحدات المكيال، فله معياره الخـــاص بـــه،

1 ابن عبدون، المصدر السابق، ص40، **الطوخي أحمد محمد، مظاهر الحضارة في الاندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص279، **كمال السيد أبومصطفى، تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، هامش ص322.

2 ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص340، كمال السيد، المرجع السابق، ص322، وهذا ما كان معمولا به في الجاهلية، وأقره الإسلام على ما كان عليه، "فكانت قريش تزن الفضة بميزان تسميه درهما وتزن الذهب بميزان تسميه دينارا، فكان كل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير، **البلاذري أحمد بن يحي بن جابر، فتوح البلدان**، شركة طبع الكتب العربية، مصر، ط1، 1901، ص471.

3 الريس، نفسه، ص340.

4 كمال السيد، نفسه، ص322.

5 الريس، نفسه، صص 352–354.

6 البكري، المصدر السابق، ج2، ص 242–243.

فيذكر ابن غالب أن مبلغ النفقة على مدينة الزهراء بالدراهم القاسمية بالكيل القرطبي 80 مديا و6 أقفزة وزائد أكيال[1]. وبالإضافة إلى هذه الوحدات التي تستعمل في مجال معرفة مقدار وقيمة النقود، فقد كانت هناك وحدات أخرى كالرطل[2] والقنطار[3] والكوز[4] والقسط[5]...الخ

هذا وتجدر الاشارة إلى أن ضرب العملة كان من الأعمال السيادية للدولة الأموية بالأندلس إذ أصبحت قيمتها تعد رمز من رموز الحكم والسلطة، وأصبح مقرها من

1 ابن غالب، المصدر السابق، ص 301، وقد كان الكيل يستخدم في وزن السوائل كالزيت وغيره، بالإضافة إلى السلع الصلبة من الحبوب وغيرها، ولذلك كان ربع الحديد يزن 24 رطلا. ابن عبدون، المصدر السابق، ص40.

2- فالرطل بالأندلس اختلف في مقداره وذلك تبعا للسلعة الموزونة، فرطل اللحم مثلا كان يساوي في قرطبة ستة وثلاثون أوقية، وهذا ما أشار إليه ابن غالب حين ذكر نفقات اللحم على أهل قصر قرطبة في نهاية القرن4هـ/10م، فكان رطل اللحم يعادل 20 رطلا فلفلية، وفي رواية أخرى أن رطل اللحم في الأندلس هو 9.5رطل بالفلفلي، أما الرطل العادي فكان يزن بالأندلس حوالي 16أوقية أي ما يقارب 504غرام، وكانت الأوقية تساوي 20درهما أي معدل 30غراما من الفضة، البكري، المصدر السابق، ج2، ص199، 250، 329، ابن غالب، نفسه، صص296-299، **جودت عبد الكريم يوسف، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط خلال القرنين 3 و4 هـ،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.، ص178 ص188، الريس، المرجع السابق، ص356، كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي، المرجع السابق، ص322.

3 يذكر ابن خلدون أن وزن القنطار يقدر بـ42.5 كيلوغرام، وهذا حينما يتطرق إلى تركة الناصر لدين الله بالأندلس، وقد ذكر جودت أن القنطار القرطبي يساوي 128 رطلا، وأضاف أن القنطار القرطبي كان يساوي 49 كيلوغرام، أما قنطار الزيت فيختلف عن القناطير الأخرى، وهذا ما جاء عند ابن غالب" أن قنطار الزيت يعدل قنطارين ونصف قنطار"، ابن غالب، نفسه، ص198.199، جودت عبد الكريم، المرجع نفسه، ص183.

4 يشير المقري إلى الأكواز الأندلسية، من ذلك أن السيدة صبح كانت تخرج الأموال من القصر بعد تغيرها على ابن أبي عامر، فأخرجت مائة كوز مختومة على أعناق الخدم الصقالبة فيها الذهب والفضة، فكان مبلغ ما حملت فيه من الذهب 80 ألف دينار فيكون مقدار الكوز إذن ثمانين ألف دينار (80 ألف دينار)، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص92.

5 كان القسط معروفا منذ افتتاح الأندلس، والظاهر أنه أتى به العرب الفاتحين من المشرق الإسلامي، وكان يستعمل القسط لكل السوائل، كالعسل والزيت والخل والماء وغيره، يتضح هذا من خلال ما ذكره العذري في المعاهدة التي عقدت بين عبد العزيز بن موسى بن نصير وتيودمير سنة 94هـ، وذلك بدفع الجزية ومقدارها أربعة أقساط خل وقسط زيت، كما جاء كذلك في جباية عبد الرحمن الأوسط من كورة إلبيرة 1200 قسط زيت، فكان القسط يساوي نصف صاع، والظاهر أن القسط بالأندلس كان يزن في الغالب ثلاثة أرطال ونصف، وكان القسط يكال به المواد السائلة عن طريق أوان من الخزف المطلي، ابن سلام أبو عبيد، الأموال، المصدر السابق، ص617، ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص307، كمال السيد، المرجع نفسه، ص 326، العذري، المصدر السابق، ص5، ص93، جودت، المرجع نفسه، ص 189، أحمد الطوخي، المرجع السابق، ص 279.

الأماكن التي يتباهى به بين الأمم حينذاك، فعبد الرحمن الناصر لما اتخذ سمة الخلافـة، وتسمى بأمير المؤمنين، في سنة (316 هـ/929 م)، نقشـت ألقـاب الخلافـة علـى سكته[1]، كما أن الحكم لما شعر بالضعف والمرض في سنة 365هـ (976م)، انتقل من قصر الزهراء إلى قصر قرطبة. لتأمين ولاية العهد لولده هشام، وأخذت البيعة له مـن الخاصة والعامة. ثم دعا لهشام في الخطبة بالأندلس والمغرب، ونقش اسمه في السكة[2]. أما المنصور بن أبي عامر، فرغم استأثاره بجميع السلطات في الأندلس،وحجره علـى الخليفة هشام، إلا أنه لم يتجرأ على محو اسم هشام من السكة، فأصبح هذا الأخير؛ "ولا يعهد منه إلاَّ الاسم السلطاني في السكة والدعوة" [3].

وقد كان للخاصة أيضًا مطلق الحرية في أن يجلبوا لدار السكة ما لديهم من ذهب وفضة، لكي تضرب لهم بقيمتها دنانير ذهبية ودراهم فضية[4]. وكان قانون حـق سـك النقود محدد بعمولة نسبية، تتراوح مابين 1.75% للذهب، وأقل بقليل من 3% للفضة، وكان التحويل على أساس 17 درهما للدينار وهذه العمولة تعود على الخزانـة العامـة للدولة بدخل ضخم، بلغ في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر مائتي ألف دينار أو ثلاثـة ملايين وأربعمائة ألف درهم سنويًا[5]. ومعنى ذلك ان عدد الدراهم المسكوكة كان أكبر

---

1 المقري، أزهار الرياض، المصدر السابق، ج02، ص261، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق،ج01، ص430،

2 عنان، نفسه، ج01، ص509، حينما أراد الخليفة الحكم أن يعين مشرفًا لإدارة أملاك ولده عبد الرحمن، فعين محمد بن ابي عامر بمرتب قدره 15 دينارًا في الشهر، وذلك في سنة 356هـ (967 م) ولما توفي عبد الرحمن، عينه مشرفًا لإدارة أملاك أخيه هشام، وتقدم في وظائف الدولة بسرعة، فأضيف إليه النظر على الخزانة العامة، وأمانة دار السّكة، ثم عين للنظر على خطة المواريث (358هـ/968م)، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2 ، ص267، عنان، نفسه، 01، ص522.

3 ابن عذارى، نفسه، 02، ص276، النويري، المصدر السابق، ج23، ص404-405.

4- ذكر ابن حيان رواية، ما فعله محمد بن أبي عامر عندما كان صاحب السكة في زمن الخليفة الحكم المستنصر بالله، فقد قبل ابن أبي عامر أن يأخذ من محمد بن أفلح غلام الخليفة الحكم، لجامًا محلى ثقيل الوزن ردئ العيار، فوزن له اللجام بحدائده وسيوره، وأعطاه قدر ذلك الوزن دراهم، تقديرًا من ابن أبي عامر للضائقة المالية التي كان يمر بها محمد بن أفلح. ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص 63، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص395.

5- ابن حوقل، المصدر السابق، ص 104.

من عدد الدنانير بحوالي عشرين مرة، ومعنى ذلك أيضا أن المبلغ المسكوك كان مقابل مدخول مالي يفوق ذلك بكثير[1].

كما أن اختلاف العملات في بعض الأحيان لم يكن عائقا في التبادل التجاري ونقل وتبادل الممتلكات المختلفة، وذلك لوجود الصيارفة، كما كان يراعى في مسألة قبول النقود اختلاف السكة أو الوزن، فربما كان التجار يفضلون وزنا لا عدا، ومن ذلك أن الناصر لدين الله كان يدفع عن كل سارية مجلوبة من ولاية إفريقية ثمانية مثاقيل سجلماسية عند بنائه لمدينة الزهراء[2].

وما يلاحظ بالأندلس أنها كانت تشهد في فترة الضعف السياسي، ضرب لعملة موازية من بعض الثائرين على الدولة المركزية بقرطبة، وهذا يحمل أكثر من معنى، ففي فترة ضعف الإمارة خلال القرن الثالث الهجري، قام بعض المنتزين بمحاولة الاستقلال عن الدولة المركزية في الشمال والشرق ومحاولة منهم تأسيس دويلات لأنفسهم بالسيطرة على مناجم الذهب والفضة، ومن أمثلة ذلك ما يذكره العذري عن ديسم بن اسحاق المنتزي ببشتر ولورقة الذي" عثر على معادن الفضة بتدمير فضرب الدراهم على اسمه، وتمسك بموالاة عمر بن حفصون"[3]، اما في فترة ضعف الخلافة الاموية في الأندلس، فان خلفاء الفتنة، 399-422هـ/1008-1030م قاموا بضرب نقود تحمل أسماءهم، ولعلها لا تختلف عما كان شائعًا لدى الأمويين من قبل[4].

1- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص1055، ومعنى ذلك ايضا ان السك يتراوح ما بين 6666666 و11428571(تبعا للمعدن المسكوك)، ومن المؤكد انه لم يكن من الضروري سك هذا المبلغ للحصول على مدخول يساوي6250000 دينار.

2 جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص236، كما عثر على كميات كبيرة من النقود الإسلامية في شمال أوربا وخاصة خلال القرن4هـ/9م، وكذا رواج العملات الذهبية في إيطاليا وانجلترا ووجدت عملة فضية في السويد، حناوي، الغرب المسيحي، المرجع السابق، ص161، أرشيبالد لويس، المرجع السابق، ص392-393، الجنحاني، دراسات مغاربية، المرجع السابق، صص89-90.

3- العذري، المصدر السابق، صص11-12.

4- محمد عبد الوهاب خلاف، قرطبة الاسلامية في القرن"11م، ص5هـ" الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة اوميقا للنشر، تونس، 1984م، ص172-176.

والتدليس في العملة أمر خطير جدًا، فهو من العوامل الرئيسة لضرب النظام المالي لأي دولة، كما أنه عُدَّ من الإفساد في الأرض[1]، وقد بينَّ الفقهاء عقوبة المدلِّس، فمنهم من اكتفى بالجلد، لكن هناك من يرى الضرب والحلق والتجريس زيادة على ذلك، والبعض يرى قطع يده، وهناك من يرى سجنه حتى الموت[2]، بل إن بعض الفقهاء جعل السلطان مخيرًا في عقوبة من يقوم بالتدليس[3]. وهذا يدلنا على الأهمية التي تحملها قيمة العملة. وفي فترة الخلافة ظهر بعض المسؤولين عن السكة بالقيام ببعض التجاوزات ومنها تدليس العملة، ومن هؤلاء؛ صاحب السكة سعيد بن حسان الذي اشتهر بالتدليس، وعندما اكتشف أمره؛ تم حبسه[4].

ولقد اشتد القاضي في عقاب كل من يحاول التلاعب بالعملة[5]، وهذا لأنها كما يقول محمد الشريف: " بغض النظر عن الدور الفعال الذي تلعبه العملة في كل نظام اقتصادي باعتبارها وسيلة معيارية للقيم، فإن سكها يعبر عن اختيارات سياسية مرتبطة بقضية المشروعية السياسية"[6].

فكان البعض يقوم بإضافة بعض القطع المعدنية الصغيرة للدرهم أو الدينار لكي يصل إلى الوزن المطلوب، وقد عُثر في مدينة شلب، على دفينة تحوي دراهم ضُربت بالأندلس سنة 153هـ/808م وسنة 261هـ/874م فيها عدة دراهم قد ثقبت بآلة حادة

1- الحكيم، الدوحة المشتبكة، المصدر السابق، ص 122 -123.

2- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج2، ص414.

3- الحكيم، المصدر نفسه، ص122، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص406.

4- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 243، وفيها، ولي السكة يحيى بن القرسي، وعزل عنها أحمد بن محمد بن موسى بن حدير، كماعزل الناصر عبد الله بن محمد عن السكة، وسخط عليه لتقصير ما كان فيه وأمر بسجنه، وقدم عبد الرحمن بن يحيى بن إدريس الأصم، ونقل السكة من مدينة قرطبة إلى الزهراء، ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص215.

5الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، المرجع السابق، ص 352.

6- **العزفي أبو عباس أحمد، إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد،** تح ودر- محمد الشريف، منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 1999هامش ص26-27.

وأضيفت إليها قطع صغيرة من الدراهم طويت عند حافتها[1]، وهذا على ما يظهر كان مرجعه إلى قلة العملة في هذه الأسواق ويفهم هذا من خلال نص ابن حيان: "فقام الضرب في دار السكة بقرطبة من خالص الذهب والفضة، وصحح في ذلك ابن حدير وتحفظ وأجاد الاحتراس من أهل الدلسة، فأضحت دنانيره ودراهمه عيارا محضا"[2].

لكن تجب الإشارة هنا إلى اختلاف العملات المتداولة في تلك الفترة فكانت مختلفة وقليلة ومنها ما هو مزيف، ويشدد ابن حزم في هذا على من كانوا يتعاطون علم الكيمياء لتغيير العملة قائلا وكذلك من وجدتموه يتعاطى علم الكيمياء فإنه قد أضاف إلى هذه الصفات الذميمة التي ذكرنا استئكال أموال الناس، واستحلال التدليس في النقود وظلم من يعامل في ذلك، والتغرير بروحه وبشرته في جنب ما يعاني من هذه الرذيلة. فإن العلمين المذكورين أولاً، وإن كانا قد عدما وانقطعا البتة، فقد كانا موجودين دهورًا. وأما هذا العلم الذي يدعونه من قلب جوهر الفلز، فلم يزل عدمًا غير موجود. وباطلاً لم يتحق قساعةً من الدهر؛ إذ من المحال الممتنع قلب نوع إلى نوع، ولا فرق بين أن يقلب نحاس إلى أن يصير ذهبًا أو قلب ذهب إلى أن يصير نحاسًا[3].

كما يفهم من كلام ابن حزم اباحته التعامل بالذهب والفضة كعملة دونما الرجوع إلى دار سك العملة، فهو يرى حسب مذهبه الظاهري بأن كل مسلم يجب أن يتمتع بحرية التصرف والمتاجرة بقطع الذهب والفضة الخالصين بحيث لا يعتبر سوى وزن المعدنين دونما حاجة لعرضها على دور الضرب أو السك[1].

1- **أمين توفيق الطيبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس**، نشر، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1984م) ص 331، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص407.

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص198، فكان يتم وزن المسكوكات بهذه الصنج للتأكد من مطابقتها للوزن الشرعي من قبل رجال دار الضرب، كما انها توزن من قبل المحتسب أو صاحب السوق أو حتى اصحاب الدكاكين والتجار وذلك بعد تداول النقود لتجنب وقوع الغش فيها، اذ كانت الطريقة المتبعة قبل استخدام هذه الصنجات هي ان تقابل قطعة النقد المتداولة باخرى جديدة، وذلك للتحقق من وزنها وجودتها، وكانت الدنانير والدراهم هي التي تدقق أوزانها اما اجزاء الدراهم وكذا الفلوس فانها لا توزن، وانما يتم التعامل بها حسب التقدير للحاجة، لتسهيل معاملات الناس البسيطة. عبد الله بن ابراهيم العمير، المرجع السابق، ص451.

3، **ابن حزم أبو محمد علي (ت456هـ، ص1063م)، رسائل ابن حزم الأندلسي**، تح- إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981،ج 04، ص62.

الفصل الثانـي

أهم المداخيل والعوامل المؤثرة فيـها

أولا/ مداخيل الجباية

ثانيا/موارد الزكاة والصدقات والاحباس

ثالثا/العوامل المؤثرة في المداخيل

أولا/ مداخيل الجباية

إن مما عنيت به الشريعة الإسلامية عناية كبيرة، الشؤون المالية، حيث وضعت لها سياسة رشيدة راعت فيها تحقيق العدالة في جمع المال من أربابه واعادة توزيعه علـــى مستحقيه. فكان قسم المال والجبايات من أهم أقسام الحكومة؛ إذ كانت مهمته تشمل جباية الضرائب والمحافظة على التوازن بين المداخيل والمصاريف والاشراف على ميزانيـــة الجيش[2]. وهذا القسم الذي تفرع أحيانا إلى عدة فروع، كان يســـيره وينســـق أعمالـــه موظف يعرف "بالناظر" وقد امتاز الناظر بميزة التخصص، وكانت له ســـلطة سياســـية عظيمة، حيث أن منصبه كان مستقلا عن الحكم، ولم تكن لسلطته مـــع ذلـــك عواقـــب سياسية مباشرة؛ رغم أن ديوان المال والجبايات كان يساند النظام من الناحيـــة الماليـــة، فكان عاملا مهما في تعزيز سلطة الحاكم السياسية، وقد كان هذا القسم مكلـــف بجبايـــة الضرائب التي كانت مع الغنائم أهم مصادر دخل الدولة[3].

ضريبة[4] الخراج من الناحية النظرية الشرعية إذن، قد وضعت على الأرض التي أقر عليها أهلها من غير المسلمين، وتركت بيدهم يستغلونها وينتفعون بها[1]، فعمر هـــو أول من اجتهد في فرض الخراج، قال الإمام أحمد:" وإنما كان الخراج في عهد عمر"[2].

---

1 العزفي، المصدر السابق، صص104- 105، وهامش صص25، 26.

2- ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ج2، ص613، ص617، بن عبود، اشبيلية، المرجع السابق، صص97-98.

3- بن عبود، نفسه، صص97-98.

4- الضريبة فعيلة بمعنى مفعولة وهي، ما يقرره السيد على عبده في كل يوم أن يعطيه، وقد ترجم لذلك الإمام البخاري في صحيحه بقوله، ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإماء ثم ذكر حديث أنس رضي الله عنه قال، "حجم أبو طيبة النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاع أو صاعين فكلم مواليه فخفف عن غلته أو ضريبته" والآية الكريمة التي حددت مصارف الزكاة بدأت بذكر الفقراء والمساكين، وتقديمهما في الذكر يدل على عناية الإسلام بهما، لأن هذا الصنف من الناس قلما يخلو منه مجتمع من المجتمعات وهو كثيرا ما يهدد بحاجته المجـــتمع في أمنه واستقراره، فـــإن ثورة الفقر عارمة، فبالزكاة تسد حاجة هذا الصنف، ويطهر قلبه من الحـــقد والحسد فيعيش متعاونا مع إخوانه

والخراج على حد تعبير الماوردي هو" ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها"[3] وهي الأرض التي صالح عليها المشركون، وأقر عليها أهلها من غير المسلمين، وتركت بيدهم يستغلونها وينتفعون بها، وهي على نوعين: أحدهما ما هرب عنه أصحابه، فخلص للمسلمين بغير قتال، فتصبح وقفًا على مصالح المسلمين، ويضرب عليها الخراج ويكون أجرة تقر إلى الأبد وإن لم يقدر بمدة، والآخر ما أقام فيه أهله وصولحوا على إقراره في أيديهم بخراج يضرب عليهم، وهذا بدوره ينقسم إلى قسمين، أحدهما: أن ينزلوا عن ملك الأرض فتصبح وقفًا على المسلمين، ويكون الخراج المضروب عليهم أجرة لا تسقط إلا بإسلامهم، والأخر: أن يستبقوها على أملاكهم ولا

الأغنياء الذين شعر منهم بالعطف والرحمة، **البخاري، صحيح البخاري مع شرحه للقسطلاني**، دار الطباعة العامرة، مصر، ج5ص654

1- فعل ذلك عمر بن الخطاب في خلافته عندما استولى المسلمون على سواد العراق عنوة، وكتب قائد جيش المسلمين في موقعة القادسية سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب مستشيرا إياه في أمر سواد العراق، وكان سعد بعد النصر قام بقسمة الغنائم بين المجاهدين ما عدا الأرض، واستقر رأي عمر على ترك الأراضي بيد أهلها، وفرض عليهم فيها الخراج، ووضع على رقابهم الجزية. ابو يوسف، الخراج، المصدر السابق، صص29-31، وكما أن المسلم يجب عليه العشر أو نصفه في الخارج من أرضه فالكتابي يجب عليه الخراج فيما تنتجه أرضه، وكلا من الزكاة والخراج إنما وجب بصفة المؤنة للأرض، لأن بقاء الأرض بأيدي ملاكها يستغلونها وينتفعون بها موقوف على جهود كبيرة تبذل كشق الأنهار، وتعبيد الطرق، وبناء الجسور، ثم إن أربابها لا ينتفعون بما تخرجه إذا لم تعين الدولة من يأخذ على أيدي المعتدين، ويحفظ الأمن ويصون النظام، وبما أن هذه الأعمال التي تقوم بها الدولة لمنفعة أرباب الأملاك، وجب أن تكون نفقة من يقومون بها في غلات الأرض وخراجها.

2- **ابن رجب أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي، الاستخراج لأحكام الخراج**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، ص13.

3- الماوردي، المصدر السابق، ص 131، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، ص379، أما عن ضرائب عرب الجنوب، فيشير تراث الفترة الجاهلية الى أن ملوك العرب في اليمن وكندة وحضرموت، فرضوا "الضرائب" في القرن السادس الميلادي على القبائل العربية التي خضعت لهم، والتي كانت تشمل ضرائب الأرض "الخراج، الطسق"، والجزية "أتاوة الأعناق"، وضرائب العشور "المكوس"، التي فرضت على التجارة والأرباح، وعلى المارّة ضمن مناطق نفوذهم، وفي الأسواق التابعة لهم. ملخص مقال الأتاوى "الضرائب"، في الجزيرة العربية عشية ظهور الإسلام، ص دراسة في الجذور التاريخية لموقف الإسلام من الضرائب. تم الاطلاع عليه بتاريخ2015/04/15 على الساعة 32- 16.

http// www.najah.edu/modules/ graduates/ graduates.php?hint=2&id=556&l=ar

ينزلوا عن رقابها ويصالحوا عليها بخراج [1]، وقد تم تحديد قيمة هـذه الضـريبة أيـام عمر بن الخطاب لما مسح السواد بالعراق، فذكر أبو يوسف:" أن عمر مسـح السـواد ووضع على جريب الزرع درهما وقفيزا، وعلى الكرم عشرة دراهم، وعلـى الرطبـة خمسة دراهم" [2].

أما ابن تيمية فيقول أن الخراج ما تفرضه الدولة على الأراضي البيضاء، والتـي فيها شجر إذا فتحت عنوة أو صالح أهلها عليها، أما المساكن فلا خراج عليها[3]. أما عن حقيقة الخراج فيقول ابن تيمية:" والتحقيق أن الخراج معاملة قائمة بذاتها ذات شبه مـن البيع ومن الاجارة وتشبه في خروجها عنهما المصالحة على المنافع أو نحو ذلك بعوض ناجز، فإنه لم يملك العين مطلقا ولم يستأجرها وإنما ملك هذه المنفعة مؤبـدة"[4]. ومـن آثار عقد الخراج:

أ- ما يدفعه من كانت الأرض بيده من الخراج ليس مقدرا في الشرع وإنما يقـدر بحسب طاقة الأرض .

ب- ويجب الخراج على من كانت الأرض بيده من مسلم أو غير مسلم وعلى هذا فإن المسلم إذا كانت بيده أرض خراج، اجتمع عليه العشر والخراج.

1- الماوردي، المصدر السابق، ص 131-132.

2- الجزية والخراج، وروى أبو يوسف عن عامر الشعبي أن عمر مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب، وأنه وضع على جريب الزرع درهما وقفيزا، وعلى الكرم عشرة دراهم، وعلى الرطبة خمسة دراهم، ووضع على الرجل - يعني في رقبته - اثني عشر درهما، وأربعة وعشرين درهما وثمانية وأربعين درهما، وقد راعى عمر في وضع الجزية درجة يسار كل شخص، فجعلها على ثلاث درجات، غني موسر عليه ثمانية وأربعين درهما في العام، ومتوسط في حالته عليه أربعة وعشرون، وفقير يعمل عليه اثنا عشر درهما، كما أنه راعى في وضع الخراج على الأرض ما تحتمله ويطيقه أهلها، وروي أن عمر بن الخطاب فعل بأرض الشام حين فتحت مثل ما فعل بأرض العراق وكذلك فعل بمصر، أبو يوسف، الخراج، المصدر السابق، ص42

3- ابن تيمية، موسوعة الفقه، المصدر السابق، ج1، ص625.

4- نفسه، ج1، ص625.

أما انتقال ملكية الارض الخراجية، فتنتقل بالتوارث وتصح هبتها ويجوز بيعها وشراؤها بخراجها، ويكره بيعها بشرط اسقاط الخراج عنها[1].

كما كان للأمير أو الخليفة حق اعادة النظر في تحديد قيمة الخراج وهذا ما أيده الكثير من الفقهاء وتقييد التصرف بالمصلحة يظهر أكثر وضوحًا من خلال تتبع فروع المسائل التي يذكرها الفقهاء تحت باب –تصرف الإمام في شؤون الرعية– حيث تجدهم يقيدون كل تصرف بظهور المصلحة فيه، ومن أمثلة ذلك: الزيادة في مقدار الخراج المضروب على الأرض والنقصان منه[2]، وتنفيل بعض المقاتلين من الغنيمة[3]، وجواز الصلح مع الكفار[4]، فقال الماوردي: يُحْمَل ما يفضل من مال الخراج إلى الخليفة؛ ليضعه في بيت المال العام، المعد للمصالح العامة[5]. ويقول ابن تيمية في مسألة حكم الخراج:" إذا فتح المسلمون أرضا عنوة أو صلحا فإن الامام ينظر، فإن وجد المصلحة في ابقاء الأرض بأيدي أصحابها، لأن المسلمين قلة وانشغالهم بالزراعة يصرفهم عن الجهاد، أو لأنهم لا يجيدون الزراعة، أبقاها بأيدي أصحابها وفرض عليهم الخراج، كما فعل رسول الله(ﷺ) في خيبر، وإن وجد المصلحة في توزيعها بين المسلمين وزعها بينهم، ولا يجوز للإمام أن يصالح الكفار المحاربين على بقاء الأرض في أيديهم بغير جزية ولا خراج إلا للحاجة كما فعل النبي(ﷺ) يوم الحديبية[6]. وهذا لا شك اجتهادا ابن تيمية إذ الفقهاء اختلفوا اختلافا واسعا في هذه المسألة.

1- ويرى ابن تيمية أنه ليس في دفع المسلم خراج الارض الخراجية اي صغار عليه لان المسلمين كثروا وقويت شوكتهم، واذا احتاج المسلمون الى الارض الخراجية وتضرروا ببقائها في ايدي اهل الذمة جاز للمسلمين معاوضة اهل الذمة عليها واخذها منهم ويدفع المسلم الخراج للدولة، ابن تيمية، موسوعة الفقه، المصدر السابق، ج1، ص626-627.

2- أبو يوسف، الخراج، المصدر السابق، ص 84.

3- الحطاب، مواهب الجليل، المصدر السابق، ج2، ص367.

4- ابن حجر، فتح الباري، المصدر السابق، ج6، ص318.

5-الماوردي، المصدر السابق، ص74.

6- ابن تيمية، موسوعة فقه، المصدر نفسه، ج1، ص626.

ورغم هذا فان السلطة في الأندلس لم تساوِ بين جميع الأراضي في الخراج، بل كان الخراج يزيد وينقص تبعًا لاختلاف جودة الأرض، وقيمة المحصولات الزراعية، واختلاف جودة أنواع كل محصول، وتبعًا لنظام الري سواء كان من الأنهار أو الآبار أو الأمطار[1]. وحسب حسين مؤنس؛ فان أراضي الصلح، كان أهلها يقومون بدفع جزية عن رؤوسهم وخراجًا عن أراضيهم، وهذا الخراج جُعلت قيمته تبعًا لطيب الأرض وغلتها [2].

اهتم الأمويون في الأندلس بالجباية، فتم فصل ولاية الخراج عن الولاية العامة، كما اتبعوا عدة أنظمة لتحصيل مقادير الخراج تمثل في نظام خراج المحاسبة[3] ونظام خراج المقاسمة[4]، ونظام خراج المساحة[5]. وكما يبدو أن نظام خراج المقاسمة هو الذي طُبق في الأندلس. ذلك أن الخراج وجب بالاجتهاد[6]، إذ لم يرد نص يحدد مقاديره ولا نظام تحصيله، فباستطاعة الإمام أن يُطبق نظام خراج المقاسمة في إقليم من الدولة،

1- مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص 614، وعقدت الدولة الجسور والقناطر على الأنهار التي كانت تشق المدن، ومثال ذلك قنطرة قرطبة التي ابتناها السمح بن مالك الخولاني عام 101 هـ/719م بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز على الوادي الكبير بقرطبة، وأقيم سَدٌّ يعترض الوادي، وأقيمت على السد ثلاثة بيوت أرحاء، وأقيم على كل بيت من الأرحاء أربع مطاحن لطحن الحبوب، فكانوا ينصبون النواعير على الماء فتديرها المياه بنفسها.

2- الغساني، المصدر السابق، ص116، مؤنس، نفسه، ص 626، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص382.

3- أما المحاسبة فتعني أن الخراج يُجبَى وفقًا لمساحة الأرض ونوع الغلة، وأما المقاسمة فيقضي بأن يخَصص جزءٌ من المحصول يقدر بالثلث أو الربع لبيت مال المسلمين، وأما الالتزام فيعني أن يتعهد رجل من الأثرياء بخراج قرية أو مدينة أو إقليم من الأقاليم لحول كامل ثم يتولى هو بنفسه جمع الخراج.

4 خراج المقاسمة، بموجب هذا النظام تأخذ الدولة مقدارًا معينًا من الإنتاج الزراعي كأن يكون الربع أو النصف أو الثلث أو اقل أو اكثر، والباقي يكون لصاحب الأرض، الكبيسي، الخراج، المرجع السابق، ص122وما بعدها، **شبير محمد عثمان، أحكام الخراج في الفقه الإسلامي**، دار القلم، الكويت، 1986، ص35.

5 خراج المساحة، بموجب هذا النظام يفرض الإمام مقدارًا معينًا من المال أو بعض إنتاج الأرض أو الاثنين معًا على مساحة معينة من الأرض كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ في سواد العراق، الكبيسي، الخراج، نفسه، ص142، شبير، أحكام الخراج، نفسه، ص34.

6 الماوردي، المصدر السابق، ص388، شبير، احكام الخراج، نفسه، ص26،

ويُطبق نظام خراج المساحة في إقليم آخر[1]. وبمقدوره أيضًا أن يُحدد مقــدار النســبة المئوية التي تُستحصل من إنتاج الأرض الخراجية. وإن هذا المال يصب في بيت مــال المسلمين، فهو فيء لهم جميعًا، ومصروف في مصالحهم[2].

وفي الأندلس عُد هذا المال جزءًاًمن إنتاج الأرض نفسها، وأن الذي يستثمرها لا يمتلك رقبتها وإنما هي لغيره، فهو ينتفع بجزء من إنتاجها لقاء جهده الذي يبذله في عملية الإنتاج.

إن المغامرة تفترض استخدام الاحصاء، ومن الطبيعي أن لا تكون لوائح هذا الاحصـــاء ناقصة أو متقطعة إن لم نقل معدومة في بعض الأحيان. ولكن مع ذلك يمكن الجزم بأنها كانت موجودة بالنظر إلى ديمومة هذه الدول والإمارات ما يفوق القرن مــن الزكـــان، وذلك أن هذه اللوائح المالية كانت القاعدة بالنسبة للفعالية الادارية لكل دولة منظمـــة[3]. وحسب بعض الباحثين ممن حاول دراسة مالية الأندلس بالارتكاز على النظرة الشمولية، فانه من الممكن اعادة تركيب قيمة بعض المنتجات الصافية. بحيث يكون فيـــه مجـــال الخطأ مقبولا يسمح بتقدير معلوم لسلم الكميات. وهكذا تكون الأرقام التي سوف نقــدمها ناتجة من إعادة التركيب الافتراضي للمبالغ الكلية انطلاقا من بعض مكوناتها. وإنه مما لا يدافع عنه أن هذه النتائج المحصل عليها تتصف بميزة أقرب الى التصور والاحتمال منها إلى العملية المنشودة[4].

إن المعطيات التي قدمها الجغرافيون لا تسمح في أحسن الأحوال إلا بإقامة لـــوائح أولية كـــ: أسماء المنتوجات. والاختصاصات الانتاجية لبعض الكور. وهذه المعلومـــات على الرغم من فائدتها في اعطائنا فكرة عن بعض السلع، إلا أنها غير صالحة لتقـــدير حجم هذه السلع وما ينبغي أن يفرض عليها من جباية. وفي واقع الأندلس كـــان نظـــام

1 الماوردي، المصدر السابق، ص390،

2 أبو يوسف، الخراج، المصدر السابق، ص69،

3- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص 1044.

4- نفسه، ص 1045.

الضرائب قائما على حصول الدولة على نسبة مئوية من الانتاج، ومن أجل ذلك كان من الضروري توافر واشتهار المعطيات التالية لــدى الجغــرافيين والمــؤرخين: كمبــالغ المدفوعات وأنواع الضرائب المالية. والمحاسبة الرسمية؛ بالإضافة الى عــدد الســكان التقريبي، ومساحة وخصوبة الأرض وقيمة الانتاج الزراعي، والحجم النقدي المتناســب مع ميزانية سنوية[1]. وإننا خلافا لما ذكره أحد الباحثين الاسبان في التاريخ الاقتصــادي الأندلسي عندما نجد في المصادر جبايات الأندلس فإن المقصود بها الجبايات المــأخوذة من المسلمين ومن غيرهم من أهل الذمة، إذ تمثل هذه الرقام مجموعا خاما لمــا دخــل خزينة الأندلس من أموال أحيانا تكون سنوية وأحيانا أخرى تمثل مجموع ما تركه الأمير أو الخليفة بعد وفاته[2].

والحديث عن الخراج في الأندلس يتطلب تتبع عملية الفتح، والإجراءات الأوليــة التي قام به موسى بن نصير ومن أتى بعده من الولاة، فعندما تعرض حســين مــؤنس للحديث عن الخراج في الأندلس، ذكر بأن عقدة العقد في تاريخ عصر الولاة هي ناحية الخراج [3]. وخلص في الأخير إلى أن موسى بن نصير قد قــام بتخمــيس الأراضــي الواقعة جنوب الوادي الكبير، فجعل أربعة أخماس تلك الأراضي بأيدي القبائل المشتركة في عملية الفتح، والخمس ملكًا للدولة، وانسحب هذا الحكم على الأراضي الواقعة بــين الوادي الكبير ووادي آنه، وما بين هذا النهر والمحيط الأطلسي، فيما عدا ثلاثة مــدن، وهي التي استسلم أهلها للمسلمين، وبذلك لم يجر عليها حكم العنوة[4]. فكــان الســكان المحليون الذين استمروا في العمل أو السكنى في أراضيهم، يدفعون جزية وخراجًا على

1- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص1045.

2- نفسه، ص1046،

3 مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص614.، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص380، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص379.

4- سالم الخلف، نفسه، ج1، ص380.

أرضهم من الغلة يراوح بين 20 و53 في المئة وأحيانا 50 في المئة طبقًا لنوع المحصول وفترة إثماره، والكمية الفائضة عن الاستهلاك والبذار[1].

ويظهر عسيرا من جهة الواقع أن تَقدِم هيئة الضرائب على إجبار المولدين لبيع منتوجاتهم قبل الجني (ليتمكنوا من دفع الطبل والطسق) بدلا من العشر الواجب على المساحات. وكل هذا يبين التعقيد الشديد لعملية مسح الحقول، علما أن هذه العملية تقوم عليها لجنتان تنتسبان لإدارات مختلفة... اجتماعيا وسياسيا، والظاهر أن هذه العملية هي ما يقوم به الخارص لمختلف المنتوجات الزراعية قبل بدو صلاحها[2].

كما يظهر صعبا وقاسيا أن تجعل التغيير الفكري الفقهي الضريبي المتعلق بانتقاله الى الدين الجديد لا يمس في حقيقة الأمر سوى تغيير اسم الخراج ليصبح طبلا واسم الجزية لتصبح عشرا. فمن المحتمل إذن أن يصبح المسلم الجديد مسؤولا عن دفع الزكاة (وهو ما يستطيع القيام به بالدفع المباشر للمساكين وأبناء السبيل) وليس عن طريق الدفع الاجباري[3]. فالقيام بواجب الزكاة قد منح للأتقياء: (كان الناس مؤمنين على ما يعطونه من زكاة أموالهم إلى المساكين) وهو بالضبط الواقع الذي يتكلم عنه ابن بلكين في نهاية عهد الخلافة...[4].

وإذا جئنا إلى يوميات الواقع الأندلسي في عهدي الإمارة والخلافة، فإنه أصبحت أراضي الجنوب والغرب الأندلسي، التي تقاسمها العرب إقطاعات، ملكًا لأصحابها،

1- الغساني، المصدر السابق، ص116، مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص626، السامرائي وآخرون، المرجع السابق، ص382.

2- والخرص هو الاجتهاد في معرفة مقدار الشيء، واما قيامه مقام الكيل والوزن، فيقوم الخرص مقام الكيل عند الحاجة كما اذا كان لا يمكن الكيل، فيجوز لجابي الزكاة خرص الثمار على اهلها لإحصاء الزكاة، كما يجوز بيع العريا بخراصها تمرا، ابن تيمية، موسوعة فقه ابن تيمية، المصدر السابق، ج1، ص627.

3- والحقيقة خلاف ما يدعيه شالميطا بان دفع الزكاة لم يكن اجباريا، وما حروب الردة التي خاضها الصديق ابو بكر الا مثالا على اجبارية هذا الركن، بل وهناك العديد من الآيات والاحاديث الدالة على وجوب دفع الزكاة للعاملين عليها وخاصة في الاموال الظاهرة، اما ما تكلم عنه شالميتا فالمقصود به الاموال الباطنة كالذهب والفضة وما شابه ذلك. ابن بلكين، التبيان، المصدر السابق، ص 19. شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص 1048-1049.

4- ابن بلكين، نفسه، ص 17. شالميطا، نفس المرجع والصفحة.

يتوارثها الأبناء عن الآباء، وهو ما أيده الخليفة الوليد بن عبد الملك فـــي فتـــرة الـــولاة لتصبح قاعدة يسيرون عليها فيما بعد، حيث منح زعماء تلك القبائل ســـجلات بـــذلك[1]، ويعطينا أحد الباحثين الاسبان تصورا لخارطة الضرائب المالية في الأندلس وهي علـــى الشكل التالي:

على الذمي أن يدفع الخراج الذي يقدر تبعا للمساحة القابلة للزراعـــة وأن يـــدفع الجزية [2]. فيتولى جباية خراج أراضي الصلح، أحد موظفي الدولة، يساعده فـــي ذلـــك رؤساء أهل الذمة، وهم "أشياخ من أهل دينهم، أولو حنكة ودهـــاء ومـــداراة ومعرفـــة بالجباية اللازمة لرؤوسهم [3]"ولعل أرطباس القومس زعيم أهل الذمة في الأندلس، كان أشهر مستخرجي خراج الذميين للمسلمين[4].

ويتوقف الداخل في دين الإسلام عن دفع الجزية، ولكنه في الأندلس يتابع دفعـــه للضريبة – تبعا لمساحة الأرض القابلة للزراعة – ضريبة تدعى الطبل وهـــي تســـاوي مبلغ الخراج القديم؛ أما بالنسبة للمسلم فإنه لا يدفع إلا الزكاة/عشر انتاجـــه) [5]. فنجـــد القبائل العربية صاحبة الإقطاعات، يتولى زعيم كل قبيلة منها جمع خراج قبيلته، فـــإن كانت القبيلة شامية اكتفى زعيمها بإرسال ما تمت المقاطعة به على أموال أهـــل الذمـــة التي في أيديهم للعاصمة قرطبة، وذلك دون العشر، لأنهم معفيين منه، إذ أن قبائلهم معدة للغزو[6]، إضافة إلى تقديم الدولة الأموية لهم في الأندلس على من سواهم، وأما إن كانت القبيلة بلدية، أدت ضريبة العشر إضافة إلى ما تمت المقاطعة عليه[7].

1 السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص380.
2- ابن بلكين، المصدر السابق، ص17، شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، صص 1048- 1049.
3- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص107،
4- السامرائي وآخرون، المرجع نفسه، ص382.
5- ابن بلكين، المصدر نفسه، ص19، شالميطا، المرجع نفسه، صص 1048- 1049،
6- ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر نفسه، ج1، ص104،
7- ابن الخطيب ، نفسه، ج1، صص104-105، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص382.

وعندما جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز أيد فعل الخليفة الوليد، واعتبر ما فتحه المسلمون من الأرضين إقطاعات[1]. ففي فترة السَّمْح بن مالك، كان الخلفاء إذا جاءتهم جبايات الأمصار، يأتيهم مع كلّ جباية عشرة رجال، من وجوه النّاس وأجنادها، فلا يدخل بيت المال من الجباية دينارٌ ولا درهمٌ، حتى يحلف الوفد بالله الذي لا إله إلاّ هو، ما فيها دينار ولا درهم إلاّ أُخِذَ بِحَقِّه، وأنّه فضل أعطيات أهل البلد من المقاتلة والذريّة. وأتى وفد إفريقيَّة بخراجها، ولم تكن يومئذٍ ثغرًا، فلما وفدوا بخراج إفريقية إلى سليمان بن عبد الملك أُمروا بأن يحلفوا، فحلف الثمانية، ونكل إسماعيل بن عُبيد الله، ونكل بنكوله السَّمح بن مالك، فأعجب عمر بن عبد العزيز من فعلهما، فلما ولي عمر، ولّى إسماعيل إفريقيّة، وولّى السَّمح بن مالك الأندلس[2].

إن تخطيطا للأملاك العقارية كهذا، يمكن أن يقدم للدارسين وجوها متعددة. أولا أن عدد القاطنين الجدد كان قليلا جدا، وان الانتقال من النظام القوطي الغربي إلى النظام العربي الإسلامي قد تم من دون صدام، بحيث بقي جزءا كبيرا من الشخصيات القديمة في أمكنتها، وهو دلالة على الاندماج السريع في النظام الجديد طالما أنه لم يحرمهم من ممتلكاتهم القديمة قسرا[3]. وقد صاحب استقرار المحتلين للأندلس على حد تعبير أحد الباحثين نقصا كبيرا في عدد السكان وهبوط مستوى الانتاج. هذه الظروف ساعدت، في نزع الملكية من بعض الفلاحين القدماء، لكن هؤلاء وجدوا مكانا لهم بالانكباب على استغلال جزء(كبير) من الأراضي غير المزروعة. وعلى العموم فإن الغزو البربري والعربي قد أوقف التدهور القوطي الغربي، ثم شكل عملية دفع جديدة للإنتاج الزراعي والاقتصاد الهسباني على العموم[4].

1- الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص 198-207، الغساني، رحلة الوزير، المصدر السابق، ص 112-116، مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص615-629.

2- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص22-23، ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص48، **محمود شيت خطاب، قادة فتح الأندلس**، مؤسسة علوم القرآن - منار للنشر والتوزيع، ط1، 2003 م، ج02، ص05.

3- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، صص1052-1053.

4- نفس المرجع والصفحة.

أما المعنى التاريخي لهذا الانتاج فيظهر فعلا حوالي 206هـ/822م إذ أن نصف المساحة المزروعة كانت من أراضي العشر. ومعنى ذلك أنها في ملك (ورثة غيطشة ومعهم 3000ملكية، أو حفدة الارستقراطية القوطية...الخ) أو عرب الموجة الأولى من المسلمين(إلا الشاميين فهم لم يحصلوا قط على ارض)[1].

إقامة المدن والحصون وأهميتها في الجباية

لقد حظيت الأندلس بنظام إداري متطور إلى حد كبير عن مثيله في الشرق الإسلامي أو الغرب المسيحي[2].فالتقسيم الاداري الأخير المتحقق في عام 385م، والذي نظَّم عَمَل هسپانيا في سبعة ولايات هي: باطقة Baetica، ولشدانية Lusitania، والولاية القرطاجنية Carthaginensis، وجليقية Gallaecia، والولاية الطرّكونية Tarraconensis، وموريطانيا الطنجية Mauritania Tingitana، والجزائر الشرقية Baleares[3].

وتشير المصادر الجغرافية الأندلسية ضمنا تارة وتصريحا تارة اخرى، الى أهمية بعض مدن الأندلس الجبائية والأساس الذي وضع للتقسيم الاداري؛ لإقامة بعض المدن

1- شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، صص1052-1053.

2 **ميغل كروث إرنُاتدِث، التكيُّف الجغرافي والسكاني والتاريخي للأندلس، تر- فخري الوصيف** مقال منشور على موقع مجلة الفسطاط التاريخية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20، ص10، ص2014 على الساعة 42-10

http:ص ،elfustat.blogspot.comص، 2013ص، 07ص ، blog-spot_3701.html.

3 ميغل، التكيُّف الجغرافي، يعطي هذا التقسيم سمات فريدة جدًّا، باطقة ولشدانية احتفظتا بوضعيتهما منذ عهد أغسطس الأول بأربع قواعد (إشبيلية Hispalis، وقرطبة Corduba وقادس Gadesواستجة Astigi)، وثلاث للثانية (باجة Pax Augusto = Beja، وماردة Emerita Augusto = Merida، وشنترين Scallabis = Santarem)، وعلى العكس من ذلك، من الولاية الطركونية على عهد أغسطس تشكلت جليقية من القواعد التالية، براقرة أغسطس.Bracara A، ولوجو أ، Lucus A، وأشتوريش أ، Asturica A، والولاية القرطاجنية من قرطاجة الجديدة Cartago Nova، وجزء من كلونيا Clunia، وهكذا أصبحت الولاية الطركونية منذ أواخر الإمبراطورية الرومانية مقتصرة على القواعد التالية، طركونة وسرقسطة Caesar A.Zaragoza والجزء الشمالي من كلونيا، يشير هذا التوزيع إلى مشاكل ذات طبيعة جغرافية وسكانية، والتي – بالإضافة إلى المعلومات التي يذكرها پلينيو في كتابهNatural Historia (الكتابان الثاني والرابع) – تُبيِّن بداهة مدى قوة التنظيم العمراني لولاية باطقة من جهة، وافتقاد التجانس في الولاية الطركونية الأغسطية من جهة أخرى، أي في ولايات جليقية وقرطاجنة وطركونة في آخر عصر الإمبراطورية الرومانية،

في الأندلس، وتتضح هذه النظرة الجبائية للتقسيم الاداري، في وصف الجغرافيين لبعض كور الأندلس، فيقول الرازي مثلا عن قرطبة، بأنها دار الملك التي يجبى لها ثمرات كل جهة وخيرات كلّ ناحية، واسطة بين الكور[1]. ويضيف المقري عن نفس المدينة، بأنها قاعدة الأندلس، وأم مدائنها ومساكنها، ومستقرّ الخلفاء، ودار المملكة فـــي النصـــرانيّة والإسلام[2]. كما يذكر الجغرافي البكري؛ أن مدينة طرسونة رغم صغرها فإنها كانـــت مركز إداري هام من الناحية الجبائية إذ كانت:" مستقر العمال والقوّاد بالثغر، وكان أبو عثمان عبيد الله بن عثمان(أول أموي أيام عبد الرحمن الـــداخل) المعـــروف بصـــاحب الأرض اختارها محلاً وآثرها على مدن الثغور منزلاً"، وكانت ترد عليه بهـــا عشـــور مدينة أربونة وبرشلونة"[3].

وأما عن أهمية كورة اشبيلية الجبائية فيربط كل من البكري والمقري مدينة اشبيلية وانتاجها الزراعي بمقدار جبايتها، "إن شرف إشبيلية، كريم التربة، دائم الخضرة، فرسخ في فرسخ طولاً وعرضًا، لا تكاد تشمس فيه بقعةٌ لالتفاف زيتونه. واعلم أن إشبيلية لها كورٌ جليلةٌ، ومدنٌ كثيرةٌ، وحصونٌ شريفةٌ، وهي من الكور المجندة، نزلها جند حمـــص ولواؤهم في الميمنة بعد لواء جند دمشق. وانتهت جباية إشبيلية أيام الحكم بن هشام إلى خمسة وثلاثين ألف دينارٍ ومائة دينار[4]. فإقليم الشرف باشبيلية كان يضم ثمانيـــة آلاف قرية عامرة، بالرغم من قربه من إشبيلية بحيث لا يفصله عنهـــا الا ثلاثـــة أميـــال(اي 5كيلومترات ونصف فقط)[5] كما تصرح بعض المراجع بأهمية طريق اشبيلية التجاري

1- المقري، المصدر السابق، ج01، ص459، أحمد الرازي كما في فرحة الأنفس، المصدر السابق، ص295.

2- المقري، نفسه، 01، ص459.

3- الحميرى، الروض، المصدر السابق، ج01، ص389، الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ج01، ص123، البكري، المصدر السابق، ج2، ص379، ثم عادت طرسونة من بنات تطيلة عند تكاثر الناس بتطيلة، لفضل بقعتها واتساع خطتها، وبينهما 12 ميلاً.

4- البكري، نفسه، ج2، ص392، المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج01، ص158.

5- الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ج01، ص101.

ودوره القديم كمركز لجمع الضرائب:"فإشبيلية كانت قديما مستعمرة ايبيرية قائمة علـــى طريق التجارة بين قادش ومارندا وسلمنكا[1].

ولزيادة ضبط الأندلس جبائيا والاشراف الفعلي على الأراضي الزراعية والعشور التجارية، فإن الإمارة والخلافة الأموية؛ أولت أهمية بالغة لبناء الحصون والقلاع والأبراج، وهذا لدورها الدفاعي من ناحية، واهميتها الجبائية من ناحية ثانية، فعبد الرحمن الناصر قام ببناء الحصون؛ كحصن فاشترة وحصن طلجيرة قبالة مدينة بربشتر الثائرة وبرجا بقلعة طريف وزود اشبيلية بسور من الحجر والابراج[2] فهذه الأبراج والحصون شكلت نواة لمدن جديدة سيكون لها انعكاس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى الأهمية السياسية والعسكرية.

تطور مستوى الجباية خلال فترة الإمارة والخلافة

إن معدلات الجباية بالأندلس خلال العصر الأموي قد أخذت تتزايد تـــدريجيا مـــن القلة إلى الكثرة، وقد أشار ابن خلدون في معرض حديثه عن تطور الجباية في الـــدول عموما، "إلى أن الدولة في بداية عهدها تكون قليلة الجباية، لتمسكها بأمور الشرع مـــن جهة، ولتخلقها بأخلاق البداوة، وهي بذلك تعمد إلى المسامحة والغفلة عن التحصـــيل إلا ما ندر، وإذا وصلت الدولة إلى مرحلة الحضارة وجاء الملك العضـــوض احتـــاج ولاة الأمر إلى أموال تغطي حياة الترف التي يعيشونها، فيعمدون عندها إلى فرض الضرائب والمكوس، فتكثر الجباية، ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار، والرعية لا تشـــعر بثقل تلك المغارم، فيهضموها كأنها عادة مفروضة" [3].

وإذا أتينا إلى أندلس الإمارة والخلافة، وجدنا أن الجباية قد تنوعت في عهد الخلافة مقارنة بفترة الإمارة، بحيث كانت الجباية في ق 2 و3هـ/9م تتألف مـــن: الضـــرائب

1- **العدوى ابراهيم احمد، السفارات الاسلامية الى أوربا فى القرون الوسطى**، دار المعارف، مصر،1957، ص 584.

2- عبد العزيز سالم، ألمرية الاسلامية، المرجع السابق، ص18.

3-ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 729-731، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص391.

الزراعية العينية، تليها التعويض عن الاعفاء من الخدمة العسكرية وأخيرا الطبل. أما في فترة الخلافة فلم تعد المداخيل زراعية بحتة. بل أضيفت لها حسب ابن عذارى "عائدات الأقاليم والقرى"، ثم "مداخيل" الأملاك السلطانية (المستخلص) وأخيرا تليها "ضرائب الاسواق"[1].

وعلى ضوء الدراسة الوافية التي قام بها أحد الباحثين للناحية المالية ومسائل أراضي الخراج في الأندلس، يمكن القول بأن نصيب خزانة الدولة كانت ثلث خراج أراضي الخمس[2]، وطيلة عهد الدولة الأموية كان ذلك الثلث معلوم المقدار، ولم يختل إلا بعد أن اندلعت الفتن، وانتزى كل زعيم بجزء من أراضي الدولة الأموية، مشكلاً دولة من دول الطوائف[3]. في حين أن العرب والبربر الذين دخلوا الأندلس في أوائل الفتح واستقروا في إقطاعاتهم، كانوا يدفعون العشر فقط[4]، إضافة إلى قيامهم بتلبية نداء الإمارة والخلافة بقرطبة عند الغزو، واستمر الوضع بهذه الصورة إلى أن أعفاهم الحاجب المنصور بن أبي عامر من الغزو، شريطة دفعهم لمبالغ إضافية زيادة على العشر[5].

وينبغي هنا أن نشير إلى الطريقة التي كان يتم بها جمع الجباية من الكور والأقاليم، فتشير المصادر التاريخية إلى استقلالية ولايات الأندلس في مجال جمع وإعادة إنفاق الأموال أو استقلالية ميزانية الكور والأقاليم الثغورية خاصة؛ عن ميزانية الدولة

1- وقد اصبح هذا المدخول الجديد، الذي يقدر بـ 765000 دينار يعادل سبع سابقه، شالميطا، صورة تقريبية، ص1053، ومن كل هذه الأنواع العديدة من الضرائب، لا عجب أن تكون الخزانة العامة غاصة بالأموال، سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص390.

2- مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص615-629، الرسالة الشريفية، المصدر السابق، ص112-116. ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص106، الغساني، المصدر السابق، ص112، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص381.

3- الرسالة الشريفية، نفسه، ص203، الغساني، نفسه، ص114، السامرائي وآخرون، نفسه، ص381، وهي دول الطوائف الاولى في نهاية عهد الإمارة و دول الطوائف الثانية مع نهاية عهد الخلافة الأموية في الأندلس.

4- ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج1، ص110، السامرائي وآخرون، نفسه، ص381.

5- ابن بلكين، التبيان، المصدر السابق، ص 17، ابن الخطيب، نفسه، ج2، ص68،

المركزية، فيذكر أحد الباحثين أن المعمول به إداريا بولايات الأندلس، "فبدلا من أن تبعث مجموع المداخيل الى الخزينة، كانت تبدأ بأخذ ما يلزم لمصاريفها المحلية من المبالغ المحصلة في أمكنتها. فلم تكن ترسل إذن إلا الفائض"[1].

01 – تطور الجباية خلال فترة الإمارة

قبل التطرق لموضوع الجباية في الأندلس في عصر الإمارة والخلافة؛ لابد من الوقوف على تطور الجباية قبل هذه الفترة، اذ الخطوط العريضة للسياسة الجبائية كانت قد رسمت ابتداء من عصر الولاة، ثم تواصلت معالم هذه السياسة بعد ذلك مع بعض الاصلاحات المالية الطفيفة، وأنه نظرا لاعتبار الأندلس ثغرا من الثغور الإسلامية، فقد كان النظام السائد فيها أقرب إلى العسكري منه إلى المدني، وكان الجيش الركيزة الأساسية في أي سياسة مالية، وعليه فقد كان الجيش بالأندلس قبيل الفترة الأموية، يتكون من الجندين: الشامي والبلدي[2]، وكانت الألوية الغازية تعقد منهما، فللشاميين لواءان، أحدهما يغزو والآخر يقيم، ويُستبدلان كل ثلاثة أشهر، ومثلهم البلديون، إلا أن اللواء الغازي منهم يُستبدل كل ستة أشهر، والسبب في هذا التمايز بين الجندين عائد إلى أن الجند الشامي مقدم على الجند البلدي[3]، إذ أن الديوان والكتبة كانوا في الشاميين، بالإضافة الى أنهم أحرار من العشر، لكونهم مُعدَين للغزو، فكل الذي يترتب عليهم هو المقاطعة على أموال أهل الذمة التي في أيديهم[4]. وأما اللواء الغازي من البلديين فيعطى

1– شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، ص1057،

2– ذكر ابن الخطيب أن هناك طائفة ثالثة تتكون من الشاميين والبلديين معًا، يسمون النظراء، يشتركون في الغزو كما يغزو أهل البلد من الفريقين، ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج01، ص20–21.

3– وهذه سياسة الدولة ككل فهي شامية الأصل، سالم الخلف، المرجع السابق، ج02، ص487.

4– ولا غرابة عندما يقدم بنو أمية بالأندلس الجند الشامي على من سواه، إذ أنهم أقرب المجموع إليهم، وهم موطن ثقتهم حتى أن الأمير عبد الرحمن الداخل عندما أسس مدينة إلبيرة، أسكنها بالإضافة إلى جند دمشق الكثير من مواليه، كما امتاز جند دمشق بصدق الولاء لبني أمية، إذ بمجرد استلام عبد الرحمن الناصر مقاليد الإمارة بقرطبة بادر جند دمشق للاستجابة لأمره، وتقديم فروض الطاعة له، فتخلوا عن حصونهم، وجاءوا إلى باب قصره براياتهم. ابن حيان، نش– شالميتا، المصدر السابق، ص 58، ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر نفسه، ج1، ص104، الحميري، الروض، المصدر السابق، ص 28.

دون اللواء المقيم، ومقدار عطائه مائة دينار، أما غير المعقود لهم فلا يعطـــون شـــيئًا، ويؤدوا ضريبة العشر [1].

وإذا جئنا إلى بداية عصر الإمارة، فإن الأمير عبـــد الـــرحمن(138-172هــــ/ 788-) لم يكن في البداية مهتما بالنواحي الجبائية، إذ كان عليه قبـــل ذلـــك أن يثبـــت عرشه، ويسترجع ممتلكاته الشرعية المنتهبة وفق وجهة نظره، فاتبع عبد الرحمن الداخل سياسة مالية قائمة على التخفيف من المغارم والجبايات حتى يكسب ود أهـــل الأنـــدلس وأعيانها ووجوهها، وهذا شيء طبيعي نظرا لأن الدولة مازالت في بدايتها، إن النفقـــات لم تكن كبيرة، كما أنه بالموازاة لم تكن هناك مداخيل كبيرة، وســـيتم الاقتصـــار علـــى الموارد الشرعية فقط، وفق نظرة وتصور ابن خلدون لتطور الجباية في الدول عموما، وبالتالي فليس غريبا أن تقل الجباية في الأندلس؛ في عهد الأمير عبد الرحمن الـــداخل، فلم تتجاوز جملة الجباية حسب المقري (300000دينار)، "وكان مبلغ خـــراج الأنـــدلس الذي كان يؤدى إلى ملوك بني أميّة قديمًا ثلاثمائة ألف دينار دراهم أندلسية كـــل ســـنةٍ قوانين، وعلى كل مدينةٍ من مدائنهم مالٌ معلومٌ"[2].

خَلَفَ الأمير هشام بن عبد الرحمن الرضا (172-180هــ/788-796م) والده في حكم إمارة مستقلة مستقرة ممهدة، وهذا ما شجعه للتوجه لمحاربـــة نصـــارى شـــمالي الأندلس، الذين قوى ساعدهم؛ نتيجة فترة الفتنة والضعف التي أصـــابت الأنـــدلس فـــي عصر الولاة، فأرسل حملة قوية، حققت الكثير مـــن الانتصـــارات. فـــأوقف هجمـــاتهم المتكررة على شمالي الأندلس.

ولم تشر المصادر التاريخية أو الجغرافية إلى مقدار الجباية في عهد الأمير هشام، وذلك ربما راجع إلى قصر فترة حكمه، فقد وافته منيته بعد أقل من ثمانية أعوام، وذلك في عام (180هــ/796م). ولكن يستنتج من روايات كتب التراجم أنه لم يتجاوز الجباية

1- سالم الخلف، المرجع السابق، ج02، ص487.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق،ج01، ص 146، سالم الخلف، المرجع نفسه، ج1، ص391.

الشرعية، إذ وصف الأمير هشام (بالتقوى، والورع، ومحبَّة الفقهاء، وحضور مجـالس العلم، فكان هشام يشبه بـ عمر بن عبد العزيز في علمه وعمله وتقواه، وتشيد الروايـة الإسلامية بجميل خلاله، وتنوه بالأخص بورعه، وتواضعه، وحبه للخير، فيذكر ابن عبد ربه:" أنه كان الحاكم بالكتاب والسنة، الذي أخذ الزكاة على حلها، ووضعها في حقها، لم يعرف عنه هفوة في حداثته، ولا زلة في أيام صباه".

بل قيل بلغ من تواضعه أن كان يطوف شوارع قرطبة مختلطًا بالرعيـة يسـمع المظالم بنفسه، وكان يخرج في الليالي المظلمة الممطرة، فيلقى بصرر المال في المساجد لمن وجد فيها بغية تعميرها بالمصلين[1]. وقد استحدث الأمير هشام؛ حـي أو ضـاحية الربض، وهي المنطقة السكنية الجديدة بقرطبة بعد أن أصلح الجسر الذي يصل قرطبـة القديمة المسورة بالضفة الأخرى من النهر، حيث تقع ضاحية شقندة. وأسكنها الكثير من الفقهاء لقربها من المسجد، كما استقر في هذا الحي العديد من الحرفيين وأهل الأسواق، والتجار، ومعظم هؤلاء كان من المولدين[2]. كما أنشأ الكثير من المساجد، وعلى أيّامـه بدأ المذهب المالكي في الانتشار وكانت الأندلس على مذهب الأوزاعي، كما أنَّه جدَّد بناء القنطرة الرومانية على نهر الوادي الكبير.

ومن خلال هذا العرض الموجز، يظهر أنه لم يقم بالكثير من الاصلاحات الماليـة التي لفتت انتباه الاخباريين أو الرحالة الجغرافيين كمـا كتبـوا عـن غيـره، أو قـام بالاستثمارات الكبيرة التي تجعله يلهث وراء جمع الضرائب المختلفة من غير وجههـا الشرعي.

وأما الحكم بن هشام [الأول أو الربضي (180-206هـــ/796-821م)] فكـان بعكس سابقه، إذ كان حازمًا محبا للسلطة، ولم تكن علاقته بالفقهاء حسنة؛ مما دفعهم إلى

1- راجع في صفات هشام، أخبار مجموعة، المصدر السابق، صص120 -121، ابن الأثير، المصدر السابق، ج6، ص37، عبد الواحد المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص10، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص224.

2- السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ج01، ص118.

الإساءة إليه، وتسببوا في عدد من الثورات ضدَّه، كثورة (الربض)، التي قضى عليها بكل قسوة حتى عرف بها، وتعود جذور هذه الفتنة، إلى انتشار وتسلط الفقهاء المالكيين في عهد الأمير هشام الذي كان يعمل بمشورتهم. ولكن الأمير الحكم حدّ من نفوذهم ولم يستسلم لتأثيرهم، بل كان يميل إلى بعض الأمور التي لا يستسيغها الفقهاء كاللهو والصيد. فحاربوه بتأليب العامة من سكان الربض عليه ومحاولة عزله في عام 189 هـ/804-805 م، وخاصة أن هؤلاء الفقهاء؛ كانوا طبقة اجتماعية كبيرة، فأرادوا من خلال ذلك تحقيق آمالهم وتطلعاتهم الاجتماعية والسياسية. وكان للحكم أيضًا دوره في تأجيج هذه الفتنة بما وضعه من ضرائب جديدة ومغارم على الرعية[1].

أما عن الجباية في عهد الأمير الحكم، فقد بلغت مبلغا عظيما مقارنة بمن سبقه، حيث توقفت كتب التاريخ والجغرافيا الإسلامية الوسيطية عند الكثير من الأرقام التي بلغتها الجباية في عهده، فقد بلغت في عمومها ستمائة ألف دينار (600000)دينار[2]، وتشير المصادر الجغرافية الى أهم الكور والأقاليم التي ساهمت في مجموع هذه الضرائب الضخمة، فقد كانت جباية أقاليم قرطبة في أيّام الحكم بن هشام من ناضّ الحشد وناضّ الطبل وناضّ البيزرة للعام مائة ألف دينار وعشرين ألف دينار(120000دينار)، ومن وظيفة القمح أربعة آلاف مدي وستّمائة مدّي وسبعة وأربعين مدّيا(4647 مدي)، ومن الشعير سبعة وأربعين ألف مدّي(47000مدي)[3].

كما بلغت جباية إشبيلية لوحدها ما يفوق 35000دينار...فيقول البكري بأنه:" انتهت جبايتها(اشبيلية) في أيّام الأمير الحكم بن هشام خمسة وثلاثين ألف دينار ومائة دينار[4].

1- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ص15، السامرائي وآخرون، المرجع السابق، ج01، ص118.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص146، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص391.

3- البكري، المصدر السابق، 02، ص902.

4- وإشبيلية من الكور (المجنّدة نزلها جند حمص)، ولواؤهم في الميمنة بعد لواء جند دمشق، ومن أقاليمها، إقليم المدينة، إقليم ألية، إقليم السهل، إقليم الشعراء، إقليم البصل، إقليم طالقة، إقليم الشرف، إقليم الوادي، إقليم طشانة، إقليم الفحص، إقليم قرطشانة، إقليم المنستير، البكري، المصدر السابق، ج02، ص905.

أما شذونة فقد حققت مدخولا من الجباية تجاوز في أيـــام الحكـــم الخمســـين ألفًـــا وستمائة دينار ذهبي(50600دينار) حسب الحميري[1]. هذا في حين نجد جباية شنترين لم تتجاوز الألفين وتسعمائة دينار(2900دينار)[2]. وبلغت جباية كورة لبلة فـــي أيامـــه خمسة عشر ألفًا وستمائة(15600دينار)[3]. كما فاقت جباية كـــورة مـــورور؛ إحـــدى وعشرين ألف دينار(21000دينار)[4]. ويورد البكري رواية عن محمّد بن وضّاح لجباية كورة الجزيرة الخضراء تعود على الأرجح لفترة الحكم بن هشام، يقدرها بستّمائة دينار وثمانية عشر دينارا (618 دينار)[5].

كان عبد الرحمن بن الحكم (الثاني أو الاوسط)(206-238هـ/821-852م)، ذا كفاءة وخبرة عاليتين بشؤون الحرب والإدارة[6]، ومع ذلك واجهته في مطلـــع ولايتـــه بعض الفتن، التي أتاحت له فرصة إرسال الصوائف إلى ممالك الشمال.

وقد ارتفعت المبالغ المحصلة من الجباية في عهده بشكل لافت حيث كان مجمـــوع دخل الدولة من الجباية مليون دينار(1000000دينار)[7]، وذكر ابن ســـعيد أن الجبايـــة انتهت بالأندلس أيام عبد الرحمن الأوسط الى ألف ألف دينارٍ في السنة، وكانت قبل ذلك لا تزيد على ستمائة ألف[8].

وفي أيامه يذكر ابن دحية بأنه ولى يحيى بن حكم الجياني الملقب بالغزال، قـــبض الأعشار ببلاط مروان واختزنها في الأهراء "فلما نفق الطعام في ذلك العام، وسما السعر بالقحط سموًا كثيرًا، فوضع يده في البيع حتى أتى على ما كان عنده في الأهراء" وكـــان

1- ومن أقاليمها صقلب، وهي أطيب بقاع الأرض، يرفع في أرضه عند توسط الرباح للحبة مائة، وعند كماله اللحبة مائتان، الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص101.
2- نفسه، ص114.
3- نفسه، ص169.
4- وهي قاعدة قلب مورور ودار الولاة بها، نفسه، ص188.
5- البكري، المصدر نفسه، ج02، ص905.
6- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج01، ص46، ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص91.
7-ابن سعيد، نفسه، ج1، ص46، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص391.
8- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج01، ص46، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص 146.

هذا طمعا في جمع الأموال، وأخذ الفرق بين ثمن الشراء بالرخص، وثمن البيع بالغلاء من دون أن يكون له رأسمال خاص به، ويضيف ابن دحية في هذا الصدد:" ثم أنه لما نزل الغيث ورخص الطعام، وأعلم السلطان بما صنع الغزال من البيع، فأنكره وقال: إنما تعد الأعشار لنفقات الجند والحاجة اليها في الجهد، فماذا صنع الخبيث! خذوه بأداء ما باع من أثمانها واشتروا به طعامًا، واصرفوه في الأهراء إلى وقت الحاجة إليه. فلما طلب منه ثمن ما باع أبى من ذلك وقال: إنما أشتري لكم من الطعام عدد ما بعت من الأمداد، وبين العددين بون كثير نحو ثلاثين ألفًا. فأعلم السلطان بامتناعه عن الأداء، وبما ذهب اليه من شراء مثل ما باع. فأمر بسجنه وحمله اليه من الكبل، فسيق منها إلى قرطبة وسجن بها"[1]، فرفع الغزال قصيدة للأمير عبد الرحمن ينصفه فيها:[2]

إن ترد المال فإني امرؤ لم أجمع المال ولم أكسب

إذا أخذت الحق مني فلا تلتمس الربح ولا ترغب

قد أحسن الله إلينا معًا إن كان رأس المال لم يذهب

فأنه لو ذهب أيها الأمير، أي ذمة كانت تفي به للغزال، مع ما هو عليه من الانهماك في الشهوات وقلة المال؛ فضحك الأمير وأمر بإطلاقه.

كان الأمير محمد بن عبد الرحمن(238- 273هـ/852-886م) من خيرة أمراء بني أمية وأوفرهم ذكاء وفطنة. فقد قال الرازي عنه أنه: " في سلطانه الفتوح العظيمة، والعناية بمصالح المسلمين، والتهمم بثغورهم، والضبط لأطرافهم، والتوجيه لمصالحهم"، وكان يرجو أن يجري على سنن أبيه من الإصلاح والإنشاء، ولكن قد سرت الفتنة في عهده إلى سائر أنحاء الأندلس، واضطر أن ينفق حكمه الطويل في غزوات متعاقبة ومستمرة. وكان عليه أن يصون عرش بني أمية في الأندلس من الانهيار. فأبدى في الاضطلاع بها جلدًا وبراعة، فكانت الصوائف تتوالى لغزو أرض النصارى، وقمع

1- **ابن دحية أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب**، تح- إبراهيم الأبياري وآخرون، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1955م، ص 136.

2- نفسه، صص 135-136.

الثوار، واهتم محمد بأمر الجيش والأسطول، لضرورة أملتها الظروف العصـيبة التـي كانت تمر بها الإمارة يومئذ. وتلقى الأرقام التي يقدمها إلينـا ابـن حيـان نقـلا عـن معاوية بن هشام، عن عدد الفرسان الذين يحشدون في مختلف الكور والمدن لغـزوات الصوائف، ضوءاء على مدى قوة الجيش الأندلسي[1]. وهو من كَانَ قد رتب رفع منزلـة المواَلِي الشاميين على البلديين بالأندلس[2].

وبالرغم مما كان يقتضيه الجهاد المتواصل من نفقات الضخمة، فقد كـان الأميـر محمد يبذل وسعه لتخفيف الضرائب عن كاهل رعيته، فرفع عن أهل قرطبة ضـريبتي الحشود والعشور، إذ ذكر ابن عذارى بأنه كان: "مهتبلا بأمور رعيته، مراقبا لمصالحها. ووضع عن أهل قرطبة ضريبة الحشود[3] والبعوث"[4] واكتفى بدعوتهم إلـى التطـوع والجهاد في سبيل الله، فأقبلوا على تعضيده وتأييده.

أما عن العشور فقد أبدى محمد تشددا في اقتضائها، وقد نصح له وزيـره عبـد الرحمن بن غانم صاحب المدينة بأن يسقط العشور متى عدمت الغلات، لأن العشور إنما تفرض على الغلات إذا وهبها الله، فإذا لم يزرع بذر ولم يستغل زرع وجب إسـقاطها، فلم يستمع إليه محمد في البداية وعزله، وعين مكانه حمدون بن بسيل، وكان فظا ظلوما، فأشتط في تحصيل العشور، حتى ضج الناس بالدعاء عليه، ووصـل صـريخهم إلـى الأمير، وتوالت في الوقت نفسه أعوام الجدب والقحط، فاضطر الأمير أن يسـقط عـن

1- ابن الأثير، المصدر السابق، ج7، ص141، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص310.

2- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج01، ص.120

3- الحشود، ضريبة مالية كانت تفرض في الأندلس على أصحاب الضياع في الريف وعلى الناس في المدن معونة للخليفة على شؤون الحرب، وكان الناس اولا مكلفين بالخروج الى الحرب، وكان عليهم ان يخرجوا الى الحشد عندما يجئ أو الصائفة، ثم استبدلت بضريبة مالية أو عينية لمن لا يريد الخروج، ثم اصبحت ضريبة مالية خالصة تؤدى للحاشد أو الحشاد في كل منطقة. ابن الأبار، نفسه، ج2، ص10 (الهامش 2)، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص109.

4- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص109.

الناس جملا من العشور، حتى يتنفس مخنقهم، ويستطيعوا مواجهة أعباء الحياة، ومواصلة نشاطهم العمراني، وأعلن الناس عندئذ بشكره ومدحه الشعراء.

أما عهد المنذر بن محمد(273هـ-886/275-888م) فتوالت فيه الفتن من كل ناحية، وقد كان عند موت أبيه على حصن الحامة يقاتل عمر ابن حفصون. فلما اتصل به موت أبيه، رجع إلى قرطبة وتمت له البيعة، فبادر في مستهل حكمه بأن جمع في يوم واحد مبايعيه، وأعطى عطاءين للجند وأعمل النظر فيما أسقط من الأزمة عن الرعية، وما فعله من الاستحماد الى أهل قرطبة بإسقاط العشور عنهم[1]، نظرا للرعية وتوطيدا الملك[2].

وقبل توليته كان أهل طليطلة قد منعوا الجباية، فلما تولى الإمارة بعثوا إليه بجبايتهم كاملة، فردّها عليهم وقال: "استعينوا بها في حربكم، فأنا سائر إليكم إن شاء الله"[3]. وقد عمل الأمير المنذر على رفع بعض المغارم عن أهل قرطبة، وتحببا إلى رعاياه بها، فأسقط عنهم العشر العام وما يلزمهم من جميع المغرم[4]. ومن شدة اهتمام الأمير المنذر بن محمد بالجوانب المالية في الإمارة فإنه زاد البيت المعروف ببيت المال في الجامع؛ فوضع فيه الأموال الموقفة لغياب المسلمين[5].

ولكن على ما يبدو أن فترة الأمير محمد وابنه المنذر، تراجعت الجباية إلى أدنى مستوياتها، وهذا نظرا لظهور الفتن والقلاقل بمعظم شرق وشمال الأندلس، فمنعت أكثر أقاليم هذه المناطق الجباية وحاول كل والي أو زعيم الاستقلال بالمنطقة التي يسيطر عليها، وكان من أشد هذه الثورات الاستقلالية؛ ثورة عمر ابن حفصون، الذي راسل مختلف الحصون القريبة منه؛ فأخذ منها الأموال الكثيرة بالقوة. ويبدو أن من بين أسباب

(1) ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر السابق، ص 24.
(2) مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص 150.
3- ابن حيان، تح، مكي، المصدر السابق، ص147.
4- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص114.
5- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص230.

ثورة ابن حفصون بالأندلس ثقل الجباية الأموية على الرعية وخاصة في أطراف الأندلس.

ونظرا لما عرفته الدولة في منتصف ق3هـ/9م من نفقات على مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى المصاريف الباهضة على الجند بغرض تأمين الأندلس من الأخطار التي تتهددها سواء في الداخل أو في الخارج، وهذا ما دفع ابن حفصون إلى محاولة إصلاح الأوضاع عن طريق الثورة، فيصرح ابن حفصون بثقل الجباية بنواحي الأندلس في خطبة نادرة، مخاطبا بها أصحابه نقلا عن ابن عذارى:" طالما عنَّف عليكم السلطان، وانتزع أموالكم، وأخرجكم من عبوديتكم، ... فكان ابن حفصون لا يورد هذا على أحد إلا أجابه وشكره. فكانت طاعة أهل الحصون بهذا الوجه" كما كان يمنيهم بغنائم الأموال"[1]. وقد توفي المنذر محاصرا لابن حفصون بجبل ببشتر سنة 175هـ ولم يستطع القضاء على ثورته.

وأما في فترة الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م)، فقد اضطرمت نَار الْفِتْنَة فِي أَيَّامه فتنغص عَلَيْهِ ملكه[2] واضطربت نواحي الأندلس بالثّوار، ولما كثر الثّوار قلّ الخراج لامتناع أهل النواحي من الأداء وكان خراج الأندلس قبله ثلاثمائة ألف دينار، مائة ألف منها للجيوش، ومائة ألف للنفقة في النوائب وما يعرض، ومائة ألف ذخيرة ووفرا فأنفقوا الوفر في تلك السنين وقل الخراج[3]. ومن أمثلة هذه الثورات ما يذكره ابن عذارى في شكل حوليات، ففي سنة 276هـ/889م، خرج الأمير عبد الله إلى بربشتر وحصون رية؛ فانتسف معايشها، ثم خرج ابن حفصون في إثره،

1- نفسه، ج02، ص114.

2- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج01، ص120.

3- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، 04، ص170.

فاحتل إستجة، وحصن إستبة، ثم أخرج إليهم الأمير جيشا؛ فنزل ابن حفصون، فعقد لــه الأمير أمانا. ثم نقض العهد؛ وحارب أهل بيانة، وأخذ أموالهم، وسبى ذراريهم[1].

ولم يقتصر الأمر على ثورة عمر بن حفصون بل أصبحت الكثير من الكور حتى القريبة من قرطبة ذاتها تعج بالثوار محاولة الاستقلال، ومن أبــرز أســباب ومظــاهر محاولات الاستقلال، منع أداء الجباية الواجبة، فلا نستغرب إذن حينما يرسل الأمير عبد الله في كل موسم صائفة لتأديب بعض الثوار الخارجين عليه، في محاولة منه إلــزامهم بدفع الجباية، ومن أمثلة ذلك ما قام به في سنة 282هــ/895م، حينما غــزا بالصــائفة المطرف ابن الأمير عبد الله. حيث كتب أمانا لأهل إشبيلية، وشذونة، فقبض جبايتها. ثم يظهر أن اشبيلية عادت إلى العصيان في صيف هذه الســنة؛ فتتبــع قراهــا بالنســف والتغيير[2]. وقبض على رؤوس الثورة بالمدينة وزج بهم في السجن لمــنعهم الجبايــة الموسمية، فيقول ابن عذارى:" ضمَّ المطرف ابن الأمير عبد الله إبراهيم بن حجاج وابن خلدون وابن عبد الملك الشذوني إلى السجن، فأتت جباية إشبيلية"[3].

02 – تطور الجباية خلال عصر الخلافة

لقد كان لعودة الفوضى وعدم الاستقرار، تشجيعا لدفع القادة وكبار الاقطاعيين إلى الاستيلاء على الأراضي المخمسة مما أدى إلى القيام بالعديد من الثــورات فــي المــدة من(300–316هــ/912–928م) وهذا ما حدى بالأمير إلى حشــد العســاكر لمحاولــة

1– وفي هذه السنة، ولي محمد ابن الأمير عبد الله كورة إشبيلية، فخرج في أيامه بعض عرب إشبيلية إلى قرمونة، فضبطوها، وفيها ثار أبو يحيى محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز التجيبي المعروف بالأنقر، وفيها، انتفض أهل جيان، وأخرجوا عاملها عباس بن لقيط، وملكها ابن شاكر، وفي سنة 277هــ/890م، غزا القائد ابن أبي عبدة إلى جيان، وفيها خرج ابن شاكر مخالفا، فحاربه، وحاصره، وقتل جماعة من أصحابه، وأحرق كثيرا من دور جيان، وفي سنة 280، توجه المطرف بن الأمير عبد الله بالجيش إلى ابن حفصون ببربشتر، فحاصرها، وهتك جميع ما حواليها، وفي سنة 281، أغزى الأمير عبد الله عبد الملك بن أمية، فتقدم إلى حصون ابن مستنة، ونازل حصن آشر، وحاربه، وقتل من أهله عددا كثيرا، وهدم حصن السهلة، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، صص122–124.

2– نفسه، ج02، ص124.

3– وعندما أتت، أطلق ابن حجاج وابن خلدون والشذوني من سجن قرطبة. ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص124– 125.

القضاء عليها والعمل على تنظيم الملكية[1]. وبعدها جاءت مدة عدت أساسا لتصحيح مفهوم الملكية بالأندلس بعد أن عمل الخليفة عبد الرحمن الناصر على إعادة مسح الأراضي وتنظيمها إذ يقول صاحب كتاب أخبار مجموعة: "أنه ألجأ أكابر الجند ووجوه القواد والوزراء العرب وغيرهم إلى الخضوع له والوقوف عند أمره ونهيه"[2].

وبإعلان الخلافة الأموية من طرف عبد الرحمن الناصر استقر الثقل الحضاري جملة بالغرب الإسلامي في الأندلس فتبوأت أقصى الدرجات في سلم النظم السلطانية على حد تعبير أحد الباحثين[3]، وبتنصيبه خليفة أصبح عبد الرحمن الناصر صاحب الحق الشرعي على الأرض وفقا للقواعد الفقهية المتعارفة، وقد انعكس ذلك على القلاع والحصون التي عمها الهدم والتغيير بكافة بوادي الأندلس، وبذلك لم يدخر جند الحاضرة قرطبة وسعى في انفاذ الحملات العسكرية المتتالية لاستنزال كافة القوى المنتزية بمختلف الأقاليم والكور. ولم تكن الحواضر الكبر لتسلم من ذلك "فجمعت الأيدي على هدم الأسوار فسويت بالأرض"[4]، وبذلك لم يعد لأهل السيف والقلم من منفذ للعودة إلى مفارقة الجماعة والتحصن ضد سلطان الخليفة الممسك بدفة الحكم بقرطبة.

وهكذا تم الشروع في تحرير الأراضي والمستغلات من كافة الوظائف والمغارم والجبايات المفروضة عليها من لدن المتأمرين(الاقطاعيين) على البلد أيام اختلال الإمارة. وتحقق ذلك في إطار إصلاح شامل لخطتي الفتيا والأحكام ونظم التدبير الاداري والعسكري والجبائي. وهو الإصلاح الذي عمد إلى الفصل بين السيف والقلم وبين القضاء والتشريع والتنفيذ[5].

1- ابن حيان، نش- شالميطا، المصدر السابق، ج5، ص53.
2- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص155.
3- الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص24.
4- ابن حيان، المصدر نفسه، ص80.
5- الطاهري، المرجع السابق، ص 24

أصبحت البوادي الأندلسية ملزمة بعدئذ بدفع مستحقاتها المالية الواجبة لبيت مال المسلمين المنتظم بدار الخلافة في قرطبة. وإضافة " للعشور" الشرعية التي ضمنها ابن الابار[1] بعض تراجمه يتواتر ذكر "الزكوات والصدقات"[2] التي يتكلف الجباة بتحصيلها من الفلاحين. وحتى تتمكن الخلافة الأموية من تغطية نفقات استنفار جيش الحضرة للجهاد وإنفاذ الصوائف إلى دار الحرب استحدث" مغرم الحشد"(الذي عم الجميع باستثناء المطوعة. وأبرز المستحقات التي يقع ثقلها على أهل الأرياف والبوادي خاصة" ضريبة الزيتون المأخوذة في الزيت"[3] وقد كانت مستكرهة. ولا تعوزنا المعلومات المتعلقة بغيرها من الواجبات والمؤن السلطانية في التقاسيط المضروبة إلى شرف اشبيلية"[4] وعلى الأقاليم والبوادي المجاورة[5].

والجدير بالذكر أن الخلافة الأموية سارت في اتجاه تخفيف ثقل الجبايات وإسقاط جملة من المستحقات عن الفلاحين وعموم الرعية. فتذكر الحوليات التاريخية[6] كيف استهل عبد الرحمن الناصر حكمه" بتخفيف المغارم عن الرعية"؛ وعلى نهجه سار خلفه الحكم المستنصر بالله الذي "أسقط من الجبايات المستقرة على الرعية اعدادا عيي ذوي الادراك حصرها". ومع تراكم الخيرات وتوازن نفقات بيت المال لم يتردد الخليفة الحكم عن انفاذ عهده " في اسقاط سدس جميع مغرم الحشد". وبالمثل فأول ما استهل به هشام المؤيد دولته أمرُه" بإسقاط ضريبة الزيتون المأخوذة في الزيت بقرطبة وكانت إلى الناس مستكرهة"[7].

1- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص 10.
2- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص 468، ابن حوقل، المصدر السابق، ص 104.
3- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 259.
4- نفسه، ج2، ص 227.
5- الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع نفسه، ص 25.
6- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص 138، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص 384.
7- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 259.

لقد بلغ تدفق الأموال على بيت المال نقدا وعينا درجات غير معهودة مما سمح للخلافة الأموية بالأندلس بأن تعمل على إسقاط "الوظائف المخزنية والمغارم السلطانية" والتخفيف منها حينا آخر[1]. والتي كانت موضوعة على عامة الفلاحين وعلى خاصة الملاكين. ذكر ابن الابار[2] أحدهم ممن كان " الخليفة يبره في ضيعة لع ولا يكلفه عليها عشورا ولا حشدا". كما لجأ أبو محمد الباجي إلى المنصور بن أبي عامر في خلافة هشام المؤيد يسأله" رفع الغرامة عن ماله بإشبيلية، فأمر بإسقاطها"[3]. وقد سلف أن بينا في فصول سابقة كيف عمدت الخلافة الأموية إلى ترسيخ سلطة الأحكام المتعلقة بوضعية الأرض وجعلها نافذة على الجميع بمن فيهم أمير المؤمنين؛ وذلك بواسطة سجلات الحيازة المشهود عليها لدى "العدول"[4] .

إنه بالرغم من غنى الأندلس وكثرة قراها الزراعية، فإن الجباية في بداية عهد الناصر كانت قليلة، فعن تلك القرى وغناها وشساعة سهولها يذكر المقري أنه:" كان بخارج قرطبة ثلاثة آلاف قرية[5]. فكورة رية مثلا، على كثرة ما كان فيها من القرى والحصون المانعة والمعاقل القائمة، لم يكن فيها جبل مضبوط، وقس على ذلك حصون تاكرنا وحصون مغيلة[6].

فلم تكن إذن في بداية عهد الناصر جباية معتبرة، لكثرة الثوار المنتزين في مختلف جهات الأندلس، فيجمل لنا ابن الأبار الأعمال الجبارة التي قام بها الناصر في أدق عبارة

1- نفسه، ج1، ص 227.

2- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص10،

3- نفسه، ج1، ص274.

4- نفسه، ج1، ص38.

5- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص458، وحسب المقري فقد كان في كل قرية منبر وفقيه مقلّس وكان هؤلاء المقلّسون المجاورون لقرطبة يأتون يوم الجمعة للصلاة مع الخليفة بقرطبة، ويسلّمون عليه، ويطالعونه بأحوال بلدهم، والمقلص – بالصاد والسين – الذي يلبس قلنسوة، وتكون له الفتيا في الأحكام والشرائع، وكان لا يجعل القلنسوة عندهم على رأسه إلاّ من حفظ الموطّأ، وقيل، من حفظ عشرة آلاف حديث عن النبي صلى الله عليه وسلّم وحفظ المدوّنة.

6- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص197.

قائلا:" وظهر لأول ولايته من اتساع ملكه، وقوة سلطانه، وإقبال دولته، وخمود نار الفتنة على اضطرامها بكل جهة، وانقياد العصاة لطاعته، مما تعجز عن تصوره الأوهام"[(1)]. ويؤكد ابن حيان جهود الخلافة في احتواء الأزمة، فيذكر أن الناصر: "كان يرسل الجيوش لجمع الجباية عند الامتناع عن آدائها"[(2)].

كما يتتبع ابن عذارى هو الآخر أهم الأعمال التي قام بها الناصر في سبيل إخماد الفتنة وإظهار قوة الدولة، وعودة ما كانت تدره أقاليم الأندلس من جباية إلى مركز الخلافة قرطبة، فإنه في سنة 318هـ/930م، تم افتتاح مدينة بطليوس التي كان يسيطر عليها ابن مروان الجليقي، "فلما أخذه الحصار، واستبيحت نعمهم، وقطعت ثمراتهم، استأمنوا الناصر، فاستنزل ابن مروان بأهله، وأسكنهم قرطبة، وألحقهم في الملاحق السنية؛ وملك المدينة وولاها عماله"[(3)]. كما أخرج الناصر في صائفة سنة 318هـ/930م، أهل الثقة؛ والأمانة والتصحيح من خدمته وفقهاء مصره إلى أهل طليطلة، داعيا لهم إلى الطاعة والدخول في الجماعة، إذ كانوا لا يؤدون جباية"[(4)]. فاطمأنت بأهل المدينة الدار، وفتحوا الحوانيت، وانتشروا في الأسواق؛ وانبسطوا في أفنيتهم وأبواب مساجدهم، آمنين. ثم قفل الناصر عن محلته بطليطلة[(5)]. وكان من بين

1- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، صص 99-100، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص460.

2- الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، المرجع السابق، ص 349.

3- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج02، ص202.

4- نفسه، ج02، ص202، وقدم عبد الحميد بن بسيل الوزير إلى كورة شذونة، لهدم حصونها، وجمعهم إلى مدينة قلسانة، التي هي قاعدة الكورة، وأمر باستنزال بني داود عن الحصون التي كانوا فيها، وولاها عماله. وفيها افتتح أحمد بن إسحاق مدينة لفنت من تدمير، ومدينة قليوشة، واستنزل عنها وعن القصاب التي كانت حواليها بني الشيخ، وقدم بهم إلى قرطبة، واستنزل في هذا العام بنو أبي جوشن من معاقل بلنسية، وكانوا في نحو ستين رجلا، وقد أهملوا أنفسهم في الفتنة، وتعرضوا لما نزل بهم من النقمة، فأمر الناصر بتمييز أهل الجرائر منهم، والتشريد بهم، فقدم من استحق القتل منهم، فضربت رقابهم، ابن عذارى، نفسه، ج02، ص197.

5- وفيها، خرج أحمد بن إلياس القائد غازيا، فافتتح ماردة، وشنترين بلا حرب، ونزلوا إليه بالأمان، فأحسن اليهم، وفيها، خرج جعفر بن عثمان المصحفي إلى ميورقة لإصلاح حالها. وفي سنة 337، صلب بقرطبة عليُّ بن عشرة، من أهل أشبونة، وكان يقطع السبل. ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، صص198-215.

شروط الصلح مع المنتزي بسرقسطة؛ محمد بن هاشم التجيبي سنة 326هـ/937م:" ان يورد جباية بلده بمحلها ولا يحتسبها عن امدها..."[1].

وبهذا استطاع الخليفة الناصر ان يمهد الأندلس ويعيد لهـا أمنهـا واسـتقرارها، ويخضع جميع المنتزين للدولة المركزية، ونظرا لما للنظام الجبائي من أهميـة بالغـة، وشأن خطير، واتصال وثيق بسياسة الدولة الأموية بالأندلس عامـة، وعهـد الخلافـة خاصة، فإننا نجد ابن حيان يولي هذا الموضوع اهتماما بالغا، فيمدنا بمعلومات قيمة عن الجباية في عهد الناصر[2]؛ حيث يذكر أنه أصبحت جميع جبايات الكـور تحمـل إلـى قرطبة، وعليه فإننا لا نستغرب كثرة الجباية التي يشيد بها معظم المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين، فكان بسط الخليفة عبد الرحمن الناصر نفوذه على أرجاء الدولة ككـل، إن تحسن الوضع الاقتصادي كثيرًا.

وقد انتهت إلينا في ذلك أرقام مدهشة لم تبلغها الأندلس لا من قبل ولا من بعد عهد الناصر لدين الله، وهذه أرقام وروايات تشهد بضخامة الدولة الأموية وغناها الطائل في عصر الناصر، وتفسر لنا كيف استطاع الناصر إلى جانب حروبه وغزواته، أن يضطلع بكثير من المنشآت العظيمة[3]. وذكر ابن بشكوال أن جباية الأندلس بلغت في مدّة عبـد الرحمن الناصر من الكور والقرى خمسة آلاف ألف وأربعمائة ألـف وثمـانين ألـف دينار(5480000)[4]. ومن السوق والمستخلص سبعمائة ألف وخمسـة وسـتين ألـف دينار(765000)، هذا عدا أخماس الغنائم التي يقول أنه لا يحصيها ديوان[5].

1- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص406، الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، المرجع السابق، ص349.

2- الجنحاني، نفسه، ص 349.

3- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج02 ، ص163.

4- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، 01، ص 211، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 231 - 232، ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص233،

5- وقال غير واحد، الناصر كان يقسم الجباية أثلاثًا، ثلث للجند، وثلث ينفقه للبناء وعمارة الزهراء، وثلث مدّخر، القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج2، ص271، المقري، أزهار الرياض، المصدر السابق، ج1،

كما قيل إن الناصر خلف عند وفاته في بيوت الأموال ما تبلغ قيمته خمسة آلاف ألف ألف دينار(50000000). قال ابن خلدون: خلف الناصر في بيوت الأموال خمسة آلاف ألف ألف ألف ثلاث مرات[1].

وكان الناصر يقسم الجباية من أجل النفقة إلى ثلاثة أثلاث: ثلث لنفقة الجيش، وثلث للبناء والمنشآت العامة، وثلث يدخر للطوارئ [2]. ويقدر دوزي ما خلفه الناصر عند وفاته في بيت المال عشرين مليونًا من الذهب[3]. كما يشيد ارشيبالد لويس بغنى الأندلس في عهد الناصر، وكانت اسبانيا من الغنى بحيث أمدت عبد الرحمن الثالث بين عامي 300-340هـ/912 و951م بإيراد مبلغ 20 ألف الف دينار من الذهب، أي أكثر من 500000 ألف دينار سنويا[4].ويبدو أن الثراء الاقتصادي الذي كانت تعيشه الأندلس، قد أبهر الرحالة ابن حوقل، مما دفعه إلى التصريح:" بأن الناصر كان أغنى ملوك عصره، إلى جانب بني حمدان ملوك حلب والجزيرة[5]. وقد اعتبر أن الخزانة العامة في الأندلس لا مثيل لها[6]. كما ذكر ابن حوقل اعتمادًا على ما سمعه من أحد محصلي الجبايات في الأندلس على عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر، أن الأموال التي دخلت خزانة الدولة منذ سنة 320-340هـ/932-951م فقط، كانت قريبًا من عشرين ألف ألف دينار[7]،

ص 379، **كبْرِيت محمد بن عبد الله (ت 1070هـ، ص1659م)، رحلة الشتاء والصيف**، تح وتق- محمَّد سَعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة، بيروت، ط2، 1385هـ، صص 191-192.

1- المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج01، ص379.

2- نفسه، ج1، ص177، ص379، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص247،231، ابن الخطيب، أعمال، المصدر السابق، ص38.

3- عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص447،

4- ارشيبالد لويس، المرجع السابق، ص260.

5- ابن حوقل، المصدر السابق، ج1، ص 77.

6-نفسه، ج1، ص 107.

7- ابن حوقل، المصدر السابق، ج1، ص107.

وعندما توفي كان في خزائنه من الأموال خمسة آلاف ألف ألف ثلاث مرات[1]، ولكن لعل هذا المبلغ دراهم لا دنانير[2].

وسمعت غير محصّل ثقة ممّن يستبطن جبايات البلد وحاصل عبد الرحمن بن محمّد أنّ لديه ممّا اتّجه له جمعه من الأموال إلى سنة 340هـ/951م ما لم ينقص من عشرين ألف ألف دينار إلا اليسير القليل دون ما في خزائنه من المتاع والحلى المصوغ وآلة المراكب وما يتجمّل به الملوك من القنية المصوغة[3]. ثم أخذ في عظم سلطانها ووصف وفور جباياته وعظم مرافقه، وقال: وممّا يدلّ بالقليل منه على كثيره أن سكة دار ضربه على الدراهم والدنانير دخلها في كل سنة مائتا ألف دينار، هذا إلى صدقات البلد وجباياته، وخراجاته وأعشاره وضماناته والأموال المرسومة على المراكب الواردة والصادرة[4]. ويساند ما ذكره ابن حوقل ما ذكره القاضي عياض حيث كان الناصر يفخر بماله وعدته قائلا: " وكان في فصل من الكتاب افتخار الأموي بما حواه من الأموال عن آبائه من الخزائن والذخائر[5].

وتولى إدارة الشؤون المالية في عهد عبد الرحمن الناصر، كل من عبد الملك بن جهور، وأحمد بن عبد الملك بن شُهَيد[6]. هذا الأخير الذي أهدى إلى الناصر

1- ابن خلدون، المقدمة، المصدر السابق، ص 564.

2- أبو رميلة، نظم الحكم في الأندلس، المرجع السابق، ص246.

3- ابن حوقل، المصدر نفسه، ج1، ص112.

4- نفسه، ج1، ص 104، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص 212، ثم قال ابن حوقل، ومن أعجب ما في هذه الجزيرة بقاؤها على من هي في يده مع صغر أحلام أهلها، وبعدهم عن الشجاعة والفروسية، ولقاء الرجال، مع علم أمير المؤمنين بمحلّها في نفسها ومقدار جباياتها ومواقع نعمها ولذاتها.

5- القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، المصدر السابق، ص178.

6- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص164 وفي هذه السنة، عزل فطيس بن أصبغ عن الوزارة، وولي أحمد بن عبد الوهاب المدينة وعزل عيسى بن أحمد بن أبي عبدة، بل عزل جميع خزان المال، وكانوا خمسة، وهم، سعيد بن سعيد بن حدير، وأحمد بن موسى بن حدير، وأحمد بن عبد الوهاب المنقول إلى المدينة، وخالد بن أمية بن شهيد، وعيسى بن فطيس، وولي الناصر مكانهم أربعة خزان، وهم، محمد بن جهور، وأحمد بن عيسى بن أبي عبدة، وعبد الرحمن بن عبد الله الزجالي، وأحمد بن محمد بن أبي قابوس. ابن عذارى، نفسه، 02، ص197، وفيها، عزل عن خزانة المال محمد بن عبد الله بن حدير، وعبد الرحمن ابن عبد الله الزجالي،

هديته المشهورة في سنة 327هـ/938م[1]، التي أفاض المؤرخون في وصفها، فقال ابن خلدون " وهي مما يدل على ضخامة الدولة الأموية واتساع أحوالها"[2].

ويعد عهد الخليفة الحكم المستنصر امتدادًا طبيعيًا لعهد والده، ولذا فمن المتوقع أن يزيد الدخل عن سابقه أو على أقل تقدير يبقى في نفس المستوى[3]. فلمّا صار الأمر إلى الحكم بن عبد الرحمن صادر رجال أبيه وقبض نعم خدمه والوزراء الذين لم يزالوا في صحبته فكان الحاصل منهم عشرين ألف ألف دينار (2000000) يتواطأ في علم ذلك أهل الخبرة بهم ويتساوون في معرفة وجوهه ولم يكن لهذا المال في وقته في بلد الإسلام شبه إلا ما كان في يد الغضنفر أبى تغلب بن الحسن بن عبد الله بن حمدان فإنّه كان ممّا يتعامله خاصّتهم بالجزيرة والعراق ومقداره يزيد على ذلك حتّى قيل أنّه كان خمسين ألف ألف دينار وأدال الله منه فأخرجه عن يده ومحقه وبدّده [4]

كما خاطب المستنصر بالله قواده وعماله بكور الأندلس في استقدام كبارها وأعلام رجالها لمشاهدة دخول يحيى بن عليّ بن حمدون، فخرج صاحب السكة والمواريث، وقاضي إشبيلية محمد بن أبي عامر لتلقي جعفر بن عليّ ويحيى أخيه،. فاحتل ابن أبي عامر بالمرسى الذي خرج فيه جعفر وبمقربة من مالقة[5].

ونقل أحمد بن عيسى بن أبي عبدة عن الخزانة إلى قيادة بجانة، وأقر من الخزان خالد بن أمية بن شهيد، ومحمد بن جهور بن عبد الملك، وولي مكان المعزولين عنها سكن بن إبراهيم، وأحمد بن محمد ابن مستنبر، وفيها، توفي عبيد الله بن عبد الله الزجالي، وكان على المواريث والبنيان، ابن عذارى، نفسه، 02، ص208.

1- وكان منها خمسمائة ألف مثقال من الذهب، ومائتا أوقية من المسك والعنبر، وثلاثون شقة من الحرير المرقوم بالذهب، ومائة فرس مسرجة، وعشرون بغلا عالية الركاب، وأربعون وصيفًا، وعشرون جارية بكسوتهن وزينتهن، وأصناف عديدة أخرى..، ويجمع مؤرخو الأندلس على أنه لم تقدم هدية في قدرها ونفاستها إلى ملك من ملوك الأندلس. عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص460.

2- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4 ، ص138، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص166 و167 و177، عنان، دولة الإسلام، المرجع نفسه، ج01، ص460.

3- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص98، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص301،

4- ابن حوقل، المصدر السابق، ج01، ص112.

5- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، صص243-244.

ومما يدل على شبه فتـرة المستنصـر بأبيـه الناصـر مـا قـام بـه الحاجـب جعفر بن عثمان بن نصر المصحفي من تقدين هديتـه الكبيـرة إلـى الخليفـة الحكـم المستنصر مقلدًا بها هدية ابن شهيد للخليفة الناصر(1). كما كانت بداية حيـاة الحاجـب المنصور الوظيفية الإشراف على عبد الرحمن وهشام أولاد الخليفة الحكم ثم تولى إدارة الخزانة العامة وأمانة دار السكة. فاستغل هذه المناصب المالية، فقدم هديته المشهورة إلى الأميرة صبح زوجة الخليفة الحكم وأم الخليفة هشام الثاني، فبدد أموال الخزينة فاتهمـه الخليفة الحكم بالتبذير، فسد الحاجب المنصور هذا العجز بالاستدانة من صديقه الـوزير ابن حُدير(2). وهكذا "علت حال محمد بن ابي عامر وتعلق بوكالة صبح أم هشام والنظر في أموالها وضياعها إلى أن مات الحكم المستنصر"(3). وعن هذا يذكر ابـن حوقـل : "وعن صورة ما بالأندلس من المال الذي قدّمت ذكره صورة ما للشقي بن الشقي وقـد استحوذ عليه أبو عامر بن أبى عامر صاحب السكّة بالأندلس وقتنا هذا فهو يلذّ تفريقـه وشقى به من جمعه وباء بإثمه من لم يحظ به"(4).

وفي سنة 365هـ/976م، أعلن الحكم عزمه على تقليد ولده عهد الخلافـة مـن بعده، وأخذت البيعة من الحاضـرين، وسـائر الخاصـة والعامـة. وتـولى أخـذها، محمد بن أبي عامر، وهو يومئذ صاحب الشرطة والمواريث، ثم دعا لهشام في الخطبة بالأندلس والمغرب، ونقش اسمه في السكة(5).

أما عن الجباية في عهد الحجابة العامرية، فقد كانت كبيرة هي الأخـرى، إذ بعـد سيطرة المنصور بن أبي عامر على الخليفة هشام القاصر وبعد تعيينه من قبل الخليفـة الحكم للإشراف على ابنه، فكان أول اتصال لابن أبي عامر بالبلاط الأموي، إن الخليفة

1- عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج2، ص511- 512، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ج01، ص465.
2- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص251- 252.
3- الحميدي، الجذوة، المصدر السابق، صص69-70.
4- ابن حوقل، المصدر السابق، ج01، ص112.
5- عنان، المرجع نفسه، ج01، ص509.

الحكم حينما أراد أن يعين مشرفًا لإدارة أملاك ولده عبد الرحمن، رشحه الحاجب جعفر بن عثمان المصحفي فيمن رشح لتولي هذا المنصب، وأعجبت صبح بذكائه، فاختارته، وعين بمرتب قدره خمسة عشر دينارًا في الشهر، وذلك في أوائل سنة 356هـ/967م [1]، ولما توفي عبد الرحمن طفلا، عين مشرفًا لإدارة أملاك أخيه هشام. وتقدم في وظائف الدولة بسرعة. فأضيفت له أمانة دار السكة سنة 356هـ/967م، ثم تقدم على الخزانة العامة؛ ثم قدمه على خطة المواريث واستقضاه في سنة 358هـ/969م. على كورة إشبيلية ولبلة وأعمالها، وفي سنة 361هـ/971م، عين على الشرطة الوسطى، وأهاب به إلى الأمانات بالعدوة؛ فاستصلحها واستمال أهلها؛ وجعله قاضي القضاة بالغرب من العدوة، وأمر عماله وقواده ألا ينفذوا شيئا دونه، إلا بمشورته.

وفي أواخر أيامه أضاف إليه الحكم النظر في الحشم (الخاص) وكان عندئذ يلقب "بفتى الدولة"[2]. فأظهر فيها جميعًا براعته وحصافته، وحسن تصريفه؛ وهكذا وصل محمد بن أبي عامر إلى أرفع وظائف الدولة والقصر في أعوام قلائل. ويرجع الفضل في تقدمه بتلك السرعة، أولا إلى مواهبه وكفاياته الباهرة، ثم يرجع بالأخص إلى عطف صبح وحمايتها له، ذلك أنه كان لا ينفك يغمرها بنفيس الهدايا والتحف. وقال النويري عنه:" أنه تعلّق بوكالة صبح أمّ هشام، والنظر في أموالها؛ فزاد أمره في الترقي ولما

1- ابن عذارى، المصدر السابق، 02، صص251، 267، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص187، عنان، المرجع السابق، ج01، ص522.

2- وقيل عن سبب ظهوره خدمته لصبح البشكنشية، فإنه استمالها بسعة البذل والمهاداة، حتى غلب على قلبها، حتى لقد صاغ لها قصرا من فضة بديع الصنع والزخرف وقت ولايته السكة، وأنفق فيه مالا جسيما، تحدث الناس بشأنه دهرا، فتزيدت في بره، ولم ير مثله من قبل بين تحف القصر وذخائره، وشهده أهل قرطبة حين حمل من دار ابن أبي عامر إلى القصر، وقال الحكم يوما لبعض ثقاته، (ما الذي استلطف به هذا الفتى حرمنا حتى ملك قلوبهن، حتى صرن لا يصفن إلا هداياه) ثم سعى به إلى الحكم، وقيل عنه إنه قد أسرع في إتلاف مال السكة الموقوف قبله، فأمره الحكم بإحضاره ليشاهد سلامته، وقد استهلك جملة من الأموال، فألقى نفسه في جبرها على الوزير ابن حدير في إسلافه إياها، وكان صديقا له، فتحمل المال إليه، فتمم به ما قبله، وارتفعت الظنة عنه، فأكذب الحكم ما رفع إليه عنه، وأقره على حاله، ولصق بالحكم. ابن عذارى، المصدر نفسه، 02، ص251، عنان، المرجع نفسه، ج01، ص522،

ولي ابنها هشام، خافت اضطراب الأمر عليه، فضمن لها استقرار الملك لابنها، وأمدّته المرأة بالأموال فاستمال العساكر إليه، فصار المتغلّب على الأمر[1]. وكان ابن أبي عامر "المنصور" يتدرج في مناصب الدولة، وفي كل مرة يُظهر أمر الخليفة بمنحه منصبًا جديدًا أو لقبًا إضافيًا[2]. ثم ظهرت مقدرته على أتمها مذ ولي الحجابة، واستأثر بسائر السلطات. فلم تر الأندلس من قبل استقرارًا كالذي رأته في عهد المنصور، من الأمن والطمأنينة والدعة. [3].

أما عن السياسة المالية والجبائية في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر فقد حققت موارد الدخل في عهده زيادة عظيمة، ووصل محصل الجباية وحده إلى أربعة آلاف ألف دينار (4000000)[4]. وقد ظهرت نتائج حرص المنصور الشديدة في تحصيل الأموال وتنميتها، أن وجد في بيت المال بعد وفاته من الأموال النقدية فقط أربعة وخمسين بيتا[5]. وقال المقري: انتهت جباية قرطبة أيام ابن أبي عامر إلى ثلاثة آلاف ألف دينار بالإنصاف[6].

وتوسع المنصور في بناء مدينة الزاهرة والنفقة عليها، حتى اتصلت أرباضها بأرباض قرطبة، وكثرت بحوزتها العمارة، واستقرت في بحبوحتها الإمارة. وكتب إلى

1- وكانت وفاته بمدينة سالم فى سنة 393هـ فى طريق الغزو. في سنة 371هـ/981 م، تسمى ابن أبي عامر بالحاجب المنصور، وأمر بالدعاء له على المنابر، ونقش اسمه في السكة، وجرى رجال الدولة على تقبيل يده، وتم بذلك استئثاره بجميع السلطات والرسوم، النويري، المصدر السابق، ج23، ص404، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01،ص541.

2- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص276، سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص64.

3- عنان، المرجع نفسه، 01ج، ص573.

4- ابن الخطيب، أعمال، المصدر السابق، ج2، ص98، سالم الخلف، المرجع نفسه، 01ج، ص393.

5- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص301، سالم الخلف، نفسه، ج01، ص393.

6-، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص459، وقد ذكرنا ما فيه مخالفة لهذا وارتفاع مستوى تحصيل الجباية ثم تراجعها مع ذهاب المنصور.

الأقطار بالأندلس والعدوة بأن تحمل إلى مدينته تلك الأمـــوال والجبايـــات، ويقصـــدها أصحاب الولايات، وينتابها طلاب الحوائج، فانحشد الناس إليها من جميع الأقطار[1].

وبالرغم من المداخيل الكثيرة للمنصور فإن سياسته الجبائية لم يرض عنها كثيـــر من مشايخ ورؤساء الجند والفقهاء في تلك الفترة، وهذا نظرا للعواقب الوخيمـــة التـــي خلفتها على ملكياتهم بشكل خاص وما أدت به إلى تراجع المداخيل بعد ذلك بشـــكل أدى إلى انهيار الأندلس وتفككها بشكل كلي، فيذكر أبو بكر الطرطوشي أنه، ســـمع بعـــض شيوخ بلاد الأندلس من الجند وغيرهم يقولون: ما زال أهل الإســـلام ظـــاهرين علـــى عدوهم وأمر العدو في ضعف وانتقاص، لما كانت الأرض مقتطعة في أيـــدي الأجنـــاد فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين، ويربونهم كما يربي التاجر تجارته، فكانت الأرض عامرة والأموال وافرة والأجناد متوفرين، والكراع والسلاح فوق ما يحتاجون إليه، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر، فرد عطايا الجند مشاهرة وأخذ الأموال على النطع وقدم على الأرض جباة يجبونها"[2].

وقد كانت نتائج هذه السياسة حسب الطرطوشي دائما أن: " أكلوا الرعايا واحتجبوا أموالهم واستضعفوهم، فهربت الرعايا وضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان وضعفت الأجناد، وقوي العدو على بلاد المسلمين حتى أخذ الكثير منها، ولـــم يزل أمر المسلمين في نقص وأمر العدو في ظهور إلـــى أن دخلهـــا المـــأمون، فـــرد الإقطاعات كما كانت في الزمان القديم"[3].

واستمرت زيادة التنمية والجباية في عهد ولده عبد الملك، إذ لما ورد النبأ بمـــوت المنصور بن أبي عامر، ركب عبد الملك إلى هشام، وعرفه بما اضـــطرب مـــن أمـــر الفتيان وعصيانهم؛ فخرج هشام وأمره بتدبير أمرهم وأمر الدولة، وأخرج كتابه بتوليته

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص276، الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص82.

2- **الطرطوشي أبو بكر محمد الفهري المالكي، سراج الملوك**، من أوائل المطبوعات العربية، مصر، 1872م، ج01، ص123.

3- نفس المصدر والجزء والصفحة.

الحجابة. فاجتمع الشمل وتمكنت الطاعة، وآيس الأعداء من دولة بني عـــامر[1]. وقـــد أسقط عبد الملك سدس الجباية لأول ولايته في جميع أقطار الأندلس عن الرعية، فراقت أيامه وأحبه الناس سرًا وعلانية، وأنصب الإقبال والتأييد عليه، وسكن النـــاس فبـــاحوا بالنعمة، وأخذوا في المكاسب والزينة من المراكب والملابس والقيان، حتى سمعت أثمان هذه الأشياء في مدته. وبلغت الأندلس في أيامه إلى نهاية الجمال والكمال[2]. "وقد جرى ابنه المظفر أبو مروان في الغزو والسياسة والنيابة عن هشام المؤيد وحجابتـــه مجـــرى أبيه فكانت أيامه أعيادا ودامت سبع سنين إلى أن مات وثارت الفتن بعده"[3]. ثم كان بعد ذلك انهيار للدولة العامرية، والخلافة الأموية على السواء، واضطرمت الفتنة، فتحطمت موارد الدخل، وكسدت التجارة والصناعة، وغاضت أسباب الرخاء[4].

وقد تواصلت سيولة تلك العائدات خلال عهد الحجابة العامرية كما ساهمت سياسة الغزو التي انتهجها المنصور وبعد ذلك ابنه عبد الملك تجاه النصـــارى فـــي تعزيزهـــا واثراء خزينة الدولة بما أسفر عنه من غنائم عينية ونقدية فضلا عـــن آلاف الأســـرى والعبيد الذين كانت عملية افتدائهم أو بيعهم في أسواق النخاسة تدر مبالغ كبيرة إضافية؛ حتى أن المنصور بن أبي عامر عند وفاته ترك بالزاهرة حسب بعض الروايات أربعـــة وخمسين بيتا مملوءة بالأموال الناضة[5]، بالإضافة إلى مقـــادير هائلـــة مـــن الحبـــوب المودعة في الأهراء والتي بلغت كمياتها في أهراء الزاهرة لوحدها ما ينيف عن مـــائتي ألف مدي[6].

1- ابن بسام، المصدر السابق، ج07، ص78.

2- نفس المصدر والجزء والصفحة.

3- الضبي، بغية الملتمس، المصدر السابق، صص99-100.

4- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص78 و93، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، 01، ص690.
L'Espagne Musulmane aux Xème Siècle; op–cit, p ،176, 183 & 184.

5- **يوسف نكادي، الزراعة في الأندلس خلال ق5هـ**، مطبعة الجسور، وجدة، المملكة المغربية، 2007، ص342.

6- نكادي، الزراعة في الأندلس، المرجع السابق، ص342.

أما عن مداخيل الغزو والجهاد من سبي وغنائم في عهد الحجابة العامرية، فقد كان المنصور ذا همة عالية في الجهاد، مواصلا لغزو الروم، فغزا ستا وخمسين غزاة، وفتح فتوحا كثيرة، ووصل إلى معاقل جمّة امتنعت على من كان قبله، وملأ الأندلس بالغنائم والسبي[1]. ويقدر النقاد الإسبان هذه الحقيقة، فيذكر سيمونيت:" إن غزوات المنصور ودفعه حدود النصارى إلى ما وراء نهر دويرة، وافتتاحه لقلمرية وسمورة وليون وشنت ياقب وكويانسا وشنت منكش وأوسمة وبرشلونة، دفع اسبانيا النصرانية إلى حافة الخراب، وقضى على كل أمل في "الاسترداد" La Reconquista[2]. كما أجاز عساكره إلى العدوة، وضرب بين ملوك البربر، فاستوثق له ملك المغرب، وأخبتت له ملوك زناتة وانقادوا لحكمه وأطاعوا سلطانه، وأجاز ابنه عبد الملك إلى ملوك مغراوة بفاس من آل خزر فملكهم[3].

وانطلاقا من هذه المعطيات يتضح جليا بأن مداخيل الدولة كانت مرتفعة خلال عصري الخلافة والحجابة العامري حتى أنها تجاوزت الحاجيات. بدليل أن الأشخاص الذين كانوا على رأس السلطة أسرفوا في الانفاق[4]، ومع ذلك تركوا خزينة الدولة مملوءة عند وفاتهم.

ومن المؤكد أن نصيبا مهما من تلك المداخيل النقدية والعينية كان يستخلص من أفراد المجتمع. وأهمهم الفلاحين طبعا بحكم أنهم كانوا يشكلون السواد الأعظم في المجتمع وهذا ما تؤكده العديد من النصوص، ففي ترصيع الأخبار على سبيل المثال يقدم

1- النويري، المصدر السابق، ج23، ص405.

2- Simonet ،Historia de los Mozarabes de Espana ;op-cit p ،629،

ولكن مع ذلك سوف نرى أن غزوات المنصور، بالرغم مما كان يحالفها من الظفر والنصر المستمر، لم تخرج في مجموعها عن أساليب الصوائف والغزوات الإسلامية المأثورة العارضة، والتي لم تحقق أية غاية مستقرة ثابتة.ولم تتجه بالفعل إلى تحري الغاية الكبرى.

3- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص398.

4- نكادي، المرجع نفسه، ص342.

لنا العذري جردا "للمغارم" التي كانت تستخلص من القرى التابعة لأقاليم قرطبة، ويتضح من خلال تلك السجلات أنها كانت مرتفعة جدا.

أثرت الفتن وحالة الانفلات الأمني مع نهاية الرابع الهجري بشكل كبير على مداخيل ومقدرات الأندلس الجبائية، فالحالة الاقتصادية لأي دولة ذات ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي ومرآة عاكسة لها، فقد تعرضت الأندلس منذ منتصف القرن 3هـ(9م) إلى هزات سياسية عنيفة، حيث اندلعت الثورات في مختلف نواحي الأندلس، مما أدى إلى حرمان الدولة من مصادر مالية عديدة، وبالتالي فإن مقدار الجباية قل كثيرًا عما كان عليه سابقًا. وأما عن أسباب تراجع الجباية فتذكر كتب السياسة الشرعية عموما وابن خلدون في مقدمته، وابن رضوان المالقي خصوصا عوامل ذلك، فيرون أن حُصُول الثروة فِي وسط الدولة يكون بسَبب استفحال طبيعة الملك فيستبد على قومه، فَيقبض أَيْديهم عَن الجبايات وتقلّ حظوظهم إذ ذاك لقلّة غنائمهم في الدّولة، ... فينفرد صاحب الدّولة حينئذ بالجباية أو معظمها ويحتوي على الأموال ويحتجنها للنّفقات، فتكثر ثروته ويتسع نطاق جاهه وتمتلئ خزائنه ويعتز على سَائِر قومه فيعظم حَال حَاشِيَته من وزراء وموالي وشرطة ويقتنون الأموال ويتأثّلونها[1]. ونتيجة لهذه السياسة الجبائية الجائرة، تكَثْر في آخر الدولة وُقُوع المجاعات، من الْعدوان فِي الجبايات وَالْأَمْوَال والفتن من انتفاض الرعايا وكَثْرَة الْخَوَارِج لهرم الدولة[2].

ويفسر لنا ابن خلدون تأثير اجحاف السلطان واستئثاره بجمع الجباية قائلا:" فإذا احتجن السّلطان الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها، قلّ ما بأيدي الحاشية، وقلّت نفقاتهم جملة، ونفقاتهم أكثر مادّة للأسواق ممّن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقلّ الخراج لذلك لأنّ الخراج والجباية إنّما تكون

1- **ابن الأزرق محمد بن علي الغرناطي (ت896هـ، ص1490م)، بدائع السلك في طبائع الملك**، تح- علي سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، ط1، ص213، تأثل المال، اكتسبه وثمّره، ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج01، ص350.

2- ابن الأزرق، نفسه، ص270.

من الاعتمار والمعاملات ونفاق الأسواق وطلب النّاس للفوائد والأرباح ووبال ذلك عائد على الدّولة بالنّقص لقلّة أموال السّلطان حينئذ بقلّة الخراج"[1]. ويضيف ابن خلدون في نفس الصدد قائلا:" فإنّ الدّولة هي السّوق الأعظم أمّ الأسواق كلّها وأصلها ومادّتها في الدّخل والخرج فإن كسدت وقلّت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشدّ منه وأيضا فالمال إنّما هو متردّد بين الرّعيّة والسّلطان منهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسه السّلطان عنده فقدته الرّعيّة سنّة الله في عباده"[2].

وقد أشار علي بن حمود إلى أهمية الرعية؛ باعتبارها مصدرا مهما للدخل والجباية فقال: "وإن الرعية من السلطان، بمكان الأشباح من الأرواح، صلاحهما وفسادهما متصلان، ونماؤهما ونقصانهما منتظمان[3]، إذ كانت الرعية عنصر المال، ومادة الجباية، بها قوام الملك، وعز السلطان، ورزق الأجناد، التي بها يقاتل العدو وينصر الدين، وتحمى الحرم[4]. فيتكلم علي بن حمود عن جباية مدينة إلبيرة حينما كانت حاضرة السلطان[5]، "فهي لا يعدلها في داخلها ولا خارجها بلد من البلدان، ولا يضاهيها في اتّساع عمارتها، وطن من الأوطان[6]. فلما تأملت أحوال أهل عملك من كورة جيان وذواتها، وحصلت ما يلزمهم أداؤه هذا العام من الطعام في العشور الواجبات[7].

وبدل أن يتم دفع الجباية العينية من المحاصيل والمنتوجات الزراعية، أصبحت مع بداية القرن الخامس الهجري، تدفع نقدا مع تعميمها على جميع سكان البيرة، وهذا ما

1- ابن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 353.

2- نفسه، ج1، ص 353.

3 ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص120.

4 نفس المصدر والجزء والصفحة.

5- خلفها بعد ذلك مدينة غرناطة، عندما انقلبت العمارة إليها من إلبيرة..، ولم تزل الأيام تخيف ساكنها، والفتن الإسلامية تجوس أماكنها، حتى شملها الخراب، وانتقل أهلها مدة أيام الفتنة البربريّة سنة 400هـ، ولجأوا إلى مدينة غرناطة، فصارت حاضرة الصّقع، وأمّ المصر، فهي قطب بلاد الأندلس، ودار الملك والإمارة، ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص14.

6- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص14.

7 ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص120.

يذكره ابن بسام عن السياسة الجبائية التي اتبعها علي بن حمود:" فانظر عندما يرد كتابي في توزيع ما يجب على أهل عملك من الناض عن كذا وكذا من القمح والشعير، حساب كل مدي من القمح ستة دنانير، ومن الشعير ثلاثة؛ واشمل بتوزيعها الناس كافة، غير محاش منهم أحدا. وليكن ذلك على العدل، وتحري الحق، واعتماد الصدق، بمشاهدة قاضي الجهة، وموافقة شيوخ الرعية ووجوهها، وأهل المعرفة بمواقع وظائفها[1].

وعن الآثار السلبية للفتنة يحدثنا البكري عن الحالة السيئة التي وصلت إليها الأندلس من جراء نقص المداخيل وكثرة النفقات:" فعقب الفتنة الّتي كانت على رأس أربعمائة من الهجرة، عفت آثار هذه القرى وغيّرت رسوم ذلك العمران، فصار أكثرها خلاء يندب ساكنيه"[2]. ويصف المقري الوضع المزري الذي وصلت إليه أم المدائن قرطبة قائلا:" ولم تزل قرطبة في الزيادة منذ الفتح الإسلامي إلى سنة 400هـ/1009م، فانحطت، واستولى عليها الخراب بكثرة الفتن إلى أن كانت الطامة الكبرى عليها بأخذ العدوّ الكافر لها"[3].

وتذكر المصادر التاريخية السياسة المالية المنافية لسياسة المنصور بن ابي عامر، التي استحدثها ابن جهور في تسيير مدينة قرطبة مع اقتراب نهاية فترة الخلافة، فذكرَ ابْن حَيَّان عن ابن جهور:" وأجاد السياسة فانسدل بِهِ السّتْر على أهل قرطبة مدَّته وحصّل كل مَا يرْتَفع من الْبَلَد بعد إِعْطَاء مقاتلته وصيّر ذَلِك فِي أَيدي ثِقَات من الخدمَة مشارفا لَهُم بضبطه فَإِن فضل شَيء تَركه بِأَيْدِيهِم مثقفًا مشهودًا عَلَيْهِ، لا يتلبس لَهُم بِشَيْء مِنْهُ، وَمَتى سُئِلَ قَالَ لَيْسَ لي عَطاء وَلا منع هُوَ للْجَمَاعَة وَأَنا أمينهم"[4]. وأضاف

1 نفس المصدر والجزء والصفحة.

2- البكري، المصدر السابق، ج2، ص902.

3- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص458، قرطبة، تكسيرها ومساحتها التي دار السور عليها دون الأرباض طولاً من القبلة إلى الجوف ألف وستمائة ذراع، واتصلت العمارة بها أيام بني أمية، من الأميال 24 طولا، و6 عرضا، وكل ذلك ديار وقصور ومساجد وبساتين بطول ضفة الوادي المسمى بالوادي الكبير.

4- وَلم يخل مَعَ ذَلِك من نظره لمعيشته حَتَّى تضَاعف ثراؤه وَصَارَ لَا تقع عين على أغْنى مِنْهُ حاط ذَلِك كلّه بالبخل الشَّديد وَالْمَنْع الْخَالِص، ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج02، ص31.

الْحميدِي في نفس السياق قائلا: "لم يدْخل فِي أُمُور الْفِتَن قبل ذَلِك وَكَانَ يتصاون عَنْهَا فَلَمَّا خلا له الجو وأمكنته الفرصة وثب عَلَى قرطبة فَتَوَلّى أمرهَا واستضلع بحمايتها ودبرهَا تدبيرًا لم يسْبق إِلَيْهِ... وجعل مَا يرْتَفع من الأمْوَال السُّلْطَانِيَّة بأيدي رجال رتّبهم لذَلِك وَهُوَ المشرف عَلَيْهِم وصيّر أهل الْأَسْوَاق جندًا وَجعل أَرْزَاقهم رُؤُوس أَمْوَال تكون بِأَيْدِيهِم محصاة عَلَيْهِم يَأْخُذُونَ ربحها فَقَط ورؤوس الْأَمْوَال بَاقِيَة مَحْفُوظَة يؤخذون بهَا ويراعون فِي الْوَقْت بعد الْوَقْت[1].

وكانت نتيجة هذه السياسة المالية فِي تَدْبير شؤون قرطبة أن أنجح سَعْيه بصلاحها، فرخت الأسعار وَصَاح الرخَاء بِالنَّاسِ، فَظهر تزيّد النَّاس بقرطبة من أول تَدْبيره لَهَا وغلت الدّور وحرّكوا الأسْوَاق وتعجب ذَوُو التَّحْصِيل للَّذي أرى الله فِي صَلَاح النَّاس من الْقُوَّة ولمّا تعتدل حَال أو يهْلك عَدو أو تقو جباية[2].

وكان مظفرًا ومباركًا العامريان وفقًا لرواية ابن حيان، يحكمان معًا مدينة بلنسية بصفة فعلية. فبلغت جبايتها في عهدهما مائة وعشرين ألف دينار في الشهر(120000)، سبعون منها من بلنسية ذاتها، وخمسون من شاطبة التابعة لعمالتها، وكانا يشتدان في تحصيل هذه الأموال، حتى أرهقت الرعية وأثقل كاهلها[3].

الأمن ونتاجه العدل، وهو حسن السلطان ومادة الملك، والمال أقوى العدد على العدو وهو ذخيرة الملك وحياة الأرض، فمن حقه أن يؤخذ من حقه ويوضع في حقه ويمنع من السرف، ولا يؤخذ من الرعية إلا ما فضل عن معاشها ومصالحها ثم ينفق في الوجوه التي يعود نفعها عليها[4]. وقال زياد: أحسنوا إلى المزارعين فإنكم لن تزالوا سمانًا ما سمنوا[5].وإذا ضعف المزارعون عجزوا عن عمارة الأرض فيتركونها فتخرب

1- نفسه، ج02، ص32.
2- نفس المصدر والجزء والصفحة.
3- عبد الله عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج02، ص218.
4- الطرطوشي، سراج الملوك، المصدر السابق، ج01، ص123.
5- نفس المصدر والجزء والصفحة.

الأرض ويهرب الزارع، فتضعف العمارة ويضعف الخراج وينتج ذلك ضعف الأجناد، وإذا ضعف الجند طمعت الأعداء في السلطان[1].

ثانيا/موارد الزكاة والصدقات والأحباس

01/زكاة الزروع والمواشي

أما من حيث الواقع التاريخي، فقد أشار عدد من المؤرخين الى أن الأمراء والخلفاء بالأندلس، كانوا يولون اهمية بالغة لجمع أموال الزكاة، ويشددون على القيام بهذا الواجب في وقته، فكانوا يبعثون بالأوامر إلى ولاة الكور بذلك، إلا أن كانت هناك استثناءات تخص الظروف المناخية أو السياسية فكان الأمير يبعث بجند الصوائف لتحصيل مختلف الجبايات ومنها الزكاة، فقيام أمراء وخلفاء الأندلس بتوفير أجواء الأمن والطمأنينة من جهة، والاهتمام بالمشاريع الاستثمارية الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة، بإلغاء الضرائب غير الشرعية، كل هذا أدى إلى ازدهار هذه القطاعات، وبالتالي أدى إلى زيادة حصيلة أموال الزكاة[2].

وبالإضافة إلى هذا فإن دخول أهل الذمة أفواجًا في الإسلام وظهور ما يعرف بالمولدين (أبناء المسالمة) بالأندلس، قد أدى إلى ارتفاع حصيلة أموال الزكاة، وكان في هؤلاء المسلمين الجدد عدد من الأغنياء الميسورين أصحاب الملكيات الواسعة، وبالتالي سيدفع هؤلاء العشر أو نصف العشر حقا للزكاة، بدل دفع الجزية التي كانت مفروضة

1- وقال جعفر بن يحيى، الخراج عمود الملك وما استعزز بمثل العدل وما استذلل بمثل الظلم، وأسرع الأمور في خراب البلاد وتعطيل الأرضين وهلاك الرعية وانكسار الخراج الجور والتحامل، ومثل السلطان إذا حمل على أهل الخراج حتى ضعفوا عن عمارة الأرضين مثل من يقطع لحمه ويأكله من الجوع، فهو وإن قوي من ناحية فقد ضعف من ناحية، وما أدخل على نفسه من الوجع والضعف أعظم مما دفع عن نفسه من ألم الجوع. نفس المصدر والجزء والصفحة.

2- علي الصَّلاَّبي، **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط1، 2006، ج01، ص276.

عليهم وهي أقل من نسبة الزكاة، وهذا يؤدي إلى زيادة حصيلة أموال الزكـــاة وزيـــادة آثارها الاقتصادية عند إنفاقها في مصارفها[1].

وهناك الكثير من الدلائل التي تشير وتؤكد أن الزكاة كانت فائضة عــن حاجــات الناس في بعض فترات الأمن والسكينة، ومن أسباب هذا الفائض اندفاع أفراد المجتمــع للعمل والإنتاج، فكثر بذلك عدد المؤدِّين للزكاة، وانخفــض عــدد القابضـــين لهـــا[2]. وبالأندلس فإن أحكام الزكاة بقيت على حالها، لا سيما وأنها عبادة من العبادات وركنـــا من أركان الإسلام الخمسة، وبذلك اعتبرها المسلمون الأندلسيون فرض عين على كـــل مسلم يملك النصاب فاضلاً عن ديونه، ويمضي عليه الحول، ومتى وجبـــت فـــي مـــال المسلم لا تسقط عنه[3].

ويشير بعض الكتاب إلى اهتمام عمر بن عبد العزيز بالزكاة وحرصه عليها لأنها حق فرضه الله للفقراء والمساكين والمنقطعين، والمستعبدين، ولا يجوز التهاون فيـــه[4]، كما أنه في ولاية عقبة بن الحجاج السلولي سنة 116هـــ/734م؛ قد شجع على دخـــول أهل الذمة في الإسلام، فيذكر ابن عذارى أنه: "كان يقصده الطالبون وذووا الحاجـــات، يتوسلون به إلى عبيد الله، وكان إذا أسر الأسير، لم يقتله حتى يعرض عليه دين الإسلام، ويقبح له عبادة الأصنام. فيذكر أنه أسلم على يديه بهذا الفعل ألف رجل، وأقـــام عقبـــة بالأندلس بأحسن سيرة وأجملها، وأعظم طريقة وأعدلها"[5]. ويضيف ابن عذارى واصفا

1- عَلي الصَّلاَّبي، عمر بن عبد العزيز معالم التجديد، المرجع السابق، ج01، ص277.

2- نفسه، 01، ص277.

3- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، صص 111-114، سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص364، وفي هذل الصدد سئل القاضي ابن سراج عمن وجبت عليه شاةٌ واحدة في الزكاة؟ فأجاب، بأنه يتصدق بها على مستحقها ولا يخرج ثمنها إلاَّ إن أُخذ منه جبرًا، وإن لمْ يعلمْ به العدَّادُ ولا المشرف فإنه يتصدق بها ولا يُخبر أحدًا منهما بذلك، وأما إن علما به وأخذاها منه أو قيمتها بقصد الزكاة فذلك جائز يجزئه، ولا يفتقر إلى إعادتها، **ابن سراج أبو القاسم محمد الأندلسي، فتاوى قاضي الجماعة ابن سراج الأندلسي**، تح- محمد أبو الأجفان، دار ابن حزم، ط2، 2006 م، ص120،

4- عَلي الصَّلاَّبي، المرجع السابق، ج01، ص277.

5) ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 29.

الأمير هشام بن عبد الرحمن بأنه كان:" حاكمًا بالكتاب والسنة؛ يقبض الزكوات من طرقها"[1]، كما ذكر المقري:" أنه اخرج "المصدق" لأخذ الزكاة على الكتاب والسنة"[2]. وذكر صاحب كتاب أخبار بلاد الأندلس بأنه كان " يخرج السعاة ويأخذ الزكاة على وجهها"[3]. وذكر الخشني أنه كان يأمر قاضيه على جهة الجوف، فحص البلوط وما يليه من تلك الجهات، أسود ابن سليمان " يأمره فيه بقبض الصدقات عند وجوبها"[4]، كما أشارت المصادر إلى قيام الأمير هشام بن عبد الرحمن بالنظر في الصدقات واقامة حدود الله تعالى على واجبها، فقد ذكر مؤرخ مجهول بأنه كان "ينظر في الصدقات ... محبا في أمور البر"[5]، كما وصفته مصادر أخرى بأنه كان " من أيمة العدل، وبمنزلة عمر بن عبد العزيز في قومه بالأندلس"[6].

كما شدد وكتب عبد الرحمن الناصر بعد توليه الأندلس بأنه كان يكتب للمدن التي تسترد من أيدي الخارجين بأن لا يأخذ منها " غير الزكاة المفروضة على السنة المعلومة "[7]. ولا أدل على ذلك من الكتاب الذي وجهه خلفه الحكم المستنصر بالله لأبي العيش بن أيوب من كتامة بأرض العدوة في المغرب يأمره بأخذ الزكاة كما فصلها الرسول (ﷺ)، فيأخذ " زكواتهم من الحبوب المرفوعة عندهم والثمرات الموجودة بأرضهم وصدقات مواشيهم على حدودها وشرائعها غير مقصر ولا متجاوز لها ولا مبدل لشيء، منها وذلك عن الذهب والفضة ربع العشر إذا كان المال حاصلا بيد المزكي وغير خارج

1) نفسه، ج2، ص 65،
2) المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص338 .
3) مجهول، ذكر بلاد الاندلس، المصدر السابق، ص 120.
4) الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص181.
5) مجهول، المصدر نفسه، صص 119- 120.
6) ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر السابق، ص 12.
7) ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 322،

عنه في دين أو اتجاه، وليس فيما دون عشرين مثقالا زكاة، ولا فيما دون مائتي درهم زكاة والزكاة كلها في كل عام مرة"[1].

ويذكر ابن حيان انه في يوم 8 جمادي الأولى من سنة 363 هـ/973م " نادى مناد عند أبواب المسجد الجامع بقرطبة عن أمر قاضي الجماعة محمد بن اسحاق بن السليم معلنا صوته فقال : (أيها الناس، يقول لكم القاضي وفقه الله، انه ليس بغائب عنكم ما فيه ضعفاؤكم ومساكينكم من الفاقة والحاجة فحصلوا زكاة أموالكم وكفارة أيمانكم ووصايا أمواتكم وعجلوا بها على فقرائكم ومحاويجكم لا تناسوهم فهم غدا خصماؤكم عند الله ربكم وهو شهيد عليكم ولا رب عليكم ولا رب عليكم). وأجرى القاضي محمد بن اسحاق السليم هذا المعنى في خطبته صلاة هذا النهار واوضحه فبان نفع تذكيره بفشو الصدقات أيامئذ"[2].

ويذكر ابن بشكوال أن عبد الله بن عبد الرحمن بن عثمان بن سعيد بن ذنين الصدفي (ت 424 هـ/1032م وهو من أهل طليطلة، أنه كان يقضي ما كان يسوقه من كرمه (عنبه)، ولو كان عنقودا واحدا، لإحصاء الزكاة"[3].

ويبدو أن مداخيل الزكاة كانت من بين أهم الأبواب التي ركز عليها الأمراء والخلفاء في الأندلس للقيام بالواجب الديني على أكمل وجه، ولتغطية جزء هام من النفقات الموجهة للأصناف التي توجه لها أموال الزكاة، وبذلك تجنب الدولة الانفاق على المحتاجين من المداخيل الأخرى، وعلى الرغم من أن المعلومات الكمية المتعلقة بالزكاة تكاد تكون نادرة. إلا أن النصوص الأدبية تعطينا صورة عامة عن هذه الصدقات عموما، حيث تؤكد بأن أموال الصدقات كانت من بين أهم مداخيل الأندلس المالية، وبالإضافة إلى الزكاة، نجد بعض الأموال الأخرى كالمواريث ومداخيل الأموال المحبسة.

1) ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 112.
2) نفسه، صص 149- 150،
3) ابن بشكوال، الصلة، المصدر السابق، ج2، ص 408.

وقد حرص الأمويون في الأندلس على إرشاد ولاتهم في الكور والثغور وحتى في العدوة المغربية في فترة الخلافــة، علـــى أخــذ الزكـــاة مـــن مســـتحقيها بشـــروطها الشرعية[1]،وأمر عمر بأخذ الزكاة من جميع الأموال التي تجب فيها، فأخذت من عطاء العمال ومن المظالم إذا رُدّت لأصحابها، ومن الأعطية إذا أخرجت لأهلها [2].ويتضـــح هذا جليًا في الكتاب الذي أرسله الخليفة الحكم المستنصر بالله لأبي العيش بـــن أيـــوب عندما ولاه على قبيلة كتامة في سنة 362هـــ/972م[3].

وكان هناك بعض العمال (العاملين عليها) الذين تعينهم الدولة لإحصاء الأمـــوال الظاهرة، التي تجب فيها الزكاة ومن ثمة القيام بعد ذلك بجمعها من الذين وجبت علـــيهم واعادة توزيعها على مستحقيها، وكان يطلق على من يقوم بجمعها اسم "مصدق"[4]. قال محمد بن رشد الجد: الشأن أن تؤخذ الصدقة من أغنياء كل موضع، فترد على فقرائهم، ولا ينقل عنهم إلى غيرهم، إلا أن يرى الإمام ذلك لحاجة نزلت ببعض البلاد، فلأمير كل إقليم قبض صدقات أهل إقليمه، دون من ســـواه مـــن الأمـــراء[5].وقـــد أكـــد الخليفـــة عمر بن عبد العزيز على أحقية كل قوم بزكاتهم إذا لم يستغنوا [6]. ومن أجل تنظيم هذه

1- وعزم عمر على إتباع هدي النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة وكان الولاة قبله قد تهاونوا فيها، فأخذوها من غير حقها، وصرفوها في غير مصارفها، ومن مظاهر إتباعه للسنة فيها طلبه لكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات، ولكتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ــ وأمره بأن تنسخ هذه الكتب فنسخت له وكانت تشتمل على صدقة الإبل والبقر والغنم، والذهب، والورق، والتمر، والحب، والزبيب وبيّنت الأنصبة لكل هذه الأصناف. ابن سلام، الأموال، المصدر السابق، ص447.

2- نفسه، ص529.

3- نفسه، صص 111-114.

4- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص113، سالم الخلف، المرجع السابق،ج1، ص364، كما اتّبع عمر بن عبد العزيز، السنة في جباية الزكاة فعين عمالاً ثقاة مؤتمنين وأمرهم بجبايتها دون ظلم أو تعدٍّ وأمرهم بكتابة براءة إلى الحول لدافعها، عَلي الصَّلاَّبي، عمر بن عبد العزيز معالم التجديد، المرجع السابق، ج01، ص276.

5- بن رشد أبو الوليد محمد القرطبي، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تح، محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت -لبنان ط2، 1988 م، 02، ص442،

6- ابن حجر، فتح الباري، المصدر السابق، ج3، ص 322.

الناحية بصورة أكثر دقة مما كانت عليه، أنشأ الخليفة الحكم المستنصر بالله دارًا للصدقة غربي المسجد الجامع بقرطبة وذلك سنة 360هـ (971م) [1].

01-01/زكاة الزروع

ويمكن تقسيم الأراضي الزراعية في الأندلس إلى نوعين : أحدهما تعتمد الزراعة فيه على مياه الأمطار (زراعة بعلية)، وهو ينتشر في المناطق التي تسقط فيها الأمطار بكثرة وتقل فيها الأنهار، ويمتاز نظام السقي هذا بالسهولة وقلة التكاليف[2]، وثانيهما تعتمد فيه الزراعة على وسائل السقي من مياه الأنهار أو العيون أو الآبار وينتشر في المناطق التي تتذبذب فيه كميات سقوط الأمطار، وهو يسود في أغلب الأراضي الأندلسية[3]، وقد تطلب إيجاده تكاليف كبيرة فضلاً عن اجراءات عمرانية متعددة متمثلة بحفر الجداول والقنوات وحفر السواقي الصغيرة وإقامة السدود في مجاري الأنهار لضبط جريان مياه الأمطار والتحكم فيها، ونصب آلات رفع المياه الى مستوى الأراضي الزراعية وإنشاء الخزانات أو الصهاريج لحفظ المياه واستعمالها في وقت الحاجة وبالتقنين[4] .

إن وجود الماء يعني للفلاح أو المزارع الأندلسي الخصب وكثرة الانتاج وبالتالي توفر كميات كبيرة من زكاة الزروع، ونظرا لقلة وعدم انتظام سقوط الأمطار[5]؛ فضلاً

1- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر نفسه، ص 19، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص240.

2) Imamuddin, The economic history of Spain,op-cit, P75 ,

3) Imamuddin, The economic history of Spain,ibid, P75.

4) القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص217، ابو مصطفى، تاريخ الاندلس الاقتصادي، المرجع السابق، ص104.

5) وماء المطر كما هو معروف من أفضل المياه المستخدمة في الري فتجود به جميع النباتات من الخضر والثمار وغيرها، وسبب ذلك برأي علماء الفلاحة هو عذوبته ورطوبته واعتداله فتقبله الأرض قبولاً حسنًا لكونه يغوص فيها بجميع أجزائه ولا يبقى له على وجهها أثر، وهو موافق لزراعة الخضر التي تقوم على ساق واحدة مما أصله قريب من وجه الأرض، وهو يصلح لسقي صغار الأشجار، ويجود به الكرنب والباذنجان، **ابن بصال، كتاب الفلاحة**، نش وتر وتع- خوسي مارية مياس بييكروسا، محمد عزيمان، معهد مولاي الحسن، تطوان، 1955، ص39، **الطغنري محمد بن مالك(أهل ق5هـ)، زهرة البستان ونزهة الأذهان**، تح- المشهداني محمد مولود، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2005م، ص105، **أبي الخير الاندلسي، كتاب الفلاحة**، نش-التهامي الناصري، المطبعة الجديدة، ط1، 1357م، ص05، **ابن العوام أبو زكريا يحي بن محمد بن احمد الاشبيلي، كتاب الفلاحة**، تر-دون خوسي

عن اختلاف أشكال سطح الأرض في الأندلس، جعل منسوب المياه في الأندلس غير مستقر، بل أن بعض الأنهار كان فصلي الجريان مثل نهر مالقة الذي يجري في الشتاء والربيع فقط[1].

وتتصف الأندلس بقلة سقوط الأمطار وتذبذبها وموسميتها، إذ يكون سقوط المطر في فصلي الشتاء والربيع، ويكثر تساقطها على المناطق الجبلية الواقعة في الشمال والشمال الغربي من الأندلس ولاسيما جبال ألبرت وجليقية إذ تهب عليها رياح بحرية جنوبية وجنوبية غربية محملة بالرطوبة[2]. وتعتمد العديد من المناطق في زراعتها على المطر ولا سيما مناطق زراعة الحبوب مثل اقليم الفندون و"الذي يحصد فيه السنيل عن مطرة واحدة"[3]، وكذلك برطانية[4] والمرية[5] وارجونه [6].

أما بقية أجزاء شبه الجزيرة الأندلسية التي قد تصل إلى ثلثي مساحة الأندلس بما في ذلك حوض نهر الوادي الكبير وحوض نهر ايبرو فأمطارها قليلة ومتذبذبة جدًا وقد تصل إلى (600 ملم سنويًا) ما عدا القمم الجبلية العالية[7]، لذلك فإنهم كانوا حريصين

أنطونيو بانكيري، المطبعة الملكية، مدريد، 1802، ج1، ص132-135، فدور مياه المطر في زيادة ريع الزكاة وفرض العشر عليه بدل الخمس، ليس لسهولة السقي به وقلة تكاليفه فحسب، وانما كذلك لجودته وحسنه واصلاحه للتربة وكثرة الانتاج من مياهه.

1) الأدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج1، ص565، الحميري، الروض العطار، المصدر السابق، ص517، ويبدو أن أبن العوام تنبه الى مشكلة تذبذب سقوط الأمطار في الأندلس فقال، "واضمنها سلامة السقي بالعيون أو من الأنهار بالسواقي" وذلك أن مياه هذه المصادر تكون مستقرة وغير متذبذبة، **ابن العوام، كتاب الفلاحة**، المصدر السابق، ج1، ص50.

2) **حتاملة محمد عبدة، ايبيريا قبل مجيء العرب المسلمين**، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان 1996)، ص66.

Imamuddin, The economic history of Spain,op-cit, P75 , P5.

3) الحميري، المصدر السابق، ص462.

4) ابو الفدا، تقويم البلدان، المصدر السابق، ص187.

5) القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص217.

6) **المقدسي(ت378هـ، ص988م)، أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم**، مطبعة بريل، ليدن، 1906، ص233.

7) حتاملة، ايبيريا، المرجع السابق، ص66.

على حفظ مياه الأمطار في خزانات ابتداء من شهر ديسمبر (كانون الأول)[1]. وقد عانت الأندلس من تذبذب سقوط الأمطار أو انعدامها في بعض السنوات إلى درجة حدوث الجدب، فقد قحطت الأندلس سنة (136هـ/753م) واستمر القحط لمدة ست سنوات متتالية نتيجة لانحباس المطر[2]، وقد ذكرنا في عنوان سابق أن الأندلس كانت بها سنوات دورية للجفاف وانحباس المطر مثل سنة (260هـ/873م)[3]، وسنة 303هـ(915م)[4].

وكان تأثير انحباس المطر شديدًا على الزراعة لأنه يحول دون زراعة الأراضي التي تعتمد على المطر، وبالتالي فان كمية الأموال المتجمعة من هذه المحاصيل قد تراجعت كثيرا، إن لم نقل انعدمت، فمدينة ألمرية: " كان أكثر زرعها بالمطر وعليه يترتب الخصب وعدمه"[5]. وتذكر المصادر التاريخية وكتب النوازل أن أهل الأندلس كانوا يلجؤون إلى صلاة الاستسقاء لما يقل التساقط أو ينحبس المطر.

وفي مثل هذه الظروف التي تقل فيها الأمطار فإن الانتاج بدوره يقل وبالتالي فإن مداخيل الزكاة تتأثر كثيرا إذ يصبح حتى بعض من كان يدفع الزكاة ويساهم في زيادة مداخيلها، في حاجة هو الآخر الى من يتصدق عليه، وبالتالي فمداخيل الزكاة تتأثر تأثرا مباشرا بكميات التساقط المطرية في الأندلس، فإن كانت السنة مطيرة كثرت مداخيل الزكاة، وإن قلت الأمطار أو انعدمت قلت المداخيل هي الأخرى. بل وتؤثر حتى على مداخيل الزكاة من الزراعة المسقية أو المروية، إذ تعد الأمطار المصدر الأساسي لمياه الأنهار والمياه الجوفية.

1) عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب، المرجع السابق، ص64.

2) **ابن القطان أبو الحسن(ت628هـ، ص1230م)، نظم الجمان**، تح محمود علي مكي، مطبعة المهدية، تطوان، صص198-199.

3) ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص343، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص102.

4) ابن عذارى، نفسه، ج2، ص167.

5) القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص217.

أما في حالة سقوط الأمطار الغزيرة فإنها تحدث هـي الأخـرى سـيولا جارفـة وفيضانات في الأنهار تؤدي إلى تدمير العديد من البنى التحتيـة والقـرى والأراضـي الزراعية وجرف المحاصيل في السهول الممتدة على ضفاف الأنهار خاصة، وتخريـب بعض السدود ووسائل السقي المقامة على القناطر مما سـيؤدي إلـى زيـادة الخسـائر الخاصة بالمنتوجات الفلاحية، ومن أمثلة هذه الفيضانات الطامية مـا ذكرتـه مصـادر الأندلس، فقد تعرضت قنطرة قرطبةسنة(161هـ/777م) لسيل عرم أدى إلى زلزلتهـا وهدم بعض اركانها[1]، وفي سنة (235هـ/849م) كان سيل عظيم بجزيـرة الأنـدلس حمل فيه وادي شنيل وخرب قوسين من حنايا قنطرة استجه، وخرب الاسـداد، وذهـب السيل بست عشرة قرية من قرى أشبيلية على النهر الأعظم(الوادي الكبير)، وحمل وادي تاجه فأذهب بثماني عشرة قرية وأصبح عرض النهر ثلاثين ميلاً[2]. كمـا أن سـقوط الأمطار في غير مواسم الزراعة لاسيما في أوقات الحصـاد، يـؤدي الـى الإضـرار بالمحاصيل الزراعية التي كانت من المصادر الأساسية لمداخيل الزكاة في الأندلس[3].

ولتجاوز بعض مشاكل قلة الأمطار فإن الفلاح الأندلسي لجأ إلى حلول أخرى مـن شأنها المحافظة على وتيرة الانتاج في أوقات الجفاف أو التخفيف من مخلفاته، أو زيادة كمية المحاصيل في السنوات العادية، فكانت أحسن وسيلة لذلك استعمال ميـاه الأنهـار واستحداث الوسائل الكفيلة باستغلال هذه الثروة المائية، خاصة وأن الأندلس كانت تتوفر

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص56،

2- وقد تكررت السيول في الأندلس وبكثرة، ابن عذاري، ابن عذاري، المصدر نفسه، ج2، ص236، ص313، الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص59، ويبدو إن أغلب السيول التي تحدث تكون في الجزء الغربي من الأندلس، ويعود ذلك الى كثرة تساقط الأمطار فيها.

3- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص66، ص154، **عريب بن سعد القرطبي، الأنواء(تقويم قرطبة سنة 961م)**، نش- رينهارت دوزي، بريل، 1873م، ص59، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص236.

على شبكة نهرية دائمة الجريان يعتمد عليها الفلاحون إلى حد كبير في ري محاصيلهم[1].

تصلح مياه الأنهار العذبة الصافية لسقي جميع أنواع النباتات والخضر والمنتوجات الزراعية المسقية بمياه الأنهار ومن دون استعمال للوسائل ولا بذل للمجهود هي الأخرى كان يفرض عليها العشر في الزكاة أما ما يكون فيها استعمال للوسائل فيكتفي صاحب المنتوج بإخراج الخمس كزكاة له فقط.

ومن الأنهار الأندلسية التي تصب في المحيط الأطلسي، نهر الوادي الكبير الذي تقع عليه مدينتا قرطبة وأشبيلية[2] ونهر وادي يانه الذي تقع عليه مدينتي ماردة وبطليوس[3] ونهر تاجة الذي تقع عليه مدينتا تاجه وطليطلة ويصب عند مدينة لشبونة ويبلغ عرضه أمام لشبونة ستة أميال ويتأثر هناك بحركتي المد والجزر[4]، ونهر دويرة الذي يصب فيما بين قلمرية والبرتقال[5]، ونهر مينهو ومنبعه من بحيرة في جبال كنتريا[6]، وهناك أنهار أخرى لكنها أقصر طولاً مثل نهر قلمرية الذي يسقي أراضي مدينة قلمرية ونهر أبي دانس الذي يسقي مزارع مدينة قصر أبي دانس[7].

وللأندلس أنهار تصب في البحر المتوسط منها نهر أيبره ويسمى النهر الكبير، ومصبه عند مدينة طرطوشة[8] وهو أطول أنهار الجزء الشرقي من الأندلس، ويبلغ

1- وتتأثر الأنهار بالطبيعة الجغرافية للأندلس من حيث اتجاه جريان الأنهار وأطوالها وكميات مياهها وسرعة جريانها، ولذلك نجد ان مياه الانهار التي تصب في المحيط الأطلسي تستنزف ثلثي مياه الأندلس(69%) في حين تستنزف الأنهار التي تصب في البحر المتوسط الثلث الباقي (31%)، وهذا على الرغم من وقوع معظم جهات الأندلس في المنطقة شبه الجافة. حتاملة، إيبيريا، المرجع السابق، ص72.

2- الأدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج2، ص541، ص573،

3- نفسه، ج2، ص542.

4- الادريسي، المصدر نفسه، ج2، ص547، الزهري، المصدر السابق، ص85،

5- الزهري، نفسه، ص105،

6- حتاملة، المرجع نفسه، ص85،

7- ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافية، المصدر السابق، ص178،

8- الإدريسي، المصدر نفسه، ج2، ص554، ابو الفدا، تقويم البلدان، المصدر السابق، ص181، حتاملة، المرجع نفسه، ص91،

طوله حوالي (927 كلم) فتتزايد مياهه ابتداء من شهر أكتوبر وحتى مارس من كل عام[1].

ويكون مجرى النهر متسعا عند وصوله إلى المناطق السهلية، بسبب بطء جريانه ويكوّن عند مصبه دلتا بسبب كميات الرواسب التي يحملها ويتركها هناك[2]، ونهر توريا (الوادي الأبيض) الذي يصب عند مدينة بلنسية[3]، ونهر شقر الذي يصب عند جزيرة شقر[4]، ونهر شقورة الذي يجتمع من عدة روافد وتقع عليه مدينتا مرسية وأريوله ويسمى عند العرب (النهر الأبيض)[5]، ومدينة سرقسطة كان بنيانها على نهر ابره وهو النهر المنبعث من جبل البشكنس وينصب في البحر المتوسط بساحل مدينة طرطوشة، وبها الكثير من الأنهار، إذ يذكر العذري أنها:" بنيت على خمسة أنهار منها: النهر الأعظم (نهر ابره) و(نهر جلق) بشرقها وهو يسقي جناتهم المعروفة بالربض وجلق، ومنها (نهر شلون) الذي عليه مدينة سالم ومدينة حريزة ومدينة قلعة أيوب ويسقي مدينة روطة، ويأخذ في سهل ووعر ويسقي من الأرض ما لا يحصى كثرة، ومنها (نهر وربة) المعروف ببلطش وهو أخذ من الغرب إلى الشرق ويسقى به من ناحية الشرق ما اتصل بجوفيه إلى غربيه آخذا حوالي سور المدينة القبلي محدقا بجنبات السور ثلاث، ومنها (نهر فنتش) وهو آخذ أيضا من الغرب إلى الشرق مع ميامين السور ويفيض سقياه في جنبات ويعمر ثمرات وما يأخذ في الطول والعرض كنهر شلون"[6].

وكان من بين أقاليم سرقسطة، اقليم قتندة الذي يبعد حسب العذري ستين ميلا عن سرقسطة المدينة، وفي هذا الاقليم يخرج نهر بلطش الذي يمر فيسقي العديد من الأقاليم، كإقليم زيدون، المجاور لطرطوشة وبلنسية وتدمير وشنت برية. وهناك نهر شلوقة الذي

1- حتاملة، أيبيريا، المرجع السابق، صص91-94،

2- نفسه، صص94 - 95،

3) الإدريسي، المصدر السابق، ج2، ص556.

4) الادريسي، نفسه، ج2، ص556، الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص349،

5) الإدريسي، نفسه، ج2، ص557، القلقشندي، المصدر السابق، ج2، ص235،

6- العذري، المصدر السابق، ص 22.

ينبع من ناحية مدينة غلواذه ثم يجري حتى يلتقي بنهر شلون بإقليم بلطش ويسقى العديد من الأراضي والقرى على مسافة عشرين ميلا[1]. ونهره شلون بغرب سرقسطة يسقى من قرية قبانش وركله إلى باب سرقسطة أربعين ميلا، بل في رواية أخرى أنه يعم بالسقيا نحو ثمانين ميلا[2]. واقليم جلق؛ نهره يسقي ما وازى قنطرة سرقسطة عشرون ميلا، حيث ينبع نهر جلق من جبال السبرطانين ثم يمر على وشقة فسرقسطة ثم يصب في نهر ابره. ومدينة سرقسطة توسطت مدن الثغر وهي باب من الجهات كلها فمن مدينة سرقسطة إلى مدينة لاردة وهي شرق منها مائة وعشرون ميلا[3].وبناحية لورقة واديان إذا استغنى الفندون عن السقي صرف ذلك الوادي وإذا احتيج اليه عُلِيَ ذلك الوادي بالسداد حتى يسقي[4]. أرضها تسقى بنهر كالنيل بمصر[5]. هذا ويوجد عدد كبير من الروافد والأنهار الصغيرة الأخرى المنتشرة على الرقعة الأندلسية[6].

وعند موازنة الأنهار الأندلسية التي تصب في البحر المتوسط مع الأنهار التي تصب في المحيط الأطلسي نجد أن الأخيرة تمتاز بطولها إذ تصل إلى (1000) كلم في بعض الأحيان وتمتاز بغزارة مياهها لكثرة الأمطار الساقطة وغزارتها في المنطقة، ولكون هذه الأنهار تنبع من السلاسل الجبلية القليلة الارتفاع فأن مياه هذه الأنهار تنحدر إلى الأرض السهلية الواسعة قبل أن تصب في المحيط الأطلسي[7].

ومن خلال هذا العرض للشبكة المائية بالأندلس نستنتج أن كور غرب الأندلس كانت تعتمد على الزراعة المروية أو المسقية، فكانت مداخيل الزكاة من أراضيها أكثر ثباتا، وأكثر كمية من غيرها هذا إذا فرضنا أن إنتاجها الزراعي مسقي بالأنهار مباشرة،

1- العذري، المصدر السابق، ص23-24.

2- نفس المصدر والصفحة.

3- نفس المصدر والصفحة.

4- نفسه، ص02.

5- نفسه، ص01.

6) الزهري، المصدر السابق، صص139-140.

7) نفسه، ص140.

ودون تكاليف ووسائل، والظاهر أنها كذلك، بحيث تصبح هذه المناطق في عمومها تدفع العشر من الزكاة، يضاف إلى ذلك كثرة كميات التساقط بهذه المناطق دون غيرها، في حين تكون الأنهار التي تصب في البحر المتوسط قصيرة وسريعة الجريان ويتراوح طولها بين (100–200) كلم باستثناء نهر ايبره، وهذه الأنهار فقيرة نسبيًا بالمياه في مجاريها العليا لكون مصادر تغذيتها غير منتظمة وهذا يسوغ حدوث فيضانات في بعض السنوات وحدوث جفاف في سنوات أخرى وهذا الأمر نجده يتكرر في أنهار الجزء الشرقي من الأندلس أكثر من مثيلتها في الجزء الغربي منها[1].

وبذلك نستنتج أن مداخيل الزكاة بكور الأندلس الشرقية كانت متذبذبة، وزراعتها مكلفة فهي ربما تعتمد أكثر على الوسائل وتتطلب مجهودا أكثر من كور المناطق الغربية، وبذلك فإن مردود الزكاة يفترض أن يكون قليلا بهذه الجهة، وذلك لنقص الانتاج، وفرض الخمس فقط وليس العشر على هذا الانتاج، ونستطيع أن نضيف أشكال آخر يعترض زيادة كميات الزكاة في هذه المناطق من الأندلس وهو كون الكثير من أراضيها كان لأهل الذمة المولدين خاصة، وكانوا في الكثير من الفترات يمنعون دفع الزكاة ربما حتى على المسلمين أنفسهم أو متحالفين معهم، بسبب ثوراتهم المستمرة في هذه المناطق.

ويبدو أن مثل هذه الصعوبات هي التي دفعت الفلاح الأندلسي للبحث عن نظام ري متوازن ومستقر لضمان الثبات في كمية الإنتاج الزراعي ولذلك فقد اتجه الفلاحون الأندلسيون في بعض المناطق إلى استخدام وسائل وأساليب ري تتفق مع الطبيعة الأندلسية. فحاول الفلاح الأندلسي الحصول على المياه والحفاظ عليها وايصالها إلى مزرعته بشتى السبل، وقد تنبه علماء الفلاحة الأندلسيون إلى أهمية المياه الجوفية، ودورها في العملية الزراعية، فوضعها ابن حجاج في مقدمة كتابه: "فأول ما ينبغي أن

1) حتاملة، ايبيريا، المرجع السابق، ص77.

تنظر في تخير الأرض ثم استنباط المياه لأنها أساس العمل"[1]. وقد لجأ الفلاحون الأندلسيون إليها لتأمين احتياجاتهم وسقي مزروعاتهم، كما أولى علماء الفلاحة عملية استنباط المياه والاستدلال عليها وطرق إخراجها والافادة منها عناية كبيرة[2].

ولذلك فقد اتجه بعض العرب الأندلسيين في بداية الفتح أو مع فترات الثورات إلى الاستحواذ على الملكيات التي تتوفر فيها مثل هذه الشروط[3]، وهذا ما يفسر استقرار بعض العرب المتنفذين دون غيرهم في مناطق تستجيب لهذه الشروط وخاصة صلاحية التربة ووجود المياه بها، بإيجاد نظام ري جيد يضمن لهم الحصول على إنتاج كاف وثابت في المحاصيل الزراعية[4]. ويشير توماس غليك الى أن العرب المسلمين الذين استقروا في الأندلس أحضروا معهم الأفكار الخاصة بأنشاء القنوات أو السدود أو النواعير[5].

ويبدو أن الأندلسيين استعانوا بالمياه الجوفية لأغراض السقي أو لتأمين احتياجاتهم في المناطق التي تندر فيها المياه السطحية، مما يضطرهم للبحث عن مصادر أخرى للمياه فيلجؤون لاستغلال المياه الجوفية باستخراجها عن طريق حفر الآبار[6].

---

1) ابن العوام في بداية كتابه الفلاحة، المصدر السابق، ج1، ص114.

2- ابن بصال، الفلاحة، المصدر السابق، ص174، الطغنري، زهرة البستان، المصدر السابق، صص113-114، ابن العوام، كتاب الفلاحة، نفسه، ج1، ص145، **توماس غليك، التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس**، ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحر- سلمى الخضراء الجيوسي، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999، ج2، ص1345.

3- ويبدو هنا تأثير العرب الشاميين الوافدين في زراعة الأندلس واضحا إذ يعود الفضل للعرب المسلمين في إدخال النواعير الى الأندلس، ذلك أنها كانت منتشرة وبكثرة في العراق وبلاد الشام اذ وصفها شيخ الربوة بقوله، "وعلى العاصي النواعير الكبار التي لم ير في الآفاق مثلهن يحملن من العاصي أنهارًا من الماء يسقون بها البساتين". **شيخ الربوة شمس الدين ابو عبد الله الانصاري الدمشقي، نخبة الدهر وعجائب البر والبحر**، نش-أ مهران، لايبزج، 1923 ص206،

4- كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي، المرجع السابق، ص104.

5- توماس غليك، المرجع نفسه، ص1353.

6- الأدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج2، ص568، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص51.

وقد اعتمدت عدة مدن على مياه العيون والآبار للزراعة ومنها مدينة قبرة، التـــي كانت "ذات مياه سائحة من عيون شتى"[1]، ومن الطبيعي أن الفلاحين قاموا بإجراء المياه في جداول وسواقٍ إلى مزارعهم ولاسيما أن المدينة كانت مشهورة بكثرة الزيتـــون[2]، واستثمرت ألمرية مياه العيون والآبار في الزراعة إذ يشقها جدول يحمل الماء من العين الموجودة فيها ويصب في أسفل القصبة ويرفع بالدواليب إلى أعلاها[3]. واعتمدت عـــدة مدن في السقي على مياه العيون والأنهار مثل جيان وارشذونة وقرمونة وشنترين وإقليم فنتش الذي يسقى من ناحية بلد نوبة إلى أن ينصب ماؤها في نهر ابره طـــول عشـــرين ميلا [4]على مياه العيون والآبار في السقي وتأمين احتياجاتها[5]، كما كان ببلطش عـــين تسمى بعين العام المقبل[6]. واشتهرت مدينة شلطيش بوفرة عيون المياه والآبار العذبـــة التي تسقي بساتينها[7]، وكانت مياه العيون هي الأساس الذي قامت عليه الحياة في مدينة جبل الفتح من خلال توفير المياه للمدينة وللأراضي الزراعية فيها[8]. وتميزت الجهات الغربية من مدينة لبله بوفرة مياه العيون وكثرة الآبار التي استعملت للشرب والسقي[9]، وحفرت في ببشر، آبار عديدة للمياه[10]، كما كان بإقليم بلشر سد بني خطاب وفيه عين

1- الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص453،

2- نفسه، ص453،

3- العذري، المصدر السابق، ص85،

4- نفسه، ص23، ص24.

5- المقدسي، أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص234، العذري، المصدر نفسه، ص24، الأدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج2، ص550، ص580، الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص25، ص346، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص51، أبو الفدا، تقويم البلدان، المصدر السابق، ص177،

6- العذري، نفسه، ص23-24.

7- الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص344،

8- نفسه، ص121،

9- الأدريسي، المصدر نفسه، ج2، ص541، ويذكر الحميري أن لها مدينة تدعى "جبل العيون"، (الروض المعطار، المصدر نفسه، ص580.

10- الحميري، نفسه، ص89.

تنبعث بماء غزير وهو على مسافة ثلاثين ميلا من مدينة سرقسطة[1]،وبالرغم من وقوع قرطبة على نهر الوادي الكبير فإن كثيرًا من أهلها يشربون في الصيف من مياه آبارها العذبة لبرودة مائه[2]، ولربما دفعتهم هذه الميزة لمياه الآبار إلى سقي مزروعاتهم منها أيضًا.

ويتبين لنا اتساع رقعة المساحات المروية بالناعورة في مناطق متعددة من الأندلس إذ قال أحد الباحثين: "لم يكن من الميسور القيام بالسقي في الأراضي الأكثر ارتفاعًا وفي وديان الأنهار مثل وادي يانه ووادي تاجه ووادي ايبره إلا بمساعدة الناعورة"[3]، الأمر الذي يدل على أهميتها ومدى اسهامها في العملية الزراعية وزيادة الانتاج بالأندلس، الأمر الذي ينعكس على زيادة موارد الزكاة وإن كانت تقتصر على الخمس فقط. ويذكر أحد الباحثين بأنه: "وفي قرطبة نفسها فإن هذه الآله استحدثت في عهد بني أمية"[4].

فكانت مياه الجداول والسواقي تسقي مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وقاموا بتنظيم هذا النمط من السقي على أحسن وجه، كما هو الشأن في نظام السقي بمدينة بلنسية، حيث كانت هذه المدينة مغطاة بشبكة من القنوات التي تتفرع من نهر توريا (الوادي الأبيض) ونهر شقر بجنوب بلنسية، ولكثرة هذه القنوات وتشعبها فقد شبهت بقنوات دلتا نهر النيل في مصر. وهو يمثل نموذجًا لأنظمة الري الكبيرة في الأندلس[5]، ولاتساع محارثها ومزارعها سميت ببستان و(مطيب الأندلس)[6].

1- العذري، المصدر السابق، ص23، ص24.

2- ابن الفقيه، مختصر كتاب البلدان، المصدر السابق، ص88،

3- **بروفنسال ليفي، (الأندلس) دائرة المعارف الإسلامية**، إع وتحر-، إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، مطبعة الشعب، القاهرة، 1933، مج5، ص310،

4) Imamuddin, The economic history of Spain,op-cit, P76 ،

5- غليك، التكنولوجيا الهيدرولية، المرجع السابق، ص1352، **ديدوب فيصل، محكمة المياه في بلنسية**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1969، مج44، ج3، ص577،

6) العذري، المصدر نفسه، ص17، **الشقندي اسماعيل بن محمد، فضائل الأندلس وأهلها**، تح- صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1968، ص59،

ومن أبرز المؤسسات التي أوجدها العرب المسلمون في الفترة الأموية بالأندلس لتنظيم توزيع المياه هو (محكمة المياه) في مدينة بلنسية والتي يعود تاريخ إنشائها إلى عهد عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر، إذ ذكر ابن عذارى أنه: "كان ببلنسيه مبارك ومظفر العامريان وليا وكالة الساقية ببلنسيه وقد عزلا عنها سنة 401هـ(1010م) [1].

ومن خلال هذا العرض يتبين أن استعمال وسائل الري في الأندلس وخاصة بالجهات الشرقية كان واسع الانتشار وهذا ما يعطينا إشارة غير مباشرة عن نوعية الزكاة الواجبة على محصولات تلك المناطق، إذ يترجح أن أغلبها كان يخرج نصف العشر من الانتاج، وأن أكثر الأوقات التي يتم فيها جمع الزكاة يكون في الصيف والخريف لأن هذين الفصلين هما الفصلان المناسبان لنضج مختلف المحاصيل وجمعها، وبالتالي فبيت مال الصدقة كان يمتلئ بالأموال الوافرة والتي قد تفيض عن الحاجة في بعض المواسم.

01-02/زكاة المواشي

وبالإضافة إلى زكاة الزروع كانت هناك زكاة الماشية، التي يظهر أن تربيتها كانت تتم بشكل كبير ومكثف في معظم مناطق الأندلس، وقد كان سكان الأندلس سواء في عصر الإسلام أو قبله يعتمدون على الثروة الحيوانية في معيشتهم، وإلى هذا يشير ابن عذارى في معرض حديثه عن المواشي التي حازها الفاتحون بالأندلس، حينما يتكلم عن الغنائم التي حصلها موسى بن نصير، فيروى أن هذا الأخير خرج مع الخليفة سليمان بن عبد الملك للصيد، فمرَّ في منية له بذود غنم يكون فيها نحو ألف شاة؛ فالتفت إلى موسى، وقال له: (هل كان لك مثل هذا؟؟ فضحك موسى وقال: (والله! لقد رأيت لأدنى موالي أضعاف هذا! فقال سليمان: (لأدنى مواليك؟) فقال: (نعم والله! نعم والله!) وردَّدها مرارا؛ ثم قال: (وما هذا فيما أفاء الله علي! لقد كانت الألف شاة تباع بعشرة

1) ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص158.

دراهم، كلّ مائة بدرهم! ولقد كان الناس يمرون بالبقر والغنم؛ فلا يلتفتون إليها!" [1].

وإلى جانب هذا تتعدد النصوص الانطباعية في كتب الجغرافيا واصفة الكم الهائل من الماشية المنتشر في البوادي والقرى الأندلسية، فيصف القزويني مدينة بلنسية بكونها قد: "جمعت خيرات البر والبحر والزرع والضرع"[2]، أما ابن غالب فيتكلم عن كورة باجة فيصفها بأنها: "أرض زرع وضرع، ولمائها خاصية في دبغ الأديم لا يبلغه دباغ في الجودة"[3]، وعن منطقة أشكر يتكلم ابن الخطيب قائلا:" نعم البسيط المديد، يلازم ظل الخصب شخصها، مسرح البهائم ومعدن الرعي الدائم"[4]، كما كانت أرض الجزيرة الخضراء حسب الرازي:" أرض زرع وضرع ونتاج"[5].

كما كان هناك مجموعة من الغزاة لم تتمكن من الرحيل إلى بلادها، ولذا فقد تحصنوا في جزيرة قبطيل، فحاصرهم القائد ابن رستم فاستسلموا، ودعاهم إلى الدخول في الإسلام فاستجابوا، واستقروا في جنوب مدينة اشبيلية، واشتغلوا بتربية الماشية، وذاعت شهرتهم بصناعة الألبان وأجود أنواع الجبن [6].

وقد سئل سحنون عن رجل له أربعون شاة في أربعة أقاليم، وفي كل إقليم أمير، عشرة بالأندلس، وعشرة بأفريقية، وعشرة بمصر، وعشرة بالعراق، قال: إن كان الولاة عدولا فليخبرهم بذلك، فيأخذ منه كل أمير ربع شاة يأتي بشاة يكون الإمام شريكا له بربعها، هكذا يفعل في كل إقليم، وإن أخذ منه كل أمير قيمة ربع شاة، أجزأه؛ وإن لم

---

1) ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص22، **موسى هواري، تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي الى سقوط دولة الموحدين(ق1-7هـ)**، رسالة ماجستير مخطوطة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سج- 2008، ص2009، ص59.

2) القزويني، آثار البلاد، المصدر السابق، ص513.

3) الرازي، وصف الأندلس، المصدر السابق، ص87، ابن غالب، فرحة الانفس، المصدر السابق، ص290.

4) **ابن الخطيب لسان الدين السلماني، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تح- محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، مصر، 2002.، ص 110.

5)الرازي، المصدر السابق، ص98.

6) سالم الخلف، المرجع السابق، ج2، ص565، عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وأثارهم، المرجع السابق، ص 237.

يكونوا عدولا، فليخرج هو ما يلزمه-كما أعلمتك، وكذلك إن كان لـــه خمســـة أوســـق متفرقة، فليعط كل أمير زكاته في بلده؛ وإن لم يكونوا عدولا، أخرج هو ما يلزمه عـــن جميع ذلك"[1].

ويقول أحد المستشرقين بأن اسبانيا قد كسبت ثروة طائلة من انتاج الصوف بإدخال نوع الغنم المسمى" الميرينو" ذي الصوف الناعم المرن" ويعود هذا الموروث حسب نفس الكاتب إلى الفترة الإسلامية بالأندلس إذ:" بعد استعادة الاســبان المســيحيين للأنــدلس حافظوا على طريقة تربية المواشي الجماعية وجعلوا منها تنظيما وطنيا"[2]. وعلى هــذا فإن عائدات الثروة الحيوانية يبدو أنها كانت كثيرة بالنسبة لمداخيل الزكاة رغم أنـــه لا تتوفر الاحصائيات الرقمية في هذا الشأن، لنخرج منها بنتائج أكثر دقة.

02/الأحباس

وبالإضافة إلى مداخيل الزكاة؛ كانت الأحباس من أهم موارد بيت المال، بالأندلس. فنظام الحبس الذي يصطلح عليه في المشرق الإسلامي بالوقف، والمراد به الأراضـــي والمؤسسات التي تكون ملكا لشخص حر التصرف في ماله، ثم يتنازل عن حقــه فـــي دخلها، ويجعله وقفًا محبسًا وبصفة مؤبدة؛ ويقصد بالوقف عادة الأراضي التي يخصصها المسلمون لأغراض دينية، فيكون واردها للأراضي المقدسة كخدمة الحرمين أو الفقراء أو اليتامى أو المحتاجين وعلاج المرضى، وتزويج البنات وفك رقاب العبيد أو افتكاك أسرى المسلمين أو لبناء المساجد والحصون...[3]، ولم تقتصر الأحباس على المســلمين فقط بل حبس المعاهدون الأراضي الواسعة على الكنائس والبيع وغيرها مـــن الأعمـــال الخيرية [4].

1) بن رشد، البيان والتحصيل، المصدر السابق، ج02، ص442.

2) **لومبار موريس، الاسلام في مجده الاول**، تر وتع- اسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1979، ص123.

3) **عصمت عبد اللطيف دندش، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل عصر الموحدين-عصر الطوائف الثاني، 510 هـ-546)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ط 1، ص162 .

4) نفسه، ص162 .

أما بالأندلس فما يميز مداخيلها من الأحباس أنها لم تكن محددة المصدر، ولا معروفة القيمة، باستثناء بعض الأموال غير المنقولة كالأراضي والمحلات التي أشارت اليها كتب التاريخ والفتاوى، لا سيما وأنها تعد من الصدقات الجارية، فقد كان الأمراء والخلفاء الأمويون بالأندلس يتنافسون مع الأثرياء من رعاياهم في التحبيس لوجه الله تعالى، ومواساة ضعفاء المسلمين[1].

وقد كان لهذا المورد المالي أهمية كبرى، بل كما يقول أحد الباحثين، أن موارد بيت المال، في الأندلس اقتصرت في بعض الأحيان على ما يرد عليها من الأحباس. وكان مقر ديوان الأحباس يتواجد بالمسجد الكبير بقرطبة[2]. وقد كان تحت إشراف قاضي الجماعة في الأندلس الذي كان ينظر في المواريث وموارد الأحباس[3]. ويبدو أن اسناد هذه المهمة للقضاة بالأندلس كان منذ عهد الإمارة، ودليل ذلك ما أورده الخشني في شأن الأحداث الدامية التي عرفتها قرطبة في فترة الحكم بن هشام(الربضي) حينما أراد" الفرج بن كنانة حماية أحد جيرانه من قبضة الحرس، وأرادوا قتله، فخرج الفرج إلى باب الدار فاجتمع مع الأعوان فقال: إن جاري هذا سليم الناحية، وليس فيه مما تظنون شيئا، فقال له المرسل مع الأعوان وكان رئيسهم: ليس هذا من شأنك، انظر في أحباسك وأحكامك ودع مما لا يعنيك، فغضب الفرج ومشى إلى الأمير الحكم ثم حكى له

1- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص207، ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج3، ص549، الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص416-417.

2- يقوم هذا الديوان على صيانة المنشآت الدينية ودفع رواتب موظفي المساجد، وتوزيع الصدقات والإشراف عليها عن طريق قاضي القضاة ونوابه في الأقاليم برعاية الخليفة، وأما موارد الأمير والخليفة فكان يشرف عليها صاحب المدينة(4)، وقد استمر هذا النظام القائم على موارد بيت المال، حتى استولى المرابطون وإتبعوا نظاما يقوم على قواعد الإسلام الأساسية وهي الزكاة، مؤنس، فجر الأندلس، المرجع السابق، ص.493،

3- **السيد عبد العزيز سالم، محاضرات في تاريخ الحضارة الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1991م، ص90، **عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الى نهاية القرن الخامس الهجري**، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط1، 1992م، ص 173.

القصة، فأمر بضرب الناظر في ذلك الشغب، وعفا عن بقية أهل قرطبة وبسط الأمـــان لجماعتهم"[1].

وعناية الأمراء والخلفاء بالأحباس تتجسد أساسا في اختيـــار الرجـــل المناســـب للإشراف عليها فكان قاضي الجماعة بدوره يقلد أهل الكفـــاءة علـــى هـــذه المصـــلحة الحساسة، ولا يختار إلا من كان من أهل العلم والفقه على وجه الخصوص، فصـــاحب الأحباس القاضي منذر بن سعيد، وهشام بن أحمد الغافقي القرطبي ولي الأحباس أيـــام القاضي المنذر الذي كان فقيها مشاورا[2]، كما تفرد بالقضاء والنظر في الأحباس فـــي عهد الناصر أبو عيسى يحى بن عبد الله[3]. وولى الشورى والأحباس، عبد الرحمـــان البكري المعروف بابن عجب القرطبي، لقاضي الجماعة ابن ذكوان، وقد أشار ابن الحاج (ت529هـــ) إلى قدم أشراف القضاة على الأحباس قائلا:" أن ولاية النظر في الحـــبس حرفة كثير من أكابر الفقهاء قديما ولا يرضى لها إلا من ترضى فطنته وديانته". ولكـــن كان قاضي الجماعة أحيانا لا يحسن الاختيار مثل ما فعل معاذ بن الشعباني الذي وضع على أحباسه رجلا غير كفء بقرطبة، وقد ظن به خيرا فخالف ظنه فيه[4].

ومما يدل على اهتمام الخلفاء الأمويين بمداخيل الأحباس والمحاسبة عليها، ما جاء في نص ظهير ابن السليم(ت 367 هـــ/977م) قاضي قرطبة في عهد المستنصر، حيث أوصاه الخليفة أن يجدد الكشف والامتحان عن أموال الناس والأحباس، فينظر فيها ويقف عندها ويتفقد أحوالها، فذكر النباهي:" انه أمره أن يجدد الكشف والامتحان عن أمـــوال الناس والأحباس ويمنع من قبالتها إلا على وجوهها مما لابد منه من التنفيذ فيها وطلب الزيادة عند ذوي الرغبة في قبالاتها"[5].

1- الخشني، المصدر السابق، ص97 .

2- القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج2، ص109 .

3- وكان جليل القدر، حمد الناس أحكامه وجميع أحواله، لم يقبل لأحد تحفة أو هدية من أحد، كريما يطعم الطلبة. القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج2 ، ص 90

4- النباهي، المصدر السابق، ص55، الخشني، المصدر نفسه، ص، 126.

5- النباهي، نفسه، ص76.

وفي حالة اكتشاف بعض المخالفات والمنازعات المتعلقة بالأحباس، فإنها كانت تحال إلى القاضي للفصل فيها، ومن قبيل ذلك ما حبسه الأمير عبد الرحمن الأوسط 206-238هـ/821-852م على ابنته أم عبد الله سنة 222هـ/836م وان جميع أملاكه بقرية من أحد الأقاليم محبسة عليها، وكلف عقد ذلك يحى بن يحى الليثي ت234هـ/848م، ومحمد بن خالد ت222هـ/836م فعقدا حبس الأمير على ابنتيه اللتين في حجره، فإذا انقرضتا فيرجع ذلك إلى الأمير إن كان حيا، فإن لم يكن حيا فإلى ولده دون جميع ورثته من نسائه، ثم عرض الأمير النسخة على عبد الملك بن حبيب)ت 238هـ/ 852م (بمحضرهما فأعلمهما أن الذي وضعا لا يجوز لأنه لا وصية لوارث، إذ جعل المرجع للأمير عن أدركه حيا، فقد صار له بذلك مالا، فليس له أن يجعل)بعد موته إلى ولد[1].

وهناك مسألة من نوع آخر كثر حولها النقاش؛ بل والنزاع بين أهل الشورى ويتعلق الأمر بمصالح السلطان، فعبد الرحمان الناصر الذي احتاج إلى شراء مجشر من أحباس المرضى بقرطبة لمقابلة ذلك لمتنزهه وتأذيه برؤيتهم، فقد قدم عرضا بشراء هذا الحبس ومضاعفة ثمنه، ولكن يبدو أن موقف الفقهاء كان رافضا لذلك، فتشكى إلى القاضي ابن بقي (ت 324 ه) فقال له هذا الأخير:(لا حيلة عندي، وهو أولى بحفظ حرمة الحبس، فقال له تكلم مع الفقهاء فيه، وعرفهم رغبتي وما أبذله من أضعاف القيمة فيه، فلعلهم يجدوا في ذلك رخصة فتكلم ابن بقي معهم ولم يجعلوا إليه سبيلا، وغضب الناصر عليهم، وأمر الوزراء بالتوجه إليه إلى القصر وتوبيخهم ففعلوا، فلما وصلوا إلى بيت الوزارة بالقصر، أفحش في خطابهم، وقال لهم :يقول لكم أمير المؤمنين يا مشيخة السوء، يا مستحلي أموال الناس، يا آكلي أموال اليتامى ظلما، يا شهداء الزور، يا آخذي الرشا، وملتمسي الروايات لإتباع الشهوات، تبا لكم ولرأيكم. هذا وقد اضطر ابن لبابة

1) الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص417.

للحيد والخروج عن المذهب المالكي في هذه المسألة إلى الأخذ بمذهب أهل الرأي(الحنفية)، لمطاوعة الخليفة وايجاد مخرج له في هذه القضية[1].

أما الخليفة الحكم المستنصر فأبتدأ عهده بزيادة بناء المسجد الجامع بقرطبة، ولما كملت زيادته" أحضر الفقهاء والعدول الشهداء وأعيان الناس ووجوههم وقضاتهم وائمتهم، وأنه تلقى هذه النعمة العظيمة بأن حبس ربع جميع ماجرته إليه الوراثة عن أبيه أمير المؤمنين في جميع كور الأندلس وأقاليمها على ثغور الأندلس كافة تفرق عليهم غلات هذه الضياع عام بعد عام على ضعفائهم، إلا أن تكون بقرطبة مجاعة، فتفرق فيهم إلى أن يجبرهم الله"[2].

يشير ابن العطار إلى حبس بعض الأراضي الزراعية في بلده قرطبة، على المساكين والمرضى، ويضيف ابن السليم(ت 367 هـ/977م) أنه كان لا يعقد قبالة هذه الأراضي المحبسة أكثر من أربعة أعوام خوفا أن تندرس الأحباس بطول مكثها بيد مقبله... كما حبست أراضي زراعية وحبست غلاتها على)المساكين كما في أرض بلش[3]. كما حبس الأندلسيون بعض الأرحي على اليتامى والمساكين وابن السبيل، مثل الطواحين الحبوس، وهي ثلاثة طواحين موجودة بفحص الرحى قرب قرطبة محبوسة على ذلك، وحبس رجل من أهل الأندلس رحى لفائدة الفقراء واليتامى حبسا مؤبدا[4].

وكانت الأحباس تحتل مكانة هامة خلال عهد الإمارة وكذلك في فترة الخلافة، لكنها فقدت حرمتها زمن الفتنة، فقد جمع أهل قرطبة مالا كثيرا للإفرنج وسألوا القاضي ابن ذكوان أن يدفع إليهم مال الأحباس المودع في مقصورة الجامع فامتنع عنهم فكسروا باب المقصورة وأخذوه فرفعوه إلى الإفرنج، وفي زمن الفتنة القرطبية" عزم الجند والرعية

---

1) القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج2، ص80-81.

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 234.

3- **ابن العطار محمد بن احمد الاموي(ت399م، ص1008م)، كتاب الوثائق والسجلات**، تح ونش- بدرو شالميتا، ف. كورينطي، المعهد الاسباني العربي للثقافة، مدريد، 1983، ص182، الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص437.

4- الونشريسي، نفسه،ج7، ص46 ، ابن رشد، الفتاوى، المصدر السابق، ج2، ص1051.

على قتال البربر وجرد القاضي عنايته في ذلك فوعد بخمسمائة فرس من مال الأحباس يحمل عليها مترجلة العبيد، فأضطرم البلد نارا لقلة المال والعدة...وقد خرج البربر زمن هاته الفتنة فاستولوا على الغنائم وحتى الأبقار وكانوا يقتلون العشرات كل ليلة، وكتب المستعين بالله لأهل قرطبة يحذرهم الفتنة ويعدد عليهم ما كان من البربر"[1]. وهكذا استبيحت الأحباس كما استبيحت الأعراض والدماء وخدمت أموالها الأطراف التي فتتت وحدة الدولة الأندلسية.

وكانت تحدث أحيانا بعض الشدة من نظار ومتقبلي أموال الأحباس [2] في فترة نهاية الخلافة الأموية، وخاصة عند استمرار العمل بنظام القبالات العامري، بحيث ترد بعض الشكاوى على القضاة في تلك الفترة، من هذا القبيل ما أورده الونشريسي، عن قيام متقبلي الأحباس عند القاضي يونس بن عبد الله الصفار(ت 428هـ/1036م) يسألونه الرفق بهم والإحسان إليهم بالوضع عنهم، فشاور في ذلك الفقهاء فأجاب أبو علي الحسن الحداد)ت 425 هـ/1033م) بما نصه" :وقد تكون الجنات يزرع في قاعاتها زرع وكتانين أو فول أو حمص أو غير ذلك مما لم يفسد، وقد يكون الاكتراء والابتياع غاليا وقد يربح ولا يربح، وقالوا إن أكثر المقبلين افتقروا في القبالات، وأن لهم يعلم ذلك وكل هذا عيب وغرر، ولست أتقلد أن يوهب لهم الاستسلاف من العشر إلى العشر، هذا أقصى ما خبرته في عمري، وأدركته ببحث، وكذلك متقبلي الدار، ولا يوهب لهم للإستسلاف على حسب ما ذكرناه[3].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص105 .

2) وهو نظام القبالة، الذي هو عبارة عن أراضي حازها بعض المضاربين العقاريين عن طريق كرائها مدة اربع سنوات وأداء ثمنها على رأس كل سنة، وهم الذين عرفوا بمتقبلي الأحباس وكرائها يتم بالمزايدة العلانية، وبعد كرائها يقوم المتقبلون بتأجيرها للفلاحين فيحققون بذلك الربح الناتج عن الفرق بين قيمة كراء القبالة وقيمة بدل التأجير المزارعين، وقد تمثل مجال الأراضي المتقبلة أراضي الأحباس إلى جانب أملاك الأمراء وضياعهم المعروفة- بالمستخلصات- لأن هؤلاء الأمراء لم يكن همهم من الأرض سوى ريعها، وذلك بسبب إعطاء الأولوية في اهتماماتهم الى الغزو والجهاد وجمع الخراج، لذلك إكتفوا بجعل المتقبلين عليها. **بوتشيش ابراهيم القادري، إضاءات حول تاريخ الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002 م**، ص79.

3) الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص 448.

وقد أجابه عبد الله بن يحى بن دحون)ت 431 هــ/1039م في هذه المسألة قائلا . سيدي قرأت كتابك وما أدرجت فيه وجواب الفقيه أبي علي في كساد الأوراق وذهـاب أثمانها وافتقار الجنانين وتلف أموالهم بذلك وكيف كان عقد القبالة لهم، وهذا قد تفشـى واستدام حتى علمه الخاصة والعامة، ويتحدثون به في المجالس والأسواق ومـا كـان الدلال يقول ذلك وكان فيما يبلغ الأبحاث العظيمة :لو حصل من هذا الثلث أو الربع لكان حسنا، أخبرني بذلك جماعة الناس لا أحصي عدده، وخبرته بنفسي، كما علمت منه أنه كان يشترط المتقبلين للأحباس في مواضع للفقير عشرة، وفي غيرها ثمانية وستة ونحو هذا"[1]. كما اعتبر قلة التجارة في الحوانيت المكتراة بسبب ضعف الحال) أحد الجوائح، فيكون المكترى القيام بها وسواء أكانت حوانيت لأحباس أم لا.[2].

من هذه الأمثلة يتضح أن القضاة كانوا يرفقون بمتقبلي الأحباس الذين يتعرضـون لبعض الجوائح، وتبرز مدى المعاملة التي يتلقاها أولئك بإحسان وحسـن تعامـل مـن القضاة.

وشكلت أراضي الأحباس مساحات كبيرة وانتشرت في ربوع الأندلس. وأصـول هذه الأراضي غالبا ما كانت من الملكية الخاصة، ويظهر ذلك من خلال ما ذكره ابـن العطار من وصف تفصيلي لشروط وقف العقارات، فمن خلال نموذج لوثيقـة تحبـيس يعود تاريخها للقرن4 ه/10م. يذكر ابن العطار كل صغيرة وكبيرة عن الوقـف، ومـن أمثلة ذلك:" هذا كتاب حبس صدقة مؤبدة عقده فلان بن فلان الفلاني لابنه فلان الصغير

---

1) الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص 448.

2) نفسه، ج7، ص452. وبإلقاء نظرة فاحصة على نصوص ابن عبدون يتوضح ما تعرض لها المزارع من ظلم في الأراضي المتقبلة، وعلى الخصوص من قبل خراص الزيتون الذين وصفهم بأنهم ظلمة وأكلة سحت، إشارة إلى أشكال الإبتزاز والاستغلال الذي مارسوه ضد العاملين في الزراعات الشجرية، فأكد أن الخرص بالجملة ظلما لأنه يؤخذ على غير وجهه عشور نصاب"، وبين لهم الطريقة التي تجنبهم ظلم المزارعين، فاقترح أن لا يكون الخرص حسب الحزمة، وأن يتكفل القاضي بمراقبة الإمام– أي السجل – الذي سجل فيه أسماء دافعي الضرائب وقد بقيت الأرض في ملكية أصحابها، ابن عبدون، رسالة في القضاء والحسبة، المصدر السابق، ص 06، بوتشيش، إضاءات، المرجع السابق، ص80 .

في حجره وولاية نظره... في جميع الدار المفصلة بحاضرة قرطبة بشرقي أو بغربي مدينتها بربض كذا بحومة مسجد كذا، ومنتهى حدودها في القبلة كذا وفي الجوف كذا... ثم تقول بحقوقها كلها ومنافعها ومرافقها الداخلة فيها والخارجة عنها (وإن كانت ملكا قلت) في جميع ما حوت أملاكه وضمته فوائده بوجوه المكاسب وأنواع الفوائد كلها (بقرية كذا من اقليم كذا من عمل قرطبة أو من كورة كذا في دور هذه القرية وأفنيتها وأنادرها وأرضها معمورها وبورها وشجر زيتونها وحدائق أعنابها.." [1]. ثم يضيف ابن العطار قائلا:"وإن أراد المحبس التفضيل لبنيه قلت: للذكر منهم مثل حظ الأنثيين..ثم تقول: فإذا انقرضوا كلهم رجع ذلك حبسا مع الدهر على المرضى الذين بعدوة نهر قرطبة أو على مساكين كذا، تفرق عليهم غلته عاما بعام عليهم بعد أن تقام منها مصالح الأملاك المذكورة.. قائما على أصوله محفوظا على شروطه..." [2].

ويظهر من خلال تتبع كتب الفتاوى والنوازل والوثائق والسجلات المتعلقة بأحباس الأندلسيين لاسيما وثائق ابن العطار الذي يذكر ان أهم الأموال التي يتم وقفها في الأندلس كانت: "الضياع والبساتين، وكذا الدور والحمامات والفنادق والأرحية والمصاحف والخيل والدروع والسلاح للجهاد في سبيل الله" [3]، فيشير ابن رشد 520 هـ/1126م:"أن حبس الفرس في سبيل الله، فمن بيت المال، فإن لم يكن بيعت واشترى بالثمن ما لا يحتاج إلى نفقة كالسلاح والدروع، وإن حبست على معين أنفق عليها ذلك وإلا فلا شيء له[4].

وعن حبس الحمامات في قرطبة في وجه البر ويشير الونشريسي الى الأحباس المعينة أن هناك أراضي ببلاد الأندلس محبسة على مقبرة منذ 50 عاما[5]، كما كان يتم

1) ابن العطار، المصدر السابق، صص 171 -174.
2) نفسه، صص171 -174.
3 نفسه، ص 136
4) ابن رشد، الفتاوى، المصدر السابق، ج1، ص313، ابن العطار، نفسه، ص136
5) الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص.667

حبس الكتب، وحبس الخيل للجهاد، وانه ليس على المُحبِس علفه ودفع لغيره مما يلتزم علفه ليجاهد عليه[1].

ثالثا/العوامل المؤثرة في المداخيل

أ/العوامل الطبيعية

من بين العوامل التي كان تأثيرها واضحا على مداخيل الأندلس وبشكل سلبي، الكوارث الطبيعية التي كانت تصيب الإنتاج الفلاحي بصورة خاصة، فالفيضانات كانت في بعض الفترات تأتي على المزروعات وبذلك تقل السلع الاستهلاكية وتظهر المجاعات والأزمات من جراء ذلك، فيذكر ابن حيان أن نهر قرطبة وافى بمد عظيم وساء تأثيره واعتد في أمهات السيول الطامية[2]؛ فهذه السيول كانت تأتي على الأخضر واليابس خاصة إذا علمنا أن المزروعات النادرة وذات النوعية الجيدة كانت في معظمها تزرع في السهول التي على ضفاف الأنهار، حتى يتمكنوا من سقيها بصورة جيدة.

ولذلك كان ضرر السيول الجارفة من أعظم المخاطر التي تهدد الإنتاج الفلاحي بالأندلس، فمن جراء هذه الفيضانات والسيول كانت تظهر المجاعات الكثيرة، فيقول ابن حيان: "عن مجاعة سنة330هـ/941م وفيها كانت المجاعة في الأندلس والتي شبهت بمجاعة سنة ستين، فاشتد الغلاء وبلغت الحاجة والفاقة بالناس مبلغا لم يكن لهم عهد بها وبلغ قفيز[3] القمح بكيل سوق قرطبة ثلاثة دنانير، ووقع من جراء هذه المجاعات أن ظهرت الأوبئة والأمراض فوقع الوباء في الناس فكثر الموت في أهل الفاقة والحاجة

1) الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص150، ص301.

2 ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص144.

3 قفيز، القفيز بفتح القاف وكسر الفاء ممدودة، والجمع أقفزة وقفز، وفي المقاييس يساوي من الأرض قدر 144ذراعا وهو بالعراق عشر الجريب، والقفيز في الموازين يساوي 8أرطال على اختلاف في بعض البلدان، والقفيز في المكاييل يساوي 33لترا أي 12صاعا أو 48مدا، أي كيلتان بمكاييلنا الحالية. **محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط1، 1993، ص463-464.

حتى عجز عن دفنهم"[1]، وكان من جراء هذه السيول أن انقطعت الطرق وتعطلت المتاجر وبهذا قلت السلع في الأسواق الأندلسية وارتفعت أسعارها من جراء ذلك؛ والملاحظ أنه سيبقى الحال على ذلك إلى أن يتم إصلاح الطرق سواء الداخلية أو الخارجية، ومن هذه الفيضانات ما حدث أيام المنصور ابن أبي عامر بحيث جاء في شعر وليد ابن مسلم المداوي و قد رأى زيادة النهر:

أَمَا تَرَى النَّهْرَ يَا مَنْصُورُ كَيْفَ طَغَى وَعَمَّ مَنْ جَاوَرَ القَبْرَيْن بالضَرَر

وَاعْجَبْ لجُودكَ لَمْ يَغْن الوَرَى غَرَقًا فيه وَقَدْ عَمّ أَهْلَ البَدْو وَالحَضَر[2]

أما في حالة سقوط الأمطار الغزيرة فإنها تحدث هي الأخرى سيولا جارفة وفيضانات في الأنهار تؤدي إلى تدمير العديد من البنى التحتية والقرى والأراضي الزراعية وجرف المحاصيل في السهول الممتدة على ضفاف الأنهار خاصة، وتخريب بعض السدود ووسائل السقي المقامة على القناطر مما سيؤدي إلى زيادة الخسائر الخاصة بالمنتوجات الفلاحية، ومن أمثلة هذه الفيضانات الطامية ما ذكرته مصادر الأندلس، فقد تعرضت قنطرة قرطبة[3] سنة(161هـ/777م) لسيل عرم أدى الى زلزلتها وهدم بعض اركانها[4]، وفي سنة (235هـ/849م) كان سيل عظيم بجزيرة الأندلس حمل فيه وادي شنيل وخرب قوسين من حنايا قنطرة استجه، وخرب الاسداد، وذهب السيل بست عشرة قرية من قرى أشبيلية على النهر الأعظم(الوادي الكبير)، وحمل وادي تاجه فأذهب بثماني عشرة قرية وأصبح عرض النهر ثلاثين ميلاً. كما أن سقوط الأمطار في غير مواسم الزراعة لاسيما في أوقات الحصاد، يؤدي الى الإضرار بالمحاصيل الزراعية التي كانت من المصادر الأساسية لمداخيل الزكاة في الأندلس[5].

1 ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، صص109-110-124، الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، المرجع السابق، ص348،

2- الحميدي، جذوة، المصدر السابق، ص327-328.

3) ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص26 .

4) نفسه، ج2، ص56،

5) ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص66، ص154.

وإذا عانت الأندلس من بعض الفيضانات فإنها بالمقابل كانت سنوات تذبذب سقوط الأمطار أو قلة سقوطها أو انعدامها في بعض السنوات إلى درجة حدوث الجدب[1] كثيرة جدا، وإنها لعديدة الشهادات النـَّصّيـّة في الحوليات الإسلامية علـى فتـرات الجـدب وضياع المحاصيل، والغلاء والمجاعة. أذكر كعينة بعض هذه الإشارات: منهـا فتـرة الجدب المطروقة كثيرا الواقعة بين سنتي/91-92هـ/709 - 710م، والتي يقال إنهـا ساعدت على وصول المسلمين إلى شبه جزيرة إيبيريا؛ وتلك الحادثة في سنة 123هـ، التي عجلت بالانتزاء البربري؛ ومنها تلـك الكائنـة فـي السـنوات مـن 131 إلـى 136هـ/748-753م، التي دعّمت قيـام مملكـة القوط الجديدة في أشتورياش؛ فقـد قحطت الأندلس سنة (136هـ/753م) واستمر القحط لمدة ست سنوات متتالية نتيجـة لانحباس المطر[2]، ومن أشهر سنوات الجفاف وانحباس المطر في الأندلس نجـد سـنة (260هـ/873م)[3]، وسنة 303هـ(915م) حيث يذكر ابن عذارى بأنه في هذه السنة:" كانت المجاعة بالأندلس والتي شبهت بمجاعة سنة ستين وبلغت الحاجة مبلغـًا لا عهـد لهم به... وكثر الموتان في أهل الفاقة والحاجة، حتى كاد أن يعجز عن دفنهم"[4].

كما أصيبت الأندلس بالقحط مرتين مع منتصف القرن الثالث الهجري، الأولى بين سنتي 251هـ/865م و 255هـ/868م، والثانية في سنة 260هـ/873م، وكان قحطا شديدا استمر بضعة اعوام، وكثر بسببه الغلاء والموت. ولكن الأنـدلس اسـتطاعت أن

1) الجدب والجدوبة، فناء الكلأ وذلك هو المحل واحتباس المطر، ابن سيده، المخصص، المصدر السابق، السفر العاشر، ص164،

2) ابن القطان، نظم الجمان، المصدر السابق، ص198-199، وقد لجأ معظم أهالي الأندلس الى كورة شذونة لكثرة خيراتها، ينظر الحميري، الروض المعطار، ص319)، ويسمى انحباس المطر(المحل) وهو انقطاع المطر ويبس الأرض عن الكلأ. **الرازي ابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا بن حبيب (ت395هـ، ص1004م)، مقاييس اللغة**، تح، عبد السلام محمد هارون، ط1، القاهرة، 1369هـ، ج5، ص302.

3) اذ حدثت مجاعة كبيرة جرى بها المثل على السن الناس بتشبيه الجدب والقحط بسنة ستين، ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص343، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص102.

4- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص167.

تصمد للمحنة، وأن تتغلب عليها[1]. كما يورد ابن حيان بأنه حدثت سنة 285هـ/898م مجاعة شديدة وارتفعت الأسعار فأجحفت بالناس وشهر أسمها بسنة لم أظن[2]. وكذلك في سنة 297هـ/909م عمت الأندلس ومات بعاديتها أكثر الخلق وعبر كثير منهم البحر إلى أرض العدوة وهذه السنة تعرف بسنة جوع جيان[3].

وفي مستهل حكم عبد الرحمن بن محمد في عام 302هـ/914 م عرفت الأندلس حالة من الجفاف بانحباس المطر وتوالي القحط عاما كاملا بالأندلس وأطرافها وثغورها، وغلت الأسعار في جهاتها جميعا[4] وخف للمحنة المسؤولون وعلى رأسهم عبد الرحمن بن محمد بالعون، مما كان له أثر ايجابي في تخفيفها[5].

وأما سنة 302هـ/915م): "وفيها أمحل الناس وتوالى عليهم القحط، وعمّ بلادهم، فبرز إلى المصلى بالربض الفقيه المشاوَر محمد بن عمر بن لبابة، واستسقى لهم خمس مرات في أيام مختلفة، فلم يسقوا وغلت الأسعار وقل ظهور الحنطة في الأسواق. ثم أمر الناصر لدين الله أحمد بن محمد بن زياد بالبروز بالناس للاستسقاء، فبرز بهم يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شوّال منها، وهو أوّل يوم من مايه الشمسي، فنزل رذاذ صالح وندى مبلل تمسّك به بعض الزرع وذهب الأكثر باستيلاء اليبس عليه، فصرَّحت السَنَة عن ذاتها واعتدى القحط شاملا للأندلس كلها وثغورها، فغلت الأسعار في جميع جهاتها"[6].

1- ابن القوطية، المصدر السابق، ص 100، ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص ص172 – 173، 175، 177، 343، 622، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج1، صص 307-308.

2- ابن حيان، تح- أنطونيه، المصدر السابق، ص 127،

3- نفسه، ص 146.

4- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، صص 103 – 104، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 166.

5- الحجي، التاريخ الأندلسي، المرجع السابق، ص 301.

6- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر نفسه، صص 103 – 104، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص 166.

كما وأصيبت الأندلس في العام التالي 303هـ/915م بحالة من الجفاف لانحباس المطر كذلك فأحدثت مجاعة كبيرة بالأندلس[1]، حتى لم يتمكنوا من دفن الموتى، فيذكر ابن حيان: "وفيها كانت المجاعة بالأندلس التي شبِّهت بمجاعة سنة ستين، فاشتدّ الغلاء وبلغت الحاجة والفاقة بالناس مبلغا لم يكن لهم عهد بمثلها، وبلغ قفيز القمح بكيْل سوق قرطبة ثلاثة دنانير"[2]. "دخل أربعين"[3]، وعمل المسؤولون كذلك على التخفيف من حدتها فكثرت صدقات عبد الرحمن بن محمد على المساكين هذا العام، وصدقات أهل الحسبة من رجاله، فكان الحاجب بدر بن أحمد أكثرهم صدقة وأعظمهم بماله مواساة[4].

ذكر المقري بأن عبد الرحمن بن محمد قد " بدأ أمره أول ولايته بتخفيف المغارم عن الرعايا"[5]، فاستبدل الرعية أول ولايته من الشدة بالرخاء وانتقلوا بيمن سياسته إلى تمهيد كنف العافية بعد استيطان البلاء[6]. ففي سنة 312هـ/924م وأثناء غزوة عبد الرحمن إلى دار الحرب، تنقل إلى حصن قلهرة، فألفاه خاليا، وأمر بهدمه، ثم تنقل إلى حصن بلتييرة وهو حصن من حصون المسلمين المجاورة للمشركين فعهد بادخار الأطعمة عندهم، وتفريق الأموال فيهم واحتل بمدينة طليطلة[7].

1) ظلت هذه المجاعة في أذهان الناس يضرب بها المثل فعلا حتى بعد مضي سنوات على وقوعها، ونظرا للتشابه بين مجاعة سنة 260، هـ/873م وسنة 303هـ/915م هذه، الامر الذي دفع ابن حيان وابن عذارى وصاحب كتاب حوليات الناصر الى القول "وشبهت بمجاعة سنة ستين ومائتين"، ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، صص 172، 343، 622، التعليق 564، ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص109، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص167.

2- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر نفسه، ص 109، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، صص 167 – 168.

3- لعله يقصد انه بلغ سعر صرف الدينار بالدراهم (40) درهما، ابن عذارى، نفسه، ج2، ص 168،

4- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر نفسه، ص 110، ابن عذارى، نفسه، ج2، ص 168،

5- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص354 .

6- نفسه، ج1، ص369 .

7- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص 189،

وسنة 314هـ (926–927م)، "وفيها أمْحَل الناس بقرطبة وما يليها، فغلا سعرهم وضاقت معايشهم، وبرز صاحب الصلاة أحمد بن بقيّ بن مخلد، فاستسقى لهم في مُصلّى الرَّبَض"[1].

وتكرّرت الشدّة باحتباس الغيث سنة 317هـ (929–930م)، "والسماء في كل ذلك ممسكة لما قدّر اللّه تعالى" [2]. وقد حفظ لنا ابن حيان نص كتاب عبد الرحمن الثالث [إلى جميع عماله على كور الأندلس] بالأمر بإقامة صلاة الاستسقاء [خلال شدّة سنة 317هـ، وهذه فقرات من الكتاب] : [...] "إن الله عز وجل، إذ بسط رزقه، وأغدق نعمه، وأجزل بركاته، أحب أن يشكر عليها، وإذا زاورها وقبضها، أحب أن يسألها ويضرع إليه فيها...، فأوجبت به الرغبة إليه، عز وجهه فيه والخنوع لعزته والاستكانة له والإلحاح في المسألة فيما احتبس به، والتوبة من الأعمال المنكرة التي توجب سخطه.

وقد أمرنا الخطيب فيما قبلنا بالاستسقاء في المسجد الجامع يوم الجمعة والجمعة الثانية التي تليها، إن أبطأت السقيا، والبروز يوم الاثنين بعدهما، بجماعة المسلمين عندنا إلى مصلاهم، أو يأتي الله قبل ذلك بغيثه. فمُر الخطيب بموضعك أن يحتمل على مثل ذلك[3]".

وفي سنة 324هـ (935–936م)، " أمحل العامُ بالأندلس والذي لم يُعْهَد فيها بمثله، ولا سُمِع كاتصاله، إذ تمادت السنة على محلها، وضنّت السماء بوبلها، فلم تنضّ بقطرة، ولا بلّت مدرة[4]".

وسنة 330هـ (941–942م)، وفيها "توقّف الغيث آخر شهر دجنبر الشمسي بقرطبة وأعمالها، وقحط الجباب، فبطل الاحتراث، وجدب الزمان". ولذلك تواصلت

1- ميغل إرْنانْدِث، التكيُّف الجغرافي والسكاني، المرجع السابق.
2- نفسه.
3- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 58.
4- ميغل إرْنانْدِث، المرجع نفسه.

صلوات الاستسقاء من يوم الجمعة الثاني من ربيع الأول الموافق السابع من يناير حتى يوم الثلاثاء الثاني عشر من جمادى الأولى الموافق اليوم الأول من فبراير. " فصدر الناس عن المصلى هذا اليوم، وقد هبت ريح باردة قابلتهم، ونشأ نوء غليظ وسحاب كثيف، فنزل الثلج من ضحوة هذا النهار إلى عشيته، وارتفع فوق الأرض حتى غطّاها وعلا عليها فسوّاها، ثم نزل المطر مع الثلج من وقت الظهر إلى وقت العشاء، ثم أقلع دون أن يروي الأرض، فعاد القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى إلى الاستسقاء في خطبة يوم الجمعة من جمادى الأولى، وهو اليوم الرابع من فبرير الشمسي... بالإلحاح في الدعاء، فسقى الله عباده يوم السبت بعده سقيا متصلا، روّى به بلاده، فشرع الناس في الزريعة، وحَطّت الأسعار وسكن النفار، ثمّ نزل الغيث من يوم الثلاثاء بعده" [1].

أما الخليفة الحكم المستنصر فابتدأ عهده بزيادة بناء المسجد الجامع بقرطبة، ولما كملت زيادته" أحضر الفقهاء والعدول الشهداء وأعيان الناس ووجوههم وقضاتهم وأئمتهم فحمد الله وأثنى عليه، وجدد شكره على توفيقه، لإجراء هذه البنية الكريمة على يديه، وأنه تلقى هذه النعمة العظيمة بأن حبس ربع جميع ماجرته إليه الوراثة عن أبيه أمير المؤمنين في جميع كور الأندلس وأقاليمها على ثغور الأندلس كافة تفرق عليهم غلات هذه الضياع عام بعد عام على ضعفائهم، إلا أن تكون بقرطبة مجاعة، فتفرق فيهم إلى أن يجبرهم الله"[2]، وخاصة بعد تكرر الكوارث في سنوات 353 (964-956م)؛ و363هـ (973-974م)؛ و364هـ (975م)؛ ففي سنة 353هـ/964م حلت بقرطبة مجاعة عظيمة أسهم الحكم المستنصر ورجال الدولة في التخفيف من أثارها، إذ تكفل الخليفة "بضعفائها ومساكينها بما يقيم أرماقهم، وأجرى نفقاته عليهم بكل ربض من أرباض قرطبة والزهراء"[3]، وسرعان ما تم التغلب عليها[4].

1- ميغل إرْنانْدِث، المرجع السابق.
2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 234.
3- نفسه، ج2، ص 236،
4- الحجي، التاريخ الأندلسي، المرجع السابق، ص 302،

وفي سنة 358هـ/968م وبسبب الجفاف "كانت المجاعة العظيمة بالأندلس فأمر الحكم أن يفرق في ضعفاء قرطبة اثني عشر ألف خبزة في كل يوم حتى أتى الاقبال"[1]. وفي ذي القعدة سنة 360هـ/970م "ابتدئ العمل بسد محكم الصناعة قريب المونة من منابت الشعراء المجتلبة من شمخ جبال قرطبة، مثقف بصم الجنادل والرمل ملأم بحر الطفل بحاشية النهر الأعظم بقرطبة لصق الجسر ليدفع جرية الماء بالجهة كيما يكشف عن الأرجل هناك التي أثر فيها الماء على تطاول الأمد فكشط جبسها وخوف من وهيها. وتوكل نظر الخليفة بتداركها واعجال جلائها، فتم حقن الماء عنها، وشرع في رفعها وتسويتها..."[2].

وعدت سنة 379 هـ/989 م سنة قحط بسبب الجفاف فارتفع السعر بقرطبة وبلغ ربع الدقيق دينارين إلى أن نشأت سحابة عمت الأفق، ثم أتى المطر الوابل فاستبشر الناس وسر ابن أبي عامر[3]، إلى أن هذا لم يدم فقد حدثت المجاعة الشديدة بسبب الجفاف في تلك السنة ودامت ثلاث سنين فكان المنصور بن أبي عامر يعمل كل يوم بقرطبة من أول المجاعة إلى أن انقضت اثنان وعشرين ألف خبزة يفرقها بين الضعفاء كل يوم فاتسع بها أهل الحاجة، وكان للمنصور في هذه المجاعة من المآثر والرفق بالمسلمين وإطعام الضعفاء وإسقاط الأعشار وتكفين الأموات وإغاثة الأحياء ما لم يكن لملك قبله [4].

وأفتتح الحاجب عبد الملك المظفر نجل المنصور عهده بالرفق بأحوال الرعية وحط عنها البقايا بعد أن " أسقط عن جميع البلاد سدس الجباية " [5]. وتكررت الكوارث في سنتي 399هـ و401هـ (1008-1009م).

1- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص 173،

2- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 58،

3- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص46، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص 530- 531.

4- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر نفسه، صص 181- 182،

5- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص03.

وبهذا فقد كان تأثير انحباس المطر شديدًا على الزراعة لأنه يحول دون زراعة الأراضي التي تعتمد على المطر، وبالتالي فإن كمية الأموال المتجمعة من هذه المحاصيل قد تراجعت كثيرا، إن لم نقل انعدمت، وكعينة عن ذلك نذكر ما أشار إليه القلقشندي بخصوص مدينة المرية حيث: " كان أكثر زرعها بالمطر وعليه يترتب الخصب وعدمه"[1]. وتردد المصادر التاريخية وكتب النوازل كثيرا لجوء أهل الأندلس إلى صلاة الاستسقاء لما يقل التساقط أو ينحبس المطر[2].

وكذلك من المشاكل التي كان لها تأثيرا على الإنتاج والتجارة بالأندلس بعض الحشرات الضارة كآفة الجراد التي ظهرت مثلا بمدينة لورقة[3]، وكذلك نقص الإنتاج الزراعي وتدهور التجارة نتيجة الجفاف في بعض الفترات فتذكر بعض كتب النوازل سنوات الجفاف التي ضج الناس فيها بالدعاء وصلاة الاستسقاء طلبا من الله تعالى رفع ما هم فيه من غبن، فيقول الزبيدي" أن الناصر لدين الله خرج إلى المدور إثر احتباس الغيث[4]، والظاهر أن الناصر قد خرج هنا إلى المدور بغرض صلاة الاستسقاء، كما يذكر ابن الخطيب أن المرية كانت سماؤها بخيلة شحيحة المياه[5].

أما بقية أجزاء شبه الجزيرة الأندلسية التي قد تصل الى ثلثي مساحة الأندلس بما في ذلك حوض نهر الوادي الكبير وحوض نهر ايبره، فأمطارها قليلة ومتذبذبة جدًا وقد

1- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص217، ويتضح لنا من ذلك أن عدم سقوط المطر يؤدي الى انخفاض منسوب المياه في الأنهار، لأن سقي الأراضي الزراعية والبساتين على هذه الأنهار يتم تنظيمه على وفق حصص مقننة لكي تكفي لجميع الأراضي الزراعية.

2- الاستسقاء، استفعال من طلب السقيا، أي أنزال الغيث على البلاد والعباد، استقى الرجل واستسقاه، طلب منه السقي، ينظر، أبن منظور، لسان العرب، المصدر السابق، ج3، ص2044، اذ يتوجهون الى الله تعالى بالاستغفار والدعاء والتضرع اليه أن يغيثهم وينزل عليهم المطر متوسلين اليه بأعمالهم الصالحة، **ابن السعود عبد الله، فقه العبادات**، عالم الكتب، القاهرة، 1982، ص239-ص242.

3) القزويني، المصدر السابق، ص555.

4 الزبيدى، طبقات النحويين، المصدر السابق، ص290-291.

5 ابن الخطيب، معيار الاختيار، المصدر السابق، ص122.

تصل الى (600 ملم سنويًا) ما عدا القمم الجبلية العالية[1]، لذلك فأنهم كانوا حريصين على حفظ مياه الأمطار في خزانات ابتداء من شهر ديسمبر (كانون الأول)[2].

وفي الظروف التي تقل فيها الأمطار فإن الانتاج بدوره يقل وبالتالي فإن مداخيل الزكاة تتأثر كثيرا، إذ يصبح حتى بعض من كان يدفع الزكاة ويساهم في زيادة مداخيلها، في حاجة هو الآخر إلى من يتصدق عليه، وبالتالي فمداخيل الزكاة تتأثر بشكل مباشر بكميات التساقط المطرية في الأندلس، فإن كانت السنة مطيرة كثرت مداخيل الزكاة، وإن قلت الأمطار أو انعدمت قلت المداخيل هي الأخرى. بل وتؤثر حتى على مداخيل الزكاة من الزراعة المسقية أو المروية، إذ تعد الأمطار المصدر الأساسي لمياه الأنهار والمياه الجوفية.

ولتجاوز بعض مشاكل قلة الأمطار فإن الفلاح الأندلسي لجأ إلى حلول أخرى من شأنها المحافظة على وتيرة الانتاج في أوقات الجفاف أو التخفيف من مخلفاته، أو زيادة كمية المحاصيل في السنوات العادية، فكانت أحسن وسيلة لذلك استعمال مياه الأنهار واستحداث الوسائل الكفيلة باستغلال هذه الثروة المائية، خاصة وإن الأندلس كانت تتوفر على شبكة نهرية دائمة الجريان يعتمد عليها الفلاحون إلى حد كبير في ري محاصيلهم[3].

ويضاف إلى هذه الكوارث تأخر الأمطار عن موعدها، وخاصة عندما تكون جليدا فتضيع معها المحاصيل. وهكذا حدث في 11ربيع الثاني361هـ (31 يناير972م)، فبعد قحط شديد، أخذت السماء تمطر، ولكن في يوم 16 من نفس الشهر والعام (2 فبراير) بدأ يتساقط الجليد[4].

1) حتاملة، إيبيريا، المرجع السابق، ص66،

2) عمر موسى، النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص64،

3) حتاملة، المرجع نفسه، ص72.

4 ميغل إرْنانْدِث، التكيُّف الجغرافي والسكاني، المرجع السابق.

وقد أتت الزلازل هي الأخرى لتضاف إلى الكوارث المدمرة بالأندلس، فقد ذكر ابن نظيف في حوادث سنة 241هـ/855م، أنه كانت الزلازل عامة في الدنيا وقد مست بلاد الأندلس[1].

وينبغي أن نضيف إلى أن نهر الوادي الكبير منطقة نشاط زلزالي بارز، ففي حوالي سنة 266 (880م) وقع زلزال هائل في قرطبة، ثم تعرضت الأندلس في سنة 267هـ/880م الى زلزلة عظيمة سبقتها بأيام هدة قوية هي الأخرى حسب ابن الاثير[2] وفي نفس الاطار يضيف ابن ابي زرع في نص فريد وبشيء من التفصيل واصفا ما حدث بالضبط من خسائر مادية أثناء هذا الزلزال ببلاد المغرب عموما وبالأندلس على وجه الخصوص :"وفي سنة سبع وستين ومائتين في يوم الخميس الثاني من شوال منها كانت زلزلة عظيمة ما سمع الناس بمثلها قبلها، تهدمت منها القصور وانحطت منها الصخور والجبال، وهرب الناس من المدن إلى البرية من شدة اضطراب الأرض وتساقط السقوف والحيطان والدور. وعمت هذه الرجفة بلاد العدوة من طنجة وتلمسان وجميع بلاد الأندلس من سهولها وجبالها من البحر الشامي إلى أقصى المغرب إلا أنه لم يمت فيها احد"[3].

وقد كان من النتائج المباشرة للزلازل هو الخسائر البشرية من قتل وتدمير للأنفس وما ينجر عن ذلك من اصابات كذلك من اوبئة واصابات وجروح واعاقات تكون بمثابة القنبلة الموقوتة فيما بعد حيث يعجز هؤلاء عن الانتاج والدخل، ويتحولون بالتالي من فئة منتجة تدر المال إلى فئة عاجزة تحال اعالتهم على نفقات الدولة كل بحسب وضعه.

---

1 **ابن نظيف الحموي محمد بن علي، التاريخ المنصوري(تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان)**، منشور بالاوفست بعناية بطرس غرياز نيوبج، موسكو، 1963، ص110، **يوسف الغنيم عبد الله، سجل الزلازل العربي(أحداث الزلازل وأثرها في المصادر العربية)**، الجمعية الجغرافية الكويتية، ط1، 2002، ص82.

2 ابن الاثير، الكامل، المصدر السابق، 7، ص 361، يوسف الغنيم، المرجع السابق، ص91.

3 **ابن ابي زرع الفاسي، الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972، ص 97، يوسف الغنيم، نفسه، ص91_92.

وكذلك من النتائج المادية لهذه الزلازل ما تعرضت له البنية التحتية من تخريب وتحطم "ففي سنة خمسة عشرة وأربعمائة كانت الزلزلة العظيمة ببلاد الأندلس والتي هدت الجبال واضطربت بها الأرض وهدمت الديار من شدتها"(1). وهذا ما يضاف إلى عاتق الدولة من نفقات البناء والترميم، ويضاف إلى ذلك ما تتعرض له المياه الجوفية من انسداد في قنواتها، كما يتحدث العذري عن أحد الزلازل قائلا:" وانشقت الأرض في كل ناحية من الحومة وغارت أعين كثيرة، وحدث في بعضها ما له رائحة منتنة"(2).

وقد كان لأمراء وخلفاء الأندلس أثر بارز في مكافحة الآفات الزراعية، فقد كان الجراد من الآفات الكبرى على الزرع ولا سيما في البلاد الأندلسية حتى اشتهر أمره في الأمثال الأندلسية: "غزر الجراد يرخص القمح"(3)، فكان أمويو قرطبة يأمرون بعقره وهو دبيب(4). فقد نالت أهل الأندلس مجاعة شديدة صدر أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم سنة 207هـ/822م وكان سببها انتشار الجراد بالأرض ولحسه الغلات وتردده بالجهات، فنالت الناس مجاعة عظيمة، كفى حدها الأمير بإطعام الضعفاء والمساكين من أهل قرطبة(5)، وقد أشار ابن عذارى إلى أن الجراد قد كثر في سنة 232هـ/846م مما سبب مجاعة عظيمة في تلك السنة(6).

وفي سنة 381هـ/991م أتى الجراد الكثير فوق النهاية، وعم جميع بلاد الأندلس فسرح بها، وكان جله وأكثره بقرطبة حتى كثر به الأذى، وعظم به البلاء، فأبرز المنصور ابن أبي عامر الأموال للناس وأمر بجمعه وعقره، وجعل جمعه وظيفة لكل

1 ابن ابي زرع، المصدر السابق، ص118، يوسف الغنيم، المرجع السابق، ص 109.

2 العذري، المصدر السابق، ص8، يوسف الغنيم، نفسه، ص113.

3) ابن عاصم، حدائق الازاهر، المصدر السابق، ص 338،

4) القرطبي، الانواء، المصدر السابق، ص 63،

5) ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص 225.

6) ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 89.

أحد بقدر طاقته، وأفرد له سوقًا لبيعه من جانب السوق، وتمادى أمر هذا الجراد ثلاث سنين من سنة 381هـ/991م الى آخر سنة 383هـ/993م[1].

ب/العوامل السياسية

لقد كان لاختلال الأمن وانتشار الفتن والثورات هنا وهناك، بين الفينة والأخرى، أحد أبرز العوامل التي كانت تؤثر بشكل أو بآخر على مالية وجباية الأندلس. فكان الأمن والحماية من أول الواجبات التي تصدت الدولة لتوفيرها لأصحاب الانتاج من المزارعين والتجار والصناع وأصحاب المهن المختلفة؛ فدفعت عنهم أذى الخارجين على الدولة والمنشقين من العساكر، وعملت على حمايتهم من تعدياتهم، ليعطوا أفضل ما يقدرون عليه، وأخذت عمالها باجتناب الإساءة إليهم، وحذرتهم عاقبة الظلم والجور على العمران، ولكن ما بذلته الدولة من مجهود في النواحي الأمنية لم يعط نتيجة كاملة؛ إلا أنه قد يخفف العبء على الجباية.

ولابُدَّ من الإشارة هنا إلى العلاقة التي كانت تربط بين الدولة والقوى المنتجة الممثلة في الفلاحين والتجار والصناع وأنها لم تكن دائما حسنة، إذ كانت محاولات القوى المنتجة للتخلص من التزاماتها وواجباتها المالية مع حرص الدولة على استيفاء الأموال المستحقة عليهم واللازمة لاستمرار رعايتها وقوامتها دفع الدولة إلى انتهاج الشدة في التعامل مع هذه الأطراف لمعالجة الموقف، مما أدى إلى اهتزاز العلاقة بين الجانبين في كل مرة اتبعت الدولة الشدة في استيفاء الأموال المستحقة لها عليهم.

ب/01- خلال عصر الإمارة

لقد تعرضت الأندلس منذ منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) إلى هزات سياسية عنيفة، واندلعت الفتن في أرجاء الدولة، الأمر الذي قصر سيطرتها على قرطبة وبعض النواحي فقط، مما أدى إلى حرمان الدولة من مصادر مالية عديدة، وبالتالي فإن مقدار الجباية قل كثيرًا عما كان عليه سابقًا.

---

1)ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 115، مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص 182،

فنجد أن تردي الأوضاع الأمنية في الأندلس ابان الدولة الأموية، هيأ الظروف الملائمة للبعض للتطاول على استغلاليات جيرانهم لاقتطاع أجزاء منها وضمها إلى ممتلكاتهم. فيقول العذري عن الثائر اسماعيل بن موسى: "وفي هذا العام غزا المنذر بن محمد الى إسماعيل بن موسى، فاحتل عليه بسرقسطة وحاربه وقطع الأشجار واكتسح الزرع وحرق ما مر عليه. ثم غزاها سنة267هـ/880م هاشم بن عبد العزيز. فلما كانت سنة 268هـ/881م خرج المنذر بالصائفة إلى سرقسطة والقائد عليهم هاشم بن عبد العزيز فنزلا بغربي مدينة سرقسطة، وخرجت رسل اسماعيل لعقد الصلح فلم يلتزم اسماعيل شروط الصلح، فتقدمت الصائفة نحوه، وشرعت الأيدي في قطع الثمار وانهزم أهل سرقسطة وهدمت..."(1)

وبالرغم من وجود المسالك وقرب المدن من بعضها البعض، فإنه كانت هناك بعض المشاكل والعقبات التي تعترض سبيل التجارة والتجار، وخاصة ما يتعلق بالأمن في جنوب شرق الأندلس، ومدن الثغور بالشمال.

وإلى جانب وعورة بعض المسالك لكثرة التضاريس والمجاري والسيول المائية خاصة في بعض المواسم المطيرة(2)، كان هناك نقص للأمن، فكانت مدينة تطيلة(3) لبعدها عن العاصمة قرطبة عرضة للطمع سواء من النصارى في الشمال أو من بعض المنتزين الخارجين على السلطة المركزية الأموية، فتهددت الطرق وتراجعت الجباية إلى أدنى مستوياتها، يقول ابن حيان في هذا الصدد: "وكان يحي بن ذي النون(4) من أجرئهم على السلطان وأثقلهم وطأة على الرعية وأدومهم على قطع السبيل وإشاعة الفساد في

1- العذري، المصدر السابق، ص33.

2 خالد البكر، المرجع السابق، ص46.

3 تطيلة، وهي مدينة آمنة فأهلها لا يغلقون أبواب مدينتهم ليلا ولا نهارا، قد انفردوا بذلك بين سائر البلاد، الحميري، صفة جزيرة الاندلس، المصدر السابق، ص64.

4 يحي بن ذي النون، هو حفيد المأمون بن ذي النون وكان يلقب بالقادر وقد آل الأمر إليه حين وفاة المأمون هذا بطليطلة وبلنسية، ابن بسام، المصدر السابق، ج4، ص107، **عنان محمد عبد الله، دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص228.

الأرض وكانوا يغيرون على طليطلة[1]، وكان من نتائج ذلك أن توقفت الحركة تجاه هذه المناطق غير الآمنة، بل تراجع مستوى الانتاج والنشاط الاقتصادي عامة في هذه المناطق بسبب اللاأمن الذي شهدته الأندلس.

وظهر الكثير من اللصوص الذين يقطعون الطرق ويضرون بأهل النواحي، من ذلك ما ظهر في الطريق بين قرطبة واشبيلية رجل من البربر من بعض أرباع قرمونة يدعى الطماشكة يقطع الطريق ويفسد في الأرض[2] والظاهر أن هذا الشخص كانت تدعمه جماعة لسلب الأموال ونهبها، كما كان أهل بنبلونة النصارى يغيرون على الناس نظرا لامتناعهم بين الجبال الشامخة والشعاب الغامضة وقلة الخيرات لديهم، فيذكر البكري أنهم: "فقراء جاعة لصوص"[3].

ولقد أثرت الحركات المناهضة للنظام الأموي والحكم المركزي بالأندلس، تأثيرا سلبيا على الاقتصاد بصفة عامة، وعلى الجباية بصفة خاصة، فقد عرفت نهاية القرن الثالث الهجري فتنا كثيرة، كان من أعظمها ثورة عمر ابن حفصون، والذي كلف الدولة المركزية الأندلسية الكثير من الأموال، والنفقات لاسترجاع عافيتها، فيتأسف ابن حيان للحالة التي وصلت إليها الأندلس في ظل هذا الوضع فيقول: "وقد انطبقت أرض الأندلس نفاقا، واستعرت خلافا، وذلك بإغفال من كان قبله لحسم ما كان ينجم من قرن الخلاف، حتى تفاقم الأمر بعد تطاوله، وتفاوت الشيء بعد قرب تداركه[4].

وعن تلك الخسائر التي تكبدتها خزينة الإمارة بسبب ما قام به ابن حفصون فيما يخص المنتوجات والمحاصيل الزراعية التي تأتي منها الجباية، يقول ابن حيان: "فأطلقت خيله على إفساد الزرع وقطع الأشجار وإفساد العمارة وتخريب الديار فكان من ذلك دأبه، وواصل الغارة ففشا التدمير بين قلعة يحصب فأتلف دنيا عريضة وأخرب

---

1 ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، صص17-18.

2 نفسه، ص70.

3 البكري، المصدر السابق، ج2، ص379، الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص56.

4 الحميري، نفسه، ص104.

الحوانيت فصيرها براحا[1] ويضيف ابن عذارى:"أن ابن حفصون إنتسف معايش بربشتر وحصون رية[2].

وعن اختلال الأمن يقول ابن عذارى:" انه كان سامعا مطيعا ثم تعدى ومد يده فلم يدع مالا عند من أمكنه واستحدث على أهل الكور في أموالهم وأمضى نفسه على عادته الذميمة من الفساد وقطع السبل"[3]، إذن هذه الظاهرة السيئة مع نهاية القـرن3هـ/9م وبداية القرن4هـ/10م من انتشار الهلع والخوف وعدم أمن السبل كان من شأنها أن تؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى الجباية بمختلف أنواعها، إذ كانت الحالة المالية لأي دولة ذات ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي، فأي اهتزاز في الوضع السياسي، يعني انعكاسًا سلبيًا على الناحية المالية. لكن مع كل هذا فإنه قد قيد الله لفترة القرن4هـ/10م حكاما ذوي حزم وإخلاص بذلوا ما في وسعهم لاستعادة الأمن والهدوء وهيبة الدولة المركزية وبالتالي إدرار الجباية إلى الدولة من مختلف المناطق، وهذا ما أثر ايجابا على عصر الخلافة والقرن الرابع على وجه الخصوص، إذ بقيت الأوضاع مستقرة طيلة هذا القرن.

إن ضعف الإمارة ألجأها إلى بيع الكور والأقاليم بمبالغ زهيدة لا تمثل عشر ما تنتجه وما تدره من اتاوات مالية، فيظهر هنا تناقص العائدات المالية من الضرائب للدولة المركزية بالأندلس بشكل كبير وبالتالي افرغت الخزينة على الجند النظامي والمرتزق لحفظ الأمن وحراسة الحدود ولجوء الأمير إلى منح الاقطاعات للجند مقابل الخدمة وهو ما انعكس سلبا على الإمارة اذ لم تجد فيما بعد الاموال لتدفعها للجند، والتي كان في معظمها من الجباية على الأراضي الزراعية الواسعة إذ تقلصت مساحتها ولم تجد بعد ذلك حتى الأراضي لتدفعها كمقابل لهذا الجند المرتزق المطالب دائما بالأموال والممتلكات مقابل الخدمات الأمنية التي يقدمها، وهذا ما سيؤدي بالإمارة حتما إلى مزيد من الضغط على الفئات القروية والجبلية وحتى السهلية لضخ المزيد من الأموال في

---

1 الحميري، صفة جزيرة الاندلس، المصدر السابق، ص110.

2 ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص122.

3 نفس المصدر والجزء والصفحة.

الخزينة عن طريق الجبايات والضرائب في كل مرة وفي صور مختلفة تارة بحق الإمارة في ذلك وتارة بداعي الاعانة للدولة في حروبها المختلفة على الخارجين[1].

وهذا ما سيؤدي على رأي ابن خلدون حتما إلى تخلي الرعية عن العمل وذلك كون ما سيحصلونه لن يروا نتائجه إذ سيذهب جل مجهودهم كإتاوات لصالح الإمارة" فسيقبضون أيديهم عن الفلح".

بالإضافة إلى هذا الجانب المتعلق بضغط الدولة نجد جانبا آخر غاية في الأهمية وهو انتساف الزروع من قبل الخارجين على الإمارة للضغط على الرعية بمساندتهم، وتارة تكون متعمدة لإضعاف القدرة المالية للإمارة إذ بعد فترات فإنها لا تجد ما تسد به الرمق، وقد يكون انتساف الزروع هو مؤامرات مدبرة من بعض الجند والولاة المنتزين بالتحالف مع الخارجين للضغط على الإمارة لتحقيق مطالبهم. العاجلة ووفق ما تمليه شروطهم. وقد نجم عن ذلك عدة نتائج سلبية، اجتماعية وسياسية واقتصادية ومنها:

-تخلي الرعية عن العمل الزراعي الواسع كونه لا يدر ربحا شخصيا فمآل الربح إما إلى الإمارة كضرائب أو ما يستحوذ عليه الخارجين أو يحرقونه، وهذا العامل يتسبب فيه بشكل مباشر ظاهرة عدم توفر الأمن وآثارها الاقتصادية على الفرد والمجتمع.

-تتجلى كذلك أهداف المنتزين والخارجين من نسف واحراق الزروع في تجريد الدولة في صورة الإمارة من أسلحتها الغير مباشرة واغراق خزينتها وبالتالي عدم القدرة على تعبئة الرعية أو الجند ضدهم.

-كذلك بضغط المنتزين والخارجين على الرعية ومساندتهم في قضيتهم إذ لا يعقل أن يأتي المنتزين ويحرقون الزروع ويصادرون الأموال دون مفاوضات أو تهديدات مسبقة لهؤلاء المزارعين سواء كبارا من أصحاب المساحات السهلية الواسعة أو صغارا من أصحاب المساحات الجبلية الصغيرة والتي لا يكاد المزارع من خلالها يسد بها

1 ابراهيم القادري بوتشيش، أثر الاقطاع في تاريخ الأندلس، المرجع السابق، ص179.

الرمق، وذلك ارغاما لهؤلاء المزارعين دائما على مساندتهم ماليا وبشريا وهذا لقطع يد الإمارة وتجميد الدم في عروقها.

-في مثل هذا الوضع غير الآمن سوف لن ينشط إلا الأفراد الذين لهم مصالح من الجانبين وهم بعض التجار" بقطع ومصادرة بضائعهم" والزراع "الانتهازيين" بإحراق ممتلكاتهم الزراعية ولا ينطبق هذا على الصناع لأنهم غالبا ما ينشطون داخل المدينة والشيء الوحيد الذي سوف يمسهم ربما هو فقط الضرائب من قبل الدولة ولا يتضررون بشكل مباشر من الخارجين أو المنتزين بل تتضرر سلعهم التي يحملها التجار في مختلف بقاع الأندلس.

واستغلال هؤلاء الجند الاقطاعيين للفترة العصيبة التي تمر بها الإمارة وابتزاز الأموال منها أو الاستقلال ومساندة الخارجين عنها إذا لم تلب طلباتهم المتكررة وهذا مثال عن تدني وفساد الجيش في هذ الفترة نتيجة مقدمات سبقت ذلك ربما في فترة الفتح أو فترة عبد الرحمان الداخل وهذا من خلال توزيع الملكيات على بعض القبائل وابعاد غيرها، ربما هذه الاجراءات كانت في البداية جزءا من الحل ولكن كانت لمن سيأتي جزءا من المشاكل المتوارثة والتي كان ينبغي له أن يجد لها حلا جذريا وإلا ستؤدي به إلى الدخول والسقوط بالإمارة في الهاوية، خاصة إذا كان من يرث الإمارة معينا تعيينا ويجمع بالإضافة إلى ذلك ضعف الشخصية وقلة السياسة والتدبير في شؤون الدولة.

ومن هنا، هل كان جلب العبيد وجعلهم حرسا وجندا سببا لدخول الإمارة في مأزق قلة الأموال؟ أم رخص متطلبات العبيد واخلاصهم في الخدمة هو الذي جعل الإمارة والخلافة تقبل على جلبهم بدل الجند العربي والبربري؟ وهي في الحقيقة ظاهرة عامة مست الإمارة الأغلبية والخلافة الفاطمية بل ومعظم الدول والامارات التي قامت ببلاد المغرب.

ب/02-خلال عصر الخلافة

لقد كانت بداية القرن الرابع الهجري فاتحة خير على الأندلس إذ تبوأ الإمارة أحد أقوى الشخصيات آنذاك عبد الرحمن الناصر، فكانت له هناك محاولات طيبة للقضاء على التفرق الذي ظهر بالأندلس، وقد انتهج في ذلك طريقين، أحدهما الشدة والعنف، أما الجانب الآخر في اللين وتقديم التنازلات والامتيازات.

فمن ذلك ارساله العساكر لتمهيد المناطق التي تهددت بالأخطار، فيذكر ابن حيان أنه "جيء إلى محلة العسكر باللصوص، الذين كانوا يقطعون ويسرقون بجانب منطقة الشرف، منهم ستة وجيء منهم بثلاثة أسرى ضربت في العسكر رقابهم"[1]، كما تم إثبات بعض الخارجين على مدنهم خوفا من تهديداتهم، من ذلك مثلا أن الناصر لدين الله أسجل ليحيي على بلده في سنة300هـ/912م، وهو ممل لطاعته يقطع الطرق ويسلب الرفاق ويتمرس بالخليفة[2] كما استقام إبراهيم بالتزام الطاعة وإقامة الدعوة وحمل مال المفارقة فصلحت أحوال قرطبة بانفتاح طريق اشبيلية وموالاة صاحبها وصارت سببا لانفتاح باب غربي الأندلس ودرور المعايش منه بقرطبة[3].

ولتأمين المناطق التي تدر الجباية على الدولة، قام الأمراء ومن بعدهم الخلفاء بإحاطة المدن بالحصون والأبراج وبهذا أصبحت الحصون منتشرة على الطريق البري الوحيد الموصل بين بجانة ووادي آش من جهة الغرب ومرسية من جهة الشمال الشرقي[4] كما رفع رجل من أهل استجة أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع إلى الأمير يسأله بناء حصن بقرية شنت طرش آخر حد اشبيلية ينزله في أصحابه ويضمن له إصلاح الطريق ومنع الطماكشة ومن معه من المفسدين قطعة الطريق فأجابه الأمير إلى

---

1 ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص144.

2 نفسه، ص20.

3 نفسه، ص133.

4 نفسه، ص88، عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص28.

ذلك[1]. ومع بسط الخليفة عبد الرحمن الناصر نفوذه على أرجاء الدولة ككـل، تحسـن الوضع المالي كثيرًا، فارتفعت المبالغ المحصلة من الجباية فقط إلى 5480000دينار[2] خمسة ملايين وأربعمائة وثمانون ألف دينار" [3].

وبعد وفاة المنصور بن أبي عامر 392هـ/1001م وبعد نشاط اقتصـادي شـمل البلاد بعد آماد الهدوء الطويلة التي سادتها، تبدلت تلك الأوضاع في اثناء الفتنة القرطبية (399- 422هـ/1008-1030م) حيث كان لها الأثر الكبير في تدهور وإرباك النشاط الاقتصادي في الأندلس، فقد فشلت الحكومات القرطبية في هذه المدة بتوجيـه السياسـة المالية للبلاد وجهة تجلب الاستقرار والاطمئنان والرخاء الاقتصادي كما كانت في ظـل الخلافة والحجابة.

وهذا أمر طبيعي، فالدولة لم تستطع حماية مواردها المالية ولا ممتلكاتها الخاصـة ولا ممتلكات الأفراد وذلك بسبب الاختلاف على رئاسة الدولة، وما نشأ عنها من حروب وفتن إستمرت أكثر من عشرين عامًا، تخرب فيها اقتصادها واستهلكت أموال مواردهـا ومدخراتها. هذا إلى جانب انفراد كل حاكم أو قائد جند بالمقاطعة التي يحكمها، وبـذلك تقلصت سلطة قرطبة واقتصرت على المدينة وأحوازها من القرى الملاصقة لها[4].

لقد أثرت الحركات المناهضة للحكم المركزي الممثل في الأسرة الأموية بالأندلس تأثيرا سلبيا على الاقتصاد بصفة عامة وعلى الجباية والمداخيل المالية بصفة خاصـة، وكانت الفتنة القرطبية[5] من أهم الفتن التي تراجع خلالها الاقتصاد الأندلسي بشكل كبير

1- ابن حيان، نش- ملشور، المصدر السابق، ص70.

2- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص233، سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص392.

3- سالم الخلف، نفسه، ج01، ص392.

4- في هذه التفاصيل ابن بسام، المصدر السابق، ج1، صص 516، 524- 525، ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص38 وما بعدها، 61، 84، 99، 106، 112، 145- 146، عبد الوهاب خلاف، قرطبة الإسلامية" الحياة الاقتصادية والاجتماعية "، المرجع السابق، صص 82- 83،

5- الفتنة البربرية، تختلف الآراء حول تحديد ماهية هذه الفتنة و كذلك المسؤوليات فيها وتذهب أغلب الآراء الأندلسية إلى تسميتها بالفتنة البربرية وتحميل البربر مسؤولية اندلاعها، كابن حيان وابن خاقان أما ابن عذارى فيرى أنها فتنة السفيه ابن عبد الجبار الذي جر الفساد والفتنة العظيمة الطويلة التي يسميها أهل الأندلس برأيه بالفتنة

بسبب ظاهرة اللاأمن التي عرفتها الأندلس لكن هذا لا يعني عدم استغناء بعض الأفـراد ونمو وتطور تجارتهم، بل نحن نتكلم عن التأثير العام على الأندلس في تلك الفترة.

فالملاحظ أنه في تلك الأجواء المضطربة كان لا يأمن تاجر على بضاعته ولا فلاح على أرضه من النهب، فحتى يستثمر الأندلسي أمواله ينبغي أن توفر الدولة له الأمـن على ممتلكاته، فيروي لنا ابن بسام الاضطراب الذي حدث خلال فترة نهاية القرن4هـ/10م وبداية القرن5هـ/11م فكانت إمارة المستظهر[1] سبعة وأربعين يوما لم تنتشر فيها طاعة ولا التأمت عليه جماعة ولا تجاوزت دعوته قرطبة[2] ويقول عن فترة سليمان ابن الحكم[3] سنة400هـ/1009م، والذي كانت سني حكمه شداد نكدات صعابا مشؤومات كريهات المبدأ والفاتحة قبيحات المنتهى والخاتمة، فلم يعدم فيها حيف ولا فرق فيها خوف مع اشتعال الفتنة واعتلاء المعصية وضعف الأمن[4]، ويضيف التنسي عن الفوضى بقرطبة والتخريب الحادث بها" فبلغه قيام المرتضي بشرقي الأندلس فعـزم على تخريب قرطبة واستصفاء أموال أهلها وابتدأ في هدم الدور وتوعد أن يعود بجميع

البربرية ولو سموها بفتنة ابن عبد الجبار لكان الأحق والأولى، محمد حقي، البربر في الأندلس، المرجع السابق، ص217، **عبد القادر بوباية، لبربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن5هـ، ص11م**، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة، قسم التاريخ، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2001–2002، صص268–269.

1- المستظهر بالله أبو المطرف عبد الرحمن ابن هشام ابن عبد الجبار ابن الناصر أخو المهدي، بويع بالخلافة في أيام اشتداد الفتنة بالأندلس سنة414هـ/1023م وهو ابن22 سنة وكان مولده سنة392هـ، ثم قام عليه أبو عبد الرحمن ابن عبيد الله ابن عبد الرحمن الناصر فقتله في نفس السنة التي حكم فيها، **أبو محمد علي ابن حزم، نقط العروس في تواريخ الخلفاء**، ضمن رسائل ابن حزم، تح- إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981، ص50،

2- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، صص52–53.

3- سليمان ابن الحكم قام في شوال من سنة399هـ/1008 وتلقب بالمستعين بالله ودخل قرطبة سنة400هـ/1009 وتلقب بالظافر بحول الله وخرج بعساكر البربر في بلاد الأندلس يغير على المدن ثم عاد فدخل قرطبة سنة403هـ/1012، ثم بايعه البربر وقد قتله علي ابن حمود بقرطبة سنة407هـ/1016م، فكانت مدته منذ دخل قرطبة3 أعوام و3أشهر وانقطعت دولة بني أمية وذكرهم على المنابر في جميع أقطار الأندلس في هذا الوقت، الحميدي، المصدر السابق، ص23.

4- ابن بسام، المصدر نفسه، ج1، ص40.

ذلك إلى سبتة[1]، ومن خلال هذا النص تتضح حالة الفوضى والاضطراب واللاأمن الذي عاشته الأندلس خلال تلك الفترة.

ومن آثار هذه الفتنة هجرة بعض الملاك الكبار من العلماء وخاصة تجار ومزارعي قرطبة وتحولهم إلى مدن أخرى أكثر أمنا، والظاهر أن الكثير من العلماء كانوا تجارا وأصحاب مناصب في فترة الخلافة وهذا ما يجعلهم يتصادمون مع مصالح الخارجين عن السلطة المركزية ولذلك واجه العلماء قسوة شديدة من قبل البربر وغيرهم من الناقمين، ويتضح موقف العلماء مثلا من طاعة الخليفة من قول الباجي وهو يوصي ولديه:" فالتزما الطاعة وملازمة الجماعة فإن السلطان الجائر الظالم أرفق بالناس من الفتنة وانطلاق الأيدي والألسنة[2].

وفعلا كان من آثار الفتنة على الاقتصاد وعلى النظام المالي على الخصوص ما ذكره ابن حزم في هذا الصدد: "كان سليمان بن الحكم قائد البربر بالأندلس يفسد وينهب ويفقر المدائن والقرى ولا تبقي البربر معه على صغير ولا كبير، كما نجد ممن ثاروا أيام الفتنة وكانت لهم أموال وثروة واستثمارات بنو رزين[3] وقد ثاروا أثناء الفتنة بشنتمرية(السهلة)[4].

وقد كانت معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية في تلك الفتنة عقيمة وغير مجدية وذلك بسبب تهور خلفاء تلك الحقبة وانهماكهم في المجانة والخلاعة وايثارهم مجالس اللهو والطرب والشرب ومراعاة المصالح الشخصية على حساب وحدة البلاد. فحدث أن

1- **التنسي أبو عبد الله، تاريخ دولة الادراسة من كتاب نظم الدر والعقيان**، تح- عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص58.

2- **عبد الرحمن جودة هلال، مقدمة لوصية الباجي لولديه**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، 1955، عدد3، مج1، ص43.

3- بنو رزين، كان منهم أمراء بلاد السهلة بقرطبة وكانت لهم ثروة وعدد وهم يعرفون كذلك ببني الأصلع وأصلهم من قبيلة هوارة، وقد ثاروا أثناء الفتنة البربرية بشنتمرية ويقال لها السهلة. ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص500، **مؤلف مجهول، مفاخر البربر**، در وتح- عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2005، ص188،

4- نفسه، ص188.

قرأ، محمد بن هشام بن عبد الجبار الملقب بالمهدي (جمادي الآخرة 399هـ/1008م)، بقرطبة كتابًا يشنع فيه على البربر انهم دخلوا وادي الحجارة عنوة فانتهبوها واستباحوا أهلها فضج الناس لذلك وأخبرهم بأنه سيغزو البربر ويقاتلهم "وابتدأ ابن عبد الجبار ببناء أبواب قرطبة وأخذ في حمل الدقيق والحطب والملح وغير ذلك الى القصر وظهر منه جزع وخوف واجترأت عليه العامة فاستخفوا به"[1]. ثم أمر محمد المهدي بأن ينادى "في سائر الثغور من حمل شيئًا من الطعام إلى محلة البربر فقد حل ماله ودمه فأقاموا خمسة عشر يومًا يعيشون بحشيش الارض"[2].

ولما اشتدت الظروف بالبربر قساوة إتفقوا مع النصارى لفك الحصار فأرسل أبن مامة النصراني للبربر مختلف المؤن، وذلك على شرط أن يعطيه البربر إذا ظفروا ما أحب من مدائن الثغر فقبلوا ذلك منه[3].

وبعد مقتل الخليفة المهدي في ذي الحجة سنة 400هـ1009م رجعت الخلافة إلى هشام المؤيد فازدادت الأحوال سوءًا "والسعر كل يوم يزداد غلاء ... واشتد حال أهل قرطبة حتى أكل الناس الدم من مذابح البقر والغنم وأكلوا الميته والـ ... البالية وكان قوم في السجن فمات منهم رجل فأكلوه، ومع هذه المحق فشرب الخمر ظاهر والزنا مباح واللواط غير مستور ولا ترى إلا مجاهرًا بمعصية"[4]، وقد ذكر أحد الباحثين بأن الناس إضطروا أحيانًا إلى " أكل الحيوانات الهائمة كالقطط والكلاب"[5].

وفي غرة ذي الحجة سنة 402 هـ/1011 م دخل ابن مناو على هشام المؤيد ومعه وجوه العبيد والجند فكشفوا له حال البلد وقالوا له قد بلغ الأمر منتهاه ولا طاقة لنا بهؤلاء القوم (البربر) والناس مختلفون منهم من يريد الصلح ومنهم من لا يريده وليس

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص85.

2- نفسه، ج3، ص86.

3- نفس المصدر والجزء والصفحة.

4- نفسه، ج3، ص106.

5- **خالد الصوفي، تاريخ العرب في اسبانيا نهاية الخلافة الأموية في الأندلس**، منشورات مكتبة دار الشرق، حلب، ص 97.

عندنا مال وقد أجحفنا برعيتنا في المغارم وسعرنا في غاية الغلاء والجند فقراء والثغر مضطرب والنصارى يريدون الوصول الينا ومؤنتهم عظيمة علينا وما عندنا ما يقوم لهم[1].

وفي سنة 407هـ/1016م قام المرتضى بشرق الأندلس وهو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن الناصر فخاف منه على بن حمود وانقلب عن التجمل الذي كان يظهره لأهل قرطبة وأغرمهم ضروبًا من المغارم وعزم على اخلائها وإبادة أهلها ولا يكون فيها خليفة أبدًا من المروانيين[2]، وصب على أهل قرطبة ضروبًا من المغارم وانتزع السلاح منهم وقبض دورهم وقبض أيدي الحكام عن انصافهم وأغرم عامتهم وتوصل إلى أعيانهم بقوم من شرارهم ففتحوا لهم أبوابًا من البلايا أهلكوا بها الأمة وتقربوا اليه بالسعاية فيهم وصار شطر الناس أشراطًا على سائرهم قلما تلقى أحدًا إلا بوكيلين عليه وأخذت على الناس الاقطار وأظلمت الدنيا وأبلس أهلها وغشيهم من الله ما غشيهم فلزموا البيوت وانطمروا في بطون الأرض حتى قل بالنهار ظهورهم وخلت أسواقهم فإذا دنا المساء وكف الطلب عنهم انكشفوا إلى وقت الظلام لقضاء حاجاتهم[3].

ولما بويع القاسم بن حمود بعد مقتل أخيه أحسن تلقي الناس وأجمل مواعيدهم وأخرج النداء في أقطار البلد بأمان الاحمر والاسود وبراءة الذمة مما تسور على أحد، وأقرّ الثلاثة الذين قتلوا أخيه بجريمتهم ونفوا عن جميع الناس المواطأة والتدليس فقتلهم القاسم لوقته وأطفأ الثائرة بدولته وتنسم الناس روح الرفق وباشروا ظل الامن واطمأنت بهم الدار وأمر بإسقاط التقوية واظهر البراءة منها وأقرّ القاضي والحكام والخدمة على منازلهم[4].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، صص108-109.
2- نفسه، ج3، ص121.
3- نفسه، ج3، ص123.
4- نفسه، ج3، ص130.

وكان وزير المعتد بالله حكم بن سعيد القزاز يأخذ أموال التجار فيتكرم بهـــا علـــى البربر ويجزل لهم العطاء فبغضه أهل قرطبة [1].

وأحيانا كان هذا الوضع فرصة لبعض الأشخاص للارتماء على استغلاليات الغير مستغلين هجرة مالكيها القسرية. وهذا ما تفصح عنه نازلة أفتى فيها ابن سهل. مفادها أن رجلا يدعى "دهمةّ كان يملك ّجنةّ في مدينة بياسة اضطر للرحيل عنهـــا بمعيـــة أفـــراد أسرته أيام الفتنة إلى سرقسطة التي توفي بها. وبعد مرور عدة سنين عاد ابنه "عبد الله" إلى بياسة، فوجد جنة أبيه قد سطى عليها أحد الأشخاص واعتمرها. فطرح مشكلته على أهل النظر وأشهر عقد ملكية الجنة وأثبت الموت والوراثة. فأفتى ابن ســـهل بوجـــوب عودة الجنة لمن له الحق فيها[2].

ويستفاد من المصنفات النوازلية بأن تجاوزات أخطر حدثت خلال بدايـــة القـــرن الخامس الهجري. تمثلت في حالات غصب وسطو قام بها بعض ذوي النفوذ، وتمثل هذه الحالات شكلا من أشكال تجريد الفرد من ملكه تعسفا. ومن أمثلة ذلك ما كان يحدث أيام بداية الفتنة القرطبية "حيث قام سليمان بن الحكم في شـــوال ســـنة 399هـــــ/1008 م بالهجوم على قرطبة، فلم يزل يجول بعساكر البربر معه في بلاد الأندلس يفسد وينهـــب ويقفر المدائن والقرى بالسيف والغارة لا يبقي البربر معه على صـــغير ولا كبيـــر ولا امرأة إلى أن دخل قرطبة في شوال سنة403 ه/1012م[3]"

فمبارك ومظفر العامريين المنتزين على مدينتي بلنسية وشاطبة، فقد بلغت جبايتهما لأول ولايتهما إلى مائة وعشرين ألف دينار في الشهر سبعون بلنسية وخمسون شـــاطبة يستخرجانها بأشد العنف من كل صنف حتى تساقطت الرعية وجلت أولا فأولا وخربت

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، صص148-149.

2- يوسف نكادي، إسهامات كتب الفتاوى والنوازل، المرجع السابق، ص 15.

3- عبد الواحد المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص19.

أقاليمهم آخرا فأقبلت الدنيا يومئذ عليهما بكثرة الخـــراج وتبـــوء البحبوحـــة بحيـــث لا يغاورون عدوا ولا تطرقهم نائبة تضمهم إلى نفقة حادثة فانتعشوا وكثروا [1] .

ولكن بجهلهما هذا كانا يحسبان أنهما نالا ذلك بالاستحقاق وأن لهما علـــى الأيـــام دركا يحثان بسوق الرعية المضطهدة بسلطانهما ولا يعبئان بما آذاها من كلفهما يقلدانها شرار العمال، ويستزيدان عليها من الوظائف الثقال، مع الأيام والليال، حتى لغدا كثيـــر منهم يلبسون الجلود والحصر ويأكلون البقل والحشيش وفر أكثرهم عن قـــرارهم فـــلا يأسف هذان العلجان ومن تلاهما ولا يخافان من مواقعة مثله لمن أقام بعدهم بل يتخذان ما جلا عنه أهله من تلك القرى ضياعا مستخلصة فإذا وقع عليها اسم كبير منهم راجـــع أهلها راضين عنهم بالاعتمال بالسهم راجين في دفاعه من الحدثان وعلى هـــذا الســـبيل سلك أكثر الثوار المنتزين على أكنافها الثائرين بأطرافها بعد افتراق ســـلطان الجماعـــة بقرطبة آخر دولة بني عامر[2]، وكان أهل بلنسية يستغيثون بمبارك أن يرفق لهـــم فـــي مال كان افترضه عليهم[3] .

وتتعدد الأمثلة عن حالات التعدي على الأملاك في ظل اللاأمـــن الـــذي شـــهدته الأندلس خلال هذه الفترة، ومن ذلك ما حدث للمرأة التي كانت لها أملاك بمملكة بنـــي عباد أرادت أن تتصدق بها على ابنها، فلم تتمكن من ذلك لأنها لم تكن تستثمرها، بـــل كان يعتمرها غيرها بإنزال. فرفعت تظلمها للقاضي المفتي ابن رشد الذي انتصر لهـــا. وأفتى بأن المستثمر بإنزال ليس له الحق في ذلك سواء كان الإنزال على فائدة المال أو على أصله. وعاد مرة أخرى لينتصر لأصحاب الحق حين أراد أحد الغرباء (ويبدو أنه من ذوي النفوذ) الاستيلاء على "سبخة تحدق بها استغلاليات فلاحي إحدى القرى. فوقفوا

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص160.
2- نفسه، ج3، ص162.
3- نفسه، ج3، ص163.

جميعا ضده ورفعوا تظلمهم لابن رشد الذي أفتى بأن المتطاول لاحق له فـــي الســـبخة. ومن ثم يجب أن تبقى على حالها يستغلها جميع الذين تحدق استغلالياتهم بها [1].

ولا نبالغ إذا قلنا بأن حالات من هذا القبيل كانت تحدث باستمرار خلال بداية القرن الخامس الهجري، لأن كتب الفتاوى والنوازل تحفل بنماذج كثيرة عنها. إلى درجة أنهـــا تترك الانطباع بأن ظاهرة غصب الاستغلاليات وكذلك غصب رؤوس الماشية أصبحت شائعة. بل يبدو أن أصداءها وصلت إلى بلاد العدوة كما يتضح من خلال ســـؤال ورد على القاضي عياض من مدينة ابن السليم (شذونة) لاستصدار فتوى في شأن عملية سطو قام بها أحد ولاة تلك الجهة على "مجشر" بظهير المدينة ورثة شخصـــان عـــن أبيهمـــا. وشرع في استثماره مزارعون لحسابه تحت حراسة فرسان يعملون تحت إمرته. ضايقوا أرباب المجشر حتى اضطروا إلى الفرار منه.

ومن خلال ذكر هذه النصوص يتجلى مدى ما أسهمت به هذه الثورات في الأندلس في اضعاف الجباية في بعض الفترات، فقد تعرضت الأندلس منذ منتصف القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) إلى هزات سياسية عنيفة، واندلعت الفتن في أرجاء الدولـــة، مما أدى إلى حرمان الدولة من مصادر مالية عديدة، وبالتالي فإن مقدار الجباية قل كثيرًا عما كان عليه سابقًا[2].

والاسوأ من هذا قد حدث بالأندلس، إذ كان من نتائج هذه الفتن والثورات، أن قلت رؤوس الأموال بالأندلس وافرغت خزائن الأموال التي تجمعت في السابق، بل أصـــبح المسلمون بدلا من تقوية خزينة الأندلس بمختلف المـــداخيل والجبايـــات، أن أصـــحت الأندلس تدفع الضرائب الباهضة لقادة وأمراء النصارى، مقابل حماية هؤلاء الثوار من الاعتداء على بعضهم البعض.

1- يوسف نكادي، إسهامات كتب الفتاوى والنوازل، المرجع السابق، ص 15.

2- سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص392.

فمن ذلك أنه لما نفذت الإمدادات والمؤن عن قوات المستعين، فاوض أمير قشتالة سانشو غورسية وأبرم معه اتفاقًا أنقذه من الحصار الذي يعانيه مقابل شـروط فرضـها أمير قشتالة [1]. وفي ذي الحجة من سنة 399 هـ/1008م وقع القتـال بـين قـوات المستعين وقوات واضح الصقلبي في مكان يسمى شرنبة على مقربة من قلعة النهـر أو قلعة هنارس الحالية، انتهى بهزيمة واضح الصقلبي وارتداده إلى العاصمة قرطبـة [2] تلاحقه قوات المستعين التي تمكنت وبعد معركة عنيفة من اجتياح مدينة قرطبة ودخولها في 13 ربيع الأول سنة 400هـ/1009م، وأعلن سليمان المستعين نفسه خليفـةً علـى الأندلس [3].

أما المهدي فقد تمكن من الهرب إلى طليطلة وبدأ من هذه المدينة يعد العدة لهجوم يستعيد به ملكه الضائع، وحاول المستعين إجهاض مساعي المهدي لكنه فشل أمام مدينة طليطلة التي تمسكت بطاعة المهدي، ولقي الفشل نفسه أمام مدينة سالم. فاضـطر إلـى سحب قواته والعودة بها إلى العاصمة قرطبة [4]. وقد هيأ انسحابه للمهدي ظروفًا تمكن من توظيفها لصالحه، وتمكن من جمع أكبر ما يمكن من الأنصار المـوالين لدعوتـه، إضافة إلى مفاوضة واضح الصقلبي لأمير برشلونة رامون الثالث وأخيه ارمنجول أمير مقاطعة أورخل [5] لإمدادهم بالمرتزقة [6] وقد وافق الأميران المذكوران على مسـاعدة قوات المهدي مقابل شروط قاسية وافق عليها واضح الصقلبي، وقبلها المهدي مضـطرًا

1- منها تسليمهم لأمير قشتالة " ما أحب من مدائن الثغر ". ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص 86.
2- ابن عذارى، نفسه، ج3، ص87، عنان، دولة الاسلام، المرجع السابق، ج2، ص 646.
3- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، صص36- 43.
4- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج3، ص 93، عبد الواحد المراكشي، المعجب، المصدر السابق، 42.
5- ابن عذارى، نفسه، ج3، ص 95، الصوفي، المرجع السابق، ص192، عنان، المرجع نفسه، ج2، ص 648.
6- كانوا بحدود تسعة آلاف فارس، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ج01، ص217.

[1] وذلك بأن يدفع جزية سنوية لملك قشتالة مقدارها خمسة آلاف دينار مقابل ترك مدينة شنترين والتي تعرضت لأخطار الغزو مرات عديدة [2] .

وكان من نتائج هذه الفتن أن استولت العامة على خزائن الكسوة والمتاع والسلاح والحلي. وحرص عبد الجبار على أن يحيط بقواته، بيوت الحُرم والمال وخاص المتاع والجوهر، وأن يبعد العامة عنها، وقد استولى المهدي على جميع محتوياتها ونقلها إلى قصر الخلافة بقرطبة. ويقال إنه حصل من أموال الزاهرة المنهوبة خمسة آلاف وخمسمائة ألف دينار من النقود، ومن الذهب ما قيمته ألف ألف وخمسمائة ألف. ولم يكتف المهدي بذلك، بل عمد بعد أن استصفى سائر ما في الزاهرة من الخزائن والأموال الطائلة، إلى هدم صروحها وأسوارها، واستطالت الأيدي إلى كل نفيس من مرمر قصورها وطرائفها وأنقاضها وأبوابها، فلم تمض أيام قلائل على ذلك السيل المدمر، حتى اختفت صروح الزاهرة ومعالمها الضاحكة، وغدت أطلالا دارسة، وخرائب موحشة. وكان المهدي يتعجل إزالة رسوم بني عامر بكل ما وسع، خشية أن يعود عبد الرحمن المنصور، قبل أن يتم إحكام ضربته وتوطيد مركزه[3].

وقد ذكرت لنا الرواية أن المنصور بن أبي عامر، كان يتوقع ذهاب دولته وخراب الزاهرة، وكان هذا الخاطر ينتابه من آن لآخر، ويفضي به إلى خاصته، وقد نقل إلينا الوزير أحمد بن حزم، أن المنصور كان يقول: " ويحًا لك يا زاهرة الحسن، لقد حسن مرآك، وعبق ثراك، وراق منظرك، وفاق مخبرك، وطاب تربك، وعذب شربك، فياليت شعري من الذي يهدمك، ويوهن جسمك ويعدمك "، وأنه كان يؤكد لأصحابه صحة هذه النبوءة في مناسبات كثيرة[4].

1- من هذه الشروط، أن يتعهد المهدي بدفع مبلغ مائة دينار لكل من الأجيرين يوميًا، ولجنودهم من المرتزقة دينارين في اليوم، إضافة إلى مؤونتهم اليومية، ويتعهد طيلة فترة بقائهم معه أن تكون الغنائم التي يحصلون عليها خالصة لهم. السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ج01، ص217..

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص238.

3- عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج1، ص635.

4- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج3، ص65،

وإلى هذا الوضع يشير ابن حزم في معرض رده على ابن النغريلة اليهودي قائلا:" اللهم إنا نشكو إليك تشاغل أهل الممالك من أهل ملتنا بدنياهم عن إقامة دينهم، وبعمارة قصور يتركونها عما قريب عن عمارة شريعتهم اللازمة لهم في معادهم ودار قرارهم، وبجمع أموال ربما كانت سببًا إلى انقراض أعمارهم وعونًا لأعدائهم عليهم"[1]. ثم يضيف في نفس السياق قائلا:" وأما ما سألتم عنه من أمر هذه الفتنة وملابسة الناس بها مع ما ظهر من تربص بعضهم ببعض، فهذا أمر امتحنا به، وهي فتنة سوء أهلكت الأديان"[2].

وعمدة ذلك أن كل مدبر مدينة أو حصن في شيء من أندلسنا هذه، أولها عن آخرها، محارب لله تعالى ورسوله وساع في الأرض بفساد؛ للذي ترونه عيانًا من شنهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية التي تكون في ملك من ضارهم، وإباحتهم لجندهم قطع الطريق على الجهة التي يقضون على أهلها، ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين، مسلطون لليهود على قوارع طرق المسلمين في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام،... فلا تغالطوا أنفسكم ولا يغرنكم الفساق والمنتسبون إلى الفقه، اللابسون جلود الضأن على قلوب السباع، المزينون لأهل الشر شرهم، الناصرون لهم على فسقهم[3].

ويمكن القول بأن الأزمات الاقتصادية التي كانت تحدث في الأندلس وتضعف الحكم الأموي فيها، لم تكن طبيعية فحسب، بل أسهم ولاة المناطق الذين كانوا شبه مستقلين في مقاطعاتهم ولا يعمدون إلى ارسال الضرائب الى الحكومة المركزية إلا بعد التهديد وكثيرا بالقوة مما كان يضعف دوما مركز الحكومة المادي، لأن الخزينة لا يمكن

1- ابن حزم، رسائل، المصدر السابق، ج3، ص41.

2- نفس المصدر والصفحة.

3- نفسه، ج03، ص173.

أن تتحمل أعباء المصاريف إلا إذا تلقت الأموال من مختلف المقاطعات وليس من العاصمة وحدها[1].

1- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، صص144، 146، 147، ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص486، العذري، المصدر السابق، صص44، 64، 66-72.

الباب الثالث

سبل ومجالات إنفاق وتوزيع الاموال بالأندلس

الفصل الأول

النفقات العسكرية

أولا/ الجند وتقدير أرزاقهم وأعطياتهم

ثانيا/النفقات على توطيد الأمن

أولا/ الجند وتقدير أرزاقهم وأعطياتهم

01/ نظرة عامة عن مكونات الجند بالأندلس

وباعتبار الأندلس ثغرا إسلاميا فقط طغى عليها في البداية الطابع العسكري، وبذلك فقد كانت جل أموال "الميزانية" مخصصة للصرف على الجوانب الأمنية عامة، والجند وما يتعلق به بصفة خاصة، لاسيما إذا علمنا أن جل الداخلين إلى الأندلس الأوائل من العرب والبربر كانوا جندا فاتحين. ولقد كانت النجاحات والانتصارات التي حققها الفاتحون الأوائل بالأندلس وما تحصلوا عليه من غنائم كفيلة بتغطية هذه النفقات الباهظة، خاصة إذا علمنا أن الغنيمة من الناحية الفقهية النظرية ليست من حقوق بيت المال لأنها مستحقة للغانمين الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي الإمام، ولا اجتهاد له في منعهم، فلم تصر من حقوق بيت المال[1].

وقد شجعت انتصارات الفاتحين الأوائل السهلة والمتوالية على هجرة مزيد من الأسر العربية والبربرية على السواء، من بلاد المشرق والمغرب إلى الأندلس، خاصة بعدما تسامعوا بما حازه الفاتحون من أموال منقولة وغير منقولة، فكان بذلك عدد السكان في زيادة مستمرة، وهذا ما زاد من الأعباء المالية سواء في الفترة الأخيرة لعصر الولاة أو فترة مستهل الإمارة الأموية، فبدأت بذلك النزاعات حول الأموال ومنها الأرض خاصة مع استقرار الأجناد الشامية في نهاية عصر الولاة ومطلع عصر الإمارة. وقد أفادت الإشارات المصدرية المتعددة أن عرب الأندلس وبربرها كانوا لا يخفون كراهيتهم للشاميين، ولذلك تعصبوا لعبد الملك بن قطن الفهري الذي كان يردد لأهل الشام" بلدنا يضيق فاخرجوا عنا، فكادت الحرب تدور بينهم"[2]. وتفاديا لتلك النزاعات ومن أجل إيجاد نوع من التوازن المالي والبشري،

1- فأما الفيء فمن حقوق بيت المال، لأن مصرفه موقوف على رأي الإمام واجتهاده، الماوردي، الاحكام السلطانية، المصدر السابق، ص170.

2- ابن القوطية، المصدر السابق، ص42. **رابح رمضان، اقتصاد الحرب والمغازي بالأندلس خلال فترة الفتح والولاة**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة حمة لخضر(الوادي-الجزائر)، ع08، نوفمبر 2016، ص234.

أمرت الإمارة الأموية بإعادة توزيع الأجناد الشامية عبر الأقاليم الأندلسية. وفي هذا الإطار تحدثت المصادر عن "الانزالات والاقطاعات" عبر مختلف أنحاء الأندلس[1].

ويتضح مما ذكرته المصادر وإن اختلفت في بعض المجالات التي تصرف فيها أموال الجبايات فأنها تتفق جميعها على أن الثلث منها يخصص لأعطيات الجند لكن دون توضيح لكيفية تقسيمه ومقدار راتب كل جندي، ورغم أننا لا نجد بياناً خاصًا برواتب الجند النظاميين، فإننا لا نشك بأنه كانت هناك أوقات وأزمنة معينة لدفع المرتبات، سواء مشاهرة، أو في بعض الأحيان تكون نصف سنوية، ولا شك أن المستفيد من ذلك هم الجند المسجلون في الديوان أي "ديوان الجند" أو المقاتلة. ويبدو أن الأمويين في الأندلس ساروا على نهج الخلافة في المشرق[2]، لما أحدثوا ديوانا لترتيب المقاتلة وأعطياتهم خاصة مع إحداث جند مركزي أو جند الحضرة الذي تقوى عددا وعدة. قال ابن الفقيه" وللأموي جند وديوان يعطيهم أرزاقهم من العرب والموالي وغيرهم"، فقد كان الأمويون لا "يزيدون فارسًا على خمسة دنانير للشهر شيئًا، مع نفقته وعلف فرسه"[3].

ولقد دأبت كتب الأخلاق السلطانية على تقديم النصائح للسلاطين بصدد" ديوان الجند" الذي ينظم أوقات صرف الأرزاق، نظرا لما لذلك من أهمية في تنظيم شؤون الجند. فيذكر التدميري أن نيات الجند" لا تصلح إلا بإدرار أرزاقهم وسير حاجاتهم والمكافآت لهم"[4]؛ كما عليه أن يتعهدهم بالتثقيف ثقافة عملية وخلقية[5].

1- ابن القوطية، المصدر السابق، ص44.

2 الداودي، كتاب الاموال، المصدر السابق، ص61.

3 عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، 02، ص502.

4 **التدميري ابو العباس أحمد، كتاب السياسة فيما يحتاج اليه الملوك مع فضل الخلافة**، مخطوط الخزانة العامة، رقم 1033، ورقة، 27، نقلا عن محمد حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، ص107. وفي هذا المعنى أوصى ابن المقفع بضرورة ان يوقت لهم (الجند) أمير المؤمنين وقتا يعرفونه في كل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر أو ما بدا له وأن يعلم عامتهم العذر الذي في ذلك من إقامة ديوانهم وجمل أسمائهم، ويعلموا الوقت الذي يأخذون فيه فينقطع الاستبطاء والشكوى" **المقريزي أحمد بن علي، الخطط المقريزية**، دار إحياء علوم الدين، بيروت، ص241.

5 **بلغيث محمد الأمين، النظرية السياسية عند المرادي وأثرها في بلاد المغرب والأندلس**، ضمن سلسلة الاعمال غير الكاملة، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص21.

أما الماوردي فقد ربط وقت العطاء بأوقات استيفاء حقوق بيت المــال خــلال السنة وأكد أنه من المستحب أن تكون مضبوطة: " فإن كانت تستوفى في وقت واحد جعل العطاء في رأس كل سنة، وأن كانت تستوفى في كل وقتين جعل العطاء فــي كل سنة مرتين، وأن كانت تستوفى في كل شهر جعل العطاء رأس كل شهر"[1].

ومن الأفضل أن يكون وقت العطاء مضبوطا ومعلوما ومحددا يعرفه الجند[2] لأن عكس ذلك قد يفضي إلى تسلطه على أموال الرعية أو الانشغال بمكاسب أخرى غير الخدمة العسكرية كالمستغلات والمتاجر[3]، مما يؤدي إلى وهنهم وضعفهم لكن من الممكن أن تخصص للجند مكافآت أخرى خاصة إبان المناسـبات كالأعيـاد أو الانتصارات في المعارك[4] إلى جانب الغنائم التي يستفيد منها مباشرة، يقول ابــن أبي النور: "أن الجند يكسب رزقه من الجهاد والإغارة على الأعداء(المغانم) وهــم كالجوارح التي يضر بها ويفسدها أن تطعم مما لا تتصيده" [5] ولذلك عادة ما يوصى يوصى في عطاء الجند بالحزم أحيانا وبالليونة أحيانا أخرى[6].

02/ أعطيات ومرتبات الجند خلال عصري الإمارة والخلافة

وفي هذا الصدد تتواتر عند المصادر التاريخية، ذكر عملية تنظـيم وتوزيــع العطاء والأرزاق بالأندلس مع نهاية فترة الولاة واستمرارها طيلة عصري الإمــارة والخلافة، فهناك إشارات غاية في الأهمية، نقلها لنا ابن الخطيب عن وضعية رواتب هؤلاء الجند ومقدار نفقاتهم وتطورها بالأندلس من فترة إلى أخرى.

فبالأندلس كان الشاميون الذين هاجروا إلى الأندلس يحظون ببعض الامتيازات في العطاء مقارنة بغيرهم من العرب البلديين والبربر، فكانوا يسمون " الشّاذّة "[7].

---

1 الماوردي، الاحكام السلطانية، المصدر السابق، ص205،

2 ابن الازرق، بدائع السلك في طبائع الملك، المصدر السابق، ص 283.

3 الطرطوشي، سراج الملوك، المصدر السابق، ج2، ص493، ابن رضوان المالقي، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، المصدر السابق، ص374.

4 حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، صص 107-108.

5 ابن أبي النور، سياسة الامراء، مخطوط، ورقة 8أ. نقلا عن حناوي، نفسه، صص 107-108.

6 وقد قال أحدهم لابنه" لا توسعن على جندك سعة يستغنون بها عنك ولا تضيقن عليهم ضيقا يضجون به منك ولكن أعطهم عطاء قصدا وأمنعهم منعا جميلا" حناوي، نفسه، صص 108-109.

7 ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص20.

ويرجع هذا التمييز إلى وضعهم في الجندية، إذ كان الواحد من الشاميين يرزق بعد انقضاء الغزاة عشرة دنانير أن كان من بيوتات العقد، فان لم يكن منها رزق خمسة دنانير، وللواء الغازي من الشاميين مائتا دينار، وللواء الغازي من البلديين مائة دينار. ولم يكن الديوان والكتبة إلا من الشاميين وكانوا أحرارا من العشر، أما العرب البلديون فكانوا يؤدون العشر"[1].

كما كان اللواء الغازي من الجند الشامي له الحق في العطاء دون اللواء المقيم، فكان أصحاب المعاقد يعطون حسب رواية الرازي التي جاءت أكثر تفصيلا: " وكان الخليفة يعقد لواءين، لواءً غازيا، ولواءً مقيما؛ وكان رزق الغازي بلوائه مائتي دينار. ويبقى المقيم بلا رزق ثلاثة أشهر؛ ثم يدال بنظيره من أهله أو غيرهم. وكان الغزاة من الشّاميين مثل إخوة المعهود له أو بنيه أو بني عمّه، يرزقون عند انقضاء غزاته عشرة دنانير؛ وكان يعقد المعقود له مع القائد؛ يتكشّف عمّن غزا، ويستحقّ العطاء، فيعطى على قوله تكرمة له؛ وكانت خدمتهم في العسكر واعتراضهم إليه؛ ومن كان من الشّاميين غازيا من غير بيوتات العقد، أرتزق خمسة دنانير عند انقضاء الغزو"[2].

أما عن البلديين ومقدار أرزاقهم فيذكر الرازي قائلا: "ولم يكن يعطى أحد من البلديين شيئا غير المعقود له؛ وكان البلديّون أيضا يعقد لهم لواءان؛ لواءً غازيا، ولواءً مقيما؛ وكان يرتزق الغازي. مائة دينار وازنة؛ وكان يعقد لغيره إلى ستة أشهر، ثم يدال بنظيره من غيرهم"[3]. فيتبين من هذا أن أجور الجند بالأندلس كانت نصف سنوية، وهذا ربما راجع إلى حملات الصوائف والشواتي التي كانت تتم مرتين في السنة، فيعطى الجند أعطياتهم في هذه المواعيد. هذا بالإضافة إلى العلاوات التي تكون بعد الانتصارات في المعارك، ناهيك عن الأموال التي يقدمها الأمير في بعض المناسبات الدينية أو الخاصة.

1- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص110. ابن القوطية، المصدر السابق، ص، 38. **إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي**، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960، ص11.

2- ابن الخطيب، نفسه، ج01، ص21. ص 104، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج02، ص488.

3- ابن الخطيب، نفسه، ج01، ص21.

ولم يتوقف تمييز الجند الشاميين من البلديين في العطاء وحسب، بل حتى بعض الأعمال الادارية احتكرها هؤلاء الشاميون، وأما من ناحية الواجبات المالية، فكان كل الذي يترتب عليهم هو المقاطعة على أموال أهل الذمة التي في أيديهم[1]. فنجد القبائل العربية صاحبة الإقطاعات، يتولى زعيم كل قبيلة جمع خراج قبيلته، فإن كانت القبيلة شامية اكتفى زعيمها بإرسال ما تمت المقاطعة به على أموال أهل الذمة التي في أيديهم للعاصمة قرطبة، وذلك دون العشر، لأنهم معفيين منه، إذ أن قبائلهم معدة للغزو[2]، إضافة إلى تقديم الدولة الأموية لهم على من سواهم[3].

ويتبين من المعطيات السابقة أن الأجناد الشامية كانت تستفيد من ثلث الأموال والمنتوجات التي تغلها الأرض المسيحية في الكور التي نزلت بها، أي أن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بامتياز نفعي أو استغلالي مرتبط بالمنتوج الفلاحي قبل الأرض نفسها، وعلى رأي بعض الباحثين كان هذا الانزال عبارة عن استفادة الجند الشامي من ريع أرض محددة أي من مداخيلها وليس من الأرض نفسها[4]. وبالحديث عن إقطاع عسكري تجلى في "استقرار الجند الشامي في الكور المجندة". ويشمل "الأرض وضريبة المحصول في نفس الوقت"[5]، يمكن القول أن جل النصوص المصدرية قد ركزت في واقع الأمر على إخضاع الأجناد الشامية" لأموال أهل الذمة طعمة". مع استثناء لهذه القاعدة انفرد به ابن عذارى حين أشار إلى أن الأجناد الشاميين استقروا على الأموال العجمية " من أرض ونعم"[6].

ويؤكد ابن الخطيب هذه الحقيقة اعتمادا على رواية الرازي قائلا: " إذ لم يكن الدّيوان والكتبة إلا في الشّاميين خاصّة؛ وكانوا أحرارا من العشر، معدّين للغزو، ولا يلزمهم إلا المقاطعة على أموال الرّوم التي كانت بأيديهم؛ وكان العرب من البلديين يؤدّون العشر، مع سائر أهل البلد، وكان أهل بيوتات منهم يغزون كما يغزو

1- ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج1، ص104. عنان، المرجع السابق، ج02، ص488.

2- ابن الخطيب، نفسه، ج1، ص104. سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص382.

3- ابن الخطيب، نفسه، ج1، ص104-105. سالم الخلف، نفسه، ج1، ص382.

4 محمد حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، ص85.

5 بوتشيش، أثر الاقطاع السياسي، المرجع السابق، ص89.

6 ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص33.

الشاميّون، بلا عطاء، فيصيّرهم إلى ما تقدّم ذكره. وإنما كان يكتب أهل البلد في الغزو؛ وكان الخليفة يخرج عسكرين، إلى ناحيتين، فيستنزلهم؛ وكانت طائفة ثالثة يسمّون النّظراء من الشاميين والبلديين، كانوا يغزون كما يغزو أهل البلد من الفريقين"[1].

ويتضح مما ذكرته المصادر، مدى الامتيازات التي كانت الإمارة والخلافة الأموية تقدمها وتخص بها الشاميين الذين كانوا خلال نهاية عصر الولاة واستمروا طوال فترة الإمارة والخلافة يشكلون العمود الفقري للجند الرسمي بالأندلس، فإلى جانب إعفائهم من الضرائب خاصة العشر استفادوا من استغلال الأرض ومحاصيلها. وفي حالة مشاركتهم في الحملات العسكرية لفائدة سلطات قرطبة فأنهم يتقاضون رواتب نقدية أعلى بكثير مما يحصل عليه البلديون الذين وضعوا في مرتبة دنيا، وربما قد تكون أحداث عصر الولاة وما انجر عنها من صراع بين البلديين والشاميين قد ألقت بضلالها على هذا التقسيم وهذه الامتيازات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعدت عملية تفضيل الجند الشامي على البلدي، في تقديمه في الدخول على الأمراء والخلفاء بقرطبة، فمنذ بداية الدولة الأموية بالأندلس كان جند دمشق أهل كورة إلبيرة مقدمين على من سواهم في الترتيب، ولواؤهم يأتي في أول الألوية بالميمنة، يليهم جند حمص وهم أهل كورة إشبيلية ولواؤهم في الميمنة كذلك[2].

ولا شك أن نظام الغزو هذا الذي وصفه ابن الخطيب قد ظل قائما في جهات أندلسية أخرى كأقاليم الثغور كما أوضح العذري حين أشار إلى أن الأمير محمد بن عبد الرحمن ت273ه"عقد لبني تجيب وبني قلعة أيوب وألزمهم بمحاربة بني قسي المنتزين بالثغر الأعلى وأجرى عليهم الأموال عند كل حملة مائة دينار"[3]. ومن هنا نتصور أن الجند الشامي إضافة إلى ما كان يأخذه من الانتاج

---

1 ابن الخطيب، الإحاطة، المصدر السابق، ج01، ص21. ينظر الملحق رقم 19.

2 ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص58. الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص28، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج02، ص488.

3 العذري، المصدر السابق، ص 41،

الزراعي، كان يقيم في أرض خصبة يستفيد منها بشكل من الأشكال ولو أنها كانت نظريا تابعة للدولة أو للسلطة السياسية بقرطبة.

إن غياب سلطة سياسية مركزية قوية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، أدى إلى استفحال عمليات الغصب والترامي على الأرض، وسيادة قانون الغلبة الذي تعكسه بامتياز ظاهرة يتواتر على ذكرها جميع المؤرخين، وهي ظاهرة "الانتزاء" و"الإنزال" و"الاقطاع" و"التسجيل"، وتكشف المعلومات المصدرية المتنوعة عن انتشار عمليات الاستحواذ على الأرض عبر جل المناطق الأندلسية بما في ذلك أقاليم الثغور[1].

وتفيد المعلومات المصدرية أن الأمراء والخلفاء الأمويين بالأندلس حاولوا تنظيم ديوان الجند بشكل يؤدي إلى العناية به باعتباره الأداة الأولى التي يعول عليها. "تردد ذكر ديوان الجند منذ عصر الإمارة يقول صاحب أخبار مجموعة[2] بأن الأمير هشام بن عبد الرحمن كان إذا قُتِل احد من جنده " ألحق ولده في ديوان أرزاقه"[3]. وبالرغم مما تقدمه لنا المصادر من إشارات هنا وهناك، فإننا لا نستطيع تكوين صورة كاملة عن حجم ومقدار الرواتب بشكل دقيق، ومع ذلك فإن المعلومات المصدرية المتوافرة عن حجم الرواتب تعبر ضمنيا عن أهميتها مما يساعد على تكوين صورة عامة عنها، ففي هذا السياق كان يقول أحد كبار الجند معبرا عن سعادته بما جمعه من مال وهو يتولى منصب هام في الدولة، وهو معاوية بن صالح: " رزقني الأمير رزقا واسعا، واستمر كل شهر حتى عزلني عند

1 حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، ص85. لا غرابة أن يقدم بنو أمية بالأندلس الجند الشامي على من سواه، إذ أنهم موطن ثقتهم حتى أن الأمير عبد الرحمن الداخل عندما أسس مدينة إلبيرة، أسكنهم إياها بالإضافة إلى جند دمشق الكثير من مواليه، كما امتاز جند دمشق بصدق الولاء لبني أمية، إذ بمجرد استلام عبد الرحمن الناصر مقاليد الإمارة بقرطبة بادروا بالاستجابة لأمره، وتقديم فروض الطاعة له، فتخلوا عن حصونهم، وجاءوا إلى باب قصره براياتهم.

2 مجهول، اخبار مجموعة، المصدر السابق، ص109.

3 حناوي، المرجع نفسه، صص 108-109.

رأس العام، فاستقبلت العام الثاني الذي كنت فيه معزولا بالفضول مما رزق العام الأول"[1].

إذا أكدنا سابقا أن جند الحضرة المسجل في ديوان المقاتلة كان يستهلك ثلث الضرائب فمن الصعوبة بمكان الحديث عن حجم رواتبه ومقاديرها والأوقات المنتظمة لصرفها. أكثر من ذلك لا نملك معلومات نستطيع من خلالها التمييز ما بين رواتب كبار الجند وصغاره. فسكوت المصادر في هذا الباب يكاد يكون تاما.

كما يلاحظ أن الأرض باعتبارها رمزا للثروة، كانت خلال تلك الفترة محورا لصراعات متعددة تغلب خلالها كبار المنتزين على مناطق خصبة سواء برضى وتزكية السلطة السياسية بقرطبة نتيجة نقص الأموال لدفعها للجند، أو بفرض سياسة الامر الواقع والاستحواذ على الأراضي وما تحويه من أموال ومداخيل، استغلالا منها لضعف وعجز الإمارة المالي. ولا تعوزنا القرائن والأمثلة لتبيان ذلك، فيكفي القول أن الأمير عبد الله قبِل التسجيل على بعض الأراضي الواسعة والخصبة غير البعيدة عن إشبيلية ليحي ومحمد ابني عبد الله بن عبد الملك بن هاشم، اللذين ابتنيا" حصن شذفيلة من أقاليم إشبيلية، واجتمع إليهما قومهما من البربر، وسجل لهما الإمام عبد الله، واتخذا الدور والأجنة في الربض الغربي من قرطبة واكتسبا الضياع"[2]. وكان بنو سعيد بن ناصح المعروفين ببني مستنة يستفيدون من أراضي وحصون بكورة باغة[3]. وعلى غرارهم استغل بنو مهلب حصونا وأراضي بالموسطة[4].

كانت عملية التسجيل عبر الأقاليم الأندلسية لقادة وعائلات معروفة ظاهرة متفشية أدت إلى نشاط حركة الانتزاء والاستقلال عن الحكم المركزي. دفع هذا الوضع بأحد الدارسين[5] إلى الحديث عما سماه" بالتجزئة الاقطاعية" التي عمت الأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. ولم تسلم أراضي الثغور من هذه الوضعية لأن أراضيها انتقلت أيضا من " إقطاع استغلال إلى إقطاع تمليك،

1 الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص38.

2- العذري، المصدر السابق، ص106.

3- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص173.

4- نفسه، ص173.

5- بوتشيش، أثر الاقطاع السياسي، المرجع السابق، ص 87،

انحصر في عائلات توارثته في الأعقاب"[1]. وبهذه الصفة أي صفة الإرث" أصبح شبيها بالإقطاع الأوربي"[2]. باعتبار "طبقة العسكر شأنها شأن طبقة المحاربين أو الفرسان الذين أفرزهم الاقطاع الأوربي، لعبت دورا جوهريا في صياغة النظام السياسي خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري"[3].

وما يدلنا على أهمية وغنى هذه الأراضي، ومردودها العالي ما وصف به الحميري إقليم إشبيلية قائلا: " لها كورٌ جليلةٌ، ومدنٌ كثيرةٌ، وحصونٌ شريفةٌ، وهي من الكور المجندة، نزلها جند حمص ولواؤهم في الميمنة بعد لواء جند دمشق"[4]، ثم يضيف قائلا عن خيراتها ومرافقها: " وإشبيلية مدينة عامرة على ضفة النهر الكبير المعروف بنهر قرطبة، وعليه جسر مربوط بالسفن، وبها أسواق قائمة، وتجارات رابحة، وأهلها ذوو أموال عظيمة، وأكثر متاجرهم الزيت"[5].

ونفس الشيء ينطبق على سرقسطة، إذ يصفها المقري هي الأخرى بأنها من أعظم كور الأندلس، وهي من متوسط الأندلس، وكانوا يسمّونها وجهاتها في دولة بني أميّة بالثغر الأدنى، كما تسمى طليطلة مدينة الأملاك"[6]. ويقول ابن عذارى أن الخليفة عبد الرحمن الناصر" ولي أحمد بن حدير الوزارة والقيادة وأجرى الرزق على عبد الرحمن وعبد الله ابني بدر الحاجب، وذلك لكل واحد منهما ثلاثون دينارا وازنة"[7].

منذ مطلع القرن الرابع الهجري عملت الخلافة على مصادرة الأرض وإرغام الجند المنتزي الذي تجذر خلال الإمارة على الخضوع، وكان ذلك بداية لتثبيت دعائمها ونفوذها. لقد كشفت المصادر عن مختلف الصراعات والحروب التي

1- بوتشيش، أثر الاقطاع السياسي، المرجع السابق، ص 87.

2- نفسه، ص 92.

3- نفسه، ص170.

4- الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص 19، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق،ج1، ص158.

5- الحميري، نفسه، ص 19، المقري، نفسه، ج1، ص158.

6- المقري، نفسه، ج01، ص161.

7- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص159.

خاضها الخليفة عبد الرحمن الناصر من أجل توحيد المجال والقضاء على التجزئة السياسية ذات " الطابع الاقطاعي" التي حالت دون إقلاع الحركة الاقتصادية القوية وإقامة سلطة مركزية نافذة. لقد حل الارتزاق في ديوان الجند بقرطبة محل إقطاع الأرض الذي ساد خلال الإمارة. أي تم إدماج المنتزين في بنية جند الحضرة وإلحاق أغلبهم بالديوان[1].

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما أشارت إليه المصادر من إلحاق الجند المنتزي بالديوان خلال عصر الخلافة، خاصة بعد الحملات التي شنها الخليفة عبد الرحمن الناصر ضد المنتزين من أجل إخضاعهم وإلحاقهم بديوان بقرطبة. فكانت سياسته قائمة على توحيد المجال الجغرافي والبشري تحت نفوذ وسلطة الحاضرة قرطبة، فقد أصر على" إزعاج من وجب إزعاجه إلى قرطبة، ممن كانت نفسه تائقة إلى الفتنة ليكون الناس أمة واحدة ورعية ساكنة وادعة[2].

كانت غزوته الأولى إلى نواحي جيان، فأمر بالقبض على ابن الشالية" وحمل عياله إلى قرطبة فصار في الديوان بها في أعلى الملاحق"[3]، وكذلك كان مآل الزعيم ابن عيسى صاحب حصن أم جعفر في نواحي ماردة الذي نزل إلى الحضرة مؤكدا تبعيته للناصر وصار في الديوان برزق واسع[4]، كما نقل صاحبا حصني قنالش والفهمين من أعمال طليطلة إلى قرطبة وألحقا في الديوان[5]، كما" واستنزل أهل الموسطة"[6] وتخلى "أهل كورة إلبيرة عن أراضيهم وحصونهم دون أمان طلبوه طلبوه ولا عهد اعتقدوه"[7]. واستسلم لطاعته وسلطانه أهل حصون قنالش والفهمين[8]. كما أن الناصر لما فتح مدينة إستجة واستسلم له أهلها " أوسعهم طولا

1- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 80.

2- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص197.

3- نفسه، ج2، ص220، ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص222.

4- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر نفسه، ص239.

5- نفسه، ص283.

6- نفسه، ص 173.

7- نفسه، ص 58.

8- نفسه، ص 283.

وإحسانا وألحق فرسانهم وحماتهم في جملة الجند بالأرزاق الواسعة والقطائع الفاضلة على أهليهم وعيالهم"[1].

ومن ناحية أخرى فقد اتبع الخليفة الناصر الصرامة لتطبيق سياسته، خاصة على أكابر وقادة الجند ومن ذلك ما يذكره أحد المؤرخين: " فألجأ أكابر الأجناد ووجوه القواد والوزراء من العرب وغيرهم إلى الخضوع والوقوف عند أمره ونهيه"[2]. ولم يتردد في عزل أو تغيير الوزراء و اكابر الموظفين من خطة إلى أخرى[3].

لكن رغم المجهودات العسكرية الجبارة والنفقات المالية الكبيرة والوقت غير القصير الذي استغرقه الناصر للقضاء على هؤلاء المنتزين المستفيدين بشكل مباشر من الأرض، فأنه واجه عراقيل كثيرة من قبل هؤلاء، ففي أول فرصة أتيحت لكبار الجند استغلوها ليتخلصوا من الخليفة عبد الرحمن الناصر، ومنها الهزيمة العسكرية التي مني بها في وقعة الخندق سنة 327هـ ضد مسيحيي جليقية، وتعزى أسبابها الأساسية إلى تخاذل أعيان الجند وتقاعسهم في مواجهة النصارى، كما عبر ابن الخطيب وابن حيان عن ذلك بقولهم: " وبدا من قوم من وجوه الجند في هذا اليوم النفاق لأضغان احتملوها على السلطان، ففتقوا الصفوف وشرعوا في الهرب، وجروا على المسلمين الهزيمة"[4]. وهذا التواطؤ وصفه أحد الدارسين بأنها[5]" محاولة انقلابية كادت تفقد السلطة الأموية توازنها". ولا شك أن تلك الهزيمة دفعت بالخليفة الناصر إلى تعديل سياسته تجاه أصحاب الامتيازات الكبرى.

أما في فترة الدولة العامرية فقد أجزل المنصور بن أبي عامر العطاء لأكابر أجناده وقواده، ففي إحدى غزواته ضد المسيحيين قرب إليه غالب أعلى قواد الخلافة المشهورين ورفع راتبه ليتساوى مع راتبه هو الذي وصل "ثمانين دينارا في الشهر

1- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص55.

2- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 155،

3- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر نفسه، ص ص 110-111، 252-253، 276، 377، 390- 391. ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص158، 220.

4- ابن حيان، نفسه، ص ص 436-437. ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر السابق، ص42.

5- أحمد الطاهري، عامة قرطبة، المرجع السابق، ص 60.

وهو راتب الحجابة"[1]، وقد سبق التعبير عما تدره الأرض والاقطاعات على أصحابها من أموال دون حساب، وهو ما عبر عنه بمبالغة أحد قواد البربر البرزاليين لابن أبي عامر قائلا: " أعطيتني من الضياع ما انصب علي منها من الأطعمة ما ملأ بيوتي وأخرجني عنها"[2].

ومع هذه الإشارات فإننا لا نعرف بالتحديد الأعداد المسجلة في الديوان من الجند النظامي منذ بداية الإمارة إلى نهاية الخلافة، وأكثر من ذلك يصعب جدا إعطاء أرقام تقديرية حول المتطوعة لأنهم لا يسجلون في الديوان وأنهم لا يستنفرون إلا في أوقات محددة ولا يأخذون الأرزاق إلا من المغانم في حالات الانتصار.

فتتضارب المصادر في أعداد الجند فإما تقتصر على ذكر بعض الأعداد المشاركة في الحملات العسكرية، أو تقلل من حجم الأعداد لأسباب متعددة أو تكتفي بإشارات مقتضبة تدل على الكثرة أو القلة. ومن أمثلة ذلك قول ابن القوطية بأن جميع ثوار الأندلس يرتزقون ويقتطعون في حشمه"، وذكر ابن الخطيب أن الأجناد العامرية من الفرسان المرتزقين في الديوان بلغت" 12الف فارس و100 زيادة"[3]، وأما ابن عذارى فقد ذكر أن المنصور بن أبي عامر لما توفي كان" عدد الفرسان المرتزقين بحضرته عشرة آلاف وخمسمائة وأجناد الثغور قريبا من ذلك"[4]، وأما الفرسان في صوائف ابن أبي عامر وصلوا إلى ستة وأربعين ألف فارس". وعدد الرجالة: " ستة وعشرون ألف راجل"[5].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص159.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص417.

3- ابن القوطية، المصدر السابق، ص124.

4- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص301.

5- ابن الخطيب، اعمال الاعلام، المصدر السابق، ص99. ابن حوقل، صورة الأرض، المصدر السابق، ص 109. حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، ص92. أضف إلى ذلك أن استنفار المتطوعة أو العامة قد يؤدي إلى إخلاء الأراضي الفلاحية من جهة وإلى ارتفاع تكاليف الحرب والحملات من تمويل وتموين، ناهيك عن انعدام التجربة في السلاح الشيء الذي قد يجر عليهم الخسائر. أما ابن حوقل فقد قلل من أهمية وفعالية جند الأندلس فصرح أن جريدة الخليفة الناصر" ما أطبقت قط على خمسة آلاف فارس ممن يقبض رزقه ويختم عليه ديوانه لأنه مكفى المؤونة بأهل الثغور من أهل جزيرته".

ويصعب في اعتقادنا الحسم في مناقشة أعداد الجند النظامي أو المتطوعة بالأندلس، وذلك لنقص الإحصائيات الدقيقة والدورية فيما يخص البنية السكانية سواء الريفية أو الحضرية، لكون دراسة السكان بالأندلس من القضايا الصعبة رغم أهميتها في الكشف عن عدد الجند الأندلسي وقيمة النفقات المالية الموجهة له بدقة، وتكشف بعض الأبحاث الأثرية الاسبانية عن إعطاءنا صورة تقريبية عن عدد السكان ببعض المدن الأندلسية، ومن هؤلاء الباحثان" توريس بالباس" و"بالبي" اللذان قربوا لنا صورة عدد السكان وتوزيعهم في بعض الحواضر باقتراحهم لبعض الإحصائيات السكانية(1). وقد خرج "بالبي" ببعض التقديرات التي تهم الكثافة السكانية لنماذج من الكور الأندلسية، إذ قال بـ58 ساكن في الهكتار الواحد و348نسمة في الكلم2، أي بمعدل ستة أشخاص للعائلة الواحدة(2)، وقال عن نسبة سكان الحاضرة قرطبة بأنها لم تتعد مائة ألف نسمة(100000) خلال القرن الرابع الهجري(3).

وتعطينا المصادر التاريخية هي الأخرى، صورة تقريبية عن أعداد الجند من خلال بعض الحملات العسكرية. وقد قدم ابن عذارى(4) معلومات غاية في الأهمية عن أعداد الفرسان الذين كانوا يشاركون في الحملات العسكرية التي كان الأمير محمد يوجهها ضد المسيحيين خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وتهمنا هنا حملة سنة 249هـ/863م، لأنها تكشف عن طبيعة المجهودات العسكرية البشرية التي تساهم بها بعض الكور والأقاليم لفائدة السلطة المركزية بدلا من المساهمة بالجبايات والضرائب. فيلاحظ أن مجموع ما قدمته بعض الكور والأقاليم من الفرسان في حملة سنة 249هـ/ 863م، بلغ 21613فارسا(5). لكن بتفاوت واختلاف كبيرين بين مختلف مدن الأندلس، هذا فضلا عن إهمال ذكر بقية المدن مثل كورة إشبيلية وعدد فرسأنها مع ذكر قرطبة دون الأشارة إلى نصيبها من

1- ينظر ملحق رقم 17.

2- نقلا عن حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، ص 110

3- نفسه، ص 110 ولكن حسب تقديرات بعض المؤرخين الآخرين، فان سكان قرطبة تجاوزوا هذا العدد بأضعاف مضاعفة. ميغيل كروث ارنانديث، التكيف الجغرافي والسكاني والتاريخي للأندلس، المرجع السابق.

4- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص109.

5- حناوي، المرجع نفسه، ص 112. ينظر ملحق رقم19.

المجهود العسكري. كما نلاحظ كذلك أن شذونة وبعدها إلبيرة ثم رية وجيان ثم قبرة ومورور أي ستة كور من مجموع ستة عشرة تقدم لوحدها 17690فارسا من مجموع 21613، أي تقدم أكثر من النصف أنها تشكل لوحدها النواة الأساسية للجند الأموي الأندلسي باعتبارها تساهم بالعدد الأوفر منه. لا غرو فالكور المجندة على رأسها شذونة تقدم أضعاف ما تساهم به الأقاليم الأخرى لأنها تقدم الرجال بدلا من الجبايات.

وعليه تفصح بعض المصادر أن راتب صغار الجند كان لا يتعدى بضعة دنانير إذا قبل الاستقرار في مناطق معينة تحددها سلطة قرطبة. فقد أشار ابن عذارى إلى حملة عبد الملك المظفر سنة 393هـ/1002م إلى نواحي قطلونيا" إذ شجع الغازين معه على الاستقرار بجهة حصن ممفصر أو ممقصر" فخاطب جنده مشجعا: " فمن أراد الاثبات في الديوان بدينارين في الشهر على أن يستوطن في هذا الحصن فعل وله مع ذلك المنزل والمحرث فرغب في ذلك خلق عظيم"[(1)].

لا شك أن مبلغ دينارين في الشهر من الديوان قليل جدا، إلا أنه مقرون بامتيازات أخرى تهم السكنى وقليل من الأرض ومن ثمة نتصور أن راتب الجند العادي نقدا دون الامتيازات قد يكون أكثر مما ذكر. لكن نعتقد أن هناك فرقا كبيرا بين ما يتقاضاه كبار الجند وصغارهم. ولتكوين صورة عامة مقارنة لرواتب الجند في العالم الاسلامي نشير إلى أن رواتب الجند الأندلسي قد تكون قليلة مقارنة بما يتقاضاه كبار الجند الفاطمي مثلا[(2)].

03/الحجابة العامرية وإصلاح النفقات العسكرية

أما في فترة حكم المنصور بن أبي عامر التي كانت مفعمة بالإصلاحات المالية والعسكرية، فقد أعفى العامة من الغزو مقابل الانكباب على عمارة الأرض وتقديم

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص6-7.

2- يذكر صاحب الخطط المقريزية، أن مرتب الوزير في الشهر" 5000دينار ومن يليه من ولد وأخ من 300 دينار الى 200دينار" ويتقاضى الجند الاغلبي رواتبه يوميا بحيث كان الأمير عبد الله الأول "يدفع للفارس أربعة دراهم في اليوم وللراجل درهمين" كما كانت رواتب أشياخ المرابطين بالأندلس ضعيفة. بكون المرابطين تشبعوا بتقاليد الصحراء التي علمتهم التقشف فلم يزيدوا فارسا على خمسة دنانير للشهر مع نفقته وعلف فرسه فمن ظهرت نجدته أكرموه بولاية موضع ينتفع بفوائده" المقريزي، الخطط، المصدر السابق، ص241.

ضرائب سنوية تكون بمثابة عطاء للجند مشاهرة لأنه ينقطع للغزوات، فقد غير المنصور بن أبي عامر وضعية الأرض، حين أقدم على الاستغناء على الكور المجندة "الشامية العربية" التي كان يعول عليها إلى مستهل الخلافة، التي كانت تستحوذ على البلاط الخلافي والأرض وما تنتجه، وذلك لصالح العناصر البربرية التي استقدمها من العدوة المغربية وجعلها تحتل الصدارة في الميدان العسكري.

كما يضاف إلى الجهود الاصلاحية المالية والعسكرية، التي باشرها المنصور ما قام به من إعفاء الرعية من الغزو مع دفع نصيب من المال مقابل الاعفاء من الخدمة العسكرية، فابن الخطيب ذهب إلى القول بأن المنصور صدر أمره سنة 388هـ/998م" بإعفاء الناس من إجبارهم على الغزو استغناء بعدد الجيش واستظهارا بأصيل العز وعرفهم بأن من تطوع خيرا فهو خير ومن خف إليه فمبرور ومأجور ومن تثاقل فمعذور"[1]. كما يذكر ابن بلقين ما أصدره المنصور بن أبي عامر بنص فريد وأكثر وضوح قائلا: " أن ابن أبي عامر كان يحض الناس على الجهاد والغزو لكنهم عجزوا عن ذلك" وشكوا إليه ضعفهم عن الملاقاة وشغلهم بالغزوات عن عمارة أرضهم ولم يكن القوم أهل حرب فقاطعهم على أن يشتغلوا بعمارة أرضهم ويعطوا من أموالهم كل عام ما يقيم الأجناد"[2].

يبدو أن المنصور العامري قد أعفى الفلاحين من الخدمة العسكرية مقابل الضرائب السنوية لمساندة الجيش[3]. أي أنه ضرب عليهم الاقطاع وحصل في الدواوين جميع أموال الناس وكسرها عليهم وفرض بينهم ما يرتزق منه الجيش، فبقيت تلك الاقطاع عليهم إلى أن عمت الأندلس عدة الثوار"[4]. في حين يفهم من كلام ابن الخطيب أن المنصور أقدم من جانبه على إعفاء المتطوعة أو العامة من

1- ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر السابق، ص68.

2- ابن بلقين، التبيان، تن بلغيث، المصدر السابق، ص45-46. في رأيي أن المنصور بن أبي عامر إنطلق من كون المجتمع الأندلسي بلغ في هذه الفترة قمة الرفاهية والركون إلى جمع الأموال واختزانها، وهذا ما ذكره ابن خلدون عن مراحل الدول، فالدولة الأموية في الأندلس كانت تمر بالمرحلة ما قبل الأخيرة من حياتها في عهد المنصور، والنص المذكور يبين ما علقنا عليه بجلاء).

3- بن عبود، جوانب من الواقع الأندلسي، المرجع السابق، ص27.

4- ابن بلقين، التبيان، تن- بلغيث، المصدر نفسه، ص46.

المشاركة في الحملات العسكرية"[1]، وإن المتأمل لكلام كلا من ابن بلقين: " أن القوم لم يكونوا أهل حرب"[2]، وابن الخطيب الذي قال: " استغناء بعدد الجيش واستظهارا بأصيل العز".

يتضح بالفعل أن المنصور بن أبي عامر استقدم أعدادا وافرة من الجند الافريقي البربري المدرب على السلاح والقتال وأشرف عليها بشكل مباشر، واتخذها نواة أساسية لجيش مركزي قوي خاضع له بشكل مباشر. فأقدم المنصور العامري على إلغاء ظاهرة القبلية في تشكيلات الجند لما اعتمد قوة ملتحمة ومدربة تفي بشروط الشجاعة والإقدام والطاعة والولاء له شخصيا. يؤكد ابن عذارى هذا الاتجاه بقوله: " وأخلص الجند له لما رأوا من كثرة جوده وكرم عشرته وسعة مائدته فأحبوه والتفوا به وكثر إحسانه إليهم، إلى أن أدرك بهم سؤله وبلغ مأموله"[3]، فقرر بذلك ابن أبي عامر ألا يشغل جنده إلا بالأمور العسكرية.

لقد اشتهر المنصور باستنفار الجند لحملات الصوائف والشواتي ضد المسيحيين بكثرة، فغزواته فاقت الخمسين غزوة، مقابل ذلك وجب على المنصور إعطاؤه أرزاقه وأعطياته المستحقة مشاهرة". ولا غرابة أن "جميع الأجناد العامريين من الفرسان خاصة من سائر الطبقات والأحرار وجميعهم مرتزقون في الديوان"[4]. وبالتالي هذا يعكس اهتمامه واعتناءه بالجند، ولذلك حرص على أن يكون مرتب الجند مشاهرة، بالإضافة إلى ما يدفعه لهم في مناسبات الخروج للصوائف والشواتي، وفي هذا الصدد هناك نص مهم لابن الخطيب يكشف فيه توقيت وحجم الانفاق على الجند قائلا كان: " ما بين الشهر والشهر مائتي ألف دينار إلى مائتين وخمسين ألف إلى أن يدخل شهر يونيو العجمي ويتضاعف فيه الانفاق من أجل الاستعداد لغزو الصائفة، فينتهي إلى خمسمائة الف دينار"[5].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص109، ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر السابق، ص99.
2- ابن بلقين، التبيان، تن- بلغيث، المصدر السابق، ص45.
3- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص264.
4- ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر نفسه، ص 165.
5- نفسه، ص98.

وما دمنا بصدد الكلام على ما ينفق على الجند، نشير إلى أن بعض أرزاقه قد يصرف على شكل مواد عينية في مناسبات عديدة، بدلا من صرفها نقدا. فكان يدفع المنصور بن أبي عامر إبان الحملات: " لأهل الحملان وللموالي فرس ومطية وسرج ولجام، ولكل واحد نفقة شهرية من الطعام والعلوفة وتعيين الدور لهم للسكنى"[1]، كما يورد ابن رشد في نفس الصدد نازلة هامة تطرح إمكانية بيع الجندي الأندلسي لراتبه المؤدى له بالطعام قبل قبضه واستيفائه. وأجاب في ذلك" لا يجوز للجند بيع الطعام المرتب لهم على خدمتهم وعملهم إلا إذا أخرجت لهم به البراءات، إلا بعد أن يقبضوه ويستوفوه"[2]. وقد ذكرت قضايا مشابهة تهم امكانية الجندي إجارة ما أقطعه الإمام من المزارع والعقارات والقرى.

تكشف النصوص أنه بالإضافة إلى هذا العطاء قد يكون هناك "الانزال" في دور العامة القريبة من الثغور ومواقع الحروب، أو تقع في الطرق التي تسلكها الحملات وتتخذها محلات بها. ولذلك فلا غرابة أن تكشف كتب الفتاوى والنوازل عن إشارات تعكس مدى تذمر الرعية الأندلسية من مسألة إنزال الجند، تطلب الافتاء والنظر فيما يمكن أن يصيب الدور من الأضرار والعيوب التي يسببها إنزال الجند بها إبان الحروب[3].

أن هذا الاصلاح المالي العسكري الذي باشره المنصور بن أبي عامر، لم يكن ليُرضِي بعض الأطراف المتنفذة التي حرمت من امتيازاتها السابقة، ولا شك أنه أمر طبيعي أن تتشكل معارضة ضده مثلما ظهرت مع الخليفة عبد الرحمن الناصر سابقا، فينقل لنا الطرطوشي على لسان أحد كبار الجند الأندلسيين، ومحملا في نفس الوقت الإصلاح العامري مسؤولية ما ظهر بالأندلس من انقسام قبيل وبعد سقوط الخلافة قائلا: " وما زال أهل الإسلام ظاهرين على عدوهم وأمر العدو في ضعف، لما كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين

1- ابن الخطيب، أعمال الاعلام، المصدر السابق، ص101. وربما تأثر ابن أبي عامر بالتقليد الفاطمي، إذ كان الاحسان عندهم" في رأس كل سنة هو حصان بسرجه ولجامه وسيف ورمح محليان. . ." القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص 204.

2- ابن رشد، الفتاوى، المصدر السابق، ج3، ص153-155.

3- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج5، ص322.

ويربونهم كما يربي التاجر تجارته، وكانت الأرض عامرة والأموال وافرة والأجناد متوافرين، إلى أن كان الأمر في آخر أيام ابن أبي عامر فرد عطايا الجند مشاهرة بقبض الأموال على النطع"[1]، وقدم على الأرض جباة يجبونها فأكلوا الرعايا واجتاحوا أموالهم، فتهاوت الرعايا وضعفوا عن العمارة، فقلت الجبايات المرتفعة إلى السلطان وضعفت الأجناد وقوي العدو على بلاد المسلمين"، ثم يضيف الطرطوشي مبررا مناسبة كلامه قائلا: " إلى أن دخلها الملثمون فردوا الاقطاعات كما كانت في الزمان القديم"[2].

إذا اشتهر المنصور العامري بالإصلاح العسكري المقرون باسمه، فهو في الواقع لم يكن إصلاحا شاملا، بل قام هو الآخر بمحاباة بعض الأطراف وتقديم بعض الاقطاعات لها وخاصة في بداية إشرافه المباشر على الأندلس، فيقول ابن عذارى في هذا الصدد: " وفي سنة 370هـ /980م انتقل ابن أبي عامر إلى الزاهرة، ثم أقطع ما حولها لوزرائه وكتابه وقواده وحجابه وتنافس الناس بالنزول في أكنافها"[3]. كما سمح ابن أبي عامر لبعض جنده والمقربين إليه من الاستفادة المطلقة من الأراضي الخصبة. فهذا أحدهم رد عليه قائلا: " أعطيتني من الضياع ما انصب علي منها من الاطعمة ما ملأ بيوتي وأخرجني عنها. . "[4].

أن هذه التناقضات التي وقعت فيها السلطة السياسية بقرطبة مع الملكية العقارية دفعت بأحد الباحثين إلى القول بأن" رغبة السلطة المركزية في القضاء على الاقطاع العسكري من جهة واضطرارها إلى الاعتماد عليه من جهة ثانية مؤشر

1- الطرطوشي، سراج الملوك، المصدر السابق، ج2، ص498-499.

2- نفسه، ج2، ص498-499. وعلى ما يبدو أن كل هذا الكلام ومناسبته، كان لتبرير دخول المرابطين إلى الأندلس وإعادة سياسة الاقطاعات التي ازدهرت سابقا، ولكن الطرطوشي لا يدري أن فترة القرن الثالث وما صاحبها من انشقاق بسبب التجزئة الاقطاعية وقلة ورود الأموال إلى مركز الإمارة، لم يكن سببها المنصور وسياسته، بل كانت بسبب السياسة الاقطاعية التي كانت منتهجة آنذاك بالأندلس منذ وقت مبكر، وهذا لا يعزى إلى السياسات وحدها، بقدر ما يعزى إلى مدى قوة أو ضعف شخصيات القادة والأمراء الذين حكموا الأندلس. فالناصر والمنصور بن أبي عامر مثلا وفرا شروط نجاح إصلاحاتهم بخلق نواة جيش مركزي قوي بلا عصبية قبلية.

3- ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص579، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص 471.

4- المقري، نفسه، ج1، ص417.

مفيد عن طبيعة الخلافة الأموية المرتكزة على أنماط إنتاجية متنافرة وهياكل زراعية معقدة"[1].

وتكشف المصادر عن إشارات تهم رواتب بعض قواد الجند، لكن لا يمكن القياس عليها واتخاذها قاعدة للقول بأن الجند يستفيد من مرتبات هامة دائما، ففي أواخر عصر الخلافة، اشتهر أحد قواد الجند، ويدعى "ابن فتحون" والذي كان يتلقى كل مرة خمسمائة دينار[2]. أي أكثر من خمس مرات راتب الوزير أو الحاجب. وسبب ذلك أن هذا القائد كان يتصدى للمسيحيين الذين يخافونه بشدة، بدليل" أن النصراني إذا أورد فرسه ليشرب، فلم يشرب يقول له: "أشربت أم رأيت ابن فتحون في الماء"[3].

لاشك أن أعطيات الجند مرتبطة بشكل مباشر بالجبايات كما سلف القول، تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والأمنية السائدة، وذلك ما حدث بالفعل في العقدين الأخيرين من عصر الخلافة، فلقد دفعت الأزمات والصراعات الإقليمية والمحلية وكذا تكالب الأطماع المسيحية إلى الزيادة في الجبايات غير الشرعية نظرا لارتفاع تكاليف الحفاظ على الأمن وتأمين الحدود، وصار الاهتمام أكثر بأعطيات الجند خاصة المرتزق منهم. فهذا ابن عبد الجبار يكلف أقاربه للاستعداد لطوارئ الحرب وأمره" بإثبات الناس رجالا وفرسانا في ملاحق ديوان الجند ووزعت عليهم الاسلحة"[4]. وأكثر من ذلك ولى إحدى قريباته على المدينة وأمرها بإثبات كل من جاءها في الديوان فلم يبق أحد حتى أثبت نفسه حتى الزهاد والعباد وائمة المساجد وغيرهم، وقبضوا العطاء وكذلك التجار والأغنياء"[5].

لم تكن وضعية الأرض مع نهاية الدولة الأموية أحسن مما كانت عليه في فترة الاستقرار إبان الخلافة والفترة العامرية، وعادت التجزئة السياسية إلى الصدارة من جديد إذ أن عبد الرحمن بن أبي عامر الملقب "بشنجول" لما حاول فرض سلطته

1- الطاهري، عامة قرطبة، المرجع السابق، ص62.
2- الطرطوشي، سراح الملوك، المصدر السابق، ج2، ص701.
3- نفس المصدر والجزء والصفحة، ابن رضوان، الشهب اللمعة، المصدر السابق، ص409.
4- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص62.
5- النويري، نهاية الارب، المصدر السابق، ج23، ص 130.

على قرطبة ضد محمد بن هشام بن عبد الجبار لم يتردد "في أن يحلف رؤساء الجند وأهل الخدمة عند المنبر بإيمان البيعة أن يقاتلوا مع أهل قرطبة وكتب لهم صكوكا بالإنزال في دورهم وضياعهم"[1].

أن بوادر الانقسامات السياسية الطائفية عصفت بالمركزية السياسية التي تمتعت بها الخلافة طيلة القرن الرابع الهجري، وانعكس ذلك بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية والعقارية وقد عبر ابن بلقين بدقة عن الوضعية الجديدة في ميدان الاقطاع العسكري حين قال: " لما تمت الدولة العامرية بقي الناس لا إمام لهم ثار كل قائد بمدينة وتحصن في حصنه بعد تقدمة النظر لنفسه واتخاذه العساكر، وادخاره الأموال فتنافسوا على الدنيا وطمع كل واحد في الآخر"[2]، ولقد عادت ظاهرة التحصين التي نشطت من جديد كما تعبر عن ذلك إحدى الأمثال العامية الشهيرة في الأندلس بالقول: "حصني ولا من يقسني"[3].

ويبدو أنه مع نهاية عصر الخلافة، ولمحاولة تفادي مزيدا من الخسائر بسقوط الأسرة الأموية، وحقنا لدماء المسلمين، حاول الوزير أبو الحزم جهور بن محمد العودة إلى سياسة الاقطاعات المالية السابقة للعهد العامري، ولذلك تذكر المصادر بنبرة الاستحسان لما قام به من إصلاحات، وما انجر عنها من فترة هدوء مؤقتة، فقد عمل على " ترتيب البوابين والحشم على ابواب القصور، وصير أهل الأسواق جندا وجعل أرزاقهم رؤوس أموال تكون بأيديهم يأخذون ريعها خاصة ورؤوس الأموال باقية"[4].

ثانيا/ النفقات على توطيد الأمن.

لم يكن لدى المسلمين الأوائل فكرة واضحة عن حدود شبه جزيرة إيبريا؛ فسرعة الفتح جعلتهم يتخطون عقبة جبال البرْتات ويتوغلون بعمق في فرنسا. وكان فشل فتح غالة القديمة راجع لعدة أسباب مجتمعة منها[جغرافية (المناخ المطير)[5]،

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص49.

2- ابن بلقين، المصدر السابق، ص58.

3- الزجالي، أمثال العوام، المصدر السابق، ج1، ص211.

4 الحميدي، جذوة، المصدر السابق، ص 28، النويري، المصدر السابق، ج23، ص 91.

5- **ميغل كروث إرْناتْث، التكيُّف الجغرافي والسكاني والتاريخي للأندلس**، تر فخري الوصيف. مقال

وتاريخية (قوة التلاحم الاجتماعي لأمناء القصر الذين أنشأوا الأسرة الكارولونجية)، وعسكريـــة (مقاومة الكونت أودو Eudes من تولوز)]؛ وظهور الأطماع الأوربية المسيحية المبكرة في شبه الجزيرة الأندلسية كمحاولة لاستردادها، خاصة وأن بـــلاد الأندلس كان يحيط بها الساحل من معظم جهاتها مما حـــتم رصـــد أمـــوال طائلـــة لحمايتها وتأمين حدودها المترامية الاطراف.

كما أن ظهور الصراعات العرقية الداخلية ببلاد المغرب(العـــرب والبربـــر) وانتقالها بعد ذلك إلى الأندلس منذ عام 122هـــ/739م حتم على الفاتحين التخلـــي عن الحافة الكانتبرية، وجاء بعد ذلك عبد الرحمن الداخل ليدعم هذا الوضع. وبعـــد فقدان برشلونة ومعها كل كطالونيا القديمة، بقيت أعالي جبال البرتات عصية علـــى السيادة الإسلامية في الأماكن الثغرية[1] التي وصلت إليها، بشكل صوري أكثر منه فعلي.

مقال منشور على موقع مجلة الفسطاط التاريخية،

http، ص، elfustat. blogspot. com، ص2013، ص07، ص، blog-spot_3701. html

فحاجز البرتات الشاسع (435 كم) يبدو عسير الجواز؛ إذ تشكل جباله عقبة، بارتفاعاتها الشاهقة والمنحدرة، وفجاجها صعبة وخطرة على الجيوش. ومن جهة أخرى، فشبه جزيرة إيبريا تكوّن حدّ العالـــم الغربي؛ الذي فيه كان يلتقي آخر الأرض المعمورة من العالم القديم. وبتنازل الإسلام الأندلسي تقريبا منذ البداية عن الحافة الكانتبرية، تزعزعت سيادته في أعالي البرتات، وفقد مبكرا الأراضي الكتلانية الواقعة إلى الشمال، وتحول حاجز البرتات إلى ستار حديدي شمالي صعب.

1 الثغر الاسباني أو المارك الاسباني أو الثغر القوطي، يقصد بهذا المصطلح في النظام الاداري الكارولنجي (أراضي الحدود ذات الاحتكاك الدائم بالعدو الخارجي) وتخضع إدارته لقائد عسكري برتبة كونت (Count) وقد أنشئت هذه الولاية الحدودية فيما وراء جبال البرتات لتكون سدًا يحمي غاليسيا من خطر الهجمات الإسلامية ويشمل هذا الثغر مدنًا مثل جيرونة وأوزونة وبرشلونة فيما بعد سنة 185هـــ/801م التي أصبحت قاعدة لهذا الثغر وكان الافرنج يعينون حكامه مـــن الكونتـــات الـــذين ينتمون إلى أصل إفرنجي أو قوطي وبمرور الزمن استطاع الكونتات القوط أن ينتزعوا برشلونة مـــن يـــد الافرنج وأن يجعلوا منها نواة لإمارة إسبانية مستقلة هي إمارة قطلونية التي حافظت على استقلالها طـــويلاً. عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج1، ص235-236، بدر، تاريخ الأندلس، المرجع السابق، ص57-58.

01/الإنفاق على الأمن الداخلي

لقد تعرضت الأندلس منذ نهاية عصر الولاة إلى عدة هزات، كانت نتيجتها اندلاع الفتن في أرجاء الدولة، فتمخض عنها ظهور الإمارة الأموية مع سنة 138هـ/755م بقيادة عبد الرحمن الداخل، ليستتب الأمر له بعد قضائه على بقايا المعأرضة السياسية بالأندلس، ولكن سرعان ما طلت الفتن بقرنها في مختلف نواحي الأندلس وخاصة في مطلع القرن الثالث الهجري، لتشتد نارها مع منتصف هذا القرن وإلى نهايته، وقد انقسمت هذه الثورات إلى انتفاضات أسرية لا تخرج عن البيت الأموي والعاصمة قرطبة وضواحيها، وأخرى حركات ثورية ذات طابع سياسي اجتماعي مست أحيانا مختلف أطياف المجتمع الأندلسي وإثنياته، وقد امتد لهيبها إلى مختلف مناطق الأندلس، وكانت تكاليف إخمادها باهظة، مما أدى إلى استنزاف خزينة الإمارة بسبب النفقات الكبيرة لتوطيد الأمن وإخماد مختلف الثورات بأرجاء الأندلس، بل وحرمان الدولة من مصادر مالية جبائية عديدة، وبالتالي فإن مقدار النفقات قد زاد بشكل كبير ومقدار الجباية قد تراجع بشكل رهيب.

01/01- توزيع الأموال لتأليف المعأرضة الأسرية

ومن أولى الإشارات الهامة الدالة على بوادر المعأرضة السياسية الأسرية التي واجهتها إمارة عبد الرحمن الداخل، ومقدار الأموال التي صرفت لإخمادها لتأليف القلوب أحيانا، ومواجهة الثائرين أحيانا أخرى، ما ذكره ابن حيان في هذا الصدد، في إحدى كتبه المفقودة "المسهب" حيث قال عبد الرحمن الداخل بعد قتله لابن أخيه المغيرة: " ما عجبي إلا من هؤلاء القوم، سعينا فيما يضجعهم في مهاد الأمن والنعمة، فأقبلوا علينا بالسيوف، ولما آويناهم وشاركناهم ودرت عليهم أخلاف النعم، فنازعونا فعاجلناهم قبل أن يعاجلونا، وإن أشد ما علي في ذلك أخي والد هذا المخذول، كيف تطيب لي نفسٌ بمجاورته بعد قتل ولده أخرج له الساعة فاعتذر إليه، وهذه خمسة آلاف دينار(5000) ادفعها إليه، واعزم عليه في الخروج عني من هذه الجزيرة إلى بر العدوة. قال: فلما وصلت إلى أخيه وجدته أشبه بالأموات، فعرفته ودفعت له المال"[1].

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص47.

كما ترد كذلك إشارات أخرى عن الصراعات الأسرية وما تبعها من نفقات تحملتها خزينة الأندلس، ما حدث لهشام الرضا بعد أن بويع بالإمارة بعد أبيه عبد الرحمن الداخل، حيث أعلن سليمان رفضه لإمارة أخيه هشام، وتحصن في طليطلة، ثم انضم إليه أخوه عبد الله سنة 173هـ/789م [1]، فهاجم سليمان قرطبة محاولاً امتلاكها لكنه فشل وأنهزم[2]، وفي سنة 174هـ/790م قدم عبد الله على أخيه هشام بقرطبة بلا أمان، فأكرمه هشام وأنزله عند ابنه الحكم الربضي[3]، ثم طلب سليمان الأمان من أخيه هشام، فوافق الأخير شريطة أن يغادر الأندلس، مقابل ستين ألف دينار (60000)[4]، وبعد وفاة هشام سنة 180هـ/796م، بادر عبد الله وسليمان بإعلان الثورة من جديد، على ابن أخيه الأمير الحكم الربضي، وبعد مقتل سليمان سنة 184هـ/800م [5] وبعد سبع سنوات من النزاع، قرر الحكم الربضي اللجوء إلى المال لشراء ذمة عمه عبد الله، فدفع له مقدار ألف دينار كراتب شهري(1000)، بالإضافة إلى ألف دينار (1000) أخرى كل عام على شكل مخصصات وأن يبقى في بلنسية مؤديا للطاعة[6].

وعندما تولى عبد الرحمن الأوسط الإمارة تردد عبد الله البلنسي في إعلان البيعة، ثم جهر بالعصيان المسلح لكن حركته باءت بالفشل فـ " كاتب عبد الرحمن، وعهد إليه بالنظر لأهله وولده، فأنفذ عهده ولم يعرض له إلى أن مات سنة ثمان ومائتين"[7].

1- كان هشام يبر أخاه عبد الله ويفضله على كثير من إخوته إلا أن عبد الله كان يطمع بالمشاركة في الملك، فخرج إلى أخيه سليمان لإعلان التمرد ضد هشام، فحاول هشام رده إلى قرطبة فلم يفلح. ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص62.

2- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص62، مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص119.

3- ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص363. ابن عذارى، نفسه، ج2، ص63، ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص11.

4- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص63-65. ابن الخطيب، نفسه، ج2، ص11.

5- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص70. سالم الخلف، المرجع السابق، ج1، ص230.

6- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص70. ابن الأبار، الحلة السيراء، المصدر نفسه، ج2، ص363.

7- ابن الأبار، نفسه، ج2، ص363، سالم الخلف، المرجع نفسه، ج1، ص231.

فهذه نماذج من الصراعات والثورات الأسرية التي كانت في عصر الإمـــارة وكانت أسبابها متعلقة بالعرش وولاية العهد، وكما ذكرنا كانت النفقة عليها كبيرة.

02/01- النفقات لتسكين وإخماد الانتفاضات والثورات

أما عن الثورات الداخلية التي عمت الأندلس مع منتصف القرن الثالث الهجري وامتد لهيبها إلى مختلف نواحي الأندلس فكان ضررها بليغا، حيث كانـــت الإمـــارة قاب قوسين أو أدنى من السقوط، وهذه الفترة يسميها بعض الباحثين بعصر" ملـــوك الطوائف الأول"، وعندنا هنا الكثير من الأمثلة عن هذه الثورات وعن النفقات التي صاحبتها، رغم أننا لا نملك إحصائيات دقيقة عن حجم النفقات التي صـــرفت فـــي سبيل إخمادها، ومع ذلك فإن إشارات المصادر ذات الصبغة الانطباعيـــة، تســـعفنا لتكوين صورة تقريبية عن حجم هذه النفقات، سواء ما تعلق منها بتجهيز الحمـــلات العسكرية وتكاليفها، أو عملية استنزال هؤلاء الثوار المنتزين، وما تتطلبه العملية من تنازلات وامتيازات وإغراءات مالية من قبل السلطة المركزيـــة لتســـكين مختلـــف الثائرين.

ونظرا لكثرة هذه الثورات وصعوبة تتبع جميعها، فإننا سنورد هنـــا بعـــض الأمثلة الدالة على ما أصاب الإمارة الأموية في هذه الفترة من تردي، بسبب هـــذه الانتفاضات المتكررة والتي استهلكت جميع موارد الأندلس المالية، ومن الإشـــارات الهامة في هذا المجال ما ذكرته المصادر التاريخية عن ثورات أحفاد عقبة بن نـــافع بتدمير ونواحيها في فترة عبد الرحمن الداخل، فعبد الرحمن بن حبيب الفهري حسب العذري: " احتل كورة تدمير وتحصن بجبال بلنسية"[1]. كما يذكر العـــذري ثـــورة قاسم بن عبد الرحمن بن عقبة الفهري وأنه: " لما هلك محمد بن يوسف بـــن عبـــد الرحمن الفهري المعروف "بَركَأنه" الثائر بطليطلة في سنة 196هـــــ/811م، قـــام

1- العذري، المصدر السابق، ص11. ونزع اليه رجل من البرانس يعرف بمسكار فاغتاله وقتله، وقدم على الامام عبد الرحمن بن معاوية برأسه سنة 160هــ/776م فأعظم جائزته. وفي سنة 162هــ/778م غرّق الإمام عبد الرحمن بن معاوية المراكب بكورة تدمير وأذهب عدّة البحر. ينظر الملحق رقم 04.

مقامه قاسم بن عبد الرحمن بن عقبة، فغزاه عبد الرحمن بن معاوية، فتلقاه منيبا محكما في نفسه، فعفا عنه وأمنه وانتقل معه إلى قرطبة إلى أن توفي بها"[1].

وعن عملية استنزال الثائر الاصبغ بن وانسوس بنواحي ماردة، واستيلائه على الكثير من الضياع والملكيات العامة هناك، يذكر ابن عذارى أنه: " كان للثائر الاصبغ بن عبد الله بن وانسوس في ماردة في ولاية الأمير الحكم بن هشام الكثير من الضياع فبعد أن طلب الامان من الحكم أمن وخرج من ماردة، وصار في مصف الحكم فسكن قرطبة، ثم فسح له في الاختلاف إلى ضياعه بماردة [2].

ومع كل هذه الثورات وغيرها مما لم نذكرها، يبدو أن الوضعية المالية الجيدة للإمارة في عهد الحكم الربضي وحزم الأمير نفسه وفتوة الدولة، قد أخرت من زمن ظهور الفتن والثورات بالأندلس، فيذكر أحد الباحثين أنه: "لم تأت أوائل القرن الثالث الهجري، حتى كانت الأندلس قد بلغت مبلغًا عظيمًا من الرخاء، وتضاعفت مواردها من الدخل"[3].

ولم يكن المسبب لهذه الوضعية التي آلت إليها الأندلس هؤلاء الثوار المنتزين فحسب، بل كان بعضها نتيجة لمشاكل مختلفة ترسبت وتراكمت منذ بداية الإمارة أن لم نقل منذ فتح الأندلس نفسه، لتلقي بضلالها على النصف الثاني من القرن الثالث، ثم تخمد مع بداية القرن الرابع الهجري، لتطل الفتن بقرنها من جديد بعد الاضطرابات التي تلت الدولة العامرية وظهور الفتنة القرطبية.

وقد أشار ابن سعيد إلى إحدى جذور هذه الأزمات ومساهمتها فيما آلت إليه الأندلس، فتسلط بعض كبار رجال الادارة الأموية حسبه واساءتهم السيرة كان له دوره في اثارة بعض هذه الثورات، ومن هؤلاء الوزير "هاشم بن عبد العزيز" الذي يصفه ابن سعيد قائلا: " "وَكَانَ هَاشم تياهًا حقودًا فأفسد الدولة وَكَانَ يقدمهُ على العساكر فَخرج مرّة إلى غرب الأندلس ليقمع مَا هُنَالك من الثُّوَار فأساء السِّيرَة فِي

1– العذري، المصدر السابق، ص11.

2– ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 72.

3– نفس المصدر والجزء والصفحة

الْحَرَكَة وَالنُّزُول والمعاملة مَعَ الْجند فأسلموه وَأخذ أَسِيرًا"[1]. ثم يضيف ابن سعيد واصفا تمادي هذا القائد وتسلطه حتى على أبناء الأسرة الحاكمة نفسها، فزالت هيبة الإمارة بسببه وظهرت بذلك الثورات في كل نواحي الأندلس نظرا لما تعرضت له سلطة الإمارة من امتهان: " وأنهضه مرّة مَعَ ابْنه الْمُنْذر إِلَى ثغر سرقسطة فأساء الْأَدَب مَعَه حَتَّى أحقده وأتلف محبته لما صَارَت السلطنة إِلَيْهِ وثارت الثوار فِي الأندلس بِسَبَبِهِ وَمَا مَاتَ مُحَمَّد سنة 273هـ/886م. . . حَتَّى خرقت الهيبة وَزَال ستر الْحُرْمَة واستقبل ابْنه الْمُنْذر[2] ثمَّ استقبل عبد الله نيران الْفِتْنَة فأصلتهما مُدَّة حياتهما إِلَى أن خمدت بالناصر عبد الرَّحْمَن"[3].

وقد كانت أشد الثورات فتكا بالإمارة ثورة ابن حفصون حيث استعصت وطال امدها رغم ما استهلكته من أموال ونفقات، وما تكبدته الإمارة الأموية من خسائر مادية، فيذكر ابن سعيد محاولات المنذر لإخماد هذه الثورة وما بذله من جهد ونفقات في هذا السبيل قائلا: " ثمَّ أَخذ فِي التَّجْهِيز إِلَى قتال عمر بن حفصون الثائر الشَّديد فِي الثوار وَكَانَ قِيَامه وامتناعه فِي قلعة ببشتر بَين رندة ومالقة وَكَانَت من أمنع قلاع الأندلس، لا ترام وَلا يخْشَى من فِيهَا إِلا من الأجَل؛ فحصره فِيهَا"[4].

وفي نفس الإطار يخبرنا العذري عن الثائر "ديسم بن إسحاق"، الذي: "ملك لورقة وغلظت شوكته، وكثر أتباعه وأعلن بالخلعان وحارب أهل الطاعة وعثر على معادن الفضة بتدمير فضرب الدراهم على اسمه. وغزاه أحمد بن محمد بن أبي عبدة القائد وحاربه وضايقه، فأذعن وأدى قطيعا من الجباية، وتمسك بموالاة عمر بن حفصون، وضرب الدراهم على اسم الإمام عبد الله وتوفي بمرسية سنة 293هـ/905م"[5].

1- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص53.
2- نفسه، ج1، ص53.
3- نفس المصدر والجزء والصفحة.
4- نفسه.
5- العذري، المصدر السابق، ص11-12.

فهذه نماذج من ثورات القرن الثالث وما صاحبها من نفقات ماليـــة وتخريـــب للاقتصاد جملة سواء من المنتزين أو ما سلكه جند الإمارة مـــن تخريـــب لـــبعض الحصون والضياع والمحاصيل الزراعية لحصار هؤلاء.

اما الثورات التي حدثت مع بداية القرن الخامس الهجري، فقـــد كـــان ســـببها الظاهر الصراع على العرش بين الأمويين والعامريين، لتتطور إلى ثورة هوجـــاء تتخذ طابع العصبية، وقد عمت مختلف مناطق الأندلس، ولكن كان المتضرر الاكبر منها هي دولة الاسلام في الأندلس، وهذه الفتنة وأن لم تكن النفقة عليها من الدولـــة بشكل رسمي ومباشر نظرا لغياب السلطة الفعلية المركزية الواضحة التـــي تـــدير الأندلس، إلا أنها حطمت الكثير من الانجازات الملوكية التي تحققت خـــلال القـــرن الرابع الهجري، حيث كانت النفقة على هذه المشاريع باهظة، استهلكت الكثير مـــن الأموال التي جمعت وادخرت في وقت سابق.

فتبدلت الأوضاع في أثناء الفتنة القرطبية (399- 422هـ/1008-1030م) حيث كان لها الاثر الكبير في تدهور وإرباك تدفق الأموال بالأندلس، فقـــد فشـــلت الحكومات القرطبية المتتالية في هذه المدة بتوجيه السياسة الاقتصادية للأندلس وجهة تجلب الاستقرار والاطمئنان والرخاء كما كانت في ظل الخلافة والحجابة[1]. فيذكر المقري أنه في: " أيام المنصور بن أبي عامر، حققت موارد الدخل زيادة عظيمـــة، واستمرت هذه الزيادة في عهد ولده عبد الملك. ثم كان انهيـــار الدولـــة العامريـــة، والخلافة الأموية، واضطرام الفتنة في كل مكان، فتحطمت موارد الدخل، وكســـدت التجارة والصناعة، وغاضت أسباب الرخاء"[2].

وهذا أمر طبيعي، فالدولة لم تستطع حماية مواردها ولا ممتلكاتها الخاصة ولا ممتلكات الافراد وذلك بسبب نقص الموارد نظرا لما تعرضت له من حروب وفـــتن استمرت أكثر من عشرين عامًا تخرب فيها اقتصادها واستهلكت أموالها ومواردهـــا

1- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، صص 516، 524- 525؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص38، 61، 84، 99، 106، 112، 145- 146؛ عبد الوهاب خلاف، قرطبة الاسلامية، المرجع السابق، ص ص 82- 83.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص78 و93.

Lévi provençal. L'Espagne Musulmane aux Xème Siècle,op-cit, p. 176 ،183 & 184

ومدخراتها. وهذا ما تبعه بعد ذلك تمرد الجيش(حامي الأندلس) نظرا لقلة الانفــاق عليه، فنتج عن ذلك انفراد كل حاكم أو قائد جيش بالمقاطعة التــي كــان يحكمهــا، وبذلك تقلصت مساحة دخل الأرض القرطبية، واقتصرت على المدينة واحوازها من القرى الملاصقة لها[1].

وكانت معالجة الأزمات الاقتصادية في تلك الفتنة عقيمة وغير مجدية وذلــك بســبب تهــور خلفــاء تلــك الحقبــة؛ فحــدث أن قــرأ محمــد بــن هشــام المهدي(399هـ/1008م)، بقرطبة كتابًا يشنع فيه على البربر: "أنهم دخلــوا وادي الحجارة عنوة فانتهبوها واستباحوا أهلها فضج الناس لذلك وأخبرهم بأنــه ســيغزو البربر ويقاتلهم"[2]، كما "ابتدأ ابن عبد الجبار ببناء أبواب قرطبة وظهر منه جــزع وخوف واجترأت عليه العامة فاستخفوا به"[3]. ثم أمر محمد المهدي بأن ينادى "في سائر الثغور من حمل شيئًا من الطعام إلى محلة البربر فقد حل ماله ودمه فأقــاموا خمسة عشر يومًا يعيشون بحشيش الأرض"[4].

كما يذكر ابن عذارى في هذا الصدد النهب والخراب الذي عم قصور قرطبــة وذخائرها قائلا: " واستولت العامة على خزائن الكسوة والمتاع والسلاح والحلي، ولم يكف النهب إلا في مساء اليوم التالي. وحرص عبد الجبار على أن يحيط بقواتــه، بيوت الحُرم والمال وخاص المتاع والجوهر، وأن يبعد العامة عنها، وقد اســتولى المهدي على جميع محتوياتها ونقلها إلى قصر الخلافة بقرطبة. ويقال أنه حصل من أموال الزاهرة المنهوبة خمسة آلاف وخمسمائة ألف دينار من النقود، ومن الذهب ما قيمته ألف ألف وخمسمائة ألف"[5].

1- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، صص 516، 524- 525؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، صفحات 38، 61، 84، 99، 106، 112، 145- 146؛ محمد عبد الوهاب خلاف، قرطبة الاسلامية، المرجع السابق، ص 82- 83.

2- ابن عذارى، نفسه، ج3، ص85.

3- نفسه، ج3، ص85.

4- نفسه، ج3، ص86.

5- نفسه، ج3، ص65. عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص635.

ليس هذا فحسب بل عمد المهدي إلى تخريب العمــران الــذي يرمــز إلــى العامريين، فيضيف ابن عذارى في هذا السياق قائلا: " فاستصفى ســائر مــا فــي الزاهرة من الخزائن والأموال الطائلة، إلى هدم صروحها وأســوارها، واســتطالت الأيدي إلى كل نفيس من مرمر قصورها وطرائفها وأنقاضها وأبوابها، فلم تمــض أيام قلائل على ذلك السيل المدمر، حتى اختفت صروح الزاهرة ومعالمها الضاحكة، وغدت أطلالا دارسة، وخرائب موحشة. وكان المهدي يتعجل إزالة رسوم بني عامر بكل ما وسع، خشية أن يعود عبد الرحمن المنصور، قبل أن يــتم إحكــام ضــربته وتوطيد مركزه"[1].

ومن مظاهر النفقات الباهظة في هذه الفتنة ما قدمه الفتى واضح الصقلبي سنة 400 ه لأمير برشلونة "الكونت رامون بوريل" وأمير أورقلة "الكونت أرمنجو" إذ: " اتفق معهما على أن يمداه بجيش لمقاتلة البربر في قرطبة، فقبلا معاونتــه بشــروط باهظة، من تقديم الطعام والشراب، وأن يتناول كل منهما في اليوم مائة دينار، وأن يتناول كل جندي دينارين في اليوم، وأن يستولي الجند النصارى على ما يغنمونــه من سلاح البربر وأموالهم، وأخيرًا أن يستولوا على مدينة سالم، وقد احتلوها بالفعل في طريقهم إلى طليطلة، بعد أن أخلاها واضح من المسلمين"[2]. وفي نفس الإطــار يخبرنا ابن عذارى أنه لما اشتدت قساوة الظروف بالبربر اتفقوا مع النصارى لفــك الحصار: " فأرسل ابن مامة النصراني للبربر ألف عجلة من الدقيق والعقاقير وأنواع المآكل وألف ثور وخمسة آلاف شاة وجميع ما يصلحهم، وذلك على شرط أن يعطيه البربر إذا ظفروا ما أحب من مدائن الثغر فقبلوا ذلك منه"[3].

---

1 ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص65. وقد كان المنصور بن أبي عامر، يتوقع ذهاب دولته وخراب الزاهرة، فكان هذا الخاطر ينتابه من آن لآخر، ويفضي به إلى خاصته، وقد نقل إلينا الوزير أحمد بن حزم، أن المنصور كان يقول، " ويحًا لك يا زاهرة الحسن، لقد حسن مرآك، وعبق ثراك، وراق منظرك، وفاق مخبرك، وطاب تربك، وعذب شربك، فياليت شعري من الذي يهدمك، ويوهن جسمك ويعدمك"، وأنه كان يؤكد لأصحابه صحة هذه النبوءة في مناسبات كثيرة. عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص635.

2- ابن عذارى، نفسه، ج3، ص94 و95، ابن بسام، المصدر السابق، ج1، صص32، عنان، دولة الإسلام، نفسه، ج01، ص648.

3- ابن عذارى، نفسه، ج3، ص86. وبعد مقتل الخليفة المهدي في ذي الحجة سنة 400هــ، ص1009م، رجعت الخلافة الى هشام المؤيد ازدادت الاحوال سوءًا "والسعر كل يوم يزداد غلاء. . . واشتد حال أهل قرطبة

وفي سنة 402هـ/1011م، دخل ابن مناو على هشام المؤيد ومعه وجوه العبيد والجند فكشفوا له حال البلد وقالوا له قد بلغ الأمر منتهاه ولا طاقة لنا بهؤلاء القوم (البربر) وليس عندنا مال وقد أجحفنا برعيتنا في المغارم وسعرنا في غاية الغلاء والجند فقراء والثغر مضطرب والنصارى يريدون الوصول الينا ومؤنتهم عظيمة علينا وما عندنا ما يقوم لهم[1]. وفي سنة 407هـ/1016م قام المرتضى عبد الرحمن بن محمد بشرق الأندلس فخاف منه على بن حمود وانقلب عن التجمل الذي كان يظهره لأهل قرطبة: "وأغرمهم ضروبًا من المغارم وعزم على اخلائها(قرطبة) وإبادة أهلها ولا يكون فيها خليفة ابدًا من المروانيين، وصب على أهل قرطبة ضروبًا من المغارم وانتزع السلاح منهم وقبض دورهم وقبض أيدي الحكام عن انصافهم وأغرم عامتهم وتوصل إلى اعيانهم بقوم من شرارهم. . . وأظلمت الدنيا (بالناس) فلزموا البيوت وانطمروا في بطون الأرض حتى قل بالنهار ظهورهم وخلت اسواقهم فاذا دنا المساء وكف الطلب عنهم انكشفوا إلى وقت الظلام لقضاء حاجاتهم"[2].

ولما بويع اخوه القاسم بن حمود: " تنسم الناس روح الرفق وباشروا ظل الأمن واطمأنت بهم الدار وأمر بإسقاط "التقوية" واظهر البراءة منها"[3]. وهذه الضريبة كانت تلتزم بها الرعية للجيش وتسمى النازلة أو إنزال أو التقوية.

وكان وزير المعتد بالله حكم بن سعيد القزاز يأخذ أموال التجار فيتكرم بها على البربر ويجزل لهم العطاء فبغضه أهل قرطبة لذلك[4]، وحال هشام في ذلك كله

حتى أكل الناس الدم من مذابح البقر والغنم وأكلوا الميته. . . وكان قوم في السجن فمات منهم رجل فأكلوه ومع هذه المحق فشرب الخمر ظاهر والزنا مباح واللواط غير مستور ولا ترى إلا مجاهرًا بمعصية"، وقد ذكر أحد الباحثين بأن الناس اضطروا احيانًا الى " أكل الحيوانات الهائمة كالقطط والكلاب". ابن عذارى، نفسه، ج3، ص106.

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص 108 – 109.

2- نفسه، ج3، ص 121- 123.

3- نفسه، ج3، ص 130.

L- Provencal ,op-cit, T. III ،p. 40.

4- ابن عذارى، نفسه، ج3، ص 146.

تزداد ضعفًا إلى أن انكشف وطلب الأمناء والأوصياء على الأوقاف ومـال الغيبـة وشبه ذلك فانفتح على الأمة مكاره جملة[1].

كانت الضرائب التي فرضها الأمراء على الناس باهظة ثقيلة لحاجتهم إليها في سد ثغرات فتحوها على أنفسهم؛ واكبر الثغرات ثلاث: الضـريبة السـنوية التـي يتقاضاها الأذفونش، ومقدارها خاضع للمساومة متأثرا بحـال الرضـى والغضـب ولكنها على أي حال ضريبة ثقيلة تحصل من الرعية توا في أغلب الأحيـان، ففـي بعض السنوات فرض على عبد الله بن بلقين مبلغ عشرة آلاف دينار كما فرض على حفيد ابن ذي النون مائة وخمسين ألف مثقال طيبة وخمسمائة مدي طعام له ولجنوده كل ليلة يقيمها. وقد ترك لنا ابن بسام وثائق هامة عن كيفية جمع الضريبة من رقاع رآها بأحد بيوت الأشراف خوطب بها العمال في استعجال قبض تلك الأمـوال. . . [2].

وقد تحجج أحد قواد البلاد المنتزين بدفع هذه الجزية قائلا: " الحال مع العـدو قصمه الله بينة، ومن لا يمكن مقاواته، فليس إلا مداراته، فوقع الاتفاق معـه علـى جملة من المال، ونعمة بأيدي طاغية تنتسف، والرعية حاطها الله في هذا العام على ما يقتضيه، ما عم البلاد من الفساد، وشملها من جائحة القحط والجراد"[3]. وبما أن حال الرعية سيئة لما دهمها من الجراد والقحط، فهو يطلب في رسالته هذه أن يقوم بالدفع أناس سمى أسماءهم في رسالته ومقدار ما يدفعه كل واحد منهم. ثم الضريبة المفروضة لدفع مرتبات الجند، وترتفع كلما كانت الحروب والفتن دائرة بين الأمراء أنفسهم، وهي في الأحوال العادية " جزية " على الرؤوس تسمى – القطيع – وتؤدي مشاهرة، وضريبة على الأموال من الغنم والبقر والدواب والنحل، وقبالات على كل ما يباع في الأسواق، وعلى اباحة بيع الخمر من المسلمين في بعض البلاد[4].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص 148 – 149.

2- ابن بلكين، التبيان، المصدر السابق، ص 76-77، إحسان عباس، الأدب الأندلسي (الطوائف والمرابطين)، المرجع السابق، ص 39.

3- ابن بسام، المصدر السابق، ج2، ص103. إحسان عباس، نفسه، ص 40.

4- ابن حزم، الرد على ابن النغريلة، المصدر السابق، ص 176 إحسان عباس، نفسه، ص 40.

أما مبارك ومظفر العامريان المنتزيان بمدينتي بلنسية وشاطبة، فقد انتهـزوا فرصة ضعف الخلافة، وفرضوا الضرائب على الرعية، وقد بلغت الضريبة التـي كانا يتقاضاها فـ: " إلى مائة وعشرين ألف دينار في الشهر سبعون مـن بلنسـية وخمسون من شاطبة يستخرجانها بأشد العنف من كل صنف حتى تساقطت الرعيـة وجلت أولا فأولا وخربت اقاليمهم اخرا فأقبلت الدنيا يومئذ عليهما بكثـرة الخـراج وتبوؤو البحبوحة بحيث لا يغاورون عدوا ولا تطرقهم نائبة تضمهم إلى نفقة حادثة فانتعشوا وكثروا"[1]. وعلى حد تعبير ابن عذارى فقد كانا: " بجهلهما بسوق الرعية المضطهدة لا يعبئان بما اذاها من كلفهما، يستزيدان عليها من الوظائف الثقال، حتى لغدا كثير منهم يلبسون الجلود والحصر ويأكلون البقل والحشيش وفر أكثرهم عـن قراهم فلا يأسف هذان العلجان من اتخاذ ما جلا عنه أهله من تلك القـرى ضـياعا مستخلصة. . . وعلى هذا السبيل سلك أكثر الثوار المنتزين، الثائرين بأطرافها بعد افتراق سلطان الجماعة بقرطبة آخر دولة بني عامر"[2].

وفي تقدير نفقات الحروب الداخلية يكفي أن نذكر أن المظفر ابن باديس أنفـق لأخذ وادي آش ستة بيوت من المال دراهم ثلثية في البيت الواحد منها مليون دينار ثلثية[3]. ويشبه هذا النوع من الضريبة إعطاء القرى لمتقبلين من حاشـية الأميـر ليستخرجوا منها أقصى ما يمكن استخراجه، كي يوفروا لأنفسهم ما يزيد على قيمة القبالة. وفي هذا كله تعرض الرعية لضروب من التنكيل والعسف.

ومن هذه الضرائب ومن غيرها من طرق الجباية يوفر الأمراء ما يسدون به ثغراتهم المالية، للإنفاق على بناء القصور والدور واقتناء فـاخر الأثـاث ورفيـع الرياش وسائر صنوف الترف. ومن الطبيعي أن يكون إلى جانبه حرمـان واسـع وشامل لطوائف كثيرة من الرعية[4].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص160.

2- نفسه، ج3، ص162، 163.

3- ابن بلكين، المصدر السابق، ص 56. هل كان هذا هو تفسير مقدار بيت المال في الأندلس الذي يشار اليه دائما في فترة الخلافة ونفقات الناصر والمنصور بن أبي عامر؟

4- إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (عصر الطوائف والمرابطين)، المرجع السابق، ص 41.

ويمكن القول بأن الأزمات الاقتصادية التي كانت تحدث في الأندلس وتضعف الحكم الأموي فيها، لم تكن طبيعية فحسب، بل اسهم ولاة المناطق الذين كانوا شبه مستقلين في مقاطعاتهم ولا يعمدون إلى ارسال الضرائب إلى الحكومة المركزية الا بعد التهديد وكثيرا بالقوة مما كان يضعف دوما مركز الحكومة المادي، لأن الخزينة لا يمكن أن تتحمل اعباء المصاريف إلا اذا تلقت الأموال من مختلف المقاطعات وليس من العاصمة وحدها.

02/ نفقات الجهاد والحملات العسكرية

لم يكن غريبا أن تكون الحرب ديدن الدولة الأموية الأساسي، خاصة وقد مثلت مصدرا ماليا أساسيا لتغطية بعض نفقات الحرب، سواء في طور التأسيس أو في مرحلة الاستقرار، وكان العمل الحربي في بعض مراحلها مستنزفا لأموالها وخيراتها، بل ومهلكا للدولة بالأندلس ككل، وذلك لمجاورتها للنصارى، فكانت الحرب سجال بين الطرفين طوال عصري الإمارة والخلافة، وقد تراوحت أسباب هذه الحروب بين جهاد الطلب تارة وجهاد الدفاع تارة اخرى.

ولذلك كان لزاما على الدولة المروانية أن تعد نفسها اعدادا جيدا، وأن تخصص نصيب كبير من أموال ميزانية الدولة للنفقات على الجهاد وتجهيز الحملات العسكرية، وهذا ما يقتضيه الشرع الإسلامي من تهيئة الجند عدة وعتادا لملاقاة الأعداء، والوقوف صدا منيعا في وجوههم، وهذا ما صرح به القرآن الكريم في قوله ﷻ: "﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [1].

فكان ارسال الحملات العسكرية إلى دار الحرب مستمرا خلال اشهر الصيف ابتداء من جوان من كل سنة[2] ولذا سميت بالصوائف وهي تدخل في اطار جهاد الطلب، وفي بعض الحالات الضرورية كانت الحملات العسكرية تخرج شتاء وتسمى الشواتي وهي عادة ما تكون لجهاد الدفاع، وكان الاستعداد للصائفة يبدا عادة قبل شهر على الأقل من خروجها أي في شهر ماي حيث تكون المحاصيل الزراعية

1- سورة الأنفال، آية 60.

2- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص98،

في وقت نمائها في الجهتين الإسلامية والنصرانية[1].

وبصفة عامة فقد كانت الحملات العسكرية التي قامت بها القــوات الأندلســية ضخمة لا تخرج إلا بعد إعداد مسبق لها، وبعد أن تدرس الحالة المالية للأقاليم التي سوف يمر عليها الجيش، إذ أن الجيش كان يعتمد عليها في تمويله، يدل على ذلــك أن السنوات التي يعم فيها القحط لا تكون فيها صائفة[2]. ففي أوقات القحط والمجاعة كان الأمير أو الخليفة مضطرا إلى عدم الخروج للغزو كما حــدث لعبــد الــرحمن الناصر في صيف سنة 303هــ حينما عجزت ميزانيته عن تجريد الصوائف بسبب المحل واكتفى حينذاك بتحصين الثغور وضبط الأطراف ومراقبة أهل الخلاف[3].

ولقد حاول الحاجب المنصور بن أبي عامر تلافي مصاعب القحط والجفــاف عن طريق تخزين الحنطة والميرة والأطعمة والعلوفات فــي الأهــراء والمخــازن الكبرى لاستخدامها وقت الحاجة، ويبدو أنه كان يخصص مستودعات ضخمة جــدا لتخزين المحاصيل لإنفاقها على الجند في وقت الحاجة، حتى داخله العجب بنفسه من ذلك [4]، وفي هذا الصدد يروي ابن الخطيب عن حملة المنصور إلى مدينة برشلونة سنة 374هــ قائلا: "أحب محمد بن أبي عامر الوقوف على ما تحويه خزائنه مــن أقوات، فلما علم أن مستودعاته تحوي أكثر من مائتي ألف مدي من الحبوب داخلــه العجب وقال: "أنا أكثر طعامًا من يوسف صاحب الخزائن" فتوالت بسبب هذه الكلمة سني القحط حتى أتت على جميع مدخراته بل كاد أهل الأندلس أن يذهبوا إلى العدوة المغربية بسببها"[5].

وقد كان صاحب العرض أو عارض الجيش وأعوانه في الكور المختلفة، هــم الذين يشرفون على اعداد الصائفة قبل خروجها، فكانوا يجرون تفتيشا دقيقــا علــى

1- **أحمد مختار العبادي، صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص68.

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص168.

3- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 109-110، العبادي، نفسه، ص68.

4- العبادي، نفسه، ص68.

5- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص99، 102،

مخازن ومصانع الأسلحة والملابس، وعلى أهراء الغلال والأقوات والعلوفات، وكذلك على دور الصناعة الخاصة ببناء الأساطيل[1].

ولقد جرت العادة في اعداد وتجهيز الحملة العسكرية استخدام آلاف الدواب كالخيل والبغال وحتى الجمال أحيانا لحمل الأمتعة والأثقال مثل سلاح القتال وآلات الحصار والأخبية والخيام بكل ما يلزمها من غطاء ووطاء وحبال وأوتاد، ثم آلات الطبخ والوضوء والسقاية، وأرحاء طحن الغلال، وأنواع المآكل والعقاقير والزيت وتكون في المؤخرة ووراءها قطعان الماشية يقودها الرعيان، والفحم والنفط والقطران، والمشاعل والسروج، واغلال السجون للأسرى[2]. كما كان من مهام صاحب العرض ايضا اعداد الأموال الخاصة بنفقات الحملة وأرزاق الجند وحفظها في صناديق محكمة. وكان عليه ايضا مراجعة اسماء المجندين في ديوان الجند عن طريق عرضهم بأسلحتهم في ساحة خاصة تعرف بالميدان. وهذه العملية تعرف بالعرض أو التمييز كان الغرض منها هو تنظيم وتنسيق فرق الجيش ومعرفة قدراتها القتالية، ومواردها التموينية في فترات زمنية محددة[3].

وعن مثل هذه النفقات والتجهيزات العسكرية يتحدث ابن عذارى قائلا عن المنصور بن أبي عامر: "كان المنصور يزرع في كل سنة ألف ألف مدي من الشعير قصيلا لدوابه الخاصة به؛ إذا قدم من كل غزوة من غزواته، لا يحل عن نفسه حتى يدعو صاحب الخيل، فيعلمه ما مات منها وما عاش، وصاحب الأبنية، فيعلمه بما وهي من أسواره ومبانيه وقصوره ودوره. وكان له دخالة في كل يوم اثني عشر ألف رطل من اللحم، حاشى الصيد والطير والحيتان. وكان يصنع في كل عام اثني عشر ألف ترس عامرية لقصري الزاهرة والزهراء"[4].

ونستطيع معرفة ضخامة حجم النفقات على الحملات العسكرية اذا عرفنا عدد الجند وتنظيمهم ومراتبهم بالأندلس في فترة الإمارة والخلافة، فقد أمدنا عبد

1- العبادي، صور من حياة الحرب، المرجع السابق، ص69.

2- **بلغيث محمد الأمين، النظام الحربي في عهد المرابطين**، مقال ضمن كتاب حلقات في تاريخ الغرب الإسلامي، دار القافلة، الجزائر، 2014م. مج6، صص37-38، العبادي، نفسه، ص70.

3- العبادي، نفس المرجع والصفحة.

4 ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص298.

الرحمن بن هذيل بمعلومات غاية في الأهمية عن تنظيم الجيش الأندلسي، فقال: "أن الجيش كان ينقسم إلى فرق، كل فرقة تتألف من خمسة آلاف جندي وعليها أمير يحمل راية، وكل فرقة تنقسم إلى خمس كتائب، وكل كتيبة تتألف من ألف جندي عليها قائد يحمل علما، وكل كتيبة تنقسم إلى خمسة أقسام، كل قسم يتألف من مائتي جندي عليهم نقيب يحمل لواء، وينقسم كل مائتين إلى خمسة أقسام أخرى، كل قسم يتكون من أربعين عليهم عريف يحمل بلدا، وينقسم كل أربعين إلى خمسة أقسام على ثمانية جنود ناظر يحمل عقدة[1]. وإلى جانب هذه العناصر التي تشكل في مجملها القوات النظامية، فقد وجد المتطوعة الذين يخرجون للجهاد في سبيل الله تعالى بأموالهم وأنفسهم، فقد كان هؤلاء المتطوعة يسارعون إلى تلبية نداء الأمير أو الخليفة للجهاد، وكانت العدوة المغربية مصدرًا من مصادر هؤلاء المتطوعة الذين يرون في الأندلس "دار جهاد وموطن رباط2"[2]، وكان الكثير من هؤلاء يبقون مرابطين في سبيل الله تعالى لحراسة الثغور[3].

ولقد كان لقيام الممالك الإسبانية في الشمال أحد اخطر التحديات المالية التي واجهت الدولة الأموية في الأندلس وذلك منذ قيامها إلى نهايتها، بل مثلت أحد أهم أسباب سقوطها. فبعد أن تم فتح معظم أجزاء الأندلس الشمالية خلال المدة (93-95ه/711-713م)، بقيت منطقة اشتوريس عصية ومنها بدأ نشاط المناطق الشمالية، حيث التف العديد من الأتباع حول القائد "بلايو" لتظهر بذلك أولى الممالك في الشمال وهي "اشتوريس" النصرانية، فقد وجد "بلايو" الفرصة سانحة لتوسيع مملكته في المناطق الجبلية بعد انشغال المسلمين بمشاكلهم الداخلية[4]. ويدخل في

1 **ابن هذيل الغرناطي، تحفة الأنفس وشعار سكان الأندلس**، نشره وترجمه الى الفرنسية لويس مارسييه، باريس، 1946، نقلا عن العبادي، صور من حياة الحرب، المرجع السابق، ص74.

2 **ابن الزبير، صلة الصلة**، تح- ليفي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط 1937م. ترجمة رقم 332.

3 **المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء افريقية**، تح- حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية ط1، 1951، ج1، صص25-27.

4 سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم، المرجع السابق، ص123، ذنون طه، الفتح والاستقرار العربي، المرجع السابق، ص 271.

اطار الممالك الشمالية، ما قام به النورمان في بعض الفترات من اعتـــداءات علـــى أراضي الأندلس، وما تطلبه هو الآخر من نفقات برية وبحرية، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية النفقات على الحملات العسكرية جنوبا لدفع القوة الفاطمية في بلاد المغرب، هذه الدولة الناشئة والتي اتت على جميـــع امـــارات بـــلاد المغـــرب وأخضعتهم لسيطرتها، ولم يتوقف طموحها عند هذا الحـــد، بـــل قامـــت بحمـــلات عسكرية على بلاد الأندلس علها تضم هذه القطعة إلى ممتلكاتها. ولصـــد العـــدوان الفاطمي، ما كان على الإمارة والخلافة الأموية بالأندلس إلا ضخ مزيد من الأموال للنفقة على مختلف التجهيزات العسكرية، وخاصة البحرية منها.

02-01/ نفقات تجهيز الحملات إلى شمال الأندلس

مثلت هذه ممالك الشمال خطـــرًا كبيرا على الدولة الأموية في الأنـــدلس فـــي جميع أدوارها، ما حتم عليها بذل الكثير من الأموال والأنفس لردعها، خاصـــة وأن زعماء هذه الممالك الناشئة كان لهم طموح في اســـتعادة مـــا فقـــدوه مـــن أراض، ومحاولـــة توســـيع حدود ممالكهم الصغيرة على حساب المسلمين بدعم وإسناد من أمراء وملوك أوربا الـــذين أفزعهم الخطر الإسلامي، فكانت هذه الممالك أشبه بخط دفـــاع متقـــدم يحميهم من المسلمين، ويضاف إلى ذلـــك اســـتهانة فـــاتحي وولاة الأندلس بهذه الشرذمة القليلة من اتباع "بلايو" وعدم التعامل معهـــم بـــشكل حـــازم أعطى لهؤلاء الضوء الأخضر لتكوين تلك الإمارات.

ولقد أصبحت هذه الإمارات من القوة بحيث بدأت في عهد الإمـــارة، أولـــى حملاتها التوسعية داخل التراب الأندلسي، فابتدأ حاكم جليقة الجديد فـــرويلا الأول، حكمه بالاستيلاء على عدة مدن أندلسية ثغرية منهـــا ســـــــموره، وشقوبية فضمها إلى مملكته سنة (140هـ/757م)[1]. ولم يكن للأمير عبد الرحمن الـــداخل أي رد على ذلك سوى عقـــد هدنـــة لمدة خمسة أعوام مع مملكة جليقية يقضـــي بـــبعض التعويضات لصالح امارة الأندلس[2]. وكان من بنودهـــا: « كتـــاب أمـــان الأميـــر الكـــريم والملك المعظم عبد الرحمن الأول للبطارقة والرهبان والأعيان والنصارى

1- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص122، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص330،

2- **ابراهيم الدوري، عبد الرحمن الداخل في الأندلس،** دار الحرية للطباعة، بغداد، 1972، صص197-198.

أهل قشتالة ومن تبعهم من سائر البلدان، كتاب امان وسلام وشهد علـــى نفســـه أن عهده لا ينـــسخ مـــا أقاموا على تأدية عشرة آلاف أوقية من الذهب وعشـــرة آلاف رطل من الفضة وعـــشرة آلاف من خيار الخيل ومثلها من البغال مـــع ألـــف درع والف بيضة ومثلها من الرماح في كل عام إلى خمس سنين»[1].

وعلى هذا فإن الأمير عبد الرحمن الداخل لم يجهز الجيـــوش إلـــى المنـــاطق الـــشمالية نظرا لقلة إمكانات الإمارة الأندلسية الناشئة ونقص مواردها التي لا تقوى على الإنفاق المستمر على حملات عسكرية كبيرة لصد العدوان النصراني المستمر الذي قاد حرب استنزافية لموارد الأندلس[2]. ونظرا لكثـــرة الحمـــلات العســـكرية الأندلسية باتجاه الممالك الشمالية، وقد تراوحت بين النصر تـــارة والإخفـــاق تـــارة أخرى، فقد لخصناها في جدول[3].

أما المنصور بن أبي عامر فقد فاقت حملاته الخمسين حملة كانت في معظمها إيجابية، مهد بها الأندلس وكاد يقضي على الممالك النصرانية، فقد ذكر عبد الواحد المراكشي بأنه: "غزا فـــي أيـــام مملكتـــه نيفًـــا وخمســـين غـــزوة، ذكرهـــا أبـــو مروان بن حيان كلها في كتابه الذي سماه بـــ المآثر العامرية، واستقصـــاها كلهـــا بأوقاتها وذكر آثاره فيها. وفتح فتوحًا كثيرة، ووصل إلى معاقل قد كانـــت امتنعـــت على من كان قبله، وملأ الأندلس غنائم وسَبْيًا من بنات الروم وأولادهم ونسائهم وَله فتوح كَثِيرَة وَكَانَ فِي أكثر زَمَانه لَا يخل بغزوتين فِي السّنة"[4]. وعن نفقاتـــه علـــى الغزو يذكر ابن عذارى فـــ: "كان المنصور يزرع في كل سنة ألف ألف مدى مـــن الشعير قصيلا لدوابه الخاصة به؛ إذا قدم من كل غزوة من غزواته، لا يحل عـــن نفسه حتى يدعو صاحب الخيل، فيعلمه ما مات منها وما عاش، وصاحب الأبنيـــة، فيعلمه بما وهي من أسواره ومبانيه وقصوره ودوره. وكان له دخالة في كل يـــوم

1- حمادة، الوثائق السياسية والادارية في الأندلس، المرجع السابق، ص134.

2- الدوري، عبد الرحمن الداخل، المرجع السابق، ص203. والسامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، صص109-114.

3- ينظر الملحق رقم 22.

4- **عبد الواحد المراكشي(ت647هـ)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح- صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006م، ص37، بن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج01، ص99.

اثني عشر ألف رطل من اللحم، حاشى الصيد والطير والحيتان. وكان يصنع في كل عام اثني عشر ألف ترس عامرية لقصري الزاهرة والزهراء"[1]

أما ابن حيان فيشير إلى عدد الجند والنفقات عليهم قائلا: "وجد بالمنصور عزم أزعجه الغزو بعض البروج المهمة؛ فأبرز أموالا عظيمة، وتقدم إلى النـــاس فـــي البكور للزاهرة؛ وكان عدد الفرسان المرتزقين بحضرته ونواحيها، الذين حارب بهم الحروب، عشرة آلاف وخمسمائة، وأجناد الثغور قريبا من ذلك. وكانت عدَّة غزواته سبعا وخمسين غزوة، باشرها كلها بنفسه"[2].

هذا ويضاف إلى هذه الحملات ما قام به أمـــراء الأنـــدلس لصـــد هجمـــات النورمان[3] والتي قاربت الخمس غزوات ثلاثة منها في ظرف لا يتجاوز العشـــرين سنة، وقد تراوحت هي الأخرى بين الانهزام والانتصار، وتعـــود عوامـــل توجـــه النورمان إلى بلاد الأندلس وغيرها من بلاد أوربا إلى فقر بلادهم، حيث اتجهوا إلى غـــزو المناطق الغنية جنوبا بحثًا عن رزقهـــم عـــن طريق السلب والنهب [4]، كما أن تنـــامي قـــوة النورمان في العدد والعدة وتفوقها على قوات الآخرين كانت مـــن بين الأسباب التي دفعـــتهم لمغادرة مواطنهم الأصلية والتعرض لأوروبا والأندلس ومن ثـــم بلاد المغـــرب بغارات خلفت وراءها الكثير من الدمار والتخريب.

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص298.

2- نفسه، ج02، ص300-301.

3- النورمان او الفايكنغ أوالمجوس، ولفظ النورمان كلمة محرفة عن اللفظ اللاتيني (Northmen) أي ســـكان الـــشمال. اما كلمة الفايكنغ فهي مشتقة من كلمة (Vikingos) أي سكان الخلـــيج او الفيـــورد. اما تسمية المجوس فقد اطلقها عليهم العرب المسلمون في الأندلس لانهم يشعلون النار في كل مكان يحلون فيه ويحرقون موتاهم فظن العرب انهـــم يعبـــدون النـــار كالمجوس. **أحمد مختار العبادي وآخرون، تاريخ البحرية الإســـلامية فـــي المغـــرب والأندلس**، مؤســـسة شـــباب الجامعـــة، الاســـكندرية، ج2، ص152، **محمود سعيد عمران، معالم تاريخ اوربا في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، بيـــروت، 1986، ص 231، **خليل ابراهيم الكبيسي، غزوات النورمانيين علـــى الأندلس فـــي عـــصر الإمارة الأموية**، مجلة المؤرخ العربي، عدد(40)، سنة 1989، ص145.

4- **سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ اوربا في العصور والوسطى**، دار النهضة العربية، بيـــروت-1972، ص175، أ. **ل فيشر، تاريخ اوربا في العصور الوسطى**، ترجمة محمـــد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني، دار المعارف، مصر، 1957، ج1، ص116. ينظر الملحق رقم23 .

ومن أهم النتائج المالية التي تمخضت عن هذه الحملات العسكرية شمالا وجنوبا نذكر ما يلي:

لقد أدت غارات النورمان والممالك النصرانية على الأندلس إلى بذل المزيد من الأموال والنفقات لتحصين المدن وبناء الأسوار إذ كانت النفقة على هذه المشاريع مكلفة جدا، وحشد المزيد من القوات لمراقبة ثغور الأندلس الشمالية وسواحلها الغربية، وهذا ما أدخل الإمارة الأموية في العديد من الأزمات المالية نتيجة عدم تساوي المداخيل مع النفقات، ما حتم عليها في الكثير من الأحيان تجاوز المداخيل الشرعية إلى استحداث وفرض بعض الجبايات الجديدة غير الشرعية، ومنها المتعلقة بالتجنيد في صفوف الجيش، وكانت إلى الناس مستكرهة.

وبالرغم من الانتصارات التي حققتها الإمارة والخلافة من جراء هذه الحملات المتوالية في مختلف المناطق، إلا أننا نستطيع أن نجزم أن مغانمها لا تكاد تغطي حجم المصاريف التي بذلت في سبيل تجهيز هذه القوات، وبذلك يلاحظ العجز الذي بلغته الإمارة خاصة في أواخر أيامها، ويضاف إلى ذلك الخسائر الجسيمة التي نجمت عن تدهور الزراعات بسبب الاعتداءات المتكررة للقوى النصرانية وعملائها على الأراضي الأندلسية، والخسائر التي مست الأرواح والعتاد الحربي.

ولقد أجهدت ميزانية الأندلس بالإنفاق على تحصين السواحل التي كان يطرقها غزاة البحر من الغرب والجنوب الغربي واعدادها بوسائل الدفاع واصلاح ما خربه النصارى والنورمان منها وتجهيز مدن الثغور بالجند والعتاد وتحصينها[1].

كما نتج عن هذه الغارات أن شهدت البحرية الأندلسية نموًا سريعًا وقويًا فعجز النورمان عن الوقوف امامها في هجومهم الثاني ومنوا بخسارة فادحة وفي هذا الشأن يقول ابن القوطية: "واستعد الأمير عبد الرحمن بن الحكم فأمر بإقامة دار صناعة في إشبيلية وأنشأ المراكب واستعد برجال البحر من سواحل الأندلس فالحقهم ووسع عليهم بآلات النفط[2]. كما قام الناصر ببناء عدد من دور

1- ابن القوطية، المصدر السابق، ص84، مطلوب، غارات النورمان، المرجع السابق، ص112.

2- ابن القوطية، نفسه، ص88.

الصناعة في الكثير من المدن الأندلسية كألمرية وطرطوشة والجزيرة الخضراء[1]. فازدادت نتيجة لذلك وحدات الأسطول الأندلسي حتى وصلت في عهده إلى أكثر من ثلاثمائة مركب[2] تمركزت هذه الوحدات في قاعدتين مهمتين الأولى قاعدة المرية الحصينة التي اتخذت لمواجهة الخطر الفاطمي في الجنوب فيما كانت الأخرى قاعدة إشبيلية التي تطورت كثيرًا في عهد الناصر وأصبحت مقرًا للأسطول المرابط في المحيط الأطلسي لمواجهة الخطر النورماندي[3].

لقد عمل الحكم المستنصر منذ توليه الخلافة على تدعيم تحصينات الأندلس البحرية ضد هجمات النورمان ويروي ابن عذاري أن الخليفة المستنصر امر بصنع مراكب على هيئة مراكب المجوس (النورمان) ووضعها في نهر الوادي الكبير لتكون على أتم الاستعداد لمواجهة هجومهم[4]. ومن هنا نلاحظ يقظة الخليفة الحكم المستنصر ومتابعة السير على سياسة والده الناصر بالاهتمام بأمر الأسطول، وقد قدر ابن الخطيب الزيادة في عهد المستنصر بـ(600) مركب بين غزوي[5].

ويضاف إلى جانب ما ذكرناه من نفقات، الأموال التي تقدم لفداء الأسرى المسلمين وهي الأخرى لم تكن قليلة، فيذكر ابن عذارى مقدار الأموال التي كانت تقدم لقاء الفدية ففي سنة 262ه/875م أسر الجلالقة القائد هاشم زهاء عامين، حتى تم الإفراج عنه لقاء فدية كبيرة بلغت مائة وخمسين ألف دينار(6). كما يشير ابن الفرضي إلى ما قام به أحمدُ بن يوسُفَ بن مُؤذِّن، من فك أسْرى المسلمينَ، والذين بلغوا زهاء مائةٍ وخمسينَ سبيةً(7).

1- **السيد عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية الإسلامية**، دار النهضة العربية، بيروت-1969، ص37.

2- ابن الخطيب، الاحاطة، المصدر السابق، ج1، ص479، العبادي وآخرون، تاريخ البحرية الإسلامية، المرجع السابق، ج2، ص181، عبد العزيز سالم، نفسه، ص42.

3- عبد العزيز سالم، نفسه، ص43.

4- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص239، ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص93.

5- ابن الخطيب، أعمال، المصدر السابق، ص42.

6- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص 104-105، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص306.

7- ابن الفرضي عبد الله أبو الوليد، تاريخ علماء الأندلس، نش وتص- عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ط2، ج01، ص38.

02-02/ نفقات تجهيز الحملات العسكرية إلى بلاد المغرب

بدأت نفقات الدولة الأموية في الأندلس تتوسع مع نهاية عصر الإمارة وبداية عصر الخلافة، فامتدت إلى العدوة المغربية، لا سيما بعد نجاح الدعوة الفاطمية وبسط نفوذها على كامل المنطقة، ويعود سبب تدخل الأمويين في بلاد العدوة إلى تضرر مصالحهم الاقتصادية هناك، إذ انقطع تمويلهم بسلع الصحراء الثمينة وعلى رأسها الذهب والعبيد، يضاف إلى هذا تدخل الفاطميين في شؤون الأندلس الداخلية بتحريض وتمويل الحركات الثورية المعادية لدولة الخلافة، لا سيما الأقسام الجنوبية المواجهة للفاطميين التي كان يسيطر عليها ابن حفصون، والذي وجد في الفاطميين خير مساند له بالأموال والمساعدات[1] ولذلك فما كان من الخليفة عبد الرحمن الناصر إلا رصد الأموال اللازمة، لمحاربة الفاطميين في عقر دارهم.

ومن أولى الأعمال التي قام بها تجهيزه لحملة عسكرية السواحل الجنوبية والجنوبية الشرقية من الأندلس وخاصة الجزيرة الخضراء لضبط البحر " فنظر في اساطيله واستكثر منها ومنع ابن حفصون من البحر "[2]. ليس هذا فحسب بل عمل الناصر على نقل معركته مع الفاطميين إلى عمق أراضيهم، فعمد إلى التحالف مع بعض قبائل المغرب من خلال الترحيب بالأمراء الذين اطاح بهم الفاطميون تارة وامدادهم بالمال تارة اخرى، وفي ذلك يقول صاحب كتاب مفاخر البربر: "وتخطاهم عبد الرحمن إلى من سكن خلفهم من زعماء قبائل البربر يستألفهم ويحمل أهل الطاعة على أهل المعصية منهم ممدًا لمن عجز برجاله مقويًا لمن ضعف بماله متعهدًا بوجوه رسله وخواصه إلى أن تميز أكثر بوادي زناتة في حزبه وارتسموا بطاعته" [3] كان من بين أولئك أبناء سعيد بن صالح أمراء نكور الذين داهمهم الفاطميون سنة305ه/917م فلجأوا إلى الأندلس، فأكرمهم عبد الرحمن الناصر واغدق عليهم

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص303.
2- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص303.
3- **مؤلف مجهول، (كان حيًا سنة 712ه)، نبذ تاريخية في اخبار البربر في القرون الوسطى منتخبة من، كتاب مفاخر البربر**، نش - إ. ليفي بروفنسال، المطبعة الجديدة، رباط الفتح، 1934، ص 14.

العطايا وخيرهم بين البقاء في مالقة أو المقام في قرطبة[1]؛ ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أمر بإرسال الهدايا والتحف والألبسة وأنواع الأسلحة والسروج والطبول إلى بني صالح بن نكور لتعويضهم عما خسروه في حربهم ضد الفاطميين[2].

كما لم يتوان الناصر في دعم قبيلة زناتة بمختلف الأموال والأسلحة والرجال وذلك لكونها أخذت على عاتقها مقاومة النفوذ الفاطمي ولقبيلة صنهاجة المتحالفة معهم[3]. فازدادت الأوضاع سوءًا بين الفاطميين والزناتيين بعد استيلاء أبي عبد الله الداعي على تاهرت عاصمة الرستميين سنة 296ه/908م فأعلن قائد زناتة محمد بن خزر المغراوي الزناتي[4]، الدعوة للأمويين في كل مراكز المغرب الأوسط ما عدا تاهرت التي بقيت فاطمية[5]. وقد أمر المهدي قائده مصالة بن حبوس المكانسي صاحب تاهرت بالخروج بقواته إلى قبائل زناتة سنة 312هـ/924م للقضاء على تحركات هذه القبيلة فاصطدم مصالة بقوات ابن خزر الزناتي في معركة هزم فيها الفاطميون وقتل قائدهم مصالة[6].

ثم أرسل الناصر حملة قوية بقيادة فرج بن غفير للاستيلاء على مدينة مليلية سنة 314ه/926م وقام بتحصين اسوارها، ثم استولى على سبتة سنة 319ه/931م[7]وحصن أسوارها هي الأخرى مع ابقاء حامية عسكرية فيها، وعن أهمية موقعها يقول المقري: "وكانت سبتة مطمع همم ملوك العدوتين وقد كان

1- عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، المرجع السابق، ج2، ص615، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص172.

2- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 216 البكري، المصدر السابق، صص96-97؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، صص179-180، ابن الخطيب، اعمال، المصدر السابق، ج3، صص176-177.

3- الحمد، قيام الدولة الفاطمية، المرجع السابق، ص 241.

4- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر نفسه، 257، ابن خلدون، العبر، المصدر نفسه، ج6، ص152؛ السلاوي، الاستقصا، المرجع السابق، ج1، ص206.

5- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر نفسه، 260.

6- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج1، ص266.

7- البكري، المصدر نفسه، ص91؛ مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص36، ابن عذارى، نفسه، ج1، ص288. ابن خلدون، العبر، المصدر نفسه، ج6، ص211. سالم عبد العزيز، تاريخ المغرب الكبير، المرجع نفسه، ج2، ص611، السامرائي، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع نفسه، ص172.

للناصر عناية واهتمام بدخولها في ايالته حتى حصل لـــه ذلك"[1]. كما تطلع الناصر بعدها نحو طنجة التي كانت تحت سيطرة الأدارسة وبزعامة أبي العي، ولكن هــذا الأخير امتنع، فجهز له الناصر أسطولا لمحاصرته فتنــازل لــه عــن طنجــة[2]. وامتدت عين الناصر بعد ذلك إلى جزيرة أرشقول بتلمسان[3]، ثم مكناسة التي أنفق على زعيمها أموالا طائلة لاستمالته فنقض طاعة الفاطميين وخطب للناصر علــى منابره سنة 317هـ/929م[4].

كما دعمت الخلافة الأموية بالمال والرجال مختلف الثــورات ضــد الدولــة الفاطمية، من ذلك ثورة مخلد بن كيداد صاحب الحمار التي لم يتردد الخليفة الناصر بتأييدها وامدادها بالمساعدات التي كان يطلبها ابو يزيد مقابــل اعترافــه بالســيادة الأموية على المنــاطق التي سيطر عليها وهذا يتضح من خلال السفارات التي بعثها ابو يزيد إلى الناصر[5]. لقد اسهمت هذه الثورة في أن يستعيد اتباع الأمــويين فــي بلاد المغرب نشاطهم من جديد حيث ساعدت على انضمام زعمــاء البربــر إلــى الأمويين مثل يعلى بن محمد اليفرني وحميد بن يصل المكناسي ومحمد ابن خــزر الزناني[6].

وهكذا أصبحت بلاد المغرب الأوسط والأقصى في مد وجزر بين الفاطميين والأمويين، وكانت النفقات من الطرفين كبيرة، إلا أن الأمويين كانت نفقاتهم أكبــر، ذلك أن هذه النفقات كانت على حساب مداخيل الفئة المنتجة بالأندلس نفسها، وهــذا عكس ما عملت عليه الدولة الفاطمية التي كانت تعوض خسائرها بفرض مزيد مــن الجباية والمصادرات على سكان منطقة بلاد المغرب، وكانت نتيجة ذلك أن ارتمت

1- المقري، أزهار، المصدر السابق، ج2، ص257.

2- ابن الخطيب، أعمال، المصدر السابق، ج3، ص219. الناصري، المرجع السابق، ج1، ص195-196.

3- البكري، المصدر السابق، ص77

4- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، 162، ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص282.

5- المقريزي، اتعاظ الحنفا، المصدر السابق، ج1، ص161. ابن عذارى، نفسه، ج1، ص 216. ابن خلدون، خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص40-42، ابن الاثير، المصدر السابق، ج8، ص422، ابن خلكان، وفيات الاعيان، المصدر السابق، ج1، ص77.

6- ابن عذارى، نفسه، ج1، ص304، ج2، ص215.

أجزاء كبيرة من بلاد المغرب في أحضان المروانيين بالأندلس، وخاصة مع نهاية العقد الرابع من القرن الرابع الهجري، إذ لم يكن سلطان الفاطميين يتجاوز المغرب الأوسط.

ولمعالجة الوضع حاول الفاطميين اتباع سياسة تتصف بالاعتدال في الجباية مع بعض قبائل المغرب المعادية لهم لا سيما قبيلة زناتة مما ادى إلى تخفيف حدة ثوراتها وانحياز بعض قادتها إليه مثل الزعيم محمد بن خرز الزناتي الذي وفد على المعز في القيروان طائعًا سنة 342هـ/953م فأكرموه واحسنوا وفادته، وقد بلغت الأموال التي أنفقوها لاستمالته واسترضائه عشرين حملا من المال[1].

و كما يذكر أحد الباحثين أن ما قام به ابن خزر من الانحياز إلى الفاطميين كان مسلكًا لجميع زعماء القبائل المغربية التي ترى من الدعوة للخلفاء سواء كانوا أمويين ام فاطميين وسيلة لتقوية أنفسهم بالمال والسلاح والواجهة الشرعية مما يساعدهم على فرض سلطانهم ومنازعة خصومهم[2].

وهذا ما زاد من حدة التنافس والإنفاق بين الفاطميين والأمويين، حيث قام الناصر بتجهيز حملة عسكرية سنة 344هـ/955م، فأمر بإنشاء مركب كبير لم يعمل مثله في دار الصناعة في المرية وسير فيه امتعة إلى بلاد افريقية، فقد ذكر ابن الأثير أن: "عبد الرحمن الأموي سير اسطولاً إلى بعض بلاد افريقية"[3]. وردًا على ذلك قام المعز بإرسال قائده جوهر الصقلي سنة 347هـ/958م بجيش كثيف وكانت عدته عشرين الف مقاتل[4].

أما الحكم المستنصر فلم يأل جهدا في محاولة التوسع في منطقة بلاد المغرب، فأمر سنة 351هـ/962م بترميم سور سبتة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام بخطوة أخرى وهي اسقاط جميع المغارم والضرائب عن اهالي سبته سنة

1- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص46.

2- أحمد بدر، تاريخ الأندلس، المصدر السابق، ص 90.

3- ابن الاثير، الكامل، المصدر السابق، ج8، ص512.

4- ابن خلكان، وفيات الاعيان، المصدر السابق، ج1، ص375، مجهول، مفاخر البربر، المصدر السابق، ص05.

353ه/964م فاكتسب محبة أهاليها[1]. كما واصل الحكم المستنصر الإنفاق على مختلف مناطق المغرب دون أن يدخل بجيوشه إليها وعن حجم الأموال وأهمية العدوة المغربية بالنسبة للحكم يحدثنا ابن عذارى قائلا: " فاشتغل قلبه بأمر العدوة وحرب الأدارسة وغيرهم، فاغتم لما خرج من يده في ذلك الوجه من الأموال[2]. ولكن سياسة التدخل غير المباشر هذه وادارة الصراع بواسطة حلفائه لم تجد نفعا، ولذلك أمر بإعداد جيش ضخم تحت إمرة قائده ووزيره محمد بن القاسم بن طملس وارساله إلى سبتة في سنة 971/36م[3].

وفي سنة 362هـ/972م بادر الحكم بإرسال كبير قادته واكفئهم غالب ابن عبد الرحمن وامده بالجند والأموال الكثيرة ليشتد في قتال ابن كنون الإدريسي وقال له: "سر سير من لا اذن له في الرجوع حيًا إلا منصورًا، أو ميتًا فمعذورًا، وابسط يدك في الأنفاق فإن أردت نظمت للطريق بيننا قنطار مال"[4]، وبعد نجاح غالب قام بتتبع بقايا الأدارسة ببلاد الريف وفاس حتى استأصل شأفتهم واخضع المغرب الأقصى كله للدولة الأموية[5]، وعاد القائد غالب إلى قرطبة مستصحبًا معه الحسن بن كنون واتباعه الأدارسة سنة 364هـ/974[6]، وقد بالغ الحكم المستنصر في اكرامهم وعفا عن الحسن بن كنون وأوسع له ولرجاله في العطاء واجرى عليهم الجرايات الكثيرة وادخله هو وأهله ورجاله في ديوان العطاء وكانوا سبعمائة رجل واسكنهم قرطبة[7]. في سنة 365هـ/975م عين الحكم المستنصر على المغرب جعفر بن علي الأندلسي واخيه يحيى ليحكماه باسمه

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص324.

2- نفسه، ج02، ص252/ ج02، ص244.

3- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 80.

4- مجهول، مفاخر البربر، المصدر السابق، ص9، السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص187.

5- الناصري، المرجع السابق، ج1، ص201.

6- مجهول، مفاخر البربر، المصدر نفسه، ص9، عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج2، ص493، الناصري، نفسه، ج1، ص202.

7- مجهول، مفاخر البربر، نفسه، ص 10، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص248، الناصري، نفسه، ج1، ج1، ص202.

"فجهزهما بالأموال والخلع ليجمعا حولهما زعماء البربر ويجذبوهم إلى جانبهما[1].

ونتيجة للنفقات الباهظة على هذه الأسرة فقد قام أمين بيت المال جعفر المصحفي بعد وفاة الحكم مباشرة في سنة 365هـ/975م بإخراج الحسن بن كنون واتباعه الأدارسة من الأندلس وترحيلهم إلى المشرق وزودهم بالأموال التي استعانوا بها على سفرهم[2]. ثم استعاد الأدارسة ميناء سبتة ثانية مع بداية القرن الخامس بعد ظهور بوادر ضعف الدولة الأموية[3].

ولم يتردد المنصور بن أبي عامر بعد أن تولى الحجابة في أن " يفيض العطاء في المتطوعة التي تعبر البحر للجهاد"[4]. فتمكن بذلك من استمالة واصطناع القبائل البربرية المحاربة التي نفذ بواسطتها اصلاحه العسكري[5]. وعن انجازاته في بلاد المغرب يذكر المقري: "وأجاز عساكره إلى العدوة، وضرب بين ملوك البربر بعضهم ببعض، فاستوثق له ملك المغرب، وأخبتت له ملوك زناتة وانقادوا لحكمه وأطاعوا سلطانه، وأجاز ابنه عبد الملك إلى ملوك مغراوة بفاس من آل خزر، ولمّا سخط زيري بن عطية ملكهم، أوقع به عبد الملك سنة 386هـ/996م، ونزل بفاس وملكها، وعقد لملوك زناتة على ممالك المغرب وأعماله من سجلماسة وغيرها، وشرّد زيري بن عطية إلى تاهرت، ثم قفل عبد الملك إلى قرطبة، واستعمل واضحًا على المغرب"[6].

ونظرا لكثرة الأموال التي كانت ترسل للنفقة على العدوة المغربية في عصر الخلافة فقد تم استحداث خطة جديدة بالأندلس عرفت بخطة خازن السفر، وكانت

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص249، مجهول، مفاخر البربر، المصدر السابق، ص134.

2- مجهول، مفاخر البربر، نفسه، ص14، الناصري، المرجع السابق، ج01، ص203.

3- **عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب(المغرب في عهد الوحدة والسطوة)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(م المغربية)، ط2، 2000، ج2، ص83.

4- حناوي، النظام العسكري بالأندلس، المرجع السابق، ص 120.

5- نفسه، ص 120.

6- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص398.

مهمته ايصال الأموال إلى الجيش بالمغرب[1]، وإذا لزم الأمر إرسال مزيـدًا مـن الأموال فيما بعد إلى الجيش، فإن الخليفة يكلف شخصًا آخر لأخذ الأموال اللازمـة ويتوجه بها إلى الجيش ويوصلها إلى قائد الجيش والخازن المتواجد معه[2].

أن جشع الخلافة الأموية ومحاولاتها التوسعية خارج حدودها، أفقدها التـوازن في النفقات فدخلت بعدها مباشرة في طور الضعف والانحلال، ولم تنعم بالمـداخيل المالية الكبيرة المحصلة، بسبب صراعهما الطويل المرير للسيطرة بـلاد المغـرب الإسلامي، إذ بعد حين أشرفت هي نفسها على الهلاك بالإفلاس ثم التمزق[3].

1- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص149.

2- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص210.

3- العروي، مجمل تاريخ تاريخ المغرب، المرجع السابق، ج2، ص91.

الفصل الثاني

النفقات على البناء والعمران

أولا/ترميم وبناء المدن والحصون

ثانيا/بناء الدور والقصور

ثالثا/ العمارة الدينية

توطئة

تعد المنشآت المعمارية مظهرًا متقدمًا من مظاهر الحضارة، ومن ثم فهي تدل على الرخاء المالي، ولقد امتلكت الأندلس في عهد الإمارة والخلافة كل المقومات المؤهلة لأن تكون بحق عاصمة الغرب الإسلامي، وأن تصبح العاصمة قرطبة صورة حقيقية لمظاهر ازدهار وبذخ ذلك العصر. فقد كانت من أكبر وأجمل عواصم العالم آنذاك[1]. فيذكر المقري أن بالأندلس: "من أهول ما بناه الإنس، وأجله خطرا، واعظمه شأنا"[2]. ويتبين ذلك من خلال المخصصات المالية التي كانت ترصدها الإمارة والخلافة للعمارة والبناء بالأندلس، كما يتبين ذلك من خلال شهادة ابن سعيد الذي يصف همة الناصر في مجال التعمير والنفقة على البناء قائلا: " وكان مشغوفا بتضخيم البنيان. . . وقسم أموال جبايته على ثلاثة. . . منها قسم للبنيان"[3]، وهذا ما أكده ابن خلدون بعد ذلك نقلا عن مصادر معاصرة للفترة[4].

وبذلك فقد وصل الإنفاق على البناء والزخرفة إلى درجات كبيرة من الإسراف والترف، فنتج عن ذلك أن بلغ ألفن الإسلامي في الأندلس ازدهار كبيرا في عهد الإمارة، وبلغ قمة ازدهاره في فترة الخلافة. فعرفت هذه الحقبة بالأندلس تطورا حضاريا مهما، وخاصة في أقسامها الجنوبية والجنوبية الغربية حيث لاقت هذه المناطق الاهتمام والتمركز لكثير من العائلات المالكة ذات الأموال الواسعة، فساهمت بذلك في تطوير البنية التحتية لهذه الاقاليم، فضلا عما كانت تصرفه الخلافة من أموال طائلة على البناء.

1- ابن حوقل، المصدر السابق، ص107. خليل إبراهيم واخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص181.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص524-525.

3- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص183.

4- نفسه، ج1، ص179، المقري، أزهار الرياض، المصدر السابق، ج2، ص271، المقري، المصدر نفسه،ج1، ص379.

أولا/ ترميم وبناء المدن والحصون

إن من يدرس جغرافية شبه الجزيرة "الإيبيرية"، يجد أن بنيتها الطبيعية تصلح تماما لأن تكون حدودا إدارية، فسلاسل الجبال ووديان الأنهار التي تقطعها من الشرق إلى الغرب أو العكس، قد قسمتها إلى أقسام يمكن تحويلها إلى وحدات إدارية وعسكرية واضحة المعالم. فما كان على المنظم أو الإداري إلا أن يثبت حدود هذه الوحدات ويعين قواعدها، فلا يجد صعوبة في إدارتها وجباية وجمع أموالها. ومع مجيئ المسلمين احتفظوا ببعض التقسيمات الإدارية الرومانية والقوطية القديمة، مع التصرف في بعض المصطلحات الادارية كتسميتهم لـ"المدينة" بدلا من "كيفتاس" Civtas، واستعمال مصطلح "الكور والاقاليم" بمعنى الدوائر والولايات- بدلا من "بروفنكياس" Provinigas.

كما أضاف المسلمون عددا من المنشآت ذات الصبغة الإسلامية كالمسجد الجامع، وقصر الإمارة أو الخلافة، والأسواق والقيساريات إلى غير ذلك مما يناسب نظم الدولة الإسلامية. وهذا في حد ذاته مطلب شرعي قد أوصت به كتب الحسبة والاخلاق السلطانية، إذ يذكر الونشريسي في كتاب الولايات أنه من واجب: " المحتسب أن يأمرهم ببنيان سورهم واصلاح سيولهم وعمارة مساجدهم ومراعاة بني السبيل من ذوي المكانة إذا لم يقم بيت المال من هذه المصالح"[1].

هذا إلى جانب ما أضافوه من مدن جديدة انطلاقا من مبدأ مواكبة التطور الحضاري بدار الإسلام، إذ كان ولا زال البناء والعمران من مستلزمات ثقافة التحضر، فيقول في هذا الصدد احد مؤرخي الأندلس وهو ابن الخطيب، ومن: "

1- **الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي، كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية،** تع- بلغيث محمد الأمين، مطبعة لافومين، الجزائر، 1985، ص29.

الأمور التي تتفاضل فيها البلدان، هي المنعة والصنعة والبقعة، والمساكن والحضارة والعمارة والأثارة والنظارة"[1].

وكمثال عن هذه المدن التي رممت أو أنشأت من جديد واضيف إلى حضيرة الإمارة والخلافة الأموية بالأندلس. نجد انه في فترة الفتح والولاة قام الفاتحون ببناء أو إعادة ترميم بعض المدن واعطاءها تسميات مستوحاة من الحضارة العربية والبربرية على السواء، وهنا لا بد من الإشارة إلى نص لابن حوقل نافيا فيه أن يكون بالأندلس مدنا مستحدثة خلال عصر الإمارة والخلافة باستثناء ألمرية، فيقول في ذلك: "وجميع مدنها قديمة أزلية لم يحدث بها في الإسلام غير بجانة وهي ألمرية وهي في حدود رستاق البيرة وشنترين أيضا على ظهر البحر المحيط محدثة"[2]، ونحن حسب تصورنا وتتبعنا للمدن الجديدة في الأندلس من الفتح إلى غاية سقوط الدولة الأموية، نجد ما ذكره الجغرافي ابن حوقل قد جانب الصواب، إذ حدث عكس ذلك تماما، وسنذكر هنا ما يفند رأي ابن حوقل بالأدلة والبراهين عن نشأة بعض المدن ومقدار النفقة عليها خلال هذه الفترة.

فبداية نجد أن قادة المسلمين بمجرد استقرارهم في هذه المنطقة قد قاموا بإعادة تسمية وتعريب بعض المدن حتى تأخذ الطابع الإسلامي، أو عملوا على ترميم ما تهدم من بعضها، أو قاموا باستحداث مدن وحصون وأربطة جديدة[3]، وفقا لنظرة

1- **ابن الخطيب لسان الدين السلماني، مفاخرات بين مالقة وسلا**، ضمن مجموع مشاهدات لسان الدين بن الخطيب، جم-أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983، ص57.

2- ابن حوقل، المصدر السابق، ص110.

3- ويبدو من خلال رسالة الباحث بلغيث محمد الأمين المتميزة حول الربط، أن الرباط في أبجديات الأندلسيين يختلف عن غيره من مناطق العالم الإسلامي، فمفهوم الرباط والمرابطة عند أهل الجزيرة الأندلسية يتحدد من مفهومهم للجهاد؛ والجهاد عندهم الغزو في حالة الضعف، كما يطلق الرباط كذلك على المعقل الذي يعني الحرس والبرج والحصن والقصر والقلعة. **بلغيث محمد الأمين، الربط بالمغرب الإسلامي ودورها في عصري المرابطين والموحدين**، دار القافلة، الجزائر، ضمن الاعمال غير الكاملة للأستاذ الدكتور بلغيث محمد الأمين، مج2، ص148. **بلغيث محمد الأمين، المعسكر أو الرباط "أسس ومفاهيم"**، ضمن كتاب حلقات في تاريخ الغرب

المسلمين واستراتيجيتهم العسكرية في عملية الفتح والاستقرار بالأندلس. ومن هـذه المدن المستحدثة في الفترة المبكرة للمسلمين بالأندلس نجد الجزيرة الخضراء، التي بناها "طارق بن زياد" بجوار جبل طارق، وكانت تعرف بجزيرة أم حكـيم، اسـم زوجته التي تركها هناك أثناء قيامه بفتح الأندلس(1).

ومن المدن التي حسبما يظهر أنه تم إعادة تسميتها، نجد مدينة طريف، غربي الجزيرة الخضراء، وقد حملت اسم "طريف بن مالك" أحد قواد "موسى بن نصـير" الذي أغار على هذه المنطقة وكان بها تجمعا سكانيا قبـل الفـتح، فسـميت البلـدة باسمه(2)، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على منهج المسلمين الرامي إلى محاولة تعريب المنطقة، وكمثال آخر عن المدن المستحدثة في هذه الفترة نجد مدينة قلعـة أيوب، والتي يظهر من تسميتها أنها كانت عبارة عن حامية أو رباط عسكري بأحد ثغور المسلمين بشمال الأندلس. وقد بناها "أيوب بن حبيب اللخمـي، الـذي ولـي الأندلس بعد مقتل ابن عمته" عبد العزيز بن موسى بن نصير". وإلى جانبهـا نجـد كذلك مدينة سالم، هذه المدينة الثغرية الحدودية التي بناهـا "سـالم بـن ورعمـال المصمودي" أحد قواد البربر الذين كان لهم الفضل في فتح بعض مـدن الأنـدلس، وعلى ما يبدو فإن عصر الخلافة كان عصر تجديد وترميم لبعض المدن والحصون والربط العسكرية التي عفا عليها الزمن في فترة نهاية الإمارة، إذ أوكل الخليفة عبد الرحمن الناصر لـ: " محمد بن عبد الله المعروف بابن ابي عيسى القاضي، ببنيان مدينة سالم بالثغر الأوسط مع غالب غلامه"[3].

الاسلامي، دار القافلة، الجزائر، 2014م، مج6، ص39.

1- **ابن عبد الحكم عبد الرحمن أبو القاسم، فتوح مصر والمغرب،** مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1415 هـ، ص233. الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 73.

2- بن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص319.

3- **القاضي عياض أبو ألفضل اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك،** ضبط وتص، محمد سالم هشام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج2، صص85-86.

أما إذا جئنا إلى عصر الإمارة فإننا نجد مدينة تطيلة، على ضفاف وادي الإبرو شمال الأندلس، وقد بناها الأمير الحكم بن هشام المعروف بالربضي، وهي الأخرى لا تخرج عن اطار المعمار العسكري الهادف إلى تأمين الممتلكات الشمالية للأندلس من أي تهديد نصراني محتمل وخاصة بعدما صار الرباط في الأندلس يفضل على الجهاد وذلك لان الجهاد لسفك دماء المشركين والرباط لحقن دماء المسلمين والحقن مقدم على السفك، ولهذا صار عندهم ان الجهاد هو سد الثغور وعمارتها وحفظها بالمنعة والعدد[1]، وقد عادت مردودية نفقات البناء والتحصين بالإيجاب على المنطقة برمتها، ولذلك فلا نستغرب قول الحميري واصفا هذه المدينة-تطيلة- وما جاورها "بالأمن"، في نص فريد مقتضب ولكنه عميق الدلالة: " وهي مدينة آمنة فأهلها لا يغلقون أبواب مدينتهم ليلا ولا نهارا، قد انفردوا بذلك بين سائر البلاد"[2].

وفي نفس الاطار قام الأمير عبد الرحمن الأوسط في سنة 216هـ، باستحداث مدينة مرسية، في شرق الأندلس. وقد أسست هذه المدينة بالقرب من حصن أوريولة قاعدة كورة تدمير، ولما شيدت مرسية نقلت القاعدة إليها وأصبحت الكورة كلها تسمى مرسية، وهي على ضفة النهر الأبيض.

ويبدوا أن استحداث هذه المدينة كان ذا دواعي جبائية وأمنية، إذ كما اشرنا سابقا فإن هذه المدينة كانت قاعدة اهل الذمة من النصارى الذين صالحوا على أنفسهم وفق شروط اقل ما يقال عنها انها متساهلة؛ ولذلك فبعد مرور الوقت شعر الأمراء بفداحة هذه التنازلات لأهل البلاد المفتوحة، فقرروا تجريدهم من بعض ممتلكاتهم التي صالحوا عليها، وخوفا من ردة فعلهم، سعى الأمير عبد الرحمن الثاني إلى تغيير مركز وقاعدة تدمير إلى منطقة مرسية التي تبعد عنها بحوالي اثنى

---

1 بلغيث، الربط بالمغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص150.

2 الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص64.

عشر ميلا[1] وإلى هذا يشير الحميري قائلا: "واتخذت قرارا للقواد"[2]، خاصة وان هذه المنطقة كانت ذات رخاء شامل وتحتوي على الأسواق والضـياع ذات المسـاحات الشاسعة والمغلة[3]، فيصف العذري مدينة تدمير قائلا بأنها متناهية في كرم البقعـة، أرضها يسقى بنهر كالنيل بمصر[4]، وعلى نهرها النواعير والساقية المستخرجة مـن قنطرة اشكابة تبلغ إلى املاك مرسية، وطول هذه الساقية مسافة ثمانيـة وعشـرون ميلا وينتهي السقي في القبلة إلى ناحية تعرف بالمولدين"[5]. وبذلك فقد كانت المنطقة مصدرا مهما لمداخيل الإمارة المالية (الخراج والجزية)، فكان لابد من الحيلولة دون سيطرة أصحاب الملكيات من النصارى، وإحكام قبضة الإمارة على هـذه المنطقـة بصب مزيد من الأموال والنفقات لبنائها وتحصينها.

كما عنى الأمير محمدا بن عبد الرحمن الأوسـط (238-273هـ) كـذلك بتحصين أطراف حدود الأندلس وسد ثغورها، كما قام الحكم المستنصر بترتيب قادة الثغور وعقدت لهم السجلات بولاية أوطانهم وأمدهم بفرق ووحدات إضـافية تبعـا

1 الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص259، صص283-285، الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص62، وهو المنار يبني للمسافر في أنشاز الأرض، وهو أيضا الاعلام المبنية على الطرق لهداية الناس، والميل مقياس روماني، ومن الألفاظ المعربة، وهو نوعان، الميل البري (أو الميل العربي) والميل البحري (أو الميل الجغرافي)، فالأول يساوي اربعة الاف (4000) ذراع بالمرسلة، أي حوالي ألفا وثمانمائة وثمانية واربعين (1848) متر، والثاني يساوي دقيقة من دائرة الأرض الكبرى، أي ستة الاف وثمانون قدما (كما حددته البحرية البريطانية) والقدم الانجليزي يساوي 30. 4 سم، وعلى ذلك فالميل البحري يساوي ألفا وثمانمائة وثمانية وأربعين مترا (1848. 32 مترا) وهو نفس مقدار الميل البري. **الادريسي محمد بن محمد الشريف، أنس المهج وروض ألفرج، قسم شمال افريقيا وبلاد السودان**، تح- الوافي نوحي، منشورات الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2007، ص88، **هنتس فالتر، الموازين والاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، تر- كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، 1970، ص95، **محمد ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار الأنصار، القاهرة، صص300-301.

2- الحميري، نفسه، ص181-183.

3- الإدريسي، نزهة المشتاق، المصدر نفسه، ص283.

4- وهو نهر شقورة الذي يجتمع من عدة روافد وتقع عليه مدينتا مرسية واريوله ويسمى عند المسلمين بـ(النهر الأبيض)، القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص235.

5- العذري، المصدر السابق، ص01.

لمتطلبات الموقف[1]، فأقام عدة أربطة وقلاع دفاعية منيعة، فابتنى حصن شنت اشتبين لحماية مدينة سالم، وابتنى حصن طلمنكة وحصن مجريط من الحصون الحدودية الجليلة، والذي يعد آخر حيز للإسلام بالأندلس على حد تعبير الحميري[2]، كما ابتنى حصن بمنطقة وادي الحجارة، وطلبيرة على نهر تاجه، وهذه الأخيرة التي كانت حاجزا بين المسلمين والافرنج، استولى عليها الخراب مع نهاية عصر الإمارة إلى ان استحدثها عبد الرحمن الناصر بعد ذلك للدفاع عن طليطلة[3]، فحصن روافد نهر تاجة الشمالية، وروافد نهر الإبرة، كما أسكن بني تجيب مدينة قلعة أيوب وحصنها لهم، وبنى لهم حصن دروقة لمواجهة الخطر الإسباني في الشمال وقد كان الأمير محمد شديد الاستخبار عن مناطق الثغور الشمالية خاصة ورصد الأموال للدفاع عنها[4].

وبالرغم مما كان يقتضيه الجهاد المتواصل من نفقات ضخمة، فقد كان الأمير محمد يبذل وسعه لتخفيف الضرائب عن الرعية، ادراكا وايمانا منه بأن هذا يعتبر كنوع من التخفيف عن نفقات الخزانة العامة، إذ المساهمة في استقرار المجتمع داخليا من شأنه من أن يجعل الإمارة تتفرغ وتوحد جهودها المالية والبشرية لمواجهة الخطر النصراني الداهم من الشمال، فرفع بذلك عن أهل قرطبة ضريبة "الحشود"، واكتفى بدعوتهم إلى التطوع والجهاد في سبيل الله[5].

ومع بداية القرن الرابع فإنه يلاحظ زيادة النفقات على العمران والبناء عموما، سواء ما تعلق منه بالجانب العسكري أو المدني، فكان عصر الخلافة عصر

1- بلغيث، الربط بالمغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص153.

2- الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص76، 128، 179-180، ص523.

3- ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج6، ص263. ينظر الملحق رقم 06.

4- وبالمقابل لم يتوقف هذا التعمير والبناء على الأندلس فحسب، بل بدأت إمارة جليقية في الطرف الآخر بإعمار استرقة، وليون، وإماية، وبرغش، وبقية المناطق جنوبا إلى نهر دويرة. أحمد بدر، المرجع السابق، صص217-218. السامرائي واخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ص143.

5- عنان، دولة الاسلام، المرجع السابق، ج1، ص311.

الازدهار المعماري بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ويتضح ذلك من خلال حجم الأموال المرصودة لبناء المدن ذات الطابع المدني أكثر من العسكري، بل وفي عدد ونوعية المدن المنجزة في هذه الفترة بالذات.

فبالإضافة إلى ترميم بعض معالم قرطبة العاصمة، فقد قام الخليفة عبد الرحمن الناصر ببناء أعظم مدينة بالأندلس وأفخمها على الاطلاق سواء تعلق الأمر بحجم النفقة عليها أو المساحة والجانب الفني والجمالي، هذه المدينة هي مدينة الزهراء، والتي تقع بضاحية شرق قرطبة، وان وجود مثل هذه المدن قد فرضته الوضعية المالية المريحة للأندلس، حيث قرر الخليفة بناء اقامة فاخرة بعيدة شيئا ما عن مراقبة الحشود الحضرية القرطبية المشاغبة، كما يلاحظ ان البحبوحة المالية التي تمتعت بها الأندلس في هذه الفترة حتمت عليها مزيد من الترميم والتوسع، ولكن ضيق الحيز الحضري لقرطبة لم يسمح بهذه الزيادات والتوسعات، فما كان منه سوى اختيار أحد الأماكن التي لا تبعد كثيرا عن العاصمة الأم، لإنجاز مشروعه الجديد[1].

وقد استنزفت هذه المدينة الكثير من الجهد والوقت والمال، حيث استغرق بناؤها حوالي (26 سنة)، ويقول ابن غالب في هذا الصدد: "وكان عبد الرحمن الناصر كلفا بعمارة الأرض واقامة معاملها وانباط مياهها واستجلابها من ابعد بقاعها وتخليد الأثار الدالة على قوة ملكه، فأفضى به الأغراب في ذلك إلى ان ابتنى مدينة الزهراء"[2]. ويضيف المقري في نفس المعنى منبهرا بهذا الإنجاز: " وما دخل إليها قط احد من سائر البلاد النائية والنحل المختلفة من ملك وارد ورسول وافد

1- **باسيليون بابون مالدونادو، العمارة الإسلامية في الأندلس (عمارة القصور، عصر الخلافة وملوك الطوائف)**، تر- علي ابراهيم المنوفي، مر- محمد حمزة الحداد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، مج1، ص50. **ليوبولدو توريس بالباس، الحواضر الأندلسية**، تر- محمد يعلى، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، م المغربية، ط1، 2007، ج1، ص105.

2- ابن غالب، المصدر السابق، ص303.

وتاجر جهبذ– وفي هذه الطبقات من الناس تكون المعرفة والفطنة– إلا وكلهم قطع أنه لم ير لها شبها"[1]. ويؤكد ذلك كل من المقدسي والزهري قائلين: "وهي أغرب وأبدع ما بني في الإسلام وهي مدينة فوق مدينة بها ثلاثة أجزاء أعلاها القصر وأوسطها البساتين والثالث فيه الدور والجامع وهي تبعد عن قرطبة بخمسة أميال"[2].

أما عن تكاليف بناء هذه المدينة وحجم النفقة عليها، فيعطينا ابن غالب بعض الاحصائيات الرقمية الدقيقة والنادرة وهذا على لسان أحد عرفاء ومهندسي هذه المدينة: **"فقال مسلمة بن عبد الله المهندس الناظر في بنيانها: بدأ عبد الرحمان الناصر ببنيان المدينة أول سنة 325هـ وتمادى في بنيانها إلى حين وفاته سنة 350هـ؛ فكان مبلغ ما ينفق فيها كل يوم من الصخر المنحوت والمعدل ستة آلاف(6000) صخرة. وكان يخدم بها في كل يوم ألف وأربعمائة(1400) بغل، منها أربعمائة(400) بغل زوامل السلطان المختصة به، وألف(1000) من ذوات الأكرياء المعرضة للخدمة أجرة كل بغل فيها في الشهر ثلاث دنانير من الذهب الجعفري يجب لجمعها في كل شهر ثلاث آلاف(3000) دينار، وكان عدة حذاق البناة بها في كل يوم خمسمائة (500) أجير تتمة ألف عامل حاشا من كان يخرج فيها من اعلاج النصارى عبيده. وكان يرد فيها في كل يوم من الجير خمسمائة (500) حمل ومثله من الجبس"[3]. وقال ابن خلكان واصفا هذه المدينة الملوكية ومؤكدا قول ابن غالب السابق عن حجم الأموال التي سخرت لها[4]: "الزّهراء من عجائب أبنية الدنيا،

1– المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص16.

2 – المقدسي، أحسن التقاسيم، المصدر السابق، ص305، الزهري، المصدر السابق، ص87.

3– ابن غالب، المصدر السابق، ص 299–300

4 – **ابن خلكان أبو العباس، وفيات الأعيان و أنباء ابناء الزمان،** تح– إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1968، ج4، ص117. المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج1، ص524.

وأنشأها أبو المظفّر عبد الرحمان الناصر، بالقرب من قرطبة، في سنة 325 هـ/936م[1].

أما عن مخطط ومساحة هذه المدينة فتذكر كتب الأخبار أن: "مسافة ما بينها وبين قرطبة اربعة أميال وثلثا ميل، وطول الزهراء من الشرق إلى الغرب 2700 ذراع وعرضها من القبلة إلى الجنوب 1500 ذراع"[2].

وتؤكد البحوث الميدانية الاسبانية الحديثة هذه المسافات، فهذا الأثري باسيليون بابون يؤكد: "ان شكل المدينة قد تواءم مع المنحدرات الجبلية، وهي عبارة عن محور خاص مقابل الشكل المثمّن الذي كان مطبقًا في السهول في العصور القديمة، ويلاحظ ان القطاع الملكي المكون من الشرفات والقصر يشكل مربعا كبيرا ملتصقا بالسور الشمالي، فيجعل المركز منقسما إلى قسمين رئيسيين هما: القطاع الرئيسي للمدينة، 1500×840م، أي حوالي 104 هكتارات ومعنى هذا أنه أكبر من مدينة قرطبة نفسها إذا ما استثنينا أرباضها[3]. كما بلغ طول اسوارها فقط ألف وخمسمائة وثمانية عشر متر وعرضها سبعمائة وخمسة واربعين مترا، ويحيط بأسوارها فضاء تبلغ مساحته مائة واثنا عشر هكتارا[4].

وقد راجت خلال عملية البناء هذه، تجارة ما يعرف بسلع الرفاهية الموجهة للقصور السلطانية، ومن الأدلة على ذلك ما يتواتر ذكره لدى مؤرخي تلك الفترة عن مقدار الأموال التي صرفت في عمليات استيراد مواد البناء والتحف الباهظة الثمن المخصصة لهذه المدينة، فيعطينا المقري نقلا عن ابن حيان، إحصائيات غاية في الأهمية عن السلع التي استهلكتها: "ان مباني الزهراء اشتملت على أربعة آلاف

1 – المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص524-525.

2- نفسه، ج1، ص524. ينظر الملحق رقم 07.

3- باسيليون، العمارة الإسلامية، المرجع السابق، ج1، صص54-55.

4- توريس بالباس، الحواضر الأندلسية، المرجع السابق، ج1، ص120. ينظر الملحق رقم 10.

سارية ما بين صغيرة وكبيرة، ونيف على ثلاثمائة(300) سارية، منها ما هو: جلب من مدينة رومة ومنها ما اهداه صاحب القسطنطينية، وإن مصاريع أبوابها صغارها كبارها كانت تنيف على خمسة عشر ألف(15000) بابا كلها ملبسة بالحديد والنحاس المموه"[1].

ويؤكد ما ذهب إليه ابن حيان مؤرخ آخر هو ابن غالب والذي يبدو أكثر دقـــة من سابقه حيث يورد تفاصيل قيمة هذه السلع، بل ويعطينا حتى أجــور المشـــتغلين بهذه المدينة فيقول: " وجلب إليها الرخام من قرطاجنة افريقية وغيرها، وكان الذين يجلبونه وينتخبونه ثلاثة رجال، وكان يصلهم على كل رخامة كبيــرة أو صـــغيرة بعشرة(10) دنانير قاسمية أجرة لهم، سوى ما كان يلزمها من المؤن والتسفير، وكان يصلهم عن كل سارية بثمانية(8) مثاقيل ذهبية، وعدة السواري بها عنــد اكتمالهـــا أربعة آلاف(4000) سارية منها ما جلب من افريقية وذلك ثلاثة عشر(13) ســـارية ومنها ما جلب من بلاد الافرنج وذلك تسعة عشر(19) سارية سوى الذي اهدى إليه ملك روما وذلك أربعون(40) سارية لم تعرف لها قيمة وسائرها من مقاطع الأندلس المذكور" [2].

ويحدثنا كل من المقري وابن غالب عن التحف الاخرى المجلوبة إلى الزهراء في هذه الفترة قائلين: "أما الحوض المنقوش المذهب الكبير الغريب الشكل الغـــالي القيمة، فهو من جلب أحمد اليوناني من القسطنطينية مع ربيع الأسقف القادم من الياء ببيت المقدس، واما الحوض الصغير الأخضر المشهور المنقوش بتماثيل الإنســـان، فهو من جلب أحمد بن كرم الشامي قالوا انه لا قيمة له، وقيل جلب من القسطنطينية

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص17، 524-525.

2- ابن غالب، المصدر السابق، صص 300-301، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص231.

مع ربيع الأسقف أيضا وقالو أنه لا قيمة له لفرط غرابته وجماله وحمل من مكان إلى مكان حتى وصل في البحر وكان المتولي لهذا البنيان المذكور ابنه الحكم"[1].

وفي نفس السياق يذكر المقري أرقاما لعدد السواري المستوردة، ويبدو أنها تتجاوز أرقام ابن غالب بكثير، وهي في رأينا أقرب إلى المنطق إذ الأرقام التي ذكرها تقترب من العدد الاجمالي لهذه السواري، فيقول المقري: " وقيل كان عدد السواري المجلوبة من افريقية 1013 سارية ومن بلاد الافرنج 19 سارية، واهدى إليه ملك الروم 140 سارية وسائرها من مقاطع الأندلس بطركونة وغيرها، فالرخام المجزع من رية والأبيض من غيرها والوردي والأخضر من افريقية من كنيسة اسفاقس"[2]. وقد بنى الناصر في قصر المؤنس بها حوضًا من الرخام زينه بنقوش مذهبة بها صور آدمية، وجعل عليه تماثيل من الذهب المرصّع بالدر.

وامعانا في إظهار رسوم الخلافة بالأندلس فقد عمد الخليفة الناصر إلى جعل سقف قصر الخلافة بالزهراء وجدرانه من الرخام ذي الألوان الصافية، وأنشأ وسطه صهريجًا كبيرا مملوء بالزئبق، وكان لكل جانب من جوانب القصر ثمانية أبواب، وكان في هذه المدينة محلات للوحش، ومسارح للطير، ودور لصناعة آلات الحرب، والحلي وغيرها من الصناعات، وكان بها مسجد صغير مزخرف بالرخام والذهب والفضة.

وفي إطار السياسة الخلافية الرامية إلى حل مشاكل الأندلس المتراكمة منذ عصر الإمارة، أمنية كانت أو مالية وحتى ديمغرافية اجتماعية، فإن الخليفة الناصر لم يتوان عن زيادة الإنفاق من خلال استحداث المدن والحصون الجديدة التي من شأنها أن تخفف من ازدحام الملاحة النهرية بإشبيلية وقرطبة، وكذلك قصد تأمين

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص18-19، ابن غالب، المصدر السابق، صص 300-301.

2 المقري، نفسه، ج1، صص18-19

الأندلس وحفظ مكتسباتها المحققة خلال هذه الفترة، ولذلك فقد قام بإنشاء مدينة ألمرية التي أصبحت القاعدة البحرية الرئيسية، سواء عسكريا أو اقتصاديا.

وخاصة إذا علمنا سياسة الخلافة الرامية إلى التوسع على حساب العدوة المغربية التي وجد بها منافس قوي وناشئ، تمثل في الدولة ألفاطمية (العبيدية)، وفي هذا الاطار يشير القاضي النعمان مؤرخ هذه الدولة إلى بعض التحرشات ألفاطمية تجاه الأندلس قائلا: "فغضب أمير المؤمنين وأمر بإخراج مراكب بحرية وأمّر عليهم حسن بن علي وامره بطلب المركب حيث أخذ وان وصل إلى الأندلس، فلم يلحق بالمركب إلا وقد أرسى بألمرية مرسى الأندلس ومجمع مراكب وأساطيل الأموي المتغلب عليها، ودار صناعة مراكبه وعدته بها، فاستولى اسطوله على أساطيل الأموي فأضرمها نارا وغادرها بأسرها رمادا"[1]، ويضيف القاضي النعمان في نفس السياق قائلا عن حجم الخسائر التي تكبدها الأسطول الأندلسي: " واستولوا على ألمرية وانهزم عنها جميع (جند) الأموي فأحرقوا ما بها من الخزائن والعود والعدد وانتبهوا جميع ذخائرها وهرب من استطاع الهرب من أهلها ولم يعرضوا لمن بقي ممن استسلم بها بمكروه، وانصرفوا سالمين غانمين"[2].

و ولهذه الأسباب، فقد قام الخليفة الناصر بالنفقة على تطوير أسطول هذه المدينة ودعمه بمرافئ أخرى على طول ساحل الجنوب والجنوب الشرقي للأندلس، وبذلك غدت هذه المدينة خلال القرن الرابع الهجري أهم مركز بحري بالأندلس، فيقول ارشيبالد لويس في هذا الصدد عن ألمرية وعن تطور البحرية الأندلسية في ق 10م: " كانت ألمرية القاعدة البحرية الرئيسية وفيها تجمعت معظم دور الصناعة الهامة، وفيها كانت تجهز السفن التي كونت البحرية النظامية وعددها مائتي 200 سفينة وكانت هناك قواعد أخرى فيما يظهر في سلبيس والجزيرة وبجانة وطرطوسة

1- القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، المصدر السابق، ج6، ص165.
2- نفسه، ج6، ص165.

ويابسة وأليقنت، وفي وقت الحرب كانت تتجمع السفن في مكان واحد، إلا أن أغلب السفن كانت في ألمرية وبجانة"[1].

ولم يقتصر البناء على استحداث ألمرية وترميم العاصمة قرطبـــة ومحيطهـــا فحسب، بل تعداه إلى غيرها، إذ دعم الخليفة الناصر هذه الإنجازات، بعـــدة قواعـــد أخرى ومنها مالقة التي زادت أهميتها تدريجيا منذ عهـــد الخليفـــة عبـــد الرحمـــان الناصر، الذي جعل منها إحدى القواعد البحرية لأسطوله لمواجه الخطر ألفـــاطمي المتزايد على السواحل الجنوبية الشرقية للأندلس"[2]. فتتحدث كتب الجغرافيـــا عـــن موقع مالقة، وبالرغم من أنها مدينة قديمة الإنشاء، إلا أنها زادت مســـاحتها خـــلال الفترة الأموية واستبحر عمرانها، فهذا ابن غالب يحدثنا عنها قائلا وهي: " حاضرة من أعظم حواضر الأندلس تقوت بضعف غيرها، وزاد منها الكثير مما نقص مـــن غيرها" [3]. ولم يتوقف الخليفة الناصر عند هذا الحد، بل قام بإنشاء مراكز لصـــناعة السفن في طركونة وطرطوشة والجزيرة الخضراء وميورقة ولقنت وشلب وقصـــر ابي دانس ودانية وشنتمرية. واستخدم لذلك أخشاب الصنوبر بطرطوشة[4].

كما تأتي أهمية بناء مدينة وميناء ألمرية، كونها أصـــبحت مدينـــة لاســـتقرار أصحاب رؤوس الأموال ومرفأً يساهم في الحركة التجاريـــة والجبائيـــة للأنـــدلس، بتصدير مختلف المنتوجات الزراعية والصناعية الأندلسية واستقبال مختلف التجـــار الوافدين إليها، وفي هذا لا تنقصنا الأدلة التي تؤكد غنى أهل ألمرية، فيذكر المقري

1- **أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500م- 1100م)**، تر- أحمد محمد عيسى، مر وتق- محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 242.

2- **أحمد مختار العبادي، السيد عبد العزيز سالم، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ج2، ص175، **كمال السيد أبو مصطفى، مالقة الإسلامية في عصر دويلات الطوائف (ق5 هـ، ص 11م)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993، ص 6.

3- ابن غالب، المصدر السابق، ص294، كمال السيد، مالقة، المرجع السابق، ص07.

4- **السيد عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984، ص37.

واصفا سعة أملاك وثروة أهلها قائلا: "لم يكن في بلاد الأندلس أكثر مالا من أهـل ألمرية ولا أعظم متاجر وذخائر، وكان بها من الحمامات والفنادق نحو الألف، وقد اصطفت الفنادق ودور الصناعة، وبربضها الغربي المسمى" ربض الوحض"[1]

لقد كان هدف الخليفة الناصر من كل هذا استحداث منطقة صـناعية ومرفـأ تجاريا لاستقبال وتوزيع السلع، إذ تتوالى أخبار المؤرخين عن دور الطـراز التـي أنشأها عبد الرحمان الناصر، فـ"ألمرية كانت الثغر الكبير للأندلس عنى بها عبـد الرحمان الناصر سنة 955 م، وتصنع فيها السفن لأساطيله البحرية، وقـد زخـرت بتجارة البحر المتوسط وكانت مركزا شهيرا لصناعة الديباج والمنسوجات ألفنية التي كانت تنافس المنسوجات البغدادية "[2]، بل وتتفوق في ذلك حسب الرحالـة المقـري على سائر البلاد، إذ كان لألمرية: " نسج طرز الحرير 800 نول وللحلـل النفيسـة والديباج ألفاخر 1000 نول وللسـقلاطون كـذلك وللثيـاب والجرجانيـة كـذلك والاصفهانية مثل ذلك وللعنابي والمعاجز المدهشة والستور المكللة"[3].

ولم تتوقف حركة البناء والعمران بانتهاء فترة الخليفة عبد الرحمان الناصـر، بل واصل خلفه الحكم المستنصر، وكذا الحاجب المنصور حركة التشييد والإنفـاق على البناء، فيذكر المقري في هذا الصدد مدى ما بلغته مدينة ألمريـة فـي عهـد الحاجب المنصور: "وألمرية من مشهور مدن الأندلس بناها الناصر وعظمـت فـي دولة المنصور بن أبي عامر وولى عليها مولاه خيران"[4]. وقد طبق خيران الفتى مع أهل ألمرية سياسة قوامها العدل والإنصاف، فعمل من الجانـب العسـكري علـى

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص163.

2- **مورينو مانويل جومث، الفن الإسلامي في اسبانيا**، تر-لطفي عبد البديع، لسيد عبد العزيز سالم، مر-جمال محمد محرز، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، الدار المصرية للتأليف، مصر، ص 316.

3- المقري، المصدر نفسه، ج1، ص163.

4- نفس المصدر والجزء والصفحة.

تحصين ألمرية وسد عوراتها، وفي أيامه بلغت من العمارة والقوة وفشو الصنائع ما هو مشهور"[1].

ومع هذا فإن الحاجب المنصور بن أبي عامر وبالرغم مما قام به من نفقات وتوسعة شملت مختلف مناطق الأندلس وخاصة الشمالية المقفرة منها، إذ أعاد بناء هذه المناطق وعمرها بالسكان، مانحا في ذلك مختلف الامتيازات المادية والمعنوية لمن يستقر فيها، ونلمس هذا من خلال نص ذكره ابن الكردبوس مع أواخر حياة المنصور بن أبي عامر إذ يقول عن نفسه عندما شعر بدنو أجله: "إنه يستحق الإحراق بالنار من المسلمين لأنه عندما استولى على أراضي تابعة للممالك النصرانية، عمرها بالأقوات من كل مكان ووفر لها المؤن ووصلها ببلاد المسلمين، وحصنها غاية التحصين فاتصلت العمارة بين الأندلس الإسلامية والممالك النصرانية، وتمنى لو أنه خرب من تلك البلاد مقدار مسيرة عشرة أيام وحيلها فيافي قفارا حتى لا يصل النصارى إلى بلاد المسلمين إلا بمشقة كبيرة ومن ثم يمكن الدفاع وإنقاذ البلاد من ضفرهم"[2].

وحتى في فترة الفتنة وتراجع مداخيل الأندلس المالية، لم يتوقف الإنفاق على بناء المدن، إذ قام بنو رزين ببناء مدينة شنتمرية فيذكر الضبي في هذا الإطار: "وفيها (سنة 404هـ) بنيت شنتمرية بناها الأصلع بن رزين" [3]. وهي في شمال شرق مدريد، نسبة إلى أمراء بني رزين المغاربة الذين حكموا تلك المنطقة. ولا يفوتنا أن نشير إلى اسم البرانس الذي أطلق على بعض جبال إسبانيا الشمالية، وهو اسم قديم لكتلة البربر البرانس" في المغرب التي تنتمي إليها قبيلة "صنهاجة".

1- عبد العزيز سالم، ألمرية الإسلامية، المرجع السابق، ص 61

2- ابن الكردبوس، الإكتفاء، المصدر السابق، صص 64-65.

3- الضبي، المصدر السابق، ص 106.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من نماذج والتي أعطتنا بشكل نسبي حجم النفقات على البناء والعمران العسكري والمدني، فإننا نجد عدة مدن أو أجزاء منها قد تمت تسويتها بالأرض لأسباب استراتيجية وأمنية على وجه الخصوص، بل وأحيانا تقتضيه المصلحة الشخصية للإمام، رغم ما فيه من المفاسد المالية، فالأندلس كانت إذ ذاك في مرحلة أقل ما يقال عنها أنها في "بداية التراجع على مختلف الاصعدة" إذ تعتبر فترة الحكم الربضي مؤشر خطير على انفراط صلة الوصل بين أهل القلم وأهل السيف، وما يبرهن على ذلك ما حدث لحي الربض بقرطبة في أيام الحكم الربضي، وكذلك ما قام به الخليفة الناصر بعد ذلك باستنزال المنتزين، ودك أسوارهم وتهديم حصونهم، كما حدث مع مدينة إشبيلية حيث" جمعت الايدي على هدم أسوارها فسويت بالأرض"[1]. وبذلك لم يعد لأهل السيف والقلم من منفذ للعودة إلى مفارقة الجماعة والتحصن ضد سلطان الخليفة الممسك بدفة الحكم بقرطبة.

إن في هذا ما يبرهن على حجم النفقات والأموال التي رصدت للعمارة العسكرية والمدنية على السواء كبناء المدن والحصون والقلاع الدفاعية أو ترميمها، سواء كانت بمساهمة الإمارة والخلافة، أو كانت بسواعد وأموال خاصة. أشرف عليها المنتزين، أو أصحاب الثروات ورؤوس الأموال من أهل الأندلس.

ثانيا/ بناء الدور والقصور

يجمع المؤرخين والجغرافيين على انه لم تمر فترة أمير أو خليفة بالأندلس إلا وقد أنشأ قصرا أو قام بتجديده وترميمه أو الزيادة فيه، وقد كانت تكاليف هذا البناء كبيرة جدا، لدرجة أنه في بعض الفترات كانت تقسم ميزانية البناء في الأندلس على إعادة ترميم وتوسيع المسجد والقصر فقط، وربما يعود هذا إلى قلة المداخيل في بعض الاوقات وكثرة النفقات الراتبة والمترفة في أغلب الأحيان.

1- ابن حيان، نش- شالميتا، المصدر السابق، ص 80، أحمد الطاهري، الفلاحة والعمران، المرجع السابق، ص 25.

ونحن تحت هذا العنوان سوف نحاول التركيز على بعض مراكز الأندلس التي عرفت نشاطا كبيرا ونفقات باهظة على بناء القصور، ونخص بالذكر هنا قصور قرطبة وإشبيلية، إذ عرفت هذه المدن كثافة سكانية أكثر من غيرها، بالإضافة إلى أن مدينة إشبيلة على سبيل المثال لا الحصر، عرفت أكثر الثورات الاستقلالية عنفا مما حتم على الأمراء والخلفاء إحاطة هذه المدينة بمزيد من النفقة والرعاية.

وقد كانت بداية الاهتمام ببناء الدور والقصور بالأندلس منذ أن وطيء المسلمين هذه الأرض، إذ تذكر المصادر التاريخية ما قام به الفاتح طارق بن زياد من إنشاء أول معلمة عمرانية راقية البنيان بالأندلس. فقد أوكل إلى أحد مرافقيه وهو "رزين البرنسي" بتشييد قصر البلاط بسفح الجبل المطل على قرطبة[1]، وبعد الفتح استقر الولاة ورؤساء وقادة الجند في المدن المفتوحة كقرطبة وإشبيلية وقرمونة وطليطلة وغيرها وشيدوا بها القصور الفخمة، فقد سكن مغيث الرومي بلاط قرطبة بعد ان منحه اياه موسى بن نصير وقد كان لكل مدينة مفتوحة قصبة بداخلها قصر للإمارة.

والمتتبع لتاريخ العمارة بالأندلس يلاحظ أنه لم يمر على فتح الأندلس نصف قرن من الزمان حتى شهدت حركة عمران ضخمة، بدأت مع عهد الأمير عبد الرحمن الداخل وبنيه من بعده واستمرت إلى غاية نهاية القرن الرابع الهجري، وكان لقرطبة كما لإشبيلية قصرها الذي يجمع بين بيت السكن العظيم والحصن المنيع[2]. ففي قصر البلاط المشار إليه آنفا، اتخذ عبد الرحمن الداخل، منيته القرطبية الأولية الشهيرة والتي أشار إليها الرازي وهي المسماة بـ" قصر

1 أحمد الطاهري، البناء والعمران، المصدر السابق، ص31.

2 ول ديورَانت (ويليام جيمس ديورَانت)، **قصة الحضارة**، تق- محيي الدّين صَابر، تر- زكي نجيب محمُود وآخرين، دار الجيل، بيروت - لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1988م، ج13، ص302.

الرصافة"، وهي أول نواة معمارية إسلامية بشبه الجزيرة الايبيرية[1]، والذي جرت عليه منذ ذلك الحين تعديلات كثيرة، وكان يقع على ما يبدو في ضيعة" تورونويلوس" الواقعة في الشمال الغربي على مسافة ثلاثة كيلومترات من قرطبة"[2].

وقد حذا حذو الأمير عبد الرحمن الداخل من أتى بعده من الأمراء والخلفاء فبنوا قصورًا تغنى بها الشعراء، مثل قصر الروضة وقصر المعشوق وقصر السرور وقصر التاج. وقد كانت هذه القصور التي اندثر أكثرها آية في الجمال والترف والبراعة العمرانية[3].

واستمرت عمليات البناء والتشييد فيما بعد، فبالإضافة إلى قصر الإمارة والخلافة بقرطبة، والذي اطلقت عليه عدة مسميات مختلفة منها قصر قرطبة ودار الإمارة ودار الخلافة، والذي كان يضم مساحة ضخمة تصل إلى ثلاثة هكتارات–أي ان ذلك يكاد يصل إلى ضعف القصر أو دار الإمارة في إشبيلية–، وكانت المباني الملكية للأمراء والخلفاء–عبد الرحمن الناصر والحكم المستنصر– تشغل تلك المساحة. وتمثل هذه الهكتارات بالنسبة للنواة الاولى للمدينة من 20/1 إلى 25/1 وهذا طبقا لما رواه المقري حيث كان يرى ان مساحة المدينة تتراوح بين 87 و89 هكتارا، وقدّرها ليفي بروفنسال بمساحة تتراوح بين 90 و96 هكتارا[4].

وهنا يمكن القول بانه كان يتم إدخال تعديلات على البوابات وتدعيمها امنيا. وطبقا لبعض المصادر فقد كان في الداخل ما لا يقل عن 11 قصرا أو مجلسا، بالإضافة إلى الحدائق والجنان، ويدخل في هذا الاطار الحمامات ويحدثنا المقري

1 ديورَانت، المرجع السابق، ج13، ص302. أحمد الطاهري، البناء والعمران الحضري، المرجع السابق، ص31. وهو قصر فخم سماه بالرصافة تيمناً بالقصر الذي قضى فيه صباه بالقرب من مدينة الرقة في سورية

2– باسيليون، العمارة الإسلامية، المرجع السابق، ج1، صص11– 12.

3– ديورَانت، المرجع نفسه، ج13، ص302.

4– باسيليون، العمارة الإسلامية، المصدر نفسه، ج1، صص47–48، ينظر الملحق رقم 10.

بانه قام الأمراء بتشييد مبان عظيمة وحدائق وجنان وتم نقل المياه من سلسلة جبال قرطبة من خلال شبكة مواسير تصل إلى الجزء الشمالي من المكان وإلى المسجد الجامع[1]. وقد تم بعدها انشاء القصور المخصصة للولاة في كل كورة أو اقليم من اقاليم الأندلس، وبالتالي نتوقع ان يزداد حجم النفقات على بناء الدور والقصور بالأندلس من فترة إلى أخرى، إذ كانت كل هذه المدن محاطة بالقصور ألفخمة المرتبطة بصفة عامة بالمنيات ذات الحدائق الغناء، لتمضية وقت الفراغ.

ومع مرور الزمن نجد ان لفظة" قصر"، اصبحت تشكل حصونا سواء كانت كبيرة ام صغيرة، فهناك القلاع والحصون التي تحولت إلى مقار للحكام الأمراء، كما اطلق المصطلح نفسه الحصون المنشأة على الطرق[2]، ومن خلال ذلك سنرى ان أي مقر اقامة تابع للخليفة أو الأمير أو الحاكم في مكان ما، الا وكان قصرا[3]. ويتضح هذا خاصة مع النصف الثاني من القرن الثالث الذي كما ذكرنا عرف الكثير من الثورات ضد الإمارة وولاتها مما حتم عليهم نفقات اضافية اخرى، وهي تسوير وتحصين هذه القصور خوفا من اعتداءات الخارجين على الحكم المركزي الاموي.

ويضاف إلى هذا ان زيادة النفقة على الدور ترافقت مع الزيادة المطردة لعدد السكان بالأندلس، إذ رغم ان هذه الزيادة كانت بطيئة، الا انها كانت معتبرة مقارنة بباقي الحواضر الإسلامية والاوربية، إذ بلغت دور قرطبة داخل السور فقط دون الأرباض ثلاثة وثلاثون ألف ذراع، ودور قصر إمارتها ألف ذراع ومائة ذراع. كما بلغ عدد أرباضها واحد وعشرون ربضا[4]، في كل ربض منها من المساجد

1- باسيليون، المرجع السابق، ج1، ص48.

2- نفسه، ج1، ص12.

3- نفسه، ج1، ص13.

4- ومنها، الأرباض القبلية بعدوة النهر، ربض شقندة، وربض منية عجب، وأما الغربية فتسعة، ربض حوانيت الريحاني، وربض الرقاقين، وربض مسجد الكهف، وربض بلاط مغيث. . . ، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص465. وحسب ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص232 " ثمانية وعشرين ربضًا "

والأسواق والحمامات ما يقوم بأهله ولا يحتاجون إلى غيره حسب المقري، هذا ناهيك عن السكان الذين هم ببوادي قرطبة والذين تجاوزوا الثلاثة آلاف قرية، في كل واحدة منبر وفقيه مقلّص[1]. كما أحصيت دور قرطبة داخل الاسوار وخارجها (الارباض) خلال فترة الحاجب المنصور بن أبي عامر فبلغت مائتي ألف دار وثلاثة ألف دار وسبعًا وسبعين دارًا (203077)، وهذه دور الرعيّة، وأمّا دور الأكابر والوزراء والكتّاب والأجناد وخاصّة الملك فستّون ألف دار وثلاثمائة دار(60300)، سوى مصاري[2] الكراء والحمّامات والخانات، وعدد الحوانيت ثمانون ألف حانوت وأربعمائة وخمسة وخمسون(80455)[3]. وترجع هذه الزيادة السكانية لظروف الأندلس وما عرفته في اغلب فتراتها من امن واستقرار، وحركية اقتصادية اهلتها لتكون قبلة للعديد من سكان العالم آنذاك.

وفي مدينة الزهراء نجد أنه قد اجتمعت حولها قصور الأسرة المالكة، وقصور طبقة الأشراف وكبار الملاك والتجار كما كانت مساكن هؤلاء تمتد على شاطئ النهر الاعظم[4]. هذا وتجدر الاشارة هنا إلى أن البيت العادي من طبقة كبار الملاك كان يكلف صاحبه ما يفوق المائة ألف دينار، فيذكر ابن بسام ما بلغه الإنفاق على العمارة قائلا: "وأقبل الناس إليها(بلنسية) من كل قطر بالأموال، واستوطنها جملة من جالية قرطبة القلقة الاستقرار، فبنوا بها المنازل والقصور، واتخذوا البساتين الزاهرة، والرياضات الناضرة"[5]. ويتحدث نفس المؤرخ عن حياة البذخ والرفاهية وما تبعها من سعة إنفاق قائلا: "واتسع الحدس في عظم ذلك الإنفاق، فمنهم من قدرت نفقته على منزله مائة ألف دينار وأقل منها وفوقها، حسب تناهيهم في

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص ص520، 458-541.

2- المصاري، جمع مصرية وهي غرفة علوية منعزلة، تكرى أو تجعل للخدم. نفسه، ج01، ص541.

3- نفسه، ج01، ص541.

4- ديورَانت، المرجع السابق، ج13، ص303.

5- ابن بسام، المصدر السابق، ج5، ص16.

سروها، من نضار الخشب ورفيع العمد ونفيس المرمر، وجلب إليهم سني الفرش من سائر الحلي والحلل، فنفق سوق المتاع بعقوتهم، وبعثر عن ذخائر الأملاك لقصرهم، وضرب تجارها أوجه الركاب نحوهم، حتى بلغوا من ذلك البغية وفوق ملء فؤاد الأمنية، فما شئت من طرف رائع، ومركب ثقيل، وملبس رفيع جليل"[1].

ومع ذلك فان هذه الحالات هي قليلة الانتشار إذا ما قيست بالمجتمع الأندلسي ككل، يتضح ذلك من خلال ما أشارت اليه كتب الفتاوى والنوازل بحيث أن الأسرة النواتية أضحت التشكيلة القاعدية في المجتمع الريفي. وتؤكد هذه الاشارات ما أسفرت عنه عمليات السبر والتنقيب الاثرية بعدة جهات بالأندلس؛ إذ أبانت فعلا بأن معظم القرى كانت مشكلة من منازل صغيرة الحجم. لا يمكن أن تأوي إلا أسرا نواتية بالنظر إلى مساحتها. فقد تراوحت مساحة بعضها بين (70 و80م^2). وكانت مؤلفة من ثلاث أو أربع غرف. في حين أن بعضها الآخر لم تتجاوز مساحته (40م^2)، وكانت مؤلفة من غرفتين فقط[2].

وسنعطي هنا بعض الأمثلة التي تشمل قصورا شيدها أمراء وخلفاء بني امية بالأندلس وكانت النفقة فيها كبيرة جدا إلى حد أنها استهلكت ثلث ميزانية الدولة، وهذا على حساب التنمية الاقتصادية في باقي القطاعات المنتجة الاخرى. ومن هذه القصور التي اشتهرت بين الناس بالأندلس وخارجها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

1- ابن بسام، المصدر السابق، ج5، ص17.

2 **يوسف نكادي، اسهامات كتب الفتاوى والنوازل في الكشف عن جوانب من واقع البادية الأندلسية**، مقال منشور على موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، أطلع عليه بتاريخ 19، ص11، ص2016 على الساعة 22، د20

https، ص، ص، www. minshawi. com

قصر قرطبة:

الذي اطلقت عليه عدة مسميات منها قصر قرطبة ودار الإمارة ودار الخلافة، والذي كان يضم مساحة ضخمة تصل إلى ثلاثة هكتارات، أي ان ذلك يكاد يصل إلى ضعف قصر ودار الإمارة في إشبيلية، وكانت المباني الملكية للأمراء أو الخلفاء تشغل تلك المساحة. وربما كانت هذه المساحة تمتد حتى نهر الوادي الكبير"[1]. وحتى نستعيد تصورا شاملا للقصر القرطبي وما كان عليه فما علينا الا ان نستند إلى قصر إشبيلية الذي هو نتاج ولاة عبد الرحمن الثالث(هـ/913-920م)، حيث الشبه الكبير فيما يتعلق بالمخطط والاسوار المشيدة من الكتل الحجرية الصلدة؛ كما نعرف من الجزء الثاني من " البيان" ان المنصور بن ابي عامر قام بتحصين القصر القرطبي بصور وخندق يحيط بضلعين منه-الشمالي والغربي- كما امر بتشييد بوابات عليها حراسة، وهنا يمكن القول بان ذلك العاهل انما كان يقوم بإدخال تعديلات على البوابات وتدعيمها أمنيا[2].

قصر إشبيلية

ومما يجدر ذكره أن مدينة إشبيلية كانت أيام الرومان صورة مصغرة عن رومة. وقد اتخذها العرب أول عاصمة لهم بعد فتح الأندلس؛ ولما جعل عبد الرحمن الداخل قرطبة عاصمة له لم يهمل إشبيلية، بل شجع على بناء المنشآت العامة والقصور، والدور فيها حتى غلب عليها الطابع الإسلامي. كما يعتبر " قصر إشبيلية" من ابرز المعالم العمرانية التي تواتر ذكرها في حوليات عصر الإمارة، وبالإضافة لمجلس الولد ذي الصبغة العائلية المرتبط بالحياة الخاصة للأمراء والولاة، يندرج "

1- باسيليون، العمارة الإسلامية، المرجع السابق، ج1، صص47-48.

2- نفسه، ج1، ص48.

المجلس المعروف بالأخيضر منه" ضمن المكونات المعمارية لهذا القصر الإشبيلي القديم[1].

ونتيجة لتكالب خطر المجوس النورمان واستفحال تهديدهم لإشبيلية وسواحل غرب الأندلس، عزم عبد الرحمن الثاني على تحصين المدينة. وقد باشر ذلك بناء على ملتمس رفعه الفقيه عبد الملك بن حبيب للأمير " يحظه على بنيان سور مدينة إشبيلية". تم ذلك- حسب رواية محمد بن هشام الشبينسي-" ايام كان الأمير عبد الرحمن الثاني حوالي 230هـ/844م، فاستوسعت عليه ابواب النفقة[2]، وثمة اشارات مصدرية دالة على ان حيز إشبيلية وباديتها يمتد " حتى إلى السور " الذي ينتصب باعتباره الحد الذي يبدأ عنده العمران الحضري. وقد بلغت شهرة هذا السور الذي بناه عبد الرحمن الثاني في الآفاق إذ اقترن اسم الحاضرة به وغدى معروفا باسم "سور إشبيلية" وهو ما عبر عنه قدامى اهل القلم بالقول: " وعبد الرحمن بنى سور المدينة بسبب تغلب المجوس عليها سنة 230هـ/844م"[3].

إلا أن توجه النفقات المالية على المعمار بإشبيلية سرعان ما مالت في اواخر عصر الإمارة إلى تغليب التحصينات ذات الطابع الدفاعي، نتيجة استفحال ألفتن وتأجج حركات الانتزاء وثورات العوام بعموم البلاد الأندلسية. لذلك، لم يتأخر والي المدينة أمية بن عبد الغافر على إعادة هيكلة عمران إشبيلية " فاقتطع بداخل المدينة حوزة واراد التفرد بسكناها مع حشمه وخوله كي يتحصن فيها مما يخاف غائلته، فأخرج سورا ومد ركن قصر إشبيلية القبلي مما يلي الشرق على مائتي ذراع من القصر، وأخرج به ناحية الغرب مما يلي الجوف على مثل ذلك الذراع"[4].

1 أحمد الطاهري، البناء والعمران، المرجع السابق، ص29.

2 نفسه، صص33-34.

3 نفسه، صص34-35.

4- نفسه، صص39-40.

قصر الروضة بالزهراء

وهذا القصر العظيم قام ببنائه والنفقة عليه عبد الرحمن الناصر بدار الروضة، ويذكر المقري أن حيطانه كانت من الذهب والرخام السميك الصافي، وفي وسط القصر صهريج عظيم مليء بالزئبق، وأبواب من العاج والأبنوس المرصع بالجواهر. وزين مجلسه في قصر الزهراء بتماثيل من الذهب مرصعة بالجواهر، وجلب إليه بركة منقوشة ومذهبة في دمشق، فيها نقوش وتماثيل على صور الإنسان لا تقدّر بثمن. ونصب منحوتاتٍ من الذهب الأحمر مرصّعة بالدر النفيس الغالي، وكلّها يخرج من أفواهها الماء[1]. ويذكر أحد المؤرخين أن قصر الروضة كان يقوم على ألف ومائتي عمود من الرخام وإن سقف مجلس الحكم فيه وجدرانه كانت من الرخام والذهب، وله ثمانية أبواب مطعمة بخشب الأبنوس والعاج والحجارة الكريمة[2].

وزيادة في الإنفاق فقد جلب لبناء قصر الزهراء أمهر المهندسين والصناع والفنانين من سائر الأنحاء، ولا سيما من بغداد وقسطنطينية وكانت النفقة على هؤلاء هي الاخرى باهظة الثمن[3]. بالإضافة إلى العمال والذين قدرتهم كتب التاريخ بحوالي عشرة آلاف رجل هذا إلى جانب الدواب المعدة للنقل والتي تجاوزت ألف وخمسمائة دابة يوميا يتم اجارتها والدفع لها يوميا[4]. وقد بلغت منازل هذا القصر ما يربوا على الاربعمائة دار، وفي هذا الصدد يحصي لنا ابن عذارى عدد تلك المنازل وعمالها وحتى مقادير ما يصرف عليهم يوميا من أموال فيقول: "وعدة الدور التي

1- **الذهبي شمس الدين، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح-عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1993 م، ط2، ج25، ص446. عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج01، ص437.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص246-247، أزهار الرياض، المصدر السابق، ج02، ص267.

3- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص144.

4- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص246، المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج1، صص246، 265.

بقصر الزهراء أربعمائة دار، وذلك لسكنى السلطان وحاشيته وأهل بيته. وعدد الفتيان الصقالبة ثلاثة آلاف وسبع مائة وخمسون. وعدة النساء بقصر الزهراء الكبار والصغار وخدم الخدمة ستة آلاف وثلاثمائة امرأة؛ وكان لهؤلاء من اللحم ثلاثة عشر ألف رطل ينقسم من عشرة أرطال للشخص إلى ما دون ذلك"[1].

قصر الزاهرة

وفي الطرف المقابل للروضة شيد الحاجب المنصور في عام 368هـ/978م قصر الزاهرة "وذلك عندما استفحل أمره، وظهر استبداده، وكثر حسّاده، وخاف على نفسه في الدخول إلى قصر السلطان، فتوثّق لنفسه، وسما إلى ما سمت إليه الملوك من اختراع قصر ينزل فيه، ويتم به تدبيره وسياسته، ويجمع فيه فتيانه وغلمانه"[2].

بدأت الاشغال في هذا القصر بتمهيد المكان في شرق قرطبة في الضفة اليمنى للوادي الكبير، فأقيم سور مرتفع ومتين وشيد بداخله قصر الزاهرة ألفخم، " فارتاد موضع مدينته المعروفة بالزاهرة، الموصوفة بالقصور الباهرة، وأقامها بطرف البلد على نهر قرطبة الأعظم، وحشد الصنّاع والفعلة، وجلب إليها الآلات الجليلة، وتوسع في اختطاطها، وبالغ في رفع أسوارها، فاتسعت هذه المدينة، وصار بناؤها من الأنباء الغريبة"[3].

بالإضافة إلى الكثير من المكاتب الادارية واقامة للحاشية والاعيان والخدم، حتى يضاهي مثيله قصر الزهراء. وقد اشتهرت مدينة الزاهرة بالترف والغنى حتى صارت مضرب الأمثال في ذلك الوقت. "فشحنها بجميع أمواله وأمتعته، واتخذ فيها الدواوين والأعمال وعمل في داخلها الأهراء، وأطلق بساحتها الأرحاء، ثم قطع ما

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص232. ينظر الملحق رقم 07 و10.
2- نفسه، ج2، صص 410- 415، ينظر الملحق رقم 07 .
3- ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص148.

حولها لوزرائه وكتّابه، وقوّاده وحجّابه، فابتنوا بها كبار الدور، وجليلات القصور، واتخذوا خلالها المستغلاّت المفيدة، والمنازه المشيدة، فكثرت فيها الأرفاق، وتنافس الناس بالنزول بأكنافها، والحلول بأطرافها، للدنوّ من صاحب الدولة، وتناهى الغلوّ في البناء حوله، حتى اتصلت أرباضها بأرباض قرطبة وكثرت بحوزتها العمارة، واستقرت في بحبوحتها الإمارة"[1].

وقد استغرق بناؤه سنتين، ومع ذلك استمر المنصور في تحسين اقامته والتي قال عنها ابن عذارى ان بناءها انتهى سنة 387هـ/997م[2]. وكتب بعد ذلك إلى الأقطار بالأندلس والعدوة بأن تحمل إلى مدينته أموال الجبايات، ويقصدها أصحاب الولايات، وينتابها طلاب الحوائج، فانحشد الناس إليها من جميع الأقطار، وعطل قصر الخليفة من جميعه، اشتدّ ملك محمد بن أبي عامر منذ نزل قصر الزاهرة وتوسّع مع الأيام في تشييد بنيتها حتى كملت أحسن كمال، وجاءته في نهاية الجمال، نقاوة بناء، وسعة فناء[3].

النفقات على بعض المرافق الاخرى

ومن اهم المرافق التي عنيت بالإنفاق عليها الدولة الأموية بالأندلس نجد القناطر والجسور، فبالنظر إلى ما تميزت به الأندلس من كثرة الانهار والوديان[4] في مختلف ربوعها، فقد تحتم بالمقابل تخصيص مبالغ مالية هامة لتعبيد الطرقات وبناء والقناطر والجسور وترميمها لتسهيل وتيسير الحركة من العاصمة قرطبة وإلى سائر كور وأقاليم الأندلس[5]

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، صص578- 579، ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص276. الحِميرى، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، 82.

2- ديورَانت، المرجع السابق، ج13، ص303.

3- المقري، المصدر نفسه، ج01، ص580.

4- الزهري، المصدر السابق، ص139.

5- **السيد عبد العزيز سالم، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971-

فمنذ بداية فتح المسلمين للأندلس بدأت عملية بناء واصلاح الجسور نظرا لأهميتها العسكرية والاقتصادية، ومن ذلك ما قام به السمح بن مالك الخولاني والي الأندلس 102هـ/ 720م من إصلاح لقنطرة قرطبة الواصلة بينها وبين ربضها شقندة، وقال الحميري: "وبأمر من عبد العزيز قام على نهر قرطبة الجسر الأعظم الذي لا يعرف في الدنيا مثله"[1].

وتوالى بعد ذلك اهتمام أمراء وخلفاء الدولة الأموية بالإنفاق على هذه الجسور نظرا للكوارث الطبيعية وحتى الاضطرابات السياسية التي حلت بالأندلس بشكل دوري فالسيول الجارفة هدمت الكثير من هذه القناطر بالإضافة إلى تعمد زعماء المنتزين إلى قطع الطرق على دار الخلافة، نذكر من ذلك قنطرة طليطلة "العجيبة المتقنة البنيان وهي على قوس واحدة والنهر يجري بعنف تحت تلك القوس وهي متقنة البناء"[2] على حد وصف الادريسي، ويضيف البكري في نفس الصدد قائلا: "يعجز الواصفون عن وصفها وطولها 300باع وعرضها ثمانون باعا"[3]، خربت هذه القنطرة سنة 244هـ/ 858م في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط[4].

ومن ذلك قنطرة استجه المقامة على نهر شنيل، ويصفها الادريسي بكونها: "قنطرة عجيبة البناء مشيدة من الصخر المنجور"[5]، وقد وتعرضت هذه القنطرة للهدم على يد بدر الحاجب سنة 300هـ/912م بعد أن خرج أهلها على الخليفة[6].

1972، ج2، ص206. ينظر الملحق رقم 08.

(1) الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص140، الحميري، الروض، المصدر السابق، ص58. ينظر الملحق رقم 08.

(2) الأدريسي، المصدر السابق، ج2، ص551.

(3) جغرافية الأندلس وأوربا، المصدر السابق، ص87. المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص162.

(4) ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص96.

(5) الأدريسي، المصدر نفسه، ج2، ص572.

(6) الحميري، الروض المعطار، المصدر نفسه، ص53.

وقد قام الحاجب المنصور بن أبي عامر بتجديد بنائها[1]. وفي سنة 360هـ/970م قام الخليفة الحكم المستنصر" بعمل سد محكم الصناعة قريب المؤونة من منابت شجر الشعراء المجتلبة من جبال قرطبة بحاشية النهر الأعظم بقرطبة لصق الجسر ليدفع جرية الماء بالجهة كما يكشف عن الأرجل هناك التي اثر فيها الماء على تطاول الأمد فكشط جبسها وخوف من وهيها، وتوكل نظرة الخليفة بتداركها واعجال جلائها فتم حقن الماء، وشرع في رفعها وتسويتها"[2]. وبتحصين الأرجل وتقويتها "بتوابيت الخشب الجسام وأوتاد الحديد الثخان الوثاق والصخر الصلب الضخم المكثر له أملاط الكلس"[3].

وقد أنفق في إصلاحها أموالاً عظيمة وحرص على أن تسلم الأجرة للعاملين بين يديه[4]، وانتهى العمل في القنطرة قبل قدوم فصل الشتاء من سنة 360هـ/970م "[5]. بالإضافة إلى اهمية هذه القناطر في المرو فان لها دورا آخر، وهو استغلالها في اقامة بيوت الأرحاء (مطاحن الحبوب) والنواعير، فكان في كل بيت أربع مطاحن لطحن الحبوب وتدار بقوة تيار الماء[6]. من ذلك ما يشير اليه الإدريسي، وكان الماء المرفوع بواسطة ناعورة طليطلة يجري في ساقية على ظهر القنطرة ليدخل إلى المدينة[7]

وفي عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر قام بالنفقة على بناء قنطرة جديدة لتخفيف الضغط على قنطرة قرطبة وكان ذلك مع سنة 378هـ/988م وأكتمل بناؤها سنة 379هـ/989م، وعن النفقات التي أنفقت عليها يخبرنا ابن عذارى

(1) ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص288.
(2) ابن حيان، تح–الحجي، المصدر السابق، ص63.
(3) نفسه، صص64–65. ينظر عن الناعورة ونماذج للطواحين المحق رقم 09.
(4) ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص66.
(5) ابن حيان، المصدر نفسه، صص63–65.
(6) نفس المصدر والصفحة.
(7) الإدريسي، المصدر السابق، ج2، ص551.

قائلا: "وعظمت النفقة عليها حيث بلغت مئة وأربعين ألف دينار وأصبحت من المناقب المشهورة للحاجب المنصور، وكانت قطعة الأرض التي بنيت عليها القنطرة لشيخ من العامة ولم يكن للقنطرة عدول عنها فأمر المنصور أمناءه بأرضائه وذلك بشراء الأرض التي تقام عليها القنطرة من الشيخ، وقد أعطاه المنصور عشرة أضعاف ما طلبه من مال كتعويض"[1].

كما قام أمراء الأندلس وخلفائها باستحداث جسور عائمة تحملها المراكب في الأنهار مثل قنطرة مدينة أوريوله[2] التي تحملها مراكب عائمة على النهر الأبيض[3]، وقنطرة مرسية المصنوعة من المراكب[4]، ويبدو ان استواء أرض المدينة وفيضان مياه النهر المستمر وطغيانه على ضفتيه هو السبب وراء جعل القنطرة من مراكب لكون الجسر.

ثالثا/العمارة الدينية بالأندلس

تعددت المنشآت الدينية في مختلف مدن الأندلس، ويمثل المسجد الجامع الأساس الأول لهذه المنشآت التي تنوعت بتنوع وظائفها، وتطورت مرتبطة بظروف الحياة السياسية والاجتماعية في العصور التاريخية المتتابعة. ومن هنا جاءت المساجد والمدارس والربط والزوايا في عداد هذه المنشآت التي لبت حاجات المجتمع الدينية والتعليمية[5].

ومع اتساع المدينة وتزايد سكانها صارت الحاجة ملحة إلى توسعة المسجد الجامع من فترة إلى أخرى ليتسع لهذه الأعداد المتزايدة من المصلين وأصبحت ظاهرة توسيع المسجد الجامع ظاهرة عامة في تاريخ الكثير من المساجد

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص288.
2- الحميري، صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص34.
3- الادريسي، المصدر السابق، ج2، ص558.
4- نفسه، ج2، ص559، الحميري، الروض المعطار، المصدر السابق، ص539.
5- محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، المرجع السابق، ص211.

الجامعة في المدينة الإسلامية كالمسجد الجامع في البصرة والكوفة وبغداد وسأمراء وقرطبة وغيرها. ومع اتساع رقعة العمران في المدينة اتساعا كبيرا امتد في أرباض عديدة اتخذت هذه الأرباض هيئة «المدينة الأم » وأنشئ فيها من المساجد الجامعة ما يتسع للمصلين بعدما وجد الفقهاء لذلك من المبررات ما يجعل إنشاء مثل هذه المساجد الجامعة مقبولا من وجهة النظر ألفقهية.

وبعد فتح المسلمين للأندلس اتخذت قرطبة عاصمة ومركزا لها، واستعادت مكانتها القديمة التي سلبتها إياها طليطلة وإشبيلية، فمنذ عهد أيوب بن حبيب اللخمي، استقر بها ولاة الأندلس ومن بعدهم الأمراء والخلفاء حتى سقوط الخلافة الإسلامية فيها. وفي عام 139هـ/ بدأ نجم قرطبة بالصعود عندما جعل منها عبد الرحمن الداخل مهدًا للعلم والثقافة ومركزًا للفنون والآداب، فقام بدعوة الفقهاء والعلماء، والفلاسفة والشعراء، فكانت أكثر مدن العالم في العصر الوسيط جلبا للسكان.

ومع امتداد عمران المدينة الإسلامية وكثافة سكانها بمرور الزمن باتت الحاجة ملحة إلى عدد أكبر من المساجد، كما دعت الحاجة الأمنية إلى ربط المسجد الجامع بالقصر أو دار الإمارة عن طريق «ساباط» يؤدي بالخليفة أو الوالي إلى المقصورة مباشرة دون تخطي رقاب المصلين كما كان في قرطبة وإشبيلية أو إلى الموضع الذي يختاره الحاكم للصلاة فيه خلف الخطيب الذي ينيبه في الأمانة[1]. ومنذ أن توطدت دعائم حكم الإمارة على يده بدأت أولى حلقات الإنفاق على العمارة والابنية الدينية فيها، فاشتهرت قرطبة بالعديد من المعالم التي تجسد روعة وجمالية المعمار، حيث تم تشييد المسجد الجامع في الجهة المقابلة لقصر الإمارة قرطبة، في بقعة صخرية تقع في نهاية جنوبيها الغربي قرطبة[2].

1- عبد الستار عثمان، المرجع السابق، ص216، **ك. كريزويل، الاثار الإسلامية الاولى**، تر- عبد الهادي عبلة، تع- أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1984، ص287.

2- ينظر ملحق رقم 08 و11 .

أما عن تاريخ نشأته فأكثر الذين تناولوا جامع قرطبة قالوا بأن الجامع كان لـــه أساس قائم وموجود منـــذ طـــوت خيـــل المســـلمين أرض الأنـــدلس مـــع القائـــد موسى بن نصير ومولاه طارق بن زياد سنة 92هـــ/، وهناك نصـــوص تاريخيـــة أوردها المقري تؤكد ذلك ويتأكد منها ما لا يقبل الجدل أن جامع قرطبـــة بُنـــي أول مرة عندما فتح مغيث الرومي قرطبة سنة 92هـــ/[(1)].

وبعد اعتلاء عبد الرحمن الداخل لعرش الإمارة الأموية بالأندلس بسنة، أمـــر بهدم البناء القديم المؤلف من شطرين أحدهما كنيسة للنصارى القوط، والثاني مسجد المسلمين، ونظرا لضيق مساحة المصلى وعدم تناسب الارتفاع مع المســـاحة، فقـــد طلب الأمير بناء طابق ثان، وذلك من خلال عقد أقواس الأعمدة فيما بينها ومن ثـــم اقامة أعمدة أخرى فوق الأعمدة الأولى وعقد أقواسها ثانية لإقامة الســـقف. وهـــذا الابتكار لا يخلو من جرأة وزيادة في الإنفاق.

وقد باشر بإنشائه في سنة 169هـــ/، وفي غضون عام واحد فقط مـــن ذلـــك التاريخ أي في سنة 170هـــ/، [(2)] كملت عمارته نظرا لتوفر ألفنيين واليد العاملـــة من سكان البلاد وممن لحق به من الشام يقول المقري في ذلـــك: "وبنـــى المســـجد الجامع وأنفق فيه ثمانين ألف دينار(80000)، وبنى مساجد، ووفد عليه جماعة من أهل بيته من المشرق" وقال بعضهم انه اشترى موضعه إذ كان كنيسة بـــ 100000 مائة ألف دينار[3].

ورغم أن طول هذا المسجد لم يتجاوز 74 مترا وعرضه 36. 8 متـــرا[(4)]، أي بمساحة اجمالية قدرت بـــ 2723. 2م^2، فانه كان يستطيع حمل ما يقـــارب 5000

1- كريزويل، المرجع السابق، ص285.

2- نفسه، ص286.

3- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص329، 545.

4- كريزويل، المرجع نفسه، ص300.

نسمة من المصلين وهذا إذا افترضنا ان المساحة التي يشغلها المصلي الواحد هـي نصف متر، وبذلك وبالنظر إلى ديمغرافية سكان قرطبة المتزايدة في تلـك الاثناء والتي قدرها البعض في حدود 500000 نسمة[1] فان المسجد الجامع كان يعـرف كثافة شديدة لا تتسع للكم الهائل من المصلين الذين يفدون من مختلف أرباض وقرى قرطبة ناهيك عن الوافدين من مختلف كور الأندلس وخارجها.

هذا وتجدر الاشارة هنا إلى أن دور قرطبة بلغـت داخـل السـور فقـط دون الأرباض ثلاثة وثلاثون ألف ذراع. كما بلغ عدد أرباضها واحد وعشرون ربضـا، في كل ربض منها من المساجد ما يقوم بأهله ولا يحتـاجون إلـى غيـره حسـب المقري، هذا ناهيك عن السكان الذين هم ببوادي قرطبة والذين تجـاوزوا الثلاثـة آلاف قرية، في كل واحدة منبر وفقيه مقلّص وكان هؤلاء المقلّصـون المجـاورون لقرطبة يأتون يوم الجمعة للصلاة مع الخليفة بقرطبة، ويسلّمون عليه، ويطالعونـه بأحوال بلدهم[2].

وذي الشكل المربع نصفه مسقوف ونصفه الآخر صحن ممتد، ويتألف النصف المسقوف من تسع بلاطات عمودية على جدار القبلة تمتد على اثني عشـر قوسـا. تقوم على أعمدة من الرخام نقل بعضها من أماكن قوطية قديمة. كمـا تـم جلـب واستيراد بعض أعمدة الرخام ألفخمة والمنقوشة بالذهب والـلازورد مـن منـاطق مجاورة، وبلغ ما أنفق عليه ما يفوق ثمانين ألف دينار[3] ثم زاد خلفاؤه من بعده في هذا العمل حتى أصبح من أروع وأفخم ما خلفته الدولة الأموية بالأندلس، وهو يمثل مرحلة من مراحل النضج المعماري وألفني للطراز العربي الإسلامي مـن حيـث التخطيط وأساليب البناء وظهور عدة عناصر معمارية وزخرفية.

---

1 العذري، المصدر السابق، 124، ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص 232. ينظر الملحق رقم 11 .

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص458.

3- كريزويل، المرجع السابق، ص286.

كما كان لإنشاء أكثر من مسجد جامع في المدينة الواحدة أثر في اعتبار المسجد الجامع مؤسسة دينية في المقام الأول، ولم يعد ينظر إليه باعتباره مؤسسة إدارية حكومية مدنية كما كان قبل ذلك[1]. فأمر الأمير عبد الرحمن الداخل إلى جانب ذلك بإعادة بناء وتشييد العديد من المصليات والمساجد الصغيرة بقرطبة وضواحيها، وباقي كور وأقاليم الأندلس.

ولما كان جامع قرطبة بمثابة الأمانة التي تعهدها البيت الأموي الحاكم في الأندلس فتوإلى الخلفاء من بني أمية على الزيادة في عمارته حتى صار المثل مضروبًا أن الجامع كُمل على يد الثمانية من الخلفاء، فكانت عمارته من الأولويات التي وضعوها أثناء تمرسهم العمل، فتعاقبوا على توسعته وتجميله حتى صار محجة للعلم.

ومن أهم الأمراء والخلفاء الذين تناولوا الجامع بالزيادة هشام الأول الذي بنى المسجد الجامع وأنشأ مساجد أخرى. ولم تقتصر عملية التجديد والتوسعة على هشام بن عبد الرحمن، بل قام عبد الرحمن بن الحكم الاوسط(الثاني) سنة 206هـ/ بزيادة أخرى في هذا الجامع من جهته القبلية قدر بهوين كبيرين، ونقل المحراب إلى الجزء الجديد وأقام أعمدة أخرى وعقودًا فوق الأعمدة الأصلية[2]؛ فكانت العقود المزدوجة التي يعدها المعماريون من روائع العمارة الإسلامية، وتعتبر هذه الزيادة هي الاولى للمسجد الجامع، كما استكمل من جاء بعده هذه الزيادة وعلى رأسهم ابنه الأمير محمد بن عبد الرحمن فأتم نقوشه وزخارفه في سنة 241هـ/[3]- إن البناء الذي أقامه عبد الرحمن الداخل أصبح غير كافٍ لحاجات الناس، فوسع عبد الرحمن الثاني عام 234هـ/، المسجد باتجاه القبلة، وبذلك أرجع جدار القبلة إلى أكثر من

1- عبد الستار عثمان، المرجع السابق، صص213-. 214

2- كريزويل، المرجع السابق، ص286.

3- نفسه، صص286-287.

خمسة وعشرين مترًا، ثم أزيح جدار القبلة من جديد في عهد الحكم الثاني (350-366هـ/) خمسين مترًا، فتشكل مسجد جديد تقريبًا، ولعله طلب من امبراطور بيزنطة أن يوفر له فنانًا قادرًا على تنفيذ العمل مصحوبًا بالمواد اللازمة، وجاء الفسيفسائي ودرّب الطلاب الذين لم يلبثوا أن وصلوا إلى مستوى معلّمهم[1].

وفي عهد عبد الرحمن الأوسط زاد في المسجد الجامع وأنشأ له مئذنة ارتفاعها 40 ذراعًا(أي ما يقارب 20 مترا)، وكان صحن المسجد مكشوفًا يدور حوله سور. وأنشأ المنذر بن محمد بيتًا للمال في المسجد، وزاد فيه الأمير عبد الله بن محمد السابات الواصل بين القصر والجامع.

وقد تواصل الإنفاق على المساجد بالأندلس من طرف أمرائها وخلفائها اللاحقين، وتعد المخصصات المالية التي قام بصرفها عبد الرحمن الناصر من أكبر النفقات على العمارة الدينية بالأندلس، حيث استهلك البناء ما يقارب ثلث ميزانية العائدات السنوية للدولة. إذ يذكر ابن عذارى ما خصصه الناصر للمئذنة لوحدها قائلا: " وأنفق في صومعة المسجد وفي تعديل المسجد وبنيان الوجه للبلاطات الاحد عشر بلاطا سبعة أمداد وكيلين ونصف كيل من الدراهم القاسمية"[2].

وقد زاد في المسجد زيادة هائلة اعتبرها البعض جامعًا جديدًا، وأمر بهدم المئذنة القديمة وبنى المئذنة البديعة سنة 340هـ/، بحيث قام بتجديد المسجد الجامع بقرطبة وتوسيعه باتجاه الشمال بطول ستين(60) مترا وأضاف له من الجهات الثلاث الاخرى صالة بعمق سبعة(7) أمتار.

وحتى تتماشى هذه التوسعة مع التطور العمراني الحاصل في الأندلس برمتها فقد قام بهدم وإعادة بناء المئذنة في الجهة الشمالية للجامع وتمت تسميتها بـ «العروس»، إذ يذكر ابن سعيد أنه ليس في مساجد المسلمين صومعة تعدلها. لأنّه

1- كريزويل، المرجع السابق، ص288.

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص230، كريزويل، نفسه، ص296.

ذكر أن طول صومعة قرطبة إلى مكان موقف المؤذن أربعة وخمسون ذراعًا[1]. وقد زودت بالنوافذ والأقواس، كما تمت زخرفة أعلى الجدران بتفاحة من الفضة واثنتان من الذهب مع غصن معدني لتتوج القمة برمانة ذهبية[2]. ونظرا لغرابتها فقد باتت هذه المئذنة رمزا للعاصمة قرطبة.

وفي عهد عبد الرحمن الناصر سنة 300هـ/ كانت ذروة عصور الإسلام في الأندلس على صعيد القوة العسكرية والحضارية وقد زاد في المسجد زيـادة هائلـة اعتبرها البعض جامعًا جديدًا، وأمر بهدم المئذنة القديمة وبنى المئذنة البديعة سـنة 340هـ/. كما قام خلفه ابنه الحكم المستنصر هو الآخر ببعض الزيادات للمسـجد ذاته حيث أمر بتوسيع بيت الصلاة، وكانت مبلغ النفقـة علـى الزيـادة المنسـوبة للمسجد(161539 دينار) وعشرون ونصف عشر وكلّه من الأخمـاس "[3]. وإلـى جانب ذلك كان يؤمه حسب ابن غالب: " من الخطباء والائمة والمـؤذنين والقومـة مائة رجل وعشرات لهم من الدنانير على اختلاف منازلهم800 دينار فـي الشـهر مكافأة لهم على، حاشا الديار لسكناهم"[4].

وأسوة بعبد الرحمن الثاني، فقد قام بهدم جدار القبلة وإعادة بنائه ببعد إضـافي يقارب من 12 ذراعًا، وبذا أصبح طول ردهة المصلين 104 أمتار من الأمام إلـى الخلف. كما قام بتوسيعه وزخرفته، بحيث أن الاقواس التي كانـت تـدعم القبـب الأربعة للجامع صنعت من الحجارة المنحوتة التي كانت تكسى وتزخرف بالموزاييك والألوان قبل وضعها في مكانها وكانت تشابه الأقواس الأصلية للبناء[5]. ومنطقـة المحراب ذات التكلفة العالية من الفسيفساء وكان ذلك نتيجـة الـروابط السياسـية

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص562.

2- المقري، نفسه، ج1، ص286، كريزويل، المرجع السابق، ص287.

3- ابن غالب، المصدر السابق، ص299.

4- نفسه، ص299.

5- كريزويل، المرجع نفسه، ص288.

والثقافية بين الامبراطورية البيزنطية والخلافة بالأندلس[1]. فجعل منه صرحا علميا شدت اليه الرحال من مختلف جهات الأندلس بل والعالم الإسلامي آنذاك، وأرفق تلك الزيادة ببناء وتجهيز أعظم مكتبة بالأندلس.

كما زاد الحكم المستنصر بالله سنة 350هـ/ زيادة كبيرة ضاعفت من عمران الجامع وأنشأ المحراب الثالث، وهو لا مثيل له في العمارة الإسلامية، وتحول الجامع في عهد المستنصر من جامع إلى جامعة، وأطلق عليه من وقتها جامعة قرطبة، وقال ابن بشكوال: ونقلت من خط أمير المؤمنين المستنصر أن النفقة في هذه الزيادة وما اتصل بها انتهت إلى (261537) مائتي ألف دينار وأحد وستين ألف دينار وخمسمائة دينار وسبعة وثلاثين دينارًا ودرهمين ونصف[2].

وتتابعت الزيادة على الإنفاق في بناء الصروح الدينية بعد ذلك حتى أصبحت سنة مؤكدة يقوم بها كل من يلي أمر الأندلس، ففي فترة الحجابة العامرية ونظرا لزيادة عدد سكان قرطبة قام المنصور بن أبي عامر، بتوسيع المسجد الجامع مجددا وكانت الزيادة هذه المرة من جهة الشرق. وتبعا لطلبه فقد أضيفت ثماني ردهات على طول القاعة مع زيادة مساحة الصحن أيضا. وبذا أصبحت مساحة الجامع طولا 178 مترا وبعرض 125 مترا. وهو ما يعطي مساحة يقدر مجموعها بـ: 22250 م2[3]. وفي عام 377هـ/ قام الوزير ابن أبي عامر الملقب بالمنصور بتوسيع المسجد من ناحية الشرق بما يقارب الثلثين مضيفًا بذلك ثماني أجنحة

1 **أولغ غرابار، نظرتان متضاربتان إلى الفن الإسلامي في شبه الجزيرة الاسبانية، نظرة عامة**؛ ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس تحر- سلمى الخضراء الجيوسي، ج2، ص847.

2 المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص551.

3- نفسه، ج1، ص256. وهذا ما حدى ببعض المؤرخين إلى جعله ثالث أكبر جامع في العالم الإسلامي بعد المسجد الجامع العباسي أبي دلف 28750م2وجامع سامراء 38000م2. كريزويل، المرجع السابق، ص290.

عرضانية كما زاد من اتساع الصحن بعرض مماثل وكان مسجد قرطبة الكبير خير مثال للعمارة الدينية لخلافة الأندلس(1).

فزاد في الجامع، بأمر من هشام بن الحكم حسب بعض الروايات(2) زيادة تزيد عما أضافه سابقوه، 245 عمودًا وعقدًا وأصبح الجامع بهذا أضخم ما بناه المسلمين في المساجد، كما زاد في مساحة الصحن، ولهذه الإنشاءات أطلق علماء الآثار على هذا الجامع "جامع المنصور". فذكر ابن بشكوال زيادة المنصور بن أبي عامر فـــي جامع قرطبة قال: ومن أحسن ما عاينه الناس في البنيان، هذه الزيادة العامريّـــة، إذ جلس لأرباب الدور، فيقول لهم: إن هذه الدار التي لـــك أريـــد ابتياعهـــا لجماعـــة المسلمين لأزيدها في جامعهم، فشطّط واطلب ما شئت، فإذا ذكر له أقصى الثمن أمر أن يضاعف له، وأن تشترى له بعد ذلك دار عوضًا منها، حتى أتي بامرأة لهـــا دار بصحن الجامع فيها نخلة، فقالت: لا أقبل عوضًا إلاّ دارًا بنخلة، فقال: تبتاع لها دار بنخلة، ولو ذهب فيها بيت المال(3).

إن جامع قرطبة لم يكن مسجدًا للصلاة وحسب بل كان إلى جانب ذلك مركـــزًا للعلم والإدارة ومقرًّا للسلطة والحكم ودارًا للعدل والقضاء، وفي حرمه كانـــت تـــتم مراسيم أخذ البيعة الجماعية للخلفاء، كما كان موعد لقـــاء الشـــعراء، وتتلـــى فيـــه المراسيم الحكومية على الرأي العام فكان بمثابة المنصة الإعلامية للدولة، وفيه يتم تعذير المخالفين للشرع؛ وبذلك فلا غرابة مما ذكره بعض المؤرخين من تفاصـــيل حجم النفقات السنوية على هذا الجامع فذكر المقري أن عدد ثريّات الجامع بـــداخل البلاطات مائتان وأربع وعشرون ثريّا، جميعها من لاطون مختلفة الصـــنعة، منهـــا أربع ثريّات كبار معلقة في البلاط الأوسط أكبرها الضخمة المعلّقة في القبّة الكبرى

1- كريزويل، المرجع السابق، ص289.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص547.

3- نفسه، ج01، ص546.

التي فيها المصاحف حيال المقصورة، فيها من السّرج ألف وأربعة وخمسون، تستوقد هذه الثريات الضخام في العشر الأخير من شهر رمضان، تسقى كل ثريّا منها سبعة أرباع في الليلة، وكان مبلغ ما ينفق من الزيت على جميع المصابيح في هذا المسجد في السنة أيام تمام وقوده في مدّة ابن أبي عامر مكملة بالزيادة المنسوبة ألف ربع، منها في شهر رمضان سبعمائة وخمسون ربعًا، قال: وفي بعض التواريخ القديمة كان عدد القومة بالمسجد الجامع بقرطبة في زمن الخلفاء وفي زمن ابن أبي عامر ثلاثمائة[1].

كما أن عبد الملك ابن حبيب لم يبالغ حينما قال مَسْجِد قرطبة أفضل بَيت يكون بالأندلس وَقد سَمِعت أَنا أَبَا سُلَيْمَان بن حوط الله شَيخنَا يَقُول لَو كَانَ لي حكم على أهل الأندلس لألزمتهم زِيَارَة جَامع قرطبة[2].

ولم تقتصر النفقة والزيادة على المسجد الجامع بقرطبة فحسب، بل شمل ذلك العديد من الجوامع الصغيرة في مختلف كور وأقاليم الأندلس مثل الجامع الرئيسي في ألمرية الذي بني في عهد عبد الرحمن الثالث وتم توسيعه مرتين بعد ذلك في القرن الحادي عشر، وقد أشارت كتب التراجم خلال فترة القرن الرابع وبداية الخامس إلى ما يفوق الخمسين مسجدا كلها معروفة بأسماء مختلفة ومعظمها بكورة قرطبة ومنها على سبيل المثال مسجد أبي عثمان، ابن طوريل، مسجد رحلة الشتاء والصيف، مسجد فخر، مسجد السيدة، مسجد الغازي، مسجد الإسكندراني، مسجد غزلان السيدة، مسجد مسرور، مسجد سريج، مسجد متعة، مسجد النخيل، مسجد غلاب، مسجد القلاسين[3] ومسجد الرايات[1]، مَسْجِد الكوَّابين مَسْجِد الْغَازِي مَسْجِد

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص551.

2- ابن الأبار، التكملة، المصدر السابق، ج04، ص151.

3- **ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، نش وتصح- السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط 2، 1955 م، صفحات 17، 19، 24، 36، 52، 53، 67، 86، 95، 174، 175، 194، 210، 242، 243، 320، 364، 419، 423، 469، 470، 475، 509، 592، 597،

الجزارين بسرقسطة مَسْجِدِ ابْن الزراد مَسْجِدِ الغرفة[2]. ولا بأس أن نشير هنا إلى أنه بلغ مجموع المساجد التي بنيت بالأندلس خلال فترة الإمارة والخلافة "من المساجد ثلاثة عشر ألف وثمانمائة مسجد ونيفا وسبعين"[3].

598، 599، 604، 612، 625، 626، 639.

1- المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص17.

2- ابن الأبار، التكملة، المصدر السابق، ج01، صص242، 272، 309، 310-ج2، ص03، 16، ج4، ص240، 241.

3- والمساجد عبارة عن ابنية صغيرة للصلاة ويوجد بين هذه الجوامع خمسون كبيرة جميلة البنيان ويدخل في هذه الإحصاءات المساجد التي كانت في المنازل والملحقة بالمنشآت التجارية كالوكالات والمقصورات وغيرها والمساجد الصغيرة والمساجد الجامعة ومساجد المدارس. محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية، المرجع السابق، ص20

الفصل الثالث

بعض النفقات على الادارة والثقافة والاقتصاد

أولا/النفقات على البلاط والثقافة والتسيير الإداري

ثانيا/النفقات على النشاط الاقتصادي

أولا/ النفقات على البلاط والثقافة والتسيير الاداري

01/نفقات الأسرة الحاكمة

01-01/ النفقات على الرقيق والمغنين

وتشمل هذه المصاريف ما ينفقه أمراء وخلفاء الأسرة الأموية الحاكمة بالأندلس بصفة خاصة، وهذا بالنظر إلى ما حازه أفراد هذه الأسرة من الأموال، فكانت تحتل القمة في المستوى المعيشي وأسلوب الحياة الرفيع، حيث انتشر في عصرهم البذخ وتعددت حياة اللهو وتفننوا في المباني الفاخرة التي استنزفت أموالا كثيرة[1]. وقد كان لأموال الخزانة الخاصة، دورا كبيرا في تمويل نفقات الأمراء والخلفاء على لوازم قصورهم وضياعهم والمُنى التي يتروحون فيها[2]، ويتبع ذلك الإنفاق على الخدم والحشم والحرس الذين يعملون معهم[3]. وكان يُحمل إليها الأموال التي تركها الأمراء والخلفاء الأمويين لأبنائهم إذ كانت من ضخامتها لا يحصيها ديوان[4]، بالإضافة إلى الأموال التي كانت تدرها ضياع الأمراء والخلفاء الأمويين، والمنتشرة في أرجاء الأندلس[5].

كما أدت الوفرة المالية في بعض الفترات إلى بروز مظاهر الترف والرفاه في المجتمع الأندلسي، فانعكس ذلك على تجارة القصور إذ ازداد حجم الواردات حتى بلغت إلى مليون دينار أحياناً فظهرت مظاهر الترف في بلاطات الأمراء، متمثلة في اقتناء الجواري والعبيد البيض (الصقالبة)، وفي منح الهدايا والهبات للشعراء والمغنين. فيصرح العذري في هذا الشأن قائلا: " وقد أطبعت مدينة بلنسية بقلة الهم، لا تكاد ترى فيها أحدا من جميع الطبقات الا وهو قليل الهم مليئا كان أو فقيرا، قد استعمل أكثر تجارها لأنفسهم اسباب الراحات والفرج، ولا تكاد تجد فيها من يستطيع على شيء من دنياه إلا وقد اتخذ عند نفسه مغنية وأكثر من ذلك، وانما يتفاخر أهلها

1- **أمحمد بنعبود، التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، تطوان، 1983، ص181

2- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص72.

3 ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص48.

4- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص330.ج3، ص30، 379.

5- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص234.

بكثرة الأغاني. يقولون" عند فلان عودان وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك، وقد أخبرت أن مغنية بلغت في بلنسية أكثر من الف مثقال طيبة، واما دون الالف فكثيرات"[1].

كما تطنب كتب التاريخ والتراجم احيانا في الحديث عن العبيد والجواري من السبي والشراء، فأصبحت بيوت الأندلس تغص بهذا النوع من البشر، بل أصبح تبوأ بعضهم مكانة رفيعة داخل القصر، مثال ذلك ما فعله عبد الرحمن الداخل تجاه جاريته "تهتز" التي توفيت بفج البشرى بإحدى ضواحي طليطلة فصار قبرها معروفا وقد حرر الأمير مُحَمَّد فِي دولته أهل تِلْكَ الْقَرْيَة من المغارم لاحتراسهم إِيَّاه وتجديدهم لرسمه[2]. كما تتواصل هذه الظاهرة في فترة الخلافة حيث أشار المقري إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي لبى أمنية إحدى جواريه الأثيرة لديه فأمر بقطع شجر جبل العروس الواقع شمال قرطبة والمقابل مباشرة لقصر الزهراء، فغرسه تينا ولوزا[3].

وقد كان أمراء الأندلس يبذلون الأموال الكثيرة في استقدام الجواري المغنيات من المشرق، فابتاع عبد الرحمن الداخل جارية تسمى العجفاء وكانت تغني بالمدينة، كما اشترى عبد الرحمن جاريتين مدنيتين أيضا هما فضل وعلم وأضاف إليهن جارية ثالثة بشكنسية اسمها قلم، وكان يؤثرهن لجودة غنائهن كما اشترى. إبراهيم بن حجاج اللخمي صاحب اشبيلية جاريته قمر وكانت بغدادية ذات فصاحة وبيان ومعرفة بصوغ الألحان وهاجر في أيام الحكم بن هشام اثنان من مغني المشرق هما علون وزرقون[4]. أما الأمير محمد بن عبد الرحمن فقد كان كثير الميل للنساء، فولع بجاريته طروب [5] فبلغ حد النفقة عليها إلى درجة أن بنى عليها الباب

1- العذري، المصدر السابق، ص18.

2- ابن الأبار، التكملة، المصدر السابق، ج04، ص241.

3- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص524.

4- إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)، المرجع السابق، ص38.

5- وذكر بعض المؤرخين أن الأمير محمد أغضبها فهجرته، ولزمت مقصورتها، فاشتد قلقه لهجرها، وجهد أن يترضاها بكل وجه فأعياه ذلك، فأمر خصيانه بسد الباب عليها من خارجه ببدر الدراهم، ففعلوا، وأقبل فكلّمها مسترضيًا راغبًا في المراجعة على أن لها جميع ما سد به الباب. ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص 46 وابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص137، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص 114،

بالمال حين تجنّت عليه وهجرته، وأعطاها حليًا قيمته مائة ألف دينار. فقيل لـه: إن مثل هذا لا ينبغي أن يخرج من خزانة الملك، فقال: إن لابسه أنفس منـه خطـرًا، وأرفع قدرًا، وأكرم جوهرًا، وأشرف عنصرًا[1].

هذا ويستحوذ الحديث عن ترف الأمويين وبذخهم بالأندلس على صفحات كتب التاريخ والادب، ومن قبيل ذلك ما استفاد منـه المغنـي زريـاب الـذي كاتـب الحكم بن هشام بالقدوم عليه، فسر الحكم بذلك، ولكن الحكم توفي قبـل أن يصـل زرياب، فعهد خليفته عبد الرحمن بالمغني الجديد فدخل هو وأهله البلد، وأنزله فـي دار من أحسن الدور، وحمل إليها جميع ما يحتاج إليه، وبعد ثلاثة أيـام اسـتدعاه، وكتب له في كل شهر بمائتي دينار راتبًا، وأن يجرى على بنيه الأربعـة عشـرون دينارًا لكل واحد منهم كل شهر، وأن يجرى على زرياب من المعروف العام ثلاثـة آلاف دينار، منها لكل عيد ألف دينار، ولكل مهرجان ونوروز خمسمائة دينار، وأن يقطع له من الطعام العام ثلاثمائة مدي ثلثاها شعير وثلثها قمح، وأقطعه من الـدور والمستغلات بقرطبة وبساتينها ومن الضياع ما يقوم بأربعين ألف دينار، ثـم أمـر كاتبه بأن يعقد له صكًا بما ذكرناه آنفًا [2].

ولم يخرج عصر الخلافة عن هذه الرسوم فقد ذكر ابن حيان بأن الخليفة عبـد الرحمن الناصر كانت تحت تصرفه أراض شاسعة خصبة، يهبها ويقطعها متى مـا اراد، فلما وفد عليه ابو علي القالي سنة 330هـ " أوسع عليه في الانزال والاقطاع "[3]، ويدخل في هذا الاطار ما اشتمل عليه قصر الخليفة الناصر من عبيد وجواري إذ بلغ حدا يفوق التصور ويتم النفقة عليهم من الخزانة فيذكر ابـن الخطيـب: " أن عدد الفتيان الصقالبة بقصر الزهراء بلغ ثلاثة آلاف وسـبعمائة وخمسـون، ومـن النساء الكبار والصغار وخدم الخدمة ستة ألاف وثلاثمائة امرأة، ولذا فقد كان القصر

ابن القوطية، المصدر السابق، 82 – 83، المقري، المصدر نفسه، ج01، ص349.

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص349.

2- ابن القوطية، المصدر السابق، ص68-69، المقري، نفسه، ج03، ص125. إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)، المرجع السابق، ص38. 39. صلاح خالص، إشبيلية، المرجع السابق، ص 58 – 59. خليل إبراهيم السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، ج01، ص460.

3_ الجنحاني، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس، المرجع السابق، ص346.

الخلافي يستهلك يوميًا من اللحم فقط ثلاثة عشر ألف رطل، هذا بخلاف الدجاج والحجل وصنوف الطير وضروب الحيتان[1]. في حين أن جاري قصر الزاهرة في عهد المنصور بن أبي عامر تسعة آلاف رطل من اللحم على نسائه في قصره على طبقاتهن، وأما وظيفة مطبخه الخاصة المقامة كل يوم، فلم يوقف عليه لضخامته"[2].

كما تذكر المصادر أن الأندلسيين لم يكتفو بما تضمه أرضهم من نفائس، بل راحوا يستوردون أحسن التوابل والطيب التي يمدهم بها المشرق، كما كانوا يجلبون من هنالك الذهب والفضة والجواهر والمحار والحجر الشفاف وجلود السلاحف وكل مادة معروفة من مواد الزينة إلا وجلبوها[3]. فالخليفة الناصر مثلا أمر بأن يبنى له قصر في كل محلة ينزلها بالأندلس ينفق فيه ألف مثقال ليكون أثر إقباله إلى الأندلس باقيا مع الأيام[4].

وهذا الإسراف هو الذي حدى ببعض الفقهاء وعلى رأسهم الخازن موسى بن حدير صاحب الرسائل الذي حمل الأمر "نحن وإن كنَّا خُزَّان الأمير أبقاه الله، فنحن خُزَّان المسلمين، نجبي أموالهم وننفقها في مصالحهم، ولا والله ما ينفذ هذا، ولا منا من يرضى أن يرى هذا في صحيفته غدا، أن نأخذ ثلاثين ألفا من أموال المسلمين وندفعها إلى مغن في صوت غناه، يدفع إليه الأمير أبقاه الله ذلك مما عنده"[(5)]. كما لم يخف القاضي منذر بن سعيد البلوطي استياءه من استهتار الخليفة الناصر لإنفاقه الأموال الكثيرة فيما لا يعود بالنفع على المجتمع عامة، فصرح بانتقاد الخليفة الناصر شخصيا وتصدى لما يقوم به من نفقات بلغت حد التبذير[6].

1- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج2، ص232.

2- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص102.

3- عويس، التكاثر المادي، المصدر السابق، ص9.

4- ابن بسام، المصدر السابق، ج02، ص814.

5- ابن القوطية، المصدر السابق، ص68-69.

6- علي الصَّلاَّبي، عمر بن عبد العزيز معالم التجديد، المرجع السابق، ص

01-02/النفقات على الأسرة والحاشية

ويدخل في أول هذه النفقات ما يسمى بحفلات الإعذار أو الختان، بحيث كان الأمراء ومن بعدهم الخلفاء من بني أمية بالأندلس يقومون بختان أولادهم ويتبع ذلك رسم خاص في مثل هذه المناسبات، بحيث يتم استدعاء كبار رجالات الدولة والفقهاء والمشاورون من العدول ووجهاء البلد لحضور الاحتفال، ومن تخلف عن الحضور تتم مساءلته.

فالأمير محمد بن عبد الرحمن، أنّه لما ختن أولاده ختن معهم من أولاد أهل دولته خمسمائة صبي، ومن أولاد الضعفاء عدد لا ينحصر، فبلغت النفقة عليهم في هذا الإعذار، خمسمائة ألف دينار[1]. أما الخليفة عبد الرحمن الناصر عندما أقام حفل ختان لأولاد ابنه عبيد الله، اتخذ لذلك صنيعًا عظيمًا بقصر الزهراء، لم يتخلف عنه أحد من كبار المدعوين[2].

ولا يتوقف الامر على هذا فحسب بل يتم في هذه المناسبة تقديم هدايا لهؤلاء الاولاد ويتبع ذلك بأن لا يسكن في القصر مع الأمير أو الخليفة إلا ولي العهد، أما بقية الأولاد فيتم إخراجهم من القصر إلى دورهم الخاصة بهم، فالأمير محمد بن عبد الرحمن عندما تولى الإمارة سنة 238هـ كان أول شيء اهتم به، هو إخراج إخوته من القصر أسوة بإخوتهم الأكابر الذين خرجوا من القصر في حياة أبيهم، فقد ابتاع لهم الأمير محمد الدور الفخمة والضياع المغلة لهم بحسب مقاديرهم، ثم أخرجهم إليها بما يحتاجون إليه من العيال والإماء والعبيد والكراع والفرش والآلة والكسى والمراكب بالحلى الفخمة[3]، كما يتم إجراء الأرزاق الشهرية والحولية[4]، بالإضافة إلى الإنفاق على بعض الأقارب الآخرين[5]، ومن ذلك ما وهبه الخليفة الناصر

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص596.

2- إلا الفقيه المشاور أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة التجيبي. القاضي عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج6، صص126-134.

3- سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص301.

4- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، صص 226، 227، 236، 237. تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 14.

5- ابن حيان، تح- الحجي، نفسه، ص 92. المقري، المصدر نفسه، ج3، ص38.

لمرجانة أم ولده وليّ عهده الحكم المستنصر بالله، فوهب لها ما ينيّف على 30000 ثلاثين ألف دينار[1].

كما انه سلك نفس المنحى الخليفة الناصر فخصص لأولاده " لكل واحد منهم اول ترعرعه بقصر يسكنه وضياع تغل له وعقار بداخل البلد يجري عليه خرجه"[2]ويقرن " لكل واحد بمنية بستان بخارج البلد في أمكنة متنزهاته الحسنة. . . وأوسع لهم من الضياع المغلة والعقارات الخراجية"[3]، أما الحاجب المنصور بن أبي عامر عندما ختن أولاده، ختن معهم من أولاد أهل دولته خمسمائة صبي، ومن أولاد الضعفاء عدد لا ينحصر، وأقام احتفالاً كبيرًا بلغت فيه النفقة ما يفوق خمسمائة ألف دينار[4].

أما عن النفقة على الحاشية والأسرة الأموية فيشير ابن حيان إلى بعض الشخصيات المروانية النافذة التي ما فتئت تقدم خدمات مختلفة للسلطة، فالأمير عبد الرحمن مثلا كافأ بعض المروانيين الذين قدموا الأندلس أمثال أبو القاسم بكار وابن أخيه ابي سعيد مسلمة بن عبد الملك بأن وزع عليهم الأرض و"الاقطاع"، إضافة إلى الأموال بحيث أجرى لكل واحد الرزق بالمشاهرة ثلاثين دينارا"[5].

01-03/نفقات وهبات استقبال الوفود واللاجئين

ومن النفقات التي كان يصرفها الخلفاء كذلك، ما كانوا يجرونه من أموال في استقبال بعض الوفود والسفارات الأجنبية سواء في شكل زيارات قصيرة أو كلاجئين إلى قرطبة فتقدم لهم هدايا خاصة، فمن لجأ إلى الدولة الأموية فله الصلة والرزق

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، صص360-361، المقري، أزهار الرياض، المصدر السابق، ج02، ص265. **ابن العماد العَكري عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح- محمود الأرناؤوط، تخريج عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، - بيروت، ط1، 1986م، ج04، ص263.

2- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص 14.

3- نفسه، ص 15.

4- المقري، نفح الطيب، المصدر نفسه، ج1، ص596.

5- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص229.

والجرايات إكرامًا له[1] ومن ذلك حفل استقبال الخليفة الحكم المستنصر في سنة 360هـ/970م لجعفر ويحي الادريسيين وكذلك بني خزر من بر العدوة[2].

فأرسل الخليفة حسب ابن حيان مجموعة من الهدايا لاستقبال جعفر " فبعث صاحب السكة والمواريث وقاضي اشبيلية محمد بن أبي عامر بأربعة من عتاق الخيل وبغل أشهب مزينة بسروج الخلافة ولجمها هبة لجعفر، بالإضافة إلى خمسين فرسًا ومائتا زاملة لأصحابه وأثقاله، وكذلك الأبنية الفسيحة والقباب المتوسطة والأخبية وعدة أحمال من الوطاء النفيس والغطاء السري والعماريات والهوادج الفاخرة لأجل عيال جعفر، فالتقى به ابن أبي عامر على أربعة أميال من مالقة، فرحب به وسلم إليه جميع ما أرسله إليه الخليفة[3].

ومبالغة في حفاوة الاستقبال فقد وجه الخليفة عاملي كورة رية بسيل وعبد الحميد أبنا أحمد بن عبد الحميد بن بسيل لتلبية ما يحتاجه[4]، ثم سار الوفد ليلتقي بهم غلام مرسل من الخليفة معه ستة أفراس من عراب الخيل بسرج الخلافة، ولجمها هدية لجعفر بن علي[5].

ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، بل بعد استقرارهم بقرطبة تم تقديم هدايا عينية أخرى فيذكر ابن حيان في هذا الصدد قائلا: " ولما أن استقر جعفر ويحيى بداريهما و اطمأنا فيهما، عهد أمير المؤمنين بإجراء ألف دينار دراهم على كل واحد منهما للشهر، ومن القمح لنفقتهما لكل شهر لكل واحد منهما سبعون مديًا توسعةً عليهما وإغداقًا في الأفضال عليهما وأجرى أيضًا على بني خزر من الدنانير والقمح والعلوفة ما يفيض ولا يغيض، ثم تضاعفت على الجماعة الجرايات وترددت الصلات، فأضحوا مغتبطين بما سنَّى لهم المقدار منغمسين في الحبرة"[6]. كما يضيف ابن حيان في نفس السياق قائلا عن الدور التي خصصت لهؤلاء من أجل

1- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص53.
2- نفسه، ص 41
3- سالم الخلف، المرجع السابق، ج01، ص265.
4- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، تعليق رقم 19.
5- سالم الخلف، المرجع نفسه، ج01، ص265.
6 - ابن حيان، تح- مكي، المصدر نفسه، صص 48-53.

راحتهم، فخصصت دار يوسف بن علي بن سليمان التي أنزل فيهـا أهلـه وثقلـه، ونهضوا بأخيه يحيى إلى دار قاسم بن يعيش وانتهوا ببني خزر إلـى دار إبـراهيم الفتى الخليفة الموسومة بـ"النزل" فاغتدى يوم دخولهم إلى دار إبراهيم هـذا، يـوم الأحد، أحد الأيام العُقم التي طار خبرها بالأندلس في الحسن والزينة(1).

ونفس الشيء ينطبق على استقبال الوفد الرستمي بالأندلس، حيـث اسـتقبلهم الأمير وبالغ في الحفاوة بهم، حتى غدت هذه الحفاوة مثار إعجاب النـاس ومـدار حديثهم[2].

ولم يكن استقبال الوفود يقتصر على حاضرة الخلافة، وإنما قد يكون معسـكر الجيش مكاناً لإجراء مراسم الاستقبال، فقد أقام الخليفة عبد الرحمن الناصـر حفـل استقبال وهو في معسكر الجيش، للملكة طوطه سنة 322هـ/933م عند خروجـه لتأديب المتحالفين ضده في الشمال من مسلمين ونصارى، فقد أذعنت الملكة لأوامر الخليفة، وجاءت إلى معسكره في محلة قلهرَّة ومعهـا وجـوه رجالهـا وقوامسـها وأساقفتها، فأمر الخليفة بتعبئة الجيوش وإقامة الترتيب.

كما تجدر الإشارة إلى أنه كان يتم تقديم هدايا لهؤلاء الوفود أثمن من الهـدايا التي جاءوا بها من بلادهم، فالأمير أو الخليفة، يُعوِّض الوفد عن هديته، كما أنه يقوم بالإنفاق على أعضاء الوفد طيلة مكوثهم بقرطبة(3).

ويدخل في هذا الإطار احتفالات استقبال الوفود والأعيان البارزين ببعض كور الأندلس وخارجها لتقديم واجب العزاء، أو بمناسبة استلام الحكم ومن ذلك ما جرى للأمير عبد الرحمن الأوسط عند وفاة والده، فذكر ابن سعيد أن الأمير عبد الرحمن الأوسط قد أنفق في هذا الاحتفال ما يقارب الألف ألف دينار[4].

1- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، صص 48-53.

2- نفسه، ص 85، 130. الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، صص372، 387، 390، ج2، صص82، 87، 118، 212، 214. **محمد بن تاويت، دولة الرستميين أصحاب تاهرت**، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، ع 1-2 سنة 1957م. مج 5، أرشيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية، المرجع السابق، صص260-261،

3- ابن حيان، نفسه، صص266، 267.

4- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص48.

04-01/ النفقات على بعض الجوانب العلمية والثقافية

أ- هبات وعطايا الشعراء والادباء

لم يكن اهتمام أمراء وخلفاء الأندلس بالمغنين فقط، بل كان اهتمامهم كذلك بالشعراء والادباء وكان هذا عن طريق تقديم الهبات لهم، ليس هذا فحسب بل وجد ديوانا خاصا لأدباء الدولة وشعراءها، وعذا نظرا لما يقومون به من وظائف تتعلق بالكتابة والخطابة والدفاع عن الدولة باللسان بمدح أمرائها وخلفائها، وذم كل من يعاديها ويناوؤها وتزخر كتب التاريخ والادب الأندلسية بالعديد من الأمثلة على التنافس بين الشعراء والادباء للتقرب من البلاط السلطاني. فيذكر الضبي أن المنصور قد خصص للشعراء في أيامه ديوان يرزقون منه على مراتبهم ولا يخلون بالخدمة بالشعر في مظانها[1].

فضلا عن ذلك فقد كان الأمراء والخلفاء يعقدون المجالس الخاصة للتباري بين مختلف الشعراء. ففي فترة الإمارة مثلا لحقت سعيد بن الفرج الرشاش أبو عثمان[2] سعاية عند نصر الخصي حاجب الأمير آنذاك فقام بضربه، وغادر الأندلس حتى إذا بلغه أن عبد الرحمن بن الحكم ولي سلطنة الأندلس وفد عليه فقربه وأكثر الرشاش من مدحه[3]. أما في عصر الخلافة فيعطينا الضبي بعض الأمثلة عن الأموال التي صرفت على الشعراء ومن ذلك ما وقع ليوسف بن هارون الرمادي الذي مدح عبد الرحمن بن محمد التجيبي صاحب سرقسطة بالقصيدة الميمية المشهورة فوصله بثلاثمائة دينار ذهبًا، سوى ما زوده عن نفقة الطريق مقبلاً وراجعًا وعاد إلى قرطبة"[4]

1- الضبي، بغية الملتمس، المصدر السابق، ج1، ص159.

2- من أوائل العلماء الحافظين للغة العالمين بالشعر، حتى قيل كان يحفظ أربعة آلاف أرجوزة، ضرب به المثل في الفصاحة فكان يقال، " أفصح من الرشاش " فأمر بضربه، فغادر الأندلس، ابن دحية، التشبيهات من أشعار أهل الأندلس، المصدر السابق، ج01، ص290.

3- نفسه، ج01، ص290.

4- الضبي، المصدر نفسه، ج1، ص494.

فكان للمنصور، مجلس أسبوعي يعقده للبحث والمناظرة، ويشهده كثير من العلماء والأدباء[1]. كما كان يستصحب في غزواته بعض العلماء والأدباء من أصدقائه، ومن أمثلة هؤلاء الشعراء في فترة الحجابة العامرية، نذكر الكاتب والشاعر أحمد بن دراج المعروف بالقسطلي، فيذكر الضبي أنه: " كان من كتاب الإنشاء في أيام المنصور أبي عامر معدود في جملة العلماء مدح المنصور مدبر دولة هشام المؤيد"[2]، وقد تمت الوشاية به عند المنصور بعد ذلك على أنه منتحل سارق لا يستحق أن يثبت في ديوان العطاء فاستحضره المنصور في سنة 382هـ واختبره واقترح عليه فبرز وسبق وزالت التهمة عنه فوصله بمائة دينار، وأجرى عليه الرزق وأثبته في جملة الشعراء[3].

وفي نفس الاطار تندرج قصة سعيد بن مروان الشاعر الذي تغير عليه المنصور لكلام بلغه عنه ثم عاد فمدح المنصور فاستأنف استحسانه له أمر له بثلاثمائة دينار [4]. اما الشاعر الذي فعلا تبوأ البحبوحة، وأخذ من أموال الحاجب المنصور بحظ وافر فهو شاعره الأثير أبو العلاء صاعد بن حسن(ت417هـ/1026م)، الوافد من المشرق على الأندلس، في أوائل عهد المنصور، وكان عالمًا باللغة والأدب والتواريخ، فقربه المنصور، وأغدق عليه عطفه، وجمع له صاعد كتابًا سماه " بالفصوص في الآداب والأشعار والأخبار "

1- الحميدي، جذوة، المصدر السابق، ص 73، المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص 20.

2- الضبي، المصدر السابق، ج1، صص158-159.

3- نفسه، ج1، صص158-159.

4- إن المنصور تغير عليه لكلام بلغه عنه، فدخل سعيد والمجلس غاص وأنشده،

مولاي مولاي أما آن أن. . . تريحني بالله من هجريكا.

وكيف بالهجر وأنى به. . . ولم أزل أسبح في بحريكا.

يشير إلى أنه " بلينة "؟ فيما يبدو؟ فضحك ابن أبي عامر، على ما كان يظهر من الوقار وقام وعانقه، وعفا عنه، الحميدي، الجذوة، المصدر نفسه، ص214، الضبي، نفسه، رقم 807، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص192، المقري، النفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص591، ابن دحية، التشبيهات من أشعار أهل الأندلس، المصدر السابق، ج01، ص290.

فأثابه عنه المنصور بخمسة آلاف دينار وعين له راتبًا شهريًا قدره ثلاثون دينار، وأمر أن يقرأه على الناس بمسجد الزاهرة[1].

وَقد ذكر ابن حزم والشقندي، اقبال الشعراء على دولة الفتيان العامريان مُجَاهِد وَمُنْذِر وخيران: "فلم تزل الشُّعَرَاء تتهادي بَينهم تهادى النواسم بَين الرياض وتفتك فِي أموالهم فتكة البراض حَتَّى ان أحد شعرائهم بلغ بِهِ مَا رَآهُ من منافستهم فِي امتداحه ان حلف ان لا يمدح أحدا مِنْهُم بقصيدة الا بِمِائَة دِينَار"[2].

ب-النفقة على التعليم والمكتبات

لقد لعبت الحركة العلمية بالأندلس دورا كبيرا في تنشيط الحركة الثقافية، ومن ثمة كان حريا بأمرائها وخلفائها أن يغدقوا على العلماء وشراء نفائس الكتب بأثمان عالية، وقد عرفت الأندلس نهضة علمية منقطعة النظير إبان عصر الخلافة خاصة وذلك لتوافر الاستقرار السياسي وكثرة المداخيل المالية.

فقد اهتم الخليفة الحكم المستنصر بهذا الأمر فقام بتحبيس حوانيت السراجين بسوق قرطبة على المعلمين الذين قد كان اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين بقرطبة حوالي المسجد الجامع [3]، وبكل ربض من أرباض قرطبة وأجرى عليهم المرتبات وعهد إليهم في الاجتهاد والنصح ابتغاء وجه الله العظيم وعدد هذه المكاتب سبعة وعشرون مكتبا منها حوالي المسجد الجامع ثلاثة وباقيها في كل ربض من أرباض المدينة وفي ذلك يقول ابن شخيص[4]:

وساحة المسجد الأعلى مكللة مكاتبا لليتامى من نواحيها

1- الحميدي، الجذوة، المصدر السابق، ص214، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص192، المقري، النفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص591، ابن بشكوال، الصلة، المصدر السابق، ص 238. ابن خلكان، وفيات الأعيان، المصدر السابق، ج2، ص181.

2- **ابن حزم ولشقندي، فضائل الأندلس وأهلها**، تح- صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، ط1، 1968م، ص32.

3- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص207؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، صص240-241.

4- ابن عذارى، نفسه، ج2، صص240-241.

ولو مكنت سور القرآن من كلم نادتك يا خير تاليها وواعيهـــا

كما كان يبعث إلى أكابر العلماء المسلمين من كل قطر بالصلات الجزيلة، للحصول على النسخ الأولى من مؤلفاتهم، فبعث بعمر بن محمد المعروف بابن الوفي(ت380هـ/990م)، للإقامة بالبصرة فسكن هناك عشرين سنة. وتولى للحكم ابتياع الكتب والذخائر هناك. فيقال إنه جرت على يده من النفقات هناك من هذه الوجوه مقدار مائة ألف وعشرين ألف دينار[1]. ومن أمثلة هذه الكتب ارساله إلى أبي الفرج الأصفهاني ألف دينار من الذهب ليحصل على نسخة كتابه الأغاني، قبل أن يحصل عليه أحد في العراق. كما أرسل إليه الأصفهاني كتابًا ألفه في أنساب بني أمية فجدد له الحكم الصلات والهدايا[2].

ولم يقتصر امر النفقة على هؤلاء فقط بل فعل الحكم ذلك مع القاضي أبي بكر الأبهري المالكي، إذ بعث إليه بمبلغ كبير ليحصل على النسخة الأولى من شرحه لمختصر ابن عبد الحكم. وأسبغ الحكم رعايته على اللغوي أبي علي القالي الذي وفد من العراق على أبيه الناصر كما هو معروف. وأهدى إليه أبو عبد الله الخشني بعض كتبه ومنها كتاب قضاة قرطبة[3].

كما أهدى إليه مطرف بن عيسى الغساني كتابه المعروف أخبار كورة رية. وكان للحكم طائفة من مهرة الوراقين بسائر البلاد الإسلامية ينقبون له عن الكتب ويحصلون منها على النفيس والنادر. كما كانت له في بلاطه طائفة من البارعين في نسخ الكتب وتحقيقها وتجليدها، وبذل لهم الأموال الكبيرة[4]. وكان من وراقيه ببغداد محمد بن طرخان، وكان يدفع فيها أثمانًا عالية، فحملت إليه من كل جهة حتى غصت بها بيوته وضاقت عنها خزائنه حتى جمع ما لم يجمعه لأحد قبله، وكاد يضاهي ما جمعته ملوك بني العباس في الأزمان الطويلة وكان عدد فهارس مكتبته

1- عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج7، ص22.

2- ابن الآبار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، صص201-202. المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص72.

3- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، (المقدمة)، صص 1 - 2. المقري، نفسه، ج1، ص386.

4- عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج2، صص505 - 506.

أربعا وأربعين فهرسة في كل واحد خمسون ورقة وربما بلغ عدد الكتب أربعمائة ألف مجلد[1]. ولم يكن يفضل علما على آخر، ولذلك امتلأت خزائنه بكتب الحكمة والفلسفة والمنطق والطب، وأقبل الناس على قراءة علوم الأوائل[2].

ومن الكتب التي اقتناها الحكم كذلك نجد كتاب إصلاح المنطق بخط القالي، والغريب المصنف وهو الأصل الذي كان يستعمله القالي أيضا، ونوادر ابن الأعرابي بخط أبي موسى الحامض، وتاريخ الطبري بخط ابن ملول الوشقي[3]، وكانت نتيجة ذلك أن زاد حجم مكتبة قرطبة، فبلغ عدد الكتب التي تحويها ما يفوق أربعمائة ألف كتاب، وبالنظر للعدد الهائل من هذه الكتب وقد أنفق الحكم في بعضها ألف دينار، فان النفقة عموما على الحركة العلمية كان هائلا جدا.

أما الحاجب المنصور فقد كان شغوفا بجمع الكتب مقلدًا بذلك الخليفة الحكم المستنصر كان المنصور مولعًا بالعمل على نشر العلم والمعرفة بين طبقات الرعية، فأنشأ كثيرًا من دور العلم بقرطبة، وبالغ في الإنفاق عليها، وكان يزور المدارس والمساجد، ويجالس الطلاب أحيانًا، ويمنح المكافآت النفيسة لمن يستحقها[4].

ويعود سبب شغف المنصور بالكتب إلى أن الحكم المستنصر كان في بداية تعارفهما قد استخدمه في المقابلة لدواوين بيت الحكمة الذي حوى حسب القاضي عياض "من كتب العلم ما لم يحوه بيت ملك"[5].

ومع تشجيع المنصور للحركة العلمية ويجزل العطاء للعلماء والمتعلمين فقد بالعطس من ذلك يمقت الفلاسفة والمنجمين، وقد أمر بأن يستخرج من المكتبة الأموية العظيمة (مكتبة الحكم المستنصر) سائر كتب الفلاسفة والدهريين، وأن تحرق بمحضر من كبار العلماء، وفي مقدمتهم أبو العباس بن ذكوان، وأبو بكر

1- ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص59، ابن حزم، جمهرة، المصدر السابق، ص92.

2- صاعد الأندلسي، طبقات الامم، المصدر السابق، ص75. إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي (سيادة قرطبة)، المرجع السابق، ص46.

3- **إحسان عباس، تاريخ الأدب الأندلسي(الطوائف والمرابطين)**، دار الثقافة، بيروت، ط5، 1978، ص56.

4- ابن بشكوال، المصدر السابق، ص 238.

5- عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج6، ص282.

الزبيدي، والأصيلي وغيرهم. واشتد المنصور أيضًا في مطاردة المنجمين، وبلغه أن أحدهم وهو محمد بن أبي جمعة، يهجس في تنبؤاته بانقراض دولته، فأمر بقطع لسانه وقتله، فخرست ألسن المنجمين جميعًا[1].

02 /نفقات الادارة والتسيير

02-01/ جاري الوزراء والولاة

لقد اختلفت كتب التراجم والتاريخ في ضبط وتحديد مهام الوزير بشكل دقيق بالأندلس وقد كان الاختلاف ناتجا عن التطور التدريجي الذي عرفته هذه الخطة فترة إلى أخرى، إذ أننا نجد جمع بعض الاداريين بين منصب القضاء والوزارة وصار من جمع له ذلك يعرف بالوزير القاضي[2]، ونجدهم في بعض الاحيان يحملون لقب الوزير دون أن تكون له أية مسؤولية فعلية ومن ذلك ما فعله الخليفة الحكم المستنصر عندما استوزر عبد الله بن عبد الرحمن الزجالي[3]. وكذلك ما فعله الحاجب المنصور عند تعيينه لمحمد بن يحي من منصب قاضي الجماعة بقرطبة إلى منصب الوزارة، بعد أن علت سنه وتلف ذهنه وذلك تنويها بمكانه وتسلية له[4].

ومما تجدر الاشارة اليه هو أن الأمراء والخلفاء بالأندلس لم يعهدوا بمنصب الحجابة –الذي يتصل بالخليفة مباشرة– إلى الفقهاء أو أهل القلم الا في حالات شبه نادرة، وذلك اما تنزيها للفقهاء عن مثل هذه المناصب التي تحتاج إلى التنفيذ وطاعة أوامر الأمير أو الخليفة في بعض الاحيان، اضافة إلى أن الفقهاء لا يجاملون على حساب الحق مرضاة لولي الامر، أو خوفا من الفقهاء لما يتمتعون به من مكانة في أوساط الرعية[5].

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص315، ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ص77.

2- ابن الفرضي، علماء الأندلس، المصدر السابق، ج2، ص118، عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص664، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص210، ابن فرحون، الديباج، المصدر السابق، ج1، ص478.

3- عياض، ترتيب المدارك، نفسه، ج4، ص553.

4- نفسه، ج4، ص562.

5- **خليل ابراهيم الكبيسي، دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالأندلس في عصري الامارة والخلافة**، دار البشائر الاسلامية، بيروت، ط1، 2004، ص198.

وقد كانت بالأندلس كل ناحية من نواحي الإدارة العامة، لها وزير مختص بها مثل المالية (صاحب الأشغال) والترسيل والمظالم والثغور، وقد كان عددهم يفوق العشرة دائما[1]، ثم هناك الحاجب وهو الشخص الذي كان يقف بباب الأمير أو الخليفة. وقد خصص له في قصر الامارة ثم الخلافة بالأندلس بيت خاص للتشاور فيه مع باقي الوزراء، فيذكر ابن سعيد: "أن عبد الرَّحْمَن بن الحكم(ت238هـ/852م)، كان أول من اتخذ للوزراء فِي قصره بَيت الوزارة ورتب اخْتلافهمْ إِلَيْهِ فِي كل يَوْم يستدعيهم مَعَه أو من يخْتَص مِنْهُم أو يخاطبهم برقاع فِيمَا يرَاهُ من أمور الدولة"[2].

أما من ناحية النفقات وأجور الوزراء فقد اختلفت هي الاخرى من أمير أو خليفة إلى آخر، وذلك تبعا للوضعية والظروف المالية التي كانت تعيشها الدولة بالأندلس، وقد ذكر كل من ابن حيان وابن عذاري أن رزق كل وزير خلال فترة إمارة عبد الرحمن الاوسط وإمارة الحكم الربضي فقد تراوحت بين مبلغ ثلاثمائة وخمسمائة دينار[3]، فذكر ابن حيان أن الوزير محمد بن السليم "كانت له مع الوزارة خطط يرتزق عليها في كل شهر ثلاثمائة دينار"[4]؛ أما ابن عذاري فقد أشار إلى رزق الوزير فطيس بن سليمان والذي بلغ خمسمائة دينار في ديوان الأمير الحكم الربضي[5]. وبلغت مخصصات كل وزير في فترة الخلافة بحسب بعض الباحثين إلى أربعة آلاف دينا سنويا (4000)، وهي تمثل ما نسبته ثمانية (08) بالمئة من جباية الأندلس الكلية، أي ما مجموعه ثمانية وأربعين ألف دينار سنويا(48000)[6].

سنويا(48000)[6].

1- بدرو شالميطا، صورة تقريبية، المرجع السابق، صص1055-1056.

2- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص46.

3- عبد الله عنان، دولة الإسلام، المرجع السابق، ج1، ص466.

4- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، صص 28-29. ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، صص371-372.

5- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص80. ابن الابار، نفسه، ج2، ص365.

6- بدرو شالميطا، المرجع نفسه، صص1055-1056.

وحسبما اشرنا سابقا فان راتب الوزير يختلف من شخص إلى شخص ومن خليفة إلى آخر، ولذلك فقد تجاوز راتب أحمد بن عبد الملك بن شهيد وزير الناصر خمسمائة دينار في الشهر أي(6000دينار سنويا)، ثم رفعه الخليفة بعد سنة 327 هـ إلى ألف دينار في الشهر أي (12000دينار سنويا)[1]، كما أن الناصر قد استحجب موسى بن محمد بن حدير، واستوزر عبد الملك بن جهور كذلك. [2].

وعلاوة على تلك المرتبات الثابتة فقد كان الأمير أو الخليفة يقدم أموالا كبيرة لوزرائه تحببا اليهم، فيقول المقري في هذا الصدد: "وزاد الناصر وزيره هذا حظوة، وأسمى منزلته على سائر الوزراء جميعًا، وأضعف له رزق الوزارة، وبلّغه(80000) ثمانين ألف دينار أندلسية، وبلغ مصروفه إلى ألف دينار(1000)، وثنى له العظمة لتثنيته له الرزق، فسمّاه " ذا الوزارتين " لذلك، وكان أول من تسمى بذلك بالأندلس وأمر بتصدير فراشه في البيت وتقديم اسمه في دفتر الارتزاق لأول التسمية، فعظم مقداره في الدولة جدًا"[3].

كما قدم الناصر هدية لوزيره محمد بن هاشم التجيبي وان كانت أقل من هدية ابن شهيد، فيقول العذري عن ذلك: " ولم يزل محمد بن هاشم التجيبي في توسعة وفضل، وآثره أمير المؤمنين عبد الرحمن بجارية من القصر ارسلها اليه بالجهاز الفخم. وكان يتوصل اليه المرة بعد المرة ويقربه من مجلس انسه[4]؛ كما لم يخرج

1- صلاح خالص، إشبيلية، المرجع السابق، صص 55 - 58. السامرائي وآخرون، تاريخ العرب وحضارتهم، المرجع السابق، 465. هذا مع الاشارة هنا الى أن الوزير أحمد بن عبد الملك بن شهيد كان أول من ابتدع تقديم الهدايا من الحجم الثقيل للخليفة، تشبها بصاعد بن مخلد وزير بني العباس ببغداد. إذ كان من بين ما أهداه خمسمائة ألف مثقال من الذهب، ومائتا أوقية من المسك والعنبر، وثلاثون شقة من الحرير المرقوم بالذهب، ومائة فرس مسرجة، وعشرون بغلاً عالية الركاب، وأربعون وصيفًا، وعشرون جارية، وغيرها، وذلك في عام 327 هـ، وهذا مما يدل على مدى ثراء الوزراء ورجالات الدولة الأموية بالأندلس. ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج4، ص138. وقد أورد المقري الحديث عن هذه الهدية مفصلاً أيضًا في أزهار الرياض فلينظر، المصدر السابق، ج2، ص261، إلا أنه لم يمزج بين روايتي ابن خلدون وابن الفرضي بل اكتفى بالثانية.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، صص356-359.

3- نفسه، ج1، صص356-357.

4- العذري، المصدر السابق، ص 46.

الخليفة الحكم المستنصر عن سياسة أبيه الناصر فكان من وزرائه، أبو مروان عبد الملك بن شهيد وزير أبيه، ومحمد بن جَهور، وعيسى بن فُطيس، وأبو عبد الله بن عياش، وأحمد بن محمد ابن حدير، ومحمد بن حفص بن جابر، وأحمد بن سعيد بن حزم، وكان من أقدر وزرائه وآثرهم لديه المنصور محمد بن أبي عامر الذي تبوأ منصب الحجابة[1].

وفي فترة الحجابة العامرية، أصبح أبو مروان من ندامى المنصور ومستشاريه. وقد أعفاه المنصور من الخدمة حسب رغبته، فعاد إلى قرطبة وقد أثرى، إذ كان معه حين عودته أربعمائة ألف دينار ناضة ومائة ألف من ذهب آنية، ومائتان من رقيق الصقلب، ولم يحاسبه المنصور على هذا الثراء، بل انه صرف له فوق ذلك الفي مدي من قمح وشعير مناصفة، لان السعر كان عاليا، وكانت نفقته الشهرية من القمح سبعين مديا ومن الشعير علف ثمانين دابة. وقبيل وفاته كان المنصور قد نقله من منية المغيرة إلى منية النعمان ليكون قريبا منه[2].

أما عبد الملك المظفر فقد فوض لوزيره عيسى بن سعيد ابن القطاع في أمر تدبير الدولة، فاستغل الامر وأخذ يحيك المؤامرات للإطاحة بعبد الملك المظفر وتسليم الدولة لهشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر، ولكن كان مصير ابن القطاع القتل بعد ذلك وصودرت جميع أملاكه وأملاك حاشيته[3].

وقد كان عهد الحاجب المنصور بن ابي عامر يضم عدة من أقدر رجالات الأندلس وأقدمهم جاها، فاستوزر عيسى بن سعيد القطاع، الذي كان من أقدم أنصاره ومعاونيه منذ أيام الخليفة الحكم المستنصر، فبلغ في ظله وتحت كنفه أرفع مكانة وبلغ من ثقته به أن كان يستخلفه على المملكة في أوقات معينة، ويعهد إليه بخاتمه[4]؛ يضاف اليه أبو مروان عبد الملك بن إدريس الخولاني، هذا دون أن

1- **ابن الأبار**، **إعتاب الكتاب**، تح- وتع صالح الأشتر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1961م، ص 191-192.

2- ابن بسام، المصدر السابق، ج1، ص124.

3- نفسه، ج1 ص50، وج1 صص121-127. ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، صص28-34.

4- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ص 89.

نتجاوز أسرا كآل شُهيد، وآل عبدَة، وآل جَهور، وآل حُدير، وآل فُطيس، وغيرهم من ينتمي الأسر العريقة التي تعاقب أبناؤها في الوزارة[1].

وقد كان آل فطيس مثلا حسب ابن حيان "من أصحاب الردافة وأولي الشرف والأنافة، وكانوا في الوقت أزمَّة الملك، وقوام الخدمة، ومصابيح الأمة"[2]، ففطيس بن سليمان عميد أسرة آل فطيس في الأندلس، وكان قد ضمه الأمير عبد الرحمن الداخل لابنه هشام، وتدرج في المسؤوليات إلى أن نال شرف الوزارة، وعندما تولى الحكم الربضي الإمارة، أقره على وزارته وكان راتبه خمسمائة دينار شهريا أي (6000دينار سنويا)، وبعد وفاته استمر أبناؤه وأحفاده في المناصب القيادية في الدولة الأموية، كالكتابة العليا، والخزانة والولاية والوزارة وخطة المدينة[3].

أما فيما يخص ولاية وأمانة[4] الكور فرغم أنها من الوظائف الادارية الهامة، الا أن المصادر تشير اليها أحيانا وتحجم تارة أخرى، فمن هذه الاشارات أن الأمير هشام كان يبعث إلى الكور بقوم من ثقاته، للتحري عن مسلك العمال وسيرهم بين الرعية، فإذا انتهى إليه حيف من أحدهم أسقطه واشتد في عقابه[5]. كما كان اختيار الأمير الحكم بن هشام للقاضي الفرج بن كنانة لولاية سرقسطة والذي "ألّف كلمتهم وصلحت به أحوالهم"[6]، وقد أثار هذا اعجاب الأمير الحكم فبعث له رسالة يشكره

1- عبد الله عنان، دولة الاسلام، المرجع السابق، ج1، ص574.

2- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، صص 76-80، ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص365. ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص ص61، 68، 144، 148، 164، 195، 197، 208. ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص44.

3- ابن حيان، تح- مكي، نفسه، ص، 182، هامش رقم 186، 187. عبد الله عنان، المرجع السابق، ج1، ص426.

4- والأمين هو متولي شؤون المال في الكورة فيقوم بجمع الجبايات المختلفة واستنزال نفقات الموظفين والاعمال العامة ورواتب الجند وارسال الباقي الى العاصمة قرطبة، وكان يتبعه عدد الموظفين كالجباة والحُسّاب والمشرفين. ابن الابار، المصدر نفسه، ج1، ص241، هامش رقم 01. خليل ابراهيم الكبيسي، دور الفقهاء، المرجع السابق، ص 200.

5- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص 127.

6- عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، ص51.

فيها قائلا: ". . . أصبت رأيك فيما جمعت من كلمة الفريقين وأصلحت من أمرهم، وقد عرفنا حسن رأيك وصواب سياستك فيما حملناك من أمانتهم وعصبنا بك أمرهم ووقع لكمنا موقع المعرفة"[1].

وأما عن أمانة الكور فيشير الخشني إلى محمد بن عبد الله بن ابي عيسى الذي ولاه الناصر أمانة كورة البيرة والنظر على عمالها، "فكانوا لا يقدمون ولا يؤخرون الا عن أمره"[2]. وعندما تولى الحكم المستنصر الخلافة، كانت أول أعماله الاهتمام بإصلاح شأن رعيته، فأحسن إليها وحط وظائفها، وقد بلغ اهتمامه بالعدل أنه بعث في سنة 353هـ، أمناءه إلى سائر الكور والثغور وذلك لتفقد أحوال الرعية ومتابعة سير عمالهم فيهم[3].

وتشير بعض المصادر إلى منصب صاحب المدينة وهو في اعتقادي لا يقل في الرتبة والقيمة عن ولاة وأمناء الكور، فأبا عثمان عبيد الله بن عثمان كان أول من أشارت اليه المصادر بالقيام بأعباء "صاحب المدينة" في دولة الامارة بالأندلس، ونستشف ذلك من خلال ما أورده أحد المؤرخين من أن الأمير عبد الرحمن الداخل عندما بلغه أن يوسف الفهري والصميل بن حاتم قد استوليا على إلبيره، جمع قواته ثم غادر قرطبة وخلف عليها أبا عثمان عبيد الله بن عثمان[4].

وفي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، أقسم ألا يولي هذه الخطة رجلاً من أهل قرطبة لكثرة الشكاوى المقدمة إليه ضد كل من تولى هذه الخطة بمدينة قرطبة، فاستدل على رجل من إحدى الكور، عُرف بحسن العقل، يدعى محمد بن السليم، فاستدعاه وولاه المدينة[5]. وتتوالى بعد ذلك الاخبار في ذكر من تولى خطة المدينة بالأندلس، فتولاها في فترة الأمير عبد الله، الوالي موسى بن محمد بن حدير وبعد وفاته أقره عليها الأمير عبد الرحمن بن محمد(الناصر) إلى سنة 302هـ/914م؛ ثم

1- الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص42.

2- نفسه، ص118.

3- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ج1، ص171، سالم الخلف، المرجع السابق، ج2، ص786.

4- مجهول، أخبار مجموعة، المصدر السابق، ص92. وص 107.

5- ابن القوطية، المصدر السابق، ص 69.

يتواصل بعد ذلك العزل والتعيين في هذه الخطة[1]، فكان من أبرز من تولاها في عهد الحكم المستنصر الوالي جعفر بن عثمان المصحفي[2]. وفي سنة 366هـ/976م صدر أمر الخليفة هشام المؤيد بالله بتولية محمد بن أبي عامر خطة المدينة بقرطبة، بدلاً من محمد المصحفي[3]، وفي فترة الحجابة عين ابن أبي عامر على المدينة ابن عمه عمرو بن عبد الله بن أبي عامر[4]"

وتعطينا المصادر اشارة غاية في الاهمية عن المرتب الشهري لصاحب المدينة والذي لا نعتقد أنه يختلف كثيرا عن ولاة الكور وأمناءها، ففي عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط بلغ مرتبه مائة دينار أي (1200دينار سنويا)، فهو عندما مّيز ولاية السوق عن أحكام الشرطة المسماة بولاية المدينة، فأفردها وصير لواليها ثلاثين دينارًا في الشهر (360دينار سنويا) ولوالي المدينة مائة دينار"[5].

02-02/ أجور القضاة والمفتين

أما منصب القضاء بالأندلس فقد كان متميزا عن باقي نواحي العالم الاسلامي آنذاك، بحيث كان هناك قاضي الجماعة الذي لا تخرج سلطته عن حدود العاصمة قرطبة ونواحيها. وبذلك لم يكن له سلطان على بقية القضاة في الكور والمدن الأندلسية الأخرى، فهم مستقلون بأنفسهم، وهو لا يمتاز عنهم إلا من الناحية الأدبية فقط، بحكم كونه قاضيًا للعاصمة، ومستشارًا للخليفة، وإمامًا للصلاة في أيام الجمعة والأعياد؛ ولقد كان القضاة في الأندلس من أكابر الفقهاء ولا سيما قاضي الجماعة بقرطبة.

ومن خلال تتبع بعض عينات القضاة بالأندلس نجد أن هذا المنصب ترك حرا في عمومه ومن دون تدخل من السلطة الا في حالات نادرة جدا. كما تميز القضاة بصفة الورع والتقوى والصلابة التي تصل أحيانًا إلى تحدي الأمير وحاشيته. فنرى مثلاً القاضي نصر بن طريف اليحصبي يقف بصلابة أمام الأمير عبد الرحمن

1- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص144، ابن حيان، تح- ملشور، المصدر السابق، ص143.

2- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 22.

3- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص266.

4- ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج1، ص277. ، ج2، ص276.

5- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص46، سالم الخلف، المرجع السابق، ج2، ص918.

الداخل حول قضية حبيب القرشي[1]. وكذلك القاضي المصعب بن عمران قاضي الأمير الحكم الذي حكم عدلاً في قضية ضيعة أحد أهالي جيان متحديًا الأمير وقريبه العباس بن عبد الملك الذي اغتصب هذه الضيعة[2]. وكذلك القاضي محمد بن بشير المعافري الذي تولى القضاء للأمير الحكم على شروط منها: أن أحكامه تطبق على الجميع من الأمير إلى حارس السوق[3].

وتندرج تحت خطة القضاء عدة خطط اخرى منها ما تفوقها في السلطة كخطة الرد أو صاحب المظالم، وهناك خطط أخرى مساعدة للقضاء مثل خطة صاحب الشرطة التي هي بدورها انقسمت إلى ثلاث رتب (كبرى–عليا، ووسطى وصغرى)[4]، وخطة الحسبة، والتي يطلق عليها أحيانا بخطة صاحب السوق. وعن خطة القضاء وما يتبعها بالأندلس يذكر ابن سهل في هذا الشأن قائلا: "القضاة والشرطة والمظالم والرد والمدينة والسوق وانما كان يحكم صاحب الرد فيما استرابه القضاة وردوه عن أنفسهم، هكذا سمعت من بعض من ادركته، وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لان أكثر نظره انما كان فيما يجري في الاسواق من غش وخديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهة، ، وقال بعض الناس خطة القضاء في اعظم الخطط قدرا واجلها نظرا ولا سيما اذا جمعت اليه الصلاة وعلى القاضي مدار الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء"[5].

ويقول الونشريسي في كتاب الولايات: " للمحتسب ان يقدم الاطباء والصناع من يرى اصلح للناس و له اختيار من يكتال للناس ويزن واختيار القسّام والذراع للقضاة لاجل أموال الايتام. وكما ان اختيار الحراسين(الحراس) في المخافات والقبائل، والاسواق إلى الأمراء"[6].

1– النباهي، المرقبة العليا، المصدر السابق، ص 44.

2– النباهي، المصدر السابق، ص 46، الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص 26.

3– النباهي، نفسه، صص 48 – 49، الخشني، نفسه، ص 29.

4– ابن حيان، تح– مكي، المصدر السابق، صص80–99. الخشني، أخبار الفقهاء والمحدثين، المصدر السابق، ترجمة رقم 79. ابن عبدون، ص13.

5– ابن سهل، نوازل الاحكام، المصدر السابق، ص 28.

6 الونشريسي، كتاب الولايات، المصدر السابق، ص29.

كان القاضي في الأندلس مثله مثل قضاة اقطار العالم الاسلامي آنذاك، يأخذ راتبه من بيت مال المسلمين، ولقد أورد صاحب كتاب مفيد الحكام رواية عن أصبغ تحدد موارد رزق القاضي فقال: " وحق على الامام أن يوسع على القاضي في رزقه، ويجعل له خدمة يقومون بأمره ويدفعون الناس عنه، ويجرى له ثمنا لوقوف يدون أقضيته فيها وشهادتهم، وبمصابيح الليل ينظر فيها في أمور الناس ويدبرها، ولا ينبغي أن يأخذ أجره الا من الخمس أو من الجزية أو من عشر أهل الذمة"[1].

وقد ذكر المقري أن ملوك بني مروان كانوا لا يقدمون احدا للفتوى أو القضاء الا أن يكون ذا مال في غالب الحال خوفا من أن يميل به الفقر إلى الطمع فيما في أيدي الناس فيبيع به حقوق الدين، وأن الحكم الربضي حين اختار أحد الفقهاء وكان فقيرا فاضطر إلى سماع مشورة الفقيه عبد الملك بن حبيب بإعطائه ما يؤهله لتلك المرتبة من الغنى[2]، وأعطاه ايضا "مركوبا وكانت هذه أكرومة لا خفاء بعظمها"[3].

وما يلاحظ من خلال مطالعة كتب التراجم أن جل القضاة الذين تولوا خطة القضاء كانوا ميسورين أو لهم مصادر دخل أخرى غير الاجر الذي يأخذونه من السلطة، بحيث كان لكثير من قضاة قرطبة وكورها، اعمالهم الخاصة التي يرتزقون منها، وحتى اختيار القاضي من طرف الأمير لا يكون الا من خلال توفر بعض الصفات، وكان على رأسها الغنى والزهد والعفاف، ولذلك ففي كثير من المرات يعرض هذا المنصب على بعض المتورعين فلا يقبلون به، وان قبلوا به فانهم في أحيانا كثيرة لا يقبلون الاجر على ذلك.

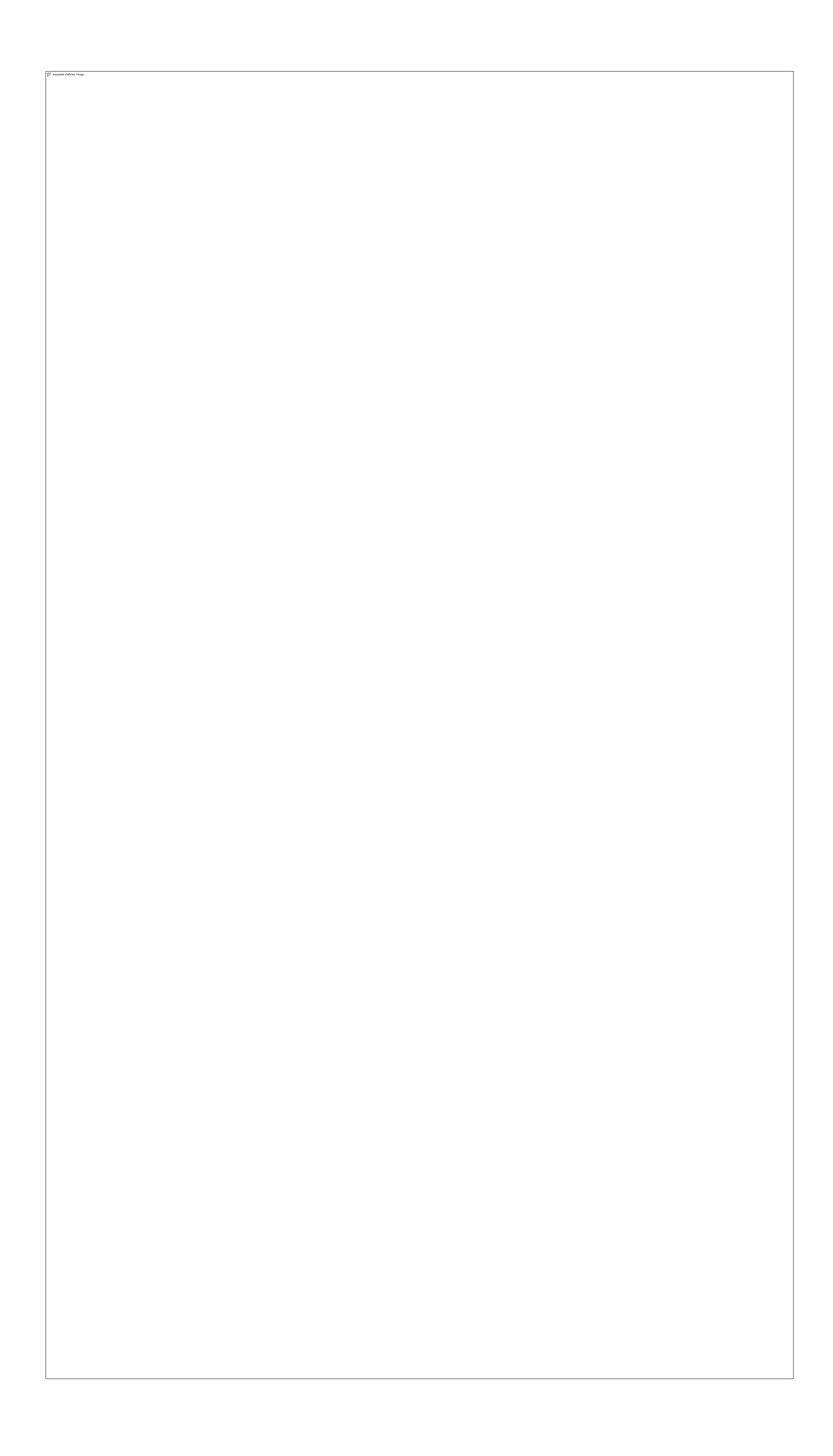
ومن أمثلة هؤلاء القضاة نجد القاضي نصر بن طريف اذا شغل عن القضاء يوما لا يأخذ لذلك اليوم أجرا[4]، وكان للقاضي مصعب بن عمران ضيعة واشترط

1- **ابن هشام أبو الوليد هشام بن عبد الله الأزدي القرطبي، مفيد الحكام في نوازل الأحكام**، مخطوط رقم مسلسل 103، رقم الفهرست 2، ص217، بتاريخ 1277هـ، مكتبة المسجد النبوي الشريف، المدينة النبوية، ورقة رقم 04، نقلا عن محمد عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الأندلس، المصدر السابق، ص292.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص214-215.

3- نفسه، ج3، ص215. عبد الوهاب خلاف، نفسه، صص370-371.

4- النباهي، المصدر السابق، ص44.


Impossible d'afficher l'image.

ابن ابي عيسى(ت339هـ/950م) وكان من الميسورين وذا أموال كثيرة، كما كان القاضي عبد الله بن حسين السندي(ت335هـ/946م) قد ولي للخليفة الناصر قضاء وشقة وبوسر ولاردة ولم يزل قاضيا إلى ان توفي، واكتسب أموالا عظيمة[1]. وهذا لم يمنع وجود بعض القضاة الذين خالطوا الخليفة ورزقوا من بيت المـال كأمثـال القاضي محمد بن ابي عيسى استقضاه الناصر بجانة وطليطلة وجيان، وكان آخر ما ولاه قضاء البيرة وقلده مع القضاء امانة الكور والنظر على عمالها فكانوا لا يقدمون ولا يؤخرون الا عن امره، ثم نقله منها فـولاه قضـاء الجماعـة بقرطبـة سـنة 326هـ/937م. . . كان الناصر لا يخليه من تصريفه في مهماته، واخراجه فـي السفرات إلى كبار الأمراء، والامانات إلى الثغور وربما اقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف فيغنى غناهم بحسن تدبيره"[2].

وكذلك ما كان يفعله ابن أبي عامر من تعظيم للقاضـي ابـن أبـي زرب (ت 381هـ/991م) ويتحرك إليه إذا أتاه ويجلسه معه في فراشه، وأظهر ابـن أبـي عامر لموته غمًا شديدًا. وكتب لورثته كتاب حفظ ورعاية انتفعوا به، وتفقدهم فـي حياته، واستدعى ابنه محمدًا وهو طفل فوصله بثلاثة آلاف دينار والطـاف قيمتهـا ألف دينار"[3].

أما عن منصب المفتي والفقيه المشاور والقاضي، فتجمعهم كـونهم وسـيلة لمبتغى واحد وهو حل النوازل الواقعة بين الناس، ورغم بعض الفروقات بينهم، الا أنهم من ناحية الادارية وخاصة الاجور والنفقات لا يفترقان كثيرا عن بعضهم، فقد كان القضاة لا يستغنون عن الفقهاء المشاورين وهم فقهاء مفتون معينون من الأمير أو الخليفة نفسه، ونظرا لحساسية هذا المنصب فقد كان ولي الأمر يستشير الكثيـر من الفقهاء بالأندلس لاختيار الفقيه المشاور ويكون ممن علا سنه وكثر علمه وحفظ مذهب الامام مالك بن أنس[4].

1- ابن الفرضي، المصدر السابق، ترجمة رقم 687، عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص454.

2- عياض، نفسه، ج2، صص85-86.

3- نفسه، ج07، ص118.

4- الكبيسي، دور الفقهاء، المرجع السابق، صص164-167.

ويظهر من تتبع النصوص والتراجم الأندلسية أن ظهور الفقهاء المشاورين ظهروا ابتداء من عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم[1]، فهو "أول من رتب اختلاف الفقهاء إلى قصره وأمرهم بالكلام بين يديه" ويبدو أن للفقيه يحي بن يحي الليثي يدا في تكوينها، فقد كان واسع النفوذ والكلمة المسموعة في الدولة، يلتزمه الأمير ويبره " فكان لا يولي رجلا الا برأيه" [2]

وقد عرف الرجل الاول لهذه الجماعة باسم زعيم الجماعة أو عميد الفقهاء أو رئيس علماء الأندلس أو كبير المفتين، أو شيخ قرطبة[3] إلى غير ذلك من المصطلحات التي رافقت ظهوره وتطوره.

وقد يسجل القاضي بسخطه على الفقيه المشاور بطلب من بقية الفقهاء المشاورين، ويرفع ذلك إلى السلطة بقطع مشورته كما حدث لمحمد بن العطار الذي "يفضل الفقهاء بمعرفة اللسان والنحو، فكان يزري بأصحابه المفتين ويعجب بما عنده إلى أن تمالؤوا عليه بالعداوة وحملوا قاضيهم ابن زرب على اسقاطه من ديوان التسجيل، وأمضاها ابن ابي عامر وأمره بالانقباض في داره وقطه شوراه فناله مكروه عظيم"[4].

وقد بلغ عدد الفقهاء المشاورين المسجلين في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر إلى ستة عشر مشاورا[5]، فذكر القاضي عياض أن الفقيه اسحاق بن ابراهيم بن مسرة (ت354هـ/965م) قدم للشورى على يد القاضي ابن ابي عيسى دل عليه ولي العهد الحكم، فكملت عدتهم إذ ذاك ستة عشر مشاورا"[6].

وعلى الرغم من المكانة التي يتمتع بها الفقيه المشاور والمفتي في الحياة العامة بالأندلس، الا أنهم لم تكن لهم أجور رسمية واضحة من قبل السلطان، والمصادر لا تسعفنا في تحديد النفقات التي كانت تصرف على هؤلاء، ومثل سابقيهم من القضاة

1- عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج3، 139.

2- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص80.

3- عياض، ترتيب المدارك، المصدر نفسه، ج3، ص52. ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص54-83

4- عياض، نفسه، ج4، ص650. ابن فرحون، الديباج المذهب، المصدر السابق، ج2، ص231.

5- الكبيسي، دور الفقهاء، المرجع السابق، ص171.

6- عياض، المصدر نفسه، ج4، ص425.

فقد كان أغلبهم يميل إلى الورع، وله مصدر رزق آخر غير ما يتقاضاه من الخليفة، ذلك "لان أخذ الاجرة لا تجوز له، لأن المفتي منصبه تبليغ عن الله ورسوله فلا تجوز المعاوضة عليه"[1] فكان أحمد بن هلال بن زيد العطار مفتيا في السوق بقرطبة[2]، أما محمد بن فضيل بن هذيل فقد كان يتجر في سوق الحديد ويفتي اهل السوق بقرطبة[3]، وبذلك نلاحظ أن الفقهاء المشاورين كانوا يزاولون عملهم في المشاورة والافتاء تطوعا ولا يتقاضون مقابل ذلك أجرا.

ثانيا / النفقات على النشاط الاقتصادي

بالرغم مما عرفته الأندلس من أنشطة اقتصادية مختلفة من زراعية وصناعية وتجارية، الا أنها لم تتسم بالديمومة والاستمرارية، إذ كانت هناك بعض الفراغات الاستثنائية التي تعرضت فيها الأندلس لبعض الازمات السياسية والكوارث الطبيعية انعكست سلبا على مختلف الانشطة باعتبار أن كل نشاط يكمل الآخر.

وفي هذا الاطار فقد عملت دولة الامارة والخلافة بالأندلس في جميع الظروف بالوقوف إلى جانب المنتجين، ففي ايام كثرة المداخيل كانت لها مساهمة في ترقية نوعية الانتاج وكميته إلى مستويات أعلى، كما ساهمت بإنفاق مزيد من الأموال على الجوانب الامنية والبنية التحتية لتوفير الجو الملائم للحركية الاقتصادية، ولم يقتصر الدور على ذلك فقط بل ساهمت الدولة ممثلة في أمرائها وخلفائها وحتى أعيانها في فترات الجفاف والمجاعة بالتخفيف من حدة هذه الازمات وذلك إما بالإعفاء من الضرائب والرسوم المختلفة، أو بتوزيع الأموال على المحتاجين ومساعدة مختلف المزارعين والصناع والحرفيين وتأمين وإقراض التجارة بالمال للوقوف في وجه

1- **ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تح، محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م، ج4، ص178.

2- ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، ص46.

3- عياض، ترتيب المدارك، المصدر السابق، ج4، ص419.

الازمات.

ففي مجال الزراعة تذكر المصادر المختلفة ما قام به الأمراء والخلفاء في شرق وجنوب شرق الأندلس في مجال استتباب الوضع الأمني، وما أنفقوه من أموال، فذكر المقري بأن عبد الرحمن الناصر قد " بدأ أمره أول ولايته بتخفيف المغارم عن الرعايا"[1]، فأستبدل الرعية اول ولايته من الشدة بالرخاء وانتقلوا بيمن سياسته إلى تمهيد كنف العافية بعد استيطان البلاء[2]. فكان هذا بمثابة إشارة انطلاق عملية بناء الاقتصاد الزراعي الأندلسي، إذ أغلق عبد الرحمن الداخل باب السلطة في وجه الفئات المتنازعة والشخصيات الطموحة وتحولت القوى المهدورة في النزاعات السياسية إلى المساهمة في زيادة الانتاج وتحقيق الرخاء الذي قام على الزراعة المتوافرة، ولم يقتصر الأمر على الجانب الأمني بل كانت هناك مساهمة فعلية من الدولة وخاصة بمحاولة استغلال الثروة المائية بالأودية التي تزخر بها الأندلس، فيشير العذري في هذا الاطار إلى النواعير وبناء القناطر واستحداث السواقي وتنظيمها من قبل الامارة الأموية قائلا: " فتدمير أرضها يسقى بنهر كالنيل بمصر وعليه النواعير التي تسقي جناتها وابتداء الساقية المستخرجة منه من قنطرة اشكابة، وتبلغ هذه الساقية في املاك اهل مدينة مرسية إلى حد قرية طوسمن قرى مدينة أريولة، ثم يبتدئ اهل مدينة اريولة بإخراج ساقية من هذا الوادي من جهاتهم حتى تنتهي إلى الموضع المسمى بالقطرلات وطول هذه الساقية مسافة ثمانية وعشرون ميلا"[3].

1- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص 354.

2- نفسه، ج1، ص369.

3- العذري، المصدر السابق، ص01.

إنه بالرغم من عدم تدخل الانسان في توجيه مجاري الوديان والأنهار، إلا أننا نجد الأمويين بالأندلس سعوا لاستخراج السواقي منها عبر مسافات طويلة لتصل إلى الفلاحين، كما سعو إلى بناء القناطر في الأماكن الوعرة والمتضرسة؛ ولا شك أن مثل هذه المشاريع الكبرى تحتاج إلى تدخل الدولة نظرا لما تتطلبه من أموال للنفقة عليها، وعليه فالمزارعين لا يمكنهم النفقة على القناطر والسواقي بطول كل هذه المسافات. فكان استعمال هذه التقنيات من أروع الآثار التي خلفها المسلمون في الأندلس، فقال أحد الباحثين". . . وجملة القول إن العرب في الأندلس أبدعوا في هندسة الري، ويدل عليه ما فعلوه في سهل وشقة التي يقسمها نهر "طونة" إلى قسمين إبداعا يستحق أن يلقب ببستان الأندلس"[1].

وتشجيعا لتنويع الانتاج وزيادته تم جلب وغرس بعض النباتات الملائمة لطبيعة أرض الأندلس ومناخها، فالأمراء والخلفاء ما لبثوا يشجعون بالمال والهدايا والأفضال على جلب مختلف الشتائل من الشرق وغرسها بالمزارع والمنيات الأندلسية[2]، بتشجيع الرحلة وتمويلها ومكافأة كل من يأتي بجديد في الزراعة من الشرق[3]، ومن ذلك إرسال الأمير عبد الرحمن الثاني للشاعر يحي الغزال رسولا

1- **محمد الأمين بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، مج4، ج2، ص775.

2- **ابن ليون التجيبي، إختصارات من كتاب الفلاحة**، در وتح- احمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2001. صص107-111. رابح رمضان، النشاط التجاري بالأندلس، المرجع السابق، صص 92-93.

3- في عهد الأمير عبد الرحمن الداخل قام القاضي معاوية بن صالح الحضرمي بجلب بعض تحف أهل الشام منها الرمان والذي عرف فيما بعد بالرمان "السفري" وهو نسبة إلى سفر بن عبد الله الكلاعي من جند الأردن الذي جاء بهذا الرمان إلى قرطبة وخاصة بكورة رية، فعالجه واحتال لغرسه وتنقيله حتى طلع شجرا أثمر وأينع فجاء به إلى عبد الرحمان الناصر فعرفه فأجزل صلته واغترس منه بمنية الرصافة فانتشر نوعه واستوسع الناس في غرسه، وبهذا ولزمه النسب فصار يعرف إلى الآن بالرمان السفري. الخشني، قضاة قرطبة، المصدر السابق، ص 17. المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص467.

من قرطبة إلى العاصمة البيزنطية "القسطنطينية" في سنة 225هـ/840م، والذي استجلب معه زريعة التين[1].

وتوضح المعلومات الاقتصادية المتوفرة أن الزيتون احتل مرتبة مهمة بفضل توسيع نطاق زراعته وتحسينه لا سيما في المناطق المحيطة بقرطبة كجبل العروس في شمالها[2]، وجبل البرانس[3]، وفحص البلوط[4] لكن أهم مدينة اختصت على الإطلاق بهذا المحصول هي مدينة اشبيلية فكان جبل الشرف مغترسا بالزيتون النادر عند اعتصاره قد أخذ في الأرض طولا وعرضا فراسخ في فراسخ، لا تكاد تشمس منه بقعة لالتفاف زيتونه، ويمتد على مسافة40 ميلا من اشبيلية إلى غاية لبلة وسعته 12 ميلا[5]؛ كما ينتج الزيتون ويسوق كذلك من مدينة لبلة ولورقة وبجانة وبسطة ووادي لكة وبقرية شوذر وجيان[6]، وكان يتم جني الزيتون بالأندلس في أيام الخريف[7].

1- محمد الأمين بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس، المرجع السابق، مج4، ج2، ص803.

2- الحميري، صفة جزيرة الاندلس، المصدر السابق، ص153، الزهري، المصدر السابق، ص87، ص98، ابن غالب، المصدر السابق، صص26-27.

3- الحميري، نفسه، ص142، العذري، المصدر السابق، ص119، ص182.

4- الحميري، نفس المصدر والصفحة.

5- مع العلم أن بين الشرف واشبيلية مسافة 3 أميال، ويذكر الحميري أن أهل اشبيلية إذا أرادوا أن يفتخروا قالوا الشرف تاجها لكثرة خيره وزيتونه. البكري، المصدر السابق، ج2، ص391، الحميري، نفسه، ص18-19-21، ابن غالب، المصدر السابق، صص292-293، المقري، المصدر السابق، ج1ص208، الدمشقي، المصدر السابق، ص243، ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج5، ص135، لومبار موريس، المرجع السابق، ص123.

6- **ابن الشباط محمد بن علي التوزري المصري، وصف الأندلس**، تق- احمد مختار العبادي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، عدد14، سنة1967-1968، ص117، القزويني، المصدر السابق، ص556، ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص339، ابن غالب، نفسه، صص291-293، الحميري، نفسه، ص351، صص14، ابن الخطيب، خطرة اللطيف، ص31، القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص218.

7- كمال السيد، تاريخ الأندلس الاقتصادي، المرجع السابق، ص133.

لقد احتلت إشبيلية المركز الأول في تسويق مادة الزيت فكان بها باب يعرف بباب الزيت[1]، تخرج منه شحنات الزيت إلى مختلف الأسواق، وسعيا في تطبيق ما جاء في كتب الفلاحة من أفكار نظرية، قام أهل إشبيلية بتجارب كان لها نتائج طيبة على كميات الإنتاج في هذه المادة الحيوية ونوعيته، إذ " لجأ أهل إشبيلية إلى تخزين الزيتون تحت الأرض أكثر من ثلاثين سنة ثم يعتصر فيخرج منه أكثر مما يخـــرج منه وهو طري"[2]، وبذلك أصبح زيتها نتيجة التجارب والتحسينات المستمرة مـــن أطيب الزيوت "فهو النادر عند اعتصاره لا يتغير به حال ولا يعتريه اختلال علـــى حد تعبير كل من البكري وابن غالب[3]، وكانت هنـــاك معاصـــر للزيـــت بمدينـــة طبرنيش ولوشة وجيان وغرناطة وقلمرية التي عرفت بغدير الزيت لكثرة زيوتها[4].

زيوتها[4].

فمنذ فجر عصر الامارة بدأت المزروعات الجديدة تدخل تباعا إلى الأنـــدلس ولا سيما في عهد عبد الرحمن الداخل، فجلبت نباتات وأشجار من بلاد الشام[5]، وقد وقد شملت الحمضيات والرمان والموز والزعفـــران والقطـــن والكتـــان وقصـــب

1- العذري، المصدر السابق، ص95، الإدريسي، المصدر السابق، ص17، ابن غالب، المصدر السابق، ص292، عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية، المرجع السابق، صص126-127.

2- البكري، المصدر السابق، ج2، ص391، ابن غالب، نفسه، صص292-293، الحميري، صفة جزيرة الاندلس، المصدر السابق، ص21، المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج1، ص208.

3- البكري، نفسه، ج2، ص391، ابن غالب، نفسه، صص292-293.

4- Levi Provençal DESCRIPTION de Razi. ,op-cit, P–89

الزهري، المصدر السابق، ص96، الحميري، المصدر نفسه، ص24-112-117، ابن الخطيب، معيار الاختيار، المصدر السابق، ص 104-105، ص125-126، ابن غالب، المصدر نفسه، ص284، عبد العزيز سالم، تاريخ مدينة المرية، المرجع السابق، ص126-127، وقد كانت معاصر الزيوت تدار أو تشغل بقوة دوران الماء أو قوة الدواب، ولم يقتصر استخراج الزيت على الزيتون فحسب بل كان يستخرج كذلك من نبات الكتان.

5- بلغيث، الحياة الفكرية بالأندلس، المرجع السابق، مج4، ج2، ص776.

السكر[1]، ومع الزمن أصبحت بلاد الأندلس كأنها بستان واحد متصل، كثيرة المبنى والثمار، فإذا سافر المرء من مدينة إلى أخرى، سار في مناطق عامرة مأهولة ولم يحتج معها المسافر إلى أن يحمل معه زادًا أو ماءً[2]. وقد سدّ تطوّر الزراعة في الأندلس حاجة الاستهلاك المحلي وقدم جزءًا كان يُصدر إلى الشمال الافريقي ومنه إلى مصر ووصلت بعض المنتوجات إلى بغداد[3].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل قام الأمراء والخلفاء بتشجيع حركة التأليف في مجال الفلاحة وتطويرها، ومن ذلك كتاب الطبيب والمؤرخ القرطبي المستعرب عريب بن سعد(ت369هـ/979م) "تقويم قرطبة"، أو ما يعرف بكتاب "الأنواء"[4] فِي أَيَّام عَبْد الرَّحْمَن النَّاصِر والذي رتبه على الأيام فذكر لكل يوم ما يخصه من أحوال الأرض والجو، اسْتَعْملهُ النَّاس وهو مفيد معتمد[5]؛ ويعتبر هذا الكتاب من بواكير الفكر الفلاحي بالأندلس الذي أثمر بعد ذلك ظهور مدرسة للتجارب الفلاحية بالأندلس، فاعتمد عليه جميع المؤلفين الأندلسيين الذين ألفوا كتبا للأنواء على شكل تقويمات، ومنهم عبد الله ابن حسين بن عاصم المعروف بالغربال (م 403) [6] كان من نتائجها ظهور الحدائق والرياض الخاصة والعامة.

1- نفسه، مج4، ج2، ص779، رابح رمضان، النشاط التجاري بالأندلس، المرجع السابق، صص 104-109.

2- الزهري، المصدر السابق، ص80.

3- رابح رمضان، المرجع السابق، صص 197-198.

4- نشره دوزي وترجمه شارل بلا إلى الفرنسية (ليدن، 1961) بعنوان، Le Calendrier de Cordoue، آنخل جنثالث بالنثيا، تاريخ الفكر الأندلسي، المرجع السابق، ص 206، ص 489 والذيل والتكملة، المخطوطة والمطبوعة، وهو فيها عريب بن سعيد، **الزركلي خير الدين بن محمود، الأعلام،** دار العلم للملايين، ط15، 2002، ج4، ص227.

5- ابن الأبار، التكملة، المصدر السابق، ج4، ص35. **محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت 703هـ)، السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة،** تح- إحسان عباس، دار الثقافة بيروت –لبنان، ط 1، 1965، ج1، ص141.

6- **أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، مقدمة كتاب الأنواء في مواسم العرب،** ص18.

لكن هذا لا يعني أن الخير كان عامًا مستمرا طوال عصري الإمارة والخلافة، إذ تسببت عوامل كثيرة في إضعاف المحصول في بعض السنوات وحتى في وقوع مجاعات عدّة، كما حدث سنة (199هـ/814م)، وسنة (260هـ/874م) " التي لم يزرع فيها بالأندلس حبة ولا رفعت"[1]، وسنة(302هـ/914م) عندما مات أكثر الخلق جهدًا[2]، وقد قابل المسؤولون تلك الأزمات بالتخفيف من حدتها فكثرت صدقات عبد الرحمن الناصر على المساكين هذا العام، وصدقات اهل الحسبة من رجاله، فكان الحاجب بدر بن احمد أكثرهم صدقة واعظمهم بماله مواساة[3]، مما كان له اثر في تخفيفها[4]. أما الخليفة الحكم المستنصر فأبتدأ عهده بإحضار الفقهاء والعدول الشهداء وأعيان الناس ووجوههم وقضاتهم وأئمتهم فحمد الله وأثنى عليه، وجدد شكره على توفيقه، وحبس ربع جميع ماجرته إليه الوراثة عن أبيه أمير المؤمنين في جميع كور الأندلس وأقاليمها على ثغور الأندلس كافة تفرق عليهم غلات هذه الضياع عام بعد عام على ضعفائهم، إلا أن تكون بقرطبة مجاعة، فتفرق فيهم إلى أن يجبرهم الله"[5].

كما عمدت الدولة إلى إنفاق الأموال لإنشاء الأهراء والمستودعات الواسعة من أجل تخزين الحبوب والمؤن المختلفة لمواجهة سنوات القحط[6]، أو لشرائها من المنتجين في أوقات الرخص حينما يكثر الإنتاج، وإعادة بيعها أحيانًا في الأسواق

1- ابن القوطية، المصدر السابق، ص87، ابن عذارى، المصدر السابق، ج02، ص73.

2- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، صص 103 – 104؛ ابن عذارى، نفسه، ج02، ص166.

3- ابن حيان، نفسه، ص 110؛ ابن عذارى، نفسه، ج2، ص168.

4- الحجي، التاريخ الأندلسي، المرجع السابق، ص301.

5- ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص 234.

6- ابن الخطيب، أعمال الأعلام، المصدر السابق، ج2، ص99.

عندما تقل الحاجة إليها، محاولة منها في المحافظة على أسعار المنتجات الزراعية في مستويات متوسطة[1].

وحتى هذه الانشاءات من شأنها كذلك مساعدة المزارعين في الحفاظ على نفس وتيرة الانتاج، وهو بدوره ما ستستفيد منه الدولة في الأندلس في صورة تحصيل الجبايات المختلفة، ولا شك أن تصاعد وتيرة وقيمة الجبايات منذ بداية الامارة ووصولا إلى عصر الخلافة والحجابة العامرية كان مرده إلى الاستراتيجية المتبعة من قبلهم في تشجيع المزارعين، فذكر المقري: " أن الجباية كانت بالأندلس أيام عبد الرحمن الأوسط ألف ألف دينارٍ في السنة، وكانت قبل ذلك لا تزيد على ستمائة ألف"[2].

أما صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس فيذكر تطور مقدار الجباية بحيث أصبحت قرطبة وحدها تدفع أضعاف ما كانت تنتجه الأندلس بأكملها فيقول: " وقد انتهت جباية قرطبة وأحوازها في أيام الخلفاء وأيام المنصور بن ابي عامر ثلاثة الاف الف دينار بالحق والعدل وذلك ثلاث بيوت مال في السنة، كان ذلك في ايام الناصر لدين الله تعالى وايام ولده الحكم وأيام هشام المؤيد وحاجبه المنصور بن ابي عامر"[3]، ثم يضيف قائلا: "أما أقاليم قرطبة وأعمالها فهي على ما ذكره المؤرخون خمسة عشر إقليما كل إقليم منها يحتوي على حصون وقرى وبروج كثيرة عليها جمل من

1- نفسه، ج2، ص99. العذري، المصدر السابق، ص 124، 125. ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر نفسه، ص 109. ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص 53. تعليق رقم 32. أبو رميلة، نظم الحكم في الأندلس، المرجع السابق، ص243.

2- المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج01، ص146.

3- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، تحقيق لويس مولينا، المصدر السابق، ص34.

الوظائف المخزنية في كل سنة مائة ألف دينار وثلاثة وثلاثون ألف دينـــار وثلاثـــة وعشرون دينارا" [1].

وأما شرف إشبيلية فهو شريف البقعة، كريم التربة، دائم الخضرة، فرسخ فـــي فرسخ طولاً وعرضًا، لا تكاد تشمس فيه بقعةٌ لالتفاف زيتونه. واعلم أن إشبيلية لها كورٌ جليلةٌ، ومدنٌ كثيــرةٌ، وحصـــونٌ شـــريفةٌ، وانتهـــت جبايـــة إشـــبيلية أيـــام الحكم بن هشام إلى خمسة وثلاثين ألف دينارٍ ومائة دينـــار، وأهلهـــا ذوو أمـــوال عظيمة، وأكثر متاجرهم الزيت[2]، ونتيجة لتشجيع المزارعين فقد أصبحت طليطلة ذات بساتين محدقة، ورياض وجنان، وفواكه حسان، مختلفة الطعوم والألوان، ولها من جميع جهاتها أقاليم رفيعة، ورساتيق مريعة [3].

وقد شارك أمراء وخلفاء بني أمية بالأندلس رعيتهم في تخفيف آثار الكـــوارث الطبيعية، فقد كان الأمير محمد يبذل وسعه للتخفيف من ثقل الجباية على الرعيـــة، فرفع عن أهل قرطبة ضريبتي الحشود والعشور، إذ ذكر ابن عذاري بأنـــه كـــان: "مهتبلا بأمور رعيته، مراقبا لمصالحها. ووضع عن أهل قرطبة ضريبة الحشود [4] والبعوث"[5] واكتفى بدعوتهم إلى التطوع والجهاد في سبيل الله، فأقبلوا على تعضيده وتأييده.

1- نفسه، صص40-41.
2- المقري، المصدر السابق، ج01، ص158.
3- نفسه، ج01، ص161.
4- الحشود، ضريبة مالية كانت تفرض في الأندلس على أصحاب الضياع في الريف وعلى الناس في المدن معونة للخليفة على شؤون الحرب، وكان الناس اولا مكلفين بالخروج الى الحرب، وكان عليهم ان يخرجوا الى الحشد عندما يجئ اوان الصائفة، ثم استبدلت بضريبة مالية او عينية لمن لا يريد الخروج، ثم اصبحت ضريبة مالية خالصة تؤدى للحاشد او الحشاد في كل منطقة. انظر ابن الابار، الحلة السيراء، المصدر السابق، ج2، ص10 (الهامش 2)؛ ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص109.
5- ابن عذارى، نفسه، ج2، ص109.

وأما عن العشور فقد أبدى محمد تشددا في اقتضائها، فنصح له وزيره عبد الرحمن بن غانم صاحب المدينة بأن يسقط العشور متى عدمت الغلات، لأن العشور انما تفرض على الغلات اذا وهبها الله، فاذا لم يزرع بذر ولم يستغل زرع وجب اسقاطها، فلم يستمع اليه محمد في البداية وعزله، وعين مكانه حمدون بن بسيل، وكان فظا ظلوما، فأشتط في تحصيل العشور، حتى ضج الناس بالدعاء عليه، ووصل صريخهم إلى الأمير، وتوالت في الوقت نفسه اعوام الجدب والقحط، فأضطر الأمير ان يسقط عن الناس جملا من العشور، واعلن الناس عندئذ بشكره ومدحه الشعراء.

كما عمد الخليفة الناصر إلى مساعدة المحتاجين في سنوات الجدب والقحط ففي سنة (303هـ/915م) "كثرت صدقات أمير المؤمنين الناصر[1] على المساكين في هذا العام وصدقات أهل الحسبة من رجاله فكان الحاجب بدر بن أحمد أكثرهم صدقة وأعظمهم بماله مواساة"[2]، ولم يخرج جيش أو غزو ضد ممالك إسبانيا الشمالية في هذا العام بسبب ضيق الأموال وانتشار الفاقة بين المسلمين. . وقد تلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى استيراد ما يلزم من الحبوب بوصفها المادة الغذائية الأساسية في المعيشة، وأغلب الاستيراد كان يتم من بلاد العدوة المغربية[3].

كما قاموا بمكافحة مختلف الآفات الزراعية، ومنها آفة الجراد الذي كان من الآفات الكبرى على الزرع بالأندلس، فكان أمويو قرطبة يأمرون بعقره وهو دبيب[4]. عانت الأندلس من المجاعة بسبب الجراد، فقد نالت أهل الأندلس مجاعة شديدة صدر أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم سنة 207هـ/822م، وكان سببها

1- ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص157.
2- نفسه، ج2، ص168.
3- نفسه.ج 2، ص168
4- عريب ابن سعد، تقويم، المصدر السابق، ص 63

انتشار الجراد بالأرض ولحسه الغلات وتردده بالجهات، فنالــت النــاس مجاعــة عظيمة، كفى حدها الأمير بإطعام الضعفاء والمساكين من أهل قرطبــة [1]، وكــان يتفاقم خطر الجراد إذا تصادفت غاراته مع أوان القحط والمجاعة، وقد أشــار ابــن عذاري إلى ان الجراد قد كثر في سنة 232هـ/846م، مما سبب مجاعة عظيمة في تلك السنة[2].

وأحيانا كانت خطورة الجراد تبلغ حدا يقف الفلاحين عاجزين عن دفعه فتتدخل الحكومة الأندلسية لدفع خطره حفاظا على اقتصاديات البلاد، كما حدث فــي ســنة 381هـ/991م، عندما أتى الجراد الكثير فوق النهاية، وعم جميع بــلاد الأنــدلس فسرح بها، وكان جله وأكثره بقرطبة حتى كثر به الأذى، وعظم به البلاء، فــأبرز المنصور ابن أبي عامر الأموال للناس وأمر بجمعه وعقره، وجعل جمعه وظيفــة لكل أحد بقدر طاقته، وأفرد له سوقًا لبيعه من جانب السوق، وتمادى أمر اســتمرت غارات هذا الجراد على المحاصيل الزراعية ثلاث سنين من سنة 381هـ/991م إلى آخر سنة 383هـ/993م[3].

ولخطورة الجراد على المحاصيل الزراعية احتل مكانا خاصا بــين صــفحات كتب الأمثال والفلاحة والتقويم الزراعي الأندلسي، فاشتهرت الأمثال المتعلقة بالجراد بين الناس كالمثل السائر في قولهم: "آشيعمل العقرب بين الجراد" و "الجْــرَاد بَــرَا اللْحَمْ"[4]، كما حظي بانشغال الفلاحين والدولة على الســواء والتــي كانــت تــأمر

1- ابن حيان، تح- مكي، المصدر السابق، ص93.

2- ابن حيان، نفسه، ص01، ابن الأثير، المصدر السابق، ج7، ص35، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص89، النويري، المصدر السابق، ج23، ص385.

3- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص 115؛ مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص213.

4- الزجالي، المصدر السابق، ق2، رقم 213 ص49، ورقم225، ص51.

الفلاحين بالقضاء عليه مع بداية ظهوره[1]، وهذا من النقاط التي تدخل في إطار السياسة الزراعية التي كانت تنتهجها دولة الامارة والخلافة للمحافظة على الثروة النباتية[2]

ونظرا لخطورة هذه الآفة وتكاليف عقرها الباهظة التي أرهقت كاهل الخزانة بالنفقات، اعتبرها الفقهاء من الجوائح التي تصيب الزروع والتي يستوجب إزاءها تخفيض قيمة الكراء والجباية بقدر الخسائر والأضرار التي تخلفها، ولخطورة وأهمية هذه الآفات كان ينص على ذلك في العقود الزراعية التي كانت تبرم بين مالك الأرض والمزارع أو المستأجر[3]؛ والظاهر أن الشيء نفسه شمل أراضي وملكيات اليهود والنصارى المستعربون.

وبالإضافة إلى الجراد أشارت بعض المصادر إلى الحيوانات الخطيرة التي كانت تأتي على الممتلكات الزراعية من ثروة نباتية وحيوانية على السواء، ومن ذلك الذئاب والخنازير والارانب البرية، إذ اعتبرها الفقهاء من الجوائح التي تهدد الإنتاج والتي تستوجب مساعدة المزارعين سواء بإلغاء الضرائب أو تخفيفها، وتخفيض الكراء على الأراضي.

كما كانت الريح أحد عوامل المناخ التي كانت تهب في شهري مارس وأبريل زمن الإزهار [4] حيث جاء في أمثالهم: "آرياح مرس، وجوائح أبريل"[5] فتهب الريح بقوة على هيئة أعاصير فتحدث أضرارا بالغة فسد الغلة في بدايتها بمنع عملية

1- عريب بن سعد، المصدر السابق، ص63،

2- **حسن محمد قرني، المجتمع الريفي في الأندلس في عصر بني أمية(138-422هـ)**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012، ص 55.

3- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص164.

4- حسن قرني، المرجع السابق، ص51-52.

5- الزجالي، المصدر السابق، ق2، المثل رقم 114، ص29.

عقد الثمار[1]، ولذا قالت العامة كذلك: "إذا جاء أبريل اعمل فوق البحر سرير"[2]. وقد وردت في المصادر أمثلة عديدة لتأثير الريح من ذلك ما حدث سنة 332هـ/943م عندما هبت ريح شديدة وعواصف ثلجية مع سقوط أمطار غزيرة بقرطبة وأقاليمها مصحوبة ببعض الزلازل، وقد أثارت هذه الكوارث فزع الناس، وأنزلت أضرارا جسيمة بالمزروعات[3] وما حدث أيضا في سنة 362هـ/973م من تدمير الرياح لبعض المزروعات حيث أتلفت كثيرا من أشجار الزيتون[4] وفي سنتي 382هـ/ 992م، و385هـ/ 995م دمرت رياح عاصفة كثيرا من الدور واقتلعت الأشجار ودامت أكثر من ثلاثة أشهر[5]. وقد استدعت الخسائر الناجمة عن عن هذه الكوارث طلب أهل الأندلس للفتوى من الفقهاء بشأنها[6] وتعقب هذه الكوارث نفقات متعددة من الدولة مراعية قدر الأضرار، وقد تكون النفقات عامة تشمل معظم فئات المجتمع من ذلك ما افتتح به الحاجب عبد الملك المظفر عهده بالرفق بأحوال الرعية وحط عنهم البقايا بعد أن " أسقط عن جميع البلاد سدس الجباية" [7].

ويضاف إلى تأثير الريح ما نزل بأهل الأندلس من ثلج وبرد وجليد لدرجة أن بعض الفلاحين كانوا يغطون مزروعاتهم حتى لا يحرقها الجليد[8]، وقد يستمر الجليد عدة أيام فيتضاعف الضرر كما حدث سنة 362هـ/972م حيث أحرق الجليد

1- عريب بن سعد، تقويم قرطبة، المصدر السابق، صص 59-69.
2- الزجالي، المصدر نفسه، ق2، ورقم 60، ص 18.
3- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص211، ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص67، ص107.
4- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر السابق، ص154.
5- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص215.
6- الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج7، ص226. حسن محمد قرني، المرجع السابق، ص51-52.
7- ابن عذارى، المصدر السابق، ج2، ص03.
8- عريب بن سعد، تقويم قرطبة، المصدر السابق، صص 169-173.

كثيرا من المغروسات وأشجار الفواكه في سفوح الجبال وكان ضرره أكثر على المزروعات في السهول[1]، وكانت أخطر العواصف الثلجية تلك التي ضربت مدينة تطيلة وأريافها سنة 303هـ/ 915م حيث دمرت الكثير من الدور والزروع وبلغ وزن حبات الثلج الساقطة ما يفوق الرطل، "فلم تبق قرمدة على بيت ولا خضرة في بستان"[2]

وكانت العواصف الثلجية التي أصابت قرطبة وأقاليمها سنة 338هـ/949م ذات تأثير خطير حيث تسبب الربد الساقط في قتل بعض الطيور والحيوانات[3] وفي وفي سنة 421هـ/1030م أصاب الأندلس برد شديد كان له تأثير مباشر لدى سكان الأندلس وبقي ذكره مثلا على الألسنة من شدة هوله[4].

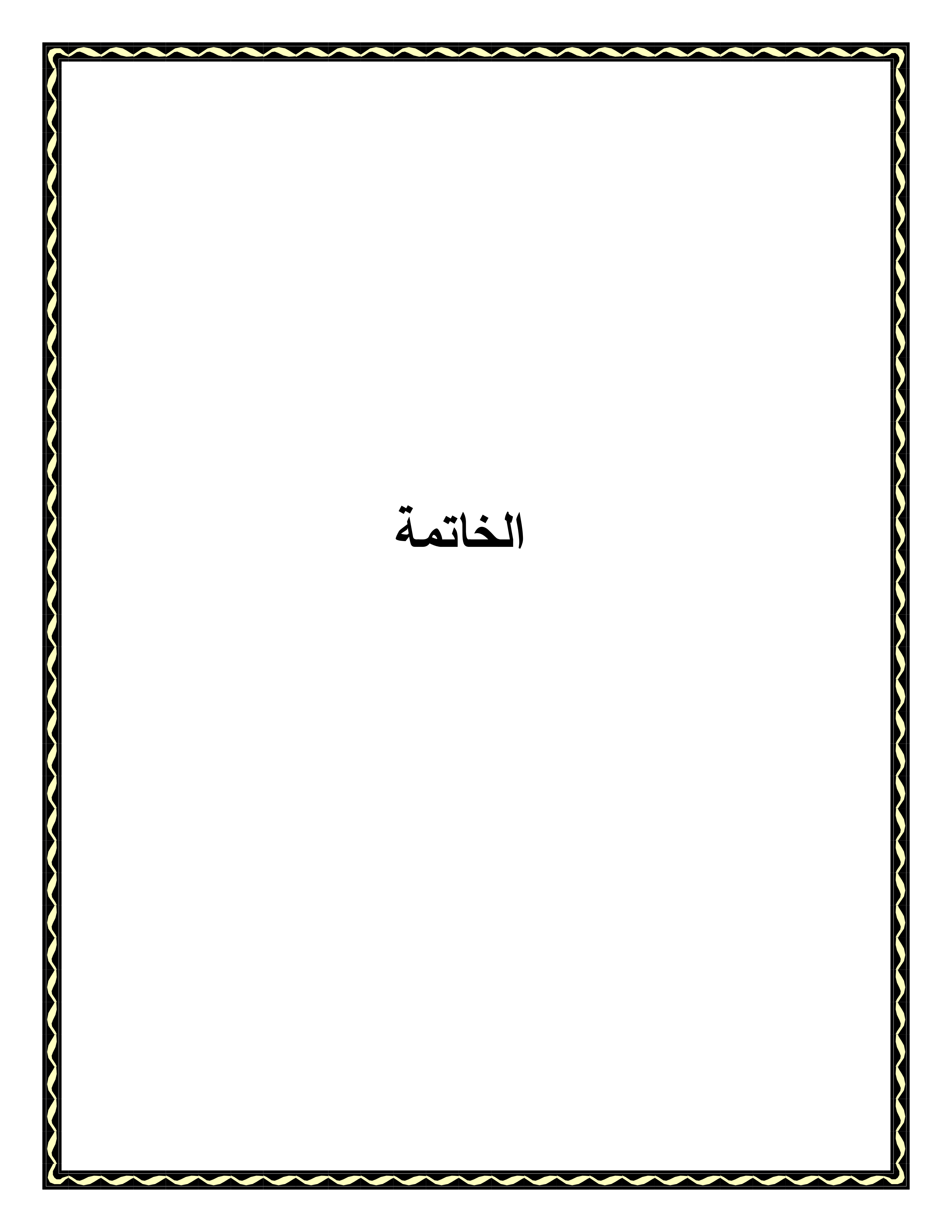
وفي إطار المساهمة في رفع المكوس على التجار يذكر ابن سعيد ما أراد أن يستحدثه أحد جباة خراج الأندلس على قنطرة قرطبة بفرض غرامة جديدة على الأحمال والتجار المارين بهذه القنطرة، وقد قابل ذلك الخليفة بالرفض تهمما منه بأمر الرعية، وعن فحوى هذا الحوار الذي دار بين الخليفة وصاحب الخراج يقول ابن سعيد: " وَرفع لَهُ أحد المستغلين بتثمير الْخراج أَن القنطرة الَّتِي بناها جده على نهر قرطبة لَو رسم على الدَّوَابّ والأحمال الَّتِي تعبر عَلَيْهَا رسم لَاجتمع من ذَلِك مَال عَظِيم، فرد عليه الخليفة نَحن أحْوج إِلَى أَن نُحدث من أَفعَال الْبر أَمْثَال هَذِه القنطرة لَا أَن نمحو مَا خلده آبَاؤُنَا باختراع هَذَا المكس الْقَبِيح فَتكون عائدته قَليلَة لنا وَتبقى تَبعته وَذكره السوء علينا وهلا كنت نبهتنا على إصْلَاح الْمَسْجِد المجاور لَك الَّذِي قد تداعى جِدَاره واختل سقفه وَفصل الْمَطَر مُسْتَقْبل لَكِن يَأْبَى الله أَن تكون هَذِه

1- ابن حيان، تح- الحجي، المصدر نفسه، ص101، ابن عذارى، المصدر نفسه، ج2، ص211.
2- ابن حيان، تح- شالميتا، المصدر السابق، ص124.
3- مجهول، ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص 195. حسن محمد قرني، المرجع السابق، ص53.
4- الحميدي، جذوة، المصدر السابق، ص463. حسن محمد قرني، المرجع نفسه، ص53.

المكرمة فِي صحيفتك وَقد جعلنَا عُقُوبَتك بِأَن تصلح الْمَسْجِد الْمَذْكُور من مَالك على رغم أَنْفك فَيكون مَا تنْفق فِيهِ مِنْك وأجره لنا إِن شَاءَ الله"[1].

رغم ما قد تتركه قراءة الانجازات الآنفة الذكر في الذهن من انطباع حسن لعلاقة الراعي بالرعية، إلا أن محاولات القوى المنتجة للتخلص من التزاماتها وواجباتها المالية الشرعية وغير الشرعية، مع حرص الدولة على استيفاء الأموال المستحقة عليهم كاملة غير منقوصة، واللازمة لاستمرار رعايتها وقوامتها وسد نفقاتها الباهظة، دفع الدولة إلى انتهاج الشدة في التعامل مع هذه الأطراف لمعالجة الموقف، مما أدى إلى اهتزاز العلاقة بين الجانبين في كل مرة اتبعت الدولة الشدة في استيفاء الأموال المستحقة لها عليهم.

1- ابن سعيد، المغرب، المصدر السابق، ج1، ص51.



الخاتمة

الخاتمة

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن هذه الدراسة تمثل عرضا مستفيضا لجهاز يعد من أهم الأجهزة التي تعتمد عليها كل دولة في العالم لتسيير دواليبها ألا وهو "النظام المالي"، وقد بدأ التمهيد لذلك بعرض وتحليل لموضوع طال حوله الجدل، وهو إشكالية ملكيات الأندلس من الفتح وإلى نهاية عصر الولاة، هذا العهد الذي مثل قاعدة لمختلف النظم التي سارت عليها أندلس الإمارة والخلافة مع تطور طفيف في بعض الأجهزة فرضته السيرورة التاريخية.

وقد بدأ التمهيد لذلك بتحليل مفهوم الملكية وتحديد أنواعها كإطار نظري لمعرفة توزيع الملكيات بالأندلس من حيث الواقع التاريخي فاتضح أن كتب الفقه تباينت في تعريفه وتحديد شروطه، كما ظهر من خلال التتبع والاستقراء أن ظهور الملكيات بالأندلس ارتبط بالبنى القبلية والعرقية سواء كانت عربية أو بربرية أو ذمية (يهود ونصارى معاهدين)، وتبين أن الملكية لم تقم على أساس شرعي منذ بداية الفتح وأمكن الوصول إلى نتيجة هامة مفادها أن أرضها خمست ولكن هذا التخميس بقي مبتورا ولم يكتمل، في حين ظل توزيعها رهين القوة والغلبة والقهر.

كما تجلى بتتبع وضعية الأرض خلال عصر الولاة أن الجند بصفة عامة كانوا هم أهم من حاز الملكيات في هذه الفترة، فتم إقطاعهم الأراضي والأملاك تحت التهديد بالجلاء عن الأندلس تارة وبالثورة والاستقلال عن الدولة المركزية تارة أخرى، واستمرت هذه الوضعية طيلة فترة الإمارة إلى أن جاء عصر الخلافة أين تم اجتياح دولة الخلافة لجميع الأراضي واخضاعها لسلطتها المركزية، هذا بالرغم مما شهده هذا العصر هو الآخر من توزيع للأملاك الإقطاعية لصالح من ساندوا دولة

الخلافة وحتى الحجابة العامرية؛ وخير ما يستدل به على ذلك هو ضمور هذه التجزئة الطائفية بالأندلس مع بداية عصر الخلافة وبروزها من جديد مع نهاية هذا العهد لتحقق في هذه المرحلة ما لم تحققه في نهاية عصر الإمارة، وذلك بالقضاء على الدولة المروانية المركزية وإحلال الإمارات الطائفية محلها.

ورغم أن الفترة عرفت حركية اقتصادية ملحوظة نتيجة تثمير رؤوس الأموال، إلا أن هذا النشاط بقي حبيسا لوسائل الانتاج البسيطة والتقنيات غير المتطورة مع استثناء بعض المحاولات الجادة للرفع من مستوى الانتاج، وبذلك بقي الانتاج مرهونا بتقلبات المناخ والأوضاع السياسية، فعرفت الأندلس سنوات عصيبة بسبب الجوائح والكوارث الطبيعية، من دون أن نتغاضى عما جرته الفوضى السياسية على بلاد الأندلس من تدمير للبنية الاقتصادية، بل وحتى العمرانية.

والملاحظ أن الحركية الاقتصادية مع بداية عصر الإمارة وبداية عصر الخلافة قد أتت ثمارها كاملة غير منقوصة حينما تهيأت ظروف الإقلاع الاقتصادي من توفر عنصر الأمن والاستقرار والجباية الشرعية العادلة، ناهيك عن المواد الأولية لذلك. وقد بلغت مداخيل الأندلس المختلفة مبلغا عظيما نتيجة لذلك، فتم تخصيص جزء كبير منها –إن لم نقل كلها– للإنفاق فيما يخلد آثار الأمراء والخلفاء الشخصية من بناء للقصور المترفة، وتنميق للمساجد وزخرفتها بأغلى المواد والمعادن وأنفسها، وللمحافظة على ديمومة هذه الانجازات، كان لابد من رصد نصيب من المال للإنفاق على الجوانب الأمنية بحشد المزيد من الجند سواء النظامي أو المرتزق، مع إحكام البناء العسكري من حصون وقلاع ومعاقل.

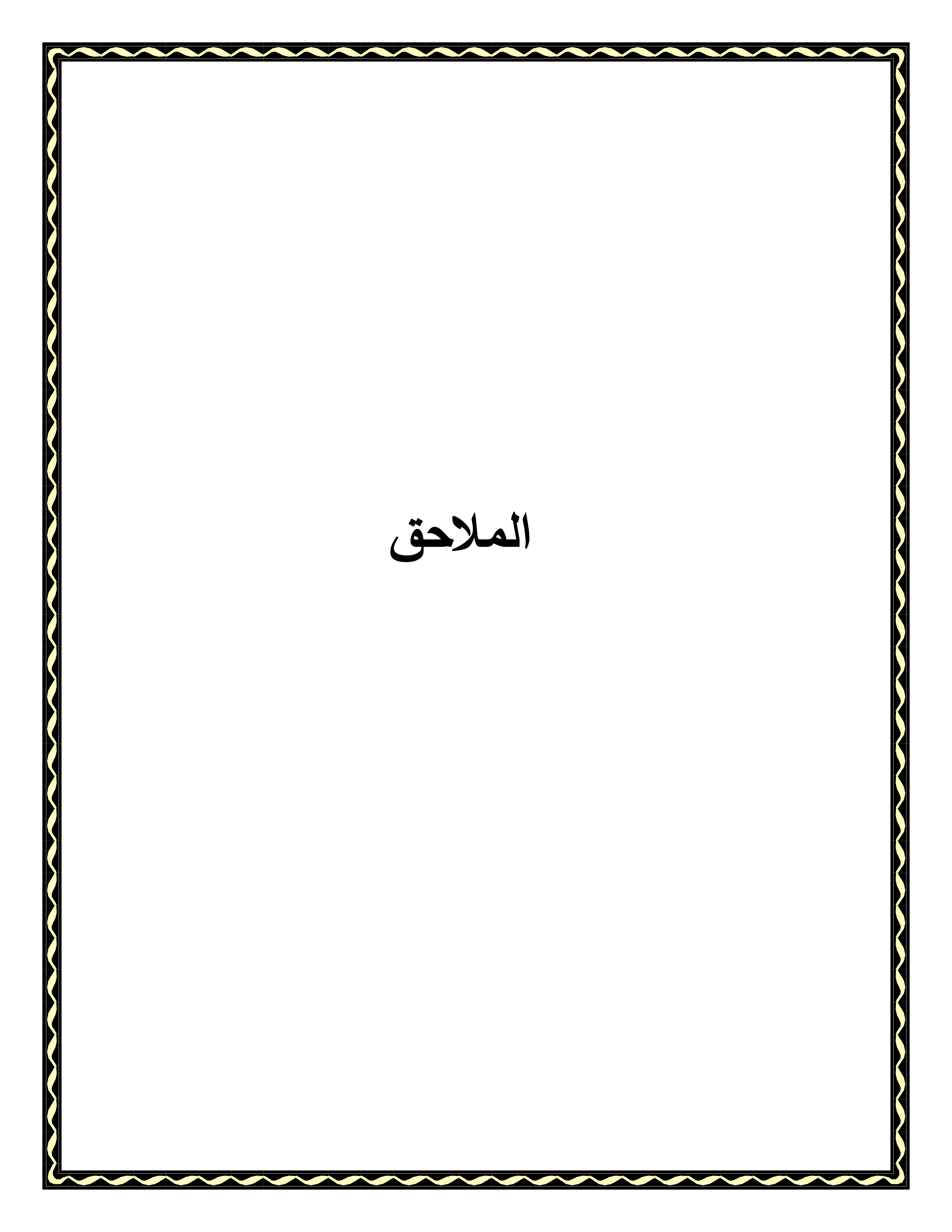
إن جمع هذه المقادير العظيمة من الأموال، لو كان لأمراء الأندلس وخلفائها رغبة وطموح في فتح أوربا بأكملها لتم لهم ذلك، ولكن حربهم ضد النصارى في

الشمال لم تكن إلا محاولات دفاعية لصد تحرشاتهم المستمرة، وما قبول الهدنة منهم والاذعان لشروطهم في بعض الفترات، وعدم تجاوز جبال البرانس في غزواتهم رغم الفرص العديدة التي أتيحت لهم، إلا دليل يقوم على ما ذكرناه، ولو خصصوا جزءا يسيرا من تلك المداخيل لإنفاقها في جهاد الطلب مثلما فعل فاتحوا الأندلس الأوائل لأخضعوا الضفة الغربية للبحر المتوسط بأكملها.

لقد خلد هذا العصر فعلا أبرز السمات الحضارية لتاريخ الأندلس، بمختلف منجزاته الباهرة، ولكنها حضارة قامت في مجملها على أكتاف الرعية بفرض مزيد من الضرائب والجبايات غير الشرعية عليها، لسد ثغرة هذا الإنفاق المترف المتزايد؛ ومن هنا فإننا لا نستغرب أن تظهر أصوات من هنا وهناك رافضة ما قام به بعض الأمراء والخلفاء من إسراف في النفقات، وخاصة بعض الفقهاء الذين لم تأخذهم في الله لومة لائم، وجهروا برفضهم لمثل هذه النفقات الباهظة، والتي لا يرجى من ورائها كبير فائدة على الصالح العام، ومن هنا فقد تشكلت معارضة داخل الدولة أخذت على عاتقها مهمة الإصلاح وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ظهور الثورات التي ترفع راية الإصلاح الديني في ظاهرها، مستغلة في حقيقتها الوضع الاجتماعي والاقتصادي المترديين للفئات الضعيفة.

ولقد كانت نتائج ذلك وخيمة على مختلف الإنجازات والنفقات سواء في نهاية عصر الإمارة أو عصر الخلافة، وما يؤسف له حقا أن كل تلك النفقات على العمران في فترة الخلافة كان مآلها الفناء، بحيث فقدت الأندلس رسومها عندما اجتاحتها عوامل الفتنة والفوضى جراء النزاع على السلطة، فتعرضت تلك المدن الملكية بقصورها ومختلف منجزاتها العمرانية للتخريب والتدمير في غضون فترة قصيرة من الزمن. ويصور لنا ابن بسام ما حدث متحسرا: "واضطربت موازين

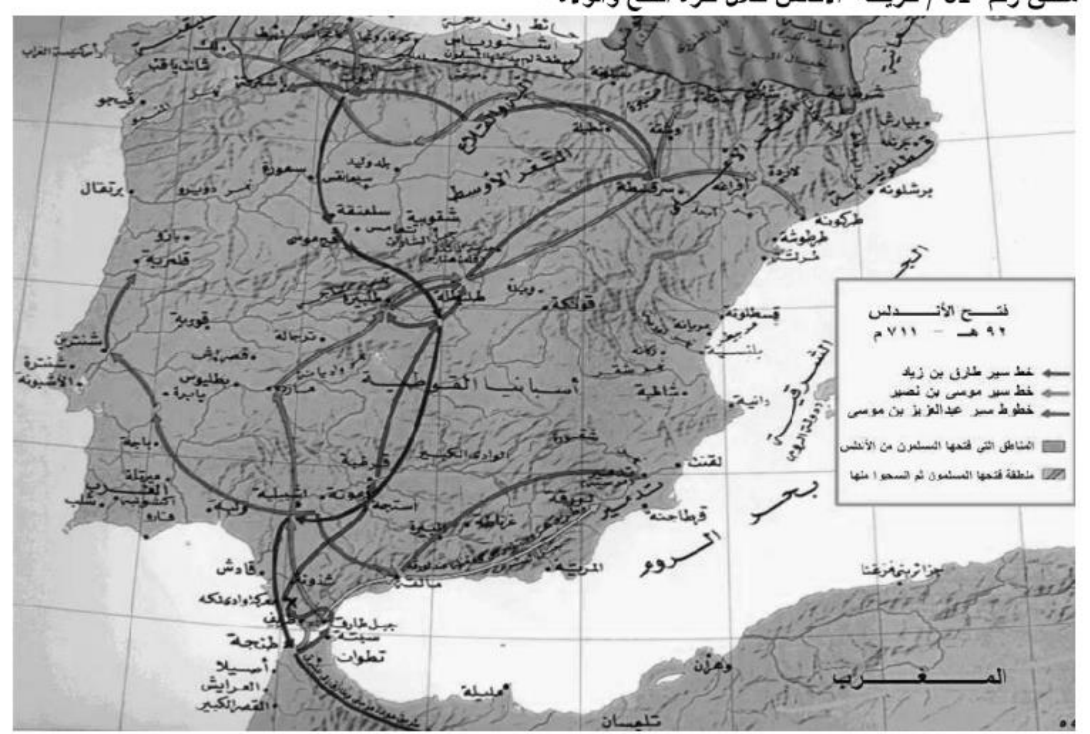
الأمور فأخملت الفتنة كثيرا من المشهورين ورفعت كثيرا من المغمورين، لقضـــائها على عمران قرطبة أولا ثم لقضائها على ما ألفه الناس من أمر الخلافـــة الأمويـــة". ابن بسام، الذخيرة، ج1، ص31. وخير مثال على ذلك أنه عندما بويع محمـــد بـــن هشام خليفة سنة 399هـــ أمر بتخريب المدينة الزاهرة وأحرقت المدينة كليـــا ولـــم يترك فيها حجر على حجر، ومنذ ذلك الحـــين انطفـــأت شـــعلة قرطبـــة وتفوقهـــا الحضاري، وتخلت عن بريقها ومكانتها السامية لحواضر أخرى على غرار إشبيلية وغرناطة.



الملاحق

أولا/ الخرائط والصور والرسوم

ملحق رقم **01** / خريطة الأندلس خلال فترة الفتح والولاة[1]



ملحق رقم **02** /الخريطة الطبيعية لشبه الجزيرة الإيبيرية ويظهر عليها المرتفعات والسهول والوديان [2]

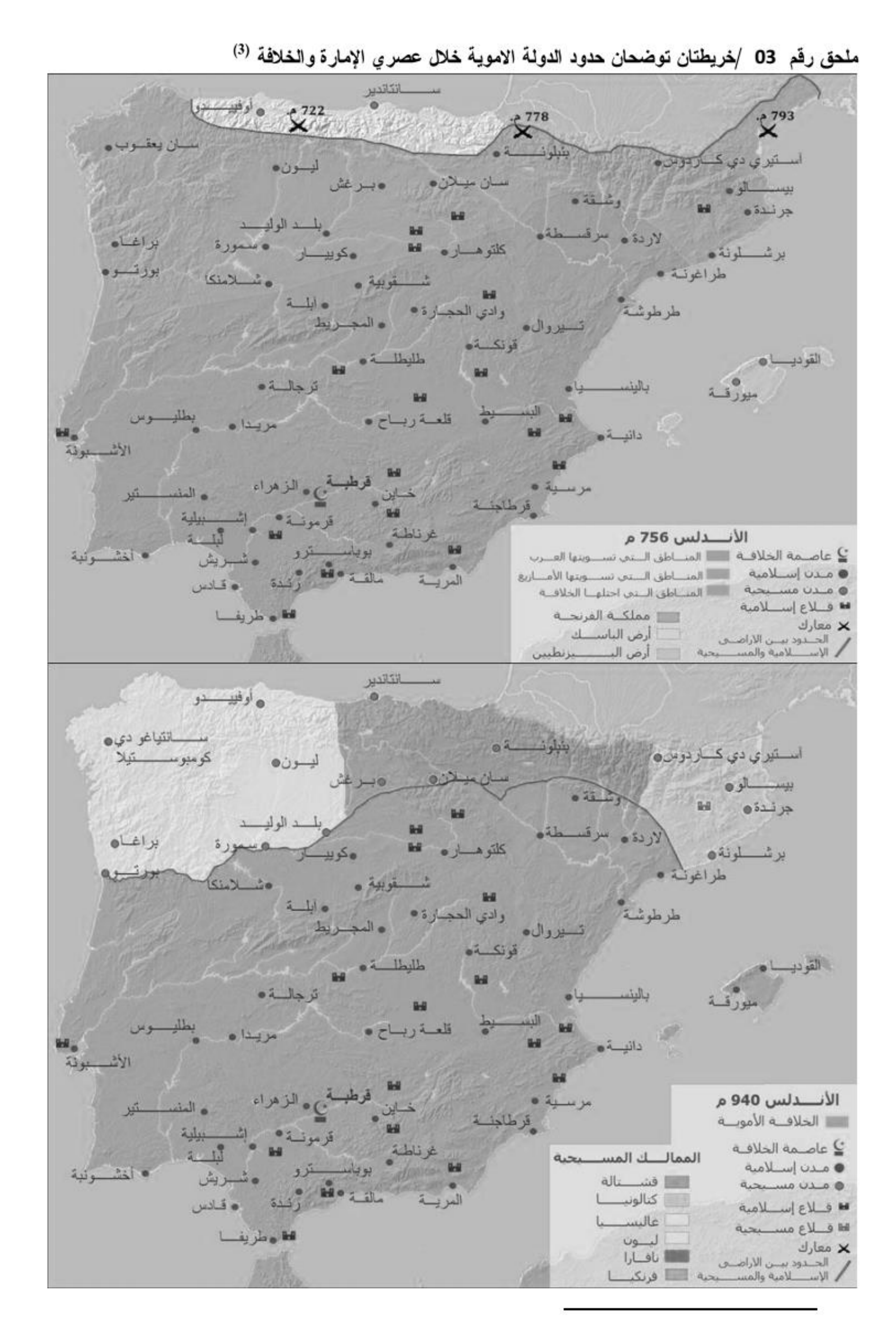


---

[1] Asstory.blogspot.com/2012/10/ blog-spot_27.htmlجاد الغيث، كي لا ننسى زمان الوصل بالأندلس /على موقع

[2] http://www.zonu.com/detail-en/2009-12-02-11299/Spain-blank-physical-map.html

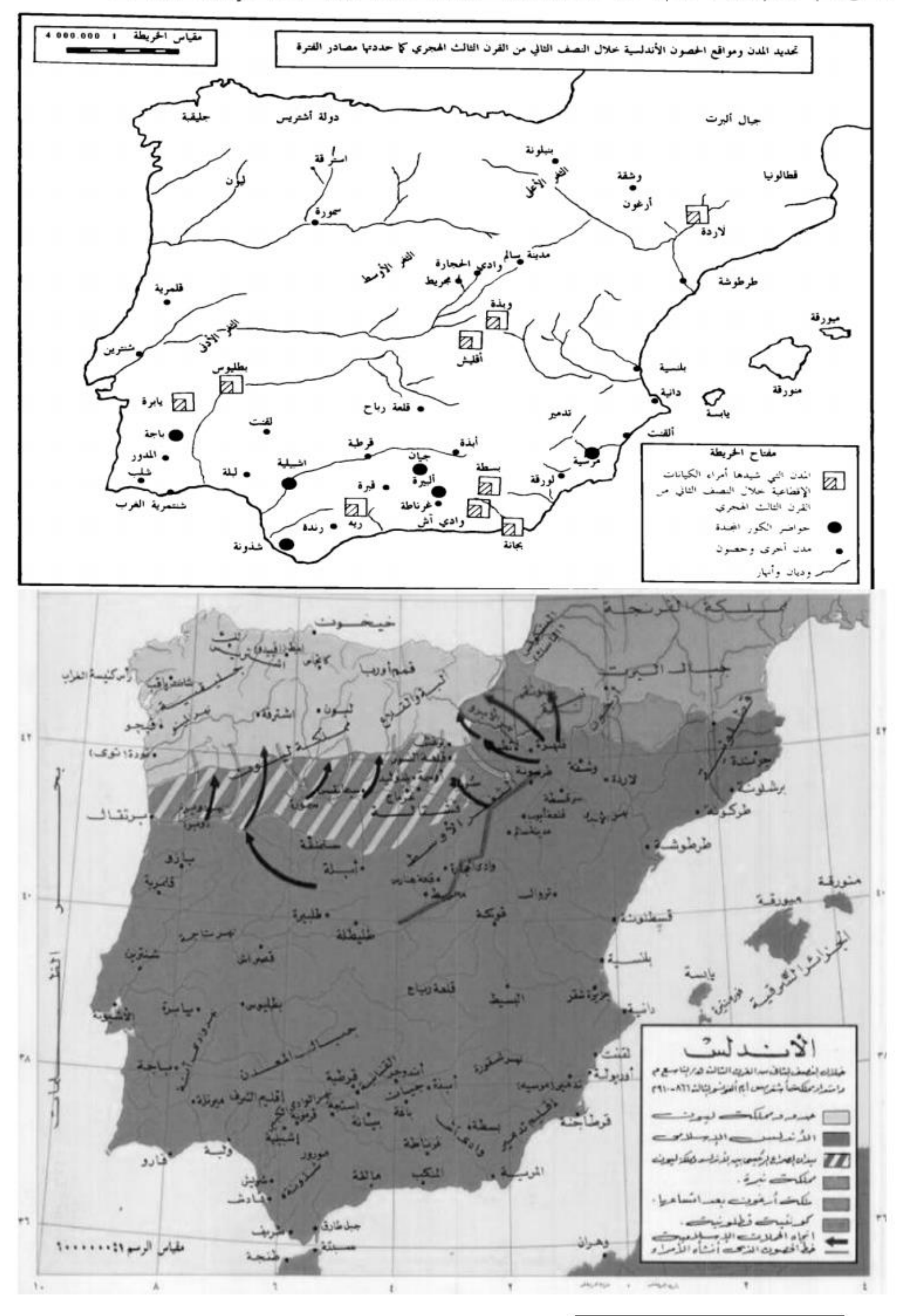
ملحق رقم 03 /خريطتان توضحان حدود الدولة الاموية خلال عصري الإمارة والخلافة [3]



---

[3] من موقع الأطلس التاريخي للبحر المتوسط http://explorethemed.com/reconquistaAr.asp

ملحق رقم 04 / خريطة لأهم الحملات العسكرية والحصون الاندلسية خلال النصف الثاني من القرن الثالث(4)



4 بوتشيش، أثر الاقطاع، ص 427.


ملحق رقم 05 /خريطتان توضحان أهم المزروعات والمصنوعات بالأندلس خلال عصر الخلافة [5]

المنتوجات والسلع الزراعية

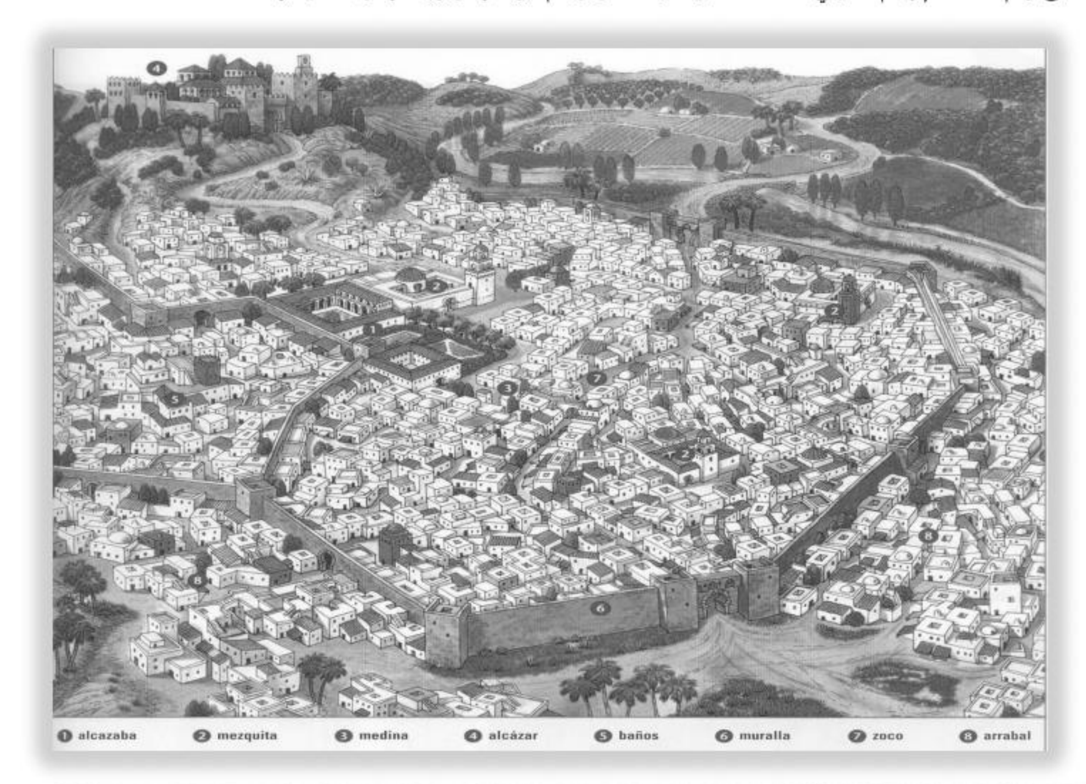
العنب و الزبيب
حب الملوك
زيت الزيتون
الفواكه الجافة
التفاح
الموز
التين
الرمان
الاجاص
التوت
الحبوب(القمح والشعير)
المطاحن(الدقيق)
الأرز
البقول
الخضر
قصب السكر
العسل
التوابل
الاجبان
الخمور

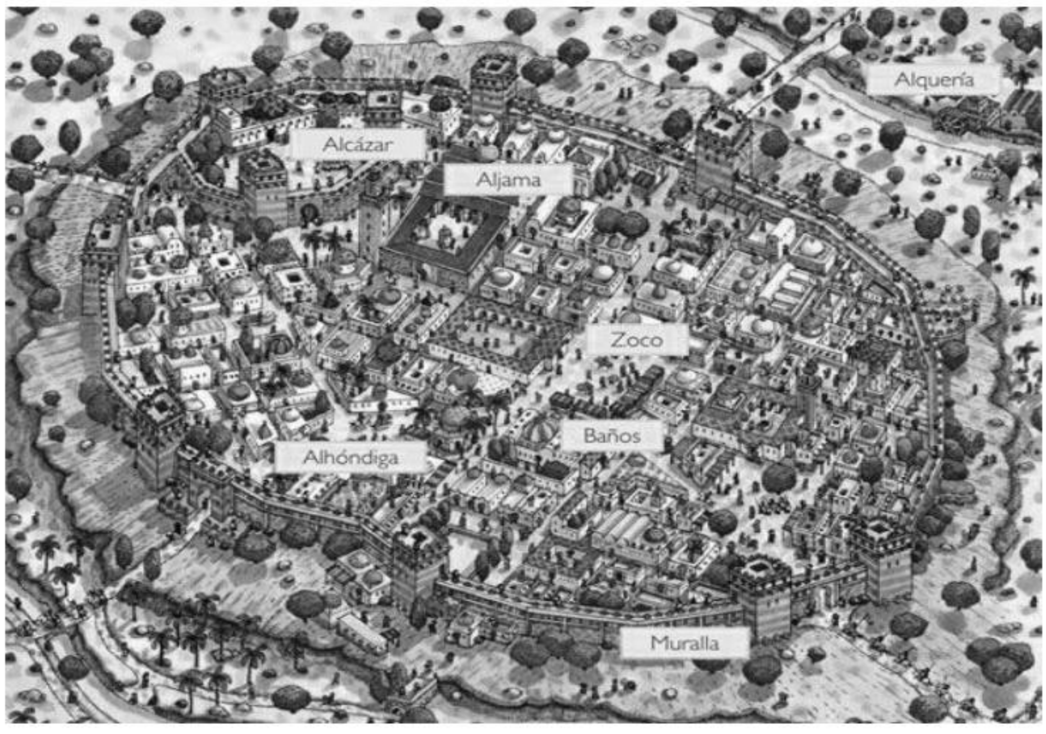
أهم المعادن و السلع المصنعة

السلع الحريرية
السلع الجلدية
الصناعات الخشبية
المنسوجات الصوفية
السلع الحديدية
الرصاص
النحاس
الذهب
الفضة
السلع الفخاريةوالخزفية
الزجاج
العنبر و الكهرمان
الملح
الرخام

[5] عمل شخصي تم استخراج السلع من كتب الجغرافيا المختلفة ووضعها على الخريطة، وينظر رابح رمضان، النشاط التجاري بالأندلس، ص 222.

ملحق رقم 06 / رسم تمثيلي لمخطط المدينة بالأندلس وأهم مرافقها وأرباضها وتحصيناتها(6)

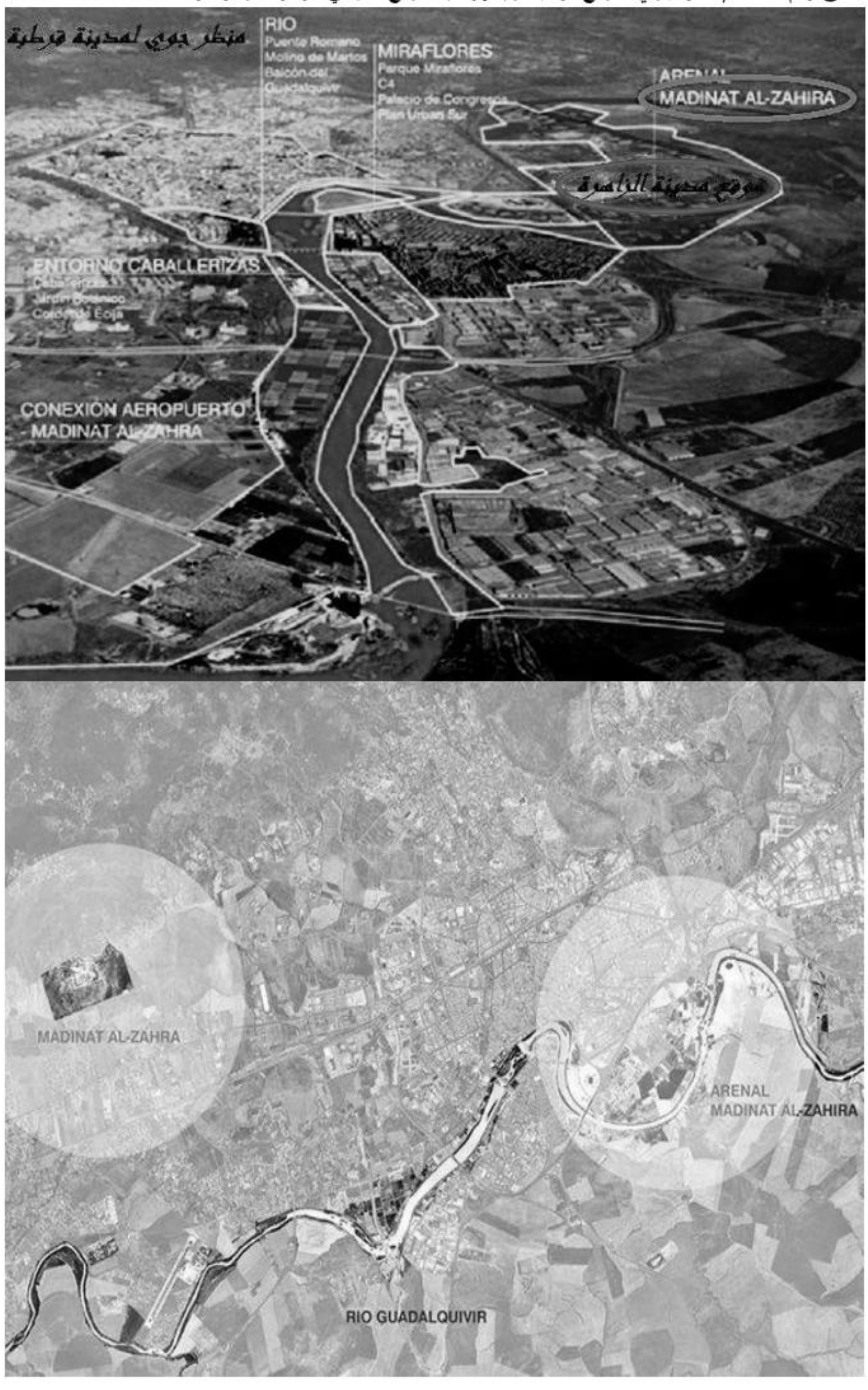




6 http//html.rincondelvago.com/0007241512.jpg

http//www.kalipedia.com/kalipediamedia/historia/media/200707/12/hisespana/20070712klphishes_48.Ies.sco.jpg

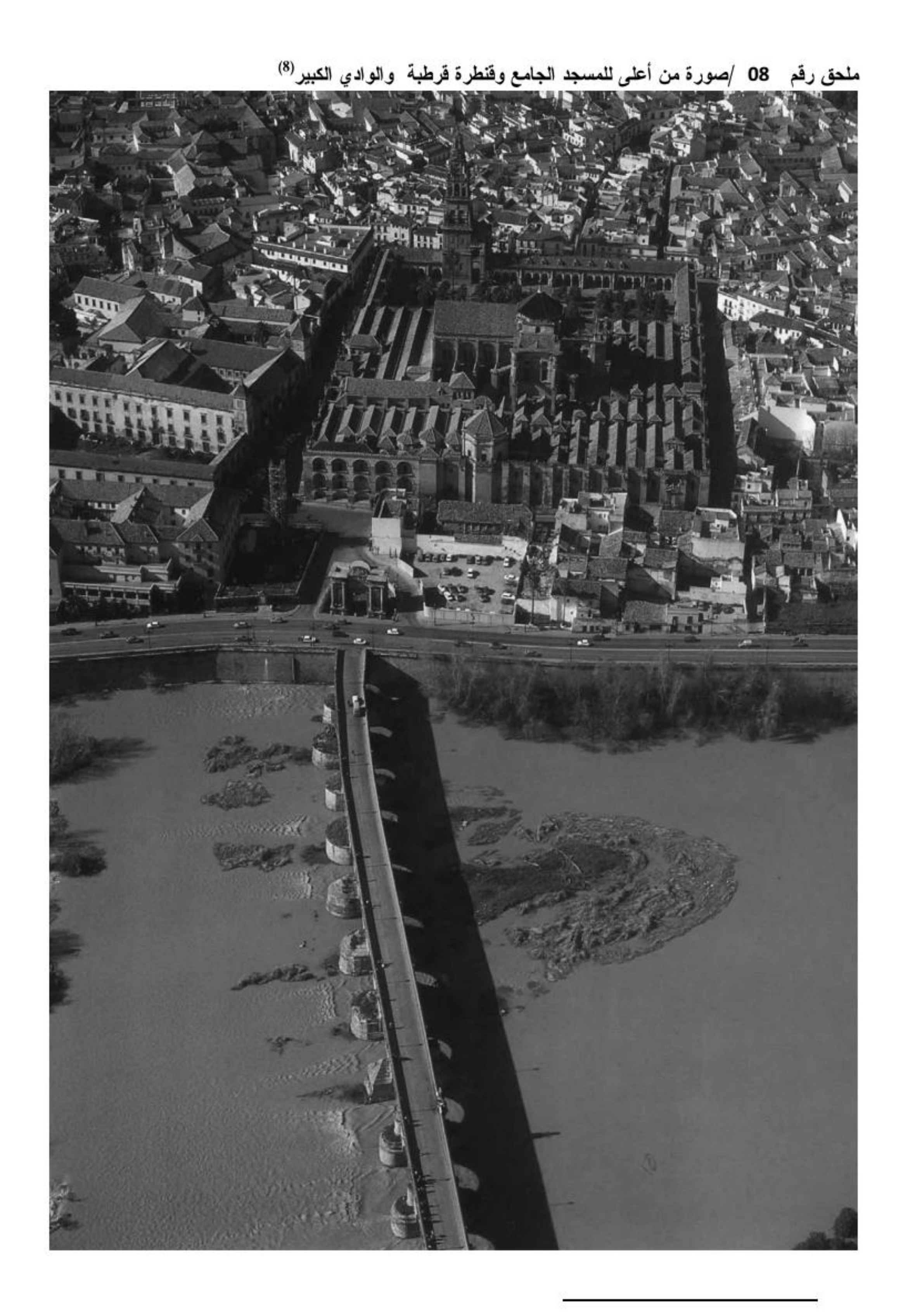
ملحق رقم 07 /منظر جوي لموقع قرطبة ويظهر فيه موقع مدينتي الزهراء والزاهرة[7]



---

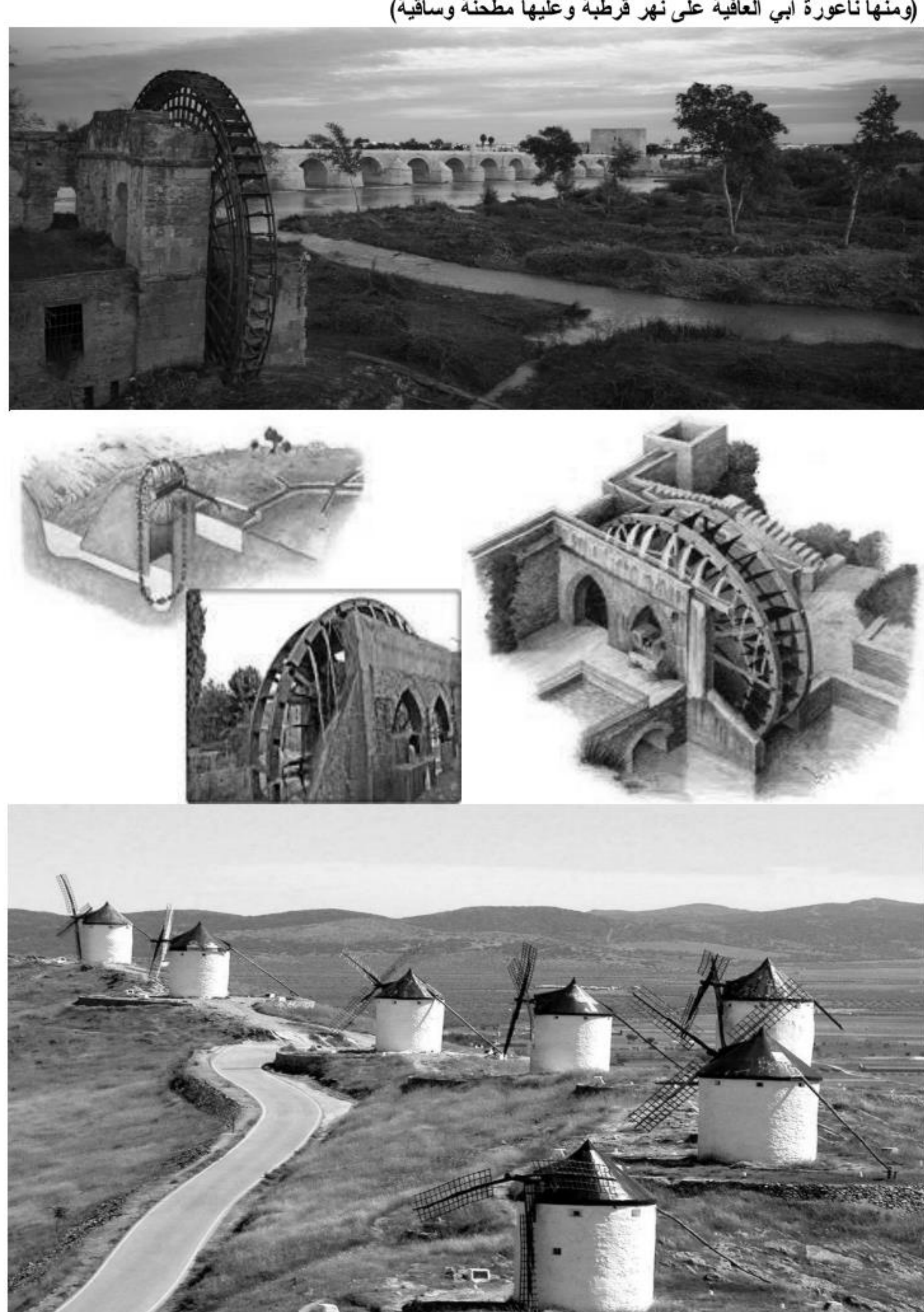
[7] https://twitter.com/aboulfeda/status/548576547977060353
https://twitter.com/ssaassgh/status/535906087656890368

ملحق رقم 08 /صورة من أعلى للمسجد الجامع وقنطرة قرطبة والوادي الكبير[8]



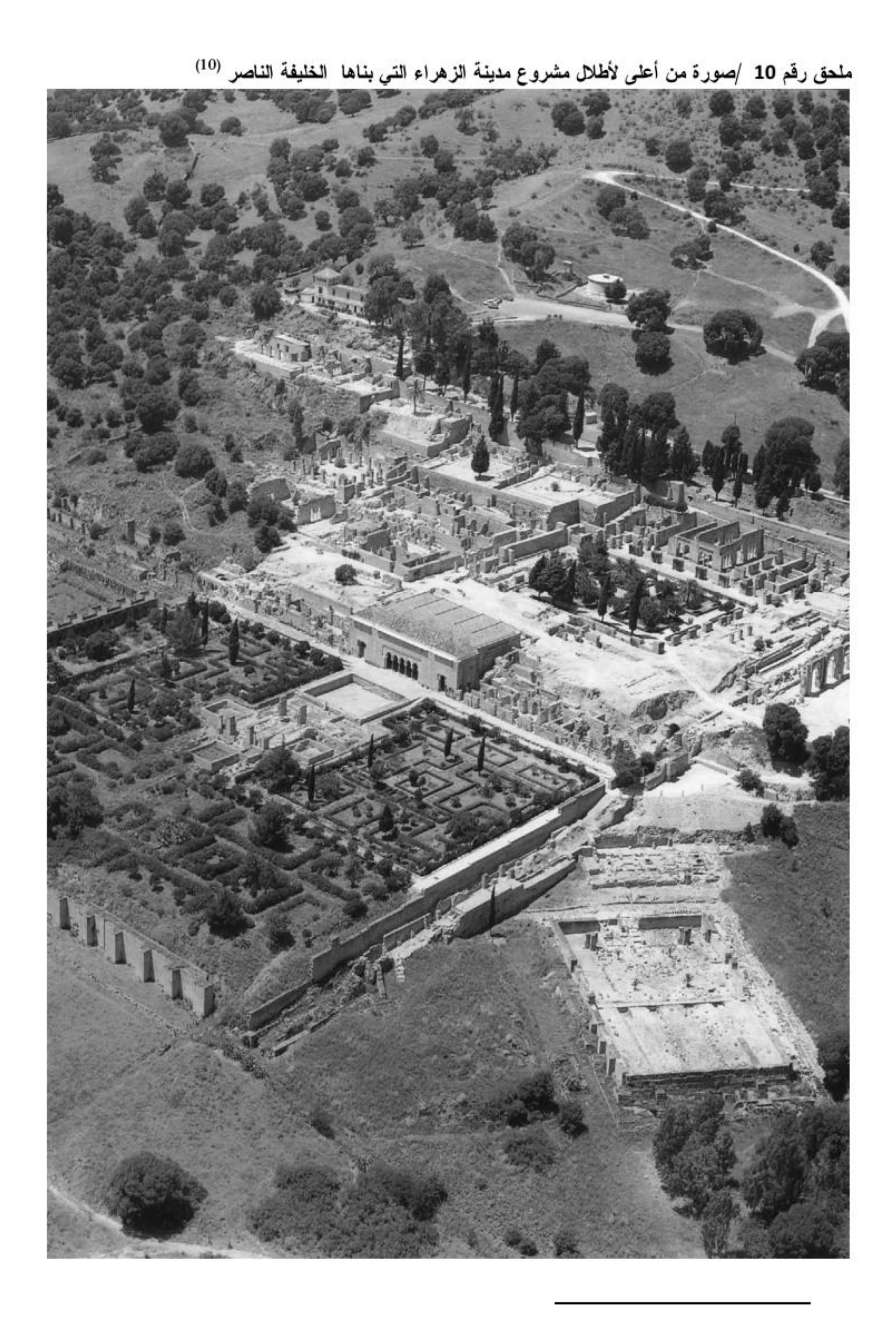
[8] Jerri Lynn d. Dodd's. al-Andalus the art of Islamic Spain . The metropolitan musum of art .new york. Distributed by harry n. Abrams. Inc. new york. P 09 .

ملحق رقم 09 /نماذج من المطاحن الهوائية والنواعير والسواقي على أنهار الأندلس[9]
(ومنها ناعورة أبي العافية على نهر قرطبة وعليها مطحنة وساقية)



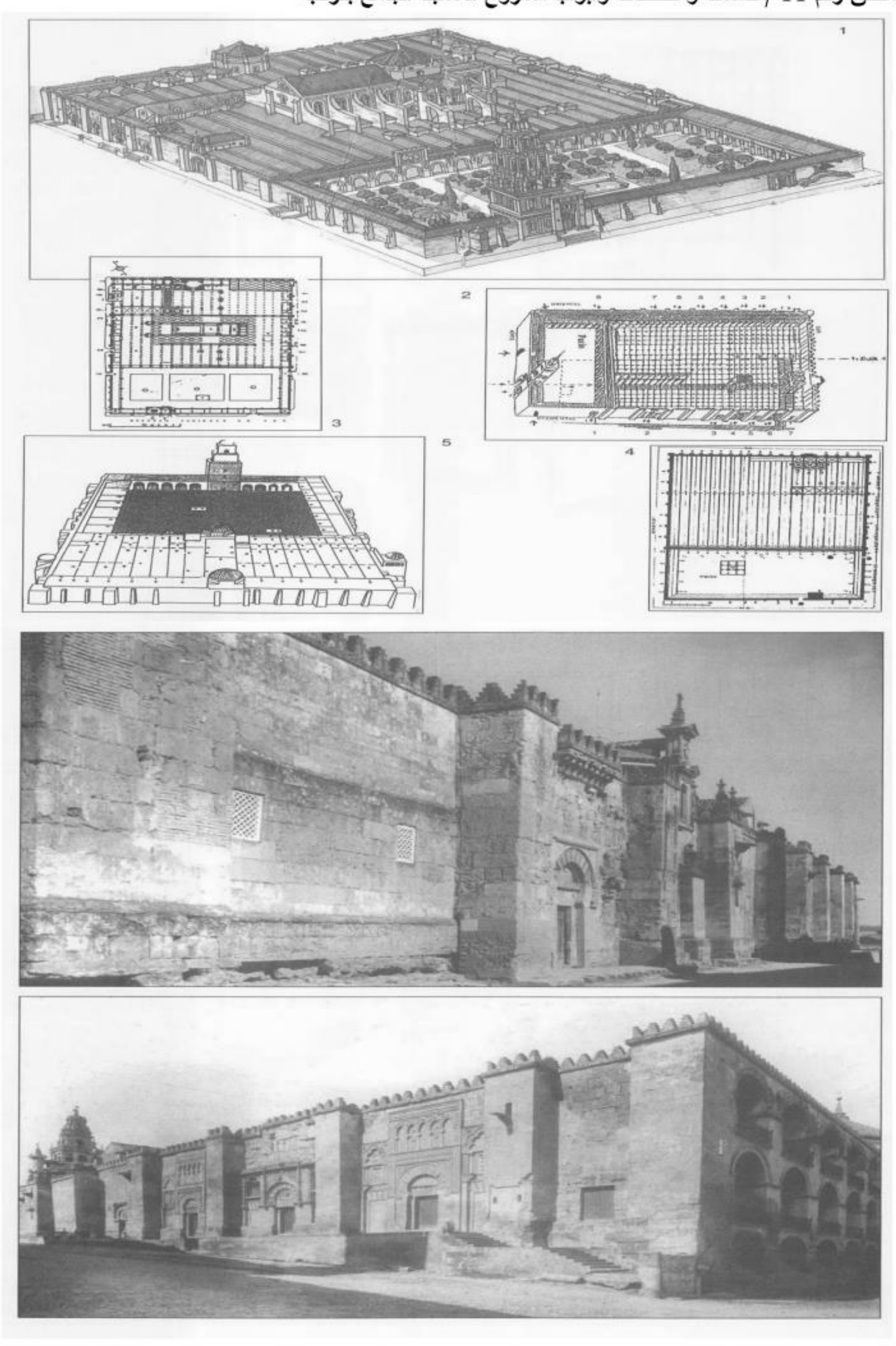
[9] http://forums.graaam.com/98543.html
https://twitter.com/hashtag/%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86

ملحق رقم 10 /صورة من أعلى لأطلال مشروع مدينة الزهراء التي بناها الخليفة الناصر (10)



[10] Jerri Lynn d. Dodd's. al-Andalus .op cit. P 25 .

ملحق رقم 11 /مقاسات ومخططات وأبواب مشروع المسجد الجامع بقرطبة[11]



[11] بايسيليو بابون مالدونادو، عمارة المساجد في الأندلس، قرطبة ومساجدها، تر علي ابراهيم منوفي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2011، ص 15، ص139.

ملحق رقم 12 /مئذنة عبد الرحمن الناصر[12]



ملحق رقم 13 /مجموعة من النقود التي سكت خلال فترة الولاة والامارة والخلافة[13]

Solido
94 H./712 d. C.
Conquista. SigloVIII
Oro
Medidas: 4,30 gr.; 12 mm.
Museo Arqueológico Nacional
Nº. Inv.: 1952/23–1
Bibliografía: BALAGUER, A. Mª. *Las emisiones transicionales árabe–musulmanas de Hispania.* Barcelona, 1976, 25 var.

Solido
94H./712 d. C.
Conquista. Siglo VIII
Oro
Medidas: 4,23 gr.;12 mm.
Museo Casa de la Moneda
Nº. Inv.: 13418
Bibliografía: BALAGUER, A. Mª. *Las emisiones transicionales árabe–musulmanas de Hispania.* Barcelona, 1976, 25 var.

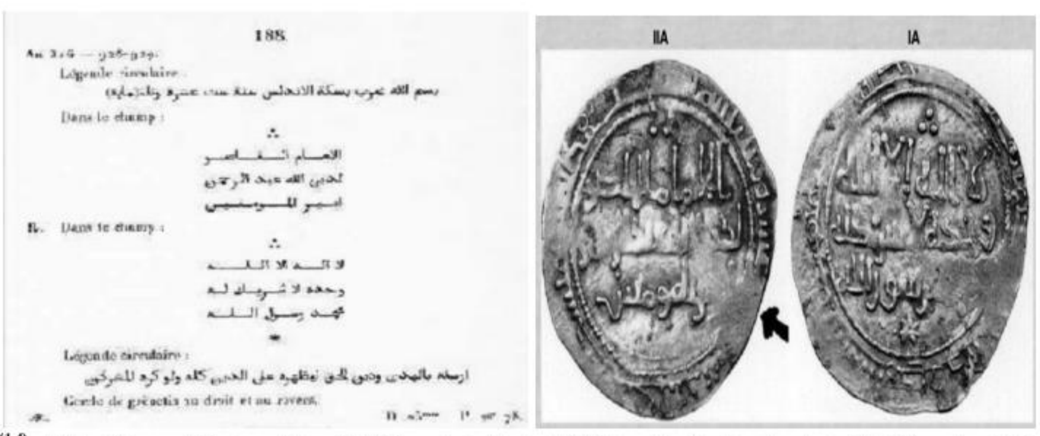
Dinar bilingüe
98H./716 d. C.
Conquista. Siglo VIII
Oro
Medidas: 4,29 gr.; 15 mm.
Museo Arqueológico Nacional
Nº. Inv.: 60.016



---

[12] بايسيليو بابون مالدونادو، عمارة المساجد في الأندلس، قرطبة ومساجدها، ص 86.

[13]Omeyas el esplendor de los cordobesrs, La civilizacion musulmana de europa occidental, Exposicin en madinat al-zahra 03 de mayo a 30 de septiembre de 2001 catalogo de piezas, pp106-107.



188

An 316 — 928-929.

Légende circulaire :

بسم الله ضرب بسكة الاندلس سنة ست عشرة وثلثمائة

Dans le champ :

∴

الامام الناصر

لدين الله عبد الرحمن

امير المؤمنين

R. Dans le champ :

∴

لا اله الا الله

وحده لا شريك له

محمد رسول الله

Légende circulaire :

ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركين

Cordon de grènetis au droit et au revers.

ملحق رقم 14 /نقود ضربت بدار السكة بمدينة الزهراء تحمل اسم الخليفة عبد الرحمن الناصر وهشام الثاني(14)



Figura 2. *Dinar, al-Andalus*, 102H./720 d.C. (*Cat. n.º 6*).



Figura 10. *Madinat al-Zahra', 'Abd al-Raḥmān III, Dinar*, 340H./951d.C. (Cat. n.º 1049).





Figura 8. *Dinar, Hišām II, 2º reinado, al-Andalus*, 403H./1012 d.C. (*Cat. n.º 339*).





Figura 6. *Dinar, 'Abd al-Raḥmān III, al-Andalus*, 321H./933 d.C. (*Cat. n.º 169*).

---

[14] Alberto canto garcia, tawfiq ibn hafiz ibrahim y fatima martin escudero, monedas andalusies, real academia de la historia , catalogo del gabinete de antiguedades, madrid, 2000, p 27. Alberto canto garcia, y tawfiq ibn hafiz ibrahim, moneda andalusi, la coleccion del Moseo casa de la moneda, madrid, 2004. Pp 23-27.

ثانيا/الجداول

ملحق رقم 15 /بيان بعدد أقاليم قرطبة وما عليها من جباية[15]

"عدد أقاليم قرطبة، وهى خمسة عشر إقليما": ١ – إقليم المدور: – عدد قراه فى المغارم ٩٠ قرية، منها فى العشور ثلث (...) – القمح: ٨٥ مديًا، ٤ أقفزة. – الشعير: ١٥١ مديًا و ٨ أقفزة. – الناض: ٣٩٨٠ مثقالاً. – الطبل للعام: ٤١٤٠ دينارًا. – الصدقة البيزرة: ٤١٢ دينارًا و٤ دراهم.	٢ – إقليم القصب: – القرى فى الوظائف ٨٧، منها فى العشور ٥٦ قرية. – القمح: ١٤٢ مديًا. – الشعير: ١١١ مديًا. – الطبل للعام: ٢٧٠٠ دينارًا و٤ دراهم. – الناض للحشد: ٤٧٧٢ مثقالاً.(١) – الصدقة البيزرة: ٢٠٣ دينارًا و ٤ دراهم.
٣– إقليم لورة: – القرى: ٦٤ قرية، منها للعشور... – القمح: ١٧٣ مديًا، ١٠ أقفزة. – الشعير: ٣٠٠ (...) و (...) قفيز. – الناض للحشد: ٢٤٧٢ مثقالاً.	٤ – إقليم الصدف: – القرى: ٢٨ قرية، منها للعشور (...) – القمح: ٨٩ مديًا، ١١ قفيز. – الشعير: ١٩٣ مديًا (...) – (الناض): (...) ٤٧٥ مثقالاً. – الطبل للعام: (...) ٥٥ (...) و ٧/٢.
٥ – إقليم بنى مسرة: – القرى: ١٧ قرية. – القمح: ١١٧ مديًا و (...) أقفزة. – الشعير: ٢٥٤ مديًا، و٣ أقفزة.	٦– إقليم منيانة: – القرى: ٢٦ قرية. – القمح: ١٢١ مديًا (...) قفيزًا. – الشعير: ٢٢٨ مديًا و٦ أقفزة – الناض للحشد: ٧٠٠ مثقال.
٧ – إقليم كرتش: – القرى ٦٠ قرية، منها للعشور ٣٠ قرية. – القمح: ٢٢٠ مديًا(...) أقفزة. – الشعير: ١١٦ مديًا و ٦ أقفزة. – الناض للحشد: ٧٣٠ مثقال – الطبل للعام: ١٧٨٢ دينارًا و ٤ دراهم. – الصدقة البيزرة: ٤٩ دينارًا و ٤ دراهم.	٨ – إقليم القتل: – القرى: ٤٨ قرية. – القمح: ١٢١ مديًا (...) أقفزة. – الشعير: ١١٨ مديًا و١٠ أقفزة. – الناض للحشد: ٨٠٠ (...) دينارًا.
٩ – إقليم الهزهاز: – القرى ٧٣ قرية. – القمح: ١٢١ و٧ أقفزة. – الشعير: ٢٢٦ مديًا و ٧ أقفزة. – الناض للحشد: (...) ٦٨ مثقالاً – الطبل: ٤٤٨٩ دينارًا (...). – الصدقة البيزرة: ١٤٨ دينارًا و٤ دراهم.	١٠ – إقليم وابة الملاحة: – القرى ٨٤ قرية. – القمح: ٦١٤ مديًا و٥ أقفزة. – الشعير: ٧٢٠ مديًا و ٦ أقفزة. – الناض للحشد: (...) ٧٢٢ مثقالاً. – الصدقة الطبل للعام: ١٢١ (...) دراهم و٧/٥.
١١– إقليم وابة الشعراء: – القرى ٨٤ قرية. – القمح: ٨٣٠ مديًا. – الشعير: ١٠٥١ مديًا و ١١ قفيزًا. – الناض للحشد: ٧٣٠(...) ٩٩٨ مثقالاً.	١٢ – إقليم أونية السهلة: – القرى: ١٠٢ قرية. – القمح: ٧٠٠(...) مديًا و٤ أقفزة. – الشعير: ١٢٢٣ (...) – الناض للحشد: ٧٣٣٨ مثقالاً. – الصدقة: (...) و ١٨٤ دينارًا و٧/٣. – البيزرة: ٥١١ دينارًا.(١)

[15] العذري، ترصيع الاخبار، ص ص124-127.

ملحق رقم 16 / بعض مقادير الجباية العينية والنقدية بالأندلس[16]

الجباية السنوية لأقاليم قرطبة أيام الحكم الربضي: 1/ الحشد وناض الطبل وناض البيزرة:120000 دينار 02/القمح: 4647مدي 03/ الشعير: 47000مدي	جباية كورة إلبيرة أيام الحكم الربضي وابنه عبد الرحمن الثاني: 1/ الجباية النقدية: 109603دينار. 2/الجباية من الحرير: 2000رطل. 3/الجباية من العصفر: 2000رطل. 4/الجباية من غلة المعادن: 42000. 5/الجباية من غلة الأرحية: 1000دينار+ 1200قسط زيت.
جباية كورة لبلة أيام الحكم الربضي: 15627 دينار	جباية الأندلس في عهد الناصر: 1/الكور والقرى: 5480000دينار. 2/السوق والمستخلص: 765000دينار.
جباية كورة اشبيلية أيام الحكم الربضي: 35099 دينار و5دراهم.	مقدار الجباية النقدية في الأندلس أواخر عهد المنصور: 4000000 دينار سوى رسوم المواريث، وأموال السبي، والمغانم، والمصادرات وغيرها.

ملحق رقم 17 / إحصائيات تقريبية لوتيرة تطور نمو السكان بالأندلس[17]

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
300م	4.910.150	81هـ/700م	5.746.730	494هـ/1100م	6.583.310
500م	5.328.140	287هـ/900م	6.165.020	700هـ/1300م	7.001.590
				803هـ/1400م	7.210.740

ملحق رقم 18 /عدد السكان ببعض الحواضر الأندلسية وتوزيعها على المساحة. [18]

المدينة	المساحة خارج الاسوار	عدد السكان	الفترة
ألمرية	79هكتار	27000نسمة	بداية ق6هـ
بطليوس	75هـكتار	26000نسمة	ق6هـ
استجة	56هـكتار	18000نسمة	ق6هـ
غرناطة	75هـكتار	26000نسمة	ق5هـ
شريش	46هـكتار	1600نسمة	ق6هـ
إشبيلية	187هـكتار	83000نسمة	بداية ق6هـ
طليطلة	106هـكتار	37000نسمة	آخر ق5هـ
سرقسطة	47هـكتار	17000نسمة	آخر ق5هـ

ملحق رقم 19 /ما تقدمه الكور والأقاليم الأندلسية من فرسان خلال الحملات العسكرية في عهد الأمير محمد[19]

إلبيرة	2900فارسا	الجزيرة	290	فحص البلوط	400	قرطبة	؟
جيان	2200	استجة	1200	مورور	1400	المجموع	21613
قبرة	1800	قرمونة	185	تدمير	156		
باغة	900	شذونة	6790	ريينة	106		
تاكرنا	299	رية	2600	قلعة رباح واوريط	387		

---

16 العذري، ص ص109-111. البكري، جغرافية الأندلس، ص ص104-105.

17 ميغِـل كـروث إرْنـانـْدِث، التكيـُّف الجغرافي والسكاني والتاريخي للأندلس، تر فخري الوصيف. مقال منشور علـى موقـع مجلة الفسطاط التاريخية، http:/elfustat.blogspot.com/2013/07/ blog-spot_3701.html

18 محمد حناوي، النظام العسكري بالأندلس في عصري الخلافة والطوائف، ص 110.

19 ابن حيان، المقتبس، تح مكي، ص ص 271-272.

ثالثا/ النصوص والوثائق

ملحق رقم 20 /نص وثيقة الصلح بين عبد العزيز بن موسى بن نصير وتدمير[20]

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من عبد العزيز بن موسى لتدمير بن غندريس إذ نزل على الصلح أن له عهد الله وميثاقه وما بعث به أنبياءه ورسله، وأن له ذمة الله عز وجل، وذمة محمد صلى الله عليه وسلم ألا يقدم له وألا يؤخر من أصحابه بسوء، وأن لا يسبون ولا يفرق بينهم وبين نسائهم وأولادهم، ولا يقتلون، ولا تحرق كنائسهم، ولا يكرهون على دينهم، وأن صلحهم على سبع مدائن: أوريولة، ومولة، ولورقة، وبلنتلة، ولقنت، ولية، وإلش، وأنه لا يدع حفظ العهد، ولا يحل ما انعقد، ويصحح الذى فرضناه عليه وألزمناه أمره، ولا يكتمنا خبرًا علمه، وأن عليه وعلى أصحابه غرم الجزية، من ذلك على كل حر: دينار، وأربعة أمداد من قمح، وأربعة أمداد من شعير، وأربعة أقساط خل، وقسطا عسل، وقسط زيت. وعلى كل عبد نصف هذا.

شهد على ذلك: عثمان بن عبيدة القرشي، وحبيب بن أبى عبيدة القرشي، وسعدان بن عبد الله الربعي، وسليمان بن قيس التجيبي، ويحيى بن يعمر السهمي، وبشر بن قيس اللخمي، ويعيش بن عبد الله الأزدي، وأبو عاصم الهذلي وكتب في رجب سنة أربع وتسعين".(١)

ملحق رقم 21 / بعض أحكام المعاملات والنوازل الجارية بأسواق الأندلس [21]

ما يأخذه الطحان لابد ان يكون معلوما وله أن يقدم في الطحن من شاء

مسألة–وكذلك المكس الذي يأخذه اصحاب الارحية على الطحن لا ينبغي أن يكون إلا بكيل معلوم جار بين الناس فإن لم يعلم مقداره فلا يجوز؛ ولصاحب الرحى أن يقدم في الطحن ما شاء.

مسألة– وان بطل الرحى فأفسد ببطله الطعام فإن لم يكن من الطحان في ذلك تفريط فلا ضمان عليه. قال يحي بن عمر في المحتكر إذا احتكر الطعام وكان مضرا بالناس في السوق: أرى أن يباع عليهم ويكون عليهم رأس مالهم، والربح يتصدق به أدبا لهم، وينهوا عن ذلك، فمن عاد ضرب وطيف به وسجن. وسئل ابن القاسم عن قول مالك " ينبغي للناس اذا غلا السعر واحتاج الناس أن يبيع ما عندهم من فضل الطعام أن يبيعوا" قال: انما يريد مالك طعام التجار الذين خزنوا للبيع من طعام جميع الناس، إذا اشتدت السنة، واحتاج الناس الى ذلك ، ولم يقل مالك يباع عليهم ولكن قال يأمر بإخراجه وإظهاره للناس، ثم يبيعون ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم كيف شاءوا، ولا يسعر عليهم . قيل فإن سألوا الناس ما لا يحتمل من الثمن؟ قال: هو مالهم يفعلون فيه ما أحبوا ولا يجبرون على بيعه بسعر يؤقت لهم، وهم أحق بأموالهم ولا أرى أن يسعر عليهم، وما أراهم إذا رغبوا وأعطوا ما يشتهون أن لا يبيعوا، وأما التسعير فظلم لا يعمل بع من أراد العدل. وما قال يحي" قوت عيالهم" يعني قوتهم بسنة: كانوا تجارا أو خزنوا لأنفسهم، فترك لهم قوت سنة، ويؤمرون ببيع ما بقي". قال يحي: وأرى على صاحب السوق أن يأمر البدويين إذا أتوا بالطعان ليبيعوه فلا يتركوا في الدور والفنادق، وأن لا يبيعوه في الفنادق ولا في الدور، وأن يخرجوه إلى أسواق المسلمين حيث يدركه الضعيف والعجوزة الكبيرة. قيل ليحي : فان قال البدوي: إنه تدخل مضرة فيمن يشتري مني نصف دينار أو ثلث دينار، فربما كالت إقامتي فمتى أرجع إلى بلدي وإنما معي زاد يومين أو يوم أكثره؟. قال يحي: يقال له حظ من السعر نصف الثمن أو ربعه فتنفد طعامك، وترجع سريعا الى بلدك، فلا تمكن من هذا لأنه ضرر على المساكين. ثيل ليحي: فإن جلبه من لا يعرف بيعه ولا يأكله؟ فقال: إذا صح هذا خلي بينه وبين طعامه ينقله إلى داره. قيل ليحي: فإن أراد الرجل أن يبيع قمحا جلبه من منزله إلى بيته، فاحتاج إلى ثمنه فعرض منه قليلا في يده في السوق، فاشترى منه الحناطون على الصفة ليكتالوه في داره ينقلوه إلى حوانيتهم؟ فقال يحي: أرى أن لا يمكن البائع أن يبيع في داره، أرى أن ينقله إلى أسواق المسلمين.

---

[20] العذري، ص ص 04-05، الحميري، صفة جزيرة الأندلس، ص ص62-63.

[21] يحي بن عمر الأندلسي، كتاب أحكام السوق، تح محمود علي مكي، ص47، ص ص 76-78.

ملحق رقم 22 جدول يمثل حملات واشتباكات الأمويين مع نصارى الشمال

تاريخ الحملة	منطقة الصراع	تعداد الجيش	قائد الحملة	النتيجة (+/-)	المغانم أو الخسائر	المصدر/المرجع
148هـ —	حدود جليقية	قوة كبيرة	عبد الرحمن الداخل	+	عادت مثقلة بالغنائم والأسرى.	ابن عذارى، 54/2، عنان: دولة الإسلام، 216/1.
150هـ —	ألبة والقلاع (قشتالة)	////	بدر مولى الداخل	+	أداء الجزية/ قبض العصاة	ابن عذارى، 56/2، المقري: نفح الطيب، 156/1.
157هـ —	مدينة مونتومو /أعمال جليقية	////	بقيادة فرويلا	-	هزم فيها المسلمون وقتل منهم عدد كبير	
162هـ —	سرقسطه	////	شارلمان/سليمان بن يقضان/ الحسين بن يحيى	+	رفض تسليم سرقسطة له	ابن خلدون: العبر، 269/4
175هـ —	ضد نصارى الشمال	////	القائد أبي عثمان عبيد الله بن عثمان	+	هزمهم وأهلك منهم ما يقرب من تسعة آلاف مقاتل	ابن حيان: المقتبس، تح: المكي، ص 530، ابن القوطية، ص46، المقري، نفح، 4/43-45 . ابن الاثير، 123/6، ابن خلدون، العبر، 134/4.
175هـ —	جليقية الملك برمند الأول	////	الحاجب يوسف بن بخت	+	وقتل فيها ما لا يقل عن عشرة آلاف من الجلالقة	ابن حيان، المقتبس، تح مكي، 453، مجهول: اخبار مجموعة، ص66-67، ابن الابار، الحلة، 375/2.
176هـ —	ألفونسو الثاني	حملة قوية	بقيادة عبد الملك بن مغيث	+	دمرت ما صادفته من تحصينات وحققت انتصاراً على قواته	ابن الابار، الحلة، 135/1، ابن الاثير، 123/6، ابن خلدون، العبر، 125/4.
189هـ —	شمال جليقية مدينة استرقة (الصخرة)	جيش من الجلالقة و البشكنس	عبد الكريم ابن مغيث/ ألفونسو ملك جليقية	+/-	انتصر الجلالقة في بعض الوقائع، وقتل جماعة من المسلمين / هزم النصارى في النهاية، وأصاب المسلمون الكثير من الغنائم.	ابن عذارى ،66/2، ابن خلدون: العبر، 125/4.
180هـ	قشتاله (ألبة والقلاع)	حملة مقتصرة	الأمير الحكم/ عبد	+	توغل في قشتالة وخرب عدد من الحصون والقلاع فيها	ابن عذارى ، 69/2.

—		على الفرسان	الكريم بن مغيث			
185هـ —	الثغر الأدنى	////	ملك الإفرنج شارلمان	-	الإستيلاء على مدينة برشلونة/ توغل الفونسو في أراضي الثغر الأدنى وعاث فيها قتلاً ونهبا	البكري: جغرافية الأندلس، ص96، ابن الاثير، 149/6.
185هـ —	جليقية	حملة عسكرية	حاكم طليطلة عمروس بن يوسف	-	لم تحقق أية نتيجة حاسمة	العذري، ص28. ابن خلدون، العبر،126/4.
194هـ —	أراضي جليقية وادي الحجارة	////	الأمير الحكم	+	هزم النصارى في عدة وقائع وغنم وسبى جموعاً كثيرة	الحميري، الروض، ص606. ابن عذارى، 75/2.
200هـ —	جليقية/ نهر الرون	جيش ضخم	عبد الكريم بن بن مغيث	+	هزم النصارى وقتل عدد كبير منهم وأسر جماعة من أمرائهم وأكابرهم	ابن عذارى، 75/2.
208هـ —	مدن قشتالة أراضي ليون	////	بقيادة الحاجب عبد الكريم بن مغيث	+	احرق حصونها/ فرض عليهم جزية كبيرة/ اطلاق سراح الأسرى/ عاد مثقلاً بالغنائم والسبي	ابن عذارى، ص76/2.ارسلان: الحلل السندسية، 81/1–82.
210هـ —	أراضي جليقية	////	الأمير عبد الرحمن الثاني	+	فتحت حصون عديدة في أراضي جليقية حصن القلعة	ابن الاثير، 400/6.
225هـ —	جليقية	////	الأمير عبد الرحمن الثاني	+	فافتتح فيها عدداً من الحصون وغنم وسبى وعاد إلى قرطبة	ابن عذارى، 85/2 ؛ ابن خلدون: العبر، 128/4.
227هـ —	مدن الثغر الأعلى مدينة وشقة	////	غرسية اينجر و موسى بن قسي	-	اسروا الكثير من أهل مدينة وشقة	العذري، ص62.
228هـ —	الثغر الأعلى	////	الأمير عبد الرحمن الأوسط	+	دحر القوات المتحالفة/ طلب الصلح من قبل النافار من شروطه أن يردوا سبي وشقة/يؤدي أمير نافار جزية سنوية قدرها (٧٠٠) دينار	العذري، ص30، ابن الاثير، 167/6، ابن عذارى، 88/2.
228هـ —	النورمان بالشواطئ الأندلسية	//////	///////	-	غارات مدمرة/ تحصين أطراف المملكة وإصلاح اعمالها	ابن عذارى، 89/2.
238هـ —	تمرد طليطلة بالتحالف مع الكونت غاتون	أرسل اردونيو مدداً إلى المتمردين	الأمير محمد	-	هزم المتمردين وحلفاءهم النصارى في موقعة وادي سليط	ابن حيان، تح مكي، 12، ابن عذاري، 122/2.
240هـ	المتمردين و	////	/////	+	وقتل منهم أحد عشر ألفاً واسر منهم عدداً كبيراً بينهم قساوسة	ابن عذاري، 97/2، ابن خلدون، العبر، 130/4، ابن حيان، تح

—	النصارى بوادي سليط					مكي، 297/2.
241هـ —	البة والقلاع	حشد الكثير من جند الثغور	الأمير محمد	+	وافتتح العديد من حصونها	ابن حيان، تح مكي، 304.
245هـ —	/////	/////	النورمان	–	توقف الصوائف إلى الشمال بضعة أعوام	
/////	مدينة قورية وشلمنقة	////	اردونيو/ الأمير المنذر بن محمد	+/–	واسر واليها/ اخترق البة والقلاع وهزم النصارى ووصل بنبلونة	الحميري، الروض، ص485. ابن حيان، تح مكي، 319.
262هـ —	////	أمدوه بالعدة والعدد.	عبد الرحمن بن مروان الجليقي و الفونسو الثالث	–	/////	ابن حيان، تح مكي، 350.
280هـ —	الملك الفونسو الثالث	//////	//////	–	الاستيلاء على مدينة سمورة وحصنها واسكنها النصارى	ابن عذاري، 127/2.
290هـ —	ارض ليون	/////	لب بن محمد القسوي	+	استولت على بعض حصونها	ابن عذاري، 145/2.
288هـ —	وقصد مدينة سمورة	/////	أحمد بن معاوية المعروف "القط"	–	فقتل وتفرق اتباعه	ابن حيان، تح ملشور، 133-137، ابن الابار، الحلة، 368/2.
301هـ —	مدينة يابرة	جيش بلغ30 الف مقاتل	ملك ليون اردونيو الثاني	–	ابادة النصارى للحامية بأكملها وسبي اكثر من (4000) من النساء والولدان	ابن حيان، تح شالميتا ، 93-94.
303هـ —	فحاصر مدينة ماردة	/////	اردونيو الثاني	–	استرضاه أهلها بالهدايا /قتل وسبى الكثير من سكأنها	ابن حيان، تح شالميتا، 120-123، ابن خلدون، العبر ، 141/4.
304هـ —	//////	/////	بقيادة الوزير أحمد بن أبي عبدة	+	هزم النصارى في عدة مواقع/ غنم غنائم كثيرة	ابن عذاري، 169/2-170.
305هـ —	مدينة طلبيرة	///////	أوردنيو الثاني	–	وأحرق قراها	الحموي، معجم البلدان، 37/4. الحميري، الروض، ص395.

305هـ —	قشتالة/ قلعة شنت اشتبين	جيش كثيف وخلق كثير	الوزير والقائد أحمد بن أبي عبدة	-	أنهزم المسلمين وقتل ابن أبي عبدة	ابن حيان، تح شالميتا، 135-136. ابن عذاري، ج 170/2-171.
306هـ —	الثغر الاعلى/ ناجرة وتطلية	/////	الملك اردونيو	-	عاث في احواز مدينة ناجرة وتطلية	الحموي، معجم البلدان،250/5، ابن حيان، تح شالميتا، 143.
308هـ —	مدينة سالم/ مدينة قلهرة	/////	عبد الرحمن الناصر	+	قتل جماعة واسر اخرى/ جمع الغنائم والنعم / استولى على أوسمة وقلهرة وتطلية	ابن حيان، تح شالميتا ، 159-161 ؛ ابن عذاري، 175/2-180.
311هـ —	بقيرة	/////	ملك نافار سانشو الأول	-	استولى على بقيرة واسر من فيها في بنبلونة ثم قتلهم جميعاً	ابن حيان، تح شالميتا، 05/ 196-187، ابن حزم، الجمهرة، 503. العذري، 38.
312هـ —	الثغر الأعلى اراضي نافار	جيش جرار	بقيادة الوزير عبد الحميد بن بسيل ثم الناصر	+	استولى الناصر على حصن بيطرالة وفالجش وحصن قرقشتال/ هدم سائر قلاع المنطقة واحرقها/ أنهزام قوات ليون ونافار.	ابن الابار، الحلة، 381/2-382، ابن حيان، تح شالميتا، 187-191.
322هـ —	/////	جيش كثيف	الناصر ومعه ولي عهده الحكم	+	اقتحم حصون العاصمة قشتالة/ قتل اناس" كثيرون/ طلب راميرو الثاني الصلح	ابن حيان، تح شالميتا، 342؛ ابن خلدون، العبر، 142/4.
325هـ —	سرقسطة قشتالة	/////	الناصر	+	واستولى على (37) حصناً من حصونها ثم اتجه إلى نافار فعاث في اراضيها خراباً	ابن حيان، تح شالميتا، 400-401.
327هـ —	سيمانقة قرب نهر دويره شرقي مدينة سمورة	جيشاً عظيماً/ بلغ مئة الف مقاتل	الخليفة الناصر	-	معركة الخندق خسرت فيها قوات الأندلس/نال المسلمين محنة عظيمة/ وقتل واسر خلق كثير	ابن حيان، تح شالميتا، 431-435. ابن الاثير، 357/8، ابن عذاري، 210/2.
352هـ —	الصائفة إلى ليون	/////	الحكم المستنصر	+	أنهزام الكونت فرنان جونثالث ومزقت قواته /اضطر إلى الصلح	//
/////	نافار	/////	بقيادة يحيى بن محمد التجيبي	+	هزم النصارى وامتنعوا بالجبال	ابن عذاري، 236/2، ابن الخطيب، اعمال، ص62-65.
354هـ —	اراضي البة والقلاع (قشتالة)	/////	غالب بن عبد الرحمن/ يحيى التجيبي/ قاسم ابن ذي النون	+	واستولى بها على حصن غرماج	ابن خلدون، العبر، 145/4.

363هـ –	شمال شرقي مدينة سالم	/////	غرسية فرناندز أمير قشتالة	–	اقتحم حصن دسة شمال شرقي مدينة سالم/ احراق الزروع واستاق الماشية	ابن حيان، تح: الحجي، ص187–188.
364هـ –	حصن غرماج	الامدادات اللازمة/ 60 الفاً	غرسية تحالفاً ضم ليون ونافار/ غالب بن عبد الرحمن	+	الإحاطة بالقشتاليين والإستيلاء على ما في ايديهم من غنائم	

ملحق رقم 23 جدول يمثل حملات واشتباكات الأمويين مع النورمان

تاريخ الحملة	منطقة الصراع	تعداد الجيش	قائد الحملة	النتيجة (+/-)	المغانم أو الخسائر	المصدر/المرجع
229هـ —	غرب الأندلس كاشبونة و جزيرة قبطيل	54 مركباً	الأمير عبد الرحمن الأوسط	–	عاث فيها النورمان قتلاً ونهباً	ابن الاثير،16/7–17؛ ابن عذاري، ص، 78/2، ابن الخطيب، اعمال، ص20؛ المقري، نفح، 245/1، العذري، ص99 وص298.
245هـ –	نهر الوادي الكبير/ الجزيرة الخضراء/ كتمير واريولة	بـ(62) مركباً	الأمير محمد بن عبد الرحمن	+/ –	احرقوا مسجدها الجامع/ القوات البحرية الأندلسية تصدت لهم فانسحبوا من الميدان عائدين إلى بلادهم	ابن حيان، تح مكي، ص308، العذري، نصوص عن الأندلس، ص118–119.
247هـ –	الجزيرة الخضراء	أكثر من 14 مركب	عبد الرحمن الأوسط	–	واجهت ريحاً عاصفاً اغرقت لهم 14مركباً/ قوات النورمان عادت خائبة وعجزت عن ايجاد ثغرة على السواحل الأندلسية	ابن حيان، تح مكي، ص 311 ؛ العذري، ص119. العبر،282/4.
355هـ –	سواحل غرب الأندلس كقصر أبي دانس	في 28 مركباً	الخليفة الحكم المستنصر	+	اقتحموا اسطول إشبيلية عليهم مدينة شلب/ حطموا لهم عدة مراكب وقتلوا عدداً منهم واستنقذوا ما بأيديهم من المسلمين فأنهزموا خاسرين	ابن عذارى، ص، 239/2. ابن غالب، ص 291.
361هـ –	السواحل الغربية للأندلس		الخليفة الحكم المستنصر	+	صدموا قوة ومناعة الثغور الأندلسية فارتدوا خائبين.	ابن عذارى، ص 241/2.



قائمة المصادر والمراجع

أ/ قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ب/ المصادر المخطوطة

ابن أبي النور،

1. **سياسة الامراء**، مخطوط، ورقة 8أ.

ابن الحاج ابو علد الله محمد(ت529هـ/1134م)،

2. **نوازل الامام ابن الحاج**، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط، تحت رقم ج55، الرباط، المملكة المغربية.

ابن سهل،

3. **الأحكام الكبرى، مخطوط**، رقم، د1728.
4. **نوازل الأحكام**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم "ق370"
5. **الانجاد في احكام الجهاد**، مخ المكتبة العامة بالرباط رقم 748.

التدميري ابو العباس أحمد،

6. **كتاب السياسة فيما يحتاج اليه الملوك مع فضل الخلافة**، مخطوط الخزانة العامة، رقم 1033.

عباس بن إبراهيم،

7. **الامتاع في أحكام الاقطاع، مخ الخزانة العامة بالرباط رقم** " د13".

مجهول،

8. **طبقات المالكية**، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم "د3928".

ج/ المصادر المطبوعة

اليعقوبي أحمد بن إسحاق أبي يعقوب (ت بعد292هـ/904م)،

9. **البلدان**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ

المراكشي ابن عبد الملك،

10. **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح- احسان عباس، بيروت، طبعة 1965، سفر 05،

ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت235هـ/849م)،

11. **المصنف في الأحاديث والأخبار**، تع- سعيد اللحام، دار الفكر، بيرو ت، 1988.

ابن العطار محمد بن احمد الاموي(ت399م/1008م)،

12. **كتاب الوثائق والسجلات**، تح ونش- بدرو شالميتا، ف. كورينطي، المعهد الاسباني

العربي للثقافة، مدريد، 1983.
ابن القطان أبو الحسن(ت628هـ/1230م)،
13. **نظم الجمان**، تح محمود علي مكي، مطبعة المهدية، تطوان.
المقدسي(ت378هـ/988م)،
14. **أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم**، مطبعة بريل، ليدن، 1906،
الخشني،
15. **قضاة قرطبة وعلماء أفريقية**، نش-عزت العطار، القاهـرة، 1952،
ابن هشام عبد الملك جمال الدين بن أيوب الحميري المعافري(ت213هـ/828م)،
16. **السيرة النبوية لابن هشام**، تح- مصطفى السقا وآرخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1955،
ابن أبي أصيبعة موفق الدين أحمد بن القاسم الخزرجي أبو العباس (ت668هـ/1269م)،
17. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تح- نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت،
ابن ابي زرع الفاسي،
18. **الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972،
ابن إسحاق محمد بن يسار المدني (ت151هـ/768م)،
19. **سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**، تح- سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط1، 1978م،
ابن الأبار محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (ت658هـ)،
20. **التكملة لكتاب الصلة**، تح- عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م.
21. **إعتاب الكتاب**، تح- وتع صالح الأشتر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1961م،
ابن الأثير عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني (ت630هـ/1232م)،
22. **الكامل في التاريخ**، تح- عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1997م.
ابن الأزرق محمد الغرناطي(ت896هـ/1490م)،
23. **بدائع السلك في طبائع الملك**، تح- علي سامي النشار، وزارة الإعلام، العراق، ط01.
ابن الخطيب لسان الدين السلماني،
24. **معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار**، تح- محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، مصر، 2002.
25. **مفاخرات بين مالقة وسلا**، ضمن مجموع مشاهدات لسان الدين بن الخطيب، جم-أحمد

مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983،
26. **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تح- محمد عبد الله عنان، دار المعارف القاهرة، 1973.
27. **الاحاطة في أخبار غرناطة، نصوص لم تنشر**، عبد السلام شقور، طنجة، 1988،
ابن الشباط محمد بن علي التوزري المصري،
28. **وصف الأندلس**، تق- احمد مختار العبادي، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، عدد14، سنة1967-1968،
ابن العماد العَكري عبد الحي،
29. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح- محمود الأرناؤوط، تخريج عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، - بيروت، ط1، 1986م،
ابن العوام أبو زكريا يحي بن محمد بن احمد الاشبيلي،
30. **كتاب الفلاحة**، تر-دون خوسي أنطونيو بانكيري، المطبعة الملكية، مدريد، 1802.
ابن الفرضي أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي(ت403هـ/1012م)،
31. **تاريخ علماء الأندلس**، نش وتص وطب- السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988 م
ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن إبراهيم الهمذاني(ت 365هـ/975م)،
32. **مختصر كتاب البلدان**، طبع في مطبعة ليدن، بريل، 1885.
33. **كتاب البلدان**، تح- يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م،
ابن القوطية ابو بكر،
34. **تاريخ افتتاح الأندلس**، تح- احسان عباس، بيروت، 1984.
ابن الكردبوس عبد الملك بن قاسم،
35. **تاريخ الأندلس لابن الكردبوس، ووصفه لابن الشباط** نصان جديدان، تح- احمد مختار العبادي، معهد الدراسات الاسلامية، مدريد، 1971،
ابن بسام الشنتريني أبو الحسن علي(ت542هـ/1147م)،
36. **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تح- إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، ط1، 1981،
ابن بشكوال أبو القاسم خلف بن عبد الملك(ت 578هـ/1182م)
37. **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، نشر وتص ومر- السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط2، 1955م.
ابن بصال،
38. **كتاب الفلاحة**، نش وتر وتع- خوسي مارية مياس بييكروسا، محمد عزيمان، معهد

مولاي الحسن، تطوان، 1955.

ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف القرطبي(ت449هـــــ/1057م)،

39. **شرح صحيح البخارى**، تح- أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط 2، 2003م.

ابن بلقين عبد الله الزيري(ت483هــ/1090م)،

40. **التبيان، أو مذكرات الأمير عبد الله الزيري آخر ملوك بني زيري بغرناطة**، نش وتح- إ. ليفي بروفنصال، تن-محمد الأمين بلغيث، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني(ات728هــ/1327م)،

41. **الفتاوي الكبرى**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م

42. **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، الجزائر، قصر الكتب،

ابن جلجل سليمان،

43. **طبقات الاطباء والحكماء**، تح- فؤاد السيد، المعهــد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، 1955،

ابن حبيب عبد الملك السلمي الالبيري(ت238هــ/852م)،

44. **كتاب التاريخ**، تح عبد الغني مستو، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2008،

ابن حزم أبو محمد علي القرطبي الظاهري (ت456هــ/1063م)،

45. **رسائل ابن حزم الأندلسي**، تح- إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981.

46. **المحلى بالآثار**، دار الفكر، بيروت.

47. **جمهــرة أنساب العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م،

48. **طوق الحمامة في الألفة والألاف**، تح- إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1987م،

49. **التلخيص لوجوه التخليص**، نش- آسين بلاثيوس، القاهرة، 1960،

50. **رسالة التلخيص لوجوه التخليص**، ضمن رسائل ابن حزم، ت احسان عباس، بيروت، 1980.

51. ، **الرد على ابن النغريلة اليهــودي** ، تح- إحسان عباس، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1960.

52. **الفصل في الملل والأهــواء والنحل**، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهــرة.

53. **نقط العروس في تواريخ الخلفاء**، ضمن رسائل ابن حزم، تح- إحسان عباس، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1981،

ابن حزم وابن سعيد والشقندي،

54. فضائل الأندلس وأهلها، تح- صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، ط1، 1968م.

ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي(ت469هـ/1076م)،

55. **المقتبس من أنباء الأندلس،** تح- محمود علي مكي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

56. **المقتبس من أنباء الأندلس،** تح- عبد الرحمن حجي، دار الثقافة، بيروت، 1956.

57. **المقتبس من أنباء الأندلس،** نش- بدرو شالميتا، ضب وتح- ف كورينطي وآخرون، المعهد الاسباني الغربي، كلية الآداب بالرباط، مدريد، 1979.

58. **المقتبس في تاريخ رجال الأندلس،** نش- الأب ملشور أنطونية، بولس كتنر الكتبي، باريس، 1937.

ابن خلدون أبو زيد الحضرمي الإشبيلي (ت808هـ/1405م)،

59. **رحلة ابن خلدون،** تح وتع- محمد بن تاويت الطَّنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م،

60. **العبر و ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر،** دار الفكر، بيروت، ط2، 1988م،

ابن خلكان أبو العباس،

61. **وفيات الأعيان و أنباء ابناء الزمان،** تح- إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1968.

ابن دحية أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الكلبي،

62. **المطرب المطرب من أشعار أهل المغرب،** تح- إبراهيم الأبياري وآخرون، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1955م.

ابن رجب أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي،

63. **الاستخراج لأحكام الخراج،** دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م

ابن رشد الحفيد أبو الوليد محمد القرطبي (ت595هـ/1198م)،

64. **فتاوى ابن رشد،** تق وتح وجم وتع، التليلي المختار بن الطاهر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987م.

65. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد،** تح- محمد سالم محيسن وآخرون، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة – 1974.

66. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد،** دار الحديث، القاهرة، 2004م.

ابن سراج أبو القاسم محمد الأندلسي،

67. **فتاوى قاضي الجماعة ابن سراج الأندلسي**، تح- محمد أبو الأجفان، دار ابن حزم، ط2، 2006 م،

ابن سعيد أبو موسى المغربي،

68. **المغرب في حلى المغرب**، تح- شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1955،

ابن سلام ابو عبيد القاسم الهروي البغدادي (ت224هـ/838م)،

69. **الأموال**، تح وتع- محمد خليل هراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت463هـ/1070م)،

70. **الدرر في اختصار المغازي والسير**، تح- الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1403هـ،

71. **التمهـيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تح- عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، 2005 م.

ابن عبد الحكم، عبد الله أبو محمد المصري (ت214هـ/829م)،

72. **فتوح مصر والمغرب**، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1415 هـ.

73. **سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه**، تح- أحمد عبيد، عالم الكتب، بيروت، ط6، 1984م.

ابن عبد الرءوف أحمد القرطبي،

74. **آداب الحسبة والمحتسب**، تح- فاطمة الإدريسي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005.

ابن عبدون،

75. رسالة في القضاء والحسبة (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في الحسبة) تح- ليفي بروفنسال، القاهرة 1955م)

ابن عذارى المراكشي(ت بعد 712هـ/1312م)،

76. **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تح-ج. س. كولان، إ. ل. بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، 1980،

ابن عسكر أبي عبد الله، ابن خميس أبي بكر،

77. مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار تق وتخ وتع- عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، ط1، 1999م

ابن فرحون إبراهيم بن نصر الدين المالكي،

78. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، در وتح- مأمون بن محي الدين الجبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996.

ابن قدامة أبو محمد موفق الدين عبد الله المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي(620هـ/1223م)،

79. **المغني شرح مختصر الخرقي**، مكتبة القاهرة، مصر، 1968م،

ابن قيم الجوزية،

80. **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تح، محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.

ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي ت774هـ)،

81. **البداية والنهاية**، تح- علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1988م

ابن ليون التجيبي،

82. **إختصارات من كتاب الفلاحة**، در وتح- احمد الطاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2001.

ابن نظيف الحموي محمد بن علي،

83. **التاريخ المنصوري(تلخيص الكشف والبيان في حوادث الزمان)**، منشور بالاوفست بعناية بطرس غرياز نيوبج، موسكو، 1963.

ابن هذيل الغرناطي،

84. **تحفة الأنفس وشعار سكان الاندلس**، نشره وترجمه الى الفرنسية لويس مارسييه، باريس، 1946، نقلا عن العبادي، صور من حياة الحرب.

ابن هشام أبو الوليد هشام بن عبد الله الأزدي القرطبي،

85. **مفيد الحكام في نوازل الأحكام**، مخطوط رقم مسلسل 103، رقم الفهرست 217/2، بتاريخ 1277هـ، مكتبة المسجد النبوي الشريف، المدينة النبوية، ورقة رقم 04، نقلا عن محمد عبد الوهاب خلاف، تاريخ القضاء في الاندلس.

أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني(ت275هـ/888م)،

86. **سنن أبي داود**، تح- شعَيب الأرناؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.

أبو محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)،

87. **مقدمة كتاب الأنواء في مواسم العرب.**

ابو يعلى الفراء محمد بن الحسين(ت458هـ/1065م)،

88. **الاحكام السلطانية**، تص وتع- محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2000م.

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب(ت182هـ/798م)،

89. **الخراج**، تح- طه عبد الرءوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث،

مصر.
أبي الخير الاندلسي،
90. **كتاب الفلاحة**، نش–التهامي الناصري، المطبعة الجديدة، ط1، 1357م.
أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت241هـ/855م)،
91. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تح– شعيب الأرناؤوط وآخرون، إش– عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م،
الادريسي محمد بن محمد الحسني (ت560هـ/1164م)،
92. **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ.
93. **أنس المهج وروض ألفرج، قسم شمال افريقيا وبلاد السودان**، تح– الوافي نوحي، منشورات الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 2007.
الاصطخري أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (ت346هـ/957م)،
94. **المسالك والممالك**، دار صادر،
الداودي ابو جعفر احمد بن نصر المالكي(ت402هـ/1011م)،
95. **كتاب الأموال**، تح ودر– رضا محمد سالم شحادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008.
السرخسي ابو بكر محمد بن احمد (ت483هـ/1090م)، المبسوط،
96. **تح**– محمد راضي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1978.
القرطبي محمد بن أحمد(ت 671 هـ/1272م)،
97. **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 2، 1957 م.
القزويني زكريا بن محمد(ت682هـ/1283م)،[1]
98. **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت، 1979.
المراكشي ابن عبد الملك،
99. **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح– احسان عباس، بيروت، طبعة 1973، سفر06.
البابرتي محمد بن محمد جمال الدين الرومي (ت786هـ/1384م)،
100. **العناية شرح الهداية**، دار الفكر، بيروت.
الباجي ابي الوليد التجيبي القرطبي (ت474هـ/1081م)،
101. **المنتقى شرح الموطأ**، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332 هـ.
البخاري،
102. **صحيح البخاري مع شرحه للقسطلاني**، دار الطباعة العامرة، مصر،

البكري أبو عبيد عبد الله الأندلسي(487هـ/1094م)،
103. **المسالك والممالك**، دار الغرب الإسلامي، 1992 م،
البلاذري أحمد بن يحي بن جابر،
104. **فتوح البلدان**، شركة طبع الكتب العربية، مصر، ط1، 1901.
بن **حوقل أبو القاسم محمد البغدادي الموصلي(ت بعد367هـ977م)،**
105. **صورة الأرض**، دار صادر، أفست ليدن- بيروت، 1938م.
ابن **رشد أبو الوليد محمد القرطبي،**
106. **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تح، محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان ط2، 1988
التطيلي عيسى بن موسى،
107. **كتاب الجدار**، تح- إبراهيم بن محمد الفايز، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، م ع السعودية، ط1، 1996.
التنسي أبو عبد الله،
108. **تاريخ دولة الادراسة من كتاب نظم الدر والعقيان**، تح- عبد الحميد حاجيات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
109. **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تح ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، 1955.
الحطاب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الطرابلسي المغربي الرُّعيني المالكي (ت954هـ/1547م)،
110. **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، دار الفكر، ط3، 1992م.
الحكيم أبو الحسن علي بن يوسف،
111. **الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**، تح- حسن مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، ط 01، 1960م.
الحَميدي أبو عبد الله بن أبي نصر بن حميد الأزدي الميورقي(ت488هـ)،
112. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م.
الحِميرى أبو عبد الله محمد(ت900هـ/1494م)،
113. **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح- إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط2، 1980م.
الحميري أبو عبد الله محمد،

114. **صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار**، نش وتص وتع- إ. لافي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، لبنان ط2، 1988 م

الخشني،

115. **اخبار الفقهــاء والمحدثين**، المجلس الاعلى للأبحاث، مدريد، 1992.

الداوودي أحمد بن نصر،

116. **الأموال**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهــرة، 2001م.

الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت748هــ/1347م)،

117. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح- عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993

118. **كتاب الكبائر**، بيروت، دار صادر، 2002م.

الرصاع محمد بن قاسم التونسي المالكي(ت894هــ/1488م)،

119. **شرح حدود ابن عرفة**، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1350هــ.

الزبيدي ابوبكر،

120. **طبقات النحويين واللغويين**، تح- ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط2،

الزجالي ابي يحي عبيد الله بن أحمد القرطبي(ت694هــ/1294م)،

121. **امثال العوام في الأندلس**، تح وشر ومق- بن شريفة محمد، منشورات وزارة الشؤون الثقافية والتعليم الاصلي.

الزهري،

122. **كتاب الجغرافية**، تح- محمد حاج صادق، القاهرة، المركز الاسلامي للطباعة.

السراج محمد بن محمد بن مصطفى (ت1149هــ/1736م)،

123. **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تح- محمد الحبيب الهيلة، تونس، 1970،

الشافعي محمد بن ادريس(ت204هــ/820م)،

124. **الأم**، دار المعرفة، بيروت، 1990م.

الشقندي اسماعيل بن محمد،

125. **فضائل الأندلس وأهلها**، تح- صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1968.

الشيباني السرخسي محمد بن الحسن (ت483هــ/1090م)،

126. **شرح كتاب السير الكبير**، تح صلاح الدين المنجد وعبد العزيز احمد، مطبعة شركة الاعلانات الشرقية، القاهرة، 1971-1972.

شيخ الربوة شمس الدين ابو عبد الله الانصاري الدمشقي،

127. **نخبة الدهر وعجائب البر والبحر**، نش–أ مهران، لايبزج، 1923.
صاعد الأندلسي،
128. **طبقات الامم(ت462هـ/1069م)**، تح– حياة بوعلوان، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1985.
الضبي أبو جعفر أحمد بن يحيى(ات599هـ/1202م)،
129. **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
الطبري ابو جعفر محمد بن جرير(ت310هـ/922م)،
130. **اختلاف الفقهاء**، تح يوسف شاخت، ليدن، بريل، 1933،
الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد الفهري المالكي (ت520هـ/1126م)، ،
131. **سراج الملوك**، من أوائل المطبوعات العربية، مصر، 1872م،
132. **الحوادث والبدع**، تح– علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط3، 1998م،
الطغنري محمد بن مالك(أهل ق5هـ)،
133. **زهرة البستان ونزهة الأذهان**، تح– المشهداني محمد مولود، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2005م.
عبد العزيز بن محمد الرحبي الحنفي،
134. **فقه الملوك ومفتاح الرتاج المرصد على خزانة كتاب الخراج**، تح– أحمد عبيد الكبيسي، نشر رئاسة ديوان الأوقاف الجمهورية العراقية 1975م.
عبد الواحد محيي الدين بن علي التميمي المراكشي(ت647هـ/1249م)،
135. **المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر عصر الموحدين**، تح– الدكتور صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، ط1، 2006م.
العذري أحمد بن عمر الدلائي،
136. **نصوص عن الاندلس من كتاب ترصيع الاخبار وتنويع الآثار**، تح– عبد العزيز الاهواني، مدريد، 1965.
عريب بن سعد القرطبي،
137. الأنواء(تقويم قرطبة سنة 961م)، نش– رينهارت دوزي، بريل، 1873م وترجمه شارل بلا إلى الفرنسية (ليدن، 1961) بعنوان، Le Calendrier de Cordoue.
العزفي أبو عباس أحمد،
138. **إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد**، تخ ودر– محمد الشريف، منشورات المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
الغساني محمد بن عبد الوهاب (ت1119هـ/1707)،

139. **رحلة الوزير في افتكاك الأسير،** تق- الفريد البستاني، مطابع الفنون المصورة، العرائش، م المغربية، 1940

القاضي النعمان،

140. **المجالس والمسايرات،** تح- الحبيب الفقي وآخرون، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1978،

القاضي عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي (ت544هـ/1149م)،

141. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك،** ضبط وتص، محمد سالم هشام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

142. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك،** تح- عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ط1، 1966 - 1970م.

قدامة بن جعفر(337هـ/948م)،

143. **الخراج وصناعة الكتابة،** شرح وتع- محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، بغداد، 1981.

القرافي أحمد بن إدريس،

144. **أنواء البروق في أنواء الفروق،** مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهـرة، 1346هـ.

مؤلف مجهول)كان حيًا سنة 712هـ،

145. **نبذ تاريخية في اخبار البربر في القرون الوسطى منتخبة من، كتاب مفاخر البربر،** نش - إ. ليفي بروفنسال، المطبعة الجديدة، رباط الفتح، 1934.

مؤلف مجهول،

146. **أخبار مجموعة في فتح الاندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم،** تح- ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، درا الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.

مؤلف مجهـول،

147. **ذكر بعض مشاهـير أعيان فاس في القديم،** تح- عبد القادر زمامة، مجلة البحث العلمي، ع 3-4، السنة 1، 1964.

مؤلف مجهول،

148. **ذكر بلاد الأندلس،** تح وتر- لويس مولينا، المجلس الاعلى للأبحاث العلمية، معهد ميغيل آسين بلاثيوس، مدريد، 1983

مؤلف مجهول،

149. **مفاخر البربر،** در وتح- عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2005.

مالك بن انس الأصبحي المدني (ت179هـ/795م)،

150. **المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد، ومعها كتب المقدمات والممهدات، لابي الوليد بن رشد**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1980.

المالكي،

151. **رياض النفوس في طبقات علماء افريقية**، تح- حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية ط1، 1951.

الماوردي أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية(450هـ/1058م)،

152. دار الحديث، القاهرة،

مجهول،

153. **الرسالة الشريفية إلى الاقطار الأندلسية**، تح- عبد الله انيس الطباع، **ملحق ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس**، دار النشر للجامعيين، بيروت، 1985،

مجهول،

154. **فتح الأندلس**، نشر خواكين دي كونثالث، الجزائر، 1989.

محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (ت 703هـ)،

155. **السفر الخامس من كتاب الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تح- إحسان عباس، دار الثقافة بيروت – لبنان، ط 1، 1965.

المقدسي أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد البشاري،

156. **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مكتبة مدبولي القاهرة، ط3، 1991م.

المقري أبو العباس شهاب الدين أحمد التلمساني (ت1041هـ/1631م)،

157. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**، تح إحسان عباس، دار صادر- بيروت- لبنان، 1900.

158. **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض**، تح- مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1939م

المقريزي أحمد بن علي،

159. **الخطط المقريزية**، دار إحياء علوم الدين، بيروت.

المنذري،

160. **مختصر صحيح مسلم**، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط6 ، 1987م.

المواق أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي المالكي(ت897هـ/1491م)،

161. **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م

النباهـــي ابو الحسن عبد الله المالقي (ت نحو792هــ/1389م)،

162. **تاريخ قضاة قرطبة أو كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا**، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،

النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت676هــ1277م)،

163. **المجموع شرح المهذب**، مطبعة الإمام، القاهرة،

164. **تحرير ألفاظ التنبيه**، تح- عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1408هــ،

165. روضة الطالبين وعمدة المفتين، تح- زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، ط3، 1991م

النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب القرشي(ت733هــ)،

166. **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط1، 1423هــ،

الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحي،

167. **كتاب الولايات ومناصب الحكومة الإسلامية والخطط الشرعية**، تع- بلغيث محمد الأمين، مطبعة لافومين، الجزائر، 1985

168. **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهــل افريقية والأندلس والمغرب**، إش- محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله الرومي (ت626هــ/1228م)،

169. **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

يحي ابن آدم أبو زكرياء الكوفي القرشي(203هــ/818م)،

170. كتاب الخراج، الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط2، 1384م.

يحي بن عمر الأندلسي،

171. **كتاب أحكام السوق**، تح- محمود علي مكي، مجلة المعهد المصري، مدريد،

د/ المراجع العربية والمعربة

أ. ل فيشر،

172. **تاريخ اوربا في العصور الوسطى**، ترجمة محمـــد مصطفى زيادة والسيد الباز العريني، دار المعارف، مصر، 1957.

ابراهيم احمد العدوى،

173. **السفارات الاسلامية الى أوربا في القرون الوسطى**، دار المعارف، مصر، 1957.

ابراهيم الدوري،

174. **عبد الرحمن الداخل في الأندلس**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1972،

إبراهيم العبيدي،

175. **الملكيات الثلاث(دراسة عن الملكية العامة والملكية الخاصة وملكية الدولة في النظام الاقتصادي الاسلامي**، طبع دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي(الإمارات ع م)، ط1، 2009،

بوتشيش إبراهيم القادري ،

176. **مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

177. **إضاءات حول تاريخ الغرب الإسلامي**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2002م.

178. **اثر الاقطاع في تاريخ الأندلس السياسي من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، المملكة المغربية، 1992.

ابن السعود عبد الله،

179. **فقه العبادات**، عالم الكتب، القاهرة، 1982.

ابن عابدين محمد أمين الحنفي (ت1252هـ/1836م)،

180. **حاشية ابن عابدين على رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، بيروت، ط2، 1992م.

أبو رميلة هشام سليم عبد الرحمن،

181. **نظم الحكم في الأندلس في عصر الخلافة**، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1975م،

إحسان عباس،

182. **تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة)**، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960،

183. **تاريخ الأدب الأندلسي(الطوائف والمرابطين)**، دار الثقافة، بيروت، ط5، 1978.

أحمد الطاهــري،

184. **المجتمع الأندلسي في عصر الخلافة "انحلال الروابط القبلية والطائفية"**، بحوث مجلة كلية الاداب والعلوم الانسانية، ع1، المحمدية، 1988.
185. **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، منشورات عكاظ، الرباط، 1988.
186. **كتاب الفلاحة والعمران القروي بالأندلس خلا عصر بني عباد من نظام التثمير التعاقدي إلى نمط الإنزال الإقطاعي**-، مركز إسكندرية للكتاب، مصر، 2004.

أحمد بدر،

187. **دراسات في تاريخ الأندلس وحضارتها**، دمشق، 1972،
188. **أحمد مختار العبادي وآخرون،**
189. **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،

أحمد مختار العبادي، السيد عبد العزيز سالم،

190. **تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

أحمد مختار العبادي،

191. **صور من حياة الحرب والجهاد في الاندلس**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.
192. **في التاريخ العباسي والأندلسي**، بيروت، 1972،

أرشيبالد لويس،

193. **القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500م – 1100م)**، تر- أحمد محمد عيسى، مر وتق- محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

الألباني محمد ناصر الدين،

194. **صحيح سنن أبي داود**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1998م.
195. **مختصر صحيح الإمام البخاري**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض 2002م.
196. **صحيح سنن ابن ماجة**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1997م.

أمحمد بنعبود،

197. **التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد دول الطوائف**، المعهد الجامعي للبحث العلمي، تطوان، 1983،

اميركو كاسترو،

198. **حضارة الاسلام في اسبانيا**، تر وتع- سليمان العطار، دار الثقافة، القاهرة، 1983،

أمين توفيق الطيبي،

199. **دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس**، نشر، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس،

1984م)
آنخل جنثالث بالنثيا،
200. **تاريخ الفكر الأندلسي،** تر– حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، الظاهر، مصر، دون تاريخ.
باسيليون بابون مالدونادو،
201. **العمارة الإسلامية في الأندلس (عمارة القصور، عصر الخلافة وملوك الطوائف)،** تر– علي ابراهيم المنوفي، مر– محمد حمزة الحداد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010،.
202. **عمارة المساجد في الأندلس، قرطبة ومساجدها،** تر علي ابراهيم منوفي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2011،
بلغيث محمد الأمين،
203. **الربط بالمغرب الإسلامي ودورها في عصري المرابطين والموحدين،** دار القافلة، الجزائر، 2014.
204. **المعسكر أو الرباط "أسس ومفاهيم"**، ضمن كتاب حلقات في تاريخ الغرب الاسلامي، دار القافلة، الجزائر، 2014م.
205. **النظام الحربي في عهد المرابطين،** مقال ضمن كتاب حلقات في تاريخ الغرب الإسلامي، دار االقافلة، الجزائر، 2014م.
206. **النظرية السياسية عند المرادي وأثرها في المغرب والأندلس،** ضمن سلسلة الاعمال غير الكاملة، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
207. **الحياة الفكرية بالاندلس في عصر المرابطين،** ضمن سلسلة الاعمال غير الكاملة، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
بنعبود أمحمد،
208. **التاريخ السياسي والاجتماعي لأشبيلية في عهد دول الطوائف،** المعهد الجامعي للبحث العلمي، تطوان، 1983م.
البهـــي الخولي،
209. **الثروة في ظل الإسلام،** دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، 1984.
الجنحاني الحبيب،
210. **المغرب الاسلامي(الحياة الاقتصادية والاجتماعية)، (ق3-4هـ/9-10م)،** الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.
211. **المجتمع العربي الإسلامي،** طبع عالم المعرفة.
جودت عبد الكريم يوسف،

212. **الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط خلال القرنين 3 و4 هــ**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

جوزيف ماك كيب،

213. **مدنية المسلمين في اسبانيا،** تر- محمد تقي الدين الهــلالي، مكتبة المعارف، الرباط، 1985،

حتاملة محمد عبدة،

214. **إيبيريا قبل مجيء العرب المسلمين، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان 1996.**

215. **الاقتصاد الأندلسي،** دائرة المكتبة الوطنية، عمان، المملكة الاردنية، 2008.

الحجي عبد الرحمن علي،

216. **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**"، دار القلم، بيروت- دمشق، ط 2، 1981،

حسن محمد قرني،

217. **المجتمع الريفي في الأندلس في عصر بني أمية(138-422هــ)**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2012.

حسين شحاتة،

218. **حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النشر للجامعات، القاهــرة، 1999م.

حسين مؤنس،

219. **فجر الأندلس**، الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة، **1959**،

220. **تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس**، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1967،

حمد العبد الرحمن الجنيدل،

221. **نظرية التملك في الإسلام، مؤسسة الرسالة**، بيروت.

حمدان عبد المجيد الكبيسي،

222. **الخراج أحكامه ومقاديره**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.

محمد حناوي،

223. **النظام العسكري بالأندلس في عصري الخلافة والامارة**، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، م المغربية، ط1، 2003.

224. **جوانب من العلاقات الاقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للبحر المتوسط قبيل القرن 10م**، ضمن كتاب الغرب الاسلامي والغرب المسيحي، جم- محمد حمام، منشورات كلية

الآداب والعلوم الانسانية، الهلال للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 1995،
خالد البكر بن عبد الكريم،
225. **النشاط الاقتصادي في عصر الامارة،** مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، ط1،
خالد الصوفي،
226. **تاريخ العرب في اسبانيا نهاية الخلافة الأموية في الأندلس،** منشورات مكتبة دار الشرق، حلب.
خالد يونس الخالدي،
227. **اليهــود تحت حكم المسلمين في الأندلس،** الطبعة الالكترونية الاولى، 2008،
خديجة قروعي،
228. **ظواهــر اجتماعية مسيحية واسلامية في الأندلس، من الفتح الاسلامي الى نهــاية عصر الامارة،** دار النايا، دار محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2012،
خليل إبراهيم السامرائي، عبد الواحد ذنون طه، ناطق صالح مصلوب،
229. **تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس،** دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2000 م،
خليل إبراهيم السامرائي،
230. **الثغر الأعلى الأندلسي،** بغداد، 1976.
خليل ابراهيم الكبيسي،
231. **دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالأندلس في عصري الامارة والخلافة،** دار البشائر الاسلامية، بيروت، ط1، 2004،
ذنون طه،
232. **دراسات اندلسية،** دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987.
رفيق يونس المصري،
233. **أصول الاقتصاد الإسلامي،** دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، ط3 ، 1999م.
رينهارت دوزي،
234. **المسلمون في الاندلس "المسيحيون والمولدون"،** تر وتع- حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،
سعيد عبد الفتاح عاشور،
235. **تاريخ اوربا في العصور والوسطى،** دار النهضة العربية، بيــروت-1972.
السيد عبد العزيز سالم،

236. **تاريخ المسلمين وآثارهم بالأندلس**، دار النهضة، بيروت، 1981.
237. **تاريخ المسلمين وآثارهم من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة**، دار المعارف، القاهرة، 1962.
238. **تاريخ مدينة المرية الإسلامية**، دار النهضة العربية، بيروت-1969،
239. **تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984،
240. **قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس**، دار النهضة العربية، بيروت، 1971-1972.
241. **محاضرات في تاريخ الحضارة الإسلامية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1991 م.

شبير محمد عثمان،

242. **أحكام الخراج في الفقه الإسلامي**، دار القلم، الكويت، 1986،

شكري فيصل،

243. **المجتمعات الإسلامية في القرن الاول**، بيروت، 1966.

شلبي محمد مصطفى،

244. **أحكام الوصايا والأوقاف**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط4، 1982م.

الشوكاني محمد بن علي اليمني (ت1250هـ/1834م)،

245. **الدراري المضية شرح الدرر البهـية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.

صبحي عبده سعيد،

246. **التنظيم الاقتصادي الإسلامي**، دار النهـضة العربية، القاهـرة، 1997م.

صديقي محمد نجاة الله،

247. **تدريس علم الاقتصاد الاسلامي(نق وبنوك)**، تر-فريد بشير طاهر، مر- رفيق يونس المصري، مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط1، 2007.

الطوخي أحمد محمد،

248. **مظاهر الحضارة في الاندلس في عصر بني الأحمر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

عبادة عبد الرحمن رضا كحيلة،

249. **تاريخ النصارى في الأندلس**، بيروت- القاهـرة، 1993.
250. **القطوف الدواني في التاريخ الاسباني**، دار الكتب، مصر، 1998.

عبد الحميد محمود البعلي،

251. **الملكية وضوابطها في الإسلام**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985م.

عبد الرحمن فهمي،

252. **فجر السكة العربية**، دار الكتب، القاهرة، 1965م.
عبد السلام الجعماطي،
253. **النقل والمواصلات بالأندلس خلال عصري الخلافة والطوائف(316-483)**، منشورات دار الامان، الرباط، المملكة المغربية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 2010،
عبد السلام داود العبادي،
254. **الملكية في الشريعة الاسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودهـــا(دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية)**، مكتبة الاقصى، 1974، ط1.
عبد الكريم زيدان،
255. **القيود الواردة على الملكية الفردية للمصلحة العامة في الشريعة الإسلامية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982م.
عبد الله العروي،
256. **مجمل تاريخ المغرب(المغرب في عهد الوحدة والسطوة)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(م المغربية)، ط2، 2000.
عبد الله المختار يونس،
257. **الملكية في الشريعة الإسلامية ودورها في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1987م.
عبد الله بن بيه،
258. **سد الذرائع وتطبيقاته في مجال المعاملات**، المعهـــد الإسلامي للبحوث، جدة.
عبد المطلب مصطفى رجب مظهر،
259. **اهل الذمة في الاندلس خلال الحكم الاموي، عصري الامارة والخلافة**، رسالة ماجستير مخطوطة في التاريخ والحضارة الاسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، السنة الجامعية، 1999م.
عبد الواحد ذنون طه،
260. **الفتح والاستقرار العربي الإسلامي في شمال افريقيا والأندلس**، نشر دار الرشيد، بغداد، 1982م.
عبد الوهاب خلاف،
261. **تاريخ القضاء في الأندلس** من الفتح الى نهاية القرن الخامس الهجري، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط1، 1992م.
عصمت عبد اللطيف دندش،
262. **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل عصر الموحدين-عصر الطوائف الثاني، 510 هـــ-546)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ط، 1.

علي الخفيف،
263. **المُلكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية**، معهــد البحوث والدراسات العربية، القاهــرة، 1969م.
264. **علي الصَّلاَّبي،**
265. **عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، مصر، ط1، 2006.
عماد الدين خليل،
266. **الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين**، بحوث في التاريخ والحضارة الاسلامية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002،
عمر موسى عزالدين،
267. **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط1، 1983.
عنان محمد عبد الله،
268. **دولة الإسلام في الأندلس**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.
عيسى عبده، أحمد اسماعيل،
269. **الملكية في الاسلام تعريفهــا وتحليلهــا**، دار المعارف، القاهــرة، مصر، 1984.
غيداء خزنة كاتبي،
270. **الخراج منذُ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1997م.
فيلالي عبد العزيز،
271. **العلاقات السياسية بين الدولة الاموية في الاندلس ودول المغرب**، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982،
القحطاني سعيد بن علي بن وهف،
272. **زكاة الخارج من الأرض "الحبوب، والثمار، والمعدن، والركاز في ضوء الكتاب والسنة – مفهوم، وشروط، وضوابط، وأحكام، ومسائل"**، مطبعة سفير، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.
ك. كريزويل،
273. **الاثار الإسلامية الاولى**، تر– عبد الهادي عبلة، تع– أحمد غسان سبانو، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1984.
كِبْرِيت محمد بن عبد الله (ت 1070هــ/1659م)،

274. **رحلة الشتاء والصيف**، تح وتق- محمَّد سَعيد الطنطاوي، المكتب الإسلامي للطباعة، بيروت، ط2، 1385هـ.

275. **كتاب معرض المسكوكات**، إصدار مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1414هـ.

كمال السيد أبو مصطفى،

276. **مالقة الإسلامية في عصر دويلات الطوائف (ق5 هـ/ 11م)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993.

277. **تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية،

كواتي مسعود،

278. **اليهود في المغرب الاسلامي**، دار هومة، الجزائر.

كونستابل أوليفا ريمي،

279. **التجارة والتجار بالأندلس**، تعر- فيصل عبد الله، مطبوعات العبيكان، الطبعة العربية الاولى، الرياض، 2002.

لومبار موريس،

280. **الاسلام في مجده الاول**، تر وتع- اسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1979.

ليوبولدو توريس بالباس،

281. **الحواضر الأندلسية**، تر- محمد يعلى، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، م المغربية، ط1، 2007،

محمد حقي، البربر في الأندلس،

282. **دراسة لتاريخ مجموعة اثنية من الفتح الى سقوط الخلافة الاموية (92-422هـ/711-1031م)**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، م المغربية، ط 1، 2001.

محمد روتس قلعه جي،

283. **موسوعة فقه ابن تيمية**، دار النفائس، ط2، 2001م،

محمد ضياء الدين الريس،

284. **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، دار الأنصار، القاهرة.

محمد عبد الجواد محمد،

285. **ملكية الأراضي في الإسلام، الإسكندرية**، منشأة المعارف، 1972م.

محمد عبد الحميد العيسى،

286. **الفتح الإسلامي للأندلس**، مطبعة سعيد رأفت، مصر، 1985.
محمد عبد الستار،
287. **المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1988، عدد رقم 128.
محمد عبد الله عنان،
288. **دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
محمد عبد الوهاب خلاف،
289. **قرطبة الاسلامية في القرن 11م/05هـ " الحياة الاقتصادية والاجتماعية "**، مطبعة اوميقا للنشر، تونس، 1984م.
290. **وثائق في احكام قضاء اهـل الذمة في الأندلس" مستخرجة من مخطوط الاحكام الكبرى للقاضي ابو الاصبغ عيسى بن سهل الاندلسي**، المركز العربي الدولي للاعلام، القاهرة، ط1، 1981.
محمد ماهـر حمادة،
291. **الوثائق السياسية والادارية في الأندلس وشمالي افريقية، دراسة ونصوص**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986.
محمود اسماعيل،
292. **سوسيولوجيا الفكر الاسلامي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980.
محمود الجليلي،
293. **المكاييل والأوزان والنقود العربية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2005.
محمود سعيد عمران،
294. **معالم تاريخ اوربا في العصور الوسطى**، دار النهضة العربية، بيـروت، 1986،
محمود شيت خطاب،
295. **قادة فتح الأندلس**، مؤسسة علوم القرآن – منار للنشر والتوزيع، ط1، 2003 م.
محمود محمد بابّللي،
296. **إعمار الأرض في الاقتصاد الإسلامي واستثمار خيراتها بما ينفع الناس**، بيروت- دمشق، المكتب الإسلامي، 1988م،.
مراد شكري،
297. **المنخلة النونية في فقه الكتاب والسنة النبوية**، دار الإمام مالك، البليدة –الجزائر، 1998م.

المصري رفيق يونس،
298. **النقود في الاقتصاد الاسلامي**، دار المكتبي، دمشق–القاهرة– الشارقة، ط1، 2013م.
299. **مصطفى السباعي،**
اشتراكية الاسلام، دمشق، 1960، ط2.
مورينو مانويل جومث،
300. **الفن الإسلامي في اسبانيا**، تر–لطفي عبد البديع، السيد عبد العزيز سالم، مر–جمال محمد محرز، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، الدار المصرية للتأليف، مصر.
النفزاوي أحمد بن غنيم المالكي(ت1126هـ/1713م)،
301. **الفواكه الدواني على رسالة ابن ابي زيد القيرواني**، دار الفكر، بيروت، 1995م،
هنتس فالتر،
302. **الموازين والاوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري**، تر– كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية، عمان، 1970.
303. **وِل ديورَانت (ويليام جيمس ديورَانت)،**
304. **قصة الحضارة**، تق– محيي الدّين صَابر، تر– زكي نجيب محمُود وآخرين، دار الجيل، بيروت – لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1988م.
يوسف الغنيم عبد الله،
305. **سجل الزلازل العربي(أحداث الزلازل وأثرها في المصادر العربية)**، الجمعية الجغرافية الكويتية، ط1، 2002.
يوسف نكادي،
306. **الزراعة في الأندلس خلال ق5هـ**، مطبعة الجسور، وجدة، المملكة المغربية، 2007.

د/الرسائل والاطروحات الجامعية

بلحاج نعيمة،
307. **الاقطاع بالأندلس في القرن الخامس الهجري**، مذكرة ماجستير في التاريخ الوسيط مخطوطة، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر"2"
بوباية عبد القادر،
308. **البربر في الأندلس وموقفهم من فتنة القرن5هـ/11م**، رسالة دكتوراه دولة مخطوطة، قسم التاريخ، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2001–2002.
رمضان رابح،
309. **النشاط التجاري بالأندلس خلال عصري الخلافة وملوك الطوائف**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، جامعة

وهـران، سج- 2007-2008،
الطاهـــــر قانـــة،
310. **الدور التوزيعــــي للملكيــــة في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)،** مذكرة ماجستير مخطوطة في الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، س-ج 2006-2007.
هواري موسى،
311. **تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي الى سقوط دولة الموحدين(ق1-7هـ)،** رسالة ماجستير مخطوطة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، س ج- 2008/2009،
يحي أبو المعاطي محمد عباسي،
312. **الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس(238-488هـ/852-1093م)،** رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة القاهرة، 2000.

<u>هـ/المعاجم والموسوعات والقواميس</u>

إبراهيم مصطفى وآخرون،
313. **المعجم الوسيط،** دار الدعوة، مجمع اللغة العربية ، القاهرة.
ابن الأثير مجد الدين بن محمد الشيباني الجزري(606هـ/1209م)،
314. **النهاية في غريب الحديث والأثر،** تح- طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقى (ت711هـ/1311م)،
315. **لسان العرب،** دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.
الأنصاري محمد علي،
316. **الموسوعة الفقهية الميسرة،** مجمع الفكر الإسلامي، 1405هـ.
بروفنسال ليفي،
317. **(الأندلس) دائرة المعارف الإسلامية،** إع وتحر-، إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، مطبعة الشعب، القاهرة، 1933.
الخوارزمي محمد بن أحمد بن يوسف البلخي (ات387هـ/997م)،
318. **مفاتيح العلوم،** تح- إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط2،
الرازي ابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا بن حبيب (ت395هـ/1004م)،
319. مقاييس اللغة، تح، عبد السلام محمد هارون، ط1، القاهرة، 1369هـ.
الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر،

320. **مختار الصحاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994،
الزركلي خير الدين بن محمود،
321. **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، 2002.
الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو(ات538هـ/1143م)،
322. **أساس البلاغة**، تح- محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
السرخسي مح مد بن أحمد(ت483هـ/1090مـ)،
323. **المبسوط**، تص-جماعة من العلماء، مطبعة السعادة، القاهـرة، 1324هـ.
سعدي أبو حبيب،
324. **القاموس الفقهي لغة واصطلاحا**، دار الفكر، دمشق، ط02، 1988م.
العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله،
325. **الفروق اللغوية**، تح وتع- محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،
عياض بن موسى اليحصبي السبتي أبو الفضل(544هـ/1149م)،
326. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، المكتبة العتيقة ودار التراث،
الفراهـيدي الخليل بن أحمد(ت170هـ/1186م)،
327. **العين**، تح- إبراهيم السامرائي ومهـدي المخزومي، دار مكتبة الهـلال
الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ/1414م)،
328. **القاموس المحيط**، تح- مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إش- محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005م،
محمد عمارة،
329. **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط1، 1993.
المرسي بن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت458هـ/1065م)،
330. **المخصص**، تح- خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م،

و/ المقالات والدوريات

إبراهيم حركات،
331. **الاقتصاد في العصر المريني**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ع13، 1978.
332. **الأوضاع المالية والاقتصادية في العصر الأموي**، مجلة دعوة الحق، الرباط، ع267،

1983،

أولغ غرابار،

333. **نظرتان متضاربتان إلى الفن الإسلامي في شبه الجزيرة الاسبانية، نظرة عامة؛** ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس تحر– سلمى الخضراء الجيوسي،

بدرو شالميطا،

334. **صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي (دراسة شاملة)،** ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحر– سلمى الجيوسي، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.

بوتشيش القادري،

335. **المشكل القانوني للملكية العقارية في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى مطلع القرن الرابع الهجري،** مقال ضمن دورية كان التاريخية، دار ناشري، الكويت، ع 25، سبتمبر 2014.

بيار قيشار،

336. **التاريخ الاجتماعي للأندلس، ضمن كتاب الحضارة العربية في الأندلس،** تحر– سلمى الجيوسي، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999،

توفيق ابراهيم،

337. **أوزان المسكومات الإسلامية بالأندلس،** تر– عبد الله بن ابراهيم العمير، مجلة عالم المخطوطات والنوادر، جامعة الملك عبد العزيز، م ع السعودية، مج2، عدد2، نوفمبر– ديسمبر1997، يناير ابريل 1998م.

توماس غليك،

338. **التكنولوجيا الهيدرولية في الأندلس،** ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، تحر– سلمى الخضراء الجيوسي، ط2، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

جمعة شيخة،

339. "**المجتمع الأندلسي بين التعصب والتسامح**"، ضمن كتاب الحضارة الاسلامية في الأندلس ومظاهـــر التسامح، نشر مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

الجنحاني الحبيب،

340. **الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمن الناصر من خلال المقتبس لابن حيان،** مقال ضمن مجلة المناهل، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط،

المغرب، السنة 11، ع29، مارس 1984.
341. **نظام ملكية الأرض في المغرب الإسلامي (ق1-6هـ)**، مقال ضمن كتاب المجتمع العربي الإسلامي (الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة، الكويت، 2005.
خليل ابراهيم الكبيسي،
342. **غزوات النورمانيين علـــى الأنـــدلس فـــي عـــصر الإمارة الاموية،** مجلة المؤرخ العربي، عدد(40)، سنة 1989،
خوان بيرنيط،
343. **هل هناك أصل عربي اسباني لفن الخرائط البحرية،** تعر- أحمد مختار العبادي، صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية، مدريد، ع1، 1953.
دبدوب فيصل،
344. **محكمة المياه في بلنسية،** مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1969.
رشاد محمود الصباح،
345. **الاسلام والمسيحية في العصور الوسطى،** عالم الفكر، اصدار وزارة الاعلام في الكويت، مجلد15، عدد3، اكتوبر نوفمبر ديسمبر، 1984.
رمضان رابح،
346. **اقتصاد الحرب والمغازي وآثاره بالأندلس خلال فترة الفتح والولاة،** مقال منشور ضمن مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر، ع08، نوفمبر 2016،
شنشول جمالي علي،
347. **دراسة تحليلية لوظائف النقود الديناميكية والمشتقة في الاقتصاد الاسلامي،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، ع22، 2009.
عبّاس الجرّاري،
348. **التّسامح الدّيني وأثره في حضارة الأندلس.** مداخلة ضمن فعاليات ندوة الحضارة الإسلامية في الأندلس ومظاهـــر التّسامح. منشورات مركز دراسات الأندلس وحوار الحضارات، ط1، 2003.
عبد الرحمن جودة هلال،
349. **مقدمة لوصية الباجي لولديه،** صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد، 1955، عدد3.
عبد العزيز الدوري،
350. **نظام الضرائب في صدر الإسلام،** مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق

الفصل الشلق،

351. **الخراج والإقطاع والدولة،** مجلة الاجتهاد، عدد1، بيروت، 1988،

كونستابل اوليفا ريمي،

352. **التجار المسلمون في تجارة الاندلس الدولية،** ضمن كتاب الحضارة العربية الاسلامية في الاندلس، تحر- سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2.

محمد عبد الوهاب خلاف،

353. **وثيقة في رد المكائد (في البيع بالإكراه)** في الأندلس مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى **لابن سهل أبو الاصبغ،** مجلة المناهل، العدد26، الرباط، 1983 م.

محمد بن تاويت،

354. **دولة الرستميين أصحاب تاهرت،** صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ع 1-2 سنة 1957م.

ميغـِـل كـــروث إرْنـــانـــْدِث،

355. **التكيـــُّف الجغرافي والسكاني والتاريخي للأندلس،** تر فخري الوصيف. مقال منشور على موقع مجلة الفسطاط التاريخية، http: /elfustat. blogspot. com

ناصر النقشبندي،

356. **نقود أندلسية من أسبانية،** مجلة سومر، مديرية الآثار القديمة، بغداد، 1951م.

نكادي يوسف،

357. **إسهامات كتب الفتاوى والنوازل في الكشف عن جوانب من واقع البادية الأندلسية،** مقال منشور بموقع مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، www. minshawi. Com

ز/المراجع باللغة الاجنبية

Alberto canto garcia ،tawfiq ibn hafiz ibrahim y fatima martin escudero،

358. **monedas andalusies ،real academia de la historia** ،catalogo del gabinete de antiguedades ،madrid ،2000.

Alberto canto garcia ،y tawfiq ibn hafiz ibrahim،

359. **moneda andalusi** ،la coleccion del Moseo casa de la moneda ، madrid ،2004.

cf. E. Saavedra،

360. **Estudio sobre la invasion de los arabes en Espana** ،madrid 1892

E- Lévi provençal:

361. **Histoire de l'Espagne musulman**. Paris tome

E- Lévi Provençal،

362. **Histoire de L'Espagne musulmane** ، ،Paris ،1950.

E-Lévi provençal:

363. **la description de L'Espagne D'Ahmed Al-razi** ،Al-Andalus ،1953 ،vol ،17

F. J. Simonet،

364. **Glosario de voces ibericas Y latinas usadas entre los mozarabes**. Amsterdam ،1967 ،reprint of Madrid edition 1888

G. C ،Miles،

365. **The Coinage of The Umayyads of spain** ،New york ،1950

Imamuddin،

366. **S. M. the economic History of Spain under the Umayyad 711-1031A. C-** ،Dacca ،1963.

Isidoro Pacense،

367. **or the Chronicle of 754**. (ملحق رقم 2 لكتاب أخبار مجموعة، طبعة مدريد 1867

Jerri Lynn d. Dodd's.

368. **al-Andalus the art of Islamic Spain**. The metropolitan musum of art. new york. Distributed by harry n. Abrams. Inc. new york

Joaquin vallvé;

369. **el califato de cordoba**; edicion mapfre ،Madrid; ،1992.

370. **Omeyas el esplendor de los cordobesrs ،La civilizacion musulmana de europa occidental** ،Exposicin en madinat al-zahra 03 de mayo a 30 de septiembre de 2001 catalogo de piezas.

R. Collins،

371. **the arab Conquest of spain ،710-797** ،Oxford ،Basil Blackwel

Rascual de Gayangos،

372. **Memoria Sobre La autenticidad de la cronica denominada del**

Moro Rasis ،Memorias de la Real Academia de la Historia ،Madrid ،1852.

Simonet;

373. **Historia de Los Mozarabes** de Espana; Madrid; 1897-1903;

Manuel Gomez-Moreno

374. **The Chronicle of Alfonso III**. ed.. Boletin de la Real Academia de Historia. 100. Madrid. 1932.

ك/ المواقع الالكترونية

375. . www. minshawi. com/content

376. Asstory. blogspot. com/2012/10/ blog-spot_27. html

377. http//html. rincondelvago. com/0007241512. jpg

378. http//www. kalipedia. com/kalipediamedia/historia/media/200707/12/hisespana/20070712klphishes_48. Ies. sco. jpg

379. http//www. najah. edu/modules/graduates/graduates. php?hint=2&id=556&l=ar

380. http: //explorethemed. com/reconquistaAr. asp

381. http: //forums. graaam. com/98543. html

382. http: //www. zonu. com/detail-en/2009-12-02-11299/Spain-blank-physical-map. html

383. http: /elfustat. blogspot. com/2013/07/ blog-spot_3701. html

384. http: /elfustat. blogspot. com/2013/07/ blog-spot_3701. html.

385. http ،/elfustat. blogspot. com/2013/07/ blog-spot_3701. html

386. https: //twitter. com/aboulfeda/status/548576547977060353

387. https: //twitter. com/hashtag/%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86

388. https: //twitter. com/ssaassgh/status/535906087656890368

389. https ،//www. minshawi. com

الفهارس العامة

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والمدن والقرى والقبائل

فهرس المصطلحات الاقتصادية



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

1

1
2